



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغات



ارسلنا
عليكم يا صابغ
الرماد

www.ghaemiyeh.com
www.ghaemiyeh.org
www.ghaemiyeh.net
www.ghaemiyeh.ir

مَكِّيٌّ

مِنْهَاجُ الصَّالِحِينَ

أَلْفَافُ أَوْسَادٍ

لِلرَّجُلِ السَّيِّدِ وَفِي الطَّرِيقِ الْعَدِيمِ الرَّسْمِيِّ

بِمَشْرَفِ

السُّلْطَانِ نَبِيَّاسِ الْعَلِيَّيْنِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مبانی منهاج الصالحین

کاتب:

آیت الله سید تقی طباطبائی قمی

نشرت فی الطباعة:

محلاتی

رقمی الناشر:

مركز القائمیة باصفهان للتحریرات الکمپیوتریة

الفهرس

٥	الفهرس
١٦	مبانى منهاج الصالحين المجلد ١
١٦	اشاره
١٦	[كلمه المؤلف]
١٨	[فى التقليد]
١٨	اشاره
١٨	[مسأله ١: يجب على كل مكلف لم يبلغ رتبه الاجتهاد أن يكون فى جميع عباداته و معاملاتہ و سائر أفعاله و تروكه مقلدا أو محتاطا]
٣٢	[مسأله ٢: عمل العامى بلا تقليد و لا احتياط باطل]
٣٢	[مسأله ٣: الاقوى جواز ترك التقليد و العمل بالاحتياط]
٣٣	[مسأله ٤: التقليد هو العمل اعتمادا على فتوى المجتهد]
٣٦	[مسأله ٥: يصح التقليد من الصبى المميز]
٣٧	[مسأله ٦: يشترط فى مرجع التقليد أمور]
٥٣	[مسأله ٧: اذا قلد مجتهدا فمات]
٥٥	[مسأله ٨: اذا اختلف المجتهدون فى الفتوى وجب الرجوع الى الاعلم]
٥٦	[مسأله ٩: إذا علم أن أحد الشخصين أعلم من الآخر]
٥٨	[مسأله ١٠: اذا قلد من ليس أهلا للفتوى وجب العدول عنه الى من هو أهل لها]
٥٩	[مسأله ١١: اذا قلد مجتهدا ثم شك فى انه جامع للشرائط أم لا وجب عليه الفحص]
٦١	[مسأله ١٢: اذا بقى على تقليد الميت غفله أو مسامحه من دون ان يقلد الحى فى ذلك]
٦١	[مسأله ١٣: اذا قلد من لم يكن جامعا للشرائط و التفت بعد مده كان كمن عمل من غير تقليد]
٦١	[مسأله ١٤: لا يجوز العدول من الحى الى الميت الذى قلده أولا]
٦٣	[مسأله ١٥: اذا تردد المجتهد فى الفتوى أو عدل من الفتوى الى التردد]
٦٤	[مسأله ١٦: اذا قلد مجتهدا يجوز البقاء على تقليد الميت فمات ذلك المجتهد]
٧١	[مسأله ١٧: اذا قلد المجتهد و عمل على رأيه ثم مات ذلك المجتهد فعدل الى المجتهد الحى]
٧٦	[مسأله ١٨: يجب تعلم أجزاء العبادات الواجبه و شرائطها]

- ٧٩ [مسألة ١٩: يجب تعلم مسائل الشك و السهو التي هي في معرض الابتلاء لئلا يقع في مخالفه الواقع]
- ٨٠ [مسألة ٢٠: تثبت عداله المرجع في التقليد بأمر]
- ٨٢ [مسألة ٢١: من ليس أهلا للمرجعيه في التقليد يحرم عليه الفتوى بقصد عمل غيره بها]
- ٩٠ [مسألة ٢٢: الظاهر ان المتجزى في الاجتهاد يجوز له العمل بفتوى نفسه]
- ٩٢ [مسألة ٢٣: اذا شك في موت المجتهد أو في تبدل رأيه أو عروض ما يوجب عدم جواز تقليده]
- ٩٢ [مسألة ٢٤: الوكيل في عمل يعمل بمقتضى تقليد موكله لا تقليد نفسه]
- ٩٢ [مسألة ٢٥: المأذون و الوكيل عن المجتهد في التصرف في الاوقاف أو في أموال القاصرين ينعزل بموت المجتهد]
- ٩٣ [مسألة ٢٦: حكم الحاكم الجامع للشرائط لا يجوز نقضه حتى لمجتهد آخر]
- ٩٦ [مسألة ٢٧: اذا نقل ناقل ما يخالف فتوى المجتهد وجب عليه اعلام من سمع منه ذلك]
- ١٠١ [مسألة ٢٨: اذا تعارض الناقلان في الفتوى]
- ١٠٣ [مسألة ٢٩: العدالة المعبره في مرجع التقليد عباره عن الاستقامه في جاده الشريعه المقدسه و عدم الانحراف عنها يمينا و شمالا]
- ١٦٠ [مسألة ٣٠: ترتفع العدالة بمجرد وقوع المعصيه و تعود بالتوبه و الندم]
- ١٦١ [مسألة ٣١: الاحتياط المذكور في مسائل هذه الرساله ان كان مسبوقا بالفتوى أو ملحوقا بها فهو استحبابي]
- ١٦١ [مسألة ٣٢: ان كثيرا من المستحبات المذكوره في أبواب هذه الرساله يبتنى استحبابها على قاعده التسامح في أدله السنن]
- ١٦٥ [كتاب الطهاره]
- ١٦٥ اشاره
- ١٦٥ [المبحث الأول أقسام المياه و أحكامها]
- ١٦٥ اشاره
- ١٦٥ [الفصل الأول: ينقسم ما يستعمل فيه لفظ الماء الى قسمين]
- ١٦٦ [الفصل الثاني: انقسام الماء المطلق إلى أقسام]
- ١٦٦ [الأول ما لا ماده له]
- ١٦٦ اشاره
- ١٦٧ [تنجس الماء القليل بملاقاه النجس أو المتنجس و عدمه و ذكر النصوص الوارده في المقام و بيان الأدله من الطرفين]
- ١٦٧ اشاره
- ١٦٧ [الموضع الاول: في الانفعال في الجملة و بنحو الموجهه الجزئيه]
- ١٦٧ اشاره

- ١٦٧ ----- فتقول: الاخبار التي يمكن الاستدلال بها على المدعى على طوائف: -----
- ١٦٧ ----- الطائفة الاولى: الاخبار الناهية عن الوضوء و الشرب من الاناء الذي وقع فيه قطره دم أو شرب منه طير على منقاره دم أو قذر ..-----
- ١٦٨ ----- الطائفة الثانية: الاخبار الدالة بالمفهوم شرطا أو قيذا على نجاسه ما دون الكر أو الروايه: -----
- ١٦٩ ----- الطائفة الثالثة: ما يدل على اراقه الاناء الذي أدخل فيه اليد القذره -----
- ١٧٢ ----- و اما ما يمكن ان يستدل به على قول ابن أبي عقيل و اتباعه من عدم الانفعال فوجوه: -----
- ١٧٢ ----- الوجه الاول: ما استدل به الكاشاني- على ما نقل عنه-----
- ١٧٢ ----- الوجه الثاني: الروايات الدالة على ان الميزان في نجاسه الماء تغيره فما دام لم يتغير لا ينفع.-----
- ١٧٤ ----- الوجه الثالث: ما رواه محمد بن ميسر -----
- ١٧٤ ----- الوجه الرابع: ما رواه زراره عن أبي عبد الله عليه السلام: -----
- ١٧٤ ----- الوجه الخامس: ما رواه أبو مريم الانصاري -----
- ١٧٤ ----- الوجه السادس ما رواه زراره عن أبي جعفر عليه السلام -----
- ١٧٧ ----- الوجه السابع: ما رواه عبد الله بن سنان -----
- ١٧٧ ----- الوجه الثامن: ما رواه سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام -----
- ١٧٧ ----- الوجه التاسع: ما رواه عثمان بن زياد -----
- ١٧٨ ----- الوجه العاشر: ما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام -----
- ١٧٨ ----- الوجه الحادي عشر: ما رواه أبو خالد القمط -----
- ١٧٨ ----- الوجه الثاني عشر: ما رواه العلاء بن الفضيل -----
- ١٧٩ ----- الوجه الثالث عشر: ما رواه ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام -----
- ١٧٩ ----- الوجه الرابع عشر: ما أرسله الصدوق -----
- ١٧٩ ----- الوجه الخامس عشر: ما رواه أبو بصير -----
- ١٧٩ ----- الوجه السادس عشر: ما رواه شهاب بن عبد ربه -----
- ١٨١ ----- الوجه السابع عشر: ان القليل لو قلنا بانفعاله بالملاقات لما أمكن تطهير شيء من المتنجسات -----
- ١٨٢ ----- الوجه الثامن عشر: ان دلاله أدله انفعال الماء القليل بالمفهوم و دلاله أدله عدم الانفعال بالمنطوق -----
- ١٨٢ ----- الوجه التاسع عشر: ان أدله الكر مختلفه من حيث الدلاله على مقدار الكر -----
- ١٨٣ ----- الوجه العشرون: ان الماء القليل لو كان قابلا للانفعال لبيّن الشارع كيفية التحفظ عليه -----
- ١٨٣ ----- الوجه الواحد والعشرون: انه يلزم نجاسه جميع مياه مكه و المدينة -----

- الموضع الثاني: ان الحق انفعال الماء القليل بكل نجاسه ----- ١٨٣
- الموضع الثالث: ان ما ذكر من انفعال الماء القليل بالملاقات هل يختص بالاعيان النجسه أو يعم المتنجسات؟ ----- ١٨٥
- الموضع الرابع: انه على القول بانفعال القليل هل ينفع بملاقاه المتنجس مطلقا ----- ١٨٧
- [فى انفعال القليل يشترط عدم التدافع] ----- ١٩١
- [عدم انفعال الكر إلا بالتغير بأحد الأوصاف الثلاثه] ----- ١٩٢
- اشاره ----- ١٩٢
- [مسأله ١ اذ كانت النجاسه لا وصف لها أو كان وصفها يوافق وصف الماء لم ينجس الماء بوقوعها فيه] ----- ١٩٧
- [مسأله ٢ إذا تغير الماء بغير اللون و الطعم و الريح بل بالثقل أو الثخانه أو نحوهما لم ينجس أيضا] ----- ١٩٧
- [مسأله ٣ إذا تغير لونه أو طعمه أو ريحه بالمجاوره للنجاسه لم ينجس أيضا] ----- ١٩٨
- [مسأله ٤ إذا تغير الماء بوقوع المتنجس لم ينجس إلا أن تغير بوصف النجاسه] ----- ١٩٨
- [مسأله ٥ يكفى فى حصول النجاسه التغير بوصف النجس فى الجملة] ----- ٢٠٣
- [الثانى: و هو ما له ماده لا ينجس بملاقاه النجاسه] ----- ٢٠٤
- اشاره ----- ٢٠٤
- [مسأله ٦: يعتبر فى عدم تنجس الجارى اتصاله بالماده] ----- ٢٠٧
- [مسأله ٧: الراكد المتصل بالجارى كالجارى فى عدم انفعاله بملاقاه النجس و المتنجس] ----- ٢٠٨
- [مسأله ٨: إذا تغير بعض الجارى دون بعضه الآخر] ----- ٢٠٨
- [مسأله ٩: إذا شك فى أن للجارى ماده أم لا و كان قليلا ينجس بالملاقاه] ----- ٢٠٨
- [مسأله ١٠: ماء المطر بحكم ذى الماده لا ينجس بملاقاه النجاسه فى حال نزوله] ----- ٢١٤
- [مسأله ١١: اذا اجتمع ماء المطر فى مكان و كان قليلا] ----- ٢٢١
- [مسأله ١٢: الماء النجس اذا وقع عليه ماء المطر بمقدار معتد به] ----- ٢٢٢
- [مسأله ١٣: يعتبر فى جريان حكم ماء المطر ان يصدق عرفا ان النازل من السماء ماء مطر] ----- ٢٢٤
- [مسأله ١٤: الثوب أو الفراش النجس اذا تقاطر عليه المطر و نفذ فى جميعه طهر الجميع] ----- ٢٢٥
- [مسأله ١٥: الارض النجسه تطهر بوصول المطر اليها] ----- ٢٢٧
- [مسأله ١٦: اذا تقاطر على عين النجس فترشح منها على شىء آخر لم ينجس ما دام متصلا بماء السماء] ----- ٢٢٧
- [مسأله ١٧: مقدار الكر وزنا بحقه الاسلامبول التى هى مائتان و ثمانون مثقالا صيرفيا] ----- ٢٢٨
- [مسأله ١٨: لا فرق فى اعتصام الكر بين تساوى سطوحه و اختلافها] ----- ٢٣٨

- مسأله ١٩: لا فرق بين ماء الحمام و غيره في الأحكام] ----- ٢٣٩
- مسأله ٢٠: الماء الموجود في الانابيب المتعارفه في زماننا بمنزله ماده] ----- ٢٣٩
- الفصل الثالث الماء القليل المستعمل في رفع الحدث الاصغر طاهر و مطهر من الحدث و الخبث] ----- ٢٤٢
- الفصل الرابع إذا علم إجمالاً بنجاسه أحد الإنائين و طهاره الآخر] ----- ٢٧٠
- الفصل الخامس الماء المضاف كماء الورد و نحوه و كذا سائر المائعات ينجس القليل و الكثير منها بمجرد الملاقاه للنجاسه] ----- ٢٧٦
- اشاره ----- ٢٧٦
- مسأله ٢١: الماء المضاف لا يرفع الخبث] ----- ٢٨٥
- مسأله ٢٣: الأسار كلها طاهره] ----- ٢٩٥
- المبحث الثاني احكام الخلوه] ----- ٣٠٥
- اشاره ----- ٣٠٥
- الفصل الأول يجب حال التخلي بل في سائر الاحوال ستر بشره العوره] ----- ٣٠٥
- اشاره ----- ٣٠٥
- مسأله ٢٣: لو اشتبهت القبلة لم يجز له التخلي إلا بعد اليأس عن معرفتها] ----- ٣٢١
- مسأله ٢٤: لا يجوز النظر الى عوره غيره من وراء الزجاجه و نحوها و لا في المرآه و لا في الماء الصافي] ----- ٣٢١
- مسأله ٢٥: لا يجوز التخلي في ملك غيره الا باذنه و لو بالفحوى] ----- ٣٢٣
- مسأله ٢٦: لا يجوز التخلي في المدارس و نحوها ما لم يعلم بعموم الوقف] ----- ٣٢٤
- الفصل الثاني: يجب غسل موضع البول بالماء القليل مرتين] ----- ٣٢٤
- اشاره ----- ٣٢٤
- مسأله ٢٧: الأحوط وجوباً اعتبار المسح بثلاثة أحجار أو نحوها إذا حصل النقاء بالأقل] ----- ٣٤٣
- مسأله ٢٨: يجب أن تكون الأحجار أو نحوها طاهره] ----- ٣٤٦
- مسأله ٢٩: يحرم الاستنجاء بالأجسام المحترمه] ----- ٣٤٨
- مسأله ٣٠: يجب في الغسل بالماء إزالة العين و الأثر] ----- ٣٤٩
- مسأله ٣١: إذا خرج مع الغائط أو قبله أو بعده نجاسه أخرى مثل الدم و لاقى المحل لا يجزى في تطهيره إلا الماء] ----- ٣٥٠
- الفصل الثالث في مستحبات التخلي] ----- ٣٥٠
- اشاره ----- ٣٥٠
- مسأله ٣٢: ماء الاستنجاء طاهر على الأقوى] ----- ٣٦٠

الفصل الرابع في كيفية الاستبراء من البول] ٣٧٠

اشاره ٣٧٠

مسأله ٣٣: فائده الاستبراء تترتب عليه و لو كان بفعل غيره] ٣٧٧

مسأله ٣٤: إذا شك في الاستبراء أو الاستنجاء بنى على عدمه] ٣٧٨

مسأله ٣٥: إذا علم أنه استبرأ أو استنجى و شك في كونه على الوجه الصحيح بنى على الصحة] ٣٧٨

مسأله ٣٦: لو علم بخروج المذى و لم يعلم استصحابه لجزء من البول بنى على طهارته] ٣٧٨

المبحث الثالث الوضوء] ٣٧٩

اشاره ٣٧٩

الفصل الأول: في أجزائه] ٣٧٩

اشاره ٣٧٩

الأول: يجب غسل الوجه] ٣٧٩

اشاره ٣٧٩

مسأله ٣٧: غير مستوى الخلقه- لطول الاصابع أو لقصرها يرجع الى متناسب الخلقه المتعارف] ٣٩٥

مسأله ٣٨: الشعر النابت فيما دخل في حد الوجه يجب غسل ظاهره] ٣٩٧

مسأله ٣٩: لا يجب غسل باطن العين و الفم، و الانف، و مطبق الشفتين، و العينين] ٤٠٠

مسأله ٤٠: الشعر النابت في الخارج عن الحد اذا تدلى على ما دخل في الحد لا يجب غسله] ٤٠١

مسأله ٤١: إذا بقي مما في الحد شيء لم يغسل و لو بمقدار رأس ابره لا يصح الوضوء] ٤٠١

مسأله ٤٢: اذا تيقن وجود ما يشك في مانعيته عن الغسل أو المسح يجب تحصيل اليقين بزواله] ٤٠١

مسأله ٤٣: الثقبه في الانف موضع الحلقة أو الخزامه لا يجب غسل باطنها] ٤٠٢

الثاني: يجب غسل اليدين من المرفقين الى أطراف الاصابع] ٤٠٣

اشاره ٤٠٣

مسأله ٤٤: المرفق مجمع عظمى الذراع و العضد و يجب غسله مع اليد] ٤١٥

مسأله ٤٥: يجب غسل الشعر النابت في اليدين مع بشره حتى الغليظ منه] ٤١٧

مسأله ٤٦: اذا دخلت شوكة في اليد لا يجب اخراجها الا اذا كان ما تحتها محسوبا من الظاهر] ٤١٨

مسأله ٤٧: الوسخ الذي يكون على الاعضاء اذا كان معدودا جزءا من البشره لا تجب ازالته] ٤١٨

مسأله ٤٨: ما هو المتعارف بين العوام من غسل اليدين الى الزندين و الاكتفاء عن غسل الكفين بالغسل المستحب قبل الوجه باطل] ٤١٩

- مسأله ٤٩: يجوز الوضوء برمس العضو في الماء] ٤١٩
- مسأله ٥٠: الوسخ تحت الأظفار اذا لم يكن زائدا على المتعارف لا تجب إزالته] ٤١٩
- مسأله ٥١: إذا انقطع لحم من اليدين غسل ما ظهر بعد القطع] ٤٢٠
- مسأله ٥٢: الشقوق التي تحدث على ظهر الكف من جهة البرد ان كانت وسيعة يرى جوفها وجب ايصال الماء اليها] ٤٢٠
- مسأله ٥٣: ما ينجمد على الجرح عند البرء و يصير كالجلده لا يجب رفعه] ٤٢٢
- مسأله ٥٤: يجوز الوضوء بماء المطر إذا قام تحت السماء حين نزوله فقصد بجريانه على وجهه غسل الوجه مع مراعاة الأعلى فالأعلى] ٤٢٢
- مسأله ٥٥: إذا شك في شيء منه من الظاهر حتى يجب غسله أو الباطن فالأحوط استحبابا غسله] ٤٢٣
- الثالث يجب مسح مقدم الرأس] ٤٢٤
- اشاره ٤٢٤
- مسأله ٥٦: يكفى المسح على الشعر المختص بالمقدم] ٤٤٥
- مسأله ٥٧: لا تضر كثرة البلل الماسح، و ان حصل معه الغسل] ٤٤٧
- مسأله ٥٨: لو تعذر المسح بباطن الكف مسح بغيره] ٤٤٧
- مسأله ٥٩: يعتبر أن لا يكون على الممسوح بلل ظاهر] ٤٥٠
- مسأله ٦٠: لو اختلط بلل اليد ببلل أعضاء الوضوء لم يجز المسح به على الاحوط وجوبا] ٤٥٠
- مسأله ٦١: لو جف ما على اليد من البلل لعذر أخذ من بلل لحيته الداخلة في حد الوجه و مسح به] ٤٥١
- مسأله ٦٢: لو لم يمكن حفظ الرطوبة في الماسح لحر أو غيره فلاحوط استحبابا الجمع بين المسح بالماء الجديد و التيمم] ٤٥٢
- مسأله ٦٣: لا يجوز المسح على العمامه و القناع أو غيرهما من الحائل] ٤٥٧
- الرابع: يجب مسح القدمين] ٤٦٠
- اشاره ٤٦٠
- مسأله ٦٤: لا يجب المسح على خصوص البشرة بل يجوز المسح على الشعر النابت فيها أيضا] ٤٧٩
- مسأله ٦٥: لا يجوز المسح على الحائل كالخف لغير ضروره أو تقيه] ٤٨١
- مسأله ٦٦: لو دار الامر بين المسح على الخف و الغسل للرجلين للتقيه اختار الثاني] ٥٠٥
- مسأله ٦٧: يعتبر عدم المندوحه في مكان التقيه على الاقوى] ٥٠٦
- مسأله ٦٨: اذا زال السبب المسوغ للمسح على الحائل بعد الوضوء لم تجب الاعاده في التقيه] ٥١٦
- مسأله ٦٩: لو توضع على خلاف التقيه فالأظهر وجوب الإعادة] ٥١٦
- مسأله ٧٠: يجب في مسح الرجلين أن يضع يده على الأصابع و يمسح إلى الكعبين بالتدريج أو بالعكس] ٥١٨

- الفصل الثاني في الجبيره و أحكامها] ٥١٩
- إشاره ٥١٩
- مسأله ٧١: الجروح و القروح المعصبه حكمها حكم الجبيره المتقدم] ٥٢٢
- مسأله ٧٢: اللطوخ المطلقى بها العضو للتداوى يجرى عليها حكم الجبيره] ٥٢٦
- مسأله ٧٣: يختص الحكم المتقدم بالجبيره الموضوعه على الموضع فى موارد الجرح أو الكسر] ٥٢٦
- مسأله ٧٤: يجرى حكم الجبيره فى الأغسال غير غسل الميت] ٥٣١
- مسأله ٧٥: لو كانت الجبيره على العضو الماسح مسح ببلتها] ٥٣٤
- مسأله ٧٦: الأرمذ ان كان يضره استعمال الماء تيمم] ٥٣٤
- مسأله ٧٧: اذا برئ ذو الجبيره فى ضيق الوقت أجزأ وضوئه] ٥٣٤
- مسأله ٧٨: اذا كان فى عضو واحد جبائر متعدده يجب الغسل أو المسح فى فواصلها] ٥٣٧
- مسأله ٧٩: اذا كان بعض الأطراف الصحيح تحت الجبيره] ٥٣٧
- مسأله ٨٠: فى الجرح المكشوف اذا أراد وضع طاهر عليه و مسحه يجب أولاً أن يغسل ما يمكن من أطرافه، ثم وضعه] ٥٣٨
- مسأله ٨١: اذا أضر الماء بأطراف الجرح بالمقدار المتعارف يكفى المسح على الجبيره] ٥٣٨
- مسأله ٨٢: اذا كان الجرح أو نحوه فى مكان آخر غير مواضع الوضوء] ٥٣٩
- مسأله ٨٣: لا فرق فى حكم الجبيره بين أن يكون الجرح أو نحوه حدث باختياره على وجه العصيان، أم لا] ٥٣٩
- مسأله ٨٤: إذا كان ظاهر الجبيره طاهراً لا يضره نجاسه باطنها] ٥٣٩
- مسأله ٨٥: محل الفصد داخل فى الجروح] ٥٣٩
- مسأله ٨٦: اذا كان ما على الجرح من الجبيره مغصوباً] ٥٤٠
- مسأله ٨٧: لا يشترط فى الجبيره أن تكون مما تصح الصلاة فيه] ٥٤٠
- مسأله ٨٨: ما دام خوف الضرر باقياً يجرى حكم الجبيره] ٥٤٠
- مسأله ٨٩: اذا أمكن رفع الجبيره و غسل المحل لكن كان موجبا لفوات الوقت] ٥٤٠
- مسأله ٩٠: الدواء الموضوع على الجرح و نحوه اذا اختلط مع الدم و صار كالشئ الواحد و لم يمكن رفعه بعد البرء] ٥٤١
- مسأله ٩١: اذا كان العضو صحيحاً لكن كان نجساً و لم يمكن تطهيره] ٥٤١
- مسأله ٩٢: لا يلزم تخفيف ما على الجرح من الجبيره ان كانت على المتعارف] ٥٤١
- مسأله ٩٣: الوضوء مع الجبيره رافع للحدث و كذلك الغسل] ٥٤٢
- مسأله ٩٤: يجوز لصاحب الجبيره الصلاة فى أول الوقت برجاء استمرار العذر] ٥٤٣

- مسأله ٩٥: اذا اعتقد الضرر فى غسل البشره لاعتقاده الكسر مثلا فعمل بالجبيره ثم تبين عدم الكسر فى الواقع] ٥٤٣
- مسأله ٩٦: فى كل مورد يشك فى أن وظيفته الوضوء الجبيرى أو التيمم الاحوط وجوبا الجمع بينهما] ٥٤٤
- الفصل الثالث فى شرائط الوضوء] ٥٤٥
- اشاره ٥٤٥
- منها: طهاره الماء] ٥٤٥
- أو منها: اباحه الفضاء الذى يقع فيه الغسل] ٥٥١
- اشاره ٥٥١
- مسأله ٩٧: يكفى طهاره كل عضو حين غسله] ٥٥٤
- مسأله ٩٨: اذا توضأ من اناء الذهب أو الفضة بالاغتراف منه دفعه أو تدريجا أو بالصب منه] ٥٥٤
- مسأله ٩٩: اذا توضأ فى حال ضيق الوقت عن الوضوء] ٥٥٨
- مسأله ١٠٠: لا فرق فى عدم صحه الوضوء بالماء المضاف أو النجس أو مع الحائل بين صورته العلم و العمد و الجهل و النسيان] ٥٦٠
- مسأله ١٠١: إذا نسى غير الغاصب و توضأ بالماء المغصوب و التفت الى الغصبيه فى أثناء الوضوء] ٥٦١
- مسأله ١٠٢: مع الشك فى رضا المالك لا يجوز التصرف] ٥٦٢
- مسأله ١١٣: يجوز الوضوء و الشرب من الأنهار الكبار المملوكه لأشخاص خاصه] ٥٦٢
- مسأله ١٠٤: الحياض الواقعه فى المساجد و المدارس إذا لم يعلم كيفيه وقفها] ٥٦٤
- مسأله ١٠٥: اذا علم أن حوض المسجد وقف على المصلين فيه لا يجوز الوضوء منه بقصد الصلاه فى مكان آخر] ٥٦٤
- مسأله ١٠٦: إذا دخل المكان الغصبى غفله و فى حال الخروج توضأ بحيث لا ينافى فوريته] ٥٦٦
- أو منها النيه] ٥٦٦
- اشاره ٥٦٦
- مسأله ١٠٧: لا تعتبر نيه الوجوب و لا الندب و لا غيرهما من الصفات و الغايات] ٥٧٦
- مسأله ١٠٨: لا بد من استمرار النيه بمعنى صدور تمام الاجزاء عن النيه المذكوره] ٥٧٧
- مسأله ١٠٩: لو اجتمعت أسباب متعدده للوضوء كفى وضوء واحد] ٥٧٧
- أو منها: مباشره المتوضى للغسل و المسح] ٥٧٩
- أو منها: الموالاه] ٥٨٢
- اشاره ٥٨٢
- مسأله ١١٠: الاحوط وجوبا عدم الاعتداد ببقاء الرطوبه فى مسترسل اللحيه الخارج عن حد الوجه] ٥٨٨

- أو منها الترتيب بين الاعضاء] - ٥٨٨ -----
- [الفصل الرابع في احكام الخلل] ٥٩٤ -----
- اشاره ٥٩٤ -----
- [مسأله ١١١: من تيقن الحدث و شك في الطهاره تطهر] ٥٩٤ -----
- [مسأله ١١٢: اذا تيقن الحدث و الطهاره، و شك في المتقدم و المتأخر تطهر] ٥٩٥ -----
- [مسأله ١١٣: اذا شك في الطهاره بعد الصلاه، أو غيرها مما يعتبر فيه الطهاره بنى على صحه العمل] ٥٩٥ -----
- [مسأله ١١٤: اذا شك في الطهاره في أثناء الصلاه مثلا قطعها و تطهر، و استأنف الصلاه] ٥٩٦ -----
- [مسأله ١١٥: لو تيقن الاخلال بغسل عضو أو مسحه أتى به و بما بعده] ٥٩٨ -----
- [مسأله ١١٦: ما ذكرناه آنفا من لزوم الاعتناء بالشك، فيما اذا كان الشك أثناء الوضوء] ٦٠٤ -----
- [مسأله ١١٧: اذا كان مأمورا بالوضوء من جهه الشك فيه بعد الحدث اذا نسي شكه و صلى] ٦٠٥ -----
- [مسأله ١١٨: اذا كان متوضئا و توضأ للتجديد، و صلى، ثم تيقن بطلان احد الوضوءين] ٦٠٥ -----
- [مسأله ١١٩: إذا توضأ وضوءين، و صلى بعدهما، ثم علم بحدوث حدث بعد أحدهما يجب الوضوء للآتيه] ٦٠٦ -----
- [مسأله ١٢٠: إذا تيقن بعد الفراغ من الوضوء انه ترك جزءا منه و لا يدري أنه الجزء الواجب أو المستحب] ٦٠٨ -----
- [مسأله ١٢١: إذا علم بعد الفراغ من الوضوء أنه مسح على الحائل، أو مسح في موضع الغسل] ٦٠٨ -----
- [مسأله ١٢٢: إذا تيقن انه دخل في الوضوء و أتى ببعض أفعاله] ٦٠٩ -----
- [مسأله ١٢٣: إذا شك بعد الوضوء في وجود الحاجب، أو شك في حاجيته كالخاتم] ٦٠٩ -----
- [مسأله ١٢٤: إذا كانت أعضاء وضوئه أو بعضها نجسا فتوضأ و شك- بعده- في أنه طهرها أم لا] ٦٠٩ -----
- [الفصل الخامس في نواقض الوضوء] ٦١٠ -----
- اشاره ٦١٠ -----
- [يحصل الحدث بأمور] ٦١٠ -----
- اشاره ٦١٠ -----
- [الأول و الثانى: خروج البول و الغائط] ٦١٠ -----
- [الثالث: خروج الريح من الدبر أو من غيره] ٦١٤ -----
- [الرابع: النوم الغالب على العقل] ٦١٥ -----
- [الخامس: الاستحاضه] ٦٢٢ -----
- [مسأله ١٢٥: اذا شك في طر واحد النواقض بنى على العدم] ٦٢٢ -----

مسأله ۱۲۶: إذا خرج ماء الاحتقان و لم يكن معه شيء من الغائط لم ينتقض الوضوء] ----- ۶۲۲

مسأله ۱۲۷: لا ينتقض الوضوء بخروج المذي] ----- ۶۲۳

الفصل السادس حكم من استمر به الحدث كالمبطين و المسلوس و احواله الأربع] ----- ۶۲۹

اشاره ----- ۶۲۹

مسأله ۱۲۸: الاحوط لمستمر الحدث الاجتناب عما يحرم على المحدث] ----- ۶۳۵

مسأله ۱۲۹: يجب على المسلوس و المبطين التحفظ من تعدى النجاسه الى بدنه و ثوبه مهما امكن] ----- ۶۳۵

الفصل السابع لا يجب الوضوء لنفسه] ----- ۶۳۶

اشاره ----- ۶۳۶

مسأله ۱۳۰: لا يجوز للمحدث مس كتابه القرآن] ----- ۶۴۲

مسأله ۱۳۱: الوضوء مستحب لنفسه فلا حاجة في صحته الى جعل شيء غايه له] ----- ۶۴۵

مسأله ۱۳۲: لا فرق في جريان الحكم المذكور بين الكتابه بالعربيه و الفارسيه و غيرهما] ----- ۶۵۱

مسأله ۱۳۳: الالفاظ المشتركه بين القرآن و غيره يعتبر فيها قصد الكاتب] ----- ۶۵۲

مسأله ۱۳۴: يجب الوضوء اذا وجبت احدي الغايات المذكوره آنفا] ----- ۶۵۳

مسأله ۱۳۵: اذا دخل وقت الفريضة يجوز الاتيان بالوضوء بقصد فعل الفريضة] ----- ۶۵۵

مسأله ۱۳۶: سنن الوضوء على ما ذكره العلماء «رض»] ----- ۶۵۵

استدراكات ----- ۶۶۴

شكر و تقدير ----- ۶۶۵

تعريف مركز ----- ۶۶۷

سرشناسه: طباطبائی قمی، تقی، ۱۳۰۱ -

عنوان قراردادی: منهاج الصالحین. شرح

عنوان و نام پدیدآور: مبانی منهاج الصالحین / تالیف تقی الطباطبائی القمی.

مشخصات نشر: قم: محلاتی، ۱۴ق. = ۲۰م. = ۱۳ -

مشخصات ظاهری: ج.

شابک: دوره ۹۷۸-۹۶۴-۷۴۵۵-۵۸-۹؛ ج. ۴ ۹۷۸-۹۶۴-۷۴۵۵-۵۷-۲:

یادداشت: عربی.

یادداشت: فهرست نویسی بر اساس جلد چهارم، ۱۴۳۰ق. = ۱۳۸۸.

یادداشت: کتاب حاضر شرحی بر کتاب "منهاج الصالحین" اثر ابوالقاسم خویی است.

یادداشت: کتابنامه.

موضوع: خوئی، ابوالقاسم، ۱۲۷۸ - ۱۳۷۱. منهاج الصالحین -- نقد و تفسیر.

موضوع: فقه جعفری -- قرن ۱۴

شناسه افزوده: خوئی، ابوالقاسم، ۱۲۷۸ - ۱۳۷۱. منهاج الصالحین. شرح.

رده بندی کنگره: BP۱۸۳/۵ /خ ۹م ۲۱۶ ۸۰۲۱۰۰ ۱۳۰۰ی

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی: ۱۸۵۲۷۳۴

[کلمه المؤلف]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين و الصلاه و السلام على أشرف الانبياء و المرسلين محمد و آله الطاهرين و اللعن على أعدائهم و غاصبي حقوقهم و منكرى فضائلهم من الاولين و الاخرين الى يوم الدين.

و بعد فهذا شرح استدلالى كتبتة اثناء البحث على كتاب «منهاج الصالحين» الذى الفه سيدنا الاستاد السيد ابو القاسم الخوئى دام ظله و حيث كان نشره نافعا للفضلاء و العلماء الاعلام تصديت لطبعه و اهديه اولاً: الى غوث الشريعة ولى الامر صاحب الزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف. و ثانياً: الى روح المرحوم المبرور سيد الامه، حامى الشريعة المثل الاعلى للتقى فقيه اهل بيت الرساله

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤

سيدى الوالد قدس الله نفسه الزكيه و ارجو من المولى ان يقبله بقبول حسن و يجعله ذخرا ليوم فقرى و فاقتى و يجعل كتابى بيدى اليمنى و يغفر ذنوبى و يحشرنى مع الائمه الاطهار سلام الله عليهم و رحمته و بركاته.

الثالث عشر من جمادى

الثانيه سنه ١٤٠٥.

الاحقر تقى الطباطبائى القمى

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥

[فى التقليد]

اشاره

فى التقليد

[مسأله ١ يجب على كل مكلف لم يبلغ رتبه الاجتهاد أن يكون فى جميع عباداته و معاملاته و سائر أفعاله و تروكه مقلدا أو محتاطا]

(مسأله ١) يجب على كل مكلف (١).

(١) هذا الوجوب المذكور فطرى او عقلى او شرعى؟.

افاد فى المستمسك: بانه فطرى من باب وجوب دفع الضرر المحتمل، و عقلى من باب وجوب شكر المنعم.

و قد ذكرنا فى الدوره السابقه: ان الوجوب العقلى بهذا التقريب لا- نفهمه اذ على تقدير وجوب الشكر لو فرض تركه، فهل يستحق العقاب على تركه أم لا؟

فعلى الاول يدخل فى دفع الضرر، و على الثانى لا يلزم فى نظر العقل الاثيان بمصداق الشكر، نعم لا اشكال فى حسن الشكر، و لكن مجرد حسن فعل لا يكون مقتضيا للاثيان به و الا لم يكن الالتزام مختصا بالحكم الالزامى فان امثال المولى حسن من باب حسن شكر المنعم على الاطلاق، كما انه لم يكن مختصا بموارد العلم الإجمالى بل الامر كذلك فى موارد الشبهه البدويه، فظهر بما ذكرنا ان

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٦

لم يبلغ رتبه الاجتهاد (١).

تقريب الوجوب من باب وجوب الشكر غير تام، كما انه ظهر بما ذكرنا ان هذا الوجوب فطرى بمناط دفع الضرر المحتمل اذ لا فرق فيه بين ذوى الشعور و العقول و غيرهم فانا نرى ان حيوانا لو ذهب الى مكان و ضرب، يترك الذهاب الى ذلك المكان

لدفع الضرر، فالوجوب المذكور فطرى لعدم اختصاصه بالعاقل نعم العقل بما هو يدرك لزوم دفع الضرر.

فالحق ان يقال: ان هذا الوجوب فطرى، عقلى، لا- شرعى نعم الشرع يرشد المكلف الى حكم عقله بالطرق المختلفه كبيان العذاب و التخويف منه بل لنا ان نقول: بان الوجوب الشرعى فى مثل المقام امر غير معقول اذ ما دام لا تصل النوبه الى احتمال العقاب و لزوم دفعه بحكم العقل او الفطره، لا

اثر لإلزام الشرع نعم لا مانع من الزام الشرع خصوص الاحتياط او التقليد لكن لا اثر لهذا الالزام ما دام لا يحكم العقل بلزوم احد الامور و هذا لعله ظاهر واضح فلا تغفل.

ثم: انه لا- يخفى ان هذا الوجوب انما يتحقق فى مورد العلم الإجمالى بالتكليف الالزامى؟؟؟؟ الشبهه البدويه فانه فى هذين الموردين يتحقق احتمال الضرر و هو العقاب اما مع عدم احتمال التكليف الالزامى فلا يحتمل العقاب و لا موضوع لدفع الضرر و فى مورد احتمال الالزام يستحق المكلف العقاب بترك الامور المذكوره اى التقليد و الاحتياط و الاجتهاد.

و بعباره اخرى: ان عفو المولى و ان كان امرا ممكنا، لكن حيث ان الاستحقاق متحقق يكون اللانزم بحكم العقل احد الامور المذكوره و الا تتحقق الجراه على المولى و هى توجب استحقاق العقاب.

(١) اذ مع بلوغ رتبه الاجتهاد و فعليته لا يجوز له التقليد.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٧

ان يكون فى جميع عباداته و معاملاته و ساير أفعاله و تروكه، مقلدا أو محتاطا (١).

و ربما يقال: بان من له الملكة و القوه لا يكون عارفا بالحكم بالفعل بل يكون جاهلا و يجوز رجوع الجاهل الى العالم.

و لا يبعد ان يكون الامر كذلك، اذ لا اشكال فى ان الادله اللفظيه التى استند اليها فى جواز التقليد تشمل مثله، فانه قبل فعليه اجتهاده لا يكون عارفا و لا يكون من اهل الذكر. و اما السيره فالظاهر انها تشمله أيضا اذ لا اشكال فى انه جاهل بالفعل.

(١) اذا لعبد لا يملك شيئا فكل فعل او ترك يصدر منه لا بد ان يكون مستندا الى حجه.

و بعباره اخرى: لا بد من اقامه حجه فى كل شىء فعلا كان او

تركا.

ثم ان المكلف اذا كان مجتهدا، و استنبط الحكم الشرعى فلا اشكال فى جواز العمل على مقتضى اجتهاده اذ يرى ما وصل اليه نظره مطابقا للوظيفه المقرره و اما الاحتياط و التقليد، فلا بد ان يستندا اما الى الاجتهاد او القطع بالجواز بالسؤال من العلماء.

و بعبارة اخرى: العامى لا يمكنه الاحتياط او التقليد الا بعد القطع بجوازهما فيصح ان يقال: بان التقليد ليس تقليديا لكن لا يصح ان يقال: ان تقليد العامى فى اول الامر و فى نفس تقليده اجتهادى و ذلك لان العامى لا يقدر على الاجتهاد.

و قد افاد سيدنا الاستاد: بان ما يمكن ان يعتمد العامى عليه امران: احدهما:

السيره التى لم يردع عنها الشارع. ثانيهما: دليل الانسداد اذ بعد العلم بانه فى وعاء الشرع احكاما الزاميه و لا يمكن لكل احد الاجتهاد فلا يجب الاجتهاد.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٨

...

و ان شئت قلت: انه من الضرورى عدم وجوب الاجتهاد بالنسبه الى كل احد بل هو امر غير مقدور فى اول البلوغ و اما الاحتياط فايضا يعلم ان الشارع لم يردعه من الناس.

مضافا الى انه ربما لا يعرف العامى طريق الاحتياط فيتعين التقليد و يجوز و ليس له ان يعمل بظنونه فى قبال شكوكه و اوهامه لأنه لا يحصل الظن له اولا لعدم كونه من اهل النظر و ثانيا: لا اثر لظنه من حيث عدم حصوله بالنظر فى الادله.

و لا يخفى ما فى كلا الوجهين اما الوجه الاول فلانه لا يمكن للعامى ان يستدل بالسيره اذ من الممكن ان السيره مردوعه من قبل الشارع و كيف يمكن للعامى ان يستند الى السيره؟ و الحال انه بالنسبه الى جميع الجهات عامى و مما ذكرنا ظهر

ما فى الوجه الثانى أيضا.

نعم- كما ذكرنا- العامى يمكنه القطع بالحكم الشرعى من طريق السؤال ممن يراه اهلا للسؤال كما انه لو أراد الاحتياط لزم عليه اما ان يجتهد و يستنبط جوازه او يسأل ممن يعلم الحكم الشرعى.

و صفوه القول: انه يلزم عليه اما ان يجتهد فيرى ان الحكم الفلانى مستندا الى الدليل الكذائى فيتم له الحججه او يحتاط و لا بد فى الجزم بجوازه من الاجتهاد او القطع بجوازه من طريق السؤال من اهل الخبره و العلم بجوازه و مما ذكرنا ظهر ان الامر كذلك بالنسبه الى التقليد.

فانقده: ان جواز التقليد لا- يكون تقليديا للزوم التسلسل لكن ليس اجتهاديا أيضا لعدم امكانه بالنسبه الى العامى، بل بالعلم الحاصل من السؤال كما انه يحصل العلم بكثير من الامور بسؤال العالم.

ثم انه يقع الكلام فى أدله جواز التقليد و قد ذكر للاستدلال على جوازه أمور:

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٩

...

الامر الاول: السيره القطعيه بين العقلاء على رجوع الجاهل الى العالم فيما لا يعلم، و اتباعه و هذه السيره لم يردع عنها الشارع فتكون حجه و لا مجال لان يقال: ان الدليل الدال على النهى عن العمل بغير العلم رادع عن السيره، اذ يرد عليه:

اولا انه يلزم عدم حجيه قول العادل او الثقه و أيضا يلزم عدم حجيه الظواهر فان اعتبار مثل هذه الامور يكون بالسيره التى امضيت و لم يردع عنها و على فرض الالتزام يكون الدليل الدال على عدم جواز العمل بغير العلم رادعا عن السيره فى جميع هذه الموارد فما الحيله؟

و ثانيا: نجيب بالحل و هو ان العقلاء يرون هذه الامور علما جعليا اعتباريا اذ لولاه لاختل النظام.

و ان شئت قلت: ان الشارع الاقدس

لم يؤسس طريقا خاصا الى بيان مقاصده بل يحاور مع الناس على طبق المتداول بينهم في محاوراتهم فما يدل على سقوط غير العلم ناظر الى الاوهام او الظنون التي لا دليل على اعتبارها كالمقياس والاستحسان فلاحظ.

و ربما يقال: انه يستفاد من بعض الآيات انكار التقليد و ردعه:

منها قوله تعالى: «وَ إِذِ قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَ لَا يَهْتَدُونَ» (١).

و منها قوله تعالى: وَ إِذِ قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَ إِلَىٰ الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئاً وَ لَا يَهْتَدُونَ» (٢).

و يرد على الاستدلال بالآيتين: ان الآيتين تردعان و تنكران رجوع الجاهل

(١) البقره، ١٧١.

(٢) المائده، ١٠٤.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٠

...

الى مثله بل لنا ان نقول: بأن الآيتين تدلان على صحه التقليد. و ان شئت فقل ان الشارع بمثل هذه الآيات يرشد الناس الى ما يستقل به عقولهم و انه لا بد من الاستناد الى علم أو علمى و المفروض ان رجوع الجاهل الى العالم ليس عملا بالوهم و الظن بل عمل بالحجه العقلانيه فلا تكون الآيات المذكوره ناظره اليه فلاحظ. و مما ذكرنا تقدر على الجواب عن الاستدلال بسائر الآيات التي ربما يستدل بها على عدم جواز التقليد.

و صفوه القول فى رد الاستدلال بالآيتين و نحوهما من الآيات انا لا ندعى جواز رجوع الجاهل الى مثله بلا دليل و لا بينه بل ندعى ان السيره العقلانيه جاريه على رجوع الجاهل الى العالم فى كل حرفه و صناعه بل هذا الامر ارتكازى موجود فى نفس الانسان

و هذه الآيات لا تردع عن مثله كما هو ظاهر الا ان يقال:

ان الآيات المذكوره لا تدل على حجيه التقليد الا على القول بمفهوم الوصف.

الامر الثانى: قوله تعالى: «فَلَوْ لَا نَفَرْنَا مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَ لِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ» (١).

بتقريب ان ما بعد كلمه (لعل) عله غائيه لما قبلها بلا فرق بين ان يكون ما قبلها أمرا خارجيا أم حكما مولويا فاذا كان ما قبلها حكما مولويا وجوبيا و كان ما بعدها أمرا اختياريا يدل الكلام على ان ما بعدها محكوم بحكم ما قبلها بدهاه ان الغايه الاختياريه للفعل الواجب واجبه فالحذر واجب ثم ان الانذار كما يتحقق بالاخبار كذلك يتحقق بالافتاء فان الافتاء يكون انذارا بالدلاله الالتزاميه و الحذر الواجب بالفهم العرفى هو التقليد عملا لا مجرد الخوف النفسانى فتكون الايه داله على حجيه الفتوى.

(١) التوبه، ١٢٣.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١١

...

ان قلت: يمكن ان يكون وجوب الحذر منوطا بالعلم بالتطابق مع الواقع.

قلت: الاطلاق يقتضى عدم هذا التقييد.

ان قلت: الايه ناظره الى مورد الاخبار عن شىء و ليست ناظره الى الافتاء فان التفقه فى الصدر الاول كان بسماع الحكم من النبى صلى الله عليه و آله أو الائمه عليهم السلام فالانذار يتحقق ببيان الحكم الذى سمعه فلا تدل الايه على حجيه الرأى و الاجتهاد.

قلت: التفقه له مراتب فربما يحصل بمجرد السماع، و أخرى باعمال النظر و كان فى عصر الائمه عليهم السلام من الفقهاء من كان صاحب نظر و رأى و لذا نرى ان المعصوم عليه السلام سئل عن تعارض الروايات.

و صفوه القول: انه لا وجه لتقييد الايه بخصوص أخبار الراوى بل مقتضى الاطلاق شمولها لفتوى

الفقيه بل لقائل ان يقول: انه يعتبر فى حجه قول الراوى فهمه للخبر المروى اذ بدون فهم الخبر لا يصدق التفقه و الظاهر من الايه اعتبار التفقه.

فتحصل: ان دلالة الايه على حجه الفتوى اولى من دلالتها على حجه الاخبار.

و يرد على الاستدلال أولا: ان المستفاد من الايه وجوب الانذار رجاء تحقق الحذر، فان الحذر أمر نفسانى غير اختيارى فوجب الانذار برجاء تحقق الحذر و لا يستلزم الحمل على هذا المعنى الجهل بالنسبه الى ذاته تعالى فان الجمل الانشائيه تستعمل فى معانيها بالدواعى المناسبه بها و كلمه لعل تستعمل بداعى ابراز الرجاء و ابراز الرجاء لا يكون ملازما لجهل المستعمل.

و ان شئت قلت: المستفاد من الايه ان الحكمه الداعيه الى ايجاب الانذار

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٢

...

تحقق الحذر و حمل الحذر على الفعل الخارجى المقذور للمكلف لا دليل عليه فلا تدل الايه على وجوب العمل الخارجى بل تدل على وجوب الانذار رجاء تحقق الحذر.

و ثانيا: ان الايه مسوقه لبيان وجوب الانذار فلا مجال للقول بأن مقتضى الاطلاق وجوب الحذر بلا- فرق بين حصول العلم بمطابقه الانذار للواقع و عدمه فان الاطلاق يتوقف على احراز كون المولى فى مقام البيان و المفروض ان المولى فى مقام بيان وجوب الانذار لا وجوب الحذر.

و ثالثا: لو تم مدعى الخصم، فانما يتم فيما يكون الخطاب و الغايه راجعين الى شخص واحد كما لو قال الطبيب للمريض اشرب الدواء الفلانى لعلك تفعل كذا و اما لو كان الانذار متوجها الى شخص و الحذر الى شخص آخر كما فى الايه الشريفه فلا يدل الكلام على المدعى.

أضف الى ذلك انه لم يقيد المنذر فى الايه بكونه عادلا أو ثقه و لا اشكال فى

عدم حجيه قول الفاسق و لا اعتبار بكلامه فليس المقصود من الايه الا وجوب التفقه و الانذار رجاء حصول الحذر اما من باب حصول العلم من قول المنذر أو من باب احتمال الصدق و على كلا- التقديرين يترتب على الحذر المقصود و هو التصدى للامثال الا أن يقال: انه يمكن تقييد الاطلاق بالمقيد الخارجى.

الامر الثالث: قوله تعالى: فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿١﴾.*

بتقريب: ان الامر بالسؤال يقتضى حجيه الجواب و الا يكون السؤال لغوا و بما ان الفقيه أهل الذكر فقوله حجه و معتبر.

لا يقال: ان الامر بالسؤال لأجل تحصيل العلم لا العمل بقول المسئول بلا

(١) الانبياء، ٧ و النحل، ٤٣.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٣

...

علم بالواقع، فانه يقال: ان العرف يفهم من هذه الجملة ان غير العالم يرجع الى العالم مثلا- لو قيل لأحد: راجع الطبيب يفهم العرف منه ان قول الطبيب حجه و لا يكون المقصود مراجعه الطبيب لأجل صيرورته طبيبا.

و يرد عليه أولا- ان استعمال هذه الجملة فى مقام الارشاد الى تحصيل العلم بواسطة السؤال أمر متعارف فى المحاورات و اما المثال المذكور فى تقريب الاستدلال و أمثاله، فهو خارج بلحاظ القرينه.

و بعبارة أخرى: القرينه قائمه على ان الشخص الجاهل الذى يراجع الطبيب يعمل بقوله و رأيه فلا وجه لقياس المقام على مورد المثال.

و ثانيا: ان السؤال فى الآيتين مربوط بالنبوه و النبوه من الاصول و لا تثبت الاصول الدينيه بالتقليد بل يلزم فيها العلم.

و ثالثا: المسئول بحسب الظهور علماء أهل الكتاب فلا وجه للتعدى كما ان الخطاب متوجه الى أشخاص مخصوصين.

و بعبارة أخرى: مورد السؤال و المسئول و المأمور بالسؤال كلها فى إطار خاص و دائره مخصوصه و لا

وجه للتعدى. و التوسل الى ذيل عدم القول بالفصل رجوع الى دليل آخر. مضافا الى عدم رجوعه الى محصل صحيح فان عدم القول بالفصل ليس من الادله.

و رابعا: ان أخبار المسئولين عن الرساله فى مورد الايه أخبار حسى و كون الخبر الحسى حجه فى مورد لا يستلزم حجه الفتوى المستند الى الحدس فلا تغفل.

الامر الرابع: الروايات و هى على طوائف:

الاولى: ما تدل على عدم جواز الافتاء بغير علم.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٤

...

منها: ما رواه: أبو عبيده قال: قال أبو جعفر عليه السلام من افتى الناس بغير علم و لا هدى من الله لعنته ملائكه الرحمه و ملائكه العذاب و لحقه وزر من عمل بفتياه «١».

و منها: ما رواه مفضل بن يزيد (مزيد) قال: قال أبو عبد الله عليه السلام انهاك عن خصلتين فيهما هلك الرجال: انهاك ان تدين الله بالباطل و تفتى الناس بما لا تعلم ٢.

و منها: ما رواه عبد الرحمن بن الحجاج قال: قال لى أبو عبد الله عليه السلام:

اياك و خصلتين ففيهما هلك من هلك: اياك ان تفتى الناس برأيك او تدين بما لا تعلم ٣.

و منها: ما رواه عبيده السلماني قال: سمعت عليا عليه السلام يقول: يا أيها الناس اتقوا الله و لا تفتوا الناس بما لا تعلمون فان رسول الله صلى الله عليه و آله قد قال قولا آل منه الى غيره و قد قال قولا من وضعه غير موضعه كذب عليه فقام عبيده و علقمه و الاسود و اناس معه فقالوا: يا أمير المؤمنين فما نصح بما قد خبرنا به فى المصحف؟ فقال: يسأل عن ذلك علماء آل محمد صلى الله عليه و آله ٤.

و منها: ما رواه

عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مجالسه أصحاب الرأى فقال: جالسهم و إياك عن خصلتين تهلك فيهما الرجال ان تدين بشىء من رأيك أو تفتى الناس بغير علم ٥.

و منها: ما رواه موسى بن بكر قال: قال أبو الحسن عليه السلام: من أفتى

(١) (١ و ٢ و ٣) الوسائل الباب ٤ من أبواب صفات القاضى الحديث: ١ و ٢ و ٣.

(٢) (٤ و ٥) وسائل الشيعة الباب ٤ من أبواب صفات القاضى الحديث: ١٩ و ٢٩.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٥

...

الناس بغير علم لعنته ملائكة الارض و ملائكة السماء «١».

و منها: ما رواه الحسن بن على بن شعبه فى تحف العقول عن النبى صلى الله عليه و آله قال: من أفتى الناس بغير علم فليتبوأ مقعده من النار ٢ فان هذه الطائفة تدل بالمفهوم على جوازه مع العلم و بالملازمه العرفيه يفهم جواز العمل به.

الثانيه: ما تدل على الرجوع الى رواه الحديث و الاخذ منهم منها: ما رواه أحمد بن اسحاق عن أبى الحسن عليه السلام قال: سألته و قلت: من اعامل؟

و عمن آخذ؟ و قول من اقبل؟ فقال: العمرى ثقتى فما ادى إليك عنى فعنى يؤدى و ما قال لك عنى فعنى يقول فاسمع له و اطع فانه الثقة المأمون قال: و سألت أبا محمد عليه السلام عن مثل ذلك فقال: العمرى و ابنه ثقتان فما ادى إليك عنى فعنى يؤديان و ما قال لك فعنى يقولان فاسمع لهما و اطعهما فانهما الثقتان المأمونان الحديث ٣.

و منها ما رواه أبان بن عثمان ان أبا عبد الله عليه السلام قال له: ان ابان ابن تغلب قد روى عنى روايه

كثيره فما رواه لك عنى فاروه عنى ٤.

و منها: ما رواه اسحاق بن يعقوب قال سألت محمد بن عثمان العمرى ان يوصل لى كتابا قد سألت فيه عن مسائل اشكلت على فورد التوقيع بخط مولانا صاحب الزمان عليه السلام: اما ما سألت عنه ارشدك الله و ثبتك الى ان قال:

و اما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواه حديثنا فانهم حجتي عليكم و أنا

(١) (١ و ٢) وسائل الشيعة الباب ٤ من أبواب صفات القاضي الحديث: ٣١ و ٣٣.

(٢) (٣ و ٤) الوسائل الباب ١١ من أبواب صفات القاضي الحديث: ٤ و ٨.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٦

...

حجه الله و اما محمد بن عثمان العمرى فرضى الله عنه و عن أبيه من قبل فانه ثقته و كتابه كتابى «١».

و منها ما رواه شعيب العرقوفى قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: ربما احتجنا ان نسأل عن الشىء فممن نسأل؟ قال: عليك بالاسدى يعنى أبا بصير ٢.

و منها: ما رواه حمزه بن حرمان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

من استأكل بعلمه افتقر قلت: ان فى شيعتك قوما يتحملون علومكم و يبثونها فى شيعتكم فلا يعدمون منهم البر و الصله و الاكرام فقال: ليس أولئك بمستأكلين انما ذاك الذى يفتى بغير علم و لا هدى من الله ليبتل به الحقوق طمعا فى حطام الدنيا ٣.

و منها: ما رواه جميل بن دراج قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: بَشِّرِ الْمُخْتَبِينَ بالجنة: بريد بن معاوية العجلي و أبو بصير ليث ابن البخترى المرادى و محمد بن مسلم و زراره أربعة نجباء أمناء الله على حلاله و حرامه لو لا هؤلاء انقطعت آثار النبوه و اندرست ٤.

و

منها: ما رواه علي بن المسيب الهمداني قال: قلت للرضا عليه السلام:

شقتني بعيده و لست أصل إليك في كل وقت فمن آخذ معالم ديني؟ قال: من زكريا بن آدم القمي المأمون على الدين و الدنيا
٥.

و منها: ما رواه مسلم بن أبي حيه قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام في خدمته فلما اردت ان افارقه و دعته و قلت: أحب ان تزودني فقال: ائت أبان ابن تغلب فانه قد سمع مني حديثا كثيرا فما رواه لك فاروه عنى ٦.

(١) (١ و ٢ و ٣) الوسائل الباب ١١ من أبواب صفات القاضي الحديث: ٩ و ١٥ و ١٢.

(٢) (٤ و ٥ و ٦) الوسائل الباب ١١ من أبواب صفات القاضي الحديث: ١٤ و ٢٧ و ٣٠.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٧

...

و منها: ما رواه عبد العزيز بن المهتدي و الحسن بن علي بن يقطين جميعا عن الرضا عليه السلام قال: قلت: لا أكاد أصل إليك اسألك عن كل ما أحتاج اليه من معالم ديني أفيونس بن عبد الرحمن ثقه آخذ عنه ما أحتاج اليه من معالم ديني؟ فقال: نعم «١».

و منها: ما رواه عبد العزيز ابن المهتدي قال: سألت الرضا عليه السلام فقلت اني لا القاك في كل وقت فعمن آخذ معالم ديني؟ فقال: خذ عن يونس بن عبد الرحمن «٢».

و منها: ما رواه أيضا قال قلت للرضا عليه السلام: ان شقتني بعيد فلست أصل إليك في كل وقت فأخذ معالم ديني عن يونس مولى آل يقطين؟ قال:

نعم ٣.

و منها: ما رواه احمد بن حاتم بن ماهويه قال: كتبت اليه يعني ابا الحسن الثالث عليه السلام أسأله عن آخذ معالم ديني و كتب

اخوه أيضا بذلك فكتب اليهما: فهتم ما ذكرتما فاصمدا في دينكما على كل مسن في حبنا و كل كثير القدم في امرنا فانهما كافو كما إن شاء الله تعالى ٤.

بدعوى دلالة هذه الطائفة باطلاقها على اعتبار الفتوى و عدم تقييدها بخصوص الاخبار و الانصاف ان الجزم به مشكل نعم لا اشكال ان بعض نصوص الباب واف باثبات المدعى لاحظ حديث الحسن بن على بن يقطين و امثاله.

الثالثة: ما تدل على عدم جواز الاستناد الى القياس و الاستحسان و الرأى.

منها: ما رواه ابان بن تغلب عن ابى عبد الله عليه السلام قال: ان السنه

(١) الوسائل الباب ١١ من أبواب صفات القاضى الحديث: ٣٣.

(٢) (٢ و ٣ و ٤) الوسائل الباب ١١ من أبواب صفات القاضى الحديث: ٣٤ و ٣٥ و ٤٥.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٨

الا ان يحصل له العلم بالحكم لضروره أو غيرها كما فى بعض الواجبات و كثير من المستحبات و المباحات (١).

لا تقاس الا ترى ان المرأه تقضى صومها و لا تقضى صلاتها يا ابان ان السنه اذا قيست محق الدين «١».

و منها: ما رواه عثمان بن عيسى قال: سألت ابا الحسن موسى عليه السلام عن القياس فقال: و ما لكم و للقياس ان الله لا يسأل كيف احل و كيف حرم ٢.

و منها ما رواه طلحه بن زيد عن ابى عبد الله عن ابيه عليهما السلام قال: قال امير المؤمنين عليه السلام لا رأى فى الدين ٣.

و منها: ما رواه محمد بن مسلم عن ابى عبد الله عليه السلام قال: فى كتاب آداب امير المؤمنين عليه السلام: لا تقيس فى الدين فان امر الله لا يقاس و سيأتى قوم يقيسون و هم

فان المستفاد من هذه الطائفة- و هي كثيره جدا- بالفهم العرفى المنع عن القياس و جواز الافتاء عن مدرك شرعى اذ لو كان الاجتهاد فاسدا كالقياس كان المناسب التعرض له فلاحظ.

الخامس: انه لا- شبهه فى ان العوام مكلفون بالتكاليف الشرعيه و لا يقدررون على الاجتهاد و لم يرد منهم الاحتياط قطعا مضافا الى ان جواز الاحتياط يتوقف على الاجتهاد او التقليد فيكون المتعين فى حقهم جواز التقليد و هذا من احسن الوجوه و اخصرها.

(١) اذا حصل للمكلف العلم بالواقع اما لكونه ضروريا او لكونه من

(١) (١ و ٢ و ٣ و ٤) الوسائل الباب ٦ من أبواب صفات القاضى الحديث: ١٠- ١٥- ٣٤- ٣٦.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٩

[مسألة ٢ عمل العامى بلا تقليد و لا احتياط باطل]

(مسألة ٢) عمل العامى بلا- تقليد و لا- احتياط باطل، لا يجوز له الاجتزاء به الا ان يعلم بمطابقتها للواقع أو لفتوى من يجب عليه تقليده فعلا (١).

[مسألة ٣: الاقوى جواز ترك التقليد و العمل بالاحتياط]

(مسألة ٣): الاقوى جواز ترك التقليد و العمل بالاحتياط سواء اقتضى التكرار كما اذا ترددت الصلاه بين القصر و التمام أم لا، كما اذا احتمل وجوب الاقامه فى الصلاه لكن معرفه موارد الاحتياط متعذره غالبا أو متعسره على العوام (٢)

اليقينيات فلا- مجال للتعبد بالاماره سواء ذلك فتوى الغير أو غيرها من الامارات و ذلك لاختصاص الحجيه بمن جهل الواقع اذ مع العلم به لا- معنى للتعبد لا- بالمعلوم اذ تحصيل الحاصل محال و لا بخلافه لا و له الى اجتماع الضدين كما هو ظاهر بادنى تأمل.

(١) فالمراد بالبطلان هو البطلان فى نظر العقل بمعنى عدم جواز الاكتفاء بالعمل ما لم ينكشف مطابقتها للواقع أو لرأى من يجوز تقليده فعلا- أما فى الاول فظاهر و أما فى الثانى فلقيام الحججه و هو قول المجتهد فعلى تقدير مخالفته للواقع تكون الحججه تامه للمكلف على المولى فلاحظ.

(٢) نقل عن الميرزا النائينى قدس سره: الاشكال فيه و ما قيل فى وجه الاشكال أو يمكن أن يقال أمور:

الاول: انه لعب و عبث بأمر المولى. و فيه أولا: انه يمكن أن يكون فى اختيار طريق الاحتياط غرض عقلائى و اللعب ما لا يكون فيه غرض عقلائى اذ فى البحث و الفحص تفويت الوقت و بالاحتياط يكون جمعا بين الحقين مضافا الى ان اللعب على فرض تحققه يكون فى طريق الامتثال لا فى نفسه و لا دليل

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٠

[مسأله ٤ التقليد هو العمل اعتمادا على فتوى المجتهد]

(مسأله ٤) التقليد هو العمل اعتمادا على فتوى المجتهد (١).

على لزوم رعايه عدم اللعب فى طريق الامتثال.

الثانى: انه اخلال بقصد الوجه. و فيه: انه لا دليل على وجوب قصدا لوجه مضافا الى عدم الاخلال بقصد الوجه بل الفائت قصد التميز.

الثالث:

انه لا يتحقق التميز. و فيه انه لا دليل على وجوب التميز.

الرابع: ان الامتثال الاحتمالى فى طول الامتثال التفصيلى و ان العقل لا يحكم بالتسويه بينهما. و فيه ان شأن العقل ادراك لزوم الاتيان بما يجب على المكلف من قبل المولى لا غيره و المفروض ان العباده مقيده بقصد القربه و يتحقق مع الاحتياط و غايه ما فى الباب ان يشك فى لزوم الامتثال التفصيلى و مقتضى البراءه عدم لزومه كاحتمال كون الواجب تعديدا فلاحظ.

(١) قد وقع الخلاف بين الاصحاب فى معنى التقليد و الذى يظهر من اللغه:

ان التقليد عبارته عن العمل ففى المنجد: قلده السيف جعله حمالته فى عنقه، قلده القلابه جعلها فى عنقه، العمل فوضه اليه و عن المجمع فى حديث الخلافه:

قلدها رسول الله عليا أى جعلها قلابه له الى غير ذلك من الكلمات و الظاهر ان المدعى أظهر من أن يخفى فان معناه بحسب الفهم العرفى ما ذكرنا و منه جعل القلابه فى عنق الحيوان فلاحظ.

و يؤيد ما ذكرنا- لو لم يدل عليه- ما فى جمله من الاخبار منها ما ورد فى الاخبار المستفيضه- على ما فى كلام سيدنا الاستاذ- من ان من أفتى بغير علم فعليه وزر من عمل به لاحظ ما رواه أبو عبيده قال: قال أبو جعفر عليه السلام من أفتى الناس بغير علم و لا- هدى من الله لعنته ملائكه الرحمه و ملائكه العذاب و لحقه وزر من عمل بفتياه «١» فانه يستفاد من هذه الروايه و أمثالها ان التقليد

(١) الوسائل الباب ٤ من أبواب صفات القاضى الحديث: ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢١

...

عبارته عن نفس العمل، و ما رواه عبد الرحمن ابن الحجاج قال: كان أبو عبد

اللّه عليه السلام قاعدا في حلقه ربيعه الرأى فجاء اعرابى فسأل ربيعه الرأى عن مسأله فأجابه فلما سكت قال له الاعرابى: أ هو فى عنقك؟ فسكت عنه ربيعه و لم يرد عليه شيئا فأعاد المسأله فأجابه بمثل ذلك فقال له الاعرابى: أ هو فى عنقك؟

فسكت ربيعه فقال أبو عبد الله عليه السلام: هو فى عنقه قال أو لم يقل و كل مفت ضامن «١» فانه يستفاد من هذا الحديث ان عمل المقلد تقليد و جعل العمل فى عنق المفتى، و ما رواه اسحاق الصير فى قال: قلت لأبى ابراهيم عليه السلام ان رجلا احرم فقلم اظفاره و كانت له إصبع عليه فترك ظفرها لم يقصه فافتاه رجل بعد ما أحرم فقصه فادماه فقال: على الذى أفتى شاه «٢» فان المستفاد من هذه الروايه ان عمل المقلد فى عنق من أفتى به فلاحظ.

فالمتحصل حسب الفهم العرفى و اللغه و الأخبار أن التقليد عباره عن العمل.

و فى المقام شبهه لصاحب الكفايه و هى ان العمل لا بد ان يكون مسبوqa بالتقليد كما ان الاستنباط أو عمل المجتهد يتوقف على الاجتهاد و الا يلزم ان يكون أول عمل صادر من العامى بلا تقليد.

و يمكن ان يجاب عن هذه الشبهه بأن اللازم ان يكون العمل عن تقليد و اما سبق التقليد فلا دليل عليه.

و بعباره أخرى: يتوقف العمل على التقليد و هذا التوقف يستلزم التقدم الرتبى لا الزمانى كما ان الامر كذلك فى الاجتهاد غايه الامر انه لا يتصور التقارن الزمانى بين الاجتهاد و العمل.

(١) الوسائل الباب ٧ من أبواب آداب القاضى الحديث: ٢.

(٢) الوسائل الباب ١٣ من ابواب بقيه كفارات الاحرام الحديث: ٢.

لا يتحقق بمجرد تعلم فتوى المجتهد و لا بالالتزام بها من دون عمل.

ان قلت: ان مشروعيه العمل تتوقف على التقليد و التقليد يتوقف على العمل و هذا دور.

قلت: مشروعيه العمل تتوقف على فتوى من يجوز اتباعه و التقليد يتوقف على العمل فلا دور.

و ربما يقال: بأن ما ذكر يتم على تقدير كون المجتهد واحدا و على فرض التعدد يكون آرائهم متحده و اما مع اختلاف الفتاوى فلا يتم الامر اذ حجيه الجميع غير معقول و الترجيح لا وجه له اذ لا مرجح فلا بد من القول بأن التقليد هو الالتزام مقدمه للعمل.

وفيه: انه في صورته التعدد و الاختلاف إن كان واحد منهم اعلم من البقيه فالمتعين تقليده و الا لا يجوز التقليد لسقوط الحجيه بالتعارض مضافا الى ان الحجيه التخييرييه لو صحت فاي محذور في العمل برأى كل واحد على سبيل التخيير.

فانقدح بما ذكرنا ان التقليد هو العمل لا اخذ الفتوى للعمل و لا الالتزام بنفسه و لا الاخذ بقول الغير و لا قبول قول الغير و لا اخذ فتوى الغير.

و لا- يخفى انه لا- يترتب على تحقيق معنى التقليد بما هو مفهوم من المفاهيم اثر عملي اذ لم يرد هذا اللفظ في حديث الا في حديث رواه احمد بن علي بن ابي طالب الطبرسي في الاحتجاج عن ابي محمد العسكري حيث قال فيه: فاما من كان من الفقهاء صائنا لنفسه حافظا لدينه مخالفا على هواه مطيعا لأمر مولاه فللعوام ان يقلدوه «١» و هذا الحديث ضعيف سندا بالارسال.

(١) الوسائل الباب ١٠ من أبواب صفات القاضي الحديث: ٢٠.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٣

[مسألة ٥: يصح التقليد من الصبي المميز]

(مسألة ٥): يصح التقليد من الصبي المميز (١) فاذا مات المجتهد

الذى قلده الصبى قبل بلوغه جاز له البقاء على تقليده (٢).

و لا يجوز له ان يعدل عنه الى غيره الا اذا كان الثانى أعلم (٣).

و ربما يتوهم انه تظهر النتيجة فى مسأله البقاء على تقليد الميت و العدول عن الحى الى غيره اذ لو كان معنى التقليد هو العمل لا يجوز البقاء قبل العمل كما انه لو لم يشترط بالعمل لم يجز العدول فى المسأله الثانى، و هذا توهم فاسد بل لا بد من مراجعه دليل الفرعين و ملاحظته فربما يجوز البقاء او يجب و لو لم يعمل مع القول بان التقليد مشروط بالعمل كما انه يمكن ان يكون مقتضى الدليل جواز العدول او وجوبه و لو كان بعد العمل فلا اثر لتحقيق معنى التقليد فلا تغفل.

(١) يمكن ان يستدل عليه بوجهين: الاول: اطلاق ادله حجه قول المجتهد للجاهل فان تلك الادله على تقدير تماميتها لم تعتبر البلوغ فى المقلد و أيضا لا فرق فى حكم العقل و السيره العقلانيه فى رجوع الجاهل الى العالم بين البالغ و غيره.

الثانى: انه من الظاهر ان الامر بالنسبه الى غير البالغ ليس اشد منه الى البالغ فلو قلنا بشرعيه عباداته- كما نقول به- يجوز له التقليد فلاحظ.

(٢) لخروجه عن مورد الاجماع على عدم الجواز و ان شئت قلت: ان تقليده بقاء بعدا البلوغ ليس تقليدا ابتدائيا.

(٣) المجتهد الاخر اما يكون اعلم، او يكون مساويا او يكون مفضولا، و على جميع التقادير، اما يكون الاتفاق فى الفتوى محرزا او مشكوكا فيه او محرز العدم، اما على تقدير الاتفاق فى الفتوى او الشك فى الاختلاف

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٤

[مسأله ٦: يشترط فى مرجع التقليد أمور]

(مسأله ٦): يشترط فى مرجع التقليد البلوغ (١).

فلا مانع من

العدول و اما مع احراز الاختلاف ففي صورته التساوى يجب الاخذ بالاحوط و في صورته كون من قلده اعلم يجب البقاء و في صورته العكس يجب العدول بلا فرق بين البالغ و غيره.

(١) يقع الكلام في هذا المقام في موضعين: الموضع الاول في المقتضى الموضوع الثانى فى المانع اما الموضع الاول، فالظاهر عدم قصور فى المقتضى فانه لا فرق فى السير العقلاييه الجاربه فى رجوع الجاهل الى العالم بين كون المرجع بالغا و غيره كما ان الادله اللفظيه من الكتاب و السنه تشمل غير البالغ فان قوله عليه السلام: «من كان من الفقهاء» (١) يشمل غير البالغ كما يشمل البالغ و الانصراف على فرض تسلمه بدوى يزول بالتأمل فالاقتضاء تام.

و ربما يقال: بان المقتضى قاصر عن الشمول و ذلك لان حديث ابى خديجه قد جعل الموضوع عنوان الرجل حيث قال: «قال ابو عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام: اياكم ان يحاكم بعضكم بعضا الى اهل الجور و لكن انظروا الى رجل منكم يعلم شيئا من قضايانا فاجعلوه بينكم فانى قد جعلته قاضيا فتما كموا اليه» (٢) و هذا العنوان لا يصدق على غير البالغ.

و يرد عليه اولاً: انه ضعيف سندا بضعف اسناد الصدوق الى احمد بن عائد مضافا الى ان التوثيق الوارد فى ابى خديجه معارض بتضعيفه و ثانياً: ان الحديث وارد فى القضاء و لا يرتبط بالفتوى فلاحظ.

لكن يمكن تصحيح الخبر سندا فان تضعيف الشيخ للرجل تاريخه مجهول كتوثيقه اياه فباعبار الجهل بالتاريخ يسقط كلام الشيخ عن الاعتبار و ان شئت

(١) الوسائل الباب ١٠ من أبواب صفات القاضى الحديث: ٢٠.

(٢) الوسائل الباب الاول من أبواب صفات القاضى الحديث: ٥.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص:

قلت: يصير المقام من موارد الشبهه المصداقيه للتضعيف فيبقى توثيق النجاشي بحاله من الاعتبار مضافا الى أنا قد ذكرنا في بحث المعاملات انه يمكن ان يقال:

ان الشيخ قد اشتبه عليه الامر و تخيل ان المراد بأبي خديجه سالم بن أبي سلمه.

و اما اسناد الصدوق الى احمد بن عائد فيمكن القول باعتباره لان الحسن الواقع في السند قال النجاشي في حقه: «انه خير» و هذا توثيق فمن حيث السند الخبر تام الا ان يقال: بان الاخبار عن كون الشخص خيرا اعم من التوثيق و على كل فالحديث لا يرتبط بالمقام بل وارد في القضاء.

و اما الموضوع الثانى: فما يمكن ان يقال في مقام الاشكال او قيل امور:

الاول الاجماع و حاله في الاشكال ظاهر اذ من الممكن - ان لم يكن مقطوعا - ان منشأ قول المجمعين الامور التى تذكر في مقام المنع فلا يكون اجماعا تعبديا كاشفا عن رأى المعصوم عليه السلام.

مضافا الى انه كيف يمكن تحصيل الاجماع و اما الاجماع المنقول فقد ثبت في محله عدم اعتباره.

الثانى: ان المعلوم من الشارع ان غير البالغ غير لائق لهذا المنصب.

و فيه انه علم خلافه فان المسيح كان نبيا في المهدي و الجواد عليه السلام كان اماما قبل بلوغه و كذلك ولى الله الاعظم عجل الله تعالى فرجه كان حين وفاته والده ابن خمس سنين فاذا كان منصب النبوه و الامامه لا يشترطان بالبلوغ فكيف بمقام المرجعيه للتقليد و الحال ان النسبه و البعد بين المرحلتين ما بين المشرقين.

الثالث: ان القلم مرفوع عن غير البالغ حتى يبلغ كما في روايه عمار عن ابى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الغلام متى تجب عليه الصلاه؟ قال:

اذا اتى عليه ثلاث عشره

سنة فان احتلم قبل ذلك فقد وجبت عليه الصلاة و جرى

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٦

...

عليه القلم «١» و مع فرض رفع القلم عنه كيف يجوز اتباعه؟. و فيه ان المستفاد من هذا الحديث و امثاله: ان القلم تكليفا او وضعا او كليهما مرفوع عن غير البالغ و لا منافاه بين اعتبار رأيه للغير و كون القلم مرفوعا عنه و لا تلازم بين الامرين كما هو ظاهر.

الرابع: انه قد دل بعض النصوص ان عمدته مثل خطاه و هو ما رواه محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال: عمد الصبي و خطاه واحد «٢»، فلا اثر لقوله.

و الاشكال فيه بان المراد منه عدم توجه الدية اليه، مدفوع بان الحديث مطلق و لا وجه لحمله على المقيد فانه حمل على خلاف القاعدة فان المثبتين لا تنافى بينهما.

و الحق ان يورد عليه بايراد آخر و هو ان الظاهر من الحديث ان افعاله في اعتبار الشارع افعال غير اختياريه فلو قتل احدا عمدا يعتبر قتل الخطأ ففتوى غير البالغ كالعدم لكن يدفع الايراد المذكور بان الروايه لا تسقط آراء الصبي عن الاعتبار.

ثم انه على فرض التنزل لو صار مجتهدا قبل البلوغ فلا اشكال في جواز تقليده بعد بلوغه و لا مجال لان يقال: بان اجتهاده قبل بلوغه ساقط عن الاعتبار اذ لا وجه لعدم اعتباره لأنه يصدق عليه عنوان العالم و المجتهد، كما انه لو تعلم مسائله قبل ان يبلغ و بعد البلوغ مات فعلى تقدير جواز تقليد الميت ابتداء لا اشكال

(١) الوسائل الباب ٤ من أبواب مقدمات العبادات الحديث ١٢.

(٢) الوسائل الباب ١١ من أبواب العاقله الحديث ٢.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٧

و العقل (١).

جواز تقليده نعم لو مات قبل البلوغ يشكل جواز تقليده حتى على القول بجواز تقليد الميت ابتداء.

(١) الذى يمكن ان يقال فى المقام: ان الجنون اذا كان ادواريا فلا مانع من تقليده حال الافاقه مع اجتماع بقيه الشرائط، و اما الاطباقي فتاره يقع الكلام فى تقليده ابتداء و اخرى فى البقاء على تقليده بان قلده حال العقل ثم يبقى على تقليده بعد عروض الجنون.

اما الصوره الاولى فلا- اشكال فى عدم الجواز اذ لا- وثوق باقوال من لا- عقل له و لا بأرائه كما ان العقلاء لا يرون له وقعا فى انفسهم و الاطلاقات على فرض تماميتها لا تشمله اذ الموضوع فى تلك النصوص قد قيدت بقيود لا تنطبق على المجنون لاحظ ما ارسله فى الاحتجاج «١» فان الموضوع المذكور فى الحديث لا تنطبق على المجنون اذ المذكور فى الروايه فاما من كان من الفقهاء صائنا لنفسه حافظا لدينه مخالفا على هواه مطيعا لأمر مولاه «٢» فانه من الظاهر ان هذه العناوين لا تنطبق على المجنون. مضافا الى انه قيل: لا خلاف فى اعتبار العقل فى المرجع.

و اما الصوره الثانيه فلا- مانع من البقاء على تقليده اما السيريه فهى جاريه على العمل بقول من زال عنه عقله كما انه يمكن ان يقال: ان الاطلاقات تشمله اذ بعد فرض شمول الاطلاق يكون مقتضاه عدم الفرق بين بقاء عقله و زواله.

و بعباره اخرى: مفاد قضيه الحجيه اعتبار قول فلان و اطلاقه يقتضى ثبوت الاعتبار و لو مع التغيير و التبدل و القول بان هذا المقام ينافى مع كونه مجنونا،

(١) لاحظته فى ص ٢٢.

(٢) الوسائل الباب ١٠ من أبواب صفات القاضى الحديث: ٢٠.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٨

و الايمان (١).

بانه ما الفرق بين اعتبار رأى المرجع فى الامر الدينى و قول العادل فى الموضوعات فهل يمكن ان يتوهم احد بانه لو اخبر البيه عن شىء ثم سقط اعتباره بعروض الفسق او الجنون، لم يبق كلامه معتبرا و سقط و لا يترتب الاثر عليه؟ كلا و الظاهر انه لا فرق بين المقامين فلاحظ.

(١) ربما يستدل عليه بالإجماع، و حال الاجماع فى الاشكال واضح اذ المنقول منه غير حجه و اما المحصل منه، فعلى تقدير حصوله يحتمل كونه مدركيا فلا يكون اجماعا تعبديا كاشفا.

و ربما يستدل على المدعى بجمله من الروايات:

الاولى ما رواه على بن سديد السابى قال: كتب الى ابو الحسن عليه السلام و هو فى السجن: و اما ما ذكرت يا على ممن تأخذ معالم دينك لا تأخذن معالم دينك عن غير شيعتنا فانك ان تعديتهم اخذت دينك عن الخائنين الذين خانوا الله و رسوله و خانوا اماناتهم «١».

بتقريب: ان المستفاد من الحديث ان معالم الدين لا يمكن اخذه من المخالف.

وفيه: اولاً ان السند ضعيف بعلى بن حبيب حيث انه لم يوثق و ثانياً: ان الظاهر من الحديث المنع عن اخذ الدين و معالمه عن المخالف من حيث خيانتة.

و بعبارة اخرى: ان الممنوع اخذ الدين ممن يستفيد الحكم الشرعى عن غير طريق الحق و هذا ليس محل الكلام بل الكلام فى جواز الاخذ من المخالف الذى يستفيد الحكم الشرعى عن طريق الحق الا- ان يقال: بان الخيانه لا تنفك عن غير الشيعه و المستفاد من الحديث عدم جواز اخذ معالم الدين عن الخائن فلاحظ.

(١) الوسائل الباب ١١ من أبواب صفات القاضى الحديث ٤٢.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٩

...

الثانية: ما رواه احمد بن حاتم

بن ماهويه قال: كتب اليه- يعنى ابا الحسن الثالث عليه السلام.- اسأله عن آخذ معالم ديني و كتب اخوه أيضا بذلك فكتب اليهما: فهمت ما ذكرتما فاصمدا في دينكما على كل مسن في حينا و كل كثير القدم في امرنا فانهما كافوكما إن شاء الله تعالى «١».

و تقريب الاستدلال ظاهر. و فيه اولاً: ان السند ضعيف بموسى بن جعفر بن وهب و ثانياً: ان الشرط المذكور في الخبر لا اشكال في عدم لزومه فان شدة الحب و الثبات التام في امرهم لا يشترطان في المرجع.

الثالث ما رواه أبو خديجه «٢» فان الظاهر من الروايه اشتراط كون المرجع من الشيعة اذ الظاهر من قوله عليه السلام الى رجل منكم، لزوم كونه شيعياً.

و فيه: أولاً: انه ضعيف سنداً بالحسن بن على بن الوشاء للنقاش في توثيقه ٣ و ثانياً: انه وارد في القضاء.

الرابعه: ما رواه عمر بن حنظله قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعه في دين أو ميراث فتحاكما الى أن قال: فان كان كل واحد اختار رجلاً من أصحابنا فرضياً ان يكونا الناظرين في حقهما و اختلف فيما حكما و كلاهما اختلفا في حديثكم (حديثنا) فقال: الحكم ما حكم به اعدلهما و افقهما و اصدقهما في الحديث و اورعهما و لا يلتفت الى ما يحكم به الاخر ٤.

و التقريب هو التقريب. و فيه: أولاً انه ضعيف بعمر، و ثانياً بأنه وارد في القضاء و ثالثاً: ان كلام الامام عليه السلام في مورد سؤال الراوى و الراوى فرض

(١) الوسائل الباب ١١ من أبواب صفات القاضي الحديث ٤٥.

(٢) (٢ و ٣) لاحظ ص ٢٤.

(٣) (٤) الوسائل الباب ٩ من أبواب

صفات القاضى الحديث: ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٠

و المذكوره (١).

الامر فى رجلين من أصحابنا و الله العالم بحقائق الاشياء.

(١) ما يمكن ان يذكر فى هذا المقام أو ذكر أمور: الاول: الاجماع و اشكاله ظاهر.

الثانى: ما رواه أبو خديجه «١» بتقريب ان عنوان الرجل لا يصدق على غير المذكور. و فيه: انه قد مر ٢ ان الروايه وارده فى القضاء و مقامنا البحث عن الفتوى.

الثالث: ما رواه ابن حنظله ٣ و فيه ان الروايه ضعيفه سندا بعمر مضافا الى انها وارده فى حكم القضاء فلا يرتبط بالمقام.

و فى المقام روى مسلا عن عامر بن عبد الله بن خزاعه قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: امرأتى تقول بقول زراره و محمد بن مسلم فى الاستطاعه و ترى رأيهما فقال: ما للنساء و للرأى و هذه الروايه ساقطه سندا فان العامر لم يوثق.

الوجه الثالث ما افاده سيدنا الاستاد و ملخصه: انه فهم من مذاق الشرع ان اللازم على المرأه الاستتار و لم يرض الشارع تصدى المرأه للأمر العامه و ادارتها و هذا رادع عن السيره الجاريه على رجوع الجاهل الى العالم.

و هذا الوجه لا يرجع الى محصل و انه أخص من المدعى فان جواز تقليد المرأه لا يستلزم تصديها للأمر العامه و بين المقام و بينه بون بعيد اذ يمكن ان تكون امرأه مجتهده مستتره فى كمال التستر و الجاهل يعمل بأرائها لا سيما اذا كان المراجع امرأه مثلها كما يجوز امامتها للنساء.

(١) (١ و ٢) لاحظ ص ٢٤.

(٢) (٣) لاحظته فى ص ٢٩.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣١

و الاجتهاد (١).

(١) اذ مع عدم الاجتهاد يكون من مصاديق رجوع الجاهل الى مثله فاشترط الاجتهاد في مرجع

التقليد مما لا كلام فيه انما الكلام فى انه يشترط فيه الاجتهاد المطلق- كما فى عبارته السيد اليزدى فى عروته- أو يكفى التجزى بناء على امكانه؟ لا يبعد ان يكون كلام الماتن ظاهرا فى الثانى، حيث لم يقيد بالاطلاق و كيف كان الظاهر انه لا فرق فى بناء العقلاء بين المجتهد المطلق و المتجزى فى جواز الرجوع فان الميزان كون المرجع عالما كى يكون الرجوع اليه من مصاديق رجوع الجاهل الى العالم.

ولا- يخفى ان الاجتهاد المطلق لا- يلزم استنباط جميع الاحكام بالفعل فان المراد من الاجتهاد المطلق الملكة الثابته فى النفس الموجهه للقدره على استنباط الاحكام فالميزان حصول الملكة و من البديهى ان الفرق بين الملكة الناقصه و الكامله بلا وجه و لذا لم يفرق الاستاد بين قليل الاستنباط و كثيره.

و صفوه القول فى المقام: انه لا وجه للتفصيل بين الاجتهاد المطلق و غيره بالنسبه الى بناء العقلاء و أما من حيث الدليل اللفظى، فالظاهر انه ليس فى الادله ما يكون تاما سندا و دلالة كى يعتمد عليه فان حديثى أبى خديجه و ابن حنظله «١» ضعيفان سندا مضافا الى انهما متعرضان لحكم القضاء لا- الافتاء فلاحظ و اما ما عن تفسير العسكرى «٢» فهو أيضا ساقط سندا فان استناد التفسير المذكور الى الامام عليه السلام أول الكلام نعم من حيث الدلالة لا بأس به فان الفقيه على الاطلاق لا يصدق على كل متجزى.

(١) لاحظهما فى ص ٢٤-٢٩.

(٢) لاحظته فى ص ٢٩ فانه عين روايه الاحتجاج.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٢

و العدالة (١).

(١) ما يمكن ان يقال فى وجهه أمور: الاول الاجماع و حاله فى الاشكال واضح فان المنقول منه ليس حجه و

المحصل منه على فرض حصوله يكون محتمل المدرك ان لم يكن مقطوعا به.

الثانى: انها شرط فى امام الجماعه فتكون شرطا فى المرجع بالاولويه.

وفيه ان الاولويه اول الكلام و ملاك الاحكام غير معلوم لدنيا و على فرض التسليم تكون ظنيه لا يغنى من الحق شيئا.

الثالث ما رواه أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي في الاحتجاج و في تفسير العسكرى عليه السلام فى قوله تعالى «فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ قَالَ: هذه لقوم من اليهود الى ان قال: و قال رجل للصادق عليه السلام: اذا كان هؤلاء العوام من اليهود لا يعرفون الكتاب الا بما يسمعون من علمائهم فكيف ذمهم بتقليدهم و القبول من علمائهم؟ و هل عوام اليهود الا- كعوامنا يقلدون علمائهم الى ان قال: فقال عليه السلام: بين عوامنا و عوام اليهود فرق من جهه و تسويه من جهه أما من حيث الاستواء فان الله ذم عوامنا بتقليدهم علمائهم كما ذم عوامهم و أما من حيث افترقوا فان عوام اليهود كانوا قد عرفوا علمائهم بالكذب الصراح و أكل الحرام و الرشا و تغيير الاحكام و اضطروا بقلوبهم الى ان من فعل ذلك فهو فاسق لا يجوز ان يصدق على الله و لا- على الوسائط بين الخلق و بين الله فلذلك ذمهم و كذلك عوامنا اذا عرفوا من علمائهم الفسق الظاهر و العصبية الشديده و التكالب على الدنيا و حرامها فمن قلد مثل هؤلاء فهو مثل اليهود الذين ذمهم الله بالتقليد لفسقه علمائهم فاما من كان من الفقهاء صائنا لنفسه حافظا لدينه مخالفا على هواه مطيعا لأمر مولاه فللعوام

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٣

...

ان يقلدوه و ذلك لا

يكون الا- بعض فقهاء الشيعة لا- كلهم فان من ركب من القبائح و الفواحش مراكب علماء العامه فلا تقبلوا منهم عنا شيئا و لا كرامه و انما كثر التخليط فيما يتحمل عنا أهل البيت لذلك لان الفسقه يتحملون عنا فيحرفونه باصله لجهلهم و يضعون الاشياء على غير وجهها لقله معرفتهم و آخرون يتعمدون الكذب علينا «١».

بتقريب ان المستفاد من مجموع الحديث اشتراط العدالة في المرجع.

و فيه: أولا: ان السند ضعيف، و ثانيا: انه يمكن ان يقال: انه يكفي الحدوث و اما البقاء فلا اذ لو كان عادلا يشمله دليل الاعتبار و مقتضى اطلاق الدليل بقاءه و لو مع زوال صفه العدالة.

الرابع: انه كيف يرضى الشارع ان يسلم أمور المسلمين الى الفاسق.

و فيه: أولا: انه يكفي الوثوق و هو العمده و ثانيا: ان جواز التقليد لا يستلزم جواز تصديه لأمر المسلمين فان تناسب الحكم مع موضوعه يقتضى الاشتراط في الثاني بخلاف المرجع للتقليد و لا وجه لقياس أحد المقامين على الاخر.

فتحصل: انه لا وجه للاشتراط و أما من حيث المقتضى فلا فرق في نظر العقلاء بين الموردين كما هو كذلك بالنسبه الى بقيه موارد رجوع الجاهل الى العالم و اما الدليل اللفظي فايضا يقتضى عدم الاشتراط لاحظ ما رواه أحمد بن اسحاق «٢».

فان المستفاد من هذا الحديث ان الاخذ مشروط بكون من يؤخذ منه ثقه فالنتيجه انه لا دليل على اشتراط العدالة في المرجع.

(١) الوسائل الباب ١٠ من أبواب صفات القاضي الحديث ٢٠.

(٢) لاحظته في ص ١٥.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٤

و طهاره المولد (١).

و ان لا يقل ضبطه عن المتعارف (٢) و الحياه فلا يجوز تقليد الميت ابتداء (٣).

(١) ما يمكن ان يستدل به عليه

أمور: الاول: الاجماع. وفيه: ان المنقول منه غير حجه، و المحصل منه غير حاصل و على فرض الحصول يكون محتمل المدرك.

الثاني: الاصل فان مقتضاه عدم حجه قول ولد الزنا للغير وفيه: انه لا يفرق في السيره العقلائيه بين ولد الزنا و غيره مضافا الى ان الادله اللفظيه تشمله فلاحظ

الثالث: فحوى ما دل على اشتراطها في امام الجماعه و الشاهد فانه يفهم العرف اشتراطها في المرجع بالاولويه فان الشارع اذا لم يرض لولد الزنا لان يتصدى لإمامه الجماعه و الشهاده، فكيف يرضى لان يتصدى مقام المرجعيه و الزعامه العامه. وفيه: ان ملاكات الاحكام ليست محرزه عندنا و هذا الوجه غايته ان يورث الظن بالاشترط و هو لا يغنى من الحق شيئا.

فانقح بما ذكر عدم قيام دليل معتبر على الاشتراط فالحق عدمه. و لا يخفى:

ان ما ذكرنا مبنى على عدم ملازمه خباثه المولد مع الكفر و الا فلا يجوز تقليده لاشترط الايمان في المرجع و لكن قد مر انه مبنى على الاحتياط.

(٢) الانصاف انه لا دليل عليه و لا يفرق في السيره العقلائيه بين من تعارف ضبطه و من يكون خارجا عن المتعارف بأن يكون ضبطه قليلا نعم ربما يقال:

بانصراف الادله اللفظيه عن مثله لكنه على فرض تسليمه بدوى يزول بالتأمل.

(٣) وقع الكلام فيما بينهم في اشتراط الحياه في مرجع التقليد ابتداء و لا يخفى ان جواز التقليد يحتاج الى الدليل و بدونه لا يمكن الحكم بالجواز فلو لم

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٥

...

يتم دليل على الجواز يكون مقتضى الاصل الاولى عدم الجواز اذ مرجعه الشك في جعل الحجيه و مقتضى الاصل عدم جعل فلا بد من النظر في أدله التقليد كي نرى هل

تشمل الميت أولا؟ و على فرض الشمول هل يكون دليل على التخصيص أو لا.

فنقول: قد ادعى على عدم الجواز الاجماع قال سيد المستمسك قدس سره شرحا على كلام الماتن: ولا يجوز تقليد الميت ابتداء: «اجماعا الا من جماعه من علمائنا الاخباريين».

وفيه: انه كيف يمكن تحصيل الاجماع بل نقطع بعدم تحققه فان جمله من الاخباريين و صاحب القوانين من الاصوليين قائلون بالجواز فلم يتحقق الاجماع و على فرض حصوله يكون محتمل المدرك فلا يترتب عليه أثر و المنقول منه غير حجه فالعمده: النظر في أدله التقليد فنقول: اما الكتاب فرمما يدعى - كما فى كلام سيدنا الاستاد- ان أهل الذكر فى قوله: فَسئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿١﴾ * لا- يشمل الميت فان كل عنوان ظاهر فى الفعلية و من الظاهر ان الميت ليس من أهل الذكر فعلا كما ان آيه النفر ﴿٢﴾ لا تشمل الميت لظهور الايه فى الانذار الفعلى و ان شئت قلت: ان موضوع الحكم عبارته عن المنذر بالفعل لا من كان منذرا سابقا فلا يشمل الميت.

و يرد عليه: أولا- انه لو انذر ثم نام أو سكت أو اغمى عليه فعلم انذاره من لم يكن حاضرا فى مجلس الانذار فهل يمكن ان يقال: بعدم اعتبار الانذار بالنسبه اليه؟ كلا.

(١) الانبياء ٧ و النحل ٤٣.

(٢) لاحظها فى ص ١٠.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٦

...

و ثانيا: ان الذى يستفاد من هذه الجملة بحسب الفهم العرفى حجه قوله للغير بلا فرق بين موته و حياته.

و أورد على الاستدلال بالكتاب سيدنا الاستاد أيضا: بأنه كيف يمكن شموله للميت و الحال ان فتواه يخالف فتوى الاحياء و الاموات و مع المخالفه لا يشمله دليل الحجه.

و

فيه: أولاً: انه أخص من المدعى اذ ربما لا يعلم الخلاف. و ثانياً: ان هذا الاشكال يرجع الى المانع و لذا لا يمكن تقليد الحى مع العلم بالخلاف كما هو معترف به. و بعبارة أخرى: الكلام فى الاقتضاء لا فى المانع. أضف الى ذلك ان غايه ما فى الباب، عدم شمول الآيات للميت.

و بعبارة أخرى لا مفهوم لها ينفى اعتبار قول الميت فلو قام دليل دال على جوازه نأخذ به لكن الذى يهون الخطب انه قد انكرنا دلالة الآيتين على المدعى و انهما لا ترتبطان بمسأله جواز التقليد.

و أما الروايات: فربما يقال: بأنها لا تشمل الميت فان قوله: من عرف أحكامنا «١» و كذا قوله من كان من الفقهاء «٢» أو قوله و اما الحوادث الواقعة فارجعوا الى رواه أحاديثنا «٣» و كذا قوله: فما أدى إليك عنى فعنى يؤدي «٤» الى غيرها من العناوين المأخوذه فى لسان الروايات لا يشمل الميت فلا يجوز تقليده ابتداء.

(١) الوسائل الباب ١١ من أبواب صفات القاضى الحديث ١.

(٢) الوسائل الباب ١٠ من أبواب صفات القاضى الحديث: ٢٠.

(٣) الوسائل الباب ١١ من أبواب صفات القاضى الحديث: ٩.

(٤) الوسائل الباب ١١ من أبواب صفات القاضى الحديث: ٤.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٧

...

و فيه: أولاً: انه نقض بمن ينقل الروايه فهل يمكن لأحد الاشكال فى شمولها للراوى الميت؟ كلا. و أى فرق بين المقامين؟

و أفاد سيدنا الاستاد: بأن العرف يفهم من دليل حجيه قول الراوى ان المرجع الروايه لا الراوى فلا يسقط اعتبار الروايه بموت الراوى و أما المرجع فى الفتوى هو المجتهد لا رأيه.

و فيه: انه دعوى بلا دليل مضافا الى انه بنفسه يصرح بأن حجيه الاخبار باطلاقها تقتضى حجيه

قول الراوى و اعتبار حجه رأى المجتهد و معه كيف يمكن التفكيك بين الموردين لاحظ ما رواه أحمد بن اسحاق «١»، فانه يصرح بأن اطلاق هذا الخبر يقتضى حجه الروايه و الفتوى.

و ثانيا: ان غايه ما فى الباب عدم شمول الروايات للميت و ليس لها نفى الحجيه عن قوله الا ان يقال: ما كان منها بلسان التحديد ينفى بالمفهوم كقوله:

من كان من الفقهاء «٢» لكن قد مر ضعف الروايه سندا.

و ثالثا: ان العرف يستفيد بمناسبه الحكم و الموضوع ان قول من يتصف بالصفه المذكوره حجه للغير بلا فرق بين كونه حيا أو ميتا.

و أما العقل فربما يقال- كما عن الشيخ قدس سره-: انه لا يجوز عقلا تقليد الميت الا بعد انسداد العلم و العلمى و المفروض ان الادله وافيها لإثبات جواز تقليد الحى فلا- تصل النوبه الى اقامه دليل الانسداد. و فيه ان هذا البيان انما يتم فى حق من لا يجوز تقليد الميت ابتداء و أما من يجوز تقليده كذلك فلا يتم فى حقه هذا التقريب و المفروض انه قد تقدم تماميه دلالة النصوص على جواز

(١) مر فى ص ١٥.

(٢) راجع ص ٣٦.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٨

...

تقليد الميت ابتداء مضافا الى السيره العقلانيه فان العقلاء لا يفرقون فى جواز رجوع الجاهل الى العالم بين الحى و الميت.

و أفاد سيدنا الاستاد فى المقام: بأن السيره العقلانيه مردوعه من قبل الشارع بتقريب: ان تقليد الميت لو كان جائزا ابتداء لزم حصر المرجع من زمان الكلينى الى زماننا هذا فى واحد و ذلك للعلم الإجمالى بوجود الخلاف بين الفقهاء الاماميه فى المسائل الفرعيه و مع العلم بالخلاف يجب تقليد الاعلم فينحصر التقليد فى واحد و هذا

ضرورى البطلان من مذهب الشيعة اذ معناه الاعتقاد بامامه الامام الثالث عشر.

و فيه: أولاً: ان هذا المحذور يختص بالعلم بالخلاف حتى فى مورد الابتلاء و يمكن ان لا يكون العامى عالماً بالخلاف فى مورد ابتلائه فلا يتحقق المحذور المذكور و ثانياً: ان الاعلم يختلف بحسب اختلاف الازمنه و لا يكون منحصرًا فى شخص واحد و بعبارة أخرى: يمكن ان يكون الشيخ الطوسى اعلم العلماء فى زمان و يكون المحقق الكركى اعلم العلماء فى زمان آخر و هذا واضح و ثالثاً:

ان وجوب تقليد شخص واحد لا يستلزم كونه اماماً بل ليس فيه استنكاراً بل لنا ان نقول: بأن كون المرجع شخصاً واحداً أحسن اذ عليه لا يلزم الاختلاف و لا يقع التكالب و المسابقة فى الوصول الى مقام المرجعية اعادنا الله من الزلل.

و ربما يقال: انه يكفى سندا للجواز استصحاب حجيه رأى المجتهد بعد وفاته فان استصحاب بقاء الحجيه يكفى ان يستدل به على جواز تقليد الميت ابتداءً. و يرد عليه انه على فرض تماميه هذا الاصل و خلوه عن النقاش يسقط بمعارضه أصله عدم الجعل الزائد.

و بعبارة أخرى: قد حققنا فى محله ان الاستصحاب فى الحكم الكلى غير

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٩

[مسألة ٧: اذا قلد مجتهداً فمات]

(مسألة ٧): اذا قلد مجتهداً فمات فان كان اعلم من الحى و جب البقاء على تقليده فيما اذا كان ذاكراً لما تعلمه من المسائل و ان كان الحى اعلم و جب العدول اليه مع العلم بالمخالفه بينهما و لو اجمالاً- و ان تساوى فى العلم أو لم يحرز الاعلم منهما جاز له البقاء فى المسائل التى تعلمها و لم ينسها ما لم يعلم بمخالفه فتوى الحى لفتوى الميت و الا و جب الاخذ بأحوط القولين

و أما المسائل التي لم يتعلمها أو تعلمها ثم نسيها فانه يجب ان يرجع فيها الى الحي (١).

جار للمعارضه مضافا الى ان حجيه قوله أما تختص بمن ادرك زمانه و كان معاصرا معه أو تعم المعدوم اما على الاول فلا يقين بالحدوث كى يستصحب و اما على الثانى فلا تصل النوبه الى الاصل كما هو ظاهر اذ الاصل يجرى مع الشك و المفروض ان قوله حجه لمن وجد بعد زمانه متأخرا عنه فلاحظ.

(١) فى هذه المسأله فروع: الاول: انه لو قلد مجتهدا ثم مات يجوز البقاء على تقليده بدعوى: ان مقتضى للجواز تام و لا يمنع عنه مانع فان المفروض ان اطلاق الكتاب يقتضى جواز تقليد المنذر حتى بعد موته كما ان قول أهل الذكر بعد السؤال حجه حتى بعد وفاته و قس عليه الروايات فان مقتضى اطلاقها جواز التقليد حتى بعد وفات المرجع.

و صفوه القول: ان المستفاد من الكتاب و السنه اعتبار قول المنذر و أهل الذكر و الثقه و لم تقييد تلك الادله بكون هؤلاء الاشخاص احياء كما ان مقتضى السيره كذلك اذ لا فرق فيها بين الحياه و الممات.

الثانى: انه يشترط فى جواز البقاء كون المقلد ذا كرا لفتاوى المرجع التي تعلمها حال الحياه و الوجه فى هذا الاشتراط انه فى غير هذه الصوره يكون من

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٠

...

التقليد الابتدائى الذى لا يجوز.

و يرد عليه: ان مقتضى اطلاقات الادله عدم الفرق بين عروض النسيان و عدمه كما ان الامر كذلك بالنسبه الى السيره فانها تقتضى رجوع الجاهل الى العالم و المفروض ان المحذور الذى ذكر فى كلامه من عدم جواز تقليد الميت ابتداء ليس واردا فان القول بالجواز فى مفروض الكلام

لا يستلزم الاعتقاد بامامه الامام الثالث عشر.

الثالث: ان الميت لو كان اعلم من الحي يجب البقاء على تقليده مع العلم بالمخالفه و لو اجمالا و الوجه فيه ان أدله الحجيه لا تشمل مورد التعارض فتصل النوبه الى السيره العقلائيه و مقتضى السيره البقاء على تقليد الاعلم.

و بعبارة أخرى: العقلاء عند الاختلاف فى رأى يقلدون الاعلم و المفروض ان الميت أعلم و قلنا بجواز البقاء مع كونه ذا كرا لما تعلمه فالسيره جاريه على البقاء و لم يردع عن تقليد الميت فى هذه الصوره. أضف الى ذلك ان مقتضى حكم العقل أيضا كذلك اذ المقام مقام دوران الامر بين التعيين و التخيير و مقتضى حكم العقل الاخذ بمحتمل التعيين و احتمال التعيين فى تقليد الاعلم و لم يثبت اجماع على عدم وجوب البقاء على تقليد الميت فى هذه الصوره لكن هذا التقريب يتوقف على ثبوت عدم وجوب الاحتياط شرعا أو عدم امكانه و اما مع امكانه و عدم دليل على عدم وجوبه يجب الاحتياط اذا لم تكن سيره من العقلاء.

و بعبارة أخرى: هذا فيما اذا أحرزت السيره العقلائيه على الرجوع الى الاعلم و أما لو كانت السيره جاريه على الاحتياط أو لم تحرز سيرتهم عند العلم بالاختلاف فالمتعين العمل بالاحتياط.

الرابع: انه لو كان الحي أعلم مع العلم بالاختلاف يجب الرجوع اليه

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤١

[مسألة ٨: اذا اختلف المجتهدون فى الفتوى وجب الرجوع الى الاعلم]

(مسألة ٨): اذا اختلف المجتهدون فى الفتوى وجب الرجوع الى الاعلم (١)

و الوجه فيه ظهر مما ذكرنا فان الادله اللفظيه تتساقط بالتعارض فتصل النوبه الى السيره الجاريه على الرجوع الى الاعلم مع العلم بالاختلاف مضافا الى احتمال تعيين الاعلم فيجب عقلا.

الخامس: اذا احرز تساويهما فى العلم أو لم يحرز كون احدهما

أعلم جاز له البقاء في المسائل التي تعلمها و لم ينسها ما لم يعلم بالمخالفة بينهما في الفتوى فانه لا مانع من البقاء على تقليد الميت اذ ليس من التقليد الابتدائي و لا وجه لترجيح الحي على الميت لا من حيث الادله اللفظيه اذ المفروض انها تشمل الميت كما تشمل الحي و مجرد احتمال المخالفه لا- يوجب المعارضه و التساقت اذ المعارضه فرع الوصول كما ان مقتضى السيره العقلانيه جواز البقاء اذ المفروض عدم العلم بالخلاف.

السادس: انه مع عدم احراز أعلميه أحدهما و العلم باختلافهما في الفتوى يجب الاخذ بأحوط القولين اذ الادله اللفظيه تسقط بالمعارض و لا سيره من العقلاء في مثل الفرض و مقتضى حكم العقل وجوب الاحتياط.

السابع: انه يجب التقليد عن الحي في المسائل التي لم يتعلمها أو تعلمها ثم نسيها بدعوى: انه يكون من التقليد الابتدائي و قد مر ان الماتن لا يجوز التقليد الابتدائي عن الميت هذا على مسلكه و أما على ما تقدم منا من جواز تقليد الميت ابتداء فلا فرق بين الميت و الحي فلا وجه للتفصيل.

(١) فان الاطلاقات تتعارض فتساقط و مقتضى السيره العقلانيه ترجيح الاعلم كما ان مقتضى دوران الامر بين التعيين و التخيير كذلك فان تعين تقليد الاعلم

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٢

و مع التساوى و جب الاخذ بأحوط الاقوال (١) و لا عبره بكون أحدهم اعدل (٢).

[مسألة ٩: إذا علم أن أحد الشخصين أعلم من الآخر]

(مسألة ٩): اذا علم ان أحد الشخصين اعلم من الاخر فان لم يعلم الاختلاف في الفتوى بينهما تخير بينهما (٣).

محتمل و أما تعين تقليد المفضول فلا.

(١) فان اعتبار الجميع غير معقول و الترجيح بلا مرجح فلا مناص عن الاحتياط.

(٢) لعدم دخل الاعديله في تعين الاعدل ان قلت: عند

دوران الامر بين التعيين و التخيير يجب الاخذ بما يحتمل تعينه فلا بد من تقليد الاعدل. قلت:

هذا فرع عدم وجوب الاحتياط و لا دليل على عدمه. و بعبارة أخرى دليل الحجية من النصوص لا يشمل المورد للتعارض و لا سيره من العقلاء فلا بد من الاخذ بأحوط القولين و أما حديث ابن حنظله «١» فضعيف أولا و مورده القضاء ثانيا.

(٣) و الوجه فيه: ان دليل الحجية يشمل كلا القولين فيجوز تقليد المفضول مع العلم بأعلميه الاخر فضلا عما اذا احتتمل ذلك.

ان قلت: مع احتمال المخالفه يكون من الاخذ بالعام في الشبهه المصداقيه فان دليل الاعتبار لا يشمل المتعارضين و المفروض ان التعارض محتمل.

قلت: يدفع احتمال الخلاف بالاصل الازلي بل النعتي اذ لا اشكال في عدم الخلاف بينهما في زمان بعد وجودهما. ان قلت: يجب على المقلد الفحص عن المعارض كما يجب على المجتهد في الروايات.

(١) لاحظ ص ٢٩.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٣

و ان علم الاختلاف و جب الفحص عن الاعلم (١) و يحتاط وجوبا

قلت: الفارق بين المقامين أولا: انه يجب الفحص في الشبهات الحكميه فقبل الفحص لا يجوز العمل بالعام أو المطلق.

و ثانيا: العلم الإجمالي بالتخصيص و التقييد مانع عن العمل بالعام و المطلق و أما في المقام فلا وجه للفحص مع شمول دليل الاعتبار بمعونه اصاله عدم المخالفه مضافا الى ان سيره جاريه على الرجوع الى المفضول مع عدم العلم بالخلاف لكن يمكن ان يقال: بأنهم يراجعون الى الاعلم في الامور المهمه و لو مع عدم العلم بالخلاف اللهم الا ان يقال: ان الائمة عليهم السلام ارجعوا الناس الى الرواه كيونس بن عبد الرحمن مع انهم عليهم السلام كانوا اعلم.

و افاد سيد المستمسك في

الجواب عن الاشكال: بأن احتمال الاختلاف لا يعتنى به حيث ان التخصيص لبي و يقتصر فيه على المتيقن.

و يرد عليه: ان هذا مبنى على عدم تعنون العام بالمخصص اللبي و أما على القول بتعنونه به كاللفظي - كما عليه سيدنا الاستاد- فلا- يرتفع الاشكال الا- بما ذكرنا فالنتيجة عدم وجوب تقليد الاعلم ان قلت: قول الاعلم أقرب الى الواقع قلت: لا دليل على أن الملاك كله الاقريبه الى الواقع بل الدليل قائم على خلافه و هو ارجاع الاثمه الناس الى الرواه مع انهم عليهم السلام موجودون. ان قلت:

يدور الامر بين التعيين و التخير قلت: هذا التقريب عند فقد الدليل على الاعتبار و قد اقمنا الدليل على حججه قول غير الاعلم فلا تصل النبوه الى هذا البيان.

(١) اذ مع العلم بالخلاف لا يشمل دليل الاعتبار لأجل المعارضه و الحججه هو خصوص قول الاعلم فاشتبه الحججه بلا حججه فيجب الفحص و لا يجوز تقليد أحدهما مع احتمال كون الاخر اعلم.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٤

في مده الفحص (١) فان عجز عن معرفه الاعلم فالاحوط وجوبا الاخذ بأحوط القولين مع الامكان (٢).

و مع عدمه يختار من كان احتمال الاعلميه فيه أقوى منه فى الاخر (٣) فان لم يكن احتمال الاعلميه فى أحدهما أقوى منه فى الاخر تخير بينهما (٤) و ان علم انهما اما متساويان أو أحدهما المعين اعلم و جب الاحتياط (٥) و ان لم يمكن و جب تقليد المعين (٦).

[مسأله ١٠: اذا قلد من ليس أهلا للفتوى و جب العدول عنه الى من هو أهل لها]

(مسأله ١٠): اذا قلد من ليس أهلا للفتوى و جب العدول عنه الى من هو أهل لها و كذا اذا قلد غير الاعلم و جب العدول الى الاعلم

(١) اذ من يجب تقليده غير معلوم فلا حججه للعبد فى ترك الاحتياط.

(٢) اذ

لا طريق غير الاحتياط و دعوى الاجماع على عدم وجوب الاحتياط على المقلد حتى فى مفروض الكلام عهدتها على مدعيها.

(٣) كما لو أفتى أحدهما بوجوب شىء و الآخر بحرمة فانه فى مثله لا يمكن الاحتياط فلا بد بحكم العقل الاخذ بما يكون أقرب الى الصواب و هو قول من كان احتمال العلميه فيه أقوى.

(٤) اذ المفروض عدم امكان الاحتياط و لا تعين بحكم العقل لأحدهما لاحتمال العلميه فى كل منهما على حد سواء.

(٥) اذ دليل الاعتبار لا- يشمل المقام للمعارضه و لا- دليل على اعتبار احتمال العلميه فى أحدهما المعين و بمقتضى تنجيز التكليف الواقعي يجب عليه الاحتياط.

(٦) لدوران الامر بين التعيين و التخيير و بحكم العقل لا بد من الاخذ بالمعين فان اعتباره معلوم و أما الآخر فلا.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٥

مع العلم بالمخالفه بينهما و كذا لو قلد الاعلم ثم صار غيره اعلم (١).

[مسأله ١١: اذا قلد مجتهدا ثم شك فى انه جامع للشرائط أم لا وجب عليه الفحص]

(مسأله ١١): اذا قلد مجتهدا ثم شك فى انه جامع للشرائط أم لا- وجب عليه الفحص فان تبين له انه جامع للشرائط بقى على تقليده و ان تبين انه فاقد لها أو لم يتبين له شىء عدل الى غيره (٢).

(١) الوجه ظاهر بالنسبه الى جميع ما أفيد فى هذا الفرع فان من ليس أهلا لا يجوز تقليده من أول الامر فلا بد من العدول و مع العلم بالمخالفه لا بد من تقليد الاعلم كما مر آنفا.

(٢) تاره يحرز الشرائط حدوثا و يشك فى بقاءه بعد ذلك، و أخرى يحرز اجتماع الشرائط حدوثا لكن يقطع بارتفاعه بقاء، و ثالثه يحرز اجتماعها حدوثا ثم يشك فيه بنحو الشك السارى أما الصوره الاولى فمقتضى القاعده البناء على بقاء الشرائط للاستصحاب و

أما الصورة الثانية فيمكن ان يقال: بجواز البقاء كما لو قلد مجتهدا ثم مات فانه يجوز البقاء على تقليده و المقام كذلك فان أدله التقليد اذ اشتملت شخصا كان مقتضى اطلاقها بقاء الحجية لقوله و لو مع زوال بعض الشرائط فلا يسقط رأيه بالجنون أو الفسق أو غيرهما كما لا يسقط بالموت.

و قد أفاد سيدنا الاستاد: بأنا علمنا من مذاق الشارع ان المتصدى للزعامة العامه لا يمكن ان يكون مجنونا أو فاسقا.

و لقائل ان يقول: انه فرق بين المقامين فان من يتصدى للزعامة و يتصرف فى الامور العامه لا يمكن ان يكون مجنونا و هذا ظاهر فان تصرف المجنون فى ملكه الشخصى باطل فكيف بتصدية للأمور العامه و كذلك الفاسق فانه لا قابليه للفاسق ان يتصدى الامور الجزئيه فكيف بالزعامة العامه؟ لكن لا ملازمه بين

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٤

و اما اعماله السابقه فان عرف كفيته رجوع فى الاجتراء بها الى المجتهد الجامع للشرائط (١) و ان لم يعرف كفيته بنى على الصحه (٢).

الامرین فانه أى محذور فى البقاء على تقليده مع انزاله عن كل الامور فالحق انه لا- فرق بين هذه الامور و الموت و لكن الانصاف ان فى النفس شيئا و اما الصورة الثالثه و هى ما لو شك فى حدوث اجتماع الشرائط فلا بد من الفحص فمع احراز الاجتماع يقلده و مع احراز عدمه أو الشك فيه يعدل الى غيره ممن هو أهله- كما فى المتن-.

(١) اذ مع احراز كفيته يشك فى الصحه و الفساد و قد فرض انه أتى بها بلا تقليد فيجب بقاء ان يقلد من هو أهل له و يعمل على طبق نظره فى الحكم بالصحه و البطلان و

هذا ظاهر.

(٢) الظاهر ان ما أفاده فى المقام يناقض لما أفاده فى شرح الفرع الاربعين من الاجتهاد و التقليد من العروه الوثقى فراجع «١» و لم يظهر لى وجه صحيح لما أفاده فى المقام من الحكم بالصحة مع الشك اذ مقتضى الاصل الاولى هو البطلان فان كل حادث مسبوق بالعدم و مع الشك فى وجوده يحكم بعدمه و لا- طريق الى اثبات صحة الاعمال السابقه الخاليه عن التقليد اذ قاعده الفراغ لا- تجرى الا- فيما يحتمل الاذكريه بحيث يكون المأتى به صحيحا مع الذكر و أما فيما يكون احتمال الصحة من باب التصادف و الاتفاق فلا تشمله قاعده الفراغ فالظاهر ان اعماله السابقه مع الشك فى كفيته محكوم به بالبطلان فمع بقاء الوقت لا بد من الاعاده و مع فوت الوقت يجب القضاء نعم لو قلنا بأن القضاء مترتب

(١) التنقيح الاجتهاد و التقليد ص ٣٢٧.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٧

[مسألة ١٢: اذا بقى على تقليد الميت غفله أو مسامحه من دون ان يقلد الحى فى ذلك]

(مسألة ١٢): اذا بقى على تقليد الميت غفله أو مسامحه من دون ان يقلد الحى فى ذلك كان كمن عمل من غير تقليد و عليه الرجوع الى الحى فى ذلك (١).

[مسألة ١٣: اذا قلد من لم يكن جامعا للشرائط و التفت بعد مده كان كمن عمل من غير تقليد]

(مسألة ١٣) اذا قلد من لم يكن جامعا للشرائط و التفت بعد مده كان كمن عمل من غير تقليد (٢).

[مسألة ١٤: لا يجوز العدول من الحى الى الميت الذى قلده أولا]

(مسألة ١٤): لا يجوز العدول من الحى الى الميت الذى قلده أولا (٣) كما لا يجوز العدول من الحى الى الحى الا اذا صار

على الفوت و الفوت أمر وجودى، لا- يثبت باصالة العدم الجارىه فى العمل - كما عليه سيدنا الاستاد-، يمكن أن يقال: بعدم الوجوب لكن قد ذكرنا فى محله ان الفوت حسب ما يظهر من اللغة أمر عدمى يثبت باصالة عدم الايتان بالمأمور به.

(١) لوضوح انه ليس من التقليد الصحيح و بعبارة أخرى لم يكن عمله على طبق الموازين و لا مجال للحكم بالاجتزاء و الكفايه الابان يراجع الى الحى الذى يكون مقتضى الوظيفة الرجوع اليه و هو يجوز البقاء فتكون اعماله مطابقه للحجه.

(٢) لبطلان تقليده و الباطل فى حكم العدم بل هو هو غايه الامر يمكن ان يكون المكلف معذورا و العذر لا يوجب انقلاب البطلان كما هو ظاهر.

(٣) الماتن يرى ان الميت لو كان اعلم من الحي يجب البقاء مع كون المقلد ذا كرا لفتاويه و ان كان الحي اعلم وجب العدول اليه و عليه اذا عدل عن الميت الى الحي فاما يكون عدوله عدولا صحيحا بأن كان الحي اعلم مثلا فلا وجه

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٨

الثانى اعلم (١).

للعدول الى الميت و ان لم يكن عدوله عدولا صحيحا و فى محله فعدوله كالعدم و لا مناص عن بقائه على تقليد الميت فالنتيجه انه لو عدل الى الحي عن الميت عدولا صحيحا لم يجز العدول منه الى الميت لكن الظاهر انه يمكن ان يتصور العدول عن الحي الى الميت بنحو صحيح و هو

فيما كان الميت اعلم و المكلف نسي فتوى الميت فعدل الى الحي ثم تذكر فتوى الميت ففي مثله يمكن ان يقال:

بوجوب العدول الى الميت لكونه اعلم و ليس مثله تقليدا ابتداءً كي يقال: بأن الاجماع قائم على خلافه مضافا الى ما ادعاه الاستاد من التقليد الابتدائي عن الميت مستنكر عند الشرع و المتشرعه فلاحظ.

(١) أقول: اما مع عدم العلم بالاختلاف فلا مانع من العدول فكما انه يجوز ابتداء تقليد أيهما شاء كذلك يجوز له البقاء و يجوز له العدول فان مقتضى أدله الحجية اعتبار كلا القولين فله الاخذ بكل واحد منهما و قد صرح الماتن بما ذكرنا في شرحه على العروه حسب ما كتبه المقرر لبحثه و اما مع العلم بالاختلاف فلا يخلو الامر من احدى الصور الثلاث اذ مع العلم بالاختلاف أما يكون المجتهدان متساويين في الفضيله و اما يكون أحدهما اعلم أما في الصورة الاولى أعنى التساوى بينهما فلا مناص عن الاخذ بأحوط القولين اذ ليس على التخيير دليل فان الادله الاولى و هي النصوص الداله على جواز التقليد تسقط بالمعارضه و اما الاجماع المدعى فلم يثبت لنا اجماع تعبدى كاشف عن رأى المعصوم.

و أما السيره بدعوى جريانها على الرجوع الى العالم من زمن المعصومين و لو مع العلم بالاختلاف فان أمر التقليد لم يحدث بعد زمان الائمه بل كان ثابتا في ذلك الزمان، ففيه ان الامر و ان كان كذلك فانهم عليهم السلام كانوا يرجعون الى الرواه و أمر التقليد كان جاريا من ذلك الزمان لكن جريان السيره على

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٩

[مسأله ١٥: اذا تردد المجتهد فى الفتوى أو عدل من الفتوى الى التردد]

(مسأله ١٥): اذا تردد المجتهد فى الفتوى أو عدل من الفتوى الى التردد تخير المقلد بين الرجوع الى

غيره و الاحتياط ان أمكن (١).

[مسألة ١٦: اذا قلد مجتهدا يجوز البقاء على تقليد الميت فمات ذلك المجتهد]

(مسألة ١٦): اذا قلد مجتهدا يجوز البقاء على تقليد الميت فمات ذلك المجتهد لا يجوز البقاء على تقليده في هذه المسألة، بل يجب الرجوع فيها الى الاعلم من الاحياء (٢).

الرجوع و لو مع العلم بالاختلاف و عدم أعلميه أحدهما عن الآخر فهو غير ثابت كيف و الحال ان بناء العقلاء على التوقف عند العلم بالاختلاف في الامور المهمة و أما مع التفاضل و كون أحدهما أعلم من الآخر فلا مناص عن تقليد الاعلم فان كان من قلده أعلم و جب البقاء و يحرم العدول و ان كان الآخر أعلم و جب العدول بلا كلام.

(١) لعدم الرأى في الصورة الاولى و انكشاف خطأ مستنده- و ان لم يتبدل الى رأى آخر- في الصورة الثانيه و لا دليل على اعتباره بعد كشف خطأ مستنده و ان لم ينكشف الخطأ في نفس الامر و لعله مطابق للواقع المحفوظ و ان شئت قلت: ان حجيه الرأى بالنسبه الى العامى ليست بأولى من اعتباره الى نفس المجتهد و من الواضح انه مع تردده لا موضوع للحجيه حتى بالنسبه الى نفسه فكيف بالنسبه الى غيره و أما تخييره بين الامرين فقد مر ان المكلف مختار بين التقليد و الاحتياط.

(٢) فان جواز البقاء يتوقف على اعتبار قوله بعد موته و اعتبار قوله يتوقف على جواز البقاء بعد الموت و هذا دور و بتقريب آخر: ان جواز البقاء على تقليد الميت و عدمه كسائر المسائل يجب فيها التقليد كبقية المسائل و بعد فوت المجتهد يشك في حجيه فتاويه فلا بد من الرجوع الى الحى الاعلم لحجيه قوله على كل حال.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٠

...

و يرد عليه أولاً: ان

اعتبار قول الحى يتوقف على سقوط رأى الميت عن الاعتبار بعد موته و سقوطه يتوقف على اعتبار قول الحى بعد موت المجتهد الميت و هذا دور.

و ثانيا: ان الشخص العامى كيف يمكنه الاستدلال اذ المفروض انه جاهل و يحتمل اعتبار قول الميت فى حقه بعد موته كما انه يحتمل سقوطه و اعتبار قول الاعلم من الاحياء و مع احتمال كلا الطرفين كيف يمكن ان يقال: ان حجه قول الحى الاعلم أمر مقطوع به على كل حال نعم لو جوز الميت البقاء أو أوجبه و الحى الاعلم جوز البقاء أو أوجبه لا يبقى العامى متحيرا اذ يعلم بأن تقليده من الميت بقاء لا اشكال فيه قطعاً لتوافق كلا المجتهدين على عدم البأس فى البقاء كما انه لو جوز الميت العدول الى الحى أو أوجبه و كذلك الحى الاعلم جوز العدول أو أوجبه لا يبقى المكلف متحيراً.

و الذى يختلج بالبال: ان يقال: المكلف أما يعلم بالمخالفه فى رأى الميت الاعلم و الاعلم من الاحياء أو لا يعلم بالمخالفه أما فى الصوره الثانيه فيجوز له البقاء على رأى الميت كما يجوز له الرجوع الى الحى اذ قد مر منا ان أدله جواز التقليد من النصوص لا تقصر عن شمول الميت كالحى و كذلك السيره العقلانيه لا تقصر عن الشمول و على فرض تسليم قيام الضروره على بطلان تقليد الميت ابتداء لا- نسلم قيامها على بطلان البقاء كما هو المفروض فى المقام فالنتيجه انه لا فرق بين الحى و الميت غايه الامر ان العامى لجهله بالموازين العلميه لا يشخص الحجه و يكون متحيراً و لا يمكنه الجزم باعتبار قول الحى دون الميت و لكن الصناعه تقتضى التسويه بين

الميت و الحي و حيث ان نفس هذه المسأله محل الخلاف بين الاعلام لا سبيل للعامى الا الاخذ بالاحتياط و أما مع العلم

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥١

...

بالاختلاف فى الفتوى فالقاعده تقتضى البقاء على تقليد الميت لكونه اعلم و مقتضى السيره تعين الاخذ بقول الاعلم مع العلم
بالاختلاف بلا فرق بين الميت و الحي هذا ما يخلج بالبال عاجلا.

و أما لو قلنا بأن اعتبار قول الميت محل التردد و قول الحي الاعلم حجه قطعاً فلا ريب فى وجوب الرجوع الى الحي الاعلم و
يجب العمل بمقتضى قوله فى كل فرع و من جمله الفروع مسأله جواز البقاء و عدمه فلو قلد الميت فى هذه المسأله فلا اشكال
فى عدم جواز البقاء برأيه لما تقدم لكن الكلام فى ان هذه المسأله كبقية المسائل أو ان لها خصوصيه فنقول: لا اشكال فى
وجوب الرجوع إلى الحي فى نفس هذه المسأله لسقوط رأى الميت عن الاعتبار بموته فإذا أفتى بحرمة البقاء لم يجز البقاء على
تقليد الميت.

إذا عرفت ما ذكرنا فاعلم انه يتصور فى المقام صور:

الصوره الاولى: ان يفتى الميت بالجواز و الحي بالحرمة.

الصوره الثانيه: ان يفتى الميت بالحرمة و الحي كذلك.

الصوره الثالثه ان يفتى الميت بالوجوب و الحي بالحرمة فانه يحرم البقاء فى جميع هذه الصور الثلاث اذ بعد فرض تعين الرجوع
الى الحي لا يبقى اشكال فى حرمة البقاء كما هو ظاهر بأدنى تأمل.

الصوره الرابعه: ان يفتى كلاهما بالجواز و فى هذه الصوره لا اشكال فى جواز البقاء فى ساير المسائل على تقليد الميت استناداً
الى فتوى الحي به و هل يجوز البقاء على تقليد الميت فى فتواه بالجواز من جهة فتوى الحي بذلك و بعبارة

أخرى هل يشمل فتوى الحى بالجواز فتوى الميت لجواز البقاء؟ ربما يقال بالمنع لوجهين:

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٢

...

الاول لزوم اللغويه و بتعبير آخر يكون من تحصيل الحاصل اذ المفروض ان الحى يجوز البقاء فباستناد فتوى الحى يبقى على تقليد الميت فى بقيه المسائل بلا احتياج الى تقليد الميت فى جواز البقاء.

و يمكن ان يجاب عن اشكال لزوم اللغويه بأنه قد يفرض موضوع جواز البقاء متحدا فى نظر الحى و الميت و لا يختلفان فيه كما لو كان نظرهما فى جواز البقاء منوطا بالتعلم و الالتزام ففى مثل الفرض لا يجوز تقليد الميت فى جواز البقاء باعتبار قول الحى لان نتيجته ذلك اعتبار بقيه فتاوى الميت للمقلد و قد فرضنا انها معتبره له بفتوى الحى بجواز البقاء فيكون من تحصيل الحاصل، و قد يفرض ان موضوع جواز البقاء بنظر الميت أوسع من نظر الحى بأن يقول الميت يكفى فى البقاء الالتزام بالعمل و ان لم يتعلم و الحى يقول باشتراط التعلم فى جواز البقاء فاذا تعلم المكلف فتوى الميت بجواز البقاء يمكن ان يبقى على تقليد الميت بفتوى الحى بجواز البقاء و بعد بقائه على تقليده يقلده فى بقيه المسائل التى لم يتعلمها و هذا ظاهر فيما اذا كان اعتبار التعلم بنظر الحى من باب القدر المتيقن و عدم جزمه بالجواز و عدمه فى صورته عدم التعلم و اما لو جزم بذلك و افتى بعدم الجواز فى صورته عدم التعلم فربما يقال: بعدم جواز الرجوع الى الميت بالنسبه الى المسائل التى لم يتعلمها اذ المفروض ان الحى قد حرم البقاء فيها و لكن يمكن ان يقال بجوازه اذ المفروض ان المكلف تعلم مسأله جواز البقاء

عن الميت و المفروض ان الحى يجوز البقاء فيما تعلم فيبقى على تقليد الميت فى مسأله البقاء بفتوى الحى و يقلد الميت فى بقيه المسائل فلاحظ.

الثانى: انه لا يمكن ان يؤخذ الحكم فى موضوع نفسه فلا يمكن ان يؤخذ جواز البقاء على تقليد الميت فى موضوع جواز البقاء فان رتبه الموضوع مقدم

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٣

...

على الحكم و معنى أخذ الحكم فى موضوع نفسه فرض الحكم موجودا و محققا حين جعله و هذا خلف.

و الجواب عن هذه الشبهه: ان المحذور انما فى جعل الموضوع شخص الحكم فانه لا يعقل أخذ شخص الحكم فى موضوعه و اما أخذ حكم فى موضوع حكم آخر فلا محذور فيه فاذا فرضنا ان الميت أفتى بوجوب صلاه الجمععه و أفتى بجواز البقاء و أفتى الحى أيضا بجواز البقاء فيترتب على فتوى الحى بجواز البقاء اعتبار قول الميت فى جواز البقاء و باعتبار قوله فى جواز البقاء يعتبر فتواه بوجوب صلاه الجمععه فلا محذور.

الصوره الخامسه: ان يفتى كل من الميت و الحى بوجوب البقاء و يظهر حكم هذه الصوره مما مر فى الصوره الرابعه فان فرضنا الاتحاد بينهما فى موضوع وجوب البقاء أو اختلفا لكن دائره الموضوع عند الحى أوسع كان البقاء فى مسأله البقاء لغوا بل يقلد الحى ابتداء فى مسأله البقاء فى بقيه المسائل و ان كانت دائره الموضوع عند الميت أوسع و قد تحقق الموضوع بنظر الحى بالنسبه الى مسأله البقاء جاز للمقلدان يبقى على فتوى الميت فى بقيه المسائل بتقليد الميت فى وجوب البقاء استنادا الى فتوى الحى بوجوب البقاء فى مسأله البقاء فلاحظ.

الصوره السادسه: ان يفتى الميت بجواز البقاء و الحى يفتى بوجوبه فرما يقال:

بأنه لا- يمكن شمول فتوى الحى بالوجوب لفتوى الميت بالجواز لان مقتضى فتواه بالوجوب تعين قول الميت و مرجع فتوى الميت بالجواز تخيير المكلف فلو فرض شمول قول الحى لفتوى الميت فى جواز البقاء يكون مرجعه الى التناقض أى يجوز الرجوع الى الحى و يجب البقاء على قول الميت.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٤

...

و يمكن دفع الاشكال باختلاف الموضوع فى جواز البقاء و وجوبه مثلا- اذا كان الحى قائلا- بالوجوب مع التعلم و الميت قائلا بالجواز مع الالتزام و المقلد تعلم عن الميت مسأله البقاء و التزم فى بقيه المسائل يجب البقاء على تقليد الميت بفتوى الحى فى مسأله البقاء و بفتوى الميت بالجواز يجوز له البقاء فى بقيه المسائل كما انه يجوز له الرجوع الى الحى.

الصوره السابعه: ما اذا بنى الحى على جواز البقاء و أفتى الميت بوجوبه فهل يجوز للمقلدان يرجع الى الميت فى مسأله وجوب البقاء كى يبقى وجوبا على تقليده فى بقيه المسائل؟ أو ان المقلد اذا رجع فى وجوب البقاء لم يجب عليه البقاء فى بقيه المسائل بل يجوز له الرجوع الى الحى و لعل الصحيح ان يقال: ان فتوى الحى بجواز البقاء على تقليد الميت و جواز العدول عنه ان كان المراد منه التخيير الابتدائى بأنه يجوز له العدول كما يجوز البقاء لكن بعد الاخذ بأحد الطرفين يجب عليه بنحو التعيين فلو رجع الى الميت فى وجوب البقاء يتعين عليه و يجب عليه فليس للمقلد بعد الاخذ بفتوى الميت فى مسأله البقاء بعد تحقق موضوع التقليد فيه ان يعدل الى الحى لان فتوى الميت بالبقاء بعد الاخذ بها تعينت فى حقه فيجب عليه البقاء فى بقيه المسائل و اما

ان كان المراد بالجواز حدوثا و بقاء بحيث لا يتعين عليه أحد الطرفين بالاخذ فيجوز له ان يرجع الى فتوى الميت في وجوب البقاء و يبقى في بقيه المسائل كما انه يجوز له العدول و تقليد الحى و الظاهر هو الثانى لعدم الدليل على التعين بعد الاخذ لكن لا- بد من النظر فى دليل الجواز و التخيير و الذى يهون الخطب انه لا دليل على التخيير مع العلم بالاختلاف بل يجب البقاء على تقدير كون الميت أعلم و الى الحى ان كان اعلم و يجب الاحتياط فى صورته التساوى و عدم التفاضل بينهما أو الشك

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٥

...

فى التفاضل و عدمه.

الصورة الثامنة: ان يفتى الميت بحرمة البقاء و الحى يفتى بالجواز و فرضنا انه تحقق التقليد عن الميت فى مسأله البقاء فيقع الكلام فى ان فتوى الحى بجواز البقاء هل تشمل نفس مسأله البقاء أو لا تشملها الحق هو الثانى و السرفيه ان قول الميت قد سقط عن الاعتبار بموته و لا- اعتبار الا بقول الحى و قول الحى لا يمكن ان يوجب اعتبار قوله فى فتواه بحرمة البقاء اذ يلزم من وجوده العدم و ما يلزم من وجوده العدم محال بيان ذلك ان قول الحى بجواز البقاء يوجب اعتبار أقوال الميت و فتاواه و من جمله فتاواه فتواه بحرمة البقاء فيلزم من جواز البقاء فى فتواه بالحرمة سقوط فتواه اذ المفروض ان الميت يحرم البقاء و يرى رأى الميت ساقطا عن الاعتبار فاعتبار قول الميت بشمول قول الحى اياه و بعد الشمول و الاعتبار يسقط عن الاعتبار و هذا معنى ما يلزم من وجوده العدم المحال و اما بقيه المسائل فليس

فى البقاء عليها برأى الحى هذا المحذور على أنا نعلم تفصيلا بعدم شمول رأى الحى فى جواز البقاء لقول الميت فى حرمة البقاء وذلك لان البقاء على قول الميت أما جائز فى الواقع و أما حرام و لا ثالث أما على الاول فقول الميت بالحرمة مخالف للواقع و أما على الثانى فقول الحى بالجواز باطل فيعلم تفصيلا بعدم حجيه قول الميت فى حرمة البقاء. و بعبارة أخرى ان كان البقاء جائزا فقول الميت باطل و ان كان حراما فقول الحى كذلك فلا- يمكن جعل الاعتبار لقول الميت بقول الحى على كلا التقديرين فالنتيجة ان فتوى الحى بجواز البقاء لا تشمل فتوى الميت بحرمة البقاء و أما شمولها لبقية المسائل فلا مانع منه مع تحقق موضوع التقليد.

الصورة التاسعة: ان يفتى الميت بحرمة البقاء و الحى بوجوبه و قد ظهر مما

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٦

و اذا قلد مجتهدا فمات فقلد الحى القائل بجواز العدول الى الحى أو بوجوبه فعدل اليه ثم مات فقلد من يقول بوجوب البقاء و جب عليه البقاء على تقليد الاول فيما تذكره من فتاواه فعلا (١).

[مسألة ١٧: اذا قلد المجتهد و عمل على رأيه ثم مات ذلك المجتهد فعدل الى المجتهد الحى]

(مسألة ١٧): اذا قلد المجتهد و عمل على رأيه ثم مات ذلك المجتهد فعدل الى المجتهد الحى لم يجب عليه اعاده الاعمال

ذكرنا فى الصورة الثامنة، حكم هذه الصورة و الحق ان فتوى الحى بالوجوب لا تشمل فتوى الميت بالحرمة و اما بالنسبة الى بقية المسائل فلا مانع من الشمول فلاحظ.

(١) و الوجه فيه ان وظيفه المكلف بعد موت الثانى الرجوع الى الثالث و قد فرض ان الثالث يرى عدول المكلف الى الثانى باطلا و يراه كالعدم و فرض انه يوجب البقاء فيجب البقاء على تقليد الاول

و هذا التقريب على تقدير القول باعتبار رأى المجتهد اللاحق بالنسبه الى الاعمال السابقه و اما على القول بعدم اعتبار قول اللاحق بالنسبه الى الاعمال السابقه- كما عليه جملة من الاساطين- فربما يقال انه يجب عليه البقاء على تقليد الثانى اذ بناء على هذا المبنى يكون عدوله من الاول الى الثانى صحيحا و مع فرض الصحه يكون رجوعه الى الاول تقليدا ابتداءيا و هو لا يجوز لكن التقليد الابتدائى بهذا المعنى ليس على بطلانه دليل الا أن يقال: بأن مقتضى، قول الثالث وجوب البقاء على تقليد الميت و المفروض ان المكلف قلد الثانى و عدل اليه فيجب البقاء على تقليد الثانى.

ثم انه لا يخفى ان قيد التذکر فى عبارہ المتن من باب انه لو لم يكن متذكرا كان من التقليد الابتدائى و قد مر الاشكال فيه.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٧

الماضيہ و ان كانت على خلاف رأى الحى فى ما اذا لم يكن الخلل فيها موجبا لبطلانها مع الجهل كمن ترك السوره فى صلاته اعتمادا على رأى مقلده ثم قلد من يقول بوجوبها فلا تجب عليه اعاده ما صلاها بغير سوره (١)

(١) مقتضى القاعده الاوليه على القول بالطريقه فى الامارات عدم الاجزاء عند انكشاف الخلاف و عليه يجب اعاده الاعمال السابقه المخالفه للواقع بمقتضى نظر المرجع الثانى و الاجزاء يحتاج الى دليل.

و ما يمكن ان يقال فى وجه الاجزاء أو قيل أمور:

الاول ان الاجتهاد الثانى لا يكشف عن عدم حجيه الاجتهاد الاول فكل منهما حجه فى ظرفه فلا وجه لعدم الاجزاء.

و يرد عليه: ان الاجتهاد الثانى و ان لم يكشف عن عدم حجيه الاجتهاد الاول لكن مقتضى الاجتهاد الثانى ثبوت مقتضاه من أول الامر فما

تحقق بمقتضى الاجتهاد الاول باطل بمقتضى الثانى و الوظيفه الفعلية العمل بالثانى و الاجتهاد الاول و ان كان حجه فى ظرفه و لا ينقلب عما هو عليه لكن لا أثر له بقاء بعد سقوطه عن الاعتبار.

الثانى: ما عن المحقق الاصفهانى قدس سره و استدل على المدعى و هو الاجزاء فى كل من الاحكام الوضعيه و التكليفيه بوجه أما فى الاحكام الوضعيه فان المصالح فيها قائمه بنفسها فلو قامت الاماره على تحقق الاباحه بالمعاطاه و بعد ذلك قامت على ان المتحقق بها الملكيه لم تكشف الاماره الثانيه عن كون الاباحه غير مطابقه للواقع اذ ليس فى الاحكام الوضعيه واقع سوى أنفسها فلا معنى لكشف الخلاف و أما فى الحكم التكليفى فكشف الخلاف فيه و ان كان متصورا لكن

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٨

...

اعتبار الاجتهاد الثانى من حين صدوره و تحققه و لا يوجب سقوط السابق عن الاعتبار فى ظرفه.

و بعباره أخرى: الاجتهاد الاول كان حجه فى ظرفه و لا- ينقلب و الاعاده و القضاء و ان كانا متأخرين لكنهما من آثار بطلان العمل و قد فرض ان الاعمال الواقعه على طبق الاجتهاد الاول صحيحه.

و بتقريب أوضح: ان الحججه الثانيه انما صارت حجه بعد سقوط الحججه الاولى عن الاعتبار فالتأخره لا تكون حجه الا بعد موت المرجع الاول و كيف يمكن أن تكون الحججه اللاحقه موجه لانقلاب الاعمال السابقه عن الصحه الى الفساد حتى على القول بالطريقه.

و صفوه القول: ان الحججه المتأخره لا يمكن أن تكون مؤثره فى المتقدم عليها من الاعمال و المفروض ان الاعاده و القضاء من آثار بطلان العمل المتقدم فان لم يكن المتأخر مؤثرا فى المتقدم فلا وجه للإعاده أو القضاء.

و يرد عليه

أولاً: النقص بشهاده العادل الذى كان فاسقا فى زمان ثم تاب و بعد صيرورته عادلا شهد على أمر مربوط بزمان فسقه فهل يشك فى اعتبار شهادته؟

و ثانيا نجيب بالحل و هو انه ان كان المراد من عدم تأثير المتأخر انه لا يوجب فساد ما وقع صحيحا فهو حق و ان كان المراد ان المتأخر لا- يمكن ان يكشف عن مخالفه الاعمال مع الواقع فهو غير صحيح فان الاماره المتأخره يمكن ان يكشف عن مخالفه المأتى به مع المأمور به فلاحظ.

و أما ما أفيد فى كلامه من أن الاحكام الوضعيه تابعه لمصالح فى نفسها فالامر كما أفيد أى المصالح فى نفس الجعل و لا واقع لها الا تلك الاحكام لكن تمام الكلام فى أن المجعول ما هو؟ مثلا فى المعاطاه هل المجعول هى الاباحه أو

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٩

...

الملكيه و الميزان الاجتهاد الثانى اذ الاجتهاد الاول سقط عن الاعتبار على الفرض و أما فى الاحكام التكليفيه فنقول: ان المكلف بعد سقوط الاجتهاد الاول عن الاعتبار يشك فى وجوب الاعاده و القضاء عليه فلو أدى الاجتهاد الثانى الى فساد الاجتهاد الاول تجب الاعاده و القضاء اذ بمقتضى الاجتهاد الثانى لم يتحقق الواجب و لم يتحقق الامتثال فتجب الاعاده و القضاء.

الثالث: الاستدلال بقاعده رفع العسر و الحرج بتقريب ان رفع اليد عن الاعمال السابقه ربما يوجب الحرج على المكلف فلا أثر لكشف الخلاف.

وفيه: انه قد حقق فى محله ان المرفوع من الحرج هو الحرج الشخصى ففى كل مورد تحقق الحرج يرفع بدليل رفع العسر و الحرج و أما فيما لا يكون فى الاعاده أو القضاء حرج فلا مجال للاستدلال بتلك القاعده كما هو ظاهر.

الرابع: ان الاجماع

قائم على عدم وجوب الاعاده و القضاء اذا كان المأتى به على طبق الحجه بل نقل بأنه قيل فى المقام: انه ضرورى.

وفيه: انه كيف يمكن دعوى الضروره مع هذا الاختلاف و القيل و القال و اما الاجماع فكيف يمكن التصديق بحصوله مع أن المنقول من العلامه و العميدى دعوى الاجماع على الخلاف مضافا الى أن الاجماع على فرض تحققه محتمل المدرك و لعل مدرك القائلين أحد الوجوه المذكوره.

الخامس: السيره بدعوى انه جرت سيره المشرعه على عدم الاعاده و القضاء فى موارد العدول و التبدل.

وفيه ان قيام السيره على عدم الاعاده و القضاء فى مورد، لا- دليل على الاجزاء فيه بالخصوص أول الكلام و الاشكال و على فرض تحققها من أين علم اتصالها

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٦٠

...

بزمان المعصوم كى يقال: من عدم ردعه يكشف الامضاء و لو كانت المسأله محل الابتلاء فى زمانهم لكان المناسب ان وقع السؤال عن حكم العدول و التبدل و الحال انه لم توجد روايه داله على هذا المعنى.

السادس: ما أفاده سيد المستمسك و هو استصحاب حجيه رأى الميت اذ الرجوع الى الحى إما بلحاظ قيام الاجماع أو من باب دوران الامر بين التعيين و التخيير و فى مثله يجب الاخذ بالمعين بحكم العقل و مع جريان الاستصحاب لا تصل النوبه الى الاصل العملى و أما الاجماع فالقدر المتيقن منه غير مورد الكلام.

و يرد عليه:

أولاً: انه من صغريات استصحاب الحكم و قد قلنا فى الاصول بأن الاصل الجارى فى الحكم الكلى معارض دائما باستصحاب عدم الجعل الزائد فلا يجرى الاستصحاب.

و ثانياً: انه أما يفرض الكلام فيما يعلم المكلف بالاختلاف بين الميت و الاحياء أو يفرض فى مورد عدم العلم

بالاختلاف أما فى الصورة الاولى فان كان الميت أعلم يجب البقاء على رأيه و ان كان الحى أعلم يجب الرجوع اليه نعم مع التساوى أو الشك فى التفاضل يمكن القول بجريان الاستصحاب و أما فى الصورة الثانية فلا موضوع للبحث اذ المفروض التوافق فى الفتوى فلا وجه للإعاده و القضاء.

فالتتيجه انه لا دليل على الاجزاء فمقتضى القاعده الاولى وجوب ترتيب الآثار على طبق فتوى المجتهد المعدول اليه نعم فى كل مورد قام دليل على عدم وجوب الاعاده أو القضاء يؤخذ به و لذا يمكن الحكم بالصحة بركه قاعده

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٦١

[مسأله ١٨: يجب تعلم أجزاء العبادات الواجبه و شرائطها]

(مسأله ١٨): يجب تعلم أجزاء العبادات الواجبه و شرائطها و يكفى ان يعلم اجمالاً- ان عباداته جامعه لما يعتبر فيها من الاجزاء و الشرائط و لا يلزم العلم تفصيلاً بذلك (١).

لا- تعاد فى كثير من الموارد من الخلل الواقع فى الصلاه فما أفاده فى المتن من قوله: «لم يجب عليه اعاده الاعمال الماضيه و ان كانت على خلاف رأى الحى فيما اذا لم يكن الخلل فى حال الجهل موجبا للبطان» فى محله.

(١) أقول: تاره لا يكون التعلم مقدمه علميه و لا وجوديه للواجب بل يمكن الاتيان بالواجب و احرازه و لومع الجهل بأن يحتاط المكلف و يأتى بكل ما يحتمل كونه دخيلاً- فى الواجب و أخرى يكون التعلم دخيلاً- فى احراز الامتثال و ثالثه يكون التعلم مقدمه وجوديه للواجب و لولاه لا يتحقق الواجب فهنا صور:

أما الصورة الاولى فلا- دليل على وجوب التعلم لان الواجب على المكلف الاتيان بالواجب على وجهه المقرر و لا دليل على وجوب التمييز و أما الصورة الثانية و هى صورته توقف احراز الامتثال على التعلم اذ

مع عدم التعلم لا يميز بين الشرط و المانع فلا بد من التعلم كى يأتى بالعمل الجامع للاجزاء و الشروط الخالى عن الموانع و فى هذه الصورة تاره يتمكن المكلف من التعلم بعد تحقق الوجوب و الفعلية و أخرى لا يتمكن أما مع التمكن من التعلم بعد تحقق الوجوب و فعليته فلا- اشكال فى وجوب التعلم فى زمان الواجب بحكم العقل اذ المفروض تحقق الوجوب و تنجزه و يجب بحكم العقل الخروج عن عهده التكليف و ا فراغ الذمه و المفروض ان احراز الفراغ لا يحصل الا بالتعلم فيجب بلا اشكال.

و بعبارة واضحة يجب التعلم فى زمان الواجب و أما فى صوره عدم التمكن فى زمان الواجب فر بما يقال: يجب التعلم قبل ذلك الزمان و قبل حصول شرط

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٦٢

...

الواجب اذ المفروض فعلية الحكم فى ذلك الزمان و صيرورته على عهده المكلف و قدرته على الامتثال فيجب بحكم العقل سد باب عدم الامتثال و يشكل بأن وجوب التعلم قبل زمان فعلية الوجوب لا يثبت الا بالالتزام بوجوب المقدمه الدخيله فى تحقق الواجب قبل زمانه و هو مورد الاشكال و لكن لنا ان نتمسك على المدعى بما ورد من الامر بالتعلم لاحظ ما رواه مسعده بن زياد قال: سمعت جعفر بن محمد و قد سئل عن قوله تعالى: **فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ** فقال: ان الله تعالى: يقول للعبد يوم القيامة: عبدى كنت عالما؟ فان قال: نعم، قال له: أ فلا عملت بما علمت و ان قال: كنت جاهلا قال: أ فلا تعلمت حتى تعمل فيخضمه فتلك الحجج البالغة «١» و تقريب الاستدلال بالرواية على المدعى ظاهر.

فهذه الصورة أيضا لا اشكال فيها و هل يلحق بها

ما لو احتمال عدم التمكن من التعلم أم لا؟ الحق هو الالتحاق و ذلك لشمول النص فان مقتضى وجوب التعلم المستفاد من النص وجوبه فى هذه الصورة أيضا.

و اما الصورة الثالثة و هى صورة توقف وجود الواجب على التعلم فمع التمكن من التعلم بعد تحقق الوجوب و فعليته لا اشكال فى عدم وجوب التعلم قبل زمان الواجب و تحقق الوجوب و أما مع عدم التمكن من التعلم فى زمان تحقق الوجوب فتارة تكون قدره دخيله فى الخطاب فقط و لا تكون دخيله فى الملاك و أخرى تكون دخيله فى الملاك كما تكون دخيله فى الخطاب أما على الاول فلا- اشكال فى وجوب التعلم قبل زمان الوجوب اذ روح الحكم ملاكه و المفروض انه يتحقق الملاك و يفوت بتركه التعلم فيجب لكن يشكل بأنه لا دليل على حفظ الملاك كما مر آنفا نعم يكفى لإثبات المدعى حديث مسعده و أما على الثانى فربما

(١) البرهان ج ١ ص: ٥٦٠ الحديث: ٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٦٣

و اذا عرضت له فى اثناء العباده مسأله لا يعرف حكمها جاز له العمل على بعض الاحتمالات ثم يسأل عنها بعد الفراغ فان تبينت له الصحه اجتراً بالعمل و ان تبين البطلان اعاده (١).

يقال: بأنه لا- وجه لوجوب التعلم اذ قبل زمان الواجب لا مقتضى لوجوب التعلم و بعد زمان الواجب لا يتحقق الوجوب لعدم قدره فلا مقتضى لوجوب التعلم أيضا و لذا نقل عن المقدس الأردبيلى انه التزم بالوجوب النفسى بالنسبه الى التعلم و لكن يرد عليه ان الظاهر من أدله وجوب التعلم هو الوجوب الطريقي لا- النفسى فالحق ان يقال ان التعلم بخصوصه واجب بالوجوب الشرعى الطريقي بمقتضى النص فلا

بد من الالتزام بأن للتعلم خصوصيه ليست لبقية المقدمات الوجوديه و مما ذكرنا يعلم حكم صورته احتمال عدم التمكن من التعلم فى ظرف تحقق الوجوب فان مقتضى الوجوب الطريقي المستفاد من النص عدم الفرق بين صورته العلم بعدم التمكن و الشك فيه و قد مثل فى كلام سيدنا الاستاد بما لو توقف القراءه على التعلم و يمكن ان يقال بأن المكلف لو لم يتمكن من القراءه لعدم تعلمها لم يشمله النص الوارد فى المقام فان الظاهر من النص ان المنشأ لترك الواجب ان كان عدم العلم و الجهل بالواجب يعاقب فيجب تعلم الواجبات كى لا ينجر الجهل بها الى تركها و مع عدم قدره على القراءه لا يصدق عنوان عدم العلم و الجهل بل الصادق فيه عدم قدره فلاحظ.

(١) اذ بهذا النحو يتحقق الامتثال و ما أفاده لا اشكال فيه بالنسبه الى الاعمال التى لا يكون أبطالها حراما و أما اذا كان الابطال حراما كالصلاه مثلا على القول بحرمة أبطالها كما هو الحق فيشكل اذ يجب على المكلف تعلم الصلاه الصحيحه كى لا يقع فى الحرام بابطالها.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٦٤

[مسأله ١٩: يجب تعلم مسائل الشك و السهو التى هى فى معرض الابتلاء لئلا يقع فى مخالفه الواقع]

(مسأله ١٩): يجب تعلم مسائل الشك و السهو التى هى فى معرض الابتلاء لئلا يقع فى مخالفه الواقع (١).

(١) اذ مع عدم المعرضيه لا- وجه لوجوب التعلم فانه قد مران وجوب التعلم ليس نفسيا كما نسب الى الأردبيلى. ثم انه لو قلنا بجواز أبطال الصلاه فيجوز الاحتياط بالاتيان بالاطراف مع سعه الوقت و لا- يتوقف الامتثال على التعلم و أما لو قلنا بحرمة الابطال- كما نقول- فمع العلم بالابتلاء أو احتمالها يجب التعلم كى لا يقع فى الخلاف كما فى المتن و تفصيل

الكلام: انه لو أمكنه التعلم بعد الوقت لا يجب عليه التعلم قبله و الا يجب قبله كما تقدم فى المسأله المتقدمه.

ان قلت: مع عدم العلم بالابتلاء ما وجه الوجوب مع جريان الاستصحاب الاستقبالى بعدم الابتلاء؟

قلت: أولا: هذا انما يتصور مع عدم العلم الإجمالى بالابتلاء و أما مع العلم الإجمالى فلا مجرى للأصل كما هو ظاهر.

و ثانيا: انه لا- مجرى للأصل مع وجود الدليل على وجوب التعلم كما مر ذكره فى المسأله المتقدمه اذ الاستصحاب و ان كان عباره عن الطريق المجعول لكن موضوعه الشك و مع وجود الشك فى الابتلاء يجب التعلم فلا يقاس استصحاب عدم الابتلاء على مورد قيام الاماره على عدمه فان مفاد الاماره نفى الشك فلا يجب التعلم اذ يعلم علما تعبديا بعدم الابتلاء.

و ملخص القول: ان الاستصحاب موضوعه الشك و مع حفظ الشك يجرى و الاماره موردها الشك و يعتبر عدمه.

و لقائل ان يقول: ان قلنا بقيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعى المأخوذ بنحو الطريقيه، يمكن ان يقال: بجريان الاستصحاب الاستقبالى و يحرز به

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٦٥

[مسأله ٢٠: تثبت عداله المرجع فى التقليد بأمر]

(مسأله ٢٠): تثبت عداله المرجع فى التقليد بأمر: الاول:

العلم الحاصل بالاختبار أو بغيره (١) الثانى: شهاده عادلين بها (٢) و لا يبعد ثبوتها بشهاده عدل الواحد بل بشهاده مطلق الثقه أيضا (٣).

عدم الابتلاء فلا يجب التعلم.

و بعباره اخرى: يكفى فى جريان الاستصحاب عدم كونه لغوا و المفروض فى المقام انه يترتب عدم وجوب التعلم و لا يتوجه اليه ما أفاده سيدنا الاستاد من التخصيص المستهجن بالنسبه الى دليل وجوب التعلم لأنه مع جريان الاستصحاب ينقلب الشك فى الابتلاء الى العلم بعدمه.

و ان شئت قلت: ان دليل الاستصحاب حاكم على دليل وجوب التعلم.

(١) كما

هو ظاهر فان حجيه العلم عقلى و لا اشكال فيها.

(٢) بلا اشكال فانه لا ريب فى ثبوت الموضوعات الخارجيه بشهاده عدلين.

(٣) اذ أخبار العدل الواحد بل مطلق الثقة طريق عقلائی و لم يردع عن العمل به شرعا و اما حديث مسعده بن صدقه عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

سمعتة يقول: كل شىء هو لك حلال حتى تعلم انه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك الى أن قال: و الاشياء كلها على هذا حتى يتبين لك غير ذلك أو تقوم به البينه «١» فسنده ضعيف بمسعده مضافا الى أن البينه عباره عن ما يتبين به الشىء لا خصوص أخبار عدلين.

ان قلت: ان مقتضى مفهوم حديث ابن المغيره الآتى عدم اعتبار خبر من لم يعرف بحسن فى نفسه كما لو علم بأنه شارب الخمر مع كونه ثقة فيلزم عدم اعتبار قول الثقة و يترتب عليه عدم اعتبار روايات وردت عن طريق ثقات مع

(١) الوسائل الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به الحديث: ٤.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٦٦

الثالث: حسن الظاهر و المراد به حسن المعاشره و السلوك الدينى بحيث لو سئل غيره عن حاله لقال لم نر منه الا خيرا (١).

و يثبت اجتهاده و اعلميه أيضا بالعلم و بالشيع المفيد للاطمينان و بالبينه و بخبر الثقة فى وجه (٢) و يعتبر فى البينه و فى خبر الثقة هنا

عدم حسن حالهم كسماعه مثلا.

و بعباره أخرى: هذه الروايه توجب الردع عن السيره الجاربه على العمل بخبر الثقة.

قلت: الاستدلال بهذه الروايه على الردع يستلزم المحال اذ كونها رادعه يتوقف على حجيه قول الثقة و مع ثبوت الردع بها يلزم من رادعتها عدم اعتبار قول الثقة فيلزم من رادعتها عدمها

و ما يلزم من وجوده العدم محال.

(١) لجملة من الروايات: منها ما رواه عبد الله بن المغيرة قال: قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: رجل طلق امرأته و اشهد شاهدين ناصيين قال: كل من ولد على الفطره و عرف بالصلاح جازت شهادته «١».

و منها: ما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: لو كان الامر إلينا لأجزنا شهاده الرجل اذا علم منه خير مع يمين الخصم فى حقوق الناس «٢» فان الظاهر منهما انه يكفى حسن الظاهر فى قبول الشهاده.

(٢) اما ثبوتها بالعلم فلان العلم حجه عقلا و ذاتا و أما اعتبار الاطمينان الحاصل بالشياع فلان الاطمينان الحاصل بالشياع طريق عقلائي أمضاه الشارع و أما ثبوتها بالبينه فهو على طبق القاعده المقرره من ثبوت الموضوعات بالبينه الا

(١) الوسائل الباب ٤١ من أبواب الشهادات الحديث: ٥.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٨.

قمي، سيد تقى طباطبائي، مباني منهاج الصالحين، ١٠ جلد، منشورات قلم الشرق، قم - ايران، اول، ١٤٢٦ هـ ق مباني منهاج الصالحين؛ ج ١، ص: ٦٧

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٦٧

ان يكون المخبر من أهل الخبره (١).

[مسأله ٢١: من ليس أهلا للمرجعيه فى التقليد يحرم عليه الفتوى بقصد عمل غيره بها]

(مسأله ٢١): من ليس أهلا للمرجعيه فى التقليد يحرم عليه الفتوى بقصد عمل غيره بها (٢).

فيما علم من الشرع من لزوم رعايه بعض القيود و أما اعتبار خير الثقه فقد مر تقريبه.

(١) اذ يشترط فى حجيه الشهاده ان تكون حسيه فان لم يكن الشاهد من أهل الخبره لم تكن شهادته عن حس لعدم امكانه لغير أهلها.

(٢) عدم الاهليه تاره من جهه عدم كونه مجتهدا و أخرى من جهه فقدانه لبقية الشرائط فيقع الكلام فى مقامين أما المقام الاول

فلا اشكال في حرمة فانه يدل على حرمة قوله تعالى

اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ» (١) فان الاخبار عن الحكم الشرعى و أسناده الى الله من غير حجه افتراء على الله تعالى و يدل على حرمة أيضا من الكتاب قوله تعالى وَ لَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ (٢) و لو قال نظرى فى هذا الحكم كذا كان كذبا من هذه الجهة أيضا و تدل على الحرمة أيضا جملة من الروايات منها ما رواه أبو عبيده قال: قال أبو جعفر عليه السلام: من أفتى الناس بغير علم و لا - هدى من الله لعنته ملائكة الرحمه و ملائكة العذاب و لحقه وزر من عمل بفتياه (٣) و مثله غيره من الروايات الواردة فى الباب الرابع من أبواب صفات القاضى من الوسائل.

و لا يخفى ان حرمة الافتاء بالنسبه الى من لا يكون مجتهدا لا تختص بصورة

(١) يونس ٥٩.

(٢) الحاقه ٤٤ - ٤٥.

(٣) الوسائل الباب ٤ من أبواب صفات القاضى الحديث ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٦٨

...

كونه بقصد عمل غيره بل تحرم و لو مع عدم هذا القصد بل تحرم و لو مع عدم مخاطب لكلامه فان مقتضى حرمة القول بغير العلم و الافتراء على الله بمقتضى الكتاب عدم اشتراطها بشرط الا أن يقال: بانصراف الدليل عن صورته عدم وجود المخاطب.

و أما المقام الثانى فربما يقال فى وجه الحرمة: ان الافتاء منصب للنبي و لعلى عليهما السلام و خلفائه من بعده فلا يجوز بغير اذنهما و لم يأذن لمن يكون فاقد لبعض الشروط.

و يرد عليه: ان أدله الشروط تقتضى عدم اعتبار رأى فاقد الشرط و لا تدل على عدم جواز الافتاء.

و ربما يقال: بأن افتائه مع عدم كونه أهلا إغراء بالجهل

و اضلال للغير.

و فيه انه لو فرض أخباره بعد افتائه بأن نظرى ليس معتبرا لك لم يتحقق اغراء بلا اشكال و اما مع عدم أخباره بذلك بعد افتائه فتاره يكون الطرف معتقدا بأنه واجد للشرائط فالظاهر انه لا بأس بالافتاء فى هذه الصورة أما من حيث الافتاء فالمفروض انه مجتهد و يكون افتائه مستندا الى الحجة الشرعية و أما من حيث فقدانه لبعض الشرائط فالمفروض ان المقلد قد قام عنده الطريق المعتبر غايه الامر انه جاهل بواقع الامر و لا دليل على وجوب اعلام الجاهل فى الموضوعات.

و أما ان كان من يريد تقليده عالما بفسقه مثلا لكن لا يعلم ان تقليد الفاسق غير جائز فافاد سيدنا الاستاد بأنه لا يجوز الافتاء فى هذه الصورة اذ تبليغ الاحكام واجب.

و يرد عليه: أولا: انه لو تم الدليل على وجوب تبليغ الاحكام و وجوب

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٦٩

كما ان من ليس أهلا للقضاء يحرم عليه القضاء (١).

اعلام الجاهل بالحكم فلا- فرق بين صورته الافتاء و عدمه بل يجب على كلا التقديرين و ثانيا: ان الظاهر انه لم يقم دليل على وجوب تبليغ الاحكام بنحو الاطلاق.

و بعبارة أخرى: لم نجد دليلا دالا على اعلام الاحكام الشرعية و بيانها لكل واحد من المكلفين نعم المقدار اللازم التهيؤ لبيانها كى لا يندرس الاحكام و ان شئت قلت: يلزم بنحو الواجب الكفائى التحفظ على الاحكام و أما قوله تعالى:

فَلَوْ لَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَ لِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ «١» فانما تدل على وجوب التفقه كفائيا و انذار الناس بان فى الشرع أحكاما الزاميه و أما اعلام كل جاهل و لو قصورا فلا

دليل عليه نعم اذا وصلت النوبه الى الامر بالمعروف و النهى عن المنكر وجب القيام بهما مع تماميه الشرائط المقرره.

(١) بلا اشكال كما فى كلام بعض الاصحاب و عن المسالك انه موضع وفاق بين أصحابنا و قد صرحوا بكونه اجماعيا و يدل على المدعى من النصوص ما رواه سليمان بن خالد عن أبى عبد الله عليه السلام قال: اتقوا الحكومه فان الحكومه انما هى للإمام العالم بالقضاء العادل فى المسلمين لنبى [كنبى] أو وصى نبى «٢» فان مقتضى هذه الروايه ان المتصدى للقضاء يجب ان يكون نبيا أو وصى نبى فلا بد من الاقتصار على المرضى به و هو الواجد للشرائط و يؤيد المدعى ما رواه اسحاق بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام لشريح: يا شريح قد جلست مجلسا لا يجلسه [ما جلسه]

(١) التوبه ١٢٣.

(٢) الوسائل الباب ٣ من أبواب صفات القاضى الحديث: ٣.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٧٠

...

الا نبى أو وصى نبى أو شقى «١» و ربما يستدل على جواز الحكومه للمجتهد بما رواه أبو خديجه سالم بن مكرم الجمال قال: قال أبو عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام: اياكم ان يحاكم بعضكم بعضا الى أهل الجور و لكن أنظروا الى رجل منكم يعلم شيئا من قضايانا فاجعلوه بينكم فانى قد جعلته قاضيا فتحاكموا اليه «٢» بتقريب: ان الاستفادة من هذا الخبر جواز الحكومه لمن يعرف شيئا من قضاياهم عليهم السلام و لا اشكال فى ان المجتهد كذلك.

و فيه ان الروايه ضعيفه سندا بالحسن بن على الوشاء الواقع فى السند فمع قطع النظر عن أبى خديجه و فرض كونه ثقة لا يتم سند الروايه

أيضا.

فالحق: انه يشترط في الحاكم كل أمر يحتمل اعتباره اذ مقتضى تلك الروايه حرمة التصدى للقضاوه الا لمن يعلم كونه مأذونا من قبل الامام عليه السلام و الظاهر انه لا فرق بين قاضى التحكيم و القاضى المنسوب.

و أفاد سيدنا الاستاد انه لا يشترط في قاضى التحكيم الاجتهاد و استدل بقوله تعالى: **وَ إِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ** «٣» بتقريب ان مقتضى الاطلاق جواز الحكومه لكل أحد غير مقيد بكونه مجتهدا.

و فيه ان المستفاد من الايه ان الوظيفة على القاضى ان يحكم بالعدل فليست الايه فى مقام بيان شرائط القاضى.

و ثانيا: انه لو التزمنا بالاطلاق يلزم القول بعدم الاشتراط فى القاضى المنسوب أيضا.

(١) نفس المصدر ح ٢.

(٢) الوسائل الباب الاول من أبواب صفات القاضى الحديث: ٥.

(٣) النساء ٥٨.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٧١

و لا يجوز الترافع اليه (١).

و ثالثا: على فرض تسليم الاطلاق لا بد من تقييد الايه بروايه سليمان فان مقتضى هذه الروايه ان مقام الحكومه مختص بالنبي و الوصى و ليس لأحد التصدى له نعم لو ثبت فى مورد اذن الامام لجاز.

و استدل على مدعاه أيضا بما رواه الحلبي قال قلت لأبى عبد الله عليه السلام:

ربما كان بين الرجلين من أصحابنا المنازعه فى الشىء فيتراضيان برجل منا فقال: ليس هو ذاك انما هو الذى يجبر الناس على حكمه بالسيف و السوط «١» بدعوى: ان المستفاد من الروايه انه يكفى لجواز القضاء التراضى بين المترافعين.

و يرد عليه: انه على فرض تماميه الاطلاق لا بد من ان تقييد الروايه بما رواه سليمان فان مقتضى تلك الروايه حرمة القضاوه و الحكومه على نحو الاطلاق الا ما خرج بالدليل الا أن يقال: ان مقتضى القاعده التصرف

فى روايه سليمان بروايه الحلبي بأن يقال: ان مقتضى روايه سليمان حرمه الحكومه على نحو الاطلاق و المستفاد من روايه الحلبي جواز الحكومه لكل شيعى مرضى للمترافعين لكن مورد روايه الحلبي خصوص قاضى التحكيم الذى رضى المتخاصمان بحكمه فلاحظ أضف الى ذلك ان نفوذ حكم شخص فى حق غيره يحتاج الى دليل و مقتضى الاصل الاولى عدم النفوذ.

(١) عن المسالك انه كبيره. و الحق أن يقال: الترافع تاره يكون عند قضاءه الجور و أخرى عند من لا- أهليه له من حيث فقد الشرائط أما فى الصوره الاولى فلا اشكال فى الحرمة نسا و فتوى.

و أما الصوره الثانيه فافاد سيدنا الاستاد: بأنه لا دليل على حرمة الذاتيه

(١) الوسائل الباب الاول من أبواب صفات القاضى الحديث: ٨.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٧٢

و لا الشهاده عنده (١) و المال المأخوذ بحكمه حرام و ان كان الآخذ محقا الا اذا انحصر استنقاذ الحق المعلوم بالترافع اليه هذا اذا كان المدعى به كليا و أما اذا كان شخصا فحرمه المال المأخوذ بحكمه لا تخلو من اشكال (٢).

و استدل سيد المستمسك على الحرمة بأنه اعانه على الاثم.

وفيه: انه لا- دليل على حرمة الاعانه على الاثم و انما المحرم التعاون عليه و يمكن أن يستدل على حرمة بأنه أمر و دعوه الى الحرام اذ مع فرض كونه حراما على المتصدى يكون الترافع اليه دعوه منه الى الحرام و بعبارة أخرى: يستفاد من دليل وجوب النهى عن المنكر حرمة الامر به و الدعوه اليه.

(١) الانصاف ان اثبات الحرمة لها فى نفسها مع قطع النظر عن عروض عنوان محرم آخر عليها مشكل فلاحظ.

(٢) تاره انقاذ الحق لا يكون منحصر بالترافع عند من لا

أهليه له و أخرى يكون منحصرأ أما فى الصورة الاولى فلا اشكال فى حرمه الترافع اليه كما تقدم و المال المأخوذ منه ان كان شخصيا جاز أخذه فانه ماله و الاجماع المدعى على الحرمة حاله فى الاشكال معلوم و أما ما رواه عمر بن حنظله قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعه فى دين أو ميراث فتحاكما الى السلطان أو الى القضاة أ يحل ذلك؟ فقال: من تحاكم اليهم فى حق أو باطل فانما تحاكم الى طاغوت و ما يحكم له فانما يأخذ سحتا و ان كان حقه ثابتا لأنه أخذه بحكم الطاغوت و قد أمر الله أن يكفر به قال الله تعالى: يُرِيدُونَ أَن يُتَّخَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ «١» فضعيف بعمر سندا.

(١) الوسائل الباب الاول من أبواب صفات القاضى الحديث: ٤.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٧٣

...

و أما ان كان كليا و لم يكن للمحكوم له و لا لغيره تشخيصه كما فى دين قبل حلول أجله فلا اشكال فى حرمه أخذه و أما مع جواز أخذه كما لو حل أجله.

فأفاد سيدنا الاستاد بأن المباشر للأداء باجبار الحاكم لو كان شخص المديون يجوز الاخذ اذ المفروض ان المديون شخص الكلى فى الشخص و لا مجال لان يقال انه مكره و رفع الاكراه اذ رفع الاكراه امتنانى و لا امتنان بالنسبة الى الدائن بل هو خلاف الامتنان، لكن ذكرنا فى محله ان حديث الرفع لا بد ان يكون امتنانيا بالنسبة الى كل من ينطبق عليه لا بالنسبة الى غيره فيمكن التمسك بالحديث.

و أما ان كان التشخيص بغير فعل المديون كما لو شخصه الحاكم بنفسه أو أمر

الدائن به لم يكن الاخذ جائزا.

فالتتيجه: ان الحق ان كان كليا يشكل جواز الاخذ نعم لو كان المديون عاصيا عن الادعاء جاز الاخذ بعنوان التقاص مع اجتماع شرائطه.

و أما الصورة الثانيه و هي صوره الانحصار فقد تمسكوا للجواز بقاعده لا ضرر و قد ذكرنا في بحث القاعده ان المستفاد من نصوص الباب حرمه الاضرار بالغير لا- رفع الاحكام الضرريه فلا- فرق بين الصورتين في الحرمة الا أن يكون المنع عن الترافع حرجيا فترفع الحرمة بالحرج هذا بالنسبه الى جواز الترافع و عدمه و أما بالنسبه الى أخذ الحق فالكلام فيه هو الكلام في الصورة الاولى اذ دليل لا ضرر على المشهور أو دليل لا حرج لا يقتضى الا نفي الحكم و أما اثبات كون تشخيص الكلى بفعل الحاكم أو بأمره فلا يستفاد منهما فلاحظ. و ربما يستدل على الجواز بما ورد في جمله من النصوص من جواز الحلف كاذبا تقيه مثل ما رواه اسماعيل بن سعد الاشعري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال:

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٧٤

[مسألة ٢٢: الظاهر ان المتجزي في الاجتهاد يجوز له العمل بفتوى نفسه]

(مسألة ٢٢): الظاهر ان المتجزي في الاجتهاد يجوز له العمل بفتوى نفسه (١) بل اذا عرف مقدارا معتدا به من الاحكام جاز لغيره العمل بفتواه (٢).

سألته عن رجل أحلفه السلطان بالطلاق أو غير ذلك فحلف قال: لا جناح عليه و عن رجل يخاف على ماله من السلطان فيحلفه لينجو به منه قال لا جناح عليه و سألته هل يحلف الرجل على مال أخيه كما يحلف على ماله؟ قال: نعم «١» و غيرها من الروايات المذكوره في الباب الثاني عشر من أبواب الايمان في الوسائل و الانصاف انه لا دلالة في هذه النصوص على المدعى.

(١) اذ المفروض

انه عالم و عارف بالحكم الشرعى عن دليله فجواز العمل بنظره من الواضحات و الاحسن فى التعبير ان يقال: يجب عليه اذ لا يمكن ان يرجع الى الغير و الحال انه يرى الغير جاهلا و هل يمكن رجوع العالم الى الجاهل؟

(٢) اذ الميزان فى جواز الرجوع كون المرجع عالما و المفروض فى المقام كذلك.

و الظاهر انه لا- وجه لقييد معرفه مقدار معتد به من الاحكام اذ الميزان فى السيره العقلائيه ان يكون المرجع عالما بل لا يبعد شمول بعض الادله اللفظيه للمقام لاحظ ما رواه أبو عبيده «٢»، فان المستفاد من هذه الروايه كما تقدم سابقا انه يجوز افتاء الناس مع العلم و انما المحرم الفتوى عن غير علم و المفروض ان المتجزى يفتى مع العلم فلا يحرم.

(١) الوسائل الباب ١٢ من أبواب الايمان الحديث: ١.

(٢) راجع ص ٦٧.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٧٥

الا مع العلم بمخالفه فتواه لفتوى الافضل أو فتوى من يساويه فى العلم (١) و ينفذ قضائه و لو مع وجود الاعلم (٢).

(١) ففى الصوره الاولى يجب الرجوع الى الافضل و فى الصوره الثانيه يجب الاحتياط كما تقدم.

(٢) تقدم ان الاصل الاولى يقتضى عدم نفوذ القضاء و أيضا قد مر ان المستفاد من حديث سليمان «١» حرمه الحكومه فلا بد من الاقتصار على المقدار المعلوم و هو المجتهد المطلق الذى استنبط معظم الاحكام.

ان قلت: يمكن استفاده الاطلاق من حديث أبى خديجه قال: بعثنى أبو عبد الله عليه السلام الى أصحابنا فقال: قل لهم: إياكم اذا وقعت بينكم خصومه أو تدارى فى شىء من الاخذ و العطاء ان تحاكموا الى أحد من هؤلاء الفساق اجعلوا بينكم رجلا قد عرف حلالنا و حرامنا فانى

قد جعلته عليكم قاضيا و اياكم ان يخاصم بعضكم بعضا الى السلطان الجائر «٢».

قلت: هذه الروايه ضعيفه سندا بابى الجهم فانه يمكن ان يكون المراد به بكير بن أعين و هو لم يوثق و لا يمكن الحكم بوثاقته من الروايات الوارده فى مدحه عن الامام عليه السلام اذ يمكن تأخر تاريخ المدح عن زمان الروايه.

لكن الانصاف ان حديث الحلبي قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: ربما كان بين الرجلين من أصحابنا المنازعه فى الشىء فيتراضيان برجل منا فقال ليس هو ذاك انما هو الذى يجبر الناس على حكمه بالسيف و السوط «٣»، باطلاقه يدل على جواز حكومه رجل من الشيعة لكن الروايه مخصوصه بقاضى التحكيم.

(١) لاحظ ص ٦٩.

(٢) الوسائل الباب ١١ من أبواب صفات القاضى الحديث: ٦.

(٣) الوسائل الباب الاول من أبواب صفات القاضى الحديث: ٨.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٧٦

[مسأله ٢٣ اذا شك فى موت المجتهد أو فى تبدل رأيه أو عروض ما يوجب عدم جواز تقليده]

(مسأله ٢٣) اذا شك فى موت المجتهد أو فى تبدل رأيه أو عروض ما يوجب عدم جواز تقليده جاز البقاء على تقليده الى أن يتبين الحال (١).

[مسأله ٢٤: الوكيل فى عمل يعمل بمقتضى تقليد موكله لا تقليد نفسه]

(مسأله ٢٤): الوكيل فى عمل يعمل بمقتضى تقليد موكله لا تقليد نفسه و كذلك الحكم فى الوصى (٢).

[مسأله ٢٥: المأذون و الوكيل عن المجتهد فى التصرف فى الاوقاف أو فى أموال القاصرين ينزل بموت المجتهد]

(مسأله ٢٥): المأذون و الوكيل عن المجتهد فى التصرف فى الاوقاف أو فى أموال القاصرين ينزل بموت المجتهد (٣) و كذلك المنصوب من قبله و ليا و قيما فانه ينزل بموته على الاظهر (٤).

(١) للاستصحاب.

(٢) الوجه فيما أفاده ان المنصرف اليه من الوكاله أو الوصايه هو العمل الصحيح بنظر الموكل و الموصى فلا مجال للوكيل أو

الوصى اعمال نظره و أفاد سيد المستمسك: انه لو تمت مقدمات الحكمه جاز الاخذ باطلاق الكلام و العمل على نظر الوكيل أو الوصى و يشكل ما أفاده فان مقصود الموكل أو الموصى ا فراغ ذمته فلا يرضيان بعمل غير صحيح فى نظرهما و ان أبيت عما ذكرنا فلا- أقل من كونه مانعا عن الاطلاق لصلاحيته للقرينيه فلا- تتم مقدمات الاطلاق و لو وصلت النوبه الى الشك و جب الاقتصار على نظرهما لعدم الدليل على خلافه.

(٣) اذ لا معنى للإذن بعد الموت كما ان الوكاله تنتهى بموت الموكل فان الوكاله قوامها بوجود الموكل و هذا ظاهر.

(٤) أفاد سيد العروه: بأنه لا تبطل و ما يمكن أن يكون دليلا لعدم البطلان أمور:

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٧٧

[مسأله ٢٦: حكم الحاكم الجامع للشرائط لا يجوز نقضه حتى لمجتهد آخر]

(مسأله ٢٦): حكم الحاكم الجامع للشرائط لا يجوز نقضه حتى لمجتهد آخر الا اذا علم مخالفته للواقع أو كان صادرا عن تقصير

الاول: أن الفقيه له الولاية كولاية الامام عليه السلام فله جعل السلطنه المطلقه للغير و لا تنتهى بموته و فيه أنا قد أثبتنا فى بحث الولاية عدم الولاية للفقيه فليس له الا الاذن و التوكيل و على فرض تسليم ولايته لا بد من الاقتصار على المتيقن و هو ما دام حيا و أما نفوذ عمله بعد وفاته فلا دليل عليه.

الثانى: ان الفقيه قاض و هذه المناصب

من مناصب القضاة. وفيه: ان القاضي لا ولايه له و لا دليل على أنه يمكنه جعل هذه المناصب. ان قلت: ان المذكور في المقبوله «فانى قد جعلته عليكم حاكما» «١» فهو الحاكم المطلق قلت: المستفاد منها انه جعلته عليكم قاضيا مضافا الى ان السند ضعيف بعمر.

الثالث: ان جعله كجعل الله فيبقى ما دام القيم باقيا وفيه: انه دعوى بلا دليل.

الرابع: ان عمل الفقيه واسطه في الثبوت الى جعل الله. وفيه: انه لا دليل عليه.

الخامس: السيره المستمره غير المردوعه. وفيه: ان اثبات السيره و استمرارها الى زمان المعصوم أول الاشكال و الكلام.

السادس: الاستصحاب. وفيه: أولا: انه لا يجرى للمعارضه فانه من الاستصحاب الجارى فى الحكم الكلى و ثانيا: مع عدم احراز الموضوع لا مجال للاستصحاب.

و بعبارة أخرى نحتمل أن تكون القيمومه للقيم ما دام حياه المجتهد و مع عدم احراز الموضوع لا يمكن جريان الاستصحاب فتأمل.

(١) الوسائل الباب ١١ من أبواب صفات القاضي الحديث: ١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٧٨

فى مقدماته (١).

(١) الحق فى المقام أن يقال: ان لحكم الحاكم جهتين: الاولى: رفع الخصومه و فصلها الثانيه: ترتيب آثار الواقع عليه أما الجهه الاولى فربما يتمسك لعدم جواز نقضه بالإجماع و أخرى بما رواه عمر بن حنظله قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعه فى دين أو ميراث فتحاكما الى السلطان و الى القضاة أ يحل ذلك؟ قال: من تحاكم اليهم فى حق أو باطل فانما تحاكم الى الطاغوت و ما يحكم له فانما يأخذ سحتا و إن كان حقا ثابتا له لأنه أخذه بحكم الطاغوت و ما أمر الله أن يكفر به قال الله

تعالى: يُرِيدُونَ أَنْ يُتَّحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ قُلْتُ: فكيف يصنعان؟ قال:

ينظر ان من كان منكم ممن قد روى حديثنا و نظر فى حلالنا و حرامنا و عرف أحكامنا فليرضوا به حكما فانى قد جعلته عليكم حاكما فاذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فانما استخف بحكم الله و علينا رد و الراد علينا الراد على الله «١»، و لكن حال الاجماع فى الاشكال معلوم و المقبوله ضعيفه سندا و لكن لا اشكال فى ان حكم الحاكم يقضى على الخصومه بفصلها فلا يجوز وصلها و قيل انما سمى القاضى قاضيا لما ذكر.

و على الجملة لا اشكال فى ان النزاع لو لم يتم بالقضاء و كان جائزا رفع النزاع الى حاكم آخر لاختل النظام و لزم الهرج و المرج و لا يترتب الاثر المرغوب فيه على جعل القضاوه و لا فرق فى نفوذ حكمه بين مورد الشك و القطع بالخلاف و الذى يدل على ما ذكرنا: انه لا-اشكال و لا خلاف فى نفوذ حكمه فى حق المتخاصمين فى الشبهات الموضوعيه مع ان الغالب ان كلا منهما يدعى العلم بكذب الاخر أو كذب بينته و الا لم تقع بينهما خصومه و لو كان العلم بخطا

(١) الوسائل الباب ١١ من أبواب صفات القاضى الحديث: ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٧٩

...

القاضى مجوزا لنقض حكمه فيها لعطل أمر الخصومات غالبا و الحال ان دليل نفوذ حكم الحاكم يشمل جميع الموارد بلا اشكال. و صفوه القول: انه لا مجال لهذا الاشكال.

و أما الجبهه الثانيه و هى ترتيب آثار الواقع على حكم الحاكم مع القطع بالخلاف فلا دليل عليه بل الدليل على خلافه لاحظ ما رواه هشام بن

الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إنما أفضى بينكم بالبينات و الايمان و بعضكم الحن بحجته من بعض فايما رجل قطعت له من مال أخيه شيئاً فانما قطعت له به قطعه من النار «١» و ما فى تفسير العسكرى عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يحكم بين الناس بالبينات و الايمان فى الدعاوى فكثرت المطالبات و المظالم فقال:

أيها الناس إنما أنا بشر و أنتم تختصمون و لعل بعضكم الحن بحجته من بعض و إنما أفضى على نحو ما اسمع منه فمن قضيت له من حق أخيه بشىء فلا يأخذ به فانما اقطع له قطعه من النار «٢» فان الروايتين صريحتان فى ان المال اذا لم يكن لمن حكم له يكون قطعه من النار فيفهم ان حكم الحاكم لا يغير الواقع نعم لا اشكال فى نفوذه مع الشك و المراد من موارد الشك ما تكون الشبهه موضوعيه و الا- يلزم كون الحكم لغوا مضافا الى أن السيره جاريه على ترتيب الاثر على الحكم عند الشك فالنتيجه ان الحكم لا- يغير الواقع بلا- فرق فى محل الخلاف بين الحكم و الموضوع فلو ادعى أحد المترافعين بطلان البيع من حيث نجاسه المبيع حيث لاقى العرق من الجنب حراما و الاخر يرى الصحه لعدم

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب كيفية الحكم و أحكام الدعوى الحديث: ١.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٨٠

[مسأله ٢٧: اذا نقل ناقل ما يخالف فتوى المجتهد وجب عليه اعلام من سمع منه ذلك]

(مسأله ٢٧): اذا نقل ناقل ما يخالف فتوى المجتهد وجب عليه اعلام من سمع منه ذلك (١).

نجاسه ذلك العرق عنده فترافعا و الحاكم حكم بالصحه من

حيث انه يرى العرق الكذائى طاهرا لم يجز للمدعى عليه ترتيب آثار الطهاره على المبيع و كذلك الحال فى الشبهه الموضوعيه فاذا علمنا مخالفه حكمه للواقع بالعلم الوجدانى أو باماره معتبره لا يجوز ترتيب آثار الواقع على الحكم.

و بعباره أخرى: يكون الواقع على حاله و يترتب على ما ذكر انه لو حكم الحاكم بمال على المدعى عليه فهو و ان كان ملزما بالدفع الا أنه يجوز له سرقة عين ماله بل يجوز له التقااص من آخر مع تماميه شرائطه هذا فيما لم يكن حكمه صادرا عن التقصير فى المقدمات و الا لا يكون حكمه نافذا لعدم قابليته للحكم.

(١) ربما يستدل على المدعى - كما فى كلام سيد المستمسك - بوجوب اعلام الجاهل بمقتضى آيه النفر «١» بدعوى: ان المستفاد من الايه وجوب اعلام الجاهل و رفع عذره و ايجاد الداعى فى نفسه للعمل بالوظيفه.

و يرد عليه: ان المستفاد منها ليس وجوب اىصال الاحكام الى آحاد المكلفين بأى نحو ممكن و لو بدق أبواب بيوتهم بل المستفاد منها و غيرها وجوب التبليغ فحسب و يتحقق ذلك ببيان الاحكام الشرعيه على نحو يتمكن العامى من الوصول اليه حتى لا يندرس الدين و أما الاىصال الى كل فرد فلم يلتزم به الائمه عليهم السلام فكيف بغيرهم نعم يجب تبليغ الاحكام اما بطبع رساله و نشرها أو الجلوس فى البيت و التهيؤ لجواب الأسئلة كما كان شأن الائمه عليهم السلام و ينقل عن النبى صلى الله عليه و آله انه قال لعلى عليه السلام: مثلك مثل الكعبه تؤتى و لا تأتى.

(١) لاحظ ص: ١٠.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٨١

و لكنه اذا تبدل رأى المجتهد لم يجب عليه اعلام مقلديه فيما

إذا كانت فتواه السابقة مطابقه لموازن الاجتهاد (١).

و أفاد سيدنا الاستاد في هذا المقام بأنه تاره ينقل فتوى المجتهد بالاباحه و الحال ان يكون هو الوجوب أو الحرمة و أخرى يكون عكس الفرض أما في الصورة الاولى فلا اشكال في وجوب الاعلام بتقريب ان الناقل قد سبب الى الوقوع في الحرام و المستفاد من أدله المحرمات حرمة انتساب ارتكاب المحرم الى المكلف بلا- فرق بين المباشرة و التسبيب و لذا يحرم تقديم الطعام النجس الى الجاهل بالنجاسه للأكل فان الحرمة المستفاده من الدليل و ان كانت متعلقه بالأكل الا أن العرف يفهم حرمة تحقق الأكل النجس بلا فرق بين المباشرة و التسبيب و استدل ثانيا بجمله من الروايات: الاولى: ما رواه عبد الرحمن بن الحجاج «١» الثانيه ما رواه أبو عبيده ٢ الثالثه ما رواه ابن عمار ٣ بتقريب ان المستفاد من هذه النصوص ان التسبيب كالمباشرة مورد المنع.

إذا عرفت هذا نقول: أما دليله الاول فيرد عليه أولا: ان دعوى ان العرف يفهم من أدله المحرمات مبغوضيه تحقق الفعل بلا فرق بين المباشرة و التسبيب بلا بينه و نحن لا نجزم بها.

و ثانيا: المفروض ان الناقل حين النقل كان معذورا فيما ارتكبه و لم يصدر عنه بعده شىء فلا وجه لوجوب الاعلام.

و ثالثا: على فرض القول به انما نقول فيما نعلم بارتكاب المنقول اليه و أما مع الشك في الارتكاب فلا يتم الدليل المذكور لإثبات الحرمة و أما الروايات المشار اليها فانما هي وارده في الافتاء و لا وجه لقياس نقل الناقل على الافتاء.

(١) بتقريب ان الاجتهاد السابق اذا كان على طبق الموازين و المقلد باق

(١) (١-٢-٣) لاحظ ص ٢٠-٢١.

مباني منهاج الصالحين،

على تلك الفتوى و العمل بها اما باعتقاد بقائها على ما هي عليها و اما لاستصحاب البقاء فلا يرتبط بالمجتهد بخلاف ما لو اشتبه المجتهد فى الفتوى السابقه أو اشتبه فى نقل فتواه فانه يجب عليه الاعلام لاستناد وقوع المكلف فى الخلاف بسببه و أما فى الصوره الاولى فلا نعم لو عمل على خلاف الفتوى الثانيه بمحضر من المجتهد كما لو ترك السوره على طبق الفتوى الاولى و جب على المجتهد اعلامه اذ لو سكت يكون إغراء بالجهل.

و يرد عليه: ان الفتوى السابقه لو كانت على خلاف الموازين لم يكن وجه لوجوب الاعلام بقاء اذ حين الافتاء و فى زمانه لم يكن مقصرا بل كان قاصرا فى ذلك الافتاء فما صدر منه كان معذورا فى صدوره و المفروض ان بقاء لم يصدر منه أمر جديد فلا وجه لوجوب الاعلام الا من باب وجوب تبليغ الجاهل على الاطلاق بلا خصوصيه للمقام.

و لما انجر الكلام الى هنا كان الحرى بنا ان نذكر ما يمكن أن يكون وجهها لوجوب اعلام الجاهل و تنبيه الغافل.

فنقول: يقع الكلام فى مقامين: أحدهما: الجهل بالموضوع، ثانيهما الجهل بالحكم، أما المقام الاول فلا اشكال فى عدم وجوب الاعلام الا فى بعض الموارد الذى علم من الشارع انه لا يرضى بتحقيقه و أوجب التنبيه كما لو أراد شخص قتل انسان بتصور انه غنم فلا اشكال فى وجوب الاعلام لكن هذا من جهه وجوب حفظ النفس فانه يجب حفظها بأى وجه ممكن.

و أما المقام الثانى فما يمكن ان يقال أو قيل فى وجهه أمور:

الاول: ما ربما يدعى: من ان العقل حاكم بوجوب انقاذ من يشرف على الهلاك.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٨٣

انا أنكرنا حكم العقل الا فى باب حسن الاطاعه و قبح المعصيه و أما بالنسبه الى ثبوت الاحكام الشرعيه فلا سبيل للعقل الى كشفها. مضافا الى ان اشراف الجاهل على الهلاك أول الاشكال و الكلام فان غايته عدم وصوله الى درجه الكمال و أما الزائد عليه فلا اذ المفروض انه جاهل نعم ان كان مقصرا يجب ردعه من باب النهى عن المنكر أو الامر بالمعروف.

و لا يخفى ان ما ذكر من الدليل على فرض تماميته انما يقتضى اعلام الاحكام الالزاميه و أما غير الالزاميه من الاحكام فلا اذ ليس فى ترك المباح خطر فلاحظ.

الثانى: قوله تعالى: إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ﴿١﴾ بتقريب:

ان المستفاد من الايه ان الذى يكتم ما هو سبب للهدايه كان ملعونا و لا شبهه ان الاحكام الشرعيه توجب السعاده الابديه أو فقل: ان بيان الاحكام هدايه للناس فيحرم كتمانها.

و يرد عليه: ان الكتمان على ما يستفاد من اللغه عباره عن الامساک و الاصرار على عدم البيان و يؤيد المدعى ما عن النبى صلى الله عليه و آله: قال:

من سئل عن علم يعلمه فكتمه الجرم يوم القيامة بلجام من النار و هو قوله: أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ﴿٢﴾ فتأمل.

و من الظاهر ان مجرد عدم الاعلام ليس اصرارا على عدم البيان و ان شئت فقل: ان المستفاد من الايه بحسب الفهم العرفى ان السكوت و الامساک عن الجواب فى مورد الاظهار كتمان و عباره أخرى: الكتمان عدم التكلم فى مورد يكون

(١) البقره ١٥٦.

(٢) البرهان ج ١ ص: ١٧١ الحديث: ٧.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص:

معرضا للإظهار فالكتمان عدم الملكة لا العدم المطلق بل لا يبعد ان يستفاد من هذه الكلمه عدم الاظهار عن داع نفسانى فالنتيجه ان مجرد عدم الاعلام لا يكون مصداقا للكتمان.

الثالث قوله تعالى: **رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَ مُنذِرِينَ لِّئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ** «١».

بتقريب ان المستفاد من الايه وجوب اتمام الحججه بحيث لا- تبقى للناس حجه فاللازم علينا اتمام الحججه على الناس باعلامهم و تعليمهم الاحكام.

وفيه: ان المستفاد من الايه ان الله تعالى أتم الحججه و قد تمت و تحققت فى الخارج فلا يكون للناس حجه على الله بل له تعالى الحججه البالغه و لا يستفاد من الايه الشريفه وجوب اتمام الحججه علينا بالاعلام.

و ان شئت قلت: ان المستفاد من الايه ان اتمام الحججه قد تحقق و تم بفعله تعالى بارسال الرسل و انزال الكتب و بعد تماميتها لا موضوع للإتمام.

الرابع قوله تعالى: **قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ** «٢».

و التقريب هو التقريب و الجواب هو الجواب.

و ملخص الكلام: ان المستفاد من الايه ان الله تبارك و تعالى تمم الحججه بايصال التكليف الى المكلفين بحيث لا تكون لهم حجه عليه بل له الحججه البالغه و ليس ارادته متعلقه بالالغاء و الاجبار و على كل لا يرتبط بالمقام كما هو ظاهر.

(١) النساء ١٦٣.

(٢) الانعام ١٥٠.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٨٥

[مسأله ٢٨: اذا تعارض الناقلان فى الفتوى]

(مسأله ٢٨): اذا تعارض الناقلان فى الفتوى فمع اختلاف التاريخ و احتمال عدول المجتهد عن رأيه الاول يعمل بمتأخر التاريخ و

فى غير ذلك عمل بالاحتياط - على الاحوط وجوبا- حتى يتبين الحكم (١).

الخامس قوله تعالى: وَ مَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْ لَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ

وَ لِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١﴾

بتقريب: ان الاستفادة من الايه وجوب النفر و التفقه و الرجوع و التحذير برجاء تحقق الحذر و العمل على طبق ما حذر فيجب اعلام الجاهل و تحذيره.

و فيه: ان الاستفادة من هذه الايه وجوب التفقه كى لا يندرس امر الشريعة و التهيؤ للتعليم و اما وجوب اعلام كل واحد واحد باى نحو كان فلا يستفاد من الايه عرفا و ان أبيت فاعتبر بما ذكرنا من السيره المستمره الى زمانهم و سيرتهم عليهم السلام فانه لم يسمع ان احدا منهم عليهم السلام كان يدق الابواب و يعلم الناس الاحكام.

فانقذح من مجموع ما ذكرنا عدم دليل على وجوب الاعلام على الاطلاق نعم لو ارتكب احد معصيه جهلا تقصيرا يجب تنبيهه من باب النهى عن المنكر فلا يرتبط بالمقام.

(١) ما افاده على طبق القاعده الاوليه اذ مع التأخر و احتمال العدول يكون النقل الثانى حجه بلا معارض فلا بد من العمل به و اما فى غير هذه الصوره فمقتضى التعارض التساقط و عدم حجه كلا النقلين معا فلا مناص عن الاحتياط و لم افهم وجه عدم الجزم و عدم الفتوى.

(١) التوبه ١٢٣.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٨٦

[مسأله ٢٩: العدالة المعتبره فى مرجع التقليد عباره عن الاستقامه فى جاده الشريعه المقدسه و عدم الانحراف عنها يمينا و شمالا]

(مسأله ٢٩): العدالة المعتبره فى مرجع التقليد عباره عن الاستقامه فى جاده الشريعه المقدسه و عدم الانحراف عنها يمينا و شمالا بأن لا يرتكب معصيه بترك واجب أو فعل حرام من دون عذر شرعى (١).

و لافرق فى المعاصى من هذه الجبهه بين الصغيره و الكبيره (٢) و فى عدد الكبائر خلاف (٣) و قد عد من الكبائر الشرك بالله تعالى و اليأس من روح الله تعالى و الامن من مكر الله تعالى

(١) اذ لا دليل على اعتبار ازيد من هذا المقدار و بعبارة اخرى على فرض الالتزام باشتراط العدالة فى المرجع تكون المرتبه الاولى منها التى يصدق عليها عنوان العدل كافيه لعدم دليل على ازيد منها و العدالة عباره عن كون الشخص على الجاده من غير انحراف يمنه و يسره.

(٢) اذ مع فرض ارتكاب ما يكون مخالفا للشرع لا يصدق عنوان الكون على الجاده الشرعيه فيسقط عنوان العدالة و العدل و لا ينافى ما ذكر العفو عنه شرعا مع اجتناب الكبيره.

(٣) اذ النصوص المبينه للكبائر مختلفه.

(٤) كما وردت فى روايه عبد العظيم بن عبد الله الحسنى قال: حدثنى ابو جعفر الثانى عليه السلام قال: سمعت ابى يقول: سمعت ابى موسى بن جعفر عليه السلام يقول: دخل عمرو بن عبيد على ابى عبد الله عليه السلام فلما سلم و جلس تلا هذه الايه «الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ» * ثم امسك فقال له ابو عبد الله عليه السلام ما اسكتك؟ قال احب ان اعرف الكبائر من كتاب الله عز و جل

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٨٧

...

فقال: نعم يا عمرو اكبر الكبائر الاشراك بالله يقول الله: وَ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ * فقد حرم الله عليه الجنه و بعده الاياس من روح الله لان الله عز و جل يقول: إِنَّهُ لَا يَنَاسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمَ الْكَافِرُونَ ثم الامن من مكر الله لان الله عز و جل يقول فلا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ و منها عقوق الوالدين لان الله سبحانه جعل العاق جبارا شقيا و قتل النفس التى حرم الله الا بالحق لان الله عز و جل يقول:

فَجَزَاءُ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا إِلَىٰ آخِرٍ

الايه و قذف المحصنه لان الله عز و جل يقول:

لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ و اكل مال اليتيم لان الله عز و جل يقول: اِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَ سَيَصِيلُونَ سَعِيرًا و الفرار من الزحف لان الله عز و جل يقول: وَ مَنْ يُؤَلِّهْمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ اِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ اَوْ مُتَحَيِّرًا اِلَيْهِ فَفَهُ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللّٰهِ وَ مَا وَاوَاهُ جَهَنَّمَ وَ بئس المصير و اكل الربا لان الله عز و جل يقول:

الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ اِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ و السحر لان الله عز و جل يقول: وَ لَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ و الزنا لان الله عز و جل يقول: وَ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ اَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ يَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا و اليمين الغموس الفاجره لان الله عز و جل يقول:

الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بَعْدَ اللّٰهِ وَ اِيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا اَوْ لَيْتِكَ لَ اَخْلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ و الغلول لان الله عز و جل يقول وَ مَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ و منع الزكاه المفروضه لان الله عز و جل يقول: فَتَكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَ جُنُوبُهُمْ وَ ظُهُورُهُمْ و شهاده الزور و كتمان الشهاده لان الله عز و جل يقول: وَ مَنْ يَكْتُمْهَا فَاِنَّا آٰثِمٌ قَلْبُهُ و شرب الخمر لان الله عز و جل نهى عنها كما نهى عن عباده الاوثان و ترك الصلاه متعمداً أو شيئاً مما فرض الله عز و جل لان رسول الله صلى الله عليه و آله قال: من ترك الصلاه متعمداً فقد برئى من ذمه الله و ذمه رسوله و

نقض العهد و قطيعه الرحم لان الله عز و جل

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٨٨

و هو الإساءه اليهما (١).

و قتل النفس المحترمه و قذف المحصنه و اكل مال اليتيم ظلما و الفرار من الزحف و اكل الربا و الزنا (٢) و اللواط (٣).

يقول: لَهُمُ اللَّغْنَةُ وَ لَهُمُ سُوءُ الدَّارِ (١)*.

(١) قال الطريحي فى مجمع البحرين فى ماده عقق: «يقال: عق الولد اباه يعقه عقوقا من باب فعد اذا آذاه و عصاه و ترك الاحسان اليه و هو البر به».

و عليه لا يمكن الالتزام بان كل اسائه مصداق للعقوق اذ يمكن ان يتحقق الإساءه و لا يتحقق الاذى.

(٢) كما ذكرت فى حديث عبد العظيم (٢).

(٣) فان حرمه اللواط اشد من الزنا فالدليل على ان الزنا كبيره يدل على أن اللواط من الكبائر بالاولويه مضافا الى ان كونه من الكبائر كالنار على المنار.

اضف الى ذلك كلمه انه عد من الكبائر فى حديث الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام فى كتابه الى المأمون قال: الايمان هو اداء الامانه و اجتناب جميع الكبائر و هو معرفه بالقلب و اقرار باللسان و عمل بالاركان الى ان قال و اجتناب الكبائر و هى قتل النفس التى حرم الله تعالى و الزنا و السرقة و شرب الخمر و عقوق الوالدين و الفرار من الزحف و اكل مال اليتيم ظلما و اكل الميتة و الدم و لحم الخنزير و ما اهل لغير الله به من غير ضروره و اكل الربا بعد البيئه و السحت و الميسر و هو القمار و البخس فى المكيال و الميزان و قذف المحصنات و الزنا و اللواط و اليأس من روح الله و الامن من مكر الله

و القنوط من رحمه الله و معونه الظالمين و الركون اليهم و اليمين الغموس و حبس الحقوق من غير عسر و الكذب و الكبر

(١) الوسائل الباب ٤٦ من أبواب جهاد النفس الحديث ٢.

(٢) لاحظ ص: ٨٦.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٨٩

و السحر و اليمين الغموس الفاجره (١) و هى الحلف بالله تعالى كذبا على وقوع أمر أو على حق امرئ أو منع حقه خاصه (٢) كما قد يظهر من بعض النصوص (٣).

و منع الزكاه المفروضه و شهاده الزور و كتمان الشهاده و شرب الخمر و ترك الصلاه متعمدا أو شيئا مما فرض الله و نقض العهد و قطيعه الرحم (٤) بمعنى ترك الاحسان اليه من كل وجه فى مقام يتعارف فيه

و الاسراف و التبذير و الخيانه و الاستخفاف بالحج و المحاربه لأولياء الله و الاشتغال بالملاهى و الاصرار على الذنوب «١».

(١) كما فى حديث عبد العظيم و الفضل.

(٢) قال الطريحي قدس سره فى المجمع: اليمين الغموس بفتح الغين هى اليمين الكاذبه الفاجره التى يقطع بها الحالف ما لغيره مع علمه ان الامر بخلافه.

(٣) و هو ما رواه حريز عن بعض اصحابه عن ابى عبد الله عليه السلام قال:

اليمين الغموس التى توجب النار: الرجل يحلف على حق امرء مسلم على حدس ماله «٢».

و ما رواه محمد بن على بن الحسين قال: قال الصادق عليه السلام: اليمين على وجهين الى ان قال و اما التى عقوبتها دخول النار ان يحلف الرجل على مال امرء مسلم او على حقه ظلما فهذه يمين غموس توجب النار و لا كفاره عليه فى الدنيا «٣».

(٤) كما فى حديث عبد العظيم.

(١) الوسائل الباب ٤٦ من أبواب جهاد النفس الحديث: ٣٣.

٤ من أبواب الايمان الحديث: ١٠.

(٣) الوسائل الباب ٩ من أبواب الايمان الحديث: ٣.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٩٠

ذلك (١) و التعرب بعد الهجره (٢) الى البلاد التى ينقص بها الدين (٣).

و السرقة (٤) و انكار ما نزل الله تعالى (٥) و الكذب على الله أو على رسوله صلى الله عليه و آله أو على الاوصياء عليهم السلام
(٦) بل مطلق

(١) اذ مع التعارف لو تركه يصدق القطع و بعباره اخرى عدم الوصل ملازم للقطع كما ذكرنا فى رساله صله الارحام التى كتبها
المقرر.

(٢) كما فى حديث عبيد بن زراره قال: سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الكبائر فقال: هن فى كتاب على عليه السلام سبع:
الكفر بالله و قتل النفس و عقوق الوالدين و اكل الربا بعد البينه و اكل مال اليتيم ظلما و الفرار من الزحف و التعرب بعد الهجره
«١»

(٣) الظاهر ان الوجه فى هذا القيد المذكور فى كلام الماتن انه لا وجه للحرمه الا ان يترتب عليه هذه المفسده و ان شئت قلت:
انه لا اشكال فى السكنى و التوطن فى الباديه و انه ليس حراما قطعاً فالحصه المحرمه هى المقيده بهذا القيد فلاحظ.

(٤) كما فى حديث الفضل.

(٥) كما فى روايه ابى الصامت عن ابى عبد الله عليه السلام قال: اكبر الكبائر سبع: الشرك بالله العظيم و قتل النفس التى حرم
الله الا بالحق و اكل اموال اليتامى و عقوق الوالدين و قذف المحصنات و الفرار من الزحف و انكار ما انزل الله عز و جل «٢»

(٦) كما فى حديث ابى خديجه عن أبى عبد الله عليه السلام قال الكذب على الله و على رسوله و على الاوصياء عليهم السلام

(١) الوسائل الباب ٤٦ من أبواب جهاد النفس الحديث: ٤.

(٢) الوسائل الباب ٤٦ من أبواب جهاد النفس الحديث ٢٠.

(٣) نفس المصدر الحديث: ٢٥.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٩١

الكذب (١).

و أكل الميتة و الدم و لحم الخنزير و ما أهل به لغير الله و القمار (٢) و أكل السحت (٣).

كثمن الميتة و الخمر و المسكر و اجر الزانية و ثمن الكلب الذى لا يصطاد و الرشوة على الحكم و لو بالحق و اجر الكاهن و ما أصيب من أعمال الولاة الظلمه و ثمن الجارية المغنيه و ثمن الشطرنج فان

(١) كما فى روايه الفضل.

(٢) كما فى خبر الفضل.

(٣) كما فى خبر الاعمش عن جعفر بن محمد عليهما السلام فى حديث شرايع الدين قال: و الكبائر محرمه و هى الشرك بالله و قتل النفس التى حرم الله و عقوق الوالدين و الفرار من الزحف و اكل مال اليتيم ظلما و اكل الربا بعد البيئه و قذف المحصنات و بعد ذلك الزنا و اللواط و السرقة و اكل الميتة و الدم و لحم الخنزير و ما اهل لغير الله به من غير ضروره و اكل السحت و البخس فى الميزان و المكيال و الميسر و شهاده الزور و اليأس من روح الله و الامن من مكر الله و القنوط من رحمه الله و ترك معاونه المظلومين و الركون الى الظالمين و اليمين الغموس و حبس الحقوق من غير عسر و استعمال التكبير و التجبر و الكذب و الاسراف و التبذير و الخيانه و الاستخفاف بالحجج و المحاربه لأولياء الله و الملاهى التى تصد عن ذكر الله عز و جل مكروهه كالغناء و ضرب الاوتار و الاصرار على

(١) الوسائل الباب ٤٦ من أبواب جهاد النفس الحديث: ٣٦.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٩٢

جمع ذلك من السحت (١).

(١) اما ثمن الميتة فقد دلت على كونه سحتا جملة من النصوص: منها ما رواه السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال: السحت ثمن الميتة و ثمن الكلب و ثمن الخمر و مهر البغي و الرشوة في الحكم و اجر الكاهن «١». و منها ما رواه الصدوق مرسلا قال: قال عليه السلام: اجر الزانية سحت و ثمن الكلب الذي ليس بكلب الصيد سحت و ثمن الخمر سحت و اجر الكاهن سحت و ثمن الميتة سحت فاما الرشا في الحكم فهو الكفر بالله العظيم ٢. و منها ما رواه باسناده عن حماد بن عمرو و انس بن محمد عن ابيه جميعا عن جعفر بن محمد عن آبائه في وصيه النبي صلى الله عليه و آله لعلى عليه السلام قال: يا على من السحت ثمن الميتة و ثمن الكلب و ثمن الخمر و مهر الزانية و الرشوة في الحكم و اجر الكاهن ٣.

لكن هذه النصوص كلها ضعيفة سنداً و اما ثمن الخمر فقد ذكر في عداد السحت في حديث السكوني ٤. و قد ذكر في غيره أيضاً، و اما المسكر و اجور الفاجره فقد ذكر في ما رواه عمار بن مروان قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن الغلول فقال: كل شئ غل من الامام فهو سحت و اكل مال اليتيم و شبهه سحت و السحت انواع كثيرة منها اجور الفواجر و ثمن الخمر و النبيذ. و المسكر و الربا بعد البيئه فاما الرشا في الحكم فان ذلك الكفر بالله العظيم جل اسمه و برسوله صلى

اللّٰه عليه وآله ٥، و اما ثمن الكلب فقد ذكر فيما رواه ابو بصير عن ابي عبد اللّٰه عليه السلام فى حديث ان رسول اللّٰه صلى اللّٰه عليه وآله قال: ثمن الخمر و مهر البغى و ثمن الكلب الذى لا يصطاد من السحت ٦، و اما الرشوه

(١) (١-٢-٣) الوسائل الباب ٥ من أبواب ما يكتسب به الحديث ٥-٨-٩.

(٢) (٤) لاحظ الروايه الاولى من هذه الصحيفه.

(٣) (٥) الوسائل الباب ٥ من أبواب ما يكتسب به الحديث: ١.

(٤) (٦) نفس المصدر الحديث: ٧.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٩٣

و من الكبائر: البخس فى الميكال و الميزان (١) و معونه

على الحكم فقد ذكر فيما رواه سماعه قال: قال ابو عبد اللّٰه عليه السلام: السحت انواع كثيره منها كسب الحجام اذا شارط و اجر الزانيه و ثمن الخمر و اما الرشاه فى الحكم فهو الكفر باللّٰه العظيم «١». و قد صرح بانها من السحت فى حديث حماد بن عمرو و اما اجر الكاهن فقد ذكر فى حديث حماد «٢»، و اما ما اصيب من اعمال الولاه فقد ذكر فى حديث عمار بن مروان قال: قال ابو عبد اللّٰه عليه السلام كل شىء غل من الامام فهو سحت و السحت انواع كثيره: منها ما اصيب من اعمال الولاه الظلمه و منها اجور القضاة و اجور الفواجر و ثمن الخمر و النبيذ المسكر و الربا بعد البيئه «٣»، و اما ثمن الجاريه المغنيه فقد ذكر فيما رواه ابراهيم ابن ابي البلاد قال: قلت لأبى الحسن الاول عليه السلام جعلت فداك ان رجلا من مواليك عنده جوار مغنيات قيمتهن اربعه عشر الف دينار و قد جعل لك

ثلثها فقال: لا حاجة لي فيها ان ثمن الكلب و المغنيه سحت «٤».

و أما ثمن الشطرنج فقد ذكر فيما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: بيع الشطرنج حرام و اكل ثمنه سحت «٥».

(١) يمكن ان يستدل عليه بقوله تعالى: وَيَلِّ لِلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَارِ لَفِي

(١) نفس المصدر الحديث: ٢.

(٢) لاحظ ص: ٩٢.

(٣) الوسائل الباب ٥ من أبواب ما يكتسب به الحديث: ١٢.

(٤) نفس المصدر الباب ١٦ الحديث: ٤.

(٥) الوسائل الباب ١٠٣ من أبواب ما يكتسب به الحديث: ٤.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٩٤

الظالمين (١).

سَجِّين «١»، فانه يستفاد من الايه- و الله العالم- ان مكانهم سجين.

و يؤيد المدعى ما في روايه الفضل أضف الى ما ذكرنا ما رواه عباد بن كثير النواء قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الكبائر فقال: كل ما أوعده الله عليه النار «٢».

(١) يمكن الاستدلال عليه بأنه علم من مجموع ما وصل إلينا منهم عليهم السلام ان معونه الظالمين من الكبائر.

و يدل على المدعى ما رواه ابن أبي يعفور قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام اذ دخل (فدخل) عليه رجل من أصحابنا فقال له: جعلت فداك (أصلحك الله خ ل) انه ربما أصاب الرجل منا الضيق أو الشده فيدعى الى البناء بينه أو النهر يكرهه أو المسناه يصلحها فما تقول في ذلك؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام:

ما أحب اني عقدت لهم عقده أو وكيت وكاء و ان لي ما بين لابتيتها، لا و لا مده بقلم ان أعوان

الظلمه يوم القيامه فى سرادق من نار حتى يحكم الله بين العباد «٣».

و لاحظ غيره الدال على المدعى فى الباب ٤٢ من أبواب ما يكتسب به من الوسائل. و يؤيد المدعى ما رواه الفضل «٤».

(١) الوسائل الباب ٤٦ من أبواب جهاد النفس الحديث: ٢٤.

(٢) المطففين ١-٧.

(٣) الوسائل الباب ٤٢ من أبواب ما يكتسب به الحديث: ٦.

(٤) لاختصاص: ٨٨.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٩٥

و الركون اليهم (١) و الولايه لهم (٢).

و حبس الحقوق من غير عسر (٣) و الكبر (٤).

(١) يمكن ان يستدل عليه بقوله تعالى وَ لَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ «١» و يؤيده حديث الفضل «٢».

(٢) يمكن ان يستدل عليه بقوله تعالى و لا تركزوا السخ، و يؤيده ما رواه داود بن زربى قال: أخبرنى مولى لعلى بن الحسين عليه السلام قال: كنت بالكوفه فقدم أبو عبد الله عليه السلام الحيره فاتيته فقلت جعلت فداك لو كلمت داود بن على أو بعض هؤلاء فادخل فى بعض هذه الولايات فقال: ما كنت لا فعل الى أن قال: جعلت فداك ظننت انك انما كرهت ذلك مخافه ان أجور أو اظلم و ان كل امراه لى طالق و كل مملوك لى حر و على و على ان ظلمت أحدا أو جرت عليه (على أحد خ ل) و ان لم أعدل قال: كيف قلت؟ فاعدت عليه الايمان فرفع رأسه الى السماء فقال: تناول السماء أيسر عليك من ذلك «٣».

(٣) الجزم به على الاطلاق مشكل نعم لا شبهه فى صحه المدعى فى الجملة نعم يدل على المدعى حديثا الفضل و الاعمش «٤».

(٤) يدل على المدعى

ما رواه العلاء بن الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أبو جعفر عليه السلام: العزراء الله والكبير ازاره فمن تناول شيئاً منه أكبه الله في جهنم «٥».

(١) هود ١١٥.

(٢) لاحظ ص: ٨٨.

(٣) الوسائل الباب ٤٥ من أبواب ما يكتسب به الحديث: ٤.

(٤) لاحظ ص: ٨٨ و ٩١.

(٥) الوسائل الباب ٥٨ من أبواب جهاد النفس الحديث: ٢.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٩٦

و الاسراف (١) و التبذير (٢) و الاستخفاف بالحج (٣) و المحاربة لأولياء الله (٤).

و ما رواه ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ان في جهنم لواديا للمتكبرين يقال له سقر شكى الى الله عز و جل شدة حره و سأله عز و جل ان يأذن له ان يتنفس فتنفس فاحرق جهنم «١».

و يؤيد المدعى حديثا الاعمش و الفضل «٢».

(١) يدل على المدعى حديثا الاعمش و الفضل «٣» لكن الخبرين ضعيفان سنداً و الجزم بالمدعى على نحو الاطلاق مشكل.

و يمكن ان يستدل عليه بقوله تعالى إِنَّ الْمَيِّدِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَ كَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُوراً «٤» اذ كون الشخص أخا للشيطان يدل على سقوطه عن عين الرب بمرحلة صار أخا للشيطان.

(٢) قد ظهر وجه الاستدلال على المدعى آنفاً و يؤيد المدعى حديثا الفضل و الاعمش «٥».

(٣) يمكن ان يستدل عليه بما في حديث عبد العظيم «٦» بتقريب ان وجوب الحج فوري فالمستخف ترك ما فرضه الله و مقتضى الحديث المذكور ان ترك ما فرضه الله كبيره.

(٤) هذا من الواضحات التي ليست قابله للشك فان المحاربة بأى معنى كانت

(١) الوسائل الباب ٥٨ من أبواب جهاد النفس الحديث ٦.

(٢) لاحظ ص: ٨٨ و ٩١.

(٣) لاحظ ص: ٩١ و ٨٨.

(٤)

(٥) لاحظ ص: ٨٨ و ٩١.

(٦) لاحظ ص: ٨٦.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٩٧

و الاشتغال بالملاهي - كالغناء بقصد التلهي - و هو الصوت المشتمل على الترجيع على ما يتعارف عند أهل الفسوق (١) و ضرب الاوتار و نحوها مما يتعاطاه أهل الفسوق (٢).

مع أولياء الله بعنوان انهم أولياء الله من الكبائر بلا اشكال و يؤيد المدعى حديثا الاعمش و الفضل «١».

(١) الجزم بكون حرمه الغناء من الكبائر عهدته اثباته على الجازم به نعم لا- اشكال في ان بعض أقسامه من الكبائر و حديث الاعمش «٢» يؤيد كونه من الكبائر.

(٢) كما في روايه الاعمش ٣ و قد ادعى سيدنا الاستاد تواتر الروايات من طرفنا و من طرق العامه على حرمه الانتفاع بآلات اللهو في الملاهي و المعازف و الاستماع و الاشتغال بها من الكبائر الموبقه و الجرائم المهلكه.

و الانصاف ان الجزم بالتواتر في غايه الاشكال فان الروايات التي ذكرها صاحب الوسائل في الباب المائه من أبواب ما يكتسب به تحت عنوان باب تحريم استعمال الملاهي بجميع أصنافها و بيعها و شرائها و في غير هذا الباب ليس فيها ما يصلح لإثبات المدعى.

فلنذكر الروايات و نتكلم في دلالتها و سندها:

فمنها ما رواه اسحاق بن جرير قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

ان شيطانا يقال له القفندر و اذا ضرب في منزل الرجل أربعين صباحا بالبربط و دخل الرجال وضع ذلك الشيطان كل عضو منه على مثله من صاحب البيت ثم نفخ

(١) لاحظ ص: ٩١ و ٨٨.

(٢) (٢-٣) لاحظ ص ٩١.

فيه نفخه فلا يغار بعدها حتى تؤتى نسائه فلا يغار «١» و المستفاد منها الاثر الوضعى المترتب على استعمال الربط مضافا

الى انه يحتمل أن يكون المراد منها اختلاط النساء بالرجال بلا رعايه الحجاب و الستر.

و منها ما رواه أبو داود المسترق قال: من ضرب فى بيته بربط أربعين يوما سلط الله عليهم شيطانا يقال له القفندر فلا يبقى عضو من أعضائه إلا قعد عليه فاذا كان كذلك نزع منه الحياء و لم يبال ما قال و لا ما قيل فيه «٢» و هذه الروايه ضعيفه بسهل مضافا الى عدم دلالتها على المدعى.

و منها ما رواه كليب الصيداوى قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

ضرب العيدان ينبت النفاق فى القلب كما ينبت الماء الخضره «٣» و هذه الروايه أيضا ضعيفه بسهل أضف اليه ضعف دلالتها.

و منها ما رواه موسى ابن حبيب عن على بن الحسين عليهما السلام قال:

لا يقدر الله أمه فيها بربط يققق و نايه (فايه) تفجع «٤» و هذه أيضا ضعيفه سندا و دلالة.

و منها ما رواه سماعه قال: قال أبو عبد الله عليه السلام لما مات آدم شمت به ابليس و قابيل فاجتمعا فى الارض فجعل ابليس و قابيل المعازف و الملاهى شماته بآدم عليه السلام فكل ما كان فى الارض من هذا الضرب الذى يتلذذ به الناس فانما هو من ذلك «٥» و هذه الروايه ضعيفه سندا و دلالة.

(١) الوسائل الباب ١٠٠ من أبواب ما يكتسب به الحديث: ١.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢.

(٣) الوسائل الباب ١٠٠ من أبواب ما يكتسب به الحديث: ٣.

(٤) نفس المصدر الحديث: ٤.

(٥) نفس المصدر الحديث: ٥.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٩٩

...

و منها ما رواه السكونى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: انهاكم عن الزفن و المزمار و

عن الكويات و الكبريات «١» و هذه الروايه ضعيفه بالنوفلى.

و منها ما رواه عمران الزعفرانى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: من أنعم الله عليه بنعمه فجاء عند تلك النعمه بمزمار فقد كفرها «٢» و هذه الروايه ضعيفه سندا و دلاله.

و منها ما رواه حماد بن عمرو و أنس بن محمد عن أبيه عن جعفر بن محمد عن آباءه عليهم السلام فى وصيه النبى صلى الله عليه و آله لعلى عليه السلام قال:

يا على ثلاثه يقسين القلب: استماع اللهو و طلب الصيد و اتيان باب السلطان «٣» و هذه الروايه لا دلاله فيها على المقصود.

و منها ما رواه فى المقنع مرسلًا قال: و اجتنب الملاهى و اللعب بالخواتيم و الاربعه عشر و كل قمار فان الصادقين عليهم السلام نهوا عن ذلك «٤» و هذه الروايه ضعيفه بالارسال.

و منها ما رواه عبد الله بن أحمد بن عامر الطائى عن أبيه عن الرضا عليه السلام فى حديث الشامى انه سأل أمير المؤمنين عليه السلام عن معنى هدير الحمام الراعيه (عبيه) قال: تدعو على أهل المعازف و المزامير و العيدان «٥»

(١) نفس المصدر الحديث: ٦.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٧.

(٣) نفس المصدر الحديث: ٨.

(٤) نفس المصدر الحديث: ٩.

(٥) نفس المصدر الحديث: ١٠.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٠٠

...

و هذه الروايه ضعيفه سندا و دلاله.

و منها ما رفعه السيارى عن أبى عبد الله عليه السلام انه سئل عن السفله فقال:

من يشرب الخمر و يضرب بالطنبور «١» و هذه الروايه ضعيفه بالرفع و لا دلاله فيها.

و منها ما رواه نوف عن أمير المؤمنين عليه السلام قال يا نوف اياك أن تكون عشارا أو شاعرا أو شرطيا أو عريفا أو صاحب
عرطبه

و هي الطنبور أو صاحب كوبه و هو الطبل فان نبي الله خرج ذات ليله فنظر الى السماء فقال: أما انها الساعه التي لا ترد فيها دعوه الا دعوه عريف أو دعوه شاعر أو دعوه عاشر أو شرطى أو صاحب عرطبه أو صاحب كوبه «٢» و هذه الروايه ضعيفه بالربيع و لا دلالة فيها على المدعى.

و منها ما رواه و رام بن ابى فراس فى كتابه قال: قال عليه السلام لا تدخل الملائكه بيتا فيه خمر أو دف أو طنبور أو نرد و لا تستجاب دعائهم و ترفع عنهم البركه «٣» و هذه الروايه ضعيفه بورام مضافا الى ضعف الدلاله.

و منها ما رواه على بن جعفر فى كتابه عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن اللعب بأربعة عشر و شبهها قال: لا يستحب شيئاً من اللعب غير الرهان و الرمى «٤» و هذه الروايه لا تدل على المدعى.

و منها ما رواه عبد الله بن على بن على بن موسى عن آباءه عن على عليه

(١) نفس المصدر الحديث: ١١.

(٢) نفس المصدر الحديث ١٢.

(٣) نفس المصدر الحديث: ١٣.

(٤) نفس المصدر الحديث: ١٤.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٠١

...

السلام قال: كل ما الهى عن ذكر الله فهو من الميسر «١» و هذه الروايه ضعيفه بجعفر بن محمد بن عيسى.

و منها ما رواه معمر بن خلاد عن أبى الحسن الرضا عليه السلام قال: خرجت و أنا أريد داود بن عيسى بن على و كان ينزل بئر ميمون و على ثوبان غليظان فلقيت امرأه عجوزا و معها جاريتان فقلت: يا عجوز اتباع هاتان الجاريتان فقالت نعم و لكن لا يشتريها مثلك قلت: و لم؟ قالت: لان احداهما مغنيه

و الاخرى زامره «٢» و هذه الروايه لا تدل على المدعى فان امسك الامام عليه السلام عن أمر لا يدل على حرمة.

و منها ما رواه عون بن محمد الكاتب عن محمد بن أبي عباد- و كان مستهترا بالسمع و يشرب النبيذ- قال: سألت الرضا عليه السلام عن السماع فقال: لأهل الحجاز (العراق خ ل) فيه رأى و هو فى حيز الباطل و اللهو، اما سمعت الله عز و جل يقول: و اذا مروا باللغو مروا كراما «٣» و هذه الروايه ضعيفه بعون و لا دلاله فيها.

و منها ما رواه الحسن بن محمد الديلمى فى الارشاد قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: يظهر فى أمتى الخسف و القذف قالوا: متى ذلك؟ قال:

اذا ظهرت المعازف و القينات و شربت الخمر و الله ليبيتن أناس من أمتى على أشر و بطر و لعب فيصبحون قرده و خنازير لاستحللهم الحرام و اتخاذهم القينات

(١) نفس المصدر الحديث: ١٥.

(٢) الوسائل الباب ٩٩ من ابواب ما يكتسب به الحديث: ٤.

(٣) نفس المصدر الحديث ١٩.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٠٢

...

و شربهم الخمر و اكلهم الربا و لبسهم الحرير «١» و هذه الروايه ضعيفه بالارسال و لا دلاله فيها.

و منها ما رواه الحسين بن زيد عن الصادق عن آباءه عليهم السلام فى حديث المناهى قال: نهى رسول الله صلى الله عليه و آله عن اللعب بالنرد و الشطرنج و الكوبه و العرطبه و هى الطنبور و العود و نهى عن بيع النرد «٢» و هذه الروايه ضعيفه بضعف اسناد الصدوق الى شعيب.

و منها ما رواه ابن عباس عن النبي صلى الله عليه و آله انه قال فى حجه الوداع ان من

اشراط القيامه اضاعه الصلاه و اتباع الشهوات الى أن قال: ثم قال: و عندها تظهر القينات و المعازف «٣» و هذه الروايه ضعيفه بسليمان بن مسلم و لا دلالة فيها.

و منها ما رواه الفضل «٤» و هذه الروايه ضعيفه بضعف اسناد الصدوق اليه.

و منها ما رواه الاعمش «٥» و هذه الروايه ضعيفه بالاعمش.

فالتتيجه انه ليس فى المقام حديث تاما سندا و دلالة.

و ربما يقال: بأن روايه على بن جعفر عن أخيه قال: سألته عن الغناء هل يصلح فى الفطر و الاضحى و الفرح قال: لا بأس ما لم يزمر به «٦» تدل

(١) الوسائل الباب ٩٩ من أبواب ما يكتسب به الحديث: ٣٠.

(٢) الوسائل الباب ١٠٤ من أبواب ما يكتسب به الحديث: ٦.

(٣) الوسائل الباب ٤٩ من أبواب جهاد النفس الحديث: ٢٢.

(٤) لاحظ ص: ٨٨.

(٥) لاحظ ص: ٩١.

(٦) الوسائل الباب ١٥ من أبواب ما يكتسب به ذيل الحديث: ٥.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٠٣

و الاصرار على الذنوب الصغائر (١) و الغيبه (٢)

على المدعى بتقريب ان المستفاد منها ان الغناء فى حد نفسه جائز الا أن يقرأ فى المزمار و لكن يمكن ان يكون المراد به- كما فى كلام الاستاد- ان الغناء انما يحرم اذا قرء بنحو يكون صوتا مزماريا و هذا لا يدل على حرمه المزمار بل يدل على حرمه الغناء فى صورته خاصه لكن مع ذلك كله الانصاف انه لا اشكال فى حرمه استعمال آلات اللهو و التشكيك فى حرمة شبهه فى مقابل البديهه.

و أما كونه من الكبائر فلا اشكال فى انه كذلك فى الجملة و أما على نحو الاطلاق فالله العالم بحقائق الاشياء.

(١) كما في روايه الاعمش المتقدم ذكرها. «١».

(٢) أفاد الشيخ الانصارى قدس

سره فى بحث الغيبه: «انها من الكبائر» و أفاد سيدنا الاستاد- على ما فى التقرير- «بأن الكبيره ليست لها حقيقه شرعيه».

و الامر كما افاده لكن لا اشكال فى ان المراد من الكبائر معاص خاصه و بعباره اخرى: لا اشكال فى ان المعاصى فى الشرع الاقدس على نحوين: كبيره و صغيره

و يدل عليه من الكتاب قوله تعالى: **إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ** «٢» فان هذه الايه تدل على ان السيئه على قسمين

و اما النصوص فمنها ما يدل على عد جملة من المعاصى من الكبائر:

منها ما رواه ابن محبوب قال: كتب معى بعض اصحابنا الى ابى الحسن عليه السلام يسأله عن الكبائر كم هى؟ و ما هى؟ فكتب: الكبائر من اجتنب ما وعد الله عليه النار كفر عنه سيئاته اذا كان مؤمنا و السبع الموجبات: قتل النفس الحرام

(١) لاحظ ص: ٩١.

(٢) النساء ٣٥.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٠٤

...

و عقوق الوالدين و اكل الربا و التعرب بعد الهجره و قذف المحصنه و اكل مال اليتيم و الفرار من الزحف «١».

و منها ما رواه عبد العظيم «٢».

و منها ما رواه عبيد بن زراره «٣».

و منها ما رواه محمد بن مسلم عن ابى عبد الله عليه السلام قال. الكبائر سبع:

قتل المؤمن متعمدا و قذف المحصنه و الفرار من الزحف و التعرب بعد الهجره و اكل مال اليتيم ظلما و اكل الربا بعد البينه و كل ما اوجب الله عليه النار «٤» و الروايات الداله على هذا المعنى كثيره مذكوره فى الوسائل فى الباب ٤٦ من ابواب جهاد النفس فراجع.

و لا ينافى ما ذكر كون كل ذنب عظيم كما فى خبر الحلبي عن ابى عبد الله عليه

السلام فى القنوت فى الوتر الى ان قال و استغفر لذنبك العظيم ثم قال: كل ذنب عظيم «٥» اذ لا تنافى بين كون ذنب عظيم مع عدم كونه من الكبائر.

و الحاصل انه لا اشكال فى الفرق بين الكبيره و الصغيره موضوعا و اثرا.

ثم انه لا ريب فى كون الغيبه من الكبائر و يمكن الاستدلال عليه بوجه:

الاول: قوله تعالى: **وَ لَا يَغْتَبُ بَعْضُكُمُ بَعْضًا اُ يُحِبُّ اَحَدُكُمْ اَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ اَخِيهِ مَيْتًا فَكْرِهُتُمُوهُ** «٦» فان المستفاد من الايه ان الغيبه فى حكم اكل لحم الاخ ميتا هذا

(١) الوسائل الباب ٤٦ من أبواب جهاد النفس الحديث ١.

(٢) لاحظ ص: ٨٦.

(٣) لاحظ: ٩٠.

(٤) الوسائل الباب ٤٦ من أبواب جهاد النفس الحديث ٦.

(٥) نفس المصدر الحديث ٥.

(٦) الحجرات ١٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٠٥

و هى ان يذكر المؤمن (١).

من ناحيه و من ناحيه اخرى قد عد اكل الميتة فى حديث الفضل و الاعمش «١» من الكبائر فاذا كان اكل الميتة من الكبائر تكون الغيبه كبيره أيضا لأنها فى حكمه الا ان السند فى الروايتين مخدوش.

الثانى: ان ترك الصلاة قد عد فى حديث عبد العظيم «٢» من الكبائر و علل بقول رسول الله صلى الله عليه و آله: «بان من ترك الصلاة متعمدا فقد برئى من ذمه الله و رسوله» فيعلم من هذه الجملة ان التوعيد على ذنب و لو من رسول الله يدل على كون ذلك الذنب كبيره و لا اشكال فى ان الغيبه ما توعد عليها النار فى النصوص.

الثالث: كونها كبيره عند اهل الشرع و الدين و هذا الارتكاز ليس الا بلحاظ استفاده كونها كبيره عند الشارع و هل يمكن تحقق

هذا الارتكاز بلا تلقيه من صاحب الشرع.

(١)

يظهر من العبارة ان حرمة الغيبه خاصه بالمؤمن و حكى عن الأردبيلى حرمة غيبه المخالفين و لكن لم ينقل فى وجه المدعى ما تركن اليه النفس و الحق ما ذكر، فى المتن - موافقا للمشهور- و يمكن الاستدلال على المدعى بوجه:

الوجه الاول: ان الآيه الشريفه المذكوره «٣» دلت على حرمة غيبه الاِخ و المقصود بالاِخوه فى المقام الاِخوه الايمانيه و من الظاهر انقطاع العصمه بيننا و بينهم اذ لا ايمان لهم.

و لا يحفى ان الايه صدرت بقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا فَلَا أَشْكَالَ فِي الْمِرَادِ الْإِيمَانِيَّةِ.

(١) لاحظ ص: ٨٨-٩١.

(٢) لاحظ ص ٨٦.

(٣) راجع ص: ١٠٤.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٠٦

...

اضف الى ذلك ان المناسبه بين الحكم و الموضوع يقتضى اختصاص الحرمة بالمؤمن مضافا الى انه قيل: ان المستفاد من اخبار تفسير الغيبه تقييدها بالمؤمن فعلى فرض الاطلاق تقييد بتلك المقيدات فانتظر.

و لا فرق من هذه الجبهه بين المقصر منهم و قاصرهم اذ موضوع الغيبه حسب الايه الشريفه خصوص المؤمن و لا ايمان للمخالف فيكون القاصر كالمقصر.

الوجه الثانى: انه قد دلت جمله من الاخبار على كفر المخالفين و من الظاهر ان الكافر لا حرمة له:

منها: ما رواه الفضيل بن يسار عن ابي جعفر عليه السلام قال: ان الله عز و جل نصيب عليا عليه السلام علما بينه و بين خلقه فمن عرفه كان مؤمنا و من انكره كان كافرا و من جهله كان ضالا و من نصب معه شياً كان مشركا و من جاء بولايته دخل الجنة «١».

و منها: ما رواه ابو حمزه قال: سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول: ان عليا عليه السلام باب فتحه الله فمن دخله كان مؤمنا و من

خرج منه كان كافرا و من لم يدخل فيه و لم يخرج منه كان فى الطبقة الذين قال الله تبارك و تعالى: لى فيهم المشيئة «٢».

و منها: ما رواه أبو سلمه عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول:

نحن الذين فرض الله طاعتنا لا يسع الناس الا معرفتنا و لا يعذر الناس بجهالتنا من عرفنا كان مؤمنا و من أنكرنا كان كافرا و من لم يعرفنا و لم ينكرنا كان ضالا حتى يرجع الى الهدى الذى افترض الله عليه من طاعتنا الواجبه فان يمت على

(١) الاصول من الكافى ج ١ ص ٤٣٧ الحديث ٧.

(٢) نفس المصدر الحديث ٨.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٠٧

...

ضلالته يفعل الله به ما يشاء «١».

و منها: ما رواه سليمان بن خالد عن أبى عبد الله عليه السلام قال: أهل الشام شر من أهل الروم و أهل المدينة شر من أهل مكة و أهل مكة يكفرون بالله جهره «٢».

و منها ما رواه أبو بصير عن أحدهما عليها السلام قال: ان أهل مكة ليكفرون بالله جهره و ان أهل المدينة اخبث من أهل مكة اخبث منهم سبعين ضعفا «٣».

و منها ما رواه الحسين بن نعيم الصحاف قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز و جل «فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَ مِنْكُمْ مُؤْمِنٌ» فقال: عرف الله ايمانهم بولايتنا و كفرهم بها يوم أخذ عليهم الميثاق فى صلب آدم عليه السلام و هم ذر «٤».

و منها ما رواه طلحه بن زيد عن أبى عبد الله عليه السلام قال: من اشرك مع امام امامته من عند الله من ليست امامته من الله كان مشركا بالله «٥».

و منها ما رواه جابر قال: سألت أبا

جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل «وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ» قال هم و الله أولياء فلان و فلان اتخذوهم أئمة دون الامام الذي جعله الله للناس اماما فلذلك قال:

«وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْعَذَابَ وَتَقَطَعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ وَقَالَ

(١) الاصول من الكافي ج ١ ص ١٨٧ ح ١١.

(٢) الاصول من الكافي ج ٢ ص ٤٠٩ ح ٣.

(٣) نفس المصدر ص ٤١٠ ح ٤.

(٤) الاصول من الكافي ج ١ ص ٤١٣ ح ٤.

(٥) الاصول من الكافي ج ١ ص ٣٧٣ ح ٦.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٠٨

...

الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَهُمْ كَرْهًا فَتَّبِعُوا مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسِيرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ» ثم قال أبو جعفر عليه السلام: هم و الله يا جابر أئمة الظلمه و اشياعهم «١».

و مما يدل على كونهم كافرين ما دل من النصوص على ان من مات و لم يعرف امام زمانه مات ميتة الجاهليه، فروى الفضيل بن يسار قال: ابتدأنا أبو عبد الله عليه السلام يوما و قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: من مات و ليس عليه امام فميتته ميتة جاهليه فقلت: قال ذلك رسول الله صلى الله عليه و آله؟ فقال: أى و الله قد قال قلت: فكل من مات و ليس له امام فميتته ميتة جاهليه؟ قال نعم «٢».

و روى ابن أبي يعفور قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول رسول الله صلى

اللّٰه عليه و آله: من مات و ليس له امام فميته ميتة جاهليه؟ قال: قلت:

ميتة كفر؟ قال: ميتة ضلال قلت: فمن مات اليوم و ليس له امام فميته ميتة جاهليه؟

فقال: نعم «٣».

و روى الحارث بن المغيرة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه و آله من مات لا يعرف امامه مات ميتة جاهليه؟ قال: نعم قلت:

جاهليه جهلاء أو جاهليه لا يعرف امامه؟ قال: جاهليه كفر و نفاق «٤».

و الاخبار الداله على المطلوب أو المؤيده الى ما شاء الله:

(١) نفس المصدر ص ٣٧٤ ح ١١.

(٢) الاصول من الكافي ج ١ ص ٣٧٦ ح ١.

(٣) نفس المصدر الحديث ٢.

(٤) نفس المصدر ص ٣٧٧ ح ٣.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٠٩

...

منها: ما رواه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ليس الناصب من نصب لنا أهل البيت لأنك لم تجد رجلا يقول: انا أبغض محمدا و آل محمد و لكن الناصب من نصب لكم و هو يعلم انكم تتولونا و انكم من شيعتنا «١».

و منها: ما رواه أبو حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: منا الامام المفروض طاعته من جحده مات يهوديا أو نصرانيا و الله ما ترك الارض منذ قبض الله عز و جل آدم عليه السلام الا و فيها امام يهتدى به الى الله حجه على العباد من تركه هلك و من لزمه نجا حقا على الله «٢».

و مما يدل على المطلوب ما رواه عمار الساباطي قال: قال سليمان بن خالد لأبي عبد الله عليه السلام و أنا جالس: انى منذ عرفت هذا الامر اصلى فى كل يوم صلاتين اقضى ما فاتنى قبل معرفتى

قال: لا تفعل فان الحال التي كنت عليها اعظم من ترك ما تركت من الصلاة «٣».

و منها ما رواه المفضل بن عمر قال: دخلت على أبي الحسن موسى ابن جعفر عليه السلام و على ابنه في حجره و هو يقبله و يمص لسانه و يضعه على عاتقه و يضمه اليه و يقول: بأبي أنت ما أطيب ريحك و اطهر خلقك و أبين فضلك الى أن قال: قلت: هو صاحب هذا الامر من بعدك؟ قال: نعم من اطاعه رشد و من عصاه كفر «٤».

(١) عقاب الاعمال للصدوق ص ٢٤٧ ح ٤.

(٢) نفس المصدر ص ٢٤٥ ح ٢.

(٣) الوسائل الباب ٣١ من أبواب مقدمات العبادات الحديث: ٤.

(٤) الوسائل الباب ١٠ من أبواب حد المرتد الحديث: ٢.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١١٠

...

و منها ما رواه محمد بن حسان عن محمد بن جعفر عن أبيه عليه السلام قال: على عليه السلام باب هدى من خالفه كان كافرا و من انكره دخل النار «١».

و منها ما رواه المفضل بن عمر عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أبو جعفر عليه السلام: ان الله جعل عليا عليه السلام علما بينه و بين خلقه ليس بينه و بينهم علم غيره فمن تبعه كان مؤمنا و من جحده كان كافرا و من شك فيه كان مشركا «٢».

و منها ما رواه مروان بن مسلم قال: قال الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام: الامام علم فيما بين الله عز و جل و بين خلقه فمن عرفه كان مؤمنا و من أنكره كان كافرا «٣».

و منها ما رواه سدير قال: قال أبو جعفر عليه السلام في حديث: ان العلم الذي وضعه رسول الله صلى الله

عليه و آله عند علي عليه السلام من عرفه كان مؤمنا و من جحده كان كافرا ثم كان من بعده الحسن عليه السلام بتلك المنزله
«٤».

و منها ما رواه في الاعتقادات قال: قال الصادق عليه السلام: من شك في كفر أعدائنا و الظالمين لنا فهو كافر «٥».

و منها ما رواه صفوان الجمال عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لما نزلت الولاية لعلي عليه السلام قام رجل من جانب الناس
فقال: لقد عقد هذا الرسول

(١) نفس المصدر الحديث: ١٤.

(٢) نفس المصدر الحديث: ١٣.

(٣) نفس المصدر الحديث: ١٨.

(٤) نفس المصدر الحديث: ١٩.

(٥) نفس المصدر الحديث: ٢٠.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١١١

...

لهذا الرجل عقده لا يحلها الا كافر الى أن قال: فقال رسول الله صلى الله عليه و آله: هذا جبرئيل عليه السلام «١». و هذه الروايه
تامه سندا.

و منها ما رواه يحيى بن القاسم عن جعفر بن محمد عن آبائه عن النبي صلى الله عليه و آله قال: الاثمه بعدى اثنا عشر أولهم
علي بن أبي طالب و آخرهم القائم الى ان قال: المقرّ بهم مؤمن و المنكر لهم كافر «٢».

و منها ما رواه موسى بن عبد ربه عن الحسين بن علي عليهما السلام عن رسول الله صلى الله عليه و آله في حديث قال: من زعم
انه يحب النبي صلى الله عليه و آله و لا- يحب الوصي فقد كذب و من زعم انه يعرف النبي صلى الله عليه و آله و لا- يعرف
الوصي فقد كفر «٣».

و منها ما رواه أبو خالد الكابلي عن علي بن الحسين عليهما السلام قال:

قلت له: كم الائمة بعدك؟ قال: ثمانية لان الائمة بعد رسول الله صلى الله عليه

و آله اثنا عشر الى أن قال و من أبغضنا و ردنا أورد واحدا منا فهو كافر بالله و بآياته «٤».

و منها ما رواه أبو حمزه الثمالى عن أبي جعفر عليه السلام قال: من المحتوم الذى لا تبديل له عند الله قيام قائمنا فمن شك فيما أقول لقي الله و هو به كافر و له جاحد «٥».

(١) نفس المصدر الحديث: ٢٥.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢٧.

(٣) نفس المصدر الحديث: ٢٨.

(٤) نفس المصدر الحديث: ٢٩.

(٥) نفس المصدر الحديث: ٣٢.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١١٢

...

و منها ما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام فى حديث قال:

من أصبح من هذه الامه لا امام له من الله أصبح تائها متحيرا ضالا ان مات على هذه الحال مات ميتة كفر و نفاق «١».

و منها ما رواه أحمد بن محمد بن مطهر قال: كتب بعض أصحابنا الى أبي محمد عليه السلام يسأله عن وقف على أبي الحسن موسى عليه السلام فكتب:

لا تترحم على عمك و تبرأ منه أنا الى الله منه برى ء فلا تتولهم و لا تعد مرضاهم و لا تشهد جنازهم و لا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ
مَاتَ أَبَيداً من جحد اماما من الله أو زاد اما ما ليست امامته من الله كان كمن قال: ان الله ثالث ثلاثة ان الجاحد أمر آخرنا جاحد
أمر أولنا «٢».

و مما يدل على كفرهم بالصراحة ما ورد فى الزياره الجامعه و هو قوله عليه السلام و من جحدكم كافر فيترتب عليهم جميع
الاحكام المترتبه على الكفار فعلى القول بنجاسه الكافر يكون المخالف نجسا لأنه كافر بمقتضى جمله من الاخبار تقدم ذكرها
لكن نقطع بعدم نجاستهم فانهم طاهرون فى ظاهر الشرع و

ذبايحهم محلله فالحق ان يقال: انهم كافروا الآخره و مسلموا الدنيا.

الوجه الثالث: ما دل من النصوص على جواز الوقيعه فى المخالفين أى غيبتهم بل الامر ببهتانهم:

منها ما رواه داود بن سرحان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: اذا رأيتم أهل الريب و البدع من بعدى فاطهروا البراءه منهم و اكثروا من سبهم و القول فيهم و الوقيعه و باهتوهم كيلا يطمعوا فى الفساد

(١) نفس المصدر الحديث: ٣٧.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٤٠.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١١٣

بعيب فى غيبته (١).

فى الإسلام و يحذرهم الناس و لا يتعلمون من بدعهم يكتب الله لكم بذلك الحسنات و يرفع لكم به الدرجات فى الآخره «١».

الوجه الرابع: انهم متجاهرون بالفسق فانه أى فسق أعظم من انكار الولاية لكن تماميه هذا الوجه تتوقف على جواز غيبه المتجاهر حتى فى غير ما تجاهر به و سيجى ء تحقيقه.

الوجه الخامس: السيره العمليه من المتشرعه فانها جاريه على عدم المبالاة من غيبتهم و سبهم و الوقيعه فيهم بلا نكير و هذا أدل دليل على الجواز فلاحظ.

(١) عن الصحاح و مجمع البحرين: «الغيبه ان يتكلم خلف انسان مستور بما يغمه لو سمعه فان كان صدقا سمي غيبه و ان كان كذبا سمي بهتانا».

و الظاهر من هذا التفسير: ان موضوع الغيبه عباره عن ذكر شخص بأمر لو اطلع عليه يغمه و لازمه انه لو ذكر شخص بمحاسنه يكون غيبه اذا لا يرضى بافشاء تلك المحاسن و الحال انه ليس غيبه كما انه ليس بهتانا.

و عن المصباح: «اغتابه اذا ذكره بما يكره من العيوب و هو حق» فان لازم هذا التعريف انه لو ذكره بعيب كان تقول: فلان يلوط

و لا يكره ذلك الشخص ان لا يكون غيبه و من الظاهر انه غيبه بلا اشكال.

وقال سيدنا الاستاد: ان المروى عن الخاصه و العامه و المعروف بيننا و بين الجماعه و بعض أهل اللغه: ان الغيبه ذكر انسان بما يكره و هو حق.

و هذا التعريف كتعريف المصباح غير تام اذ المقصود من الموصول ان كان هو الذكر بحيث يكون الغيبه ذكر الغير ذكرا لا يرضى به فلازمه انه لو ذكر

(١) الوسائل الباب ٣٩ من أبواب الامر بالمعروف بالحديث: ١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١١٤

...

انسانا بفضائل لا يرضى ذلك الانسان، يكون غيبه و من الظاهر انه ليس كذلك و ان كان المراد من الموصول القبائح فلازمه انه لو ذكر أحد باقبح القبائح لكن الطرف لا يكره لا يكون غيبه و هذا فاسد أيضا.

و قد وردت في تفسير الغيبه عدّه نصوص:

منها ما أرسله ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من قال في مؤمن ما رأته عيناه و سمعته اذناه فهو من الذين قال الله عز و جل «إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» (١).

و هذه الروايه في مقام بيان مصداق من مصاديق حب تشييع الفاحشه لا في مقام تفسير الغيبه.

و منها: ما رواه عبد الرحمن بن سيابه عن الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام: قال: ان من الغيبه ان تقول في أخيك ما ستره الله عليه و ان من البهتان ان تقول في أخيك ما ليس فيه (٢) و هذه الروايه ضعيفه بعبد الرحمن.

و منها ما في تفسير العياشي عن عبد الله بن حماد الانصاري عن عبد الله بن سنان قال: قال أبو عبد الله عليه

السلام: الغيبة ان تقول في أخيك: ما قد ستره الله عليه فأما اذا قلت ما ليس فيه فذلك قول الله عز و جل: «فَقَدْ اِخْتَمَلَ بِهٖتَانًا وَ اِثْمًا مُّبِينًا» (٣).

و هذه الروايه ضعيفه بالارسال مضافا الى ان عبد الله بن حماد الانصارى لم يوثق.

(١) الوسائل الباب ١٥٢ من أبواب أحكام العشره الحديث: ٦.

(٢) نفس المصدر الحديث: ١٤.

(٣) نفس المصدر الحديث: ٢٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١١٥

سواء أ كان بقصد الانتقاص أم لم يكن و سواء أ كان العيب فى بدنه أم فى نسبه أم فى خلقه أم فى فعله أم فى قوله أم فى دينه أم فى

و منها ما رواه داود بن سرحان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الغيبة قال: هو ان تقول لأخيك فى دينه ما لم يفعل و ثبت «تبث خ ل» عليه أمرا قد ستره الله عليه لم يقم عليه فيه حد «١». و هذه الروايه ضعيفه بمعلى بن محمد.

و منها ما رواه عبد الرحمن بن سيابه قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: الغيبة ان تقول فى أخيك ما ستره الله عليه و أما الامر الظاهر مثل الحده و العجله فلا و البهتان ان تقول فيه ما ليس فيه «٢». و هذه الروايه ضعيفه بعبد الرحمن.

و منها ما رواه أبان عن رجل لا نعلمه الا يحيى الأزرق قال: قال لى أبو الحسن عليه السلام من ذكر رجلا من خلفه بما هو فيه مما عرفه الناس لم يغتبه و من ذكره من خلفه بما هو فيه مما لا يعرفه الناس اغتابه و من ذكره بما ليس فيه فقد بهته «٣».

و الروايه مرسله اذ علم شخص لا يترتب عليه

أثر بالنسبه الى الغير و انما المفيد الشهاده مضافا الى انه فى يحيى الأزرق اشكال فان يحيى بن عبد الرحمن ثقه و يحيى بن حسان لم يوثق و يحيى الأزرق مجهول و مع الاشتراك بهذا النحو لا تكون الروايه معتبره فلا بد من الاقتصار على المتيقن و عليه كلما يحتمل دخله فى صدق الموضوع يلزم اعتباره و الا يكون مقتضى القاعده عدم الحرمة.

(١) الوسائل الباب ١٥٤ من أبواب أحكام العشره الحديث: ١.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢.

(٣) نفس المصدر الحديث: ٣.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١١٦

دنيه أم فى غير ذلك مما يكون عيبا مستورا عن الناس كما لا فرق فى الذكر بين ان يكون بالقول أم بالفعل الحاكي عن وجود العيب (١) و الظاهر اختصاصها بصوره وجود سامع يقصد افهامه و أعلامه (٢).

كما ان الظاهر انه لا بد من تعيين المغتاب فلو قال: واحد من أهل البلد جبان لا يكون غيبه و كذا لو قال: أحد أولاد زيد جبان (٣)

(١) كل ذلك للإطلاق فان مقتضى اطلاق دليل المنع عدم الفرق بين العيوب المستوره من البدنى و الدينى و غيرهما كما انه لا فرق بحسب الإطلاق بين قصد الانتقاص و عدمه كما ان مقتضى الإطلاق و المناسبه بين الموضوع و الحكم عدم الفرق بين انحاء الاخبار فان العرف يفهم - مضافا الى ما ذكر - ان المناط مطلق الاعلام و كشف ما ستره الله و ما ذكرناه لا يتم على القول بعدم دليل مطلق مضافا الى أن ما ورد فى خبر داود بن سرحان «١» يقتضى تقييد الموضوع بخصوص العيب الدينى فالنتيجه انه لا بد من اعتبار كل قيد محتمل فى الموضوع و الاقتصار على القدر المتيقن.

(٢) فان المستفاد

من مجموع ما ورد في المقام: ان المنهى عنه كشف مما هو مستور و الكشف لا يتحقق بدون سامع يفهم المراد و هذا ظاهر.

(٣) لعدم صدق الموضوع فانه لا ينكشف مع عدم المعرفه و التردد فان مقتضى الايه الشريفه «٢» ان يكون الطرف مشخصا كى يصلح ان يقال:

زيد اغتاب فلانا و مع التردد لا يصدق و بعباره أخرى: انه بعد معلوميه حدود الموضوع لا بد من الاكتفاء على القدر المتيقن.

(١) لاحظ ص ١١٥.

(٢) لاحظ ص: ١٠٤.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١١٧

نعم قد يحرم ذلك من جهه لزوم الاهانة و الانتقاص لا من جهه الغيبه (١) و يجب عند وقوع الغيبه التوبه و الندم (٢).

و الاحوط استحبابا الاستحلال من الشخص المغتاب اذا لم تترتب على ذلك مفسده أو الاستغفار له (٣).

(١) هذا أمر آخر فانه ربما يكون أمر جائزا معنونا بعنوان حرام بالعنوان الثانوى و هذا خارج عن موضوع البحث.

(٢) كبقية المحرمات و قد ذكرنا فى بحث التوبه عدم وجوب التوبه وجوبا شرعيا بل وجوبها عقلى فراجع ما ذكرناه هناك و لا يخفى ان ما حققناه فى بحث التوبه كتبه المقرر و طبعه.

(٣) ربما يقال: بأنه ما لم يتحقق الاستحلال و لم يرتفع الحق يحكم ببقائه بالاستصحاب.

وفيه: أولا: انه لا دليل على الثبوت كى يحتاج الى السقوط و ثانيا: ان الاستصحاب لا يجرى فى الحكم الكلى.

و ربما يستدل بجمله من الروايات:

منها ما رواه الشيخ فى المجالس و الاخبار باسناده عن أبى ذر عن النبى صلى الله عليه و آله فى وصيه له قال: يا أبا ذر اياك و الغيبه فان الغيبه أشد من الزنا قلت: و لم ذاك يا رسول الله صلى الله عليه و

آله؟ قال: لان الرجل يزنى فيتوب الى الله فيتوب الله عليه و الغيبه لا تغفر حتى يغفرها صاحبها «١».

و منها ما رواه اسباط بن محمد يرفعه الى النبي صلى الله عليه و آله قال:

(١) الوسائل الباب ١٥٢ من أبواب أحكام العشره الحديث: ٩.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١١٨

...

الغيبه أشد من الزنا فقيل: يا رسول الله و لم ذلك؟ قال: أما صاحب الزنا فيتوب فيتوب الله عليه و أما صاحب الغيبه فيتوب فلا يتوب الله عليه حتى يكون صاحبه الذى يحله «١».

و منها ما رواه جابر عن النبي صلى الله عليه و آله قال: اياكم و الغيبه فان الغيبه أشد من الزنا ثم ذكر نحو الحديث السابق «٢».

و هذه الروايات كلها ضعيفه سندا أما الاولى فبوهب بن عبد الله و أما الثانيه و الثالثه فبالرفع.

و مما يمكن ان يستدل به على المدعى، ما رواه القاسم بن محمد بن جعفر العلوى عن أبيه عن آبائه عن على عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: للمسلم على أخيه ثلاثون حقا لا براءه له منها الا بالاداء أو العفو: يغفر زلته و يرحم عبرته و يستر عورته الى ان قال ثم قال عليه السلام: سمعت رسول الله يقول: ان أحدكم ليدع من حقوق أخيه شيئا فيطالبه به يوم القيامه فيقضى له و عليه «٣».

و فيه: أولا: انها ضعيفه سندا و ثانيا: لا دلالة فيها على وجوب الاستحلال و ملخص الكلام انه ليس فى الباب ما يكون تاما سندا و دلالة.

و أما وجوب الاستغفار فقد دل عليه ما رواه حفص بن عمير عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سئل النبي صلى الله عليه و آله:

(١) نفس المصدر الحديث ١٨.

(٢) نفس المصدر ذيل الحديث ١٨.

قمي، سيد تقى طباطبائي، مباني منهاج الصالحين، ١٠ جلد، منشورات قلم الشرق، قم - ايران، اول، ١٤٢٦ هـ ق مباني منهاج الصالحين؛ ج ١، ص: ١١٨

(٣) الوسائل الباب ١٢٢ من أبواب أحكام العشرة الحديث: ٢٤.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١١٩

و قد تجوز الغيبه في موارد: منها المتجاهر بالفسق فيجوز اغتيابه (١).

تستغفر الله لمن اغتبه كلما ذكرته «١».

و فيه: ان الروايه ضعيفه بحفص بن عمير.

(١) قال سيدنا الاستاد: «المتجاهر بالفسق يجوز اغتيابه بلا خلاف بين الشيعة و السنه». و الانصاف انه لو كان الامر كذلك و كان جوازه متفقا عليه بين المسلمين كفي دليلا للجواز فان النفس تطمئن بالحكم الشرعي.

أضف الى ذلك انه لا يبعد قيام سيره المتشرعه على جوازها في الجملة.

و قد دلت على المدعى جمله من النصوص: منها ما رواه سماعه بن مهران عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال: من عامل الناس فلم يظلمهم و حدثهم فلم يكذبهم و وعدهم فلم يخلفهم كان ممن حرمت غيبته و كملت مروتته و ظهر عدله و وجبت اخوته «٢».

فان هذه الروايه تدل بالمفهوم على ان من عامل الناس فظلمهم أو حدث الناس فكذبهم بحيث يكون واضح الظلم أو الكذب عند الناس يجوز اغتيابه.

و الظاهر ان الروايه تامه سنداً و دلالة و لا اشكال في السند من جهه عثمان ابن عيسى الواقفي المستبد بمال أبي الحسن الرضا

عليه السلام فان سيدنا الاستاد اختار وثاقته في رجاله و الامر كما أفاده فان الشيخ و ابن شهر آشوب وثقاه.

مضافا الى انه من أصحاب الاجماع على ما نقل و أنا حققنا ان كون الشخص من أصحاب الاجماع دليل

(١) الوسائل الباب ١٥٥ من أبواب أحكام العشرة الحديث: ١.

(٢) الوسائل الباب ١٥٢ من أبواب أحكام العشرة الحديث: ٢.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٢٠

و لو بذكر العيب المستتر به (١).

اشكال فى انه توثيق اياه من قبل المجمعين.

و تؤيد المدعى طائفه من النصوص: منها ما رواه هارون بن الجهم عن الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام قال: اذا جاهر الفاسق بفسقه فلا حرمه له و لا غيبه «١».

و منها: ما رواه أبو البختری عن جعفر بن محمد عن أبيه قال: ثلاثة ليس لهم حرمه: صاحب هوى متبدع و الامام الجائر و الفاسق المعلن بالفسق ٢.

بل يمكن ان يقال: ان ذكر الغير بأمر تجاهر فيه خارج عن الغيبه موضوعا اذ موضوعها اعلان ما ستره الله و على تقدير التجاهر لا يكون مستورا.

و فى المقام روايه رواها ابن أبى يعفور عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: لا غيبه الا لمن صلى فى بيته و رغب عن جماعتنا و من رغب عن جماعه المسلمين و جب على المسلمين غيبته و سقطت بينهم عدالته و جب هجرانه و اذا رفع الى امام المسلمين انذره و حذره فان حضر جماعه المسلمين و الا أحرق عليه بيته و من لزم جماعتهم حرمت عليهم غيبته و ثبتت عدالته بينهم ٣.

و مقتضى اطلاقها جواز الغيبه بمجرد ترك الجماعه.

و يرد عليه: أولا- ان الجماعه ليست واجبه و ثانيا: ان مقتضى اطلاقها عدم الفرق بين التجاهر و عدمه فالعمل بالروايه مشكل و على فرض العمل بها يختص الحكم بمورده.

(١) لإطلاق روايه سماعه ٤ فان مقتضى اطلاق قوله عليه السلام

(٢) الوسائل الباب ١٥٤ من أبواب أحكام العشرة الحديث: ٤ و ٥.

(٢) (٣) الوسائل الباب ٤١ من أبواب الشهادات الحديث: ٢.

(٣) (٤) لاحظ ص ١١٩.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٢١

و منها: الظالم لغيره فيجوز للمظلوم غيبته (١).

فيها سقوط حرمة الغيبة بالنسبة الى المتجاهر بالفسق على الاطلاق.

(١) قال سيدنا الاستاد- على ما في التقرير:- «انه ذكر الشيعة و السنه من مستثنيات الغيبة تظلم المظلوم و اظهار ما أصابه من الظالم و ان كان مستترا في ظلمه اياه».

و ما يمكن ان يقال في وجه جوازه أمور:

الاول: قوله تعالى: «لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ» (١) فانه لو ظلم أحد أحدا بضربه مثلا خفيه كان الجهر به من قبل المظلوم و نقله جائزا بمقتضى الايه الشريفه و قد فسر الجهر بالشتم في بعض الروايات لاحظ ما رواه الطبرسي قال: لا يحب الله الشتم في الانتصار الا من ظلم فلا بأس له ان ينتصر ممن ظلم مما يجوز الانتصار في الدين قال: و هو المروى عن أبي جعفر عليه السلام «٢» لكن الروايه ضعيفه سندا.

و يؤيد المدعى ما روى عن أبي عبد الله عليه السلام: ان الضيف ينزل بالرجل فلا يحسن ضيافته فلا جناح عليه ان يذكر سوء ما فعله «٣» و أيضا يؤيد المدعى ما عن على بن ابراهيم قال: أى لا يحب الله ان يجهر الرجل بالظلم و السوء و لا يظلم الا من ظلم فقد أطلق له ان يعارضه بالظلم «٤».

الثاني: قوله تعالى: «وَ اِنْ تَصَيَّرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمْتُمْ» (٥) و قوله تعالى أيضا: وَ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَ اَصْلَحَ فَاجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ

(١) النساء ١٤٨.

(٢) البرهان

(٣) الوسائل الباب ١٥٤ من أبواب أحكام العشرة الحديث ٧.

(٤) البرهان ج ١ ص ٤٢٥.

(٥) الشعراء ٢٢٧.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٢٢

و الاحوط استحبابا الاقتصار على ما لو كانت الغيبة بقصد الانتصار لا مطلقا (١).

الظالمين وَ لَمَنْ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ «١».

بتقريب: ان الاستفادة من هذه الآيات ان الانتصار، و الانتقام من الظالم جائز، و الغيبة نحو من الانتقام فيجوز للمظلوم.

و يرد عليه: أولا- ان الآيات المذكوره ليست فى مقام بيان الانتقام و انه بأى نحو يحصل بل فى مقام بيان ان الانتقام من الظالم ليس ممنوعا.

و ثانيا: لا يمكن الالتزام بالاطلاق و الا يلزم جواز الانتقام بأى محرم كالزنا و اللواط و انى لنا بذلك.

و ثالثا: قد علم بدليل آخر ان الانتقام يلزم ان يكون مسانحا لظلم الظالم لاحظ قوله تعالى: فَمَنْ اَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ «٢» و قوله تعالى: وَ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا «٣».

الثالث: ان منع المظلوم من التكلم حرجى و الحرج يرفع التكليف.

و فيه: ان الدليل أخص من المدعى فانه ربما لا يكون حرجيا و اماما فى كلام الاستاد من انه خلاف الامتنان بالنسبه الى المغتاب بالفتح فقد بينا ما فيه فى بحث لا ضرر و لا حرج.

(١) الامر كما أفاده فانه لا اشكال فى حسن الاحتياط و أما اللزوم، فلا فان مقتضى الاطلاق عدم التقييد.

(١) الشورى ٣٧ / ٣٨.

(٢) البقره ١٩٠.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٢٣

و منها نصح المؤمن فتجوز الغيبه بقصد النصح كما لو استشار شخص فى تزويج امرأه فيجوز نصحه و لو لزم اظهار عيبها (١).

بل لا يبعد جواز ذلك ابتداء بدون استشاره اذا علم بترتب

الذى يمكن ان يجعل دليلا لما ذكر طوائف من الروايات:

الطائفة الاولى ما دل على حرمه خيانه المؤمن لأخيه، مثل ما رواه أبو المعز عن أبي عبد الله عليه السلام قال: المسلم أخو المسلم لا يظلمه و لا يخذله و لا يخونه «١».

و ما رواه الحرث بن مغيرة قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: المسلم أخو المسلم هو عينه و مرآته و دليله لا يخونه «٢».

فان المستفاد من هذه الروايات ان من جملته حقوق المسلم على أخيه المسلم ان لا يخونه. و فيه: انه لا اشكال فى حرمه الخيانه ببعض مراتبها و لكن عدم النصح ليس خيانه بلا اشكال و هذا اظهر من ان يخفى.

الطائفة الثانية: ما دل على وجوب نصح المؤمن و حرمه تركه مثل ما رواه عيسى بن أبى منصور عن أبى عبد الله عليه السلام قال: يجب للمؤمن على المؤمن ان ينصحه «٣».

و ما رواه معاوية بن وهب عن أبى عبد الله عليه السلام قال: يجب للمؤمن على المؤمن النصيحة له فى المشهد و المغيب «٤».

و ما رواه أبو عبيده الحذاء عن أبى جعفر عليه السلام قال: يجب للمؤمن

(١) الوسائل الباب ١٢٢ من أبواب أحكام العشرة الحديث: ٢.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٤.

(٣) الوسائل الباب ٣٥ من أبواب فعل المعروف الحديث: ١.

(٤) الوسائل الباب ٣٥ من أبواب فعل المعروف الحديث: ٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٢٤

...

على المؤمن النصيحة «١».

و ما رواه سماعه قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ايما مؤمن مشى فى حاجه أخيه فلم ينصحه فقد خان الله و رسوله «٢».

و هذه الروايات تدل على وجوب نصح المؤمن ابتداء و لا مجال للمناقشه فيها سنداً فانها كثيره مذكوره فى الوسائل

فى الباب ٢١ و ٣٥ و ٣٦ من أبواب فعل المعروف و فى المعتره منها كفايه، لكن لا يجب النصح بلا اشكال و السيره القطعيه المتشريع الجاريه على الترك أكبر شاهد على عدم الوجوب.

أضف الى ذلك ان النسبه بين دليل حرمه الغيبه و دليل وجوب النصح عموم من وجه فيقع التعارض بين الدليلين فى مورد الاجتماع و لا وجه لترجيح دليل وجوب النصح بل لا بد اما من القول بالتسايط و اما من ترجيح أحدهما بالمرجحات السنديه فلاحظ.

الطائفه الثالثه: ما يدل على جواز نصح المستشار مثل ما رواه حسين بن عمر ابن يزيد عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من استشار أخاه فلم ينصحه محض الرأى سلبه الله عز و جل رأيه «٣».

و لاحظ الباب ٢٢ من أبواب أحكام العشره من مستدرك الوسائل.

و هذه الروايات كلها ضعيفه سندا مضافا الى قصور الدلاله فى بعضها و لكن فى المقام روايه، و هى ما رواها عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

أتى رجل أمير المؤمنين عليه السلام فقال له: جئتك مستشيرا ان الحسن و الحسين

(١) نفس المصدر الحديث: ٣.

(٢) الوسائل الباب ٣٦ من أبواب فعل المعروف الحديث: ٢.

(٣) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب أحكام العشره الحديث: ٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٢٥

...

و عبد الله بن جعفر خطبوا الى، فقال أمير المؤمنين عليه السلام المستشار مؤتمن أما الحسن فانه مطلق للنساء و لكن زوجها الحسين فانه خير لا بتتك «١» و الظاهر انها لا بأس بالاستدلال بها على المطلوب الا ان يقال: بأنه يمكن ان كون الحسن عليه السلام مطلقا لم يكن أمرا مستورا مضافا الى انه لم يكن عيبا و

نقصا فيه و كيف يمكن ان يكون عيبا و نقصا؟ و الحال انه أحد المعصومين و هو السبط الاكبر روى له الفداء.

و ملخص الكلام: ان المطلقيه ان كانت عيبا فيلزم رد الروايه و غمض العين عنها و ان لم تكن فلا تكون دليلا كما هو ظاهر.

الطائفة الرابعه: ما يدل على وجوب كشف الكرب عن المؤمن و قضاء حاجته مثل ما رواه جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: ان من حق المؤمن على أخيه المؤمن ان يشبع جوعته و يوارى عورته و يفرج عنه كربته و يقضى دينه فاذا مات خلفه في أهله و ولده «٢».

و ما رواه المعلى بن خنيس عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: ما حق المسلم على المسلم قال: له سبع حقوق واجبات ما منهن حق الا- و هو عليه واجب ان ضيع منها شيئا خرج من ولايه الله و طاعته الى ان قال و اذا علمت ان له حاجه تبادره الى قضائها و لا تلجئه الى ان يسألها و لكن تبادره مبادره فاذا فعلت ذلك وصلت ولايتك بولايتيه و ولايته بولايتك «٣».

و لا شبهه في ان نصح المؤمن و ارشاده من أظهر أنواع الاعانه و الاحسان

(١) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب أحكام العشره الحديث: ١.

(٢) الوسائل الباب ١٢٢ من أبواب أحكام العشره الحديث: ٥.

(٣) نفس المصدر الحديث: ٧.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٢٦

مفسده عظيمه على ترك النصيحة (١).

و منها ما لو قصد بالغيبه ردع المعتاب عن المنكر فيما اذا لم يمكن الردع بغيرها (٢).

اليه فيجب.

و فيه: أولا انه لا اشكال في عدم وجوب اعانه المؤمن و الضروره قائمه على خلافه و الا يلزم ان يكون جميع المؤمنين

الا القليل النادر فساقا.

و ثانيا انه لا اشكال فى عدم استحباب الاعانه بفعل الحرام و المفروض ان الغيبه حرام.

(١) المفسده المترتبه على ترك النصح ان كانت مفسده يجب دفعها على كل أحد كما لو فرض ترتب قتل مؤمن على ترك النصح، فلا- اشكال فى وجوب النصح و فى غير هذه الصوره لا- وجه للجواز اذا فرضنا حرمة الغيبه و تماميه دليل حرمتها على الاطلاق.

(٢) استدل عليه بوجهين: الاول: انه احسان اذ يوجب نجاته من العذاب الالهى. و فيه: انه لا يجوز الاحسان بالفعل المنكر و إلا لجاز أعظم المحرمات الالهيه احيانا بلحاظ ادخال السرور فى قلب المؤمن أو المؤمنه حاشا.

الثانى: ان النهى عن المنكر واجب. و فيه أولا: انه على هذا الفرض تجب الغيبه.

و ثانيا: ان أدله النهى عن المنكر تنصرف عن النهى بالحرام و لذا لا يجوز النهى عن الزنا بالزنا أو اللواط.

و ثالثا: تقع المعارضه بين دليل النهى عن المنكر و دليل حرمة الغيبه نعم اذا كان الحرام الذى يرتكبه يجوز بل يجب على كل أحد ردعه و منعه بأى نحو

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٢٧

و منها: ما لو خيف على الدين من الشخص المغتاب فتجوز غيبته لثلا يترتب الضرر الدينى (١).

و منها جرح الشهود (٢).

كان تجوز الغيبه مع انحصار السبب فيها لكن هذا فرض خارج عن محل الكلام.

(١) ذكر فى وجه الجواز وجوه: الاول: انه علم من الشرع ان مصلحه دفعه أولى من الستر عليه بل ربما يجب ردعه بما هو أعظم من الغيبه كالإهانه امام الناس و هتكه.

الثانى: انه دلت جمله من النصوص على وجوب سب المبدع و الوقيعه فيه و بهتانه:

منها ما رواه داود بن سرحان عن أبى عبد الله

عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إذا رأيتم أهل الريب والبدع من بعدى فاطهروا البراءة منهم و أكثروا من سيهم و القول فيهم و الوقيعه و باهتوهم كيلا يطمعوا في الفساد في الإسلام «و يحذرهم الناس» و لا يتعلمون من بدعهم يكتب الله لكم بذلك الحسنات و يرفع لكم به الدرجات في الآخرة «(١)».

الثالث: ما دل على جواز غيبه المبدع مثل ما رواه أبو البخترى عن جعفر ابن محمد عن أبيه قال: ثلاثة ليس لهم حرمة، صاحب هوى مبتدع و الامام الجائر و الفاسق المعلن بالفسق «(٢)».

(٢) قال سيدنا الاستاد: «اتفق الاصحاب على جواز جرحهم و هذا لعله من الواضحات اذ لو لم يجرح الشاهد الفاسق و حرمت اشاعه ما ستره لزم الهرج و المرج و لضاع كثير من الحقوق الماليه و العرضيه و قس عليه جرح الرواه

(١) الوسائل الباب ٣٩ من أبواب الامر و النهي الحديث: ١.

(٢) الوسائل الباب ١٥٤ من أبواب أحكام العشره الحديث: ٥.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٢٨

و منها ما لو خيف على المغتاب الوقوع في الضرر اللازم حفظه عن الوقوع فيه فتجوز غيبته لدفع ذلك عنه (١) و منها القدح في المقالات الباطله و ان أدى ذلك الى نقص في قائلها و قد صدر من جماعه كثيره من العلماء القدح في القائل بقله التدبير و التأمل و سوء الفهم و نحو ذلك و كان صدور ذلك منهم لثلا يحصل التهاون في تحقيق الحقائق عصمنا الله تعالى من الزلل و وفقنا للعلم و العمل انه حسبنا و نعم الوكيل (٢)

و قد يظهر من الروايات عن النبي و الائمه عليهم أفضل الصلاه و السلام: انه

يجب على سامع الغيبه ان ينصر المغتاب و يرد عنه و انه اذا لم يرد خذ له الله تعالى في الدنيا و الآخره و انه كان عليه كوزر من اغتاب (٣).

الضعفاء اذ لولاه لضاع الحكم الشرعى» فتأمل.

(١) فانه في هذا الفرض تجوز الغيبه بل تجب كما لو توقف حفظ نفسه على غيبته.

(٢) الانصاف ان الجزم بالجواز مشكل فان بيان الحقائق لا يتوقف على سوء التعبير كما هو ظاهر.

(٣) فمن تلك الروايات ما رواه انس بن محمد عن أبيه عن جعفر بن محمد عن آباءه عليهم السلام في وصيه النبي صلى الله عليه و آله لعل عليه السلام، يا على من اغتیب عنده أخوه المسلم فاستطاع نصره فلم ينصره خذ له الله في الدنيا و الآخره «١».

(١) الوسائل الباب ١٥٦ من أبواب أحكام العشره الحديث: ١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٢٩

و من الكبائر: البهتان على المؤمن و هو ذكره بما يعيبه و ليس هو فيه (١).

و منها ما رواه أبو الورد عن أبي جعفر عليه السلام قال: من اغتیب عنده أخوه المؤمن فنصره و اعانه نصره الله و اعانه في الدنيا و الآخره و من لم ينصره و لم يعنه و لم يدفع عنه و هو يقدر على نصرته و عونه الا خفضه الله في الدنيا و الآخره «١».

و منها ما رواه السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: من رد عن عرض أخيه المسلم وجبت له الجنة البتة «٢».

الى غيرها من الروايات الواردة في الباب ١٥٦ من أبواب أحكام العشره من الوسائل و الظاهر ان هذه الروايات غير نقيه سنداً.

(١) البهتان من مصاديق الكذب فعلى تقدير

كون الكذب من الكبائر يكون البهتان معصيه كبيره بلا اشكال اذ البهتان كذب مع الاضافه لكن الاشكال فى كون الكذب من الكبائر اذ ليس على كونه من الكبائر دليل صحيح نعم لا اشكال فى تأكيد حرمة البهتان بل لا يبعد ان يستفاد من بعض النصوص كونه كبيراً لاحظ ما رواه ابراهيم بن عمر اليماني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا اتهم المؤمن أخاه انماث الايمان فى قلبه كما ينماث الملح فى الماء «٣»، فان البهتان بمقتضى هذه الروايه يوجب زوال الايمان.

لكن سند الروايه لا يخلو من خدش فان الاقوال فى ابراهيم بن عمر اليماني متعارضه و لا يبعد ان يثبت كون البهتان من الكبائر ارتكازه كذلك فى اذهان

(١) نفس المصدر الحديث: ٢.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣.

(٣) الوسائل الباب ١٦١ من أبواب أحكام العشره الحديث: ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٣٠

و منها: سب المؤمن و اهانتة و اذلاله (١) و منها: النميمة بين المؤمنين بما يوجب الفرقه بينهم (٢).

المتشرعه فانا ذكرنا فى رساله العدالة انه من طرق اثبات كون المعصيه كبيره و الله العالم.

(١) لم أظفر على دليل يدل على كون المذكورات من الكبائر لكن لا يبعد ان يستفاد المدعى من النصوص الكثيره الداله على احترام المؤمن و حرمة هتكه و اذلاله و اهانتة.

(٢) قال سيدنا الاستاد - على ما فى التقرير: «النميمة من الكبائر المهلكه» و لا يبعد ان تكون كذلك فى ارتكاز المتشرعه و قد عقد فى الوسائل بابا لحرمتها و أورد فيها أربعة عشر روايه:

منها ما رواه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله أنبئكم بشراركم؟ قالوا بلى يا رسول

اللّٰه قال: المشاءون بالنميمة المفرقون بين الاحبه الباغون للبراء المعاييب «١».

و لا بأس بالاستدلال بقوله تعالى: وَ الْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنْ الْقَتْلِ «٢» على المدعى.

ان قلت: لا تكون الفتنة مطلقا أشد من القتل قلت: يفهم من الايه كون الفتنة فى مرتبه شديده من الحرمة.

و بعبارة أخرى: لا ريب انه يفهم من الايه ان الفتنة من المحرمات الموبقه المهلكه.

(١) الوسائل الباب ١٦٤ من أبواب أحكام العشره الحديث: ١.

(٢) البقره ١٩١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٣١

و منها القياده و هى السعى بين اثنين لجمعهما على الوطاء المحرم (١) و منها الغش للمسلمين (٢) و منها: استحغار الذنب فان أشد الذنوب ما يستهان به صاحبه (٣).

و منها الرياء (٤) و غير ذلك مما يضيق الوقت عن بيانه.

(١) قال سيدنا الاستاد: «هى من الكبائر الموبقه و الجرائم المهلكه و لا اشكال ظاهرا فى حرمتها».

و الظاهر انه لا خلاف فى حرمتها و أما الجزم بكونها من الكبائر فمحل تأمل.

(٢) قال سيدنا الاستاد: «ان حرمة الغش من ضروريات مذهب المسلمين».

لكن لا يدل ما ذكره على كونه من الكبائر و الاخبار الداله على حرمة متعدده:

منها ما رواه هشام بن سالم عن أبى عبد الله عليه السلام قال: ليس منا من غشنا «١».

و منها ما رواه أيضا عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله لرجل يبيع التمر: يا فلان أما علمت انه ليس من المسلمين من غشهم «٢».

(٣) لا يبعد دخوله فى الا من من مكر الله مع الاهانه بمقام الكبرياء.

(٤) لا يبعد ان يستفاد المدعى من جملة من النصوص.

منها ما رواه زراره و حمران عن ابي جعفر عليه السلام قال: لو ان عبدا

(١) الوسائل الباب

٨٦ من أبواب ما يكتسب به الحديث: ١.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢:

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٣٢

[مسألة ٣٠: ترتفع العدالة بمجرد وقوع المعصية و تعود بالتوبه و الندم]

(مسألة ٣٠) ترتفع العدالة بمجرد وقوع المعصية (١) و تعود بالتوبه و الندم (٢) و قد مر انه لا- يفرق في ذلك بين الصغيره و الكبيره (٣).

عمل عملا يطلب به وجه الله و الدار الآخرة و ادخل فيه رضا احد من الناس كان مشركا و قال ابو عبد الله عليه السلام من عمل للناس كان ثوابه على الناس يا زواره كل رياء شرك و قال عليه السلام: قال الله عز و جل: من عمل لى و لغيرى فهو لمن عمل له «١».

و منها ما رواه على بن جعفر عن اخيه موسى ابن جعفر عن ابيه عن آباءه صلوات الله عليهم قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: يؤمر برجال الى النار الى ان قال: فيقول لهم خازن النار: يا اشقياء ما كان حالكم؟ قالوا كنا نعمل لغير الله فقيل لنا: خذوا ثوابكم ممن عملتم له «٢».

و الروايات كثيره المذكوره فى الوسائل فى الابواب: ١١ و ١٢ و ١٤ من مقدمات العبادات فلاحظ.

(١) فان العدالة عباره عن الكون على الجاده و بارتكاب الفسق يحصل الانحراف فتزول العدالة كما هو ظاهر.

(٢) بل تعود بالعزم على الترك و الكون على الجاده و قد ذكرنا فى رساله التوبه: انه لا دليل على وجوب التوبه بل العقل من باب دفع الضرر المحتمل يحكم باللزوم.

(٣) و قد مر ان الصغيره توجب زوال العدالة اذ لا تنافى بين رفع العدالة و تكفير الذنب و بعباره اخرى: المرتكب للذنب يخرج به عن سلسله العدول

(١) الوسائل الباب ١١ من أبواب مقدمات العبادات الحديث:

(٢) الوسائل الباب ١٢ من أبواب مقدمات العبادات الحديث: ١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٣٣

[مسألة ٣١: الاحتياط المذكور في مسائل هذه الرسالة ان كان مسبقا بالفتوى أو ملحوقا بها فهو استحبابي]

(مسألة ٣١): الاحتياط المذكور في مسائل هذه الرسالة ان كان مسبقا بالفتوى أو ملحوقا بها فهو استحبابي يجوز تركه و الا تخير العامي بين العمل بالاحتياط و الرجوع الى مجتهد آخر الا علم فالاعلم و كذلك موارد الاشكال و التأمل فاذا قلنا: يجوز على اشكال أو على تأمل فالاحتياط في مثله استحبابي و ان قلنا: يجب على اشكال أو على تأمل فانه فتوى بالوجوب و ان قلنا: المشهور كذا أو قيل كذا و فيه تأمل أو فيه اشكال فاللزم العمل بالاحتياط أو الرجوع الى مجتهد آخر.

[مسألة ٣٢: ان كثيرا من المستحبات المذكورة في أبواب هذه الرسالة يبتنى استحبابها على قاعده التسامح في أدله السنن]

(مسألة ٣٢): ان كثيرا من المستحبات المذكورة في أبواب هذه الرسالة يبتنى استحبابها على قاعده التسامح في أدله السنن و لما لم تثبت عندنا فيتعين الاتيان بها برجاء المطلوبه و كذا الحال في المكروهات فتترك برجاء المطلوبه (١) و ما توفيقى الا بالله عليه توكلت و اليه أنيب.

و ان كان ذلك الذنب صغيرا فلاحظ.

تذكرة: لا يخفى على الطالب انا باحثنا الابحاث المرتبطه بالعداله في بحث صلاه الجماعه و قد كتب ما حققناه المقرر و جعل تلك الابحاث رساله خاصه و طبعها منضمه الى رسالتى التوبه و اللاضرر فمن اراد الاطلاع عليها فليراجع تلك الرساله.

(١) اعلم انه قد دلت جمله من الاخبار على ان من بلغه ثواب على عمل

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٣٤

...

فعمل به التماس ذلك الثواب اوتيه و ان لم يكن الحديث كما بلغه فمن تلك الروايات ما رواه صفوان عن ابي عبد الله عليه السلام قال: من بلغه شىء من الثواب على شىء من الخير فعمل (فعمله) به كان له اجر ذلك و ان كان (و ان لم يكن على ما بلغه خ ل) رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم لم يقله «١».

و منها ما رواه هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال: من بلغه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شىء من الثواب فعمله كان اجر ذلك له و ان كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقله «٢».

و منها ما رواه محمد بن مروان عن ابي عبد الله عليه السلام قال: من بلغه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شىء من الثواب ففعل ذلك طلب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان له ذلك و ان كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقله «٣».

و منها ما رواه عبد الله بن القاسم الجعفرى عن ابي عبد الله عن آباءه عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من وعده الله على عمل ثوابا فهو منجزه له و من اوعده على عمل عقابا فهو فيه بالخيار «٤».

و منها ما رواه هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال: من سمع شيئا من الثواب على شىء فصنعه كان له و ان لم يكن على ما بلغه «٥».

و منها ما رواه محمد بن مروان قال: سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول:

(١) الوسائل الباب ١٨ من أبواب مقدمات العبادات الحديث: ١.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣.

(٣) نفس المصدر الحديث: ٤.

(٤) نفس المصدر الحديث: ٥.

(٥) نفس المصدر الحديث: ٦.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٣٥

...

من بلغه ثواب من الله على عمل فعمل ذلك العمل التماس ذلك الثواب اوتيه و ان لم يكن الحديث كما بلغه «١».

و منها ما رواه الصدوق عن محمد

بن يعقوب بطرقه الى الائمة عليهم السلام ان من بلغه شىء من الخير فعمل به كان له من الثواب ما بلغه و ان لم يكن الامر كما نقل اليه «٢».

و منها ما رواه على بن موسى بن جعفر بن طاوس فى كتاب الاقبال عن الصادق عليه السلام قال: من بلغه شىء من الخير فعمل به كان له ذلك و ان لم يكن الامر كما بلغه «٣».

و لا مجال للتكلم و المناقشه فى هذه الاخبار من حيث السند فان فيها ما يكون معتبرا سندا كالحديث الثالث.

و الوجوه المحتمله المذكوره فى معنى الجملة ثلاثه:

الاول: ان يكون المراد بها اثبات اعتبار السند و لو لم يكن معتبرا، و بعباره اخرى يكون مفادها التسامح فى ادله السنن و لا يبعد ان لا ينسب هذا المعنى الى الذهن.

و ان شئت قلت: ان لسان جعل الحجيه الغاء احتمال الخلاف.

و بعباره اخرى: فرض كون المؤدى مطابقا للواقع و فى هذه الروايات فرض عدم التطابق و ان ابيت فلا أقل من عدم ظهورها فيه.

الثانى: ان يكون المراد منها الاخبار عن تفضل الله تعالى بانه تبارك و تعالى

(١) نفس المصدر الحديث: ٧.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٨.

(٣) نفس المصدر الحديث: ٩.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٣٦

...

يعطى الثواب الموعود و لو لم يكن الخبر مطابقا للواقع و ليس فيها تعرض لاستحباب العمل.

و الانصاف: ان خبرى هشام «١» ظاهران بل صريحان فى هذا المعنى فلا ترتبط الروايات بالتسامح فى ادله السنن.

الثالث: ان يكون مفادها جعل الاستحباب للعمل المعنون بعنوان بلوغ الثواب عليه و يكون عنوان البلوغ عنوانا ثانويا يوجب

استحباب العمل كإجابة التماس المؤمن أو إيجاد السرور في قلب الشيعي و أمثالهما.

و الانصاف: انه لا يستفاد منها

هذا المعنى ولا يمكن الجزم به.

فالحق: ان الاستفادة منها المعنى الوسط الذى هو خير الامور و ان شئت قلت: ان الاستفادة من هذه الاخبار تحريص المكلف على الاتيان بما يحتمل كونه مستحبا بشرط بلوغ الشواب عليه فتكون نظير الاوامر الطريقيه لإيصال الواقعيات الى المكلف فلاحظ.

ثم انه لا يبعد ان يستفاد من حديث هشاء «٢» بلحاظ التفريع المذكور فى الحديث: ان مورد الروايه و موضوعها العمل الذى يكون الداعى الى اتيانه بلوغ الثواب.

و بعبارة اخرى: يكون الداعى طلب ذلك الثواب فان قوله عليه السلام:

«من بلغه شىء من الثواب فعمله» ظاهر فى هذا المعنى و كذا قوله عليه السلام فى الحديث السابع من الباب «٣».

(١) لاحظ ص ١٣٤.

(٢) لاحظ ص ١٣٤ الحديث الرقم: ٢ فى الهامش.

(٣) لاحظ ص ١٣٤.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٣٧

[كتاب الطهاره]

اشاره

كتاب الطهاره و فيه مباحث:

[المبحث الأول أقسام المياه و أحكامها]

اشاره

المبحث الاول أقسام المياه و أحكامها و فيه فصول:

[الفصل الأول: ينقسم ما يستعمل فيه لفظ الماء الى قسمين]

الفصل الاول:

ينقسم ما يستعمل فيه لفظ الماء الى قسمين:

الأول: ماء مطلق و هو ما يصح استعمال لفظ الماء فيه بلا مضاف اليه كالماء الذى يكون فى البحر أو النهر أو البئر أو غير ذلك فانه يصح ان يقال له ماء و اضافته الى البحر- مثلا- للتعين لا لتصحيح الاستعمال.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٣٨

الثانى: ماء مضاف و هو ما لا يصح استعمال لفظ الماء فيه بلا مضاف اليه كماء الرمان و ماء الورد فانه لا يقال له ماء الا مجازا و لذا يصح سلب الماء عنه (١).

[الفصل الثانى: انقسام الماء المطلق إلى أقسام]

[الأول ما لا مادة له]

إشاره

الفصل الثانى:

الماء المطلق اما لا مادة له أو له مادة و الاول أما قليل لا يبلع

(١) المائع على أقسام: منها ما لا يصح اطلاق الماء عليه كالزيت و نحوه و لا يطلق على مثله الماء و لا يبعد ان يكون اطلاق الماء عليه غلطا. و منها ما يطلق عليه الماء مع الاضافه كالمضافات فانه يصح ان يطلق على ما يعصر من الرمان ماء الرمان و لا يطلق عليه الماء بلا اضافه الا على نحو المجاز. و منها ما يصح اطلاق الماء عليه بلا اضافه و هو الماء المطلق.

و مما ذكرنا علم ان تقسيم الماء الى المطلق و المضاف انما هو تقسيم للمعنى الجامع بين نوعين حقيقيين - خلافا لما أفاده سيدنا الاستاد- حيث قال: «انما هو تقسيم للجامع بين المعنى الحقيقى و المجازى نظير تقسيم الصلاه الى الصحيحه و الفاسده بناء على وضعها لخصوص الصحيحه» اذ لا- شبهه فى ان اطلاق الماء مع الاضافه على المضاف اطلاق حقيقى فلو قلنا: بأن قول الفقهاء: «الماء اما مطلق أو مضاف» يراد منه ان الماء تاره يطلق مع الاضافه، و أخرى يطلق

بلا اضافته، يكون المقسم مقسما لمعنيين حقيقيين الا ان يقال: بأن المراد في قولهم:

«الماء اما مطلق أو مضاف» الجامع بين المطلق و المضاف و حيث ان اطلاق الماء على المضاف يكون مجازيا، يكون التقسيم باعتبار الجامع بين المعنى

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٣٩

مقداره الكر أو كثير يبلغ مقداره الكر و القليل يفعل بملاقاه النجس أو المتنجس على الاقوى (١).

الحقيقى و المجازى و الظاهر هو هذا المعنى الثانى، لا الاول فما أفاده صحيح.

[تنجس الماء القليل بملاقاه النجس أو المتنجس و عدمه و ذكر النصوص الواردة فى المقام و بيان الأدله من الطرفين]

اشاره

(١) لا اشكال فى عدم انفعال الكر و ما فوقه الا بالتغير بالنجاسه فى أحد أوصافه الثلاثه كما انه لا ريب فى انفعال القليل بالتغير انما الكلام فى انفعال القليل مطلقا و عدمه و المشهور هو الاول بل قيل: انه ادعى عليه الاجماع فى كلام كثير من الاعلام و نسب الى ابن أبى عقيل: القول بعدم الانفعال و نسب هذا القول الى الفيض و السيد الجزائرى و الشيخ الفتونى و السيد عبد الله الشوشترى و يقع البحث فى مواضع:

[الموضع الاول: فى الانفعال فى الجملة و بنحو الموجه الجزئيه

اشاره

و فى هذا الموضع يقع البحث تاره من حيث المقتضى و أخرى فى بيان ما يتوهم كونه دليلا على عدمه.

فقول: الاخبار التى يمكن الاستدلال بها على المدعى على طوائف:

الطائفة الاولى: الاخبار الناهيه عن الوضوء و الشرب من الاناء الذى وقع فيه قطره دم أو شرب منه طير على منقاره دم أو قدر

بتقريب: ان المستفاد من هذه الروايات ان العله لحرمة الشرب كون الماء نجسا و ليس لحرمة ملاك آخر غير النجاسه كما ان النهى عن الوضوء ارشاد الى نجاسته و لا يحتمل فساد الوضوء مستندا الى وجه آخر.

و من تلك الطائفه ما رواه على بن جعفر عن أخيه أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن رجل رعف فامتخط فصار بعض ذلك الدم قطعاً صغاراً فأصاب انائه هل يصلح له الوضوء منه؟ فقال: ان لم يكن شيئاً

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٤٠

...

يستبين في الماء فلا- بأس و ان كان شيئاً بينا فلا تتوضأ منه و قال: و سألته عن رجل رعف و هو يتوضأ فتقطر قطره في انائه هل يصلح الوضوء منه؟ قال: لا «١».

و منها ما رواه أيضاً عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن الدجاجه و الحمامه و اشباههما تطأ العذره ثم تدخل في الماء يتوضأ منه للصلاه؟

قال: لا الا ان يكون الماء كثيراً قدر كر من ماء «٢».

و منها ما رواه عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عما تشرب منه الحمامه فقال: كل ما أكل لحمه فتوضأ من سؤره و اشرب و عن ماء شرب منه باز أو صقر أو عقاب فقال: كل شىء من الطير يتوضأ مما يشرب منه الا ان ترى في منقاره دماً فان رأيت في منقاره دماً فلا تتوضأ منه و لا تشرب «٣».

الطائفه الثانيه: الاخبار الداله بالمفهوم شرطاً أو قيماً على نجاسه ما دون الكر أو الروايه:

منها: ما رواه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام و سئل عن الماء تبول فيه الدواب و نلغ فيه الكلاب و يغتسل فيه الجنب. قال: اذا كان الماء قدر كر لم ينجسه

و منها: ما رواه زراره قال قال أبو جعفر عليه السلام: اذا كان الماء أكثر من راويه لم ينجسه شىء تفسخ فيه أو لم يتفسخ الا ان يجىء له ريح تغلب على ريح الماء «٥».

(١) الوسائل الباب ٨ من أبواب الماء المطلق الحديث: ١.

(٢) الوسائل الباب ٩ من أبواب الماء المطلق الحديث: ٤.

(٣) الوسائل الباب ٤ من أبواب الأسآر الحديث: ٢.

(٤) الوسائل الباب ٩ من أبواب الماء المطلق الحديث: ١.

(٥) الوسائل الباب ٣ من أبواب الماء المطلق الحديث: ٩.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٤١

...

و منها ما رواه اسماعيل بن جابر قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الماء الذى لا ينجسه شىء؟ قال: ذراعان عمقه فى ذراع و شبر و سعه (سعته) «١».

و منها ما رواه أيضا قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الماء الذى لا ينجسه شىء؟ فقال: كره. قلت و ما الكره؟ قال: ثلاثه اشبار فى ثلاثه اشبار «٢».

الطائفه الثالثه: ما يدل على اراقه الاناء الذى أدخل فيه اليد القذره

من نجاسه البول أو المنى أو غيرهما أو وقع فيه قدر و فى بعضها الامر بالتيمم بعد الامر بالاهراق و ليس هذا بحسب الفهم العرفى الا للنجاسه كى لا يستعمل الماء النجس فيما يشترط فيه الطهاره كالوضوء و الشرب و احتمال وجوب الراقه تعبدا من غير جهه النجاسه بعيد عن الفهم العرفى، فمن تلك الطائفه ما رواه أحمد ابن محمد بن أبى نصر قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يدخل يده فى الاناء و هى قدره قال: يكفى الاناء «٣».

و منها ما رواه سماعه قال: سألته عن رجل يمس الطست أو الركوه ثم يدخل يده فى الاناء قبل ان يفرغ على كفيه؟ قال: يهريق

ان لم يفعل فلا بأس و ان كانت أصابته جنبه فادخل يده فى الماء فلا بأس به ان لم يكن أصاب يده شىء من المنى و ان كان أصاب يده فادخل يده فى الماء قبل ان يفرغ على كفيه فليهرق الماء كله «٤».

و منها ما رواه أيضا قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل معه اناءان

(١) الوسائل الباب ١٠ من أبواب الماء المطلق الحديث: ١.

(٢) الوسائل الباب ٩ من أبواب الماء المطلق الحديث: ٧.

(٣) الوسائل الباب ٨ من أبواب الماء المطلق الحديث: ٧.

(٤) نفس المصدر الحديث: ١٠.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٤٢

...

فيهما ماء وقع فى أحدهما قدر لا يدرى أيهما هو و ليس يقدر على ماء غيره قال:

يهريقهما جميعا و يتيمم «١».

و منها ما رواه محمد يعنى ابن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الكلب يشرب من الاناء قال: أغسل الاناء «٢».

و منها ما رواه الفضل أبو العباس عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث انه سأله عن الكلب فقال: رجس نجس لا يتوضأ بفضله و اصيب ذلك الماء و اغسله بالتراب أول مره ثم بالماء «٣».

و منها ما رواه على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر قال: و سألت عن خنزير يشرب من أناء كيف يصنع به؟ قال: يغسل سبع مرات «٤»، الى غيرها من الروايات الواردة فى المقام الداله على انفعال الماء القليل.

و عن شيخنا الانصارى انه قدس سره نقل فى طهارته عن بعضهم: ان هذه الروايات تبلغ ثلاثمائه روايه و الانصاف انها و ان لم تبلغ هذا المبلغ لكن لا يشك الشخص العادى: ان بعضها مطابق للواقع و صادر عن المعصوم عليهم السلام و

ان شئت قلت: انها متواتره اجمالاً بلا اشكال هذا كله من حيث المقتضى

و اما ما يمكن ان يستدل به على قول ابن أبي عقيل و اتباعه من عدم الانفعال فوجوه:

الوجه الاول: ما استدل به الكاشاني - على ما نقل عنه -

و هو ما أرسله المحقق في المعبر قال: قال عليه السلام: خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء

(١) الوسائل الباب ٨ من أبواب الماء المطلق الحديث: ٢.

(٢) الوسائل الباب ١ من الأسأار الحديث: ٣.

(٣) الوسائل الباب ٧ من أبواب النجاسات الحديث: ١.

(٤) الوسائل الباب ١٣ من أبواب النجاسات الحديث: ١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٤٣

...

الا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه «١» و من الظاهر ان المرسل لا اعتبار به.

الوجه الثاني: الروايات الداله على ان الميزان في نجاسه الماء تغيره فما دام لم يتغير لا ينفعل.

و من تلك الروايات ما رواه حريز بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كلما غلب الماء على ريح الجيفه فتوضأ من الماء و اشرب فاذا تغير الماء و تغير الطعم فلا توضأ منه و لا تشرب «٢» و تقريب الاستدلال: ان مقتضى اطلاق تلك الروايات عدم الفرق بين القليل و الكثير فانهم عليهم السلام لم يفصلوا بين القسمين.

و الجواب: ان غايه ما في الباب اطلاق تلك الروايات كما ذكر في التقريب لكن المستفاد من جمله من الروايات الداله على التنجيس، انفعال القليل و لو مع عدم التغير اذ من الظاهر: ان الماء الذي يشرب منه الكلب أو الخنزير أو أصابته يد قدره لا يتغير و مع ذلك حكم عليه السلام بالانفعال فيكون مقتضى القاعده تقييد تلك المطلقات بهذه الروايات فان النسبه بينهما عموم و خصوص بالاطلاق.

و مما يؤيد المدعى - بل يدل عليه - ما رواه صفوان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحياض التي ما بين مكة الى (وخ
ل) المدينة تردها السباع و تلغ فيها الكلاب و تشرب منها الحمير و يغتسل فيها الجنب و يتوضأ منها قال:

و كم قدر الماء؟ قال: الى نصف الساق و الى

(١) الوسائل الباب الاول من أبواب الماء المطلق الحديث: ٩.

(٢) الوسائل الباب ٣ من أبواب الماء المطلق الحديث: ١.

(٣) الوسائل الباب ٩ من أبواب الماء المطلق الحديث: ١٢.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٤٤

...

اذ لو كان الميزان فى الانفعال و عدمه بالتغير و عدمه لما كان وجه لسؤاله عليه السلام عن مقدار الماء و بعد ما اجاب الراوى بأنه الى نصف الساق اجاب عليه السلام بالجواز و الوجه فى هذه الاستفاده: ان الصحارى مسطحه و ليست مرتفعه الاطراف فالماء الموجود فيها اذا بلغ نصف الساق أو الركبه يكون أكثر من مقدار الكر.

الوجه الثالث: ما رواه محمد بن ميسر

قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل الجنب ينتهى الى الماء القليل فى الطريق و يريد ان يغتسل منه و ليس معه اناء يغرف به و يدها قدرتان قال: يضع يده ثم (و خ ل) يتوضأ ثم يغتسل هذا مما قال الله عز و جل: **مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ** «١» فان مورد السؤال فى الروايه الماء القليل و حكم عليه السلام بعدم انفعاله بملاقاه يده القدره.

وفيه: ان القليل ليس فى مقابل الكر فى لسان الاخبار بل القليل يراد منه ما يكون مقابلاً للكثير كماء النهر و البحر و انما القليل اصطلاح عند الفقهاء يراد منه ما يكون أقل من الكر و عليه تكون الروايه مطلقه من هذه الجبهه نعم اطلاقها يقتضى الحكم بعدم انفعال القليل بملاقاه النجاسه لكن تقييد بما دل من النصوص المتقدمه الداله على انفعال الماء الاقل من الكر و يمكن ان تكون الروايه ناظره الى عدم تنجيس المتنجس فلا ترتبط بالمقام.

الوجه الرابع: ما رواه زراره عن أبي عبد الله عليه السلام:

قال: سألته عن الحبل يكون من شعر الخنزير يستقى به الماء من البئر هل يتوضأ من ذلك الماء؟

(١) الوسائل الباب ٨ من أبواب الماء المطلق الحديث: ٥.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٤٥

...

قال: لا بأس «١» و تقريب الاستدلال: ان شعر الخنزير نجس و الغالب تقاطر الماء من الحبل على الماء الموجود فى الدلو فيفهم من حكمه عليه السلام بعدم انفعال ماء الدلو ان الماء القليل لا ينفعل بملاقاه النجس.

وفيه: انه من الممكن ان تكون الروايه ناظره الى عدم نجاسه شعر الخنزير كما ذهب اليه سيد المرتضى على ما نقل عنه كما انه يمكن ان تكون ناظره الى عدم تنجيس المتنجس.

و أفاد سيدنا الاستاد فى

المقام: انه من الجائز ان يكون الحبل المفروض من شعر الخنزير غير متصل بالدلو و وجه السؤال احتمال ان استعمال شعر الخنزير مبعوض شرعا و يفسد الوضوء من ذلك الماء و الامام عليه السلام أجاب بأنه لا بأس و لا يوجب الحرمة الوضعيه.

و ما أفاده خلاف الظاهر فان الظاهر من الروايه ان الحبل بتمامه شعر الخنزير و كان مورد السؤال الشعر المتصل بالدلو فلاحظ.

الوجه الخامس: ما رواه أبو مريم الانصارى

قال: كنت مع أبي عبد الله عليه السلام في حائط له فحضرت الصلاة فتزح دلوا للوضوء من ركي له فخرج عليه قطعه عذره يابسه فاكفا رأسه و توضأ بالباقي «٢».

و هذه الروايه ضعيفه سندا فانه لم تثبت وثاقه بشير فلاحظ حاله في الرجال.

و اما الجواب عن دلالة الروايه تاره بأنه يمكن كون الدلو المذكور في الروايه مقدار الكره، و أخرى بأنه يمكن ان يكون المراد من العذره مدفوع الحيوان المأكول لحمه و ثالثه بأنه يمكن ان يكون المراد بالباقي، الباقي في

(١) الوسائل الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق الحديث: ٢.

(٢) الوسائل الباب ٨ من أبواب الماء المطلق الحديث: ١٢.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٤٦

...

البئر لا يرجع الى محصل فانه أى دلو يسع هذا المقدار من الماء و العذره ظاهره في عذره الانسان و السباع و مدفوع المحلل اكله يطلق عليه الروث و الظاهر من الباقي الباقي في الدلو.

الوجه السادس ما رواه زراره عن أبي جعفر عليه السلام

قال: قلت له راويه من ماء سقطت فيها فاره أو جرد أو صعوه ميته قال: اذا تفسخ فيها فلا تشرب من مائها و لا تتوضأ و صبها و ان كان غير متفسخ فاشرب منه و توضأ و اطرح الميته اذا أخرجتها طريه و كذلك الجره و حب الماء و القربه و اشباه ذلك من أوعيه الماء «١».

و فيه ان الروايه ضعيفه سندا بعلى بن حديد.

الوجه السابع: ما رواه عبد الله بن سنان

قال: سألت رجل أبا عبد الله عليه السلام- و أنا حاضر- عن غدير أتوه و فيه جيفه؟ فقال: ان كان الماء قاهرا و لا توجد منه الريح فتوضأ «٢».

و فيه: أولا انها ضعيفه سندا بالعبیدی و ثانيا: ان غايه ما فى الباب الدلاله على المدعى بالاطلاق فيرفع اليد عنه بتلك الروايات الداله على انفعال القليل.

الوجه الثامن: ما رواه سماعه عن أبي عبد الله عليه السلام

قال: سألته عن الرجل يمر بالماء و فيه دابه ميته قد انتنت قال: اذا كان التنت الغالب على الماء فلا تتوضأ و لا تشرب «٣».

و فيه: ان دلالتها على المدعى على فرض التسليم بالاطلاق فتقيد بتلك

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب الماء المطلق الحديث: ٨.

(٢) الوسائل الباب ٣ من أبواب الماء المطلق الحديث: ١١.

(٣) نفس المصدر الحديث: ٦.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٤٧

...

الادله مضافا الى ان الظاهر ان مورد السؤال لم يكن ماء قليلا.

الوجه التاسع: ما رواه عثمان بن زياد

قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام أكون فى السفر فأتى الماء النقيع و يدى قدره فاغمسها فى الماء قال: لا بأس «١».

و هذه الروايه ضعيفه بعثمان بل و بغيره و من حيث الدلاله الكلام فيها هو الكلام فى سابقتها فلاحظ.

الوجه العاشر: ما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام

انه سأل عن الماء النقيع تبول فيه الدواب فقال: ان تغير الماء فلا تتوضأ و ان لم تغيره أبوالها فتوضأ منه و كذلك الدم اذا سال فى الماء و اشباهه «٢».

و هذه الروايه ضعيفه بياسين الضرير بل و بغيره و من حيث الدلاله الكلام فيها هو الكلام.

الوجه الحادى عشر: ما رواه أبو خالد القماط

انه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول فى الماء يمر به الرجل و هو نقيع فيه الميتة و الجيفه فقال أبو عبد الله عليه السلام: ان كان الماء قد تغير ريحه أو طعمه فلا تشرب و لا تتوضأ منه و ان لم يتغير ريحه و طعمه فاشرب و توضأ «٣».

و الكلام فى دلالة الروايه هو الكلام.

الوجه الثانى عشر: ما رواه العلاء بن الفضيل

قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحياض يبال فيها قال: لا بأس اذا غلب لون الماء لون البول «٤».

(١) الوسائل الباب ٩ من أبواب الماء المطلق الحديث: ١٦.

(٢) الوسائل الباب ٣ من أبواب الماء المطلق الحديث: ٣.

(٣) نفس المصدر الحديث: ٤.

(٤) نفس المصدر الحديث: ٧.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٤٨

...

و هذه الروايه ضعيفه بمحمد بن سنان و الجواب عن الدلاله هو الجواب.

الوجه الثالث عشر: ما رواه ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام

قال:

سألته عن الوضوء مما ولغ الكلب فيه و السنور أو شرب منه جمل أو دابه أو غير ذلك أ يتوضأ منه؟ أو يغتسل؟ قال: نعم الا ان تجد غيره فتنزه عنه «١».

و الجواب عن دلالتها هو الجواب.

الوجه الرابع عشر: ما أرسله الصدوق

قال: و أتى أهل البادية رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فقالوا: يا رسول الله ان حياضنا هذه تردها السباع و الكلاب و البهائم فقال لهم صلى الله عليه و آله و سلم: لها ما أخذت أفواهاها و لكم سائر ذلك «٢».

و ضعفه سنداً واضح و الجواب من حيث الدلاله هو الجواب.

الوجه الخامس عشر: ما رواه أبو بصير

قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام:

انا نساغر فر بما بلينا بالغدير من المطر يكون الى جانب القرية فيكون فيه العذره و يبول فيه الصبى و تبول فيه الدابه و تروث. فقال: ان عرض فى قلبك منه شىء فقل هكذا يعنى افرج الماء بيدك ثم توضأ فان الدين ليس بمضيق فان الله يقول:

﴿ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ «٣».

و الجواب هو الجواب.

الوجه السادس عشر: ما رواه شهاب بن عبد ربه

قال: أتيت أبا عبد الله عليه السلام أسأله فابتدأنى فقال: ان شئت فسل يا شهاب و ان شئت أخبرناك بما

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب الأسآر الحديث: ٦.

(٢) الوسائل الباب ٩ من أبواب الماء المطلق الحديث: ١٠.

(٣) نفس المصدر الحديث: ١٤.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٤٩

...

جئت له قلت: أخبرنى قال: جئت تسألنى عن الغدير يكون فى جانبه الجيفه أتوضأ منه أولا-؟ قال: نعم قال: توضأ من الجانب الأخر الا ان يغلب الماء الريح فينتن و جئت تسأل عن الماء الراكد من الكر مما لم يكن فيه تغير أو ریح غالبه قلت: فما التغير؟ قال: الصفرة فتوضأ منه و كلما غلب كثره الماء فهو طاهر «١».

و الجواب هو الجواب. ان قلت: ان التقابل بين الغدير و الكر يقتضى ان يكون الغدير أقل من الكر و مع ذلك حكم عليه السلام بعدم انفعاله. قلت:

الغدير أعم من الكر و ليس ظاهرا فى خصوص القليل المقابل للكر و يمكن ان السائل كان فى مقام السؤال عن حكم الغدران بنحو مطلق و عن الكر بالخصوص.

أضف الى ذلك كله انه لو وصلت النوبه الى المعارضه يكون الترجيح مع تلك الطائفه الداله على الانفعال فانها- كما سبق- متواتره و لا اشكال فى صدورهما اجمالا عن المعصوم فيكون المعارض له مصداقا

لقوله: كل حديث مردود الى الكتاب و السنه «٢» بدعوى: ان السنه أعم من حديث مروى عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم و أوصيائه. لكن الروايه لضعفها بالارسال ليست قابله للاعتماد و قريب من هذه المرسله ما رواه عمر بن حنظله و أرسلها فى الاحتجاج عنه قال فيه: فان كان الخيران عنكم مشهورين قد رواهما الثقات عنكم؟ قال:

ينظر فما وافق حكمه حكم الكتاب و السنه و خالف العامه فيؤخذ به و يترك ما خالف حكمه حكم الكتاب و السنه و وافق العامه «٣» فان الروايه ضعيفه بالارسال و بعمر بن حنظله.

(١) نفس المصدر الحديث: ١١.

(٢) جامع أحاديث الشيعة باب ما يعالج به تعارض الروايات الحديث: ٩.

(٣) الوسائل الباب ٩ من أبواب صفات القاضى الحديث: ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٥٠

...

الوجه السابع عشر: ان القليل لو قلنا بانفعاله بالملاقات لما أمكن تطهير شىء من المتنجسات

و هذا مقطوع البطلان و لهذا الاستدلال تقريبان:

الاول: ان الجزء المتصل بالمتنجس من الماء ينجس بالملاقات فلا تحصل الطهاره اذ يشترط ان يكون المطهر طاهرا.

الثانى: ان الجزء المتصل بالمتنجس اذا انفعل بالملاقاه فهو يوجب تنجس المغسول به ثانيا لأنه نجس فينجس ما يلاقيه. ان قلت: الطهاره تحصل بانفصال الماء عن المغسول. قلت: فرضنا ان الامر كذلك لكن لا اشكال فى بقاء قطرات على المحل و هو يوجب الانفصال و القول بأن الانفصال ليس من المطهرات كما فى كلام سيدنا الاستاد مدفوع بأنه موافق للحكم العرفى فان اليد القدره اذا غسلت بالماء القليل فلا بد من انفصال ذلك الماء كى يحكم عليها بالنظافه.

و الجواب عن التقريب الاول: ان الدليل قائم على اشتراط طهاره الماء قبل غسل المتنجس و أما النجاسه الحادثه فى الماء بالغسل فلا دليل على قدحها بل الدليل قائم على عدمه

فان الادله الداله على جواز تطهير المتنجس بالماء القليل تدل على عدم الاشتراط.

و ان شئت قلت: لو بنى على انفعال القليل على الاطلاق- حتى فى محل الكلام- بنى على عدم قدح انفعال المطهر فيما يكون انفعاله بالتطهير و لا يتوجه اشكال و هذا أمر موافق مع حكم العرف فان الشىء القذر لو نظف بالماء فلا بد من كون المغسول به نظيفا و بالغسل تنتقل القذاره العرفيه الى الماء و لكن اليد يحكم عليها بالنظافه.

و الجواب عن التقريب الثانى: انه لو قلنا بنجاسه الغساله فنقول: بأن الماء الباقى على المحل المغسول لا ينجس المحل لأدله جواز التطهير بالقليل اذ لا

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٥١

...

يعقل ان يجتمع جواز التطهير به مع تنجس المحل به أيضا فالجمع بين الادله يقتضى الالتزام بالانفعال و عدم تنجيسه المحل المغسول ثانيا.

الوجه الثامن عشر: ان دلالة أدله انفعال الماء القليل بالمفهوم و دلالة أدله عدم الانفعال بالمنطوق

و الدلالة المنطوقيه تتقدم على ما بالمفهوم.

و فيه: أولا: انه ليس دليل الانفعال منحصرا بالدلالة المفهوميه بل فى الادله ما يدل عليه بالمنطوق.

و ثانيا: انه ليس من المرجحات فى باب التعارض كون أحد الطرفين دالا- بالمنطوق بل ربما يتقدم ما بالمفهوم على ما يدل بالمنطوق كما لو كان المفهوم أخص من المنطوق.

و ثالثا: ان المفهوم تابع للمنطوق و التصرف فى المفهوم تصرف فى المنطوق.

و رابعا: قد تقدم عدم تماميه أدله عدم الانفعال اما سندا و اما دلالة فلاحظ.

الوجه التاسع عشر: ان أدله الكر مختلفه من حيث الدلالة على مقدار الكر

فنكشف من هذا الاختلاف ان اشتراط مقدار الكر فى الاعتصام استحبابى و ان الشارع لم يهتم بهذا الامر. و فيه: ان الاختلاف لا يكشف عن عدم الاهتمام بل لا بد من ملاحظتها فاما تكون قابله للجمع العرفى فيجمع بينها و يؤخذ بالنتيجه و اما لا تكون قابله للجمع فتدخل فى موضوع التعارض و لا بد من اعمال قانونه.

الوجه العشرون: ان الماء القليل لو كان قابلا للانفعال لبين الشارع كيفيه التحفظ عليه

و أمر بحفظه عن ملاقاته النجاسات و المتنجسات كأيدى الاطفال و المجانين المتقدره على الاغلب و حيث لم يرد فى هذا الباب أمر من الشارع و لا توجد روايه تدل على هذا المعنى فكشف عدم انفعاله.

و هذا الاستدلال من الغرائب فان الشارع الاقدس شأنه بيان الاحكام و قد

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٥٢

...

حكم بانفعال الماء القليل بالادله المتقدمه و أما بيان حفظ الموضوعات الخارجيه فليس من شئون الشارع.

الوجه الواحد والعشرون: انه يلزم نجاسه جميع مياه مكه و المدينه

لانهحصار مياههما فى القليل غالبا و تصل الى المياه أيدى الاطفال و المجانين و معه كيف يصنع أهل البلدين بل يلزم جعل أحكام الماء فى حقهم لغوا.

وفيه: ان مقتضى قاعده الطهاره و استصحابها طهاره كل ما يشك فى طهارته هذا من ناحيه و من ناحيه أخرى لقائل ان يقول: بأن المتنجس لا- ينجس مطلقا أو مع الواسطه لا ينجس أو يفصل بين الماء و غيره بأن يقول: ينجس الماء و لا ينجس غيره فاذا التزمنا بأحد هذه الوجوه و لاحظنا مفاد القاعده فلا يحصل القطع بالنجاسه نعم لو قلنا: بانفعال الماء القليل و قلنا: بأن المتنجس منجس على الاطلاق لكان هذا المحذور متوجها اذ يحصل القطع بنجاسه جميع مياه البلدين بل لو ادعى أحد انه تلزم نجاسه جميع ما فى العالم لم يكن مجازفا فى قوله.

فانقدح مما تقدم: ان الحق ما ذهب اليه المشهور من انفعال القليل بملاقاه النجاسه.

الموضع الثانى: ان الحق انفعال الماء القليل بكل نجاسه

بلا فرق بين أقسامها و يمكن الاستدلال عليه بجمله من النصوص:

منها ما رواه أحمد بن محمد بن أبى نصر «١» فان الموضوع فى هذه الروايه عبارته عن اليد القذره و حيث ان اليد تصير قذره باصابه كل نجاسه و لم تفصل فى الروايه، يعلم عدم الفرق بين النجاسات.

(١) لاحظ ص ١٤١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٥٣

...

و منها ما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الجنب يحمل (يجعل خ ل) الركوه أو التور فيدخل اصبعه فيه قال: ان كانت يده قذره فاهرقه و ان كان لم يصبها قدر فليغتسل منه هذا مما قال الله تعالى: **مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ** «١».

و منها ما رواه شهاب بن عبد ربه

عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل الجنب يسهو فيغمس يده في الاناء قبل ان يغسلها، انه لا بأس اذا لم يكن أصاب يده شىء «٢»، فان مقتضى الاطلاق عدم الفرق بين أقسام النجاسات.

و منها ما رواه عمار قال: و سئل عن ماء شربت منه الدجاجة قال: ان كان في منقارها قدر لم يتوضأ منه و لم يشرب و ان لم يعلم ان في منقارها قدرا توضأ منه و اشرب «٣»، الى غيرها من النصوص مضافا الى ان العرف يفهم من الحكم بالنجاسة في موارد مختلفة انه لا- خصوصيه لنجاسه دون أخرى و ان الماء ينفعل بملاقات النجاسة خصوصا مع ملاحظه أدله اعتصام الكرخ حيث يستفاد من تلك الأدله ان الميزان في اعتصام الماء بلوغه هذا المقدار.

أضف الى ذلك التسالم فيما بين القوم على اتحاد حكم النجاسات من هذه الجهة و ان وقع الخلاف في بعض الخصوصيات كالتفصيل المنسوب الى الشيخ الطوسي قدس سره في الدم الملقى مع الماء القليل بأنه ان كان بمقدار لا يدركه الطرف لا ينجس الماء.

فالتنتيجه: ان الحق عدم الفرق بين أقسام النجاسات و الماء القليل ينفعل

(١) الوسائل الباب ٨ من أبواب الماء المطلق الحديث: ١١.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣.

(٣) الوسائل الباب ٤ من أبواب الأسآر الحديث: ٣.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٥٤

...

بملاقاه كل من الاعيان النجسه.

الموضع الثالث: ان ما ذكر من انفعال الماء القليل بالملاقات هل يختص بالاعيان النجسه أو يعم المتنجسات؟

نسب الى صاحب الكفآيه قدس سره: ان الماء القليل لا- ينفعل بملاقاه المتنجس و استدل عليه: بأن الدليل على الانفعال اما الاجماع و اما أخبار الكرخ و اما الروايات الخاصه اما الاجماع فحيث انه دليل لبي يكون القدر المتيقن منه انفعاله بالاعيان و اما أخبار الكرخ فمفهومها موجه جزئيه و بعدم القول بالفصل

و بالاخبار الخاصه نلتزم بانفعاله بكل عين نجسه و أما الروايات الخاصه فهى مختصه بالاعيان كما ان المنسيق من لفظ الشىء فى الاخبار العامه هى الاعيان فلا دليل على انفعاله بالمتنجس هذا ملخص ما أفيد فى المقام.

و لكن يرد عليه: ان مقتضى جمله من الروايات عدم الفرق:

منها: ما رواه أبو بصير عنهم عليهم السلام قال: اذا أدخلت يدك فى الاناء قبل ان تغسلها فلا بأس الا ان يكون أصابها قدر بول أو جنابه فان أدخلت يدك فى الماء و فيها شىء من ذلك فاهرق ذلك الماء «١» فان مقتضى اطلاق هذه الروايه ان اليد اذا أصابه بول أو منى ينجس الماء المصاب به و ان لم يكن عند الاصابه عين النجاسه موجوده الا ان يقال: انه يفهم من ذيل الروايه ان الميزان ملاقيه عين المنى أو البول مع الماء.

و منها ما رواه شهاب «٢» و التقريب هو التقريب و منها ما رواه أحمد ابن محمد بن أبى نصر «٣» و التقريب هو التقريب.

(١) الوسائل الباب ٨ من أبواب الماء المطلق الحديث: ٤.

(٢) لاحظ ص ١٥٣.

(٣) انظرها فى ص: ١٤١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٥٥

...

و منها ما رواه سماعه عن أبى عبد الله عليه السلام قال: اذا أصاب الرجل جنبه فادخل يده فى الاناء فلا بأس اذا لم يكن أصاب يده شىء من المنى «١» و التقريب هو التقريب و منها ما رواه أبو بصير «٢» و التقريب هو التقريب.

و يمكن ان يقال: ان مقتضى روايه أبى بصير «٣»، عدم انفعال الماء القليل الذى لاقاه المتنجس بتقريب: ان المستفاد من الروايه ان انفعال الماء القليل باصابه اليد مشروط بوجود شىء من البول أو المنى فى اليد

و الا لا ينفعل الماء باصابه اليد و لو مع نجاسه اليد بل صرح به فى قوله عليه السلام «الا ان يكون أصابها قذر بول أو جنبه» و بهذه الروايه يقيد اطلاق الروايات الداله بالاطلاق على انفعاله بملاقاه المتنجس.

و يجاب عن هذا التقريب: بأن القذر على ما يستفاد من اللغه تاره يطلق و يراد منه المعنى الوصفى أى ذات ثبت له المبدأ و أخرى يطلق و يراد منه المعنى المصدري فعلى الاول تكون اضافه لفظ القذر الى البول اضافه بيانيه فالقذر يكون نفس البول و على الثانى تكون الاضافه نشويه أى قذاره ناشئه من البول و الاستدلال انما يتم على الفرض الاول كما هو ظاهر و اما على التقدير الثانى فلا اذ اليد القذره يكون فيها قذر بول و لو مع ازاله العين و حيث انه لا قرينه فى الروايه تعيين أحد الاحتمالين يكون المستفاد من هذه الجمله مجمله فتكون تلك الاطلاقات محكمه.

و ربما يستدل على عدم الانفعال بالمتنجس بما رواه على بن جعفر عن أخيه

(١) الوسائل الباب ٨ من أبواب الماء المطلق الحديث: ٩.

(٢) أنظرها فى ص ١٥٣.

(٣) لاحظ ص ١٥٤.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٥٦

...

موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن جنب أصابت يده جنبه فمسحها بخرقه ثم ادخل يده فى غسله هل يجزيه ان يغتسل من ذلك الماء؟ قال: ان وجد ماء غيره فلا يجزيه ان يغتسل و ان لم يجد غيره أجزاءه «١».

و فيه مضافا الى الشذوذ و التفصيل الذى لم يلتزموا به- و لعله لا- قائل به- ان مفادها مطلق من حيث القله و الكثره، و يقيد اطلاقها بتلك الروايات الداله على الانفعال.

الموضع الرابع: انه على القول بانفعال القليل هل ينفعل بملاقاه المتنجس مطلقا

بلا فرق بين ما لاقى النجس

بلا واسطه و ما لاقاه مع الواسطه أو يختص الانفعال بالمتنجس الملاقى لعين النجس.

و الذى يمكن ان يكون مستندا للعموم أحد أمور:

الاول: ما رواه الفضل أبو العباس قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن فضل الهره و الشاه و البقره و الابل و الحمار و الخيل و البغال و الوحش و السباع فلم أترك شيئاً الا- سألته عنه فقال: لا- بأس به حتى انتهيت الى الكلب فقال: رجس نجس لا تتوضأ بفضله و اصيب ذلك الماء و اغسله بالتراب أول مره ثم بالماء «٢».

و تقريب الاستدلال بالروايه: ان المستفاد من الحديث ان الواجب الاجتناب عن الملاقى مع النجس و النجس بماله من المفهوم كما انه يطلق على عين النجاسه يطلق على المتنجس.

و فيه: انه عليه السلام رتب الحكم على كون الكلب رجسا نجسا كليهما فلا بد فى التسريه التحفظ على كلا العنوانين و صدق الرجس على المتنجس أول الكلام

(١) قرب الاسناد ص ٨٤.

(٢) الوسائل الباب الاول من أبواب الأسار الحديث: ٤.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٥٧

...

فان المستفاد من موارد استعماله ان الرجاسه خباثه ذاتيه و قداره معنويه و يشهد له قوله تعالى: إِنَّمَا الْخَمْرُ وَ الْمَيْسِرُ وَ الْأَنْصَابُ وَ الْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ «١».

و عن الزجاج: «ان الرجس فى اللغة اسم لكل ما استقدر من عمل» و لو شك فى انه لغه يعم مطلق النجس أم لا لكان مقتضى القاعده الاقتصار على المقدار المعلوم اذ مع الشك لا يمكن ترتيب الحكم بل مقتضى القاعده عدم العموم و استعماله فى العين النجسه كما فى قوله تعالى: قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً

أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمٍ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ «٢» بناء على عود الضمير الى المجموع لا- خصوص الخنزير، لا يكون دليلاً على انه حقيقه فى العموم فان جريان اصله الحقيقه يتوقف على الشك فى المستعمل فيه و اما مع احرازه و الشك فى انه حقيقه أو مجاز فلا موقع لأصله الحقيقه و لو تنزلنا و قلنا بأنه اسم للأعم و سلمنا اطلاقه على الاعيان النجسه، لكن لا نسلم اطلاقه على المتنجس أيضاً.

و بعبارة أخرى: بأى دليل و مستند نستند و نقول: بأن الماء القليل النظيف عن الاوساخ الملاقى مع اليد القذره التى ليست فيها عين النجاسه، رجس بل لنا ان نقول: بأن صحه سلب هذا العنوان عنه يدل على عدم كونه حقيقه فيه.

أضف الى ذلك ان استفاده الكبرى الكليه من الحديث ليست واضحه و لذا لا يترتب حكم التعفير على غير الكلب من الاعيان و الحال انه لو كان المستفاد من الروايه العليه و عموميه الحكم لكان اللازم تسريه و جوب التعفير الا ان يقال:

(١) المائده ٩٠.

(٢) الانعام ١٤٥.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٥٨

...

بأنه علم من الخارج بالضروره عدم وجوبه بالنسبه الى غيره فلاحظ.

الثانى: ما رواه معاويه بن شريح قال: سأل عذافر أبا عبد الله عليه السلام و انا عنده عن سؤر السنور و الشاه و البقره و البعير و الحمار و الفرس و البغل و السباع يشرب منه أو يتوضأ منه؟ فقال: نعم اشرب منه و توضأ منه. قال:

قلت له: الكلب؟ قال: لا. قلت: أليس هو سبع؟ قال: لا و الله انه نجس لا و الله انه نجس «١».

بتقريب ان المستفاد من الروايه: ان النجس يؤثر فيما يلاقيه و حيث ان المتنجس يصدق عليه

عنوان النجس فيؤثر فيما يلاقه.

و فيه: أولاً: ان الروايه ضعيفه سنداً بمعاويه و ثانياً: ان الروايه لا يستفاد منها العليه و العموم بل الامام فى صدد ردع السائل و بيان الفرق بين الكلب و غيره فتأمل.

الثالث: ما رواه زراره قال: قال أبو جعفر عليه السلام: الا احكى لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم؟ فقلنا: بلى فدعا بقعب فيه شىء من ماء فوضعه بين يديه ثم حسر عن ذراعيه ثم غمس فيه كفه اليمنى ثم قال:

هكذا اذا كانت الكف طاهره «٢».

بتقريب ان المستفاد من الروايه ان اليد اذا لم تكن طاهره ينجس الماء و لا يجوز الوضوء من الملاقى لليد القذره فلو فرضنا ان اليد صارت قذره بملاقاه العين فهذه اليد القذره تنجس الماء بهذه الروايه فاذا بنينا على ان الماء ينفعل بها فيلزم ان اليد القذره تنجس اليد الاخرى بالملاقاه أيضاً فيصح ان يقال:

(١) الوسائل الباب الاول من الأسآر الحديث: ٦.

(٢) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث: ٢.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٥٩

...

بأن اليد الاخرى ليست طاهره فعند الملاقاه مع الماء تنجس الماء بمقتضى الروايه و هكذا.

و الجواب عن هذا الاستدلال: ان هذا التقريب يتوقف على كون السبب لعدم جواز الوضوء انفعال الماء القليل بملاقاه اليد القذره و الحال انه من الممكن ان يكون السبب لعدم الجواز بعد وضع اليد غير الطاهره فى الماء، صيرورته مستعملاً فى الخبث اذ بمجرد وضع اليد فى الماء و لو مع عدم القصد يصدق على الماء انه غساله الخبث و مع هذا الاحتمال كيف يمكن الاستدلال.

ان قلت: لو علم اجمالاً بأن المنشأ فى عدم الجواز أحد هذين الامرين و بمقتضى تنجيز العلم الإجمالى

لا بد من الالتزام بكليهما.

قلت: هذا العلم منحل لأننا نقطع بأن الماء القليل المستعمل في الخبث لا يجوز معه الوضوء.

و بعبارة أخرى: تنجيز العلم الإجمالي يتوقف على تعارض الاصول في الاطراف و اصاله الطهاره الجاربه فى الماء لا يعارضها أصل آخر اذ مع العلم التفصيلى بعدم جواز الوضوء لا مجال لأصاله البراءه عن الاشتراط.

مضافا الى ان غايه ما يستفاد من الروايه انفعال الماء بالمتنجس و لو مع الواسطه و لكن أى دليل دل على مساواه الماء مع غيره فى هذا الحكم فمن الممكن ان الماء ينفعل و غير الماء لا ينفعل و على هذا الاساس يمكن ان يقال:

بأن جملة من الاطلاقات المتقدمه تقتضى انفعال القليل بملاقاه المتنجس بعين النجاسه و أما الزائد عليه فلا و تفصيل الكلام بالنحو التام موكول الى بحث تنجيس المتنجس فانتظر.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٦٠

[فى انفعال القليل يشترط عدم التدافع]

الا اذا كان متدافعا بقوه فالنجاسه تختص حينئذ بموضع الملاقاه و لا تسرى الى غيره (١).

سواء أ كان جاريا من الاعلى الى الاسفل كالماء المنصب من الميزاب الى الموضع النجس فانه لا- تسرى النجاسه الى أجزاء العمود المنصب فضلا عن المقدار الجارى على السطح، أم كان متدافعا من الاسفل الى الاعلى كالماء الخارج من الفواره الملاقى للسقف النجس فانه لا تسرى النجاسه الى العمود و لا الى ما فى داخل

(١) و الوجه فيه: ان السيلا ن و الاندفاع يجعلان الماء متعددا بالنظر العرفى فاذا كان الماء متعددا بالنظر العرفى يترتب على كل من الفردين حكمه.

و ملخص الكلام ان الدفع يوجب عدم تقوى أحد الطرفين بالآخر فلا تسرى النجاسه من أحد الطرفين الى الاخر لان الطرفين لا يصدق عليهما عنوان الوحده فى نظر العرف فلا يتقوى العالى

بالسافل كما انه لا يتقوى السافل بالعالى و لذا لا يكون الماء الموجود فى الحياض الصغار فى الحمامات متقو بالماء الجارى فيها من الماده الجعليه نعم بالتعبد الشرعى نحكم عليها بالطهاره عند اتصالها بما فى الماده كما ان العالى لا يتقوم بالسافل و من هنا اذا صبينا ماء ابريق على ماء سافل منه و هو كر ثم وقعت نجاسه على الابريق فلا نحكم بطهاره ما فيها كما انه لو صب ماء من الابريق على يد كافر مثلا لا يحكم بنجاسه ما فى الابريق و كذا فى الفوارات اذا تنجس اعلاها بشىء لا نحكم بنجاسه اسفلها فالميزان فى السرايه و عدمها صدق الوحده العرفيه و عدمها بلا فرق بين ان يكون الدفع من العالى الى السافل أو من السافل الى العالى أو من اليمين الى اليسار.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٦١

[عدم انفعال الكر إلا بالتغير بأحد الأوصاف الثلاثه]

اشاره

الفواره و كذا اذا كان متدافعا من أحد الجانبين الى الآخر (١) و اما الكثير الذى يبلغ الكر فلا ينفعل بملاقاه النجس فضلا عن المتنجس (٢) الا اذا تغير بلون النجاسه (٣).

(١) قد ظهر الوجه فيما ذكر.

(٢) كما هو المعروف المشهور بين الاصحاب و تدل عليه جمله من النصوص:

منها ما رواه على بن جعفر «١» و منها ما رواه شهاب بن عبد ربه «٢».

(٣) قد استشكل فى الحاق اللون باخويه بأنه لم يذكر فى شىء من نصوص الباب و الحال انه ليس الامر كذلك اذ دلت جمله من الروايات على الحاقه بهما منها ما رواه العلاء بن الفضيل «٣».

و هذه الروايه ضعيفه بمحمد بن سنان و منها ما رواه أبو بصير «٤» و هذه الروايه ضعيفه بياسين و منها ما رواه شهاب «٥».

و هذه الروايه

تامه سندا مضافا الى ان الظاهر ان الحاقه بهما متفق عليه بينهم.

اضف الى ذلك: انه لا- يبعد ان يقال: ان التغير باللون فى النجاسات يلزم التغير بالطعم أو الريح و لا يوجد التغير باللون الا و التغير بالطعم أو الريح موجود معه و لا- تقاس النجاسات الخارجيه بالاصباغ فان التغير بالاصباغ لا يلزم التغير بالطعم أو الريح بخلاف التغير بالنجاسات كالميته و العذره و البول و غيرها و لعله لهذه الجبهه لم يذكر اللون فى قبال أخويه فى أكثر النصوص.

(١) لاحظ ص: ١٣٩.

(٢) لاحظ ص: ١٤٨.

(٣) قد مر فى ص ١٤٧.

(٤) قد مر فى ص ١٤٧.

(٥) قد مر فى ص ١٤٨.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٦٢

أو طعمها أو ريحها (١).

(١) قد ذكر بأن الروايات الوارده من طرفنا فى المقام من الكثره بمكان ربما يدعى تواترها.

و الاخبار الوارده فى هذا الباب على طوائف:

منها: ما دل على انفعال الماء بالتغير على الاطلاق و من تلك الطائفه مما رواه أبو خالد القمط «١».

الطائفه الثانيه: ما ورد فى ان الماء البالغ قدر كرى ينجس بالتغير كما وردت فى روايه شهاب «٢».

الطائفه الثالثه: ما ورد فى البثر و منها ما رواه محمد بن اسماعيل عن الرضا عليه السلام قال: ماء البثر واسع لا يفسده شىء الا ان يتغير ريحه أو طعمه فينزح حتى يذهب الريح و يطيب طعمه لان له ماده «٣».

فالتتيجه: ان الماء على الاطلاق حتى الكرى ينفع بالتغير بالنجاسه.

ان قلت: النسبه بين أدله اعتصام الكرى و أدله الانفعال بالتغير عموم من وجه فلا بد من اعمال قانون التعارض.

قلت: أولاً: ان الامر مسلم بين القوم و مورد الاتفاق ظاهراً.

و ثانياً: انه لو وقع التعارض بالعموم من وجه بين العموم

الوضعي و الاطلاقى يقدم ما بالوضع على ما بالاطلاق و المقام كذلك لاحظ حديث حريز «٤».

(١) لاحظ ص ١٤٧.

(٢) مرت فى ص ١٤٨.

(٣) الوسائل الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق الحديث: ٦.

(٤) قد مر فى ص ١٤٣.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٦٣

تغيرا فعليا (١).

الا- ان يقال: بأن الانفعال بالتغير يفهم من الشرطيه الواقعه فى ذيل الحديث و يكون بالاطلاق لكن يكفى فى المقام حديث شهاب «١» فان قوله عليه السلام فى ذيل الحديث «و كلما غلب كثره الماء فهو طاهر» يدل على المدعى لان مفهوم الشرطيه كلما لم يغلب فهو نجس فيكون عمومه بالوضع.

و ثالثا: ان الكر بنفسه ورد فيه الدليل لاحظ حديث شهاب «٢» فان المستفاد من هذا الحديث ان الماء الكر ينفع بالتغير فلاحظ.

و رابعا: لو دار الامر فى المتعارضين بالعموم من وجه بأنه لو عمل بأحدهما دون الاخر يبقى موضوع للمتروك و لو عكس لما بقى للمتروك مورد، فالترجيح مع الاول اذ به يعمل بكلا الدليلين و المقام كذلك فانه لا اشكال فى ان القليل ينجس بالملاقاه و لو مع عدم التغير فلو لم ينفع الكر بالتغير لا يبقى موضوع للتغير فلاحظ.

(١) التغير الموضوع للحكم فى لسان الادله يلزم ان يكون فعليا كما فى المتن أو يكفى الاعم منه و من التقديرى؟ و ان شئت قلت: هل التغير المذكور فى النصوص طريق الى كم خاص من النجاسه فى الماء فلو احرز ذلك المقدار و لم يحصل تغير فعلى فى الماء ينجس؟ فيكون التقديرى كافيا أو ان التغير لا بد ان يكون فعليا فلا يكفى التقديرى؟

الحق هو الثانى فان الظاهر من الدليل ان الموضوع للحكم هو التغير الفعلى و التقديرى خلاف ظاهر الادله

(١) قد مر فى ص ١٤٨.

(٢) قد مر فى ص ١٤٨.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٦٤

...

الانفعال فيما تكون النجاسه قليلا من حيث الكم و شديدا من حيث الوصف.

اضف الى ذلك: ان لازم ما ذكر ان التغير لو حصل فى الماء و لكن نشك فى ذلك المقدار ان نحكم بالطهاره بمقتضى الاستصحاب الا ان يقال:

بأن التغير طريق شرعى ظاهرى و معه لا مجال للاستصحاب و لكن بطلان هذا كله من الواضحات فالميزان بالتغير الفعلى و ان نسب الى العلامه فى القواعد و بعض من تأخر عنه كفايه التقديرى و العرف ببابك.

و ربما يقال- كما فى كلام سيدنا الاستاد:- بأن عدم الفعلية تاره من باب القصور فى المقتضى كما اذا وقع مقدار من الدم الاصفر فى الماء بحيث لو كان أحمر لكان مغيرا للماء و لكن لضعف لونه لم يؤثر فى الماء، و أخرى من باب القصور فى الشرط كما اذا وقعت ميتة فى الماء فى أيام الشتاء بحيث لو كان فى الصيف لكانت مؤثره فى تغير الماء و لكن فى أيام الشتاء لا تؤثر لانجماد الميتة و سد خلله و فرجه، و ثالثه من باب وجود المانع كما اذا صب فى الماء مقدار من الصبغ الاحمر ثم وقع فيه الدم بحيث لو لم يكن مقرونا بالصبغ لكان مغيرا للون الماء فان كان التقدير من القسم الاول أو الثانى لم يحكم بالنجاسه و الانفعال و ان كان من القسم الثالث يحكم بها اذ الفرض ان التغير حاصل غايه الامر المانع يمنع عن ادراكه و نظيره ما اذا جعل احد على عينيه نظاره حمراء أو جعل الماء فى آنيه

حمراء فانه لا- يرى تغير الماء بالدم فى هذا الحال و نسب هذا القول الى البيان و جامع المقاصد بل نسب الى قطع المتأخرين بتقريب:

ان التغير حقيقى و لكن مستور.

و الانصاف انه لا يمكن المساعدة عليه فانه يمتنع اجتماع المثليين كاجتماع الضدين و تنظير سيدنا الاستاد ليس فى محله اذ الماء فى الصورتين المفروضتين

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٦٥

[مسألة ١ اذ كانت النجاسة لا وصف لها أو كان وصفها يوافق وصف الماء لم ينجس الماء بوقوعها فيه]

(مسألة ١) اذ كانت النجاسة لا وصف لها أو كان وصفها يوافق وصف الماء لم ينجس الماء بوقوعها فيه و ان كان بمقدار بحيث لو كان على خلاف وصف الماء لغيره (١).

[مسألة ٢ إذا تغير الماء بغير اللون و الطعم و الريح بل بالثقل أو الشخانة أو نحوهما لم ينجس أيضا]

(مسألة ٢) اذا تغير الماء بغير اللون و الطعم و الريح بل بالثقل او الشخانة او نحوهما لم ينجس أيضا (٢).

متغير اللون باللون الاحمر غايه الامر ان القصور فى الناظر و لا يمكنه الادراك للمانع كما لو غمض عينه فان وضع النظارة المانعه عن ادراك الالوان كالتغميض بلا- فرق من هذه الجهة فكم فرق بين ما لو تغير الماء و لا- يدرك تغيره و بين عدم تغيره للاستحاله العقليه كما ذكرنا.

(١) قد ظهر الوجه مما تقدم، فان الميزان التغير الفعلى و التقديرى منه لا أثر له و لا يخفى ان ما افاده فى هذا الفرع ينافى ما تقدم منه آنفا من التفصيل فى التقدير بين الاقسام فلاحظ.

(٢) لعدم الدليل فان الدليل مختص بالثلاثة المذكوره و مقتضى الاصل الطهاره بل الدليل قائم على عدم الانفعال لاحظ خبر محمد بن اسماعيل «١»، و مثله روايه القمات «٢»، فان مقتضى هذين الحديثين بل غيرهما انه لا ينفعل الماء الا فى صورته تغير الطعم أو الريح و قد مر الحاق اللون بهما و بالدليل المقيد يرفع اليد عن اطلاق بعض النصوص كروايه أبى بصير «٣».

(١) مر فى ص ١٦٢.

(٢) مرت فى ص ١٤٧.

قَمِي، سيد تقى طباطبائي، مباني منهاج الصالحين، ١٠ جلد، منشورات قلم الشرق، قم - ايران، اول، ١٤٢٦ هـ ق مباني منهاج الصالحين؛ ج ١، ص: ١٦٦

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٦٦

[مسألة ٣ إذا تغير لونه أو طعمه أو ريحه بالمجاوره للنجاسه لم ينجس أيضا]

(مسألة ٣) اذا تغير لونه او طعمه او ريحه بالمجاوره للنجاسه لم ينجس أيضا (١).

[مسألة ٤ إذا تغير الماء بوقوع المتنجس لم ينجس إلا أن تغير بوصف النجاسه]

(مسألة ٤) اذا تغير الماء بوقوع المتنجس لم ينجس الا ان تغير بوصف النجاسه التي تكون للمتنجس كالماء المتغير بالدم يقع في الكر فيغير لونه و يكون اصفر فانه ينجس (٢).

(١) و ذلك لان النصوص الداله على الانفعال بالتغير اما وارده في خصوص ملاقاته الماء و اما تكون محفوفه بقرينه تعين المقصود اما القسم الاول فمثل روايه القمات «١» و أبي بصير ٢، و اشباههما و اما القسم الثاني فمثل روايه ابن بزيع ٣، فانه يفهم من الروايه ان الافساد فرع الملاقاه.

و تقريب المدعى انه عليه السلام قال: لا يفسده شىء و من الظاهر ان المراد بالشىء ما يقتضى التنجيس لا مطلق الشىء و اقتضاء التنجيس حسب المعهود مخصوص بما يلاقى النجس.

فالتتيجه: ان سرايه أوصاف العين المجاوره الى الماء بلا تحقق الملاقاه لا توجب الانفعال.

(٢) المتنجس تاره يكون حاملا- لأجزاء النجس، فيقع في الماء فيحصل التغير بنفس أجزاء النجس. كما لو مزج مقدار من الدم بالماء ثم القى في كر من الماء فتغير بلون الدم- ففي هذه الصوره ينجس الكر اذ المفروض ان التغير بعين الدم فان الا-جزء الدمويه المنتشره في الماء غيرت لون الماء.

و بعباره أخرى: الدم لو غير وصف الماء و أثر فيه ينجسه بلا فرق بين ان

(٢) (٣) لاحظ ص ١٦٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٦٧

...

ألقى فى الماء وحده و بين ان ألقى فيه ممزوجا مع غيره، و أخرى يكون موجبا لتغير أوصاف الماء بأوصاف نفسه لا بوصف النجس - كما لو لاقى الصبغ البول و تنجس ثم ألقى فى الكر فتغير لون

الكر بلون الصبغ- فالظاهر انه لا- وجه لانفعال الماء فى هذا الفرض و الوجه فيه قصور المقتضى اذ أكثر نصوص الباب موردها وقوع عين النجاسه كالميته و العذره و البول فى الماء.

لكن ربما يقال: بأن مقتضى حديث ابن بزيع «١» انفعال الماء بتقريب:

ان الشىء عباره عما يكون قابلا و مقتضيا للتأثير فى الانفعال و المتنجس مما يقتضى التأثير فى نجاسه ملاقيه.

وفيه: أولا: ان كون المتنجس مقتضيا للتأثير أول الكلام نعم قد استفيد مما رواه عمار بن موسى الساباطى انه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يجد فى انائه فأره و قد توضأ من ذلك الاناء مرارا أو اغتسل منه أو غسل ثيابه و قد كانت الفاره متسلخه فقال: ان كان رآها فى الاناء قبل ان يغتسل أو يتوضأ أو يغسل ثيابه ثم يفعل ذلك بعد ما رآها فى الاناء فعليه ان يغسل ثيابه و يغسل كل ما أصابه ذلك الماء و يعيد الوضوء و الصلاه و ان كان انما رآها بعد ما فرغ من ذلك و فعله فلا يمس من ذلك الماء شيئا، و ليس عليه شىء لأنه لا يعلم متى سقطت فيه ثم قال: لعله ان يكون انما سقطت فيه تلك الساعه التى رآها «٢»، ان الماء المتنجس ينجس ملاقيه و اما بقيه المتنجسات ففى كونها منجسه اشكال.

(١) مر فى ص ١٦٢.

(٢) الوسائل الباب ٤ من أبواب الماء المطلق الحديث ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٦٨

...

و ثانيا: ان القرينه الداخليه الموجوده فى روايه ابن بزيع «١» تقتضى اختصاص الحكم بمورد تغير الماء بأوصاف نفس النجس و المراد بالقرينه قوله عليه السلام: حتى يذهب الريح و يطيب طعمه» و من الظاهر ان

المتنجس بما هو متنجس ليس خبيث الطعم و الرائحة، و اما حديث «خلق الله الماء طهورا لا- ينجسه شىء الا- ما غير لونه أو طعمه أو ريحه» (٢)، فهو باطلاقه يقتضى الانفعال لكن الحديث مرسل لا اعتبار بسنده مضافا الى ان اطلاقه يقيد بروايه ابن بزيع (٣).

و ثالثه يكون مكتسبا وصف النجس فيغير الماء و يتصف الماء بوصف عين النجاسه كما لو اكتسب الماء رائحه الميته فالقى فى الكر فتغير ريح الماء بريح الميته.

و ما يمكن ان يستدل به على النجاسه فى هذا الفرض وجوه:

الاول: ان الغالب ان التغير فى الماء يحصل بملاقاه المتنجس و التغير بملاقاه عين النجاسه قليل و يكون فردا نادرا لأفراد التغير مثلا- لو وقعت ميته فى الكر تغير تلك الميته المقدار المجاور لها و بقيه الكر تتأثر من المياه المتنجسه فلو اشتملت أدله الانفعال بالتغير تلك الموارد تشمل المقام أيضا لعدم الفرق.

و فيه: ان المستفاد من الادله الانفعال بعين النجاسه فلا بد من تحقق الموضوع

(١) لاحظ ص ١٦٢.

(٢) الوسائل الباب الاول من أبواب الماء المطلق الحديث ٩.

(٣) مرت فى ص ١٦٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٦٩

...

و الا فيكفى التغير بالمجاوره و هو كما ترى.

و الحاصل: انه لا مناص من التحفظ على قيود الموضوع.

و ملخص الكلام: ان المستفاد من الادله انه يلزم وقوع عين النجس فى الماء.

الثانى: انه لو فرض امتزاج كر من الماء بالماء المتغير الحامل لا و صاف النجس و بعد الامتزاج حصل التغير فى المجموع فلا يخلو حكم هذا الماء عن أحد الوجوه الثلاثه: اما يحكم عليه بالطهاره و اما يحكم عليه بالنجاسه و اما يحكم عليه بالنجاسه لا سبيل الى الاول لأنه يلزم ان يحكم على

المتغير بالطهاره مع بقاء التغير، كما انه لا- سبيل الى الثانى اذ الماء الواحد محكوم بحكم واحد فينحصر الامر فى الثالث و هو المطلوب.

و فيه: انه لو فرض الامتزاج فاما يستهلك المتغير فى الكر و اما يكون بالعكس و اما لا هذا و لا ذاك اما الصوره الاولى فيحكم عليه بالطهاره بلا اشكال لعدم ما يقتضى الالتزام بالانفعال و أما الصوره الثانيه فلا اشكال فى ان حكمها النجاسه و اما الصوره الثالثه فلا- بد من اعمال قانون التعارض بين دليل اعتصام الكر و دليل نجاسه المتغير فلو قلنا: بأن نتيجة التعارض التساقط تصل النوبه الى الاصل العملى و مقتضاه الطهاره بلا- فرق بين عدم جريان الاستصحاب فى الحكم الكلى و بين جريانه فيه اما على الاول فواضح و اما على الثانى فبعد تعارض الاستصحابين و تساقطهما تصل النوبه الى قاعده الطهاره فلاحظ.

الا ان يقال: الترجيح مع نصوص الانفعال بالتغير و ذلك لان بعض نصوص ذلك الباب صادر عن الرضا عليه السلام كروايه ابن بزيع «١» و إلا حديثه

(١) مرت فى ص ١٦٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٧٠

...

من المرجحات.

الثالث: انه يمكن ان يستفاد المدعى من حديث ابن بزيع «١» بتقريب ان الترح يوجب قله الماء و قلته لا- توجب طهارته و لذا تقليل الماء القليل المنفعل لا يوجب طهارته بل السبب اتصاله بالماده فلا بد من الترح حتى يطيب الطعم و عليه كلما يخرج الماء من الماده ينجس بالمتغير و هذا هو المدعى.

و فيه: ان انفعال ما يخرج من الماده قبل زوال التغير بلحاظ استهلاكه فى المتغير فلا يرتبط بمحل البحث.

الرابع: ان مقتضى حديث ابن بزيع «٢» ان ماء البئر يفسد بمطلق ملاقاه ما يوجب تغيره

لكن حيث ان مناسبه الحكم و الموضوع اختصاص الحكم بما يترقب منه التنجيس نرفع اليد عن اطلاق الروايه بالنسبه الى الاعيان الطاهره كما ان قوله عليه السلام «حتى يطيب طعمه» يكون قرينه على كون المراد بالتغير عروض وصف النجاسه و أما وصف المتنجس كرائحه العطر الملاقي للنجس فلا تكون الطباع متنفره منها، لكن يبقى تحت الدليل المتنجس الحامل لأوصاف الاعيان النجسه كالماء الحامل لرائحه الجيفه و هذا الوجه أحسن وجه فى المقام.

و يمكن ان يقال: بأن المستفاد من الدليل ان المفسد للماء ما يكون معهودا تنجيسه عند المشرعه و كون المتنجس الحامل لوصف النجاسه من هذا القسم أول الكلام و الاشكال و الله العالم.

(١) مرت فى ص ١٦٢.

(٢) مر فى ص ١٦٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٧١

[مسأله ٥ يكفى فى حصول النجاسه التغير بوصف النجس فى الجمله]

(مسأله ٥) يكفى فى حصول النجاسه التغير بوصف النجس فى الجمله و لو لم يكن متحدا معه فاذا اصفر الماء بملاقاه الدم تنجس (١).

(١) هل يكون المراد من التغير، التغير بوصف العين، أو التغير بسنخ وصفها مثل التغير بالصفرة من وقوع الدم الاحمر أو التغير بوصف النجس فى الجمله و لو كان وصفا لها بعد ملاقاه الماء نظير الحناء التى وصفها الخضره فاذا لاقت الماء صار وصف الحمرة؟ أو يكون المراد منه التغير على الاطلاق و لو بوصف أجنبى عن وصفها النجاسه مطلقا؟

يمكن ان يقال: بأن مقتضى الادله هو الاخير لإطلاق بعض النصوص لاحظ خبر القماط «١» فان مقتضى هذا الخبر ان التغير يوجب الانفعال، كما ان مقتضى الاطلاق فى خبر ابن بزيع «٢» كذلك فان مقتضى اطلاق التغير عدم الفرق بين أقسامه فلو تغير بوصف آخر غير وصف النجاسه لكفى فى الحكم بالانفعال.

لا يقال: ان الذيل و

هو قوله عليه السلام: «حتى يذهب الريح و يطيب طعمه» قرينه على اشتراط كون التغير بوصف النجاسه، فانه يقال: ما ذكر في الذيل بلحاظ الغلبه حيث ان الغالب في نجاسه الآبار وقوع الميته فيها و التغير فيها بأوصافها.

و يؤيد المدعى ما رواه العلاء «٣» فان مفهوم الروايه انه لو لم يغلب لون

(١) لاحظ ص ١٤٧.

(٢) لاحظ ص ١٦٢.

(٣) لاحظ ص ١٤٧.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٧٢

[الثانى: و هو ما له ماده لا ينجس بملاقاه النجاسه]

اشاره

و الثانى: و هو ما له ماده لا ينجس بملاقاه النجاسه (١) الا اذا تغير على النهج السابق.

الماء لون البول ينجس و لو بأن يتلون بلون غير لون البول.

و مما ذكرنا يعلم الجواب عن حديث شهاب «١»، حيث انه يمكن ان يقال: بأن الميزان فى الانفعال ظهور التنت فى الماء فانه يقال: بأن الغالب فى مورد وقوع الميته فى الماء كذلك فالمعيار بما أفاده فى الذيل بقوله: كلما غلب كثره الماء» فان مفهومه انه لو لم يغلب فهو نجس و مقتضى الاطلاق بل العموم الانفعال و لو بحصول وصف آخر فى الماء غير وصف النجس بل يمكن ان يقال:

بأن المستفاد من الروايه ان الامر كذلك من ناحيه قوله عليه السلام: «الصفرة» فى جواب السائل حيث سأل: «فما التغير» بدعوى: ان الصفرة ليست من أوصاف الميته لكن الانصاف: ان الجزم بالاطلاق فى غايه الاشكال و حمل كلامه عليه السلام فى حديثى شهاب و ابن بزيح «٢» على الغلبه اشكل فعليه يقيد الحكم بما لو تغير وصف الماء بوصف النجاسه فى الجملة كما ذكر فى المتن.

(١) بلا اشكال و لا كلام، و الماده اما ماده طبيعيه كماده ماء البئر و الجارى و اما ماده جعليه كماده ماء الحمام و الدليل على

اعتصام القسم الاول ما ورد فى ماء البئر كروايه ابن بزيع «٣»، فان مقتضى عموم العله سريان الحكم الى كل مورد تكون العله فيه موجوده و عليه يكون كل ماء ذى ماده و لو لم يكن ماء البئر عاصما و الدليل على اعتصام القسم الثانى ما ورد فى عدم انفعال ماء الحمام.

(١) مر فى ص ١٤٨.

(٢) لاحظ ص ١٤٨ - ١٤٢.

(٣) لاحظ ص ١٤٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٧٣

فيما لا ماده له (١) من دون فرق بين ماء الانهار و ماء البئر و ماء العيون و الشمذ و غيرها مما كان له ماده (٢) و لا بد فى ماده من ان تبلغ الكر و لو بضميمه ماله ماده اليها فاذا بلغ ما فى الحياض فى الحمام مع مادته كرا لم ينجس بالملاقاه على الاظهر (٣).

و من النصوص الداله على المقصود ما رواه داود بن سرحان قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام ما تقول فى ماء الحمام؟ قال: هو بمنزله الجارى «١».

(١) و قد مر الكلام فى انفعال الماء على الاطلاق بالتغير على التفصيل فراجع.

(٢) لاشترائك الجميع فى عله الاعتصام و هى ماده مضافا الى وضوح الحكم فى المذكورات.

(٣) ما أفاده من الاشتراط مخصوص بالماده الجعليه و الا فلا اشكال فى عدم هذا الشرط بالنسبه الى ماده الطبيعىه كماده البئر و الجارى، و اما ماء الحمام فالاقوال فيه مختلفه:

الاول: ما نسب الى المشهور من اشتراط الكريه فى ماده.

الثانى: ما نسب الى صاحب الحدائق و نسب الى المحقق فى المعبر و الى جمله من المتأخرين من عدم اشتراطها فى دفع النجاسه عما فى الحياض مطلقا لا فى ماده و لا فى المجموع منها و مما فى الحياض

فذهبوا الى خصوصيه فى ماء الحمام تمتاز بها عن مطلق الماء القليل.

الثالث: التفصيل بين بلوغ المجموع كرا و عدمه.

الرابع: التفصيل بين تساوى السطوح و عدمه ففى الاول يكفى بلوغ المجموع

(١) الوسائل الباب ٧ من أبواب الماء المطلق الحديث: ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٧٤

...

كرا و فى الثانى يشترط كراهه الماده وحدها.

و لا بد من تحقيق ما هو الحق فى المقام من تقديم مقدمات:

الاولى: ان السافل هل يتقوى بالعالى أم لا؟ و الظاهر انه لا- يتقوى اذ التقوى يتوقف على الوحده و حيث ان العرف لا- يرى الوحده و لا يرى الماء العالى و السافل فيما يكون الماء جاريا من العالى الى السافل ماء واحدا فلا يكون ما فى الحياض الصغار متقوما بما فى الماده.

الثانيه: ان النصوص الداله على اعتصام ماء الحمام هل تكون ناظره الى القضيه الحقيقيه أو تكون ناظره الى القضيه الخارجيه؟ الظاهر هو الثانى فان الاستفادة منها حسب الفهم العرفى انها فى مقام بيان حكم الحمامات الموجوده المتداوله فى ذلك العصر.

الثالثه: ان العرف بحسب المناسبه بين الحكم و الموضوع لا يرى خصوصيه للحمام بحيث يكون لهذا الاسم و العنوان خصوصيه بل له و لا مثاله حكم عام.

اذا عرفت هذه المقدمات فاعلم: انه لا- يكفى كون ما فى الحوض الصغير مع الماء الموجود فى الماده كرا لعدم تقوى السافل بالعالى كما ذكرنا و لا- يمكن التمسك بأدله ماء الحمام لان تلك الادله ناظره الى الحمامات الموجوده فى ذلك العصر و لا اشكال فى ان المياه التى كانت موجوده فى خزائن تلك الحمامات كانت تبلغ اكرارا من الماء.

فالحق: هو القول الرابع، اذ مع تساوى السطوح يتقوى كل جزء بالجزء الاخر لكن بشرط ان لا يكون

من أحد الطرفين جاريا بالدفع و الا فقد مر ان

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٧٥

[مسألة ٦: يعتبر في عدم تنجس الجارى اتصاله بالماده]

(مسألة ٦): يعتبر في عدم تنجس الجارى اتصاله بالماده فلو كانت الماده من فوق تترشح و تتقاطر فان كان دون الكر ينجس (١).

نعم اذا لاقى محل الرشح للنجاسه لا ينجس (٢).

الدفع ينافى الوحده العرفيه و ان الاتصال يساوقها في نظر العقل.

فيظهر مما ذكرنا عدم تماميه القول المشهور لأنه مع تساوى السطوح و عدم الدفع من طرف الاخر يكون المجموع واحدا عرفيا كما انه واحد عقلا فيكفى بلوغ المجموع كرا كما انه ظهر مما بينا عدم تماميه القول الثانى لما ذكرنا من عدم خصوصيه للحمام كى يقال: بأن مقتضى عموم المنزله فى روايه داود ابن سرحان «١» عدم الفرق و مقتضى الاطلاق عموميه الحكم حتى لمورد لا يكون المجموع كرا اذ لا اطلاق فى الروايه حيث ذكرنا ان القضييه خارجيه.

و بهذا البيان يظهر انه لا- يمكن الاستناد على ما رواه بكر بن حبيب عن أبى جعفر عليه السلام قال: ماء الحمام لا بأس به اذا كانت له ماده «٢». و أيضا ظهر فساد القول الثالث و هى كفايه بلوغ المجموع كرا على الاطلاق بل لا بد من التفصيل بين عدم تساوى السطوح و بين تساويها بأن نقول: يشترط الكريه فى الماده فى الاول و كفايه بلوغ المجموع فى الثانى فلاحظ.

(١) اذ مجرد وجود الماده لا- يكفى و لو مع عدم الاتصال فانه مع عدم الاتصال يكون كالأجنبى و هذا مما لا شبهه فيه و لا يمكن انكار فهم الاشتراط بحسب الفهم العرفى فعليه لو لم يكن متصلا فان كان قليلا ينجس بالملاقاه و ان كان كرا لا ينجس.

(٢) اذ الاتصال محفوظ.

مرت فى ص ١٧٣.

(٢) الوسائل الباب ٧ من أبواب الماء المطلق الحديث: ٤.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٧٦

[مسأله ٧: الراكد المتصل بالجارى كالجارى فى عدم انفعاله بملاقاه النجس و المتنجس]

(مسأله ٧): الراكد المتصل بالجارى كالجارى فى عدم انفعاله بملاقاه النجس و المتنجس فالحوض المتصل بالنهر بساقبه لا ينجس بالملاقاه و كذا اطراف النهر و ان كان مائها راكدا (١).

[مسأله ٨: إذا تغير بعض الجارى دون بعضه الآخر]

(مسأله ٨): اذا تغير بعض الجارى دون بعضه الاخر فالطرف المتصل بالماده لا- ينجس بالملاقاه و ان كان قليلا (٢) و الطرف الاخر حكمه حكم الراكد ان تغير تمام قطر ذلك البعض و الا فالمتنجس هو المقدار المتغير فقط لاتصال ما عداه بالماده (٣).

[مسأله ٩: إذا شك فى أن للجارى ماده أم لا و كان قليلا ينجس بالملاقاه]

(مسأله ٩): اذا شك فى ان للجارى ماده أم لا و كان قليلا ينجس بالملاقاه (٤).

(١) و الوجه فيه: انه يصدق ان لها ماده و المفروض بمقتضى حديث ابن بزيع «١» ان ماله ماده لا يفسده شىء.

(٢) لان المفروض ان له ماده فلا ينجس.

(٣) الامر كما أفاده و الوجه فيه ظاهر اذ الفصل بالمتغير كالفصل بعين النجس أو بالحائل فى كونه قاطعا عن الماده و الاتصال بها شرط فى الاعتصام.

(٤) اذا شك فى نجاسه الماء القليل بالملاقاه للشك فى اتصاله بالماده فمقتضى قاعدتى الاستصحاب و الطهاره، عدم انفعاله لكن الاقوى ان يحكم عليه بالنجاسه.

و ما يمكن ان يقال: فى وجهه أمور:

الاول: انه قد دل الدليل على ان القليل ينفعل بالملاقاه و المفروض قله الماء فينجس بالملاقاه.

(١) مر في ص ١٦٢.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٧٧

...

و فيه: انه قد ثبت في الاصول انه لا يجوز التمسك بالعام في الشبهه المصداقيه و المقام كذلك فان المخصص و ان كان منفصلا لكن يوجب تعنون العام بعدم ذلك الخاص و المفروض ان دليل انفعال القليل خصص بدليل اعتصام ماله ماده و الكر و مع الشك في المصداق كيف يمكن التمسك و التوسل بالعام و الحال ان صدقه على مورد الكلام محل الاشكال و يمكن ان يكون أجنبيا عنه.

الثاني: قاعده المقتضى و المانع بدعوى انه لو تحقق المقتضى و شك في المانع يحكم بتحقق المقتضى بالفتح.

و

فيه: انه لا دليل على اعتبار هذه القاعده.

الثالث: ما أفاده الميرزا قدس سره: من أن العام لو اقتضى حكما الزاميا أو ما فى حكمه و خصص العام بعنوان وجودى يفهم العرف أنه لا بد فى رفع اليد عن الدليل العام احراز المخصص مثلا لو قال المولى: لا تدخل على الا أصدقائى لا يجوز للبعد ادخال أحد الا بعد احراز كونه صديقا للمولى و مع الشك يكون عدم الجواز المستفاد من العام محكما.

و فيه: انه لا- فرق بين الموارد و الا-حراز لا- دخل له فى المخصص بل الخارج الصديق بما هو نعم ربما يمكن احراز المصداق بالاصل كما فى المثال فان مقتضى الاستصحاب عدم حصول علقه الصداقه بين مورد الشك و المولى فلا- يجوز ادخاله و الحاصل ان هذا البيان لإثبات المدعى أيضا غير صحيح.

الرابع: استصحاب العدم الازلى فان موضوع الانفعال يحرز به اذ قد دل الدليل على انفعال القليل بالملاقاه و قد خصص هذا الدليل بما دل على عدم انفعال ماله المادة و بعد التخصيص يتعنون موضوع العام و يكون موضوع الانفعال بعد التخصيص القليل الذى لا ماده له فلو لاقاه النجس يحكم عليه

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٧٨

...

بالانفعال اذ القله محرز بالوجدان و عدم المادة يحرز بالاصل فيتم موضوع الانفعال بلا كلام.

و توضيح المقام: هو انه تاره يشك فى بقاء اتصال القليل بالماده مع العلم السابق به و لا اشكال فى انه يحكم عليه بالاعتصام لاستصحاب بقاء الاتصال و أخرى يشك فى الاتصال مع العلم السابق بعدمه و فيه يجرى استصحاب العدم بلا اشكال، و ثالثه يشك فى المتأخر من الاتصال و عدمه لتوارد الحالتين على الماء، و رابعه يشك فى مقارنته للماده من

اول وجوده نظير المرأه القرشيه.

وقد وقع الكلام فى جريان الاصل و عدمه فذهب صاحب الكفايه الى انه يجرى و انكره المحقق النائنى و اسس ما افاده على مقدمات:

الاولى: أن تخصيص العام بامر وجودى او عدمى سواء كان بمتصل او منفصل يوجب تقييد موضوع العام بغير ذلك فان كان التخصيص بأمر وجودى يتقيد موضوع العام بعدم ذلك الامر الوجودى فلو قال: أكرم العلماء الا الفساق يتقيد موضوع العام و يكون الموضوع بعد التقييد العالم غير الفاسق و الوجه فيه: ان الاهمال محال فى الواقع و عليه لو كان الفسق دخيلا- فيه يلزم التنافى مع التخصيص و عدم دخله لا وجودا و لا عدما يستلزم التناقض اذ نقيض الموجبه الكليه السالبه الجزئيه فلا اشكال فى أن الموضوع يقيد بعدم الفسق.

الثانيه: انه لو كان الموضوع مركبا من العرض و محله لكان التقييد على نحو التوصيف به لا- مجرد المقارنه بين العرض و المعروض اذ انقسام الشئ ء باعتبار نعوته سابق على انقسامه باعتبار مقارناته فاذا قيد العام بوجود العرض

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٧٩

...

أو بعدمه فلا بد أن يكون على نحو مفاد كان أو ليس الناقصتين المعبر عنهما بالوجود و العدم النعتين.

و الوجه فيه: هو أنه اذا قيد بالوجود أو العدم على نحو المحمولى و بنحو المقارنه فاما يكون بالاضافه الى الاتصاف بوجود العرض أو عدمه باقيا على اطلاقه أو مقيدا و كلاهما باطل أما الاول فللتدافع و أما الثانى فمن جهه اللغويه.

الثالثه: انه لا بد فى العدم النعتى من وجود الموضوع خارجا كالوجود النعتى اذ هو عباره عن اتصاف شئ ء بعدم العرض و فى الاتصاف لا بد من وجود الموضوع بخلاف العدم المحمولى اذ هو عباره عن

عدم الماهيه.

اذا عرفت هذه المقدمات فنقول: ان استصحاب العدم المحمولى و ان كان جاريا لكن لا يمكن اثبات العدم النعتى به الا على المثبت لان العدم المحمولى لا- يكون عدما نعتيا الا- بعد وجود الموضوع فما يجرى فيه الاصل لا يكون موضوعا للحكم و لا يترتب الاثر عليه و ما يكون موضوعا للحكم لا يكون موردا للأصل لعدم احراز الحاله السابقه.

و يرد عليه: انه لا اشكال فى المقدمه الاولى كما انه لا اشكال فى المقدمه الثالثه و انما الاشكال فى المقدمه الثانيه و ذلك لان العرض وجوده فى الخارج عين وجوده لموضوعه فلو قيد الموضوع بالعرض معناه كون الموضوع متصفا بالعرض و اما لو قيد بعدم العرض يكون الموضوع عباره عن الموضوع و عدم ذلك العرض اذا لعدم لا- يحتاج الى الموضوع فالموضوع لا يكون متصفا بذلك العدم الا بالعنايه و الاعتبار فعليه لو خصص العام بعنوان وجودى يكون الباقي تحت العام ما ليس بذلك الخاص لا ما يكون متصفا بعدمه و كم فرق بين الامرين

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٨٠

...

و لنا ان نقلب الدليل الذى اقامه بان نقول: لو قيد بالعدم بالنحو النعتى نقول:

اما يكون بالنسبه الى عدم الاتصاف باقيا على اطلاقه و اما يكون مقيدا به اما على الاول فيلزم التهافت و اما على الثانى فيلزم اللغويه.

و حل هذه العويصه: ان احدهما يغنى عن الاخر و ملخص الكلام: ان الجوهر اما متصف بالعرض و اما لا يكون متصفا و هذا امر واقعى و لا يحتاج الى عنايه و لحاظ و اعتبار بخلاف الاتصاف بالعدم فانه يحتاج الى اعمال مؤنه زائده فزيد مثلا اما عالم و اما لا يكون عالما و اما اتصافه بعدم

العلم فيحتاج الى اعمال نظر.

فالتتيجه: انه دل الدليل على انفعال القليل بملاقاه النجاسه و قد دل الدليل على ان ماله ماده لا ينجس و بعد التخصيص يكون الحاصل ان الماء القليل الذى لا يكون ذا ماده ينجس فلو شك في ماده يحكم عليه بالانفعال لان القله محرزه بالوجدان و عدم ماده له يحرز بالاستصحاب اذ يصح ان يقال: بانه قبل وجوده لم يكن ذا ماده بالعدم المحمولى اى هذا الماء قبل وجوده لم يكن و لم يكن ذا ماده و بعد وجوده صار كائنا لكن نشك في ماده و عدمها و الاصل عدمها.

و بعباره اخرى: لم تكن لهذا الماء قبل وجوده ماده و الان كما كان بلا اشكال نعم لا يصح ان يقال: بانه كان متصفا بالعدم لعدم الحاله السابقه لكن موضوع العام اى الانفعال ليس بنحو العدم النعتى بل الموضوع مركب من ذات الموضوع و من عدم الوصف فلاحظ.

و ملخص الاستدلال على عدم جريان الاستصحاب: انه لو خصص العام بامر وجودى لكان الموضوع مقيدا بعدم ذلك الشئ اذ الاهمال غير معقول

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٨١

...

و الاطلاق ينافى التقييد و أيضا: ان انقسام الموضوع بالنسبه الى اعراضه و عدمها فى رتبه سابقه على انقسامه بالنسبه الى مقارناته و يكون تقييده بوجود العرض او عدمه بنحو النعت المعبر عنه بكان او ليس ناقصتين و من ناحيه اخرى الاتصاف بوجود العرض او بعدمه يتوقف على وجود الموضوع و بدون الموضوع لا- يتحقق الاتصاف فعليه لو قيد الانفعال بعدم كون الماء ذا ماده لا يمكن استصحاب عدم ماده اذ الماء الذى ينفعل يقيد بعدم ماده بنحو الاتصاف و الاتصاف فرع وجود الموضوع و حيث ان الحاله السابقه

غير معلومه فلا يمكن الجزم بكونه متصفا بعدمها و اما استصحاب عدم ماده بنحو العدم المحمولى فلا يثبت الاتصاف بالعدم لعدم وجود الموضوع الاعلى القول بالمثبت.

و الجواب عن الاستدلال: ان الاتصاف بالعدم و اخذ الموضوع كذلك يحتاج الى عنايه خاصه و لحاظ مخصوص و حيث لا دليل عليه فلا وجه للتحفظ به و بدون اللحاظ لا يكون الموضوع متصفا بالعدم بل ما هو فى الواقع عباره عن عدم الاتصاف و عدم الاتصاف يصدق و لو مع عدم الموضوع اذ مرجعه الى السالبه بانتفاء الموضوع و لا اشكال فى صحتها.

فقول: الماء القليل المشكوك فيه قبل وجوده لم يكن ذا ماده بالعدم المحمولى و بعد وجوده نشك فى تحقق ماده و مقتضى الاستصحاب عدم تحققها فالموضوع للانفعال يتم بالوجدان و الاصل.

و اما فى صورته توارد الحالتين بان عرض على الماء وصف القله و الاتصال بالماده لكن لا- نعلم المتأخر و المتقدم فاذا لاقاه نجس فلا نحكم عليه بالانفعال اذ

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٨٢

[مسأله ١٠: ماء المطر بحكم ذى ماده لا ينجس بملاقاه النجاسه فى حال نزوله]

(مسأله ١٠): ماء المطر بحكم ذى ماده لا ينجس بملاقاه النجاسه فى حال نزوله (١).

استصحاب بقاء ماده الى زمان الملاقاه يقتضى عدم الانفعال و استصحاب بقاء انقله الى زمانها يقتضى الانفعال و بعد تعارض الاستصحابين تصل النوبه الى قاعده الطهاره فلاحظ.

(١) بلا اشكال و لا كلام ظاهرا و تدل على المقصود جمله من النصوص:

منها ما رواه هشام ابن الحكم عن ابى عبد الله عليه السلام فى ميزا بين سالا احدهما بول و الاخر ماء المطر فاختلفا فاصاب ثوب رجل لم يضره ذلك «١».

و دلالة الروايه على المدعى ظاهره اذ مدلولها عدم انفعال ماء المطر باختلاطه بالبول لكن لا بد من حمل الروايه على

مورد لا- يكون البول غالباً على الماء بحيث يستهلك الماء في البول او يؤثر البول فيه بان يغير وصف الماء فان المتغير بعين النجس ينجس كما مر فمن هذه الروايه يستفاد ان ماء المطر الملقى لعين النجاسه لا ينفعل اذ لا اشكال في انه لو انفعل بملاقاه البول لكان منجساً لما يلاقيه و وجب غسل كل ما اصابه الماء بمقتضى موثق عمار «٢».

و منها: ما رواه هشام بن سالم أنه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن السطح يبال عليه فتصبيه الماء فيكف فيصيب الثوب؟ فقال: لا بأس به ما اصابه من الماء اكثر منه «٣» فان المستفاد من الروايه ان ماء المطر اذا لم يتغير بالبول لكونه اكثر من البول لا ينجس و لا ينجس.

(١) الوسائل الباب ٦ من أبواب الماء المطلق الحديث: ٤.

(٢) مر في ص ١٦٧.

(٣) الوسائل الباب ٦ من أبواب الماء المطلق الحديث: ١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٨٣

...

و منها ما رواه علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن المطر يجري في المكان فيه العذره فيصيب الثوب أ يصلى فيه قبل ان يغسل؟

قال: اذا جرى به المطر فلا بأس «١».

و دلالة الروايه على اعتصام ماء المطر لا ينكر اذ فرض في السؤال ملاقاه ماء المطر مع العذره.

و منها: ما رواه ابو بصير قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الكنيف يكون خارجاً فتمطر السماء فتقطر على القطره قال: ليس به بأس «٢» الى غيرها من الروايات.

ثم ان المشهور ذهبوا الى كون ماء المطر كالجاري و لم يشترطوا فيه جريانه من الميزاب- كما نسب الى الشيخ- او جريانه على مطلق وجه الارض- كما نسب الى ابن حمزه- او

جريانه التقديرى كما نسب الى الأردبيلى و لا- اشكال فى عدم اعتبار الجريان من الميزاب و لذا قيل: بان مراد الشيخ مطلق الجريان و ذكر الميزاب من باب المثال كما ان اعتبار الجريان الفعلى مما لا يمكن الالتزام به و الا يلزم عدم ترتب الحكم فيما لم يحصل هذا الوصف كما اذا نزل على ارض رميله او وقع فى البحر بل يلزم التفكيك فى ارض واحده يكون بعضها صلبه و بعضها الاخر رخوه و اما الجريان التقديرى فلا دليل عليه اذ الجريان المذكور فى النصوص ظاهر فى الفعلى.

و المنشأ لهذه الاقوال و الاختلاف جمله من النصوص و قبل الخوض فى

(١) نفس المصدر الحديث: ٩.

(٢) الوسائل الباب ٦ من أبواب الماء المطلق الحديث: ٨.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٨٤

...

الروايات نقول: ربما يقال: ان صدق مفهوم المطر عرفا يتوقف على بلوغ القطرات النازله من السماء حدا يكون قابلا للجريان على وجه الارض و ان لم يجز بالفعل و فى غير هذه الصورة لا- يصدق المفهوم فالاطلاقات الاولى كافيه لإثبات المدعى و لا نحتاج الى دليل آخر.

و فيه: انه ليس الامر كذلك فان صدق المفهوم لا- يتوقف على قابليه الجريان و العرف ببابك فالعمده ملا-حظه النصوص الخاصه.

و من تلك النصوص ما رواه على بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال:

سألته عن البيت يبال على ظهره و يغتسل من الجنابه ثم يصيبه المطر أ يؤخذ من مائه فيتوضأ به للصلاه؟ فقال اذا جرى فلا بأس به قال: و سألته عن الرجل يمر فى ماء المطر و قد صب فيه خمر فاصاب ثوبه هل يصلى فيه قبل ان يغسله؟

فقال: لا يغسل ثوبه و لا رجله و يصلى فيه و

لا بأس (به خ ل) «١».

بتقريب: ان المستفاد من الروايه ان جواز الوضوء بماء المطر قد علق على الجريان و مع عدم الجريان لا يجوز فيعلم انه فى فرض عدم الجريان ينفعل بالملاقاه و لذا لا يجوز الوضوء منه.

و يمكن ان يرد على الاستدلال امور:

الاول: ما افاد الاستاذ و هو ان اشتراط الجريان لخصوصيه فى المورد و هو انه فرض انه يبال على ظهر البيت و مع عدم الجريان يتغير الماء بالآثار الموجوده من البول الباقية على ظهر البيت فلا ينافى الاطلاق المستفاد من بقية النصوص، و هذا الايراد غير تام اذ مقتضى اطلاق الروايه عدم الفرق بين

(١) الوسائل الباب ٦ من أبواب الماء المطلق الحديث: ٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٨٥

...

صوره تغير الماء بالنجاسه و عدمه.

الثانى: ما افاده سيد المستمسك و هو انه يقع التعارض بين هذه الروايه «١»، و ما رواه هشام بن سالم «٢»، فان المستفاد من تلك الروايه ان الميزان فى عدم انفعال ماء المطر اكثره الماء و غلبته على النجاسه.

وفيه: ان النسبه بين الروايتين عموم من وجه اذ يمكن فرض الغلبه بلا جريان و يمكن فرض الجريان بلا غلبه و يمكن اجتماعهما فيكون المورد داخلا فى كبرى اتحاد الجزاء و تعدد الشرط و مقتضى القاعده فى مثله الاخذ بكلا الدليلين و تخصيص مفهوم كل منهما بمنطوق الاخر و الوجه فيه ان نسبه كل من المنطوقين الى مفهوم الاخر نسبه الخاص الى العام فيخصص به.

لا- يقال: كما يمكن الجمع بين الدليلين بهذا النحو يمكن الجمع بينهما بوجه آخر و هو جعل الشرط مجموع الامرين و تكون النتيجة العطف ب «الواو» لا ب «او».

فانه يقال: اولاً: ينقض ما افيد بانه اذا

وجب اكرام العلماء بايجاب المولى اكرامهم و قال فى دليل آخر لا يجب اكرام زيد العالم هل يمكن رفع التعارض بحمل الامر بوجوب الا-كرام على الاستحباب؟ كلا، بل يتعين تخصيص العام بزيد مع ان ظهور المحلى باللام بالوضع و ظهور الصيغه فى الوجوب بالاطلاق.

و ثانيا: نجيب بالحل و هو ان محل التعارض فى زيد العالم بلحاظ وجوب

(١) أى روايه ابن جعفر.

(٢) مر فى ص ١٨٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٨٦

...

اكرام العلماء و عدم وجوب اكرام زيد و لا-بد من العلاج و مجرد رفع التعارض باى نحو كان ليس جمعا عرفيا و الا يمكن الجمع بين المتباينات بوجه من الوجوه.

الثالث: ما عن المحقق الهمدانى قدس سره: بان المراد من الجريان التقاطر من السماء فى مقابل وقوفه اذ لو لم يتقاطر لكان المجتمع منه فى مكان بمنزله الراكذ ينفع بالملاقاه.

و الحق عدم تماميه هذا لكونه خلاف الظاهر من الروايه.

الرابع: ما افاد فى مصباح الهدى و هو احتمال كون الشرط المذكور فى القضييه شرط سيق لبيان الموضوع نظير قوله: ان رزقت ولدا فأختته اذ المفروض الاخذ من ماء المطر للوضوء و الاخذ منه يتوقف على الجريان و مع عدمه لا موضوع للأخذ.

و بعباره اخرى: الاخذ من ماء المطر لا يمكن بدون الجريان فلا مفهوم للشرطيه. و الانصاف: ان هذا الايراد قوى و لا دافع له.

الخامس: ان غايه ما يستفاد من الروايه عدم جواز الوضوء لكن عدم جواز الوضوء ليس مستلزما لانفعال الماء فانه يمكن ان يكون من باب عدم جواز رفع الحدث بما يزال به الخبث.

اذا عرفت ما تقدم فاعلم انه لو لم تتم دلالة الحديث على المدعى فهو، و ان تمت فمقتضى القاعده ان يقال: ان

المانع عن الانفعال احد الامرين اما الاكثريه و لو لم يكن جاريا و اما الجريان.

لكن يرد عليه: ان لازم ذلك انه مع فرض الجريان و عدم الغلبه نلتزم بعدم الانفعال و هو كما ترى فالتعارض باق بين الدليلين نعم بناء على القول

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٨٧

...

بانقلاب النسبه يمكن ان يقال. بأن دليل الجريان بعد خروج الجارى المتغير عن تحته يكون خاصا بالنسبه الى دليل الاكثريه فيخصه لكن لا نلتزم بالانقلاب و عليه يقع التعارض فيما يكون الماء اكثر و لم يكن جاريا

و من الا-يرادات الوارده على الروايه. ان الظاهر من الجريان الفعلى و حمله على التقديرى لا- دليل عليه فيلزم التفكيك بين ما يكون جاريا و عدمه بالفعل و هو كما ترى لا يمكن الالتزام به فيدور الامر بين ان نحمل الروايه على التقديرى و بين ان نحمل على خصوصيه المورد بأن نقول: انما فرض الجريان للتحفظ على اكثره الماء فيطابق مع روايه هشام.

و من تلك النصوص ما رواه على بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال:

سألته عن المطر يجرى فى المكان فيه العذره فيصيب الثوب أ يصلى فيه قبل ان يغسل؟ قال: اذا جرى به المطر فلا بأس «١».

و لا يبعد ان تدل هذه الروايه على اشتراط الجريان اذ مقتضى الاطلاق عدم الفرق بين كون العذره رطبه او يابسه.

و افاد سيدنا الاستاد بان الوجه فى اشتراط الجريان انه لولاه يحصل التغير فى الماء بواسطه العذره.

و لكن يرد عليه: انه لا وجه لرفع اليد عن الاطلاق و العرف بابك.

و منها ما رواه، أيضا عن اخيه قال: و سأله عن الكنيف يكون فوق البيت فيصيبه المطر فيكف فيصيب الثياب أ يصلى فيها قبل ان

تغسل؟ قال: اذا جرى من ماء المطر فلا بأس «٢».

(١) الوسائل الباب ٦ من أبواب الماء المطلق الحديث: ٩.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٨٨

اما لو وقع على شىء كورق الشجر او ظهر الخيمه او نحوهما ثم وقع على النجس تنجس (١).

و قد مر الاشكال فى الدلاله بان الشرطيه سقت لبيان الموضوع فلاحظ.

فالتتيجه: اشتراط الجريان فى اعتصام ماء المطر بلحاظ حديث على بن جعفر الذى تقدم آنفا و لكن مع ذلك كله فى النفس شىء و لا- يبعد ان يكون الوجه فى التوقف ان المركز فى اذهان المتشرعه ملازمه ماء المطر مع العصمه و عدم الانفعال ما دام لا يكون متغيرا و الله العالم بحقائق الامور.

بقى ان الماتن قيد عدم الانفعال بحال نزول المطر من السماء كبقية المتون الفقهييه و الوجه فيه: انه لو قطع النزول لكان الماء النازل بعد القطع منفعا بملاقاه النجس لان الماء القليل حكمه الانفعال الا ان يكون كرا و لا مجال لان يقال:

بان الماء المجتمع من المطر يصدق عليه المطر و يصدق انه ماء المطر فلا ينفعل اذ المراد بالاضافه البيان لا النشو و لو كان النشو كافيا لكان لازمه عدم انفعال اى ماء من مياه العالم لما قيل بان اصل المياه هو المطر.

و ملخص الكلام: انه لا ريب فى ان المراد بماء المطر الماء النازل من السماء حين نزوله.

(١) و الوجه فيه عنده عدم صدق ماء المطر عليه و لا بد من التفصيل، فتاره لا يصدق عليه ماء المطر و اخرى يصدق فعلى الاول ينجس بالملاقاه كما لو وقع المطر على عتبه الباب ثم ترشحت منها الى داخل الغرفه فان صدق العنوان عليه مشكل و مع

الشك في الصدق ينفعل لأدله انفعال الماء القليل.

ان قلت: دليل عصمه ماء المطر يقتضى عدم الانفعال قلت: المفروض اجمال مفهوم ماء المطر بين الاقل و الاكثر و اجماله لا يوجب اجمال دليل انفعال القليل

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٨٩

[مسأله ١١: اذا اجتمع ماء المطر فى مكان و كان قليلا]

(مسأله ١١) اذا اجتمع ماء المطر فى مكان و كان قليلا فان كان يتقاطر عليه المطر فهو معتصم كالكر (١).

و ان انقطع عنه التقاطر كان بحكم القليل (٢).

مضافا الى انه يمكن احراز عدم الصدق باستصحاب العدم الازلى لما ذكرناه مرارا من صحه جريان الاستصحاب فى الشبهه المفهوميه.

و اما القسم الثانى فلا- ينفعل كما لو اصاب ورق الشجر و وقع عليه ثم اصاب الارض او رأس انسان قاعد تحت الشجره فانه يصدق عليه أنه اصاب رأسه المطر فالحكم بالانفعال و عدمه تابع لعدم صدق العنوان و صدقه.

(١) يمكن ان يستدل عليه بوجوه:

الاول انه يصدق عليه ماء المطر حال التقاطر.

الثانى: انه يصدق عليه كونه ذا ماده فيشملة عموم التعليل الوارد فى صحيح ابن بزيع «١» و هو قوله عليه السلام «لان له ماده» فانه يصدق على ماء المطر المجتمع اذا كان يتقاطر عليه انه له ماده و هى اتصاله بما يجىء من السماء.

الثالث: ما رواه على بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال: و سأله عن الرجل يمر فى ماء المطر و قد صب فيه خمر فاصاب ثوبه هل يصلى فيه قبل ان يغسله؟ فقال: لا يغسل ثوبه و لا رجله و يصلى فيه و لا بأس (به خ ل) «٢» فان هذه الروايه تدل على ان الخمر المنصب فى الماء المجتمع من ماء المطر لا ينجسه.

(٢) اذ المفروض انه ماء قليل و قد تقدم ان القليل

(١) مرفى ص ١٦٢.

(٢) الوسائل الباب ٦ من أبواب الماء المطلق الحديث: ٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٩٠

[مسأله ١٢: الماء النجس اذا وقع عليه ماء المطر بمقدار معتد به]

(مسأله ١٢): الماء النجس اذا وقع عليه ماء المطر بمقدار معتد به لا مثل القطره او القطرات طهر (١).

و توهم انه يصدق عليه ماء المطر باعتبار اصله قد مر آنفا فساد مضافا الى انه لا يبعد ان جمله من نصوص انفعال القليل موردها الحياض و الغدران التى اصلها من المطر و لا مجال لتوهم المعارضه بين هذه الادله و بين ادله اعتصام ماء المطر اذ قلنا بان ماء المطر بماله من المفهوم لا يصدق على الماء الموجود فى الارض بعد قطع التقاطر و يتضح ما ذكرنا بانه لو كان الامر كما توهم لكان اللازم ترتب حكم ماء البئر على ماء اخذ من البئر فوضع فى خاييه و ترك فى بيت فان حكم الامثال واحد و انى لنا بذلك فما عن صاحب الجواهر: «من ترتب حكم ماء المطر على المجتمع منه و لو مع عدم التقاطر عليه بالفعل فيما يكون متهيأ للتقاطر عليه لكن لا يتقاطر عليه و بعد لم يقطع التقاطر»، ليس سديدا و الله العالم.

(١) ما يمكن ان يستدل به على المدعى امور:

منها: الاجماع المحكيه على اختلافها فى المفاد اذ ربما يدعى الاجماع على انه بحكم الجارى، و اخرى ان الماء النجس يطهر بتقاطر المطر عليه، و ثالثه: ان الماء الواحد له حكم واحد و بما ان السطح الفوقانى يطهر بالملاقاه و يلزم طهاره بقيه السطوح و الا يلزم الاختلاف فى الحكم.

و لا يخفى: ان هذه الاجماع لا ترجع الى محصل و قد ثبت فى محله ان الاجماع المنقول ليس حجه و المحصل

منه على فرض تحققه مدركى و لا- أقل من احتمال مضافا الى ان طهاره السطح الفوقانى اول الكلام و الاشكال اذ كل قطره تصل الى السطح الفوقانى تستهلك فى الماء المنفعل فكيف يطهر السطح الفوقانى فتأمل.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٩١

...

و منها: ما رواه الكاهلى عن رجل عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث قال: قلت: يسيل على من ماء المطر أرى فيه التغير و أرى فيه آثار القدر فتقطر القطرات على و ينتضح على منه و البيت يتوضأ على سطحه فيكيف على ثيابنا قال:

ما بذنا بأس لا تغسله كل شىء يراه ماء المطر فقد طهر «١».

و فيه: اولاً- انه لا- اعتبار به لإرساله و ثانياً: انه لا يصدق الرؤيه الا مع السطح الفوقانى و لو كان كافيا لكان اللازم القول بطهاره المضاف النجس اذا اصابه المطر و انى لنا بذلك.

و منها ما رواه هشام بن الحكم عن ابى عبد الله عليه السلام فى ميزابين سالا احدهما بول و الاخر ماء المطر فاختلطا فاصاب ثوب رجل لم يضره ذلك «٢».

توضيح الاستدلال: ان الاختلاط بين ميزابى المطر و البول الذى هو مورد الصحيحه و استهلاك البول فيه لا يمكن حصوله دفعه بل تكون هناك آتات ثلاثه ففى الان الاول تحصل طبيعه ثالثه لا يصدق عليه لا عنوان الماء و لا عنوان البول و بعد غلبه الماء يصدق عليه المتغير و فى الان الثالث يزول التغير و يصدق عليه الماء لكن لا يكون طاهرا فان زوال التغير لا يوجب طهاره المتغير فيكون الوجه فى الطهاره اتصاله بالمطر.

و منها: روايه ابن بزيع «٣» فان المستفاد من تلك الروايه ان الاتصال بالماده يكفى فى حصول الطهاره و حيث

ان ماء المطر ماء عاصم ناش عن المادة يكفى وصوله بالماء النجس لتحصل الطهاره و تزول عنه النجاسه.

(١) الوسائل الباب ٦ من أبواب الماء المطلق الحديث: ٥.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٤.

(٣) لاحظ ص ١٦٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٩٢

و كذا ظرفه كالإناء و الكوز و نحوهما (١).

[مسألة ١٣: يعتبر فى جريان حكم ماء المطر ان يصدق عرفا ان النازل من السماء ماء مطر]

(مسألة ١٣): يعتبر فى جريان حكم ماء المطر ان يصدق عرفا ان النازل من السماء ماء مطر و ان كان الواقع على النجس قطرات منه و اما اذا كان مجموع ما نزل من السماء قطرات قليلة فلا يجرى عليه الحكم (٢).

ثم ان المناسب للمقام التعرض لعدده فروع:

الاول: انه هل يشترط فى حصول الطهاره و زوال الانفعال وقوع المطر على الماء بمقدار معتد به أم يكفى وصوله و لو كانت قطره واحده كما نسب الى بعض لا يبعد الاكتفاء بمجرد صدق وصول المطر اليه و ان شئت قلت:

الاتصال بالمادة يوجب التطهير و المفروض انه يحصل الاتصال بوصول قطره اليه.

الثانى: هل يشترط الامتراج فيه أم لا؟ الظاهر هو الثانى لعدم الدليل عليه بل مقتضى روايه هشام «١» و تعلييل حديث ابن بزيع «٢» عدم الاشتراط فلاحظ.

الثالث: هل يلزم وصوله الى جميع السطح الاعلى أم لا؟ الظاهر هو الثانى و قد ظهر وجهه فان مقتضى حديث هشام عدم الاشتراط كما ان مقتضى كفايه المادة المستفاده من حديث ابن بزيع كذلك.

(١) اذ بعد فرض طهاره المظروف بالمطر يطهر الظرف بالمظروف.

(٢) المستفاد مما ذكره ان المطر بما له من المفهوم لا يصدق على القطرات

(١) مرت في ص ١٩١.

(٢) مر في ص ١٦٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٩٣

[مسألة ١٤: الثوب أو الفراش النجس اذا تقاطر عليه المطر و نفذ في جميعه طهر الجميع]

(مسألة ١٤) الثوب أو الفراش النجس اذا تقاطر عليه المطر و نفذ في جميعه طهر الجميع (١).

النازله القليله و مع الشك في الصدق أيضا لا يترتب حكمه بل مقتضى الاصل عدم الصدق.

لكن الانصاف: ان توقف الصدق على الكثره محل اشكال فاذا فرض نزول قطرات قليله من السماء و لم يصدق عليه عنوان المطر فالعنوان المنطبق عليه ما هو؟

و الذى يختلج ببالى: انه يصدق

عليه و لا يتقوم صدقه عليه بالكثرة فلاحظ و العرف ببابك.

(١) استدل على المدعى بمرسله الكاهلي «١» و لا اعتبار بالمرسلات و عمل المشهور على فرض تحققه ليس جابرا، لكن يكفي لإثبات المدعى ما رواه هشام بن سالم أنه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن السطح يبال عليه فيصيبه السماء فيكف فيصيب الثوب؟ فقال: لا بأس به ما اصابه من الماء اكثر منه «٢».

تقريب الاستدلال به ان الظهور اللفظي يقتضى اتحاد مرجع الضمير المجرور و الضمير الواقع فى كلمه اصابه فلا بد من فرض وحده محل مورد لإصابه البول و اصابه المطر كى يصح ان يقال: بان الماء اكثر من البول و ذلك المحل هو السطح فانه مجمع العنوانين فلا- يرجع الضمير الى الثوب اذ الثوب لم يصبه البول بل اصابه ماء المطر فعليه يكون المراد من قوله عليه السلام: «لا بأس به» نفي البأس عن السطح الذى يبال عليه و معنى عدم البأس بالسطح طهارته

(١) لاحظ ص ١٩١.

(٢) الوسائل الباب ٦ من أبواب الماء المطلق الحديث: ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٩٤

و لا يحتاج الى العصر (١).

بوصول ماء المطر به و اكثريته و وقوعه عليه و حيث انه لا فرق بين البول و بقيه النجاسات من هذه الجهة و كذلك لا فرق بين السطح و بقيه الاشياء يحكم بالنحو الكلى على ان ماء المطر يطهر ما اصابه و يمكن تقريب الاستدلال بعموم العله المستفاد من الروايه.

(١) افاد سيد المستمسك فى هذا المقام: بأن مقتضى مرسله الكاهلي «١»، كفايه الرؤيه و عدم الاحتياج الى العصر مع ان عمده دليل العصر هو ارتكاز العرف حيث يرون انفعال القليل بالملاقاه و مع اعتصام الماء لا يبقى

مجال لهذا البيان.

و فيه: ان المرسله لا اعتبار بها و اما ما افاده اخيرا فى العصر فليس الامر كذلك بل اشتراط العصر من باب توقف صدق الغسل عليه و لذا نشترط العصر حتى فيما يغسل الثوب بالكثير فانه ما دام لم يخرج الغساله من الثوب لا يصدق غسله فعليه لا بد من الاعتماد على وجه آخر

و الذى يمكن ان يقال فى هذا المقام: ان المدرك حديث هشام «٢» حيث علل طهاره السطح بكون الماء اكثر فالمستفاد منه ان الملاك اكثره الماء.

ان قلت: النسبه بين هذا الدليل و دليل وجوب الغسل عموم من وجه فيقع التعارض فى مثل تطهير الثوب و الفرش.

قلت: لو طرح دليل مطهره المطر و اخذ بدليل وجوب الغسل لم يبق لعنوان مطهره المطر موضوعيه و يكون العنوان المذكور فى حديث هشام لغوا

(١) لاحظ ص ١٩١.

(٢) لاحظ ص: ١٩٣.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٩٥

أو التعدد (١) و اذا وصل الى بعضه دون بعض طهر ما وصل اليه دون غيره (٢) هذا اذا لم يكن فيه عين النجاسه و الا فلا يطهر الا اذا تقاطر عليه بعد زوال عينها (٣).

[مسأله ١٥: الارض النجسه تطهر بوصول المطر اليها]

(مسأله ١٥): الارض النجسه تطهر بوصول المطر اليها بشرط أن يكون من السماء و لو باعانه الريح و أما لو وصل اليها بعد الوقوع على محل آخر كما اذا ترشح بعد الوقوع على مكان فوصل مكانا نجسا لا يطهر (٤) نعم لو جرى على وجه الارض فوصل الى مكان مسقف طهر (٥).

[مسأله ١٦: اذا تقاطر على عين النجس فترشح منها على شىء آخر لم ينجس ما دام متصلا بماء السماء]

(مسأله ١٦): اذا تقاطر على عين النجس فترشح منها على شىء آخر لم ينجس ما دام متصلا بماء السماء بتوالى تقاطره عليه (٦).

بخلاف العكس و هذا احد وجوه تقديم احد المتعارضين على الاخر فلا تغفل.

(١) قد ظهر الوجه فيه مما ذكرناه في عدم اشتراط تطهيره بالعصر فلا نعيد.

(٢) كما هو ظاهر.

(٣) و الوجه فيه ظاهر واضح.

(٤) لعدم صدق العنوان كما مر.

(٥) لصدق العنوان.

(٦) هذا من فروع عدم انفعال ماء المطر بملاقاه النجاسه و مقتضى القاعده

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٩٦

[مسأله ١٧: مقدار الكر وزنا بحقه الاسلامبول التي هي مائتان وثمانون مثقالا صيرفيا]

(مسأله ١٧): مقدار الكر وزنا بحقه الاسلامبول التي هي مائتان وثمانون مثقالا صيرفيا «مائتان و اثنتان و تسعون حقه و نصف حقه» و بحسب وزنه النجف التي هي ثمانون حقه اسلامبول «ثلاث و زونات و نصف و ثلاث حقه و ثلاث أواق» و بالكيلو «ثلاثمائه و سبعة و سبعون كيلوا» تقريبا، و مقداره في المساحة ما بلغ مكسره سبعة و عشرون شبرا (١).

عدم انفعال آخر قطره نازله من السماء واقعه على النجاسه و عليه فلا وجه للتقييد بتوالى تقاطره عليه كما في المتن فلاحظ لكن الظاهر ان المراد من توالى تقاطره اصل التقاطر فلا اشكال.

(١) المذكور في كلمات الفقهاء حدان للكر تبعا للنصوص فقد حدد تاره بالوزن و اخرى بالمساحة و المشهور ان حده بالوزن (١٢٠٠) رطل بالعراقي و قد فسر بعض الاصحاب هذا المقدار بالمدنى و الرطل المدنى يزيد على العراقى بالنصف و عليه يكون وزنه بالعراقى (١٨٠٠) رطل و عليه لا يكون الاختلاف بينهم فى العدد بل الاختلاف فى المراد من الرطل.

اذا عرفت هذا فاعلم ان الروايات الواردة فى بيان حد الكر بالوزن عده نصوص:

فمنها ما رواه ابن ابى عمير عن بعض اصحابنا

عن ابي عبد الله عليه السلام قال: الكر من الماء الذي لا ينجسه شىء الف و مأتا رطل «١».

و حيث ان مراسلات ابن ابي عمير كبقية المراسيل فى عدم الاعتبار فلا

(١) الوسائل الباب ١١ من أبواب الماء المطلق الحديث: ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٩٧

...

تكون الروايه حجه.

و منها ما رواه محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام فى حديث قال:

و الكر ستمائه رطل «١».

و لا بد من حمل العدد فى هذه الروايه على الرطل المكى كى يطابق (١٢٠٠) بالعراقى اذ الرطل المكى ضعف الرطل العراقى و الوجه فى لزوم حمل الرطل فى هذه الروايه على المكى ان مقتضى ادله انفعال الماء القليل نجاسته عند ملاقاته مع النجس و حيث ان تلك الادله خصصت بدليل اعتصام الماء الكر و المخصص المنفصل المردد بين الاقل و الاكثر لا يعمل به الا فى المقدار المعلوم القطعى من دليل التخصيص و المقدار المعلوم من الدليل هذا المقدار اذ الرطل فى هذه الروايه مردد بين كونه مكيًا او مدنيا او عراقيا و القدر المعلوم من الخروج ما لو كان هذا الوزن بالرطل المكى الذى يكون ضعف العراقى و الباقي يبقى تحت دليل الانفعال لعدم دليل على عدمه و لا يتوقف هذا التقريب على القول بانقلاب النسبه الذى لا نقول به اذ لا اشكال فى ان جمله من ادله انفعال الماء القليل وردت فى الماء القليل الذى لا ماده له و لم يتغير بالنجاسه و الامام عليه السلام قد حكم بالنجاسه.

لاحظ ما رواه، شهاب بن عبد ربه قال: اتيت ابا عبد الله عليه السلام اسأله فابتدأنى فقال، ان شئت فاسأل يا شهاب و ان شئت اخبرناك بما جئت له

قال: قلت له: اخبرني جعلت فداك قال: جئت تسألني عن الجنب يسهو فيغمر يده في الماء قبل ان يغسلها؟ قلت: نعم قال: اذا لم يكن اصاب يده

(١) نفس المصدر الحديث: ٣.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٩٨

...

شيء فلا بأس و ان شئت سل و ان شئت اخبرناك قلت: اخبرني جعلت فداك قال: جئت تسألني عن الجنب يغرف الماء من الحب فيصيب يده الماء؟ قلت:

نعم قال: لا بأس «١»، الى غيره من الروايات الواردة الداله على انفعال الماء القليل فانه لا اشكال في تقدم دليل الانفعال على دليل عدم الانفعال الا بالغلبه لان النسبه بينهما بالعموم و الخصوص و ان دليل الانفعال اخص فلا تصل النوبه الى ما افاده سيدنا الاستاد في هذا المقام:

بأن النسبه بين دليل الانفعال و الغلبه نسبه التباين لكن نخصص دليل الانفعال بدليل عاصميه ذي ماده فتقلب النسبه من التباين الى العموم و الخصوص المطلقين ثم يخصص دليل الانفعال بدليل الكر لكن بالمقدار المتيقن»، فانه لا تصل النوبه الى هذا التقريب مضافا الى ان انقلاب النسبه مردود عندنا.

فالتتيجه على كلا التقديرين الالتزام بالانفعال الا اذا كان (١٢٠٠) رطل عراقى.

بقى شيء و هو ان المشهور و الاكثر استعمالا في تلك العصور ان لفظ الرطل كان يستعمل في العراقى فما الحيله؟

و الجواب عنه: ان الامام عليه السلام يمكن ان راعى عرف السائل اى محمد بن مسلم الذى قيل في حقه: انه من أهل الطائف مضافا الى ان الاجماع لو كان قائما على عدم عصمه الماء الاقل من هذا المقدار فكيف يمكن الاكتفاء ب (٦٠٠) رطل عراقى اضاف الى ذلك انه لو قلنا بان القاعده تقتضى الاخذ بما يدل على (٢٧) شبرا من حيث المساحه لزم

(١) الوسائل الباب ٤٥ من أبواب الجنابه الحديث: ٢.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ١٩٩

...

المكى اذ على ما ذكره سيدنا الاستاد انه وزن الماء و كان (١٢٠٠) رطل من من الوزن مطابقا مع (٢٧) شبرا من حيث المساحه لكن الذى يخلج بالبال ان الميزان بعرف المتكلم فلا بد من حمل الرطل على المدنى فليكن هذا بذكر ك.

و اما الروايات الوارده فى تحديدها بالمساحه، فمنها ما رواه اسماعيل بن جابر قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الماء الذى لا ينجسه شىء؟ قال:

ذراعان عمقه فى ذراع و شبر و سعه (سعته) «١».

و يظهر من الروايه ان الماء المفروض الذى حدده عليه السلام سطحه على نحو الدائره اذ حدد سعه السطح ببعده واحد و هذا يناسب الدائره فيناسب ان هذا المقدار المعين سعه السطح من جميع الاطراف و هذا ينطبق على الدائره فان جميع الخطوط الممتده من محيطها الى المركز واحده بخلاف بقية السطوح حتى المربع المتساوى الاضلاع فان اضلاعها و ان كانت متساويه لكن الخط الممتد من احدى الزاويتين الى الاخرى اطول من بقية الاضلاع.

اذا عرفت ذلك نقول: كل ذراع شبران فتكون المساحه بحسب السطح ثلاثه اشبار و يكون العمق المفروض اربعة اشبار و الميزان فى معرفه المجموع فى الدائره ان يضرب نصف القطر فى نصف المحيط و المحيط ثلاثه أمثال القطر فيكون مجموع القطر تسعه اشبار فنصفها اربعة اشبار و نصف، و نصف الدائره شبران و نتيجة ضرب احدهما فى الاخر تصير ستة اشبار و ثلاثه ارباع شبر و نتيجة ضرب هذا المقدار فى العمق سبعة و عشرين شبرا فتكون مطابقا

(١) الوسائل الباب ١٠ من أبواب الماء المطلق الحديث: ١.

مباني منهاج الصالحين،

للتحديد الوزنى الذى مر الكلام فيه.

و منها: ما رواه اسماعيل بن جابر أيضا قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الماء الذى لا ينجسه شىء فقال: كسر، قلت: و ما الكر؟ قال: ثلاثة اشبار فى ثلاثة أشبار «١».

و هذه الروايه ضعيفه سندا بمحمد بن خالد فان توثيق الشيخ يعارضه تضعيف النجاشى و اما وقوعه فى اسناد كامل الزياره فلا يترتب عليه اثر لما حققناه و بينا ما عندنا فى هذا المقام فى مستدركات كتاب مصباح الناسك فراجع و على فرض الاغماض يعارضه تضعيف النجاشى أيضا.

و اما من حيث الدلاله فلم يذكر فيها البعد الثالث و هو بعده من حيث العمق و حيث ان الاقل من ثلاثة اشبار خلاف الاجماع مضافا الى منافاته لتلك الروايه يتعين ان تحمل عليها و النتيجة متحده.

و ان شئت قلت: ان هذه الروايه مطلقه من حيث البعد الثالث و بمقتضى حمل المطلق على المقيد تحمل عليها.

و ان ابى عن ذلك و قلت: انها ناظره الى العمق و السعه فالنتيجه كما ذكر أيضا لما ذكرناه من ان امثال هذه التحديدات ناظره الى ما يكون السطح بنحو الدائره فمقتضى اطلاقها ان تكون سعته كذلك من جميع الاطراف فالنتيجه بلوغ المجموع (٢٧) شبرا و لكن الظاهر انها ناظره الى العرض و الطول فلاحظ.

و منها ما رواه الحسن بن صالح الثورى عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

اذا كان الماء فى الركي كرا لم ينجسه شىء قلت: و كم الكر؟ قال: ثلاثة

(١) الوسائل الباب ٩ من أبواب الماء المطلق الحديث: ٧.

اشبار و نصف عمقها فى ثلاثة اشبار و نصف عرضها «١».

و هذه الروايه ضعيفه بالحسن بن صالح

فانه لم يوثق.

و منها ما رواه أبو بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكر من الماء كم يكون قدره؟ قال: اذا كان الماء ثلاثه اشبار و نصف فى مثله ثلاثه اشبار و نصف فى عمقه فى الارض فذلك الكر من الماء «٢».

و الظاهر: ان الروايه معتبره سندا فانه نوقش فى سندها تاره باحمد بن محمد بن يحيى المذكور فى روايه الشيخ و اخرى بعثمان بن عيسى و ثالثه بأبى بصير اما الاشكال الاول فيدفع بان المذكور فى كتاب الكافى احمد بن ابن محمد و حيث ان الراوى عنه العطار و المروى عنه عثمان يعلم ان المراد به ابن عيسى و لا اشكال فى وثاقته.

و اما الطعن من جهه عثمان بانه واقفى فيجاب عنه بان الوقف لا- ينافى الوثاقه و حكى عن الشيخ فى العده نقل الاتفاق على العمل برواياته و روايه امثاله من ثقاه الواقفيه و الفطحيه و عن الكشى عن بعضهم ان عثمان بن عيسى ممن اجمع العصابه على تصحيح ما يصح عنه و نقل عنه أيضا: بانه تاب و رجع من الوقف.

و اما من جهه أبى بصير فالظاهر ان المراد منه يحيى بن القاسم أو ابن أبى القاسم بقرينه روايه ابن مسكان و هو عبد الله عنه قال فى الحدائق: الراوى عن أبى بصير هنا ابن مسكان و لا يخفى على الممارس انه عبد الله و هو قرينه ليث المرادى

(١) نفس المصدر الحديث: ٨.

(٢) الوسائل الباب ١٠ من أبواب الماء المطلق الحديث: ٦.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٠٢

...

لتكرر روايته عنه فى غير موضع.

و العجب من الاستاد حيث اورد على صاحب الحدائق: «بانا لا يمكننا مساعدته على ذلك اذ مجرد الظن

لا يغنى ما لم يثبت بطريق معتبر» فانه دام ظله قبل اسطر استدل بقول صاحب الحقائق فى امثال المقام.

فالانصاف: ان الخدشه فى سند هذه الروايه من جهه اشتراك أبى بصير بين الثقه و الضعيف غير قابله للقبول فلا ايراد فيها من حيث السند.

و أما من حيث الدلاله فالظاهر أنها ناظره الى السطح المدور حيث لم يذكر فيها الا بعد ان، العمق و العرض اى السعه و لا دليل على تقدير البعد الثالث و تكون نتيجته ضرب نصف القطر فى نصف المحيط و ضرب نتيجتها فى العمق (٣٢) شبرا و شيئا كما فى كلام سيدنا الاستاد أو تكون النتيجة ثلاثه و ثلاثين و خمسه أثمان أشبار و نصف الثمن - كما فى كلام السيد الحكم-

و أورد سيدنا الاستاد على الروايه بأنه لا قائل بهذا القول.

و هذا ليس محذورا فان العجب من سيدنا الاستاد كيف يجعل هذا اشكالا مع أنه لا يعمل بالإجماعات.

و الحاصل: أنه لا- وجه لرفع اليد عن الروايه و حمل الا- كثر عن (٢٧) شبرا على الاستحباب او الاحتياط فهذه الروايه طرف للمعارضه و لا- بد من العلاج و حيث انه لا- مرجح لا- من الكتاب و لا- من حيث المخالفه مع العامه و لا من حيث الاحديثه تتعارضان و تسقطان عن الاعتبار فلا بد من الرجوع الى العموم الفوق أو الاطلاق ان كان فنقول: يمكن جعل روايه زواره مرجعا و هى: قال:

و قال أبو جعفر عليه السلام: اذا كان الماء اكثر من روايه لم ينجسه شىء تفسخ

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٠٣

...

فيه او لم يتفسخ الا ان يجىء له ریح تغلب على ریح الماء «١».

فان متقضى هذه الروايه أن الماء اذا كان أكثر من روايه

لم ينجسه شىء و اطلاق هذه الروايه يقتضى أن الماء اذا كان أكثر من هذا المقدار و لو بقليل لم ينجسه شىء و تلك الروايات الخاصه لا تكون طرفا للمعارضه مع هذه الروايه لان مفادها خاص و الخاص لا يعارضه العام لكن الروايتين تتعارضان فتساقطان و المرجع اطلاق هذه الروايه فبالمقدار المعلوم ترفع اليد عنها و فى مورد الشك يعمل بها و عليه يمكن أن نلتزم بان الماء البالغ (٢٧) شيرا عاصم لا ينجسه شىء كما عليه القميون و ما ذكرناه جار بالنسبه الى النص الدال على أن الكر بحسب الوزن (٦٠٠) رطل فان هذا التقدير طرف للمعارضه و بالتعارض تسقط الروايه الداله عليه و المرجع روايه زراره.

و تؤيد المدعى مرسلتا عبد الله بن مغيره عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الكر من الماء نحو حبي هذا و أشار الى حب من تلك الحباب التى تكون بالمدينه و عن بعض اصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا كان الماء قدر قلتين لم ينجسه شىء و القلتان جرتان (٢).

قال فى الوسائل: و نقل المحقق فى المعتبر عن ابن الجنيد أنه قال:

«الكر قلتان و مبلغ وزنه الف و ماتا رطل».

فانقذح من مجموع ما تقدم: أن قول القميين أرجح و أما القول بأن الكر بحسب المساحه ما يكون مجموع تكسير أبعاده (١٠٠) شبر فلا دليل عليه و هذا

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب الماء المطلق الحديث: ٩.

(٢) الوسائل الباب ١٠ من أبواب الماء المطلق الحديث: ٧ و ٨.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٠٤

...

القول منسوب الى ابن الجنيد.

و أما ما نسب الى الراوندى من أن الكر ما بلغ مجموع ابعاده عشره اشبار و

نصف من دون ضرب بعضها في البعض فهو مردود بأن المستفاد من الروايات خلافه كما مر.

و أما القول المنسوب الى المحقق في المعتبر و هو القول بأن الكر ما يكون مجموع تكسير ابعاده (٣٦) شبرا، فمستنده ما رواه اسماعيل بن جابر «١».

بدعوى أن السعه في الروايه اريد منها كل من جهتي الطول و العرض و نتيجه ضرب إحداهما في الاخرى تسعه و نتيجه ضرب العمق في التسعه تكون (٣٦) شبرا، لكن قد عرفت أن الظاهر أن المراد من الروايه بيان مساحه الكر في السطح المدور.

و أما مستند المشهور القائلين بأن مساحه الكر اثنان و اربعون شبرا و سبعة اثمان الشبر، فهو حديثا الحسن بن صالح و أبي بصير «٢» بدعوى: أن البعد الثالث مقدر في الكلام و يكون تكسير المجموع هذا المقدار.

و فيه أن الروايه الاولى ضعيفه سندا كما مر و الروايه الثانيه لا دلالة فيها على التقدير فتحمل على المدور كما مر الكلام فيها.

فالتتيجه: أن قول القميين أقرب الى ما يستفاد من الادله و الله العالم بحقائق الاشياء و الاحكام و عليه التكلان.

تممه: و هي أنه لو فرضنا الاجمال في روايه الوزن و لم نعلم المراد بالرطل

(١) مر في ص ١٩٩.

(٢) لاحظ ص ٢٠٠ و ٢٠١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٠٥

...

الواقع في كلام الامام عليه السلام و قلنا: بأنه مردد بين المكي و المدني و العراقي بل حتى لو قلنا بأنه مردد بين ما يوزن و ما يكال أو قلنا بأن الظاهر منه الرطل العراقي كما قيل فعلى جميع التقادير يكون طرفا للمعارضه و بعد التساقط تصل النوبه الى العمل باطلاق روايه زراره و الكلام هو الكلام بلا فرق فلا تغفل.

و لقائل أن يقول:

أن حديث زراره لا يكون مرجعا بعد المعارضه بل بنفسه طرف التعارض مضافا الى أنه ينافيه اخبار الكر فان مفهوم تلك الاخبار أن الماء الذي لم يبلغ قدر كرينجسه شيء وكون الأكثر من الراويه بمقدار الكر أول الكلام والاشكال.

فالذي يمكن أن يقال ويختلج بالبال القاصر أن يقال: أن المرجع بعد التعارض والتساقط أخبار الكر فان الكر له مفهوم لغوي وهو الميزان وحيث ان القاعده تقتضى حمل الكلام على عرف المتكلم فلا بد من حمل الكر على معناه اللغوي بحسب العرف المتكلم والكر بحسب المعنى اللغوي يساوي (٤٣٢٠) رطل مدني وحيث لا يمكن الالتزام به يصير الدليل مجملا فنقول: القدر المتيقن من العاصم ما ذهب اليه المشهور اذ الزائد على هذا المقدار خلاف الاجماع المتسالم عليه وان شئت قلت: الجمع بين دليل انفعال الماء القليل ودليل الكر والتسالم والاجماع أن الماء البالغ مقداره اثنان وأربعون شبرا وسبعة أثمان شبر هو العاصم وفي الأقل عن هذا المقدار نلتزم بالانفعال والله العالم بحقائق الاشياء.

فلا بد في الحكم بالاعتصام أن تكون مساحه الماء هذا المقدار وأما الوزن فلا بد أن يفرض مقدارا ينطبق عليه هذا التحديد والظاهر - والله العالم - أن الماء

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٠٦

[مسألة ١٨: لا فرق في اعتصام الكر بين تساوي سطوحه و اختلافها]

(مسألة ١٨): لا فرق في اعتصام الكر بين تساوي سطوحه و اختلافها (١) و لا بين وقوف الماء و ركوده و جريانه (٢) نعم اذا كان الماء متدافعا لا تكفي كرية المجموع في اعتصامه و لا كرية المتدافع اليه في اعتصام المتدافع منه (٣) نعم تكفي كرية المتدافع منه في اعتصام المتدافع اليه

[مسألة ١٩: لا فرق بين ماء الحمام وغيره في الأحكام]

(مسألة ١٩): لا- فرق بين ماء الحمام وغيره في الأحكام فما في الحياض الصغيره اذا كان متصلا بالماده و كانت وحدها أو بضميمه ما في الحياض اليها كرا اعتصم (٥).

من حيث الوزن يختلف بل هذا من الواضحات بعد التدبر في اختلاف المياه من حيث المواد الممزوجه مع بعض اقسامه و مجرد كون ماء الفرات من حيث الوزن مطابقا لمساحه لا يكون دليلا و طريقا على الكليه كما هو ظاهر.

(١) للإطلاق و عدم دليل على التقييد فلو كان الماء ساكنا كما لو عمل ظرف من نحاس على هيئة المنبر فالظاهر أنه لا اشكال في تقوى كل من الاعلى و الاسفل بالآخر و هذا ظاهر.

(٢) لما تقدم من الاطلاق لوحده الماء عرفا و تقوى كل جزء منه بالآخر.

(٣) لعدم الوحده العرفيه و قد مر الكلام فيه و قلنا بأنه لو صب الماء في ابريق على الكر لم يتقو ما في الابريق بالكر المتصل به كما أنه لو انصب من الابريق على العين النجسه لا ينجس ما في الابريق بل المنفعل المقدار الملاقى للنجاسه.

(٤) للنصوص الوارده في ماء الحمام و قد مر الكلام فيه فراجع.

(٥) لأنه لا فرق بين ماء الحمام وغيره و لذا لو انهدم الحمام و انتفى هذا

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٠٧

و ان لم يكن متصلا بالماده أو لم تكن الماده و لو بضميمه ما في الحياض اليها كرا لم يعتصم (١).

[مسألة ٢٠: الماء الموجود في الانابيب المتعارفه في زماننا بمنزله الماده]

(مسألة ٢٠): الماء الموجود في الانابيب المتعارفه في زماننا

العنوان فهل يشك احد في بقاء الحكم؟ و العمده و الملاك في التعميم أن العرف لا يرى تقوى السافل بالعالى فيسأل عن ماء الحمام و حيث ان الملاك واحد يكون الحكم عاما.

هو الملاك لا ما عن شذرات صاحب الكفايه قدس سره: بأن التعدي بلحاظ عموم العله و هو قوله: «لان له ماده» (١) اذ ليس في أخبار الحمام ما يكون تعليلا- و أن الوارد في حديث بكر بن حبيب عن أبي جعفر عليه السلام قال: ماء الحمام لا بأس به اذا كانت له ماده «٢» عنوان الشرط و عن الفقه الرضوي: ماء الحمام سبيله سبيل الجارى اذا كانت له ماده «٣».

فالوجه ما ذكرنا لكن لا يخفى أنه قد مر منا أنه لا يكفي في اعتصام ما في الحوض كون مجموع ما في المادة مع ما في الحوض كرا بل لا- بد من كون المادة وحدها بمقدار الكر و ذكرنا هناك أن الروايات ناظره الى الحمامات الخارجيه و من الظاهر أنها كذلك فلا اطلاق فيها من هذه الجبهه فلاحظ.

(١) لان القليل ينفع بالملاقاه كما مر و قد تقدم قريبا أن اللازم كره ماده وحدها و الضميه لا تفيد فلا تغفل.

(١) لاحظ ص ١٦٢.

(٢) الوسائل الباب ٧ من أبواب الماء المطلق الحديث: ٤.

(٣) فقه الرضا: ص ٤.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٠٨

بمنزله ماده فاذا كان الماء الموضوع في اجانه و نحوها من الظروف نجسا و جرى عليه ماء الانبوب طهر (١).

بل يكون ذلك الماء أيضا معتصما ما دام ماء الانبوب جاريا عليه (٢) و يجرى عليه حكم ماء الكر في التطهير به (٣) و هكذا الحال في كل ماء نجس فانه اذا اتصل بالماده طهر اذا كانت ماده كرا (٤).

(١) يمكن أن يستدل عليه بنصوص ماء الحمام فان تلك الاخبار تدل على اعتصام ما في الحياض كما أنها تدل على طهارته بالاتصال بالخزانة و احتمال عدم انقطاع ما

فى الخزانه عن الحياض فلا تدل على الرفع، احتمال بعيد.

و أيضا يدل على المقصود التعليل الوارد فى روايه ابن بزيح «١» بتقريب:

أن المستفاد من تلك الروايه أن العله لارتفاع النجاسه و طهاره الماء بعد زوال التغير كون الماء ذا ماده معتصمه و هذه العله موجوده فى المقام على الفرض.

(٢) كما هو أوضح من أن يخفى فانه مفاد أدله ماء الحمام.

(٣) اذ بعد فرض حكم الشارع بتقويه بالاتصال بالماده يجرى عليه الحكم ترتب الحكم على الموضوع لاحظ ما رواه داود بن سرحان قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام ما تقول فى ماء الحمام؟ قال: هو بمنزله الماء الجارى «٢».

(٤) لعين الملاك و وحده العله فلاحظ.

(١) مرت فى ص ١٦٢.

(٢) الوسائل الباب ٧ من أبواب الماء المطلق الحديث: ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٠٩

[الفصل الثالث الماء القليل المستعمل فى رفع الحدث الاصغر طاهر و مطهر من الحدث و الخبث]

الفصل الثالث الماء القليل المستعمل فى رفع الحدث الاصغر طاهر و مطهر من الحدث و الخبث (١).

(١) بلا خلاف بين أصحابنا فى طهارته و طهوريته، حكاه غير واحد منهم هكذا فى الحدائق، و فى بعض الكلمات أنه لا اشكال و لا- خلاف بيننا فى كونه طاهرا و مطهرا من الحدث و الخبث بل ادعى ضروره المذهب على طهارته و الاجماع على طهوريته فلا اشكال فيه بحسب الفتوى، نعم نقل عن المفيد- على ما فى الحدائق- بأنه يستحب التنزه عن الماء المستعمل فى الوضوء.

و كيف كان الامر ظاهر و يدل على المدعى قوله تعالى: **وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا** «١» اذ لم يقيد فى الايه طهوريته بعدم الاستعمال فى الوضوء كما أنه يمكن الاستدلال على المدعى بجمله من الروايات.

منها: ما رواه داود بن فرقد قال: كان بنو اسرائيل اذا أصاب أحدهم قطره

بول قرضوا لحومهم بالمقاريض وقد وسع الله عليكم بأوسع ما بين السماء والأرض و جعل لكم الماء طهورا فانظروا كيف تكونون «٢».

مضافا الى جملة من النصوص الخاصة الداله على المطلوب:

منها ما رواه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل فقال: الماء الذى يغسل به الثوب أو يغتسل به الرجل من الجنابه لا يجوز أن يتوضأ منه و أشباهه و أما الذى يتوضأ الرجل به فيغسل به وجهه و يده

(١) الفرقان: ٤٩.

(٢) الوسائل الباب ٩ من أبواب الماء المطلق الحديث: ١٠.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢١٠

و المستعمل فى رفع الحدث الاكبر طاهر و مطهر من الخبث (١).

و الاحوط استحبابا عدم استعماله فى رفع الحدث اذا تمكن من ماء آخر و الا جمع بين الغسل أو الوضوء به و التيمم (٢).

فى شىء نظيف فلا بأس أن يأخذه غيره و يتوضأ به «١».

و منها: ما رواه زراره عن أحدهما عليهما السلام قال: كان النبي صلى الله عليه و آله و سلم اذا توضأ اخذ ما يسقط من وضوئه فيتوضون به «٢» و عليه لا- نحتاج الى التوسل بذيل قاعده الطهاره اذ لا- وجه لاحتمال عروض النجاسه للماء مع عدم ملاقاته للنجاسه كما أنه لا- وجه للأخذ باستصحاب طهوريته كى يقال: بأنه من الاستصحاب التعليقى مضافا الى أنه من الاستصحاب الجارى فى الحكم الكلى المعارض بغيره فالنتيجه: أن الامر ظاهر لا غبار عليه.

(١) الظاهر أنه لا اشكال فى طهارته و لا وجه لانفعاله بعد فرض عدم ملاقاته الا مع البدن الطاهر و بعد فرض طهارته لا وجه للتوقف فى كونه رافعا للخبث و يدل عليه دليل كون

الماء طهورا فانه باطلاقه يشمل المقام مضافا الى أنه ادعى عليه الاجماع و عدم الخلاف نعم نقل عن الوسيله بأنه صرح بعدم كونه رافعا للحدث و الخبث بل قيل: ان ظاهر عبارتها يفيد القول بنجاسته و ما افيد غريب غايته و الله العالم.

(٢) الذى يظهر من كلمات القوم فى هذا المقام أنه وقع الكلام بين الاعلام فى هذه المسأله و وقع الخلاف بينهم بحيث أصبحت المسأله ذات قولين معروفين، فعن الصدوقين و المفيد و الطوسى و جمع آخر المنع و المشهور بين

(١) الوسائل الباب ٩ من أبواب الماء المضاف الحديث: ١٣.

(٢) الوسائل الباب ٨ من أبواب الماء المضاف الحديث: ١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢١١

...

المتأخرين الجواز و القاعده الاولييه تقتضى الجواز اذ مقتضى اطلاق كون الماء طاهرا و طهورا جواز استعماله مكررا فى ازاله الخبث و الحدث و لا وجه للالتزام بعدم جواز المستعمل فى رفع الحدث الاكبر، ثانيا. و ما أوجب هذا الاختلاف فى المقام عدّه روايات:

منها ما رواه عبد الله بن سنان «١» و هذه الروايه ضعيفه سندنا باحمد بن هلال و لم يثبت كون الراوى عنه ابن فضال كى يقال بأنه ورد فى بنى فضال الاخذ بروايتهم «٢».

و على فرض تسليم كون الحسن الواقع فى السند هو ابن فضال لا يكون ما ورد فى حقهم دالا على المدعى فان الاستفادة من هذا الخبر أن انحرافهم لا يضر بوثاقهم.

و بعبارة اخرى: هذه الروايه الوارده عن العسكرى عليه السلام تدل على عدم التوقف فى روايه من جهه بنى فضال لا أن المراد العمل برواياتهم على الاطلاق بحيث يكون مقامهم أعلى و أرفع من زراره و اضرابه.

و ان شئت قلت: هذه الروايه انما تقتضى عدم

التوقف فى العمل بروايه فى طريقها من بنى فضال و لكن لا تدل على توثيق كل من يروى بنو فضال عنه فلاحظ
فالروايه ساقطه عن الاعتبار فلا تصل النوبه الى النظر فى دلالتها و ان كانت لا تخلو عن خدش.

(١) لاحظ ص ٢٠٩.

(٢) الوسائل الباب ٨ من أبواب صفات القاضى الحديث: ٧٩.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢١٢

...

و منها: ما رواه محمد بن مسلم عن أحدهما قال: سألته عن ماء الحمام فقال: ادخله بازار و لا تغتسل من ماء آخر الا أن يكون
فيهم (فيه خ ل) جنب أو يكثر أهله فلا يدرى فيهم جنب أم لا «١».

بتقريب: انه عليه السلام نهى عن الاغتسال بماء آخر غير ماء الحمام الا مع وجود الجنب فى الحمام او احتمال وجوده و لا وجه
للمنع الا من جهه عدم جواز الاغتسال بغساله الجنب.

و أجاب عنه صاحب المعالم - على ما نقل عنه - بأن النهى عن الاغتسال بغساله الجنب انما استفيد من الاستثناء عن النهى عن
الاغتسال بماء آخر.

و بعبارة اخرى: المستفاد من الروايه حرمة الاغتسال بماء آخر الا مع وجود الجنب لكن الاستثناء من الحرمة يجتمع مع الوجوب و
مع الاباحه.

فالتبعية: أنه مع عدم وجود الجنب يحرم الغسل بماء آخر و أما مع وجوده فلا يحرم و عدمه كما أنه يجتمع مع الوجوب يجتمع
مع الاباحه فلا دلالة فى الروايه على وجوب الاحتراز.

و اجاب عنه صاحب الحدائق - على ما نقل عنه - بأن الاستثناء من النهى دال على الوجوب كقولنا: لا تضرب أحدا الا زيدا و
الاستثناء من الوجوب يدل على الحرمة كما فى قول القائل: «اقتلوا المشركين الا اهل الذمه» فان الاول يدل على وجوب ضرب
زيد و الثانى على حرمة

قتل اهل الذمه و استشهد بكلام نجم الائمه حيث قال: «الاستثناء من الاثبات نفى و بالعكس».

(١) الوسائل الباب ٧ من أبواب الماء المطلق الحديث: ٥.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢١٣

...

و هذا الجواب ليس تاما فان كلام نجم الائمه متين لكن لا يتم كلام صاحب الحدائق و الا يلزم أنه لو قال المولى: «لا تأكل مال احد الا برضاه» لكان أكل ماله برضاه واجبا و هو كما ترى فانه يكفى فى الاستثناء أن يكون حكم ما بعد حرف الاستثناء مخالفا لما قبله فلا يرد كلام صاحب المعالم بهذا الجواب.

و الذى يخطر بالبال: أنه لا- شبهه فى عدم محذور فى الاغتسال بماء آخر غير ماء الحمام فلا يكون النهى عنه لا تحريما و لا تنزيها فالمراد من النهى عنه الاذن فى تركه و عدم وجوبه الا مع وجود الجنب أو احتمال وجوده فانه لا يجوز ترك الاغتسال بماء آخر بل يجب.

و بعباره اخرى: لا يجوز الاغتسال من ماء الحمام فى هذا الحال فنقول:

ما المراد من ماء الحمام الذى نهى عن الاغتسال به فان فى المقام فى بدو النظر احتمالات ثلاثه: اما يكون المراد من ماء الحمام، الماء الموجود فى الخزانه التى نعبر عنها بالماده، و اما الماء الموجود فى الحياض الصغار، و اما الماء المجتمع فى البالوعه أما الاحتمال الاول فمدفوع بأن الاغتسال من الخزانه لم يكن أمرا متعارفا فى تلك العصور و على تقدير كون المراد من المنهى عنه الماء الموجود فى الخزانه لا يمكن الالتزام به اذ لا اشكال فى كون ما فى الخزانه أكرارا من الماء و لا اشكال فى الجواز بالنسبه الى الكر و انما الكلام فى المستعمل القليل.

و أما الاحتمال الثانى فيدفع

بأن الماء الموجود في الحياض لا يصدق عليه الماء المستعمل الذي يكون موضوعا للحكم فان الاغتسال من ماء الحوض بالاخذ منه و لا يمكن الاغتسال في الحوض حتى يصدق العنوان.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢١٤

...

ان قلت: ان وقوع القطرات الناضحه في الحوض يوجب صدق الماء المستعمل عليه.

قلت: كيف يصدق مع كون القطره الناضحه مستهلكه في الماء الموجود مضافا الى أن اتصال ما في الحوض بالماده يجعله عاصما و في حكم الكثير و الكلام في القليل المستعمل بل قد دلت جمله من الروايات على عدم قدح وقوع القطرات في الاناء و من تلك النصوص ما رواه الفضيل قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الجنب يغتسل فينتضح من الارض في الاناء فقال: لا بأس هذا مما قال الله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (١).

اضف الى ذلك أنه يلزم الحرج فانه كيف يمكن أن يكون الاغتسال من ماء الحياض ممنوعا مع ندره العلم بعدم وجود الجنب في الحمام و مع الاغماض عن جميع ذلك تكون الروايه معارضه بروايات داله على الجواز و عدم البأس فمن تلك الروايات ما رواه محمد بن مسلم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام:

الحمام يغتسل فيه الجنب و غيره أغتسل من مائه؟ قال: نعم لا بأس أن يغتسل منه الجنب و لقد اغتسلت فيه ثم جئت فغسلت رجلى و ما غسلتهما الا مما لزق بهما من التراب (٢).

و منها ما رواه أبو الحسن الهاشمي قال: سئل عن الرجال يقومون على الحوض في الحمام لا أعرف اليهودى من النصرانى و لا الجنب من غير الجنب

(١) الوسائل الباب ٩ من أبواب الماء المضاف الحديث: ١.

(٢) الوسائل الباب ٧ من أبواب

...

قال: تغتسل منه و لا تغتسل من ماء آخر فانه طهور «١».

و منها ما رواه على بن جعفر عن أبي الحسن الاول عليه السلام قال: سألته عن الرجل يصيبه الماء فى ساقه أو مستنقع أو يغتسل منه للجنبه أو يتوضأ منه للصلاه؟ اذا كان لا يجد غيره و الماء لا يبلغ صاعاً للجنبه و لا مداً للوضوء و هو متفرق فكيف يصنع و هو يتخوف ان يكون السباع قد شربت منه؟ فقال. ان كانت يده نظيفه فليأخذ كفا من الماء بيد واحده فلينضحه خلفه و كفا أمامه و كفا عن يمينه و كفا عن شماله فان خشى أن لا يكفيه غسل رأسه ثلاث مرات ثم مسح جلده بيده فان ذلك يجزيه و ان كان الوضوء غسل وجهه و مسح يده على ذراعيه و رأسه و رجليه و ان كان الماء متفرقا فقدر أن يجمعه و الا اغتسل من هذا و من هذا و ان كان فى مكان واحد و هو قليل لا يكفيه لغسله فلا عليه أن تغتسل و يرجع الماء فيه فان ذلك يجزيه «٢» فان دلالة هذا الخبر مع عدم وجدان ماء آخر على الجواز ظاهر فان قوله عليه السلام «فلا عليه ان يغتسل و يرجع الماء فيه» يدل على الجواز و عدم البأس برجوع الغساله فى الساقه أو المستنقع و هذه الروايه و ان كان الظاهر منها فى بادى النظر الجواز مع عدم ماء آخر لكن يمكن أن يستفاد منها الجواز على الاطلاق اذ الماء الذى يغسل به بعض الاعضاء و يرجع الى الساقه مما يكفى فى تحصيل مسمى الغسل بالنسبه الى جميع البدن

بأن يأخذ قليلا قليلا و يمسح البدن فالمراد من عدم الكفايه، عدم الكفايه على نحو الصب على الاعضاء على ما هو المتعارف و على هذا يكون قرينه على

(١) نفس المصدر الحديث: ٦.

(٢) الوسائل الباب ١٠ من أبواب الماء المضاف الحديث: ١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢١٦

...

الجواز و لو مع رجوعه الى الموضوع.

و الحاصل: أن المستفاد من الروايه أنه مع امكان الاغتسال بنحو لا يرجع الماء الى الموضوع بأن يكون بنحو المسح و التدهين، يجوز الاغتسال و لو مع رجوع الماء الى الموضوع و مع المعارضه يكون الترجيح مع دليل الجواز لأحدثيته و مخالفته للعامه على ما يظهر من كلماتهم في هذا المقام حسب نقل الشيخ في كتاب الخلاف «١».

و مع الاغماض عن جميع ما تقدم يرد على الاستدلال بالروايه بأنه ان كان المنع بلحاظ الاغتسال كان المناسب أن يجعل موضوع المنع غسل الجنب لا وجوده أو احتمال وجوده مع أن استصحاب العدم محكم عند الشك.

بقي الاحتمال الثالث و هو أن يكون المراد بماء الحمام الغساله المجتمعه في البالوعه على ما هو المتعارف.

و ربما يقال بأن اراده ما في البالوعه بعيد اذ الطبع يتنفر من استعماله و الاخذ منه.

و فيه: أنه و ان كان بعيدا و الطبع متنفر منه لكن قد وردت في جمله من الروايات حكمها و السؤال عنها:

منها ما رواه حمزه بن احمد عن أبي الحسن الاول عليه السلام قال:

سألته أو سأله غيري عن الحمام قال: ادخله بمئزر و غض بصرك و لا تغتسل من البئر التي تجتمع فيها ماء الحمام فانه يسيل فيها ما يغتسل به الجنب و ولد الزنا و الناصب لنا اهل البيت و هو شرهم «٢».

(١) الخلاف ج ١ ص

(٢) الوسائل الباب ١١ من أبواب الماء المضاف الحديث: ١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢١٧

...

و منها: ما رواه محمد بن علي بن جعفر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام في حديث قال: من اغتسل من الماء الذي قد اغتسل فيه فأصابه الجذام فلا يلوم من الا نفسه فقلت لأبي الحسن عليه السلام: ان اهل المدينة يقولون: ان فيه شفاء من العين فقال: كذبوا يغتسل فيه الجنب من الحرام و الزانى و الناصب الذي هو شرهما و كل من خلق الله ثم يكون فيه شفاء من العين؟ «١».

و منها ما رواه علي بن الحكم عن رجل عن أبي الحسن عليه السلام في حديث أنه قال: لا- تغتسل من غسله ماء الحمام فانه يغتسل فيه من الزنا و يغتسل فيه ولد الزنا و الناصب لنا اهل البيت و هو شرهم «٢».

و منها ما رواه ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا تغتسل من البئر التي يجتمع فيها غسله الحمام فان فيها غسله ولد الزنا و هو لا يطهر الى سبعة آباء و فيها غسله الناصب و هو شرهما ان الله لم يخلق خلقا شرا من الكلب و أن الناصب أهون على الله من الكلب «٣».

و منها ما رواه عبد الله بن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: اياك ان تغتسل من غسله الحمام ففيها تجتمع غسله اليهودى و النصرانى و المجوسى و الناصب لنا اهل البيت فهو شرهم فان الله تبارك و تعالى لم يخلق خلقا أنجس من الكلب و أن الناصب لنا اهل البيت لا نجس منه «٤».

(١) نفس المصدر الحديث: ٢.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣.

(٣) نفس المصدر

...

و على فرض أن يكون المقصود النهى عن ما فى البالوعه يكون المراد بغير ذلك الماء، ماء الحياض الصغار فلا يتوجه الايراد بأنه كيف أمر عليه السلام بالاعتسال من ماء آخر لأنه يمكن أن يكون المراد من المنهى عنه الماء الموجود فى البالوعه و لا يمكن أن يكون الوجه فيه كونه غسله الجنب و ذلك لوجهين:

أحدهما: أنه لم يفرض غسل الجنب بل فرض وجوده او احتمال وجوده فالموضوع غير محرز.

ثانيهما: أن الغساله المجتمعه فى البالوعه مجموعه من المياه المختلفه و فيها غسله غسل الجنب و بحسب الطبع يستهلك فى المجموع فالوجه فيه ليس هذا بل الوجه نجاسه ما فى البالوعه احتمالا و لا اشكال فى طهاره غسله الحمام ما لم يعلم نجاستها كما دلت عليه جملة من الروايات:

منها ما رواه محمد بن مسلم قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الحمام يغتسل فيه الجنب و غيره اغتسل من مائه؟ قال: نعم لا بأس أن يغتسل منه الجنب و لقد اغتسلت فيه ثم جئت فغسلت رجلى و ما غسلتهما الا مما لزق بهما من التراب «١».

فيكون النهى نهيا تنزيهيا لعدم وجه للمنع مع فرض كونها طاهره لعدم العلم.

فالنتيجه: أن الجنب اذا كان فى الحمام أو احتمال وجوده أمكن كون بدنه نجسا و بملاقاته الماء ينفعل فنهى نهيا تنزيهيا عن الاعتسال منه فلاحظ.

و منها: ما دل على المنع عن الاعتسال بالماء القليل الذى اغتسل فيه الجنب مثل ما رواه محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام و سئل عن الماء تبول

...

الدواب و تلغ فيه الكلاب و يغتسل فيه الجنب قال: اذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شىء «١».

و لا يخفى: أن المستفاد من هذه الروايه أن جواب الامام عليه السلام ناظر الى بيان حكم الماء من حيث الطهاره و النجاسه لا من حيث غسله الجنب مع فرض الطهاره كما هو محل الكلام فى المقام فلا بد اما أن نلتزم بأن الامام عليه السلام لم يجب سؤال السائل من حيث الغساله و اما أن نلتزم بنجاسه الماء بواسطه الاغتسال و اما أن نلتزم بأن النظر فى السؤال الى كون بدن الجنب بلحاظ تلوثه بالمنى ينجس الماء و السؤال و الجواب ناظران الى انفعال الماء و عدمه و على جميع التقادير لا تدل الروايه على المدعى.

و منها: ما رواه ابن مسكان قال: حدثنى صاحب لى ثقه أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينتهى الى الماء القليل فى الطريق فيريد أن يغتسل و ليس معه انا و الماء فى وهده فان اغتسل رجع غسله فى الماء كيف يصنع؟ قال: ينضح بكف بين يديه و كفا من خلفه و كفا عن يمينه و كفا عن شماله ثم يغتسل «٢».

و تقريب الاستدلال: أن المستفاد من الروايه أن المركوز فى نظر السائل أن رجوع الماء الى الوهده يوجب عدم جواز الاغتسال و الامام عليه السلام قرره على ما فى ذهنه من عدم جواز الاغتسال بغساله الجنب و علمه طريق التخلص.

و يرد عليه: أولاً: أنه ليس فى الروايه قرينه على كون الغسل غسل الجنابه و عليه يمكن أن يكون النضح من آداب الغسل بالماء القليل.

(١) الوسائل الباب ٩ من أبواب الماء المطلق الحديث: ١.

(٢) الوسائل الباب ١٠ من

و ثانيا: أن نضح الماء على الارض لا يمنع عن رجوعه الى الوهده بل ربما يوجب سرعه الجريان نعم فى الارض الرخوه يمكن أن يمنع النضح عن الجريان و لكن الجواب مطلق و عليه لقائل أن يقول: بأن الروايه على خلاف الخصم ادل.

اضف الى ذلك أن الروايه على تقدير تماميه دلالتها على المدعى معارضه بما رواه على بن جعفر عن أبى الحسن الاول عليه السلام قال: سألته عن الرجل يصيبه الماء فى ساقيه أو مستنقع أ يغتسل منه للجنابه أو يتوضأ منه للصلاه؟ اذا كان لا يجد غيره و الماء لا يبلغ صاعا للجنابه و لا مدا للوضوء و هو متفرق فكيف يصنع و هو يتخوف أن يكون السباع قد شربت منه؟ فقال: ان كانت يده نظيفه فليأخذ كفا من الماء بيد واحده فلينضحه خلفه و كفا أمامه و كفا عن يمينه و كفا عن شماله فان خشى أن لا يكفيه غسل رأسه ثلاث مرات ثم مسح جلده بيده فان ذلك يجزيه و ان كان الوضوء غسل وجهه و مسح يده على ذراعيه و رأسه و رجليه و ان كان الماء متفرقا فقدر أن يجمعه و الا اغتسل من هذا و من هذا و ان كان فى مكان واحد و هو قليل لا يكفيه لغسله فلا عليه أن يغتسل و يرجع الماء فيه فان ذلك يجزيه «١».

ان قلت: ما رواه على بن جعفر مخصوص بصوره الاضطرار حيث ذكر فيها عدم وجدان ماء غيره.

قلت: اما أولا: فان روايه ابن مسكان أيضا موردها الاضطرار اذ الظاهر من الروايه أن الامر منحصر فى الاغتسال عن الماء المفروض و أما

(١) نفس المصدر الحديث: ١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٢١

و المستعمل في رفع الخبث نجس عدا ما يتعقب استعماله طهاره المحل (١).

مقتضى الدقه كما مر منا عدم الاضطرار في مورد روايه ابن جعفر و لا في مورد روايه ابن مسكان اذ يمكن الاغتسال بنحو لا يرجع الماء بأن يغتسل بنحو التدهين و مع ذلك أجاز الامام عليه السلام بالاغتسال فيقع التعارض بين الخبرين و الترجيح مع روايه ابن جعفر لمخالفته لفتاوى العامه و كونها أحدث و الله العالم.

فالتبجيه: عدم دليل على المنع حيث ان الماء طاهر كما هو مورد التسالم مع الخصم و ادعاء أن ادله الاغتسال منصرفه عن الاغتسال بمثل هذا الماء المستعمل، لا وجه له بل مقتضى الاطلاق جواز الاغتسال لكن لا ينافي حسن الاحتياط كما في المتن و لا- يختص حسن الاحتياط بوجود ماء آخر- كما في العروه- بل مقتضى الاحتياط الاجتناب عنه مع وجود ماء آخر و الجمع بين الترابيه و المائيه مع الانحصار فلا تغفل.

(١) يقع الكلام في المستعمل في الخبث غير الاستنجاء المعبر عنه بالغساله في مقامين:

أحدهما: في جواز رفع الخبث و الحدث به.

الثاني في طهارته و نجاسته.

أما المقام الاول فنقول: على القول بنجاسه الغساله فلا اشكال في عدم جواز استعماله لا في رفع الحدث و لا في رفع الخبث اذ يشترط في المطهر أن يكون طاهرا فالعمده الكلام في الجواز و عدمه في فرض القول بطهارته و في هذه الصوره تاره تتكلم في مقتضى القواعد الاوليه و اخرى فيما تقتضيه الادله الخاصه أما مقتضى القواعد الاوليه فلا مانع من استعماله على نحو الاطلاق فان مقتضى جواز

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٢٢

غسل المتنجس بالماء جواز رفع الخبث به

كما أن مقتضى دليل الغسل و الوضوء جواز الاتيان بهما بلا اشكال.

و أما الادله الخاصه فما يمكن أن يكون وجهها لعدم الجواز أمور:

الاول: الاجماع بأن يقال: نقل الاجماع على عدم جواز رفع الحدث بمطلق الغساله.

و فيه: أنه اجماع منقول و لا يخرج عن هذا العنوان و لو بنقل جمله من الاعيان.

و بعباره اخرى: الاجماع المنقول لا يخرج عن عنوانه الا بأن ينقل متواترا فيكون اجماعا محصلا مضافا الى أنه لا يفيد و لو مع فرض كونه حاصلًا اذ مدرك المجمعين معلوم و لا أقل من احتمال استنادهم الى خبر ابن سنان الذي سنذكره إن شاء الله تعالى او غيره و مع هذا القطع او الاحتمال لا يكون اجماعا تعبد يا كاشفا عن رأى المعصوم.

الثانى: ما رواه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل فقال: الماء الذى يغسل به الثوب او يغتسل به الرجل من الجنابه لا يجوز أن يتوضأ منه و أشباهه و أما الذى يتوضأ الرجل به فيغسل به وجهه و يده فى شىء نظيف فلا بأس أن يأخذه غيره و يتوضأ به «١».

فان الاستفادة من الروايه أن الماء الذى غسل به الثوب لا يجوز الوضوء به و من الظاهر أن الوجه فى المنع كون الثوب نجسا و حيث لا فرق بين الثوب و غيره تكون النتيجة عدم جواز الوضوء بماء الغساله.

(١) الوسائل الباب ٩ من أبواب الماء المضاف الحديث: ١٣.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٢٣

...

و فيه: أن الروايه ضعيفه سندا بأحمد بن هلال كما مر فى بعض الفروع السابقه و عمل المشهور بها على تقدير ثبوتها لا يجبر ضعفها.

الثالث: ما رواه زراره قال:

قال أبو جعفر عليه السلام ألا احكى لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله؟ فقلنا: بلى فدعا بقعب فيه شىء من ماء فوضعه بين يديه ثم حسر عن ذراعيه ثم غمس فيه كفه اليمنى ثم قال: هكذا اذا كانت الكف طاهره «١».

حيث ان الاستفادة من الروايه أن ادخال اليد فى القعب للوضوء يشترط بكونها طاهره و أما لو كانت نجسه لم يكن الوضوء جائزا بهذا النحو.

و ان شئت قلت: لو التزمنا بطهاره الغساله و لم نقل بانفعال الماء بادخال اليد فيه يجب أن نلتزم بعدم جواز استعماله فى الوضوء.

و العجب من سيدنا الاستاد أنه جزم فى بحث انفعال القليل بالمتنجس و لو مع الواسطه و عدمه بأنه لا يستفاد من هذه الروايه انفعال الماء لا مكان أن يكون الوجه فى المنع أن الماء غساله الخبث و فى باب حكم الماء المستعمل فى رفع الخبث التزم بأنه على القول بطهاره الغساله لا وجه للمنع فراجع.

قمى، سيد تقى طباطبايى، مبانى منهاج الصالحين، ١٠ جلد، منشورات قلم الشرق، قم - ايران، اول، ١٤٢٦ هـ ق مبانى منهاج الصالحين؛ ج ١، ص: ٢٢٣

فالتتيجه: أنه لو قام دليل على طهاره الغساله لم يمكن الالتزام بجواز استعمالها فى الوضوء اذ الاستفادة من الروايه عدم الجواز و حيث لا فرق بين الوضوء و الغسل نلتزم بعدم الجواز على الاطلاق بل يمكن أن يقال: بأن الاستفادة من الروايه عدم الجواز حتى فيما لا يكون الوضوء و الغسل رافعا للحدث كالوضوء التجديدى و ذلك لإطلاق كلام الامام عليه السلام فان الاستفادة من

(١) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث ٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٢٤

...

كلامه أنه لا يجوز الوضوء بالماء المستعمل فى الخبث.

و

أما المقام الثانى: فيظهر من مراجعه كلام القوم أن للأصحاب فى المقام اقوالا:

أحدها: القول بنجاسه الغساله على الاطلاق.

ثانيها: القول بطهارتها كذلك.

ثالثها: التفصيل بين الغسله المزيله للعين و غير المزيله بالنجاسه فى الاولى دون الثانيه.

رابعها: التفصيل بين الغسله المطهره و غيرها بالطهاره فى الاولى و النجاسه فى الثانيه.

ولا يخفى أن النزاع فى المقام بعد الفراغ عن انفعال الماء القليل أما بناء على عدم انفعاله فلا مجال للبحث إذ لا شبهه فى أن المقام ليس له خصوصيه بلا كلام و لذا نسبه القول بالطهاره الى مثل العماني أو السيد القائلين بعدم الانفعال فى غير محلها كما لا يخفى.

و يمكن الالتزام بقول خامس و هو الاقتصار فى نجاسه الغساله بالمقدار المستفاد من أدله انفعال الماء القليل بلا خصوصيه للمورد لعدم الدليل على الاختصاص لكن هذا ليس قولاً بالتفصيل بل موافق للقول بالانفعال مطلقاً.

و الحق: هو القول بالانفعال على الاطلاق و بعبارة اخرى: لا نفرق بين المقام و غيره.

فنقول: حيث انه لا فرق فى الانفعال بين أن يكون الماء واردا على النجاسه و بين أن يكون مورودا لها و من ناحيه اخرى قلنا بأنه لا خصوصيه للمورد يكون

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٢٥

...

مقتضى القاعده أن نقول: بأن الغساله ان كانت مزيله للعين كانت نجسه اذ المفروض ملاقاته النجاسه للماء و ان لم تكن مزيله فان كان المغسول بالماء متنجسا بعين النجاسه كما لو أصاب اليد البول و بعد زواله بالماء تنجس الماء المغسول به اذ ثبت فى محله ان العين الملاقيه لعين النجس تنجس الماء القليل و أما لو فرض أن اليد تنجست بالماء الملاقي لعين النجاسه ثم تجففت ثم غسلت بالماء القليل لم تنجس الغساله لعدم الدليل

على الانفعال بهذا المقدار.

فالميزان تحقق موضوع انفعال الماء فمع تحققه تتحقق النجاسة و مع عدمه فلا، بلا فرق بين الغسله المزيله و غيرها و بلا فرق بين الغسله المتعقبه للطهاره و غيرها.

و اختار سيدنا الاستاذ القول الرابع و استدل على طهاره الغسله المتعقبه للطهاره بأن القول بالنجاسه يستلزم أحد الامرين: اما نجاسه الغساله بعد الانفصال و اما استمرار النجاسه الى حين الانفصال و كلاهما باطل اذ لا موجب للانفعال بعد الانفصال فلا بد من الالتزام بنجاسته قبل الانفصال و عليه يلزم الالتزام بنجاسه المتخلف في المغسول كالثوب مثلا فلو كانت الغساله المنفصله نجسه كان المتخلف أيضا نجسا و لم يقل به احد اذ لازمه تأثير تجفيف المتنجس في حصول التطهير.

و بعبارة اخرى: ان قلنا بأن الجزء المتخلف طاهر قبل انفصال الغساله لزم اختلاف حكم الماء الواحد و ان قلنا بطهارته بعده لزم الحكم بطهارته من دون مطهر.

و ثانيا: أن القول بنجاسه الغساله قبل الانفصال يستلزم بقاء المحل على النجاسه و عدم امكان تطهيره الى الابد اذ الماء الموجود في المغسول نجس فيكف يؤثر في طهاره المحل و بعد الانفصال لا مطهر للمحل على الفرض و لذا

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٢٦

...

قال سيد العروه: «ان خروج الغساله من المطهرات» و لا يمكن الالتزام به لبعده عن الاذهان العرفيه.

و ثالثا: أن الالتزام بما ذكر قد يوجب تنجس جميع الجسم المغسول المتنجس بعضه و ذلك فيما لو فرضنا تنجس بعض أطراف الثوب مثلا- فصب عليه الماء لأجل التطهير فلا- محاله تجرى غسالته الى غير الموضع المتنجس فاذا أردنا تطهيره تنجس موضع آخر و هكذا و كيف يمكن الالتزام بهذا اللازم؟

فيجب الالتزام بطهاره الغساله المتعقبه للطهاره هذا ملخص ما

أفاده في هذا المقام.

و نقول- في جواب هذا الاستدلال مستمدين من الملك العلام:- ان ماء الغساله ينفعل بمجرد ملاقاه ما يوجب انفعاله و يكون مجموع الماء المصاب للمغسول نجسا و لا مانع من كونه مطهرا للثوب لكن يشترط انفصاله عن المغسول و ليس هذا بعيدا عن الذهن العرفي بل الازهان العرفيه تساعد و لذا نرى أنه لو غسل شىء غير نظيف بالماء فما دام لم تنفصل الغساله عن ذلك الشىء لا يحكم بنظافته فلم يلزم بقاء المتنجس على نجاسه الى الابد بل يطهر بانفصال الغساله.

و أما الماء الموجود الباقي في الثوب أو غيره لا ينجس المغسول لعدم دليل على تنجيسه بل الدليل قائم على خلافه و هو دليل التطهير بالغسل بل نلتزم بطهاره الباقي بعد انفصال الغساله كما هو الحال في التطهيرات العرفيه الخارجيه اذ العرف لا يتنفر من الغساله الباقيه في المغسول و وزان الشرع و زان العرف في هذا الباب كما هو مسلم عند سيدنا الاستاد فلا يلزم المحذور الاول و هو نجاسه الجزء المتخلف اذ قلنا بأنه تبعا للمغسول يطهر و أيضا ظهر عدم بقاء نجاسه المغسول الى الابد و هو المحذور الثاني اذ قلنا بان المحل يطهر بانفصال الغساله.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٢٧

...

و أما المحذور الثالث و هو لزوم نجاسه جميع الثوب الذى تنجس جزء منه فلا يلزم أيضا اذ يمكننا بأن نقول كما أن المتخلف في الثوب يطهر بالتبع يطهر ما تنجس من الثوب من سرايه الغساله أيضا.

و ملخص الكلام: أن الجمع بين أدله انفعال القليل بالمقدار المستفاد منها و أدله جواز غسل المتنجس و تطهيره بالقليل ما ذكرنا فانه لا دليل على طهاره الغساله المنفصله في مورد انفعالها حسب

القواعد كما أنه لا اشكال في حصول الطهاره بالغسل و عدم نجاسه المتخلف و عدم نجاسه غير الموضع النجس من الثوب فان الضرورات تقدر بقدرها لا الزائد عليها و هذا القول عين القول الاول غايه الأمر يكون الاختلاف في انفعال القليل سعه و ضيقا فانه لو قلنا بأن الماء القليل ينجس بملاقاه المتنجس و لو مع الوسائط تكون الغساله نجسه مطلقا و الا فلا، فلا تغفل.

و ربما يقال: في مقام اثبات طهاره الغسله المتعقبه للطهاره بأنه يلزم من القول بالنجاسه خرق قواعد ثلاث: الاولى: أن النجس لا يطهر، الثانيه: الماء الواحد لا يكون محكوما بحكمين، الثالثه: أن المتنجس منجس و الوجه فيما ذكر أنه على القول بالنجاسه يلزم أن يكون الماء النجس مطهرا و الحال أنه يشترط في المطهر أن يكون طاهرا و حيث ان المتخلف من الغساله طاهر بلا كلام يلزم أن يكون الماء الواحد مقداره نجسا و هو المنفصل و مقداره طاهرا و هو المتخلف و أيضا يلزم أن لا يكون المتنجس منجسا و الا يلزم تسريه النجاسه الى جميع الثوب الذى تنجس جانب منه فانه بعد ما صب عليه الماء تسرى الغساله الى المحل الطاهر فينجس و هكذا و مع دوران الامر بين تخصيص قاعده واحده

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٢٨

...

و هي انفعال الماء القليل و بين تخصيص قواعد ثلاث الترجيح مع الاول و لا أقل من التساقط و الرجوع الى الاستصحاب أو القاعده.

و يجاب عن هذا الاشكال أولا: بأن القواعد الثلاث لا تكون حجه في المقام لخروج المقام عن تحتها اما بالتخصيص أو بالتخصص اذ الماء المفروض اما طاهر فيكون خارجا عن تحتها بالتخصص و اما نجس فتكون القواعد مخصصه

بلا- كلام فلا- دوران و لا تعارض كى تصل النوبه إلى التقديم أو الى التساقت و الاخذ بقاعده اخرى كالاستصحاب و قاعده الطهاره.

و ثانيا: يمكن لنا أن نقول: بأن القواعد الثلاث لم تخصص و لم تخرق اذ لا مانع من القول بكون النجس مطهرا فى المقام فان الماء النجس لا يمكن أن يكون مطهرا فيما تكون نجاسته عارضه عليه من غير ناحيه التطهير و أما النجاسه الحاصله بالتطهير فلا دليل على منعها عن التطهير بل الارتكاز العرفى على خلافه كما أن مقتضى الدليل الشرعى كذلك و أما الماء الواحد فلا يكون حكمه متعددا بل نقول: بأنه نجس غايه الامر الباقي يطهر بالانفصال.

و ان شئت عبر: بأنه يطهر بالتبعيه و عدم كون التبعيه من المطهرات كلام لا يرجع الى محصل فانه لا مانع عنها ثبوتا و مقتضى الدليل اثباتا كذلك.

و بهذا البيان يجاب عن الاشكال الثالث و هو تخصيص تنجيس المتنجس اذ نلتزم بطهاره ما وصلت اليه الغساله بالتبع و لا مانع منه و الله العالم.

ان قلت: ربما يحصل الطهاره فى المحل و لا- يمكن الالتزام بطهاره المتخلف اذ لم ينفصل ماء الغساله فالمحذور باق و هذا يتصور فيما تنجس أعلى الكف فصب عليه الماء و جرى عليه حتى انفصل من أطراف الاصابع فهذا

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٢٩

...

الانفصال من أعلى الكف يتقدم على الانفصال من أطراف الاصابع و طهاره المحل مقارنة للأول و طهاره المتخلف مقارنة للثانى فأين التبعيه؟.

قلت: بعد انفصال الماء من أعلى الكف يبقى مقدار من الغساله فى المحل و ذلك المقدار يطهر بمجرد الانفصال و ليس فيه ذلك المحذور المذكور اذ الباقي بعد الانفصال غير ما انفصل من الاعلى و ينفصل

بعد ذلك من الاصابع.

و ان شئت فقل: لا يعقل حصول الانفصال من الاعلى و بقاء مقدار من الغساله على المحل و مع ذلك تكون الوحده بين أجزاء الغساله محفوظه كى يتحقق المحذور المذكور.

نعم يمكن فرض استمرار الجريان كما لو غسل الاعلى من الكف بماء الابريق بأن يصب الماء بالابريق على الاعلى و يستمر الصب فانه يظهر الاعلى بمرور الجزء الاول من الماء و الجزء الثانى يكون طاهرا و لا محذور اذ لا يلزم صدق الوحده كى يتوجه المحذور و مع عدم الوحده العرفيه و عدم تقوى الاجزاء عرفا لا مانع من اختلاف احكام الاجزاء فلاحظ.

و ملخص الكلام: أنه لا وجه لرفع اليد عن قاعده انفعال الماء القليل نعم كما قلنا لا بد من الاقتصار على مقدار دلالة الادله فى ذلك و الذى يستفاد من تلك الادله- كما مر البحث فيها- أن الماء القليل ينفعل بملاقاه عين النجاسه و ينفعل أيضا بملاقاه ما لاقى عين النجس فلو قلنا بأن المتنجس لا يكون منجسا و فرضنا نجاسه اليد مثلا بملاقاه الماء الملاقى للنجاسه فاردنا تطهير اليد بعد تجفيفها لا تكون الغساله فى مفروض الكلام نجسا لعدم المقتضى للنجاسه.

و ربما يستدل على المدعى بجمله من النصوص:

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٣٠

...

منها: ما رواه عبد الله بن سنان قال: لا بأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل فقال:

الماء الذى يغسل به الثوب أو يغتسل به الرجل من الجنابه لا يجوز أن يتوضأ منه و أشباهه و أما الذى يتوضأ الرجل به فيغسل به وجهه و يده فى شىء نظيف فلا بأس أن يأخذه غيره و يتوضأ به «١».

بتقريب: أن النهى عن الوضوء بماء الغساله لأجل النجاسه.

و فيه: أولا: أن السند مخدوش

بأحمد بن هلال و ثانيا: أنه لا ملازمه بين الامرين و يمكن الالتزام بعدم جواز الوضوء من جهه أن المستعمل فى الخبث لا يمكن رفع الحدث به.

و منها ما رواه العيص بن القاسم قال: سألته عن رجل أصابته قطره من طشت فيه وضوء فقال: ان كان من بول أو قذر فيغسل ما أصابه «٢» و هذه الروايه ضعيفه سندا بالارسال اذ الشيخ رواها فى الخلاف عن العيص و حيث انه لا يمكن روايته عنه بلا واسطه لاختلاف الطبقة، تكون مرسله و لا دليل على كون روايته من كتابه كى يقال: بأن طريقه اليه صحيح، و يؤيد ذلك أنه لم يذكر الروايه فى كتابى الحديث: التهذيب و الاستبصار و مجرد نسبه الشيخ الروايه الى العيص لا تدل على كون الروايه من الكتاب- كما فى الحدائق- اذ يمكن أن يكون بواسطه اخرى اصف اليه ان طريق الشيخ الى كتاب العيص مخدوش مضافا الى أن دلالة الروايه مخدوشه اذ لا- يبعد أن يكون المراد من الروايه فرض وجود البول أو غيره من الاعيان النجسه فى الطشت لكنه خلاف الاطلاق و ليس هذا اشكالا تاما.

(١) الوسائل الباب ٩ من أبواب الماء المضاف الحديث: ١٣.

(٢) الوسائل الباب ٩ من أبواب الماء المضاف الحديث: ١٤.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٣١

...

و منها: ما رواه عمار الساباطى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سئل عن الكوز و الاناء يكون قذرا كيف يغسل، و كم مره يغسل، قال: يغسل ثلاث مرات يصب فيه الماء فيحرك فيه ثم يفرغ منه ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه ثم يفرغ ذلك الماء ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه ثم يفرغ منه و قد طهر

بتقريب: أن الامر بالافراغ يدل على نجاسه الغساله و لو لا ذلك لم يكن وجه للإفراغ.

و فيه: أن الافراغ مقوم لصدق الغسل بالماء القليل بخلاف الكثير فان انفصال الماء عن المغسول لا يشترط في صدق الغسل به فهذه الروايه أيضا لا تكون دليلا.

و منها: النصوص الداله على النهى عن الاغتسال بغساله الحمام المذكوره فى الوسائل فى الباب ١١ من ابواب الماء المضاف.

منها ما رواه عبد الله بن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام فى حديث قال:

و اياك أن تغتسل من غساله الحمام ففيها تجتمع غساله اليهودى و النصرانى و المجوسى و الناصب لنا اهل البيت فهو شرهم فان الله تبارك و تعالى لم يخلق خلقا أنجس من الكلب و أن الناصب لنا اهل البيت لا نجس منه «٢».

و هذه الروايات المذكوره فى الباب المشار اليه مضافا الى أن اكثرها ضعيفه سندا، لا تدل على المدعى اذ غساله الحمام تجتمع من مختلف الغسالات الكثيره التى يكون بعضها نجسا بلا اشكال و مع الامتزاج يصير المجموع نجسا فالدليل

(١) الوسائل الباب ٥٣ من أبواب النجاسات الحديث: ١.

(٢) الوسائل الباب ١١ من أبواب الماء المضاف الحديث: ٥.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٣٢

...

على نجاستها لا يكون دليلا على نجاسه الغساله على نحو الاطلاق.

بالاضافه الى أنه قد علل فى تلك الاخبار بأنه يغتسل فيها ولد الزنا و الحال أنه لا اشكال فى عدم نجاسته و أما الاجماع المدعى فى المقام على نجاسه الغساله على الاطلاق فحاله فى الاشكال واضح كبقية الاجماع المنقوله.

و ربما يستدل على طهاره الغساله بجمله من الروايات:

منها ما رواه يونس بن عبد الرحمن عن رجل عن الغير أو عن الاحول أنه قال لأبى عبد الله عليه

السلام فى حدیث: الرجل یتستجى فقیع ثوبه فى الماء الذى استنجى به؟ فقال: لا بأس فسكت فقال: أو تدرى لم صار لا بأس به؟ قال:

قلت: لا والله فقال: ان الماء أكثر من القذر «١».

وفیه: أولاً: أن الروایه لا اعتبار بها سندا للإرسال.

و ثانياً: أن هذه الروایه بهذا التقرب تقتضى عدم انفعال الماء القليل و الكلام فى المقام بعد الفراغ عن انفعاله.

و منها: ما رواه عمر بن یزید قال: قلت لأبى عبد الله علیه السلام اغتسل فى مغتسل یبال فیه و یغتسل من الجنابه فقیع فى الاناء ما ینزو من الارض فقال:

لا بأس به «٢».

وفیه: أولاً أنها ضعيفه سندا بمعلی بن محمد، و ثانياً: أنه حکم خاص فى مورد خاص و مع التعدى يلزم القول بعدم انفعال الماء القليل و هو خلاف المفروض.

(١) الوسائل الباب ١٣ من أبواب الماء المضاف الحديث: ٢.

(٢) الوسائل الباب ٩ من أبواب الماء المضاف: الحديث: ٧.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٣٣

...

و منها ما رواه أبو هريره: أن اعرابيا بال فى المسجد فقال النبى صلی الله علیه و آله: صبوا علیه سجالا من ماء أو قال: ذنوبا من ماء «١».

و هذه الروایه ضعيفه سندا بأبى هريره مضافا الى أن دلالتها على المدعى غير تام فيمكن النقاش فى دلالتها.

و منها: ما رواه محمد بن النعمان عن أبى عبد الله علیه السلام قال: قلت له:

أستنجى ثم يقع ثوبى فیه و أنا جنب؟ فقال: لا بأس به «٢».

بتقريب: أن الاستنجاء من المنى و مع ذلك حكم بعدم تنجس الثوب الواقع فيه.

و فيه: أولاً: أنه يمكن أن يكون الوجه في السؤال احتمال خصوصيه في حال الجنابه لا أن يكون المقصود الاستنجاء من المنى.

لكن

الانصاف أن هذا الاحتمال غير معتد به و خلاف الظهور العرفى.

و ثانيا: أنه حكم وارد فى مورد خاص و لا وجه للتعدى.

و ثالثا: أن عدم تنجس الثوب لا يدل على طهاره الماء بل يدل على عدم تنجيس الماء المستعمل الا أن يقال: بأن المستفاد من بعض أدله انفعال الماء القليل أن الماء القليل المنفعل بعين النجاسه ينجس ملاقيه.

لاحظ ما رواه عمار بن موسى الساباطى أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يجد فى انائه فاره و قد توضأ من ذلك الاناء مرارا أو اغتسل منه أو غسل ثيابه و قد كانت الفاره متسلخه فقال: ان كان رآها فى الاناء قبل أن يغتسل أو يتوضأ أو

(١) المستدرک الباب ٥٢ من أبواب النجاسات الحديث: ٤.

(٢) الوسائل الباب ١٣ من أبواب الماء المضاف الحديث: ٤.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٣٤

...

يغسل ثيابه ثم يفعل ذلك بعد ما رآها فى الاناء فعليه أن يغسل ثيابه و يغسل كل ما أصابه ذلك الماء و يعيد الوضوء و الصلاه و ان كان انما رآها بعد ما فرغ من ذلك و فعله فلا يمس من ذلك الماء شيئا و ليس عليه شىء لأنه لا يعلم متى سقطت فيه ثم قال: لعله أن يكون انما سقطت فيه تلك الساعه التى رآها «١».

و منها: ما رواه محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثوب يصيبه البول قال: اغسله فى المكن مرتين فان غسلته فى ماء جار فمره واحده «٢».

و غايه ما يستفاد من هذه الروايه عدم تنجس الثوب بماء الغساله و هذا لا يدل على المدعى.

و بعباره اخرى: لو التزمنا بجواز غسل الثوب فى المكن بأن نضع الثوب فى

المركن و نصب عليه الماء يمكننا أن نلتزم بعدم تنجس الثوب بالغساله بل يمكن أن يقال: بأنه لا وجه لنجاسه الغساله كى يلزم هذا المحذور و ذلك لأنه لو افرغ المكن من الماء المغسول به أولاً و جعل فيه ماء آخر فما الوجه فى نجاسه الماء الجديد فان المتنجس لا ينجس على الاطلاق.

و ربما يقال: بأن ادله انفعال الماء القليل لا تشمل الغسله المطهره لان الماء مزيل للنجاسه فلا يكون مغلوبا فى قبالها. و فيه: أن الامر بحسب الارتكاز عكس هذه الدعوى فان الماء كأنه ينقل النجاسه و القذاره من المغسول الى نفسه.

(١) الوسائل الباب ٤ من أبواب الماء المطلق الحديث: ١.

(٢) الوسائل الباب ٢ من أبواب النجاسات الحديث: ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٣٥

و عد ماء الاستنجاء و سيأتى حكمه (١).

[الفصل الرابع إذا علم إجمالا بنجاسه أحد الإنائين و طهاره الآخر]

الفصل الرابع إذا علم اجمالا بنجاسه أحد الإناءين و طهاره الآخر لم يجز رفع الخبث بأحدهما و لا رفع الحدث (٢).

و ان شئت قلت: كأنه تتحقق معامله بين المغسول و المغسول به فان الماء يبدل طهارتها بنجاسه المغسول و يتعاطيان.

و ربما يستدل على المدعى بالاصل.

و من الظاهر أن الاصل لا مجرى له مع وجود الدليل كما هو الظاهر.

و صفوه القول: أن الغساله أحد افراد الماء القليل و حكمها حكمه.

(١) و سيأتى شرح ما فى المتن إن شاء الله تعالى.

(٢) لتتجز العلم الإجمالى بتعارض الاصول فى الاطراف كما هو المقرر فى محله فانه بعد التعارض لا دليل على طهاره الإناءين و

مع عدم ثبوت الطهاره لا يجوز استعماله لا فى رفع الحدث و لا فى رفع الخبث بل كاستصحاب محكم.

و لا يخفى: أن ما ذكرنا على مسلك القوم من عدم جريان الاصل فى شىء من

اطراف العلم الإجمالى و أما على ما سلكناه فى الدوره الاخيريه فلا مانع من جريان الاصل فى بعض الاطراف و قد ذكرنا هناك أنه لا مانع من شمول دليل الاصل الاطراف تخييرا.

و لتوضيح الحال لا بد من بيان أقسام التخيير.

فاعلم: أن التخيير على اقسام:

القسم الاول: التخيير الشرعى الجارى فى المسأله الاصوليه كالتخيير الوارد

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٣٦

...

فى الاخبار المتعارضه و هذا التخيير فى المقام يتصور لكن لا دليل عليه.

القسم الثانى: التخيير الجارى فى المسأله الفقهييه، و جعله لا يمكن فى المقام لا و له الى الترخيص فى المعصيه.

القسم الثالث: التخيير بحكم العقل فى مورد تراحم واجبين و عدم المرجح فى أحد الاطراف و هذا أيضا لا يمكن انطباقه فى المقام اذ التراحم متصور فيما لا يمكن للمكلف امتثال كلا الحكمين كمثل الغريقين و المفروض فى المقام امكان امتثال الحكم الواقعى.

القسم الرابع: التخيير العقلى بانضمام الحكم الشرعى كما لو ورد دليل دال على وجوب اكرام كل عالم بلا اشتراط وجوب اكرام كل منهم بعدم اكرام الاخر ثم علم بعدم وجوب فردين من افراد العام كإكرام زيد و خالد العالمين معا بأن يعلم من الدليل أن اكرام كليهما غير واجب فبحكم العقل نقول: يكون المكلف مخيرا بين اكرام أحدهما و ترك اكرام الاخر اذ اكرامهما معا غير واجب و لكن هل يجب اكرام كل منهما مع ترك اكرام الاخر أم لا؟.

مقتضى اطلاق دليل الوجوب، وجوب الاكرام بالنسبه الى كل منهما مع ترك اكرام الاخر.

و بعباره اخرى: يدور الامر بين رفع اليد عن أصل الدليل و رفع اليد عن اطلاقه فبحكم العقل نرفع اليد عن الاطلاق و النتيجة هو التخيير فى المقام نقول: لا يمكن الاخذ باطلاق

دليل الاصل لمحذور الوقوع فى المعصيه و لكن أى مانع من الاخذ به بنحو التخيير و الامر دائر بين رفع اليد عن الاطلاق و عن أصل الدليل و المتعين هو الاول.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٣٧

...

و عن المحقق النائينى: أن التقابل بين الاطلاق و التقييد تقابل العدم و الملكه فاذا استحال الاطلاق استحال التقييد فلا مجال للتقييد كما أنه لا مجال للإطلاق.

و أورد عليه سيدنا الاستاد: بأنا ذكرنا مرارا أن الاهمال محال فى الواقع فاذا استحال الاطلاق وجب التقييد و كون التقابل بينهما بالعدم و الملكه لا يقتضى الالتزام بالاستحاله كما ذهب اليه شيخه قدس سره، فان التقابل بين العلم و الجهل بالعدم و الملكه و الحال أنا نرى أن جهل ذاته تعالى بالممكنات محال و علمه بها واجب، و من ناحيه اخرى نرى أن علمنا بذاته محال و الحال أن جهلنا به واجب.

و أيضا التقابل بين الفقر و الغنى بالعدم و الملكه و الحال أنا نرى فقر ذاته تعالى الى الممكن محال و الحال أن غناه عنه واجب و فقرنا اليه واجب و الحال أن غنانا عنه محال هذا ما اورد عليه.

و لكن يمكن أن يقال ان الكبرى الكليه التى ذكرها سيدنا الاستاد و ان كانت تامه لكن يمكن عدم انطباقها على المورد اذ الاهمال فى الواقع و ان كان محالا- لكن يتوقف وجود واحد من الاطلاق و التقييد على الجعل و أما مع عدم جعل الحكم فلا موضوع للإطلاق و التقييد.

و ان شئت قلت انه سالبه بانتفاء الموضوع، فللمحقق المذكور أن يقول:

ان دليل الاصل لا يشمل المقام.

و كيف ما كان الحق ما افاده سيدنا الاستاد من حيث الكبرى.

ثم ان سيدنا الاستاد تصدى للجواب

عن هذا التقريب بوجه:

الوجه الاول: أنه لو كان المانع فى المقام الترخيص فى الجمع لا يرتفع بما ذكر من التقييد لكن المانع هو الجمع فى الترخيص و هذا المانع موجود بعد

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٣٨

...

لأننا اذا فرضنا أن المكلف تارك لكلا الطرفين كان ارتكاب كل واحد منهما جائزا له لحصول قيده و الحال ان المحرم المنهى عنه موجود فيهما.

و يرد عليه: أن ما ذكر من المحذور ليس محذورا و ذلك لان المانع و المحذور فى الجمع بين الحكم الواقعى و الظاهرى، اما من ناحيه المبدأ و اما من ناحيه المنتهى، اما من ناحيه المبدأ فلا محذور اذ الاحكام من الاعتباريات و لا تنافى بينها و اما من ناحيه المنتهى فلا- يتخير المكلف فى مقام العمل اذ على فرض ارتكاب احد الطرفين لا يجوز له ارتكاب الطرف الاخر لفقدان شرطه و على فرض عدم ارتكاب شىء من الطرفين لا يلزم الجمع بين المنع و الترخيص فى المعلوم كما هو ظاهر.

و ان شئت قلت: القضية الشرطيه لا- تنقلب الى المطلقه و يتضح ما ذكرنا بملا-حظه الخطاب الترتبى فى باب المتزاحمين فان وجوب الاتيان بكل من الطرفين مشروط بترك الطرف الاخر فلو فرض أن المكلف ترك كلا- الطرفين لا- ينقلب الوجوب المشروط الى الوجوب المطلق.

نعم يمكن أن يقال: أنه يستحق عقابا بين لصدق تركه الواجبين لإمكان صرف قدرته فى كل من الطرفين على البدل مثلا فى مثال الغريقين اذا وقف المكلف و امتنع عن الانقاذ و لم ينقذ حتى الواحد منهما يصح أن يقال: أنه ترك انقاذ زيد بلا عذر و أيضا يصدق أنه ترك انقاذ عمرو لا عن عذر فيستحق عقابين مع أن المشروط لم ينقلب

الى المطلق.

الوجه الثانى: أن حرمة الفرد المعلوم بالاجمال مطلقه بلا- تقييد كما أن حليه الفرد الاخر كذلك فكيف يمكن جعل الترخيص المقيد؟ فان الحكم الظاهرى لا بد أن يطابق الحكم الواقعى احتمالاً و فى المقام لا يحتمل التطابق أما مع

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٣٩

...

فرض كون المختار للمكلف هو الحرام فواضح و أما مع فرض كونه هو الحلال فأيضاً التطابق غير محتمل، اذا الحليه الواقعيه مطلقه و الحليه الظاهريه مقيده فلاحظ.

و يرد عليه: أن هذا المدعى لا دليل عليه فان المسلم أن الحكم الظاهرى يشترط فيه احتمال تطابقه مع الواقع من حيث السنخيه مثلاً- فى مورد احتمال الحل لا- بد من احتمال كون الحكم الواقعى الحليه و السرّ فيه أنه مع عدم الاحتمال و القطع بالخلاف يكون مرجع الحكم الظاهرى الى القطع بحكمين متخالفين و هذا لا يمكن للإشكال المتحقق فى مورد العبد المعبر عنه بمقام الانتهاء و أما الزائد على هذا المقدار فلا دليل عليه بل المحكم اطلاق دليل الحل.

الوجه الثالث: أن لازم هذا القول شمول دليل الاصل لجميع الاطراف من أول الامر فيما كان بين تلك الأطراف تضاد لا يمكن الجمع بينها و الحال أنه ليس الامر كذلك.

و يرد عليه: أن هذا أهون من سابقه اذا ما ذكر بعنوان الاشكال و النقض من مصاديق الكبرى الواقعه فى محل الكلام غايه الامر فى بقيه الموارد يمكن الاطلاق و لا بد من التقييد و فى المثال الاطلاق غير متصور.

اذا عرفت ما تقدم فاعلم: أن الحق فى المقام أن يقال: ان مقتضى القاعده الالتزام بالجواز فى أحد الطرفين مع ترك الطرف الاخر لتماميه المقتضى و عدم المانع أما الاول فلا طلاق دليل الاصل و أما الثانى

فلان المحذور منحصر في ناحيه المنتهى و المفروض أن هذا المحذور غير متوجه في المقام كما علم مما تقدم.

و لسنا منفردين في هذه مقاله فان المحقق التنكابنى نقل في كتابه (شرح الفرائد) أنه التزم به المقدس الأردبيلى و تلميذه صاحب المدارك و جماعه من

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٤٠

و لكن لا يحكم بنجاسه الملاقى لأحدهما (١) الا اذا كانت الحاله السابقه فيهما النجاسه (٢).

و اذا اشتبه المطلق بالمضاف جاز رفع الخبث بالغسل بأحدهما ثم الغسل بالآخر و كذلك رفع الحدث (٣) و اذا اشتبه المباح بالمغصوب حرم التصرف بكل منهما (٤) و لكن لو غسل نجس بأحدهما طهر (٥)

الاعلام- على ما فى الدرر النجفيه-.

(١) لاستصحاب بقاء الطهاره فى الملاقى كما ثبت فى محله من طهاره ملاقى الشبهه المحصوره.

(٢) اذ فى هذه الصوره يكون استصحاب النجاسه فى الملاقى بالفتح مقتضيا لإثبات النجاسه فى الملاقى بالكسر.

و ان شئت قلت: ان الشك فى نجاسه الملاقى بالكسر مسبب عن الشك فى نجاسه الملاقى بالفتح و مع جريان الاصل فى السبب لا تصل النوبه الى جريانه فى المسبب كما هو المقرر فى الاصول.

(٣) و الوجه فيه: أنه يحصل العلم بالطهاره فى كلتا صورتين.

و بعباره اخرى: يعلم المكلف بأن التطهير و الاغتسال تحققا بالماء المطلق فلا وجه للفساد بوجه و هذا ظاهر.

(٤) حتى بالرش على الارض و ذلك لتجر العلم الإجمالى بتعارض الاصول فى الاطراف.

(٥) و الوجه فيه ظاهر اذ لا يشترط فى ارتفاع الخبث الاباحه بل تحصل الطهاره بالغسل بالماء الطاهر بأى وجه كان.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٤١

و لا يرفع بأحدهما الحدث (١).

و اذا كانت أطراف الشبهه غير محصوره جاز الاستعمال مطلقا (٢) و ضابط غير المحصوره أن تبلغ

كثرة الاطراف حدا يوجب خروج بعضها عن مورد التكليف (٣).

(١) اذ يعتبر فى الماء الذى يغتسل أو يتوضأ به أن يكون مباحا و يشترط فى الطهارات الثلاث قصد القربه و مع عدم جواز التصرف كيف يمكن تحصيل الطهاره بالماء المحتمل كونه غصبا نعم لو قلنا: بأنه يمكن قصد القربه بالمباح المردد فى البين و يمكن اجتماع رجاء المطلوبيه مع تنجز الحرمة فتوضأ بكليهما يرتفع الحدث و لكن يتوقف على صحه الصغرى فى الشرطيه.

(٢) بلا فرق بين الموارد لعدم تنجز العلم الإجمالى و عدم مانع من جريان الاصل فى بعض الاطراف و مع جريان الاصل يتحقق الموضوع و لا مجال للتأمل فى ترتب الحكم عليه.

(٣) الظاهر أن الميزان الذى أفاده هو الصحيح فان السر فى تنجز العلم الإجمالى عبارته عن العلم بأصل التكليف و الشك فى انطباقه على الاطراف فلو خرج بعض الاطراف عن محل الابتلاء بحيث لو كان موضوع التكليف ذلك الطرف لم يكن التكليف متوجها الى المكلف كما لو علم بنجاسه انائه فى المدار او اناء زيد فى الهند، لم يكن مثل هذا العلم منجزا فانه لو علم تفصيلا بنجاسه الاناء الهندى لم يكن منجزا فى حقه فكيف مع الاجمال و عليه لا يكون جريان الاصل بالنسبه الى الطرف الاخر الذى هو محل الابتلاء ممنوعا بل يجرى فيه الاصل بلا معارض.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٤٢

و لو شك فى كون الشبهه محصوره أو غير محصوره فالاحوط استجابا اجراء حكم المحصوره (١).

[الفصل الخامس الماء المضاف كماء الورد و نحوه و كذا سائر المائعات ينجس القليل و الكثير منها بمجرد الملاقاه للنجاسه]

اشاره

الفصل الخامس الماء المضاف كماء الورد و نحوه و كذا سائر المائعات ينجس القليل و الكثير منها بمجرد الملاقاه للنجاسه (٢).

(١) بأن يجتنب من جميع الاطراف فان الاحتياط حسن و لعله مستحب و

أما الوجوب فلا، إذ مناط التنجيز و هو العلم بالتكليف مع الشك مفقود و بعبارة اخرى ليس للمكلف علم بالتكليف فلا تغفل.

(٢) يقع الكلام فى هذا الفرع فى مقامين:

أحدهما: فى أصل انفعال المضاف بملاقاه النجاسه.

ثانيهما: بعد ثبوت الانفعال هل يفرق بين القليل و الكثير أو الانفعال حكم لكل من القليل و الكثير أما المقام الاول فما يظهر فى المقام من بعض كلمات القوم أنهم متسالمون على أصل الحكم و لم يستشكل فيه أحد.

و يمكن أن يستدل عليه بما ورد من الاخبار فى نجاسه الزيت و السمن و المرق و نحوها بملاقاه النجاسه، فمن تلك الروايات ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: اذا وقعت الفاره فى السمن فماتت فان كان جامدا فألقها و ما يليها و كل ما بقى و ان كان ذائبا فلا تأكله و استصبح به و الزيت مثل ذلك «١».

و منها ما رواه جابر عن أبى جعفر عليه السلام قال: أتاه رجل فقال:

(١) الوسائل الباب ٥ من أبواب الماء المضاف الحديث: ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٤٣

...

وقعت فاره فى خاييه فيها سمن أو زيت فما ترى فى أكله؟ قال: فقال له أبو جعفر عليه السلام: لا تأكله فقال له الرجل: الفاره أهون على من أن أترك طعامى من أجلها قال: فقال له أبو جعفر عليه السلام، انك لم تستخف بالفاره و انما استخفت بدينك ان الله حرم الميتة من كل شىء «١».

و منها: ما رواه السكونى عن جعفر عن أبيه عليهما السلام أن عليا عليه السلام سئل عن قدر طبخت و اذا فى القدر فأره قال: يهرق مرقها و يغسل اللحم و يؤكل «٢».

و منها: ما رواه زكريا بن آدم

قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن قطره خمر او نبيذ مسكر قطرت في قدر فيه لحم كثير و مرق كثير قال: يهراق المرق أو يطعمه اهل الذمه أو الكلب و اللحم اغسله و كله قلت: فانه قطر فيه الدم قال: الدم تأكله النار ان شاء الله قلت: فخمر او نبيذ قطر في عجين أو دم قال: فقال:

فسد. قلت: أبيع من اليهودى و النصرى و ابين لهم؟ قال: نعم فانهم يستحلون شربه قلت: و الفقاع هو بتلك المنزله اذا قطر فى شىء من ذلك؟ قال: فقال:

اكره أنا أن آكله اذا قطر فى شىء من طعامى «٣».

فان موارد هذه النصوص و ان لم تكن من المضاف الا أنها مثله فى الميعان الموجب لسرايه النجاسه بل يستفاد الحكم الكلى من قوله عليه السلام فى روايه جابر فانه لا يبعد أن يستفيد العرف من هذه الروايه أن الميعان يوجب

(١) نفس المصدر الحديث: ٢.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣.

(٣) الوسائل الباب ٣٨ من أبواب النجاسات الحديث: ٨.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٤٤

...

السرايه فلا فرق بين افراده.

و أما المقام الثانى: فلا يبعد شمول معاهد الاجتماعات له مضافا الى امكان ادعاء الاطلاق فى بعض النصوص فان قوله عليه السلام فى حديث زراره «و ان كان ذائبا فلا تأكله» يشمل باطلاقه أى مقدار من السمن و لا يفرق فيه بحسب هذا الاطلاق بين مصاديقه.

و مما يمكن أن يستدل به ما رواه عمار الساباطى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سئل عن الخنفساء و الذباب و الجراد و النمله و ما أشبه ذلك يموت فى البثر و الزيت و السمن و شبهه قال: كل ما ليس له دم فلا بأس «١».

فان مفهوم كلامه

عليه السلام يشمل باطلاقه كل مورد يفرض فيه ما فرضه السائل بلا فرق بين انواع المائع و بلا فرق بين افراده من حيث الكمية و لا مجال لان يقال: بأن الدليل منصرف عن الكثير لقله وجوده اذ الانصراف عن الفرد الذى يكون قليلا لا وجه له و لا سيما على مسلك من يرى أن الاطلاق عبارة عن رفض القيود، فعليه لا مجال لان يقال: بأن المضاف اذا كان بمقدار اكرار و لقي مقدار منه مع النجاسة يشكل الحكم بنجاسة الجميع لعدم السرايه عرفا و عدم وفاء الادله شرعا.

و عليه يسهل الحكم بطهاره عيون النفط المعلوم غالبا مباشره الكافر لها فان الحكم بالطهاره لأجل عدم السرايه العرفيه أشكال لمنافاته للأدله كما ذكرنا و ملاقاه يد الكافر اذا كان كتابيا لا توجب النجاسة على القول بطهاره الكتابي.

فالتتيجه: أن المضاف الملاقي مع النجاسة ينجس و لو كان كثيرا بلحاظ

(١) الوسائل الباب ٣٥ من أبواب النجاسات الحديث: ١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٤٥

الا اذا كان متدافعا على النجاسة بقوه كالجارى من العالى و الخارج من الفواره فتختص النجاسة حينئذ بالجزء الملاقي للنجاسة و لا تسرى الى العمود (١).

و اذا تنجس المضاف لا يطهر أصلا و ان اتصل بالماء المعتصم كماء المطر أو الكر (٢).

هذه الاطلاقات.

و لسيدنا الاستاذ بيان فى المقام و هو: أن الالتزام بعدم انفعال المضاف بالمره ينافى الادله الداله على الانفعال و القول بالانفعال بنحو الموجه الجزئيه لا يمكن اذ نسأل بأن المضاف الذى لاقاه النجس فى بعض نواحيه بأى مقدار ينجس بمقدار شبر أو شبرين أو الثلاثه و هكذا و حيث لا طريق الى التعيين يلزم القول بانفعال الكل.

و يرد عليه: أن هذا منوط بالنظر العرفى

بمعنى أن العرف بأى مقدار يحكم بالسرايه ففى المقدار الذى لا شك فيه نحكم بالنجاسه و فى المقدار الذى يحكم فيه بالعدم نحكم بالطهاره و فى مقدار يكون محل الشك و التردد نتمسك بقاعده الطهاره أو استصحابها على القول المشهور.

(١) كما مر فى الماء حيث ان العرف لا يرى المجموع واحدا.

(٢) اذ الدليل الدال على طهاره الملاقي بالعاصم مخصوص بالماء المطلق و لا يشمل المضاف و من ناحيه اخرى المتنجس لا يطهر الا بالغسل و من الظاهر أنه لا يمكن تحقق هذا المعنى فى المضاف الا بارتفاع الاضافه و تغير الموضوع.

و بعباره اخرى: ما دام لا يصل الماء الى اجزاء المضاف لا يصدق الغسل و بعد

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٤٦

...

تحقق الغسل لا يبقى موضوع لعنوان المضاف.

و نقل عن العلامة: «أن المضاف النجس كما يطهر بالاستهلاك و التصعيد كذلك يطهر بالاتصال بالعاصم من المياه كالكر» و لم يعلم له موافق فى هذه المقاله كما أن الظاهر أنه لا دليل على مقالته اذ ما يمكن أن يكون دليلا على هذا المدعى امور:

منها: قوله تعالى: «وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا»^(١) بدعوى أن المستفاد من الايه أن الماء مطهر لغيره من الاشياء و المضاف النجس من جملةتها.

وفيه: أنه لا- دليل على كون المراد بالآيه التطهير من الخبث الشرعى اذ يمكن أن وقت نزول الايه لم يكن حكم النجاسه و الطهاره مجعولا.

مضافا الى أنه على فرض التسليم ليس فى الايه اطلاق يستفاد منه الكيفيه و أنه بأى نحو يحصل الطهاره و بأى شرط من الشرائط.

اضف الى جميع ذلك أن التناسب بين الحكم و الموضوع يقتضى وصول المطهر الى ما يتطهر به و من الظاهر أن وصول

الماء بكل جزء من المضاف يخرجُه عن هذا العنوان.

و منها: قوله تعالى: «وَيُنزَّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهَّرَ بِهٖ» (٢).

و تقريب الاستدلال و الجواب عنه يعرف مما ذكرنا فى الايه السابقه فلا نعيد.

و منها: ما رواه داود بن فرقد عن أبى عبد الله عليه السلام قال: كان بنو اسرائيل اذا أصاب أحدهم قطره بول قرضوا لحومهم بالمقاريض و قد وسع

(١) الفرقان: ٤٦.

(٢) الانفال: ١١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٤٧

...

الله عليكم بأوسع ما بين السماء و الارض و جعل لكم الماء طهورا فانظروا كيف تكونون (١).

بتقريب: أن المستفاد من الروايه طهاره كل نجس بالماء على الاطلاق.

و يرد عليه: أن هذه الروايه فى مقام بيان اصل النعمه و أما أنه بأى نحو و أى شرط فليست الروايه فى مقام بيانها مضافا الى أن التناسب العرفى بين الحكم و الموضوع يقتضى ما ذكرنا فى ذيل الجواب عن الاستدلال بالآيه.

و منها ما رواه الصدوق قال: و قال عليه السلام الماء يطهر و لا يطهر (٢).

و الكلام فيه هو الكلام مضافا الى أنه مرسل لا اعتبار به.

و منها: ما رواه الكاهلى عن رجل عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث قال: قلت: يسيل على من ماء المطر أرى فيه التغير و أرى فيه آثار القدر فتقطر القطرات على و ينتضح على منه و البيت يتوضأ على سطحه فيكف على ثيابنا قال: ما بدأ بأس لا تغسله كل شىء يراه ماء المطر فقد طهر (٣).

و مثله ما أرسله العلامة فى المختلف عن أبى جعفر عليه السلام حيث أنه اشار الى غدير من الماء و قال: ان هذا لا يصيب شيئا الا و طهره.

و تقريب الاستدلال بهما أنه لو اتصل

المضاف بالكر يصدق أنه أصابه الكر كما أنه لو أمطر عليه يصدق أنه يراه المطر.

و فيه: أولاً- أنهما لا- اعتبار بهما لإرسالهما و ثانيا: لو تم هذا التقريب يلزم أن الفرش النجس لو أصاب المطر بأحد جوانبه أن يتطهر و كذلك لو أصاب

(١) الوسائل الباب الاول من أبواب الماء المطلق الحديث: ٤.

(٢) الوسائل الباب الاول من أبواب الماء المطلق الحديث: ٣.

(٣) الوسائل الباب ٦ من أبواب الماء المطلق الحديث: ٥.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٤٨

نعم اذا استهلكك في الماء المعتصم كالكر فقد ذهبت عينه (١) و مثل المضاف في الحكم المذكور سائر المائعات (٢).

الكر موضعا منه و انى لنا بذلك.

فالتناسب بين الحكم و الموضوع يقتضى أن يكون الوصول أو الرؤيه بنفس الموضوع النجس و تحقق هذا المعنى فى المضاف
يلازم انعدام الموضوع كما هو واضح.

ان قلت: فعليه يلزم أن الماء المتنجس لا يطهر الا بالاستهلاك فى العاصم و اللازم باطل فالملزوم مثله.

قلت: انما نخرج فى الماء بأحد امور: اما الاجماع و لا اجماع فى المقام و اما بحديث محمد بن اسماعيل عن الرضا عليه السلام
قال: ماء البئر واسع لا يفسده شىء الا أن يتغير ريحه أو طعمه فينزع حتى يذهب الريح و يطيب طعمه لان له ماده «١».

و اما باخبار طهاره ماء الحمام فانه يستفاد من روايه ابن يزيع بعموم التعليل ان الاتصال بالعاصم يوجب طهاره الماء المتنجس كما
أن المستفاد من روايات ماء الحمام طهاره ما فى الحياض بالاتصال بالماده و هذا التقريب لا يتم بالنسبه الى المضاف كما أنه لا
اجماع فى المقام بل الامر بالعكس و مقتضى الاصل عدم مطهره شىء للمضاف فلاحظ.

(١) و ينهدم الموضوع.

(٢) لوحده الملاك.

من أبواب الماء المطلق الحديث: ٦.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٤٩

[مسألة ٢١: الماء المضاف لا يرفع الخبث]

(مسألة ٢١): الماء المضاف لا يرفع الخبث (١).

(١) المشهور فيما بين القوم أنه لا يطهر المتنجس بالمضاف و يلزم في حصول الطهاره الغسل بالماء الا فيما دل عليه الدليل الشرعى في موارد خاصه.

و في قبال القول المعروف قولان.

أحدهما للمحدث الكاشاني حيث ذهب الى أن النجاسه لا تسرى الى الاجسام الصيقلية كالزجاج و نحوه نعم في بعض الموارد تسرى النجاسه اليه اذا لاقاه النجس كالثوب و البدن و أما في غيره فيكفى في طهارته إزاله العين فتكون الاجسام كباطن الانسان حيث لا ينجس و لو تنجس تطهر بزوال النجاسه.

ثانيهما: ما نسب الى المفيد و السيد حيث ذهب الى أن الغسل لا يلزم ان يكون بالماء المطلق بل الغسل بالمضاف أيضا يكفي.

و بعبارة اخرى: يشترط في التطهير حصول عنوان الغسل أعم من أن يكون ما يغسل به ماء أو مضافا أو شيئا آخر كالنفط و أشباهه غايه الامر يشترط فيه أن يكون طاهرا.

أما القول الاول ففيه: أن العرف يفهم مما ورد في باب الثوب و البدن و الاواني و أشباهها أن حصول الطهاره يتوقف على طهور من ماء أو غيره و لا تحصل الطهاره بمجرد زوال النجاسه، كما أن النظافه العرفيه لا تحصل الا بالتنظيف بشيء كالماء مثلا مضافا الى أنه لا يمكن المساعده معه فان بقاء النجاسه في المتنجس و توقف زوالها على المطهر مما لا اشكال فيه و من الامور المركوزه في الازهان و لو كان كما قال لشاع و ذاع.

اضف الى ذلك: أن استصحاب بقاء النجاسه ما دام لم يتحقق المطهر في الخارج يقتضى بقائها لكن هذا على مذهب المشهور القائلين بجريان الاستصحاب

مباني

...

فى الحكم الكلى لا على مسلك سيدنا الاستاد و هو المسلك المنصور فلا تغفل.

و مضافا الى ما تقدم يمكن الاستدلال على المدعى بما رواه عمار «١» فان مقتضى هذه الروايه وجوب غسل كل ما أصابه ذلك الماء المتنجس فلا مجال لما أفاده الكاشانى.

و ما يمكن أن يستدل به على مدعى المفيد و السيد أمور:

الاول: الاجماع. و فيه: أنه اجماع على الصغرى أو اجماع على الكبرى؟

و بعبارة اخرى: تاره يدعى بأنه قام الاجماع على كفايه غسل المتنجس بالمضاف، و اخرى يدعى أنه قام الاجماع على طهاره ما يشك فى طهارته و اباحته فمع الشك فى النجاسه تكون القاعده محكمه كما أن شربه او أكله جائز لقاعده الحل فان كان المراد بالاجماع، الاجماع على الصغرى ففساده أوضح من أن يخفى، اذ كيف يمكن ادعاء الاجماع مع عدم القول به الا من هذين العلمين؟ و ان كان المراد به الاجماع على الكبرى فصحيح، لكن يتوقف الاخذ بالاصل على عدم الدليل فعلى تقدير تماميه الايدله و اثبات أن المستفاد منها اشتراط الطهاره بالغسل بالماء لا بالاعم منه، لا يمكن الاخذ بالاصل و القاعده كما أنه لو ثبت استصحاب بقاء النجاسه بالاصل الحاكم على القاعده لا يبقى مجال للتمسك بها و مقتضى الاصل الحاكم، النجاسه فان مقتضى الاستصحاب عدم جعل الشارع المضاف مطهرا.

و بعبارة اخرى: نشك فى أنه هل جعل الشارع المضاف مطهرا للمتنجس أم لا؟ فيكون مقتضى الاستصحاب عدمه فلا تصل النوبه الى قاعده الطهاره فلا نحتاج

(١) لاحظ ص ٢٣٣.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٥١

...

الى استصحاب النجاسه كى يقال: بأنه معاوض بعدم الجعل الزائد بل نجرى الاصل فى ناحيه عدم جعل الشارع المطهريه

للمضاف.

الثانى: تنقيح

المناط: بأن يقال: أن الغرض من الغسل بالماء ازاله النجاسه فليس للماء خصوصيه.

و فيه: أولاً: انه يلزم تماميه ما أفاده الكاشاني فان الازاله اذا حصلت بالدلك كان اللازم القول بالطهاره لوحده الملاك.

و ثانيا: على تقدير ثبوت الدليل على وجوب الغسل لا يبقى مجال لهذه المقاله و تنقيح المناط أمر لا يمكن فى الامور التعبديه التى لا طريق اليها بل لنا أن نقول:

بأنه لا يمكن التعدى عن مقتضى الادله و لو بعد تنقيح المناط اذا الطهاره و النجاسه أمران اعتباريان، لا يتحققان بدون اعتبار الشارع و مع تنقيح المناط لو لم يعتبر الشارع الطهاره لا يمكن ترتيب آثارها كما هو ظاهر فتأمل.

الثالث: قوله تعالى: «وَيَبِّكُ فَطَهَّرْ» (١) بتقريب: أن مقتضى اطلاق الايه حصول التطهير بأى شى ء و منه المضاف.

و فيه: أولاً: أن التفسير الوارد فى مورد الايه يقتضى أن يكون المراد بالتطهير التشمير أى قصر الثوب لاحظ ما رواه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام فى قوله تعالى: «وَيَبِّكُ فَطَهَّرْ» فشمير «٢».

و ثانيا: أنه على فرض التنزل لا- يكون فى الايه اطلاق و المفهوم منها مجرد التطهير و لكن بأى نحو و أى شى ء فليس فى الايه تعرض له و الا يلزم القول بمقاله الكاشاني.

(١) المدثر: ٤.

(٢) البرهان ج ٤ ص ٣٩٩.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٥٢

...

الرابع: اطلاق الامر بالغسل فان الغسل كما يصدق اذا كان بالماء كذلك يصدق فيما يكون بالمضاف بل بغيره من المائعات.

و الانصاف: أن دعوى الاطلاق ليست جزافيه فانه لو غسل أحد يده بالاسبرتو يصدق عنوان الغسل بلا كلام و يرتب العرف آثار النظافه على النظافه الحاصله بالغسل بأمثاله و ليس هذا الا من جهة صدق

هذا العنوان.

نعم يمكن أن يدعى أحد بأن الامر و ان كان كذلك، لكن كثره افراد الغسل بالماء تقتضى انصراف اللفظ الى الفرد الكثير.

لكن يرد عليه: أن ندره الافراد لا توجب الانصراف اليها لا أنها تقتضى الانصراف عنها.

و ملخص الكلام: أن الانصراف اذا كان بحد يوجب ظهور اللفظ فى نوع خاص بحيث لا يصدق على غيره و لو بعد التأمل و النظر، لا يتحقق الاطلاق و الافلا و اثبات الظهور فى مقامنا هذا مشكل.

لكن يمكن اثبات المدعى بتقريب آخر و هو: أن المركوز فى الازهان من الباب الى المحراب أن الغسل الشرعى يتوقف على الغسل بالماء و السيريه جاريه عليه و لو كان الغسل بغيره أمرا شرعيا لداع و شاع و لم يكن باقيا تحت الستار بحيث لا يكون به قائل الا العلمان.

و يؤيد المدعى بل يدل عليه ما ورد فى الامر بالغسل فى موارد خاصه:

منها: ما ورد من الامر بالاستنجاء بالاحجار، فروى بريد بن معاويه عن أبى جعفر عليه السلام أنه قال: يجزى من الغائط المسح بالاحجار و لا يجزى من البول الا الماء «١» فانه يستفاد من هذه الروايه أنه لا بد فى تطهير المحل من

(١) الوسائل الباب ٩ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٥٣

...

غسله بالماء.

و منها ما ورد فى كيفية غسل الكوز مثل ما رواه عمار الساباطى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سئل عن الكوز و الاناء يكون قدرا كيف يغسل؟ و كم مره يغسل؟ قال: يغسل ثلاث مرات يصب فيه الماء فيحرك فيه ثم يفرغ منه ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه ثم يفرغ ذلك الماء ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه

ثم يفرغ منه و قد طهر الى أن قال: اغسل الاناء الذي تصيب فيه الجرذ ميتا سبع مرات «١».

فانه لو كان مجرد الغسل كافيا لم يكن وجه لذكر خصوص الماء.

و منها: ما ورد في غسل الثوب مثل ما رواه محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثوب يصيبه البول قال: اغسله في المر كـن مرتين فان غسلته في ماء جار فمره واحده «٢».

و منها: ما ورد في تعفير الاناء ثم غسله بالماء مثل ما رواه الفضل أبو العباس في حديث أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب فقال: رجس نجس لا يتوضأ بفضله و اصعب ذلك الماء و اغسله بالتراب أول مره ثم بالماء «٣».

و منها ما ورد في غسل الجسد بالماء مثل ما رواه أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي قال: سألته عن البول يصيب الجسد قال: صب عليه الماء مرتين فانما هو ماء و سألته عن الثوب يصيبه البول قال: اغسله مرتين «٤».

(١) الوسائل الباب ٥٣ من أبواب النجاسات الحديث: ١.

(٢) الوسائل الباب ٢ من أبواب النجاسات الحديث: ١.

(٣) الوسائل الباب ٢ من أبواب النجاسات الحديث: ٢.

(٤) الوسائل الباب الاول من أبواب النجاسات الحديث: ٧.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٥٤

...

اضف الى جميع ذلك أن المدعى يستفاد من روايه داود بن فرقد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كان بنو اسرائيل اذا أصاب أحدهم قطره بول قرضوا لحومهم بالمقاريض و قد وسع الله عليكم بأوسع ما بين السماء و الارض و جعل لكم الماء طهورا فانظروا كيف تكونون «١» فانه يستفاد من هذه الروايه حصر المطهر في الماء فانه لو كان غيره مطهرا كان المناسب أن

يذكر في مقام الامتنان.

الخامس: جمله من الروايات:

الاولى: ما أرسله المفيد فانه نقل عنه بأنه بعد ما حكم بجواز الغسل بالمضاف قال: ان ذلك مروى عن الائمة «٢».

و عدم اعتبار هذا الحديث أوضح من ان تخفى.

الثانية: ما رواه غياث بن ابراهيم عن أبي عبد الله عن علي عليه السلام قال: لا بأس أن يغسل الدم بالبصاق «٣».

وهذه الرواية على تقدير تماميه سندها تكون أخص من المدعى اذ وردت في مورد خاص و هو جواز غسل الدم بالبصاق و لا عموم في مدلولها بل وردت روايه اخرى عن غياث عن أبي عبد الله عن ابيه عليهما السلام قال: لا يغسل بالبصاق (البزاق خ ل) غير الدم «٤»، تدل على الاختصاص و أنه لا يغسل بالبصاق

(١) الوسائل الباب الاول من أبواب الماء المطلق الحديث: ٤

(٢) الحدائق ج ١ ص ٤٠٢.

(٣) الوسائل الباب ٤ من أبواب الماء المضاف الحديث: ٢

(٤) نفس المصدر الحديث: ١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٥٥

و لا الحدث (١).

الا الدم و الظاهر أنه لا اشكال في الرواية سندا و تضعيف المحقق غياث بن ابراهيم لا اثر له حيث انه من المتأخرين.

الثالثة: ما أرسله الكليني قال: روى أنه لا يغسل بالريق شىء الا الدم «١» و الظاهر أنه ناظر الى روايه غياث و ليست روايه اخرى مضافا الى ارسالها.

الرابعة: ما رواه حكم بن حكيم ابن أخى خلاد أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام فقال له: أبول فلا اصيب الماء و قد أصاب يدي شىء من البول فأمسحه بالحائط و بالتراب ثم تعرق يدي فأمسح (فأمس) به وجهي أو بعض جسدي أو يصيب ثوبي قال: لا بأس به «٢».

و هذه الروايه لا ترتبط بما نحن فيه

فانها بعد تماميه سندها تكون من أدله عدم تنجيس المتنجس كما هو ظاهر لمن أمعن النظر فيها.

فالتتيجه: أنه لا دليل على جواز رفع الخبث بالمضاف فلاحظ.

(١) ما يمكن أن يستدل به عليه أو استدل أمور:

الاول: الاجماع. وفيه: أنه على تقدير تحققه ليس اجماعا تعديدا اذ لو لم يكن مقطوعا فلا أقل من احتمال استناد المجمعين الى أحد الوجوه المذكوره فى المقام.

الثانى: ما عن الفقه الرضوى من عدم جواز رفع الحدث بالمضاف.

وفيه: أنه ضعيف ولا اعتبار بهذا الكتاب.

الثالث: قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ

(١) نفس المصدر الحديث: ٣.

(٢) الوسائل الباب ٦ من أبواب النجاسات الحديث: ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٥٦

...

وَ أَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا «١» فان مقتضى الايه الشريفه عدم جواز الوضوء أو الغسل بغير الماء.

و بعباره اخرى: لا اشكال فى انه يفهم من الايه أن أمر المكلف دائر بين تحصيل الطهاره بالماء اما بالاغتسال و اما بالتوضى و مع فقدانه، بالتراب بلا فرق بين حالتي الاختيار و الاضطرار.

و فى قبال هذا القول قولان:

أحدهما: للصدوق حيث نقل عنه جواز رفع الحدث بماء الورد و وافقه الكاشانى.

ثانيهما: ما نسب الى ابن أبي عقيل بأنه يجوز الوضوء بالنيذ.

و استدل على مدعى الصدوق بما رواه يونس عن أبي الحسن عليه السلام قال: قلت له: الرجل يغتسل بماء الورد و يتوضأ به للصلاه؟ قال: لا بأس بذلك «٢».

و هذه الروايه ضعيفه بسهل و بالعبيدى و مع سقوط

سند الروايه عن الاعتبار لا وجه لملاحظه متنها.

و أما مستند ابن أبي عقيل فهو ما رواه عبد الله بن المغيرة عن بعض الصادقين قال: اذا كان الرجل لا يقدر على الماء و هو يقدر على اللبن فلا

(١) المائدة: ٧.

(٢) الوسائل الباب ٣ من أبواب المضاف الحديث: ١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٥٧

[مسألة ٢٣: الأسأر كلها طاهره]

(مسألة ٢٣): الأسأر كلها طاهره (١).

يتوضأ باللبن انما هو الماء أو التيمم فان لم يقدر على الماء و كان نبيذ فاني سمعت حريزا يذكر في حديث أن النبي صلى الله عليه و آله و سلم قد توضأ بنبيذ و لم يقدر على الماء «١».

و هذه الروايه ضعيفه سندا اذ لا ندرى أنه ما المراد ببعض الصادقين.

الا أن يقال: بأن قول ابن المغيرة سمعت بعض الصادقين شهاده بصدق المخبر و توثيق اياه.

مضافا الى أن حريزا ينقل ممن و من يكون منقولا عنه له فلا اعتبار بها اصف الى ذلك أنه كيف يمكن الالتزام بمفاد الروايه و يضاف الى ذلك كله أنه ما المراد بالنبيذ؟ فالحق هو القول المشهور.

(١) يظهر من مجمع البحرين: أن السؤر عباره عن الباقي من الشراب بعد الشرب فى الاناء أو الحوض ثم استعير لبقية الطعام و قد يقال فى تعريفه:

«السؤر ما باشره جسم حيوان الى أن قال: و لعله اصطلاح انتهى».

و عليه حملت الأسأر كسؤر اليهودى و النصرانى.

و كيف كان لا وجه لنجاسه سؤر الحيوان الطاهر لعدم المقتضى للنجاسه بل الدليل قائم على الطهاره فان روايه البقباق تدل على المدعى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن فضل الهره و الشاه و البقره و الابل و الحمار و الخيل و البغال و الوحش و السباع

سألته عنه فقال: لا بأس به حتى انتهيت الى الكلب فقال: رجس نجس لا تتوضأ بفضله و اصيب ذلك الماء

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب الماء المضاف الحديث: ١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٥٨

...

و اغسله بالتراب أول مره ثم بالماء «١».

و لا فرق فيما ذكرنا بين المحرم أكله و غيره و لا بين المسوخ و غيرها و لا بين الجلال و غيره.

و نقل عن الشيخ فى المبسوط و جوب الاجتناب عن سؤر الحيوانات الطاهره التى لا يؤكل لحمها عدا الانسان و الطيور و ما لا يمكن التحرز عن سؤره كالفأره و الحيه و الهره.

و نسب الى الحلّى فى السرائر: الحكم بنجاسه أسئارها و لا ملازمه بين طهاره الحيوان نفسه و عدم نجاسه سؤره.

و ما يمكن أن يكون وجهها للقول بالنجاسه حديثان: أحدهما ما رواه عمار بن موسى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سئل عما تشرب منه الحمامه فقال:

كل ما اكل لحمه فتوضأ من سؤره و اشرب و عن ماء شرب منه باز أو صقر أو عقاب فقال: كل شىء من الطير يتوضأ مما يشرب منه الا أن ترى فى منقاره دما فان رأيت فى منقاره دما فلا توضأ منه و لا تشرب «٢».

ثانيهما ما رواه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا بأس أن تتوضأ مما شرب منه ما يؤكل لحمه «٣».

و تقريب الاستدلال بالحديثين: أن ظاهرهما فى مقام التحديد و لا اشكال فى أن الحد له المفهوم فبمفهومهما يدلان على نجاسه سؤر الحيوان غير ما خرج و عليه لا مجال لان يقال: بأن الروايتين مشتملتان على العقد الاثباتى

(١) الوسائل الباب الاول من أبواب الأسار الحديث: ٤.

(٢) الوسائل الباب

...

و ليس فيهما تعرض للعقد السلبي.

و ملخص الكلام: أن الوصف و ان لم يكن ذا مفهوم لكن لا- شبهه في ظهور التحديد في المفهوم بل يمكن تقريب المفهوم بنحو آخر تعرض له سيدنا الاستاد و هو أنه لا اشكال في أن الوصف المذكور في الكلام بظاهره يدل على دخله في الموضوع و ترتب الحكم عليه و الا- يكون ذكره لغوا الا- أن تقوم قرينه تدل على أن ذكره لفائده، فعليه يدل الوصف على انتفاء الحكم بانتفائه نعم لا- يدل على انحصار العله فيه بحيث لو قام دليل على ثبوت الحكم بعله اخرى يعارضه كما أن الامر كذلك في الشرط و لذا لا يتوجه الاشكال بأنه لو كان الوصف دالا على المفهوم لم يكن موقع لسؤال الراوى عن ماء شرب منه باز أو صقر فان تعليق حكمه عليه السلام بالجواز على حليه الا كل يدل على انتفاء الجواز بانتفائه و وجه عدم توجه الاشكال ما ذكرنا من عدم دلالة ذكر الوصف على انحصار العليه فيه فينبغى أن يسئل من أنه هل يكون هناك عله اخرى للجواز أم لا؟ هذا ما أفاده في هذا المقام.

و الذى يختلج ببالى: أن ما أفاده لا يرجع الى محصل صحيح اذ ما يترتب على هذا البيان أن الوصف يدل على اختصاص الحكم بمورده و لا- يعم غيره و لكن لا- ينفى الحكم عن غير مورده و هذا المقدار موجود في اللقب اذ لا- اشكال في ارتفاع الحكم بارتفاع موضوعه و لا اشكال في أن الكلام المقيد لا يدل على الاطلاق و هذا المقدار

لا- يكون دليلاً- على المدعى فى المقام لو شك فى طهاره غير المأكول أو غير الطير نرجع الى اصاله الطهاره أو استصحاب
العدم الازلى اذا لم يكن عموم أو اطلاق دال على الطهاره و لكن يكفى للدلاله

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٦٠

...

على المفهوم كون الكلام مسوقاً للتحديد.

الا أنه يعارضهما فى موردهما ما يدل على الطهاره و مما يدل على طهاره مطلق الحيوان الا الكلب ما رواه البقباق «١».

و مثله فى الدلاله على أن ميزان وجوب الاجتناب عن السؤر نجاسه الحيوان ما رواه معاويه بن شريح قال: سأل عذافر أبا عبد الله
عليه السلام و أنا عنده عن سؤر السنور و الشاه و البقره و البعير و الحمار و الفرس و البغل و السباع يشرب منه أو يتوضأ منه؟
فقال: نعم اشرب منه و توضأ منه قال: قلت له: الكلب؟

قال: لا. قلت: أليس هو سبع؟ قال: لا و الله انه نجس، لا و الله انه نجس «٢»

فيقع التعارض بين الطرفين فان قلنا بمقاله المشهور فى مثل هذه الموارد من عدم التعارض العرفى نقول بكراهه الاستعمال و
نحمل النهى على الكراهه و ان قلنا بأنهما متعارضان و لا جمع عرفى بينهما فاللازم اعمال قانون التعارض.

و لا يبعد أن يكون الترجيح مع روايه الجواز اذ يظهر مما ذكر فى كتاب «الفقه على المذاهب الخمسه» ص ٢٦ لمغنيه: ان جماعه
من العامه قائلون بحرمة الاستعمال فان الحنابله على حسب ما فى الكتاب المشار اليه قالوا: «بأنه لا يتوضأ بسؤر كل بهيمه لا
يؤكل لحمها الا السنور فما دونها فى الخلقه».

بل لا يبعد أن يقال: بأن ما دل على الطهاره موافق للكتاب فان قوله تعالى:

«وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً

(١) لاحظ ص ٢٥٧.

(٢) الوسائل الباب الاول من أبواب الأسآر الحديث: ٦.

(٣) الفرقان: ٤٨.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٦١

...

جسم حيوان غير مأكول لحمه و على فرض عدم الترجيح يتساقطان فتصل النوبه الى الاصل و مقتضاه الطهاره كما أن مقتضى الاصل الحكمى البراءه فلاحظ.

أضف الى ذلك كله أنه لا مجال لهذا التوهم فانه لو كان الامر كما ذكر لشاع و ذاع لم يبق تحت الستار مع كثره الابتلاء و لعله ظاهر لا يحتاج الى اقامه برهان و مزيد بيان.

و أما المسوخ فمناً الخلاف فى سورها الاختلاف فى كونها نجسا كالكلب أم لا و البحث فيه من هذه الجبهه موكول الى بحث النجاسات.

و أما الاختلاف فى سؤر الجلال فايضا ناش من كونه نجسا أم لا و الا فلا وجه لنجاسه سؤره.

و ربما يذكر لتوجيه القول بالنجاسه وجهان:

الاول: أن رطوبه فمه نشأ من النجاسه فتكون نجسا.

و فيه: أن هذا الاستدلال من الغرائب اذ يرد عليه: أولا: أنه لو استمر انسان على اكل الميته كان اللازم أن يكون لعاب فمه نجسا.

و ثانيا: أن الاستحاله من المطهرات.

الثانى: أن لعاب فمه باشر النجاسه فينجس ما يلاقه.

و فيه: أولا. أنه لا يختص بالجلال بل يعم كل حيوان آكل لأى نجاسه.

و ثانيا: أن هذا يختص بما باشر شيئا بفمه و الكلام فى السؤر فى مطلق ما باشره جسم حيوان و لو بغير فمه.

و ثالثا: أنه لا دليل على نجاسه ما فى الباطن فلعب فمه لا يتنجس كى يتنجس.

و رابعا: أن زوال العين من بدن الحيوان يكون مطهرا فلاحظ.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٤٢

الا سؤر الكلب (١).

و الخنزير (٢) و الكافر غير الكتابى بل الكتابى

أيضا على الاحوط وجوبا (٣) نعم يكره سؤر غير مأكول اللحم (٤).

(١) كما صرح به في روايه البقباق «١» و علل فيها بأنه رجس نجس و قد تقدم أن الحق انفعال الماء القليل بملاقاه النجاسه فلو باشر جسم الكلب الماء القليل ينجس الماء و كذلك كل مائع يلاقيه بل ينجس كل جسم يلاقي مع الكلب مع الرطوبه نعم لا ينفعل العاصم كالكر و الجارى بمباشره جسم الكلب كما هو ظاهر.

(٢) لأنه من الاعيان النجسه بلا اشكال و يترتب عليه انفعال ما لاقاه بشرائطه.

(٣) سيأتى إن شاء الله تعالى البحث عن نجاسه الكافر و قد وقع الخلاف فى المسأله و تحقيق الحال موكول الى ذلك البحث و الميزان كون المباشر نجسا فكل قسم من اقسام الكافر تحققت نجاسته يترتب عليه الحكم.

(٤) ذكر فى بعض الكمات: «أنه ذهب الى القول بالكراهه جمهور الاصحاب».

و من الظاهر أن هذا المقدار لا يكفى للحكم بالكراهه و استدلل عليها بمرسله الوشاء عن أبى عبد الله عليه السلام: أنه كان يكره سؤر كل شىء لا يوكل لحمه «٢».

و هذه الروايه لا اعتبار بها للإرسال و عمل المشهور بها على تقدير تحققه لا يجبر الضعف و دليل التسامح لا يشمل المكروه مضافا الى أنا ناقشنا فى اثباته

(١) لاحظ ص ٢٥٧.

(٢) الوسائل الباب ٥ من أبواب الأسآر الحديث: ٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٦٣

عدا الهره (١).

الاستحباب بل قلنا: بأن تلك الاخبار ترشد الى حكم العقل و التفصيل موكول الى ذلك البحث.

و استدلل عليها أيضا بمفهوم موثقه عمار «١» بدعوى: أن الجمع بين الموثقه و الدليل الدال على الجواز كروايه البقباق «٢». يقتضى حمل الموثقه على الكراهه.

و يشكل هذا الاستدلال بما قلناه كرارا من أن

العرف يرى مثل هذه الموارد من التعارض فلا- يكون الجمع بهذا النحو جمعاً عرفياً بل لا بد من اعمال قانون التعارض لكن الظاهر بمقتضى السيره جواز الشرب و الوضوء و غيرهما.

فالتتيجه: أن القول بالكراهه لا دليل عليه لكن الاحتراز برجاء كون الامر كذلك من مكملات العبوديه كما هو ظاهر.

(١) كما هو المشهور و تدل على المدعى جمله من النصوص.

منها ما رواه معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في الهرة: أنها من أهل البيت و يتوضأ من سورها «٣».

و منها: ما رواه زراره عن أبي عبد الله عليه السلام قال: في كتاب على عليه السلام: ان الهرة سبع و لا بأس بسورها و انى لأستحيى من الله أن أدع طعاماً لان الهرة اكل منه «٤».

(١) لاحظ ص: ٢٥٨.

(٢) لاحظ ص ٢٥٧.

(٣) الوسائل الباب ٢ من أبواب الأسآر الحديث: ١.

(٤) نفس المصدر الحديث: ٢.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٦٤

و أما المؤمن فان سوره شفاء بل في بعض الروايات أنه شفاء من سبعين داء (١).

(١) و قد عقد بهذا العنوان باباً في الوسائل ذكر فيها روايات:

منها: ما رواه عبد الله بن سنان قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: في سؤر المؤمن شفاء من سبعين داء «١».

مضافاً الى أنه يمكن أن يقال: بأن دليل النهى لا- يشمله فان الماخوذ في ذلك الدليل عنوان ما لا يؤكل و المؤمن آكل لا مأكول.

اضف الى ذلك. أن المطلق قد ينصرف عن بعض الافراد لخصه ذلك الفرد أو لرفعته و المقام من القسم الثاني فلاحظ.

(١) الوسائل الباب ١٨ من أبواب الاشربه المباحه الحديث: ١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٦٥

[المبحث الثاني احكام الخلوه]

اشاره

المبحث الثاني احكام الخلوه و فيه فصول

[الفصل الأول يجب حال التخلي بل فى سائر الاحوال ستر بشره العوره]

اشاره

الفصل الاول يجب حال التخلي بل فى سائر الاحوال ستر بشره العوره (١).

(١) وجوب ستر العوره عن الناظر المحترم من الامور الواضحه القطعيه فى الجملة و لا مجال لإنكاره و تدل على المدعى جملة من النصوص:

منها: ما رواه الحسين بن زيد عن الصادق عن آبائه عليهم السلام عن النبى صلى الله عليه و آله فى حديث المناهى قال: اذا اغتسل احدكم فى فضاء من الارض فليحاذر على عورته و قال: لا يدخل احدكم الحمام الا بمتزر و نهى أن ينظر الرجل الى عوره اخيه المسلم و قال: من تأمل عوره اخيه المسلم لعنه سبعون ألف ملك و نهى المرأة أن تنظر الى عوره المرأة و قال: من نظر الى عوره اخيه المسلم أو عوره غير أهله متعمدا أدخله الله مع المنافقين الذين كانوا

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٦٦

...

يبحثون عن عورات الناس و لم يخرج من الدنيا حتى يفضحه الله الا أن يتوب «١».

و هذه الروايه ضعيفه بالحسين بن زيد فانه لم يوثق.

و منها مرسله الصدوق قال: و سئل الصادق عليه السلام عن قول الله عز و جل:

قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ، فقال:

كل ما كان في كتاب الله من ذكر حفظ الفرج فهو من الزنا الا في هذا الموضع فانه للحفظ من أن ينظر اليه «٢».

و هذه الروايه ضعيفه بالارسال و لكن للفقيه أن يستدل بقوله تعالى: قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أُنْبُسِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَعْضُنَّ مِنْ أُنْبُسِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ «٣» بلا احتياج الى التفسير فان من أنحاء حفظ الفرج أن

يستره عن أن ينظر اليه الغير.

و منها: ما رواه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن الحمام فقال: ادخله بازار «٤».

و الظاهر: أنه لا بأس بهذه الروايه سندا و دلالة.

و منها: ما رواه سدير قال: دخلت أنا و أبى و جدى و عمى حماما بالمدينه فاذا رجل فى البيت المسلخ فقال لنا:؟ الى أن قال: ما يمنعكم من الازار فان رسول الله صلى الله عليه و آله قال: عوره المؤمن على المؤمن حرام قال:

(١) الوسائل الباب الاول من أبواب أحكام الخلوه الحديث ٢.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣.

(٣) النور ٣١.

(٤) الوسائل الباب ٩ من أبواب آداب الحمام الحديث: ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٦٧

...

فبعث أبى الى عمى كرباسه فشققها بأربعه ثم أخذ كل واحد منا واحدا ثم دخلنا فيها الى أن قال: فسألنا عن الرجل فاذا هو على بن الحسين عليه السلام «١».

فانه صرح فيها بحرمه عوره المؤمن على المؤمن و لا- مجال للمناقشه فى دلالتة على المطلوب كما هو ظاهر الى غيرها من النصوص المذكوره فى الباب التاسع و الحادى عشر من أبواب آداب الحمام.

و ربما يقال: بأنه قد فسر العوره فى بعض النصوص بالغيبه و من تلك النصوص ما رواه حذيفه بن منصور قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: شىء يقوله الناس: عوره المؤمن على المؤمن حرام فقال: ليس حيث يذهبون انما عنى عوره المؤمن أن يزل زله أو يتكلم بشىء يعاب عليه فيحفظ عليه ليعيره به به يوما ما «٢».

و منها ما رواه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن عوره المؤمن على المؤمن حرام فقال: نعم: قلت: أعنى سفليه فقال: ليس حيث

تذهب انما هو اذاعه سره «٣»:

و منها: ما رواه زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام في عوره المؤمن على المؤمن حرام قال: ليس أن ينكشف فيرى منه شيئاً انما هو أن يزرى عليه أو يعيبه «٤».

(١) الوسائل الباب ٩ من أبواب آداب الحمام الحديث: ٤.

(٢) الوسائل الباب ٨ من أبواب آداب الحمام الحديث: ١.

(٣) نفس المصدر الحديث: ٢.

(٤) نفس المصدر الحديث: ٣.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٦٨

...

و يجاب عن هذا الاشكال بأن هذا التفسير لا يقبل و لا يحتمل في روايه سدير «١» كما أشرنا اليه كما أنه لا مجال لان يقال: بأن ما يدل على دخول الحمام بمتزر لا يدل على المطلوب لاحتمال أن يكون من آداب الغسل و الحمام فانه يقال: قد صرح في روايه عبيد الله بن علي الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عن الرجل يغتسل بغير ازار حيث لا يراه أحد قال: لا بأس «٢»، بعدم البأس بالاغتسال بغير ازار اذا لم يكن هناك ناظر مضافا الى أنه يكفي للمدعى ما يدل على أن الايمان يقتضى حفظ الفرج عن النظر كروايه رفاعه بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فلا يدخل الحمام الا بمتزر «٣».

ان قلت: ان هذه الروايات و ان كانت داله على الحرمة لكن يرفع اليد عنها بروايه ابن أبي يعفور قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام أ يتجرد الرجل عند صب الماء ترى عورته؟ أو يصب عليه الماء؟ أو يرى هو عوره الناس؟

قال: كان أبي يكره ذلك من كل أحد «٤» اذ دلت هذه الروايه على الكراهه.

قلت:

ان الكراهه الوارده فى النصوص لىست كراهه مصطلحه بل غايتها الاجمال فتكفى تلك الروايات مضافا الى أنه على تقدير التنزل يقع التعارض بين الطرفين و الترجيح مع ما يدل على الحرمة لموافقته الكتاب كما أنه يكفى

(١) لاحظ ص ٢٦٦.

(٢) الوسائل الباب ١١ من أبواب آداب الحمام الحديث: ١.

(٣) الوسائل الباب ٩ من أبواب آداب الحمام الحديث: ٥.

(٤) الوسائل الباب ٣ من أبواب آداب الحمام الحديث: ٣.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٦٩

و هى القبل و الدبر و البيضتان (١).

للمرجع بعد التساقت نفس الايه الشريفه فلاحظ.

و ربما يستدل على المدعى بما دل على حرمة النظر و لكن هذا الاستدلال مخدوش اذ لا ملازمه بين حرمة النظر و وجوب الحفظ.

ان قلت: على فرض ثبوت حرمة النظر يكون عدم الستر إعانه على الاثم فتحرم.

قلت: كون الاعانه اثما أول الكلام.

(١) الوارد فى الدليل عنوان الفرج و العوره و الفرج كما يظهر من اللغه عباره عن القبل و الدبر و أيضا العوره فسرت فى اللغه بهما مضافا الى أن المتبادر من لفظ الفرج و العوره، القبل و الدبر و البيضتان داخلتان فى القبل بلا اشكال و أما الزائد على ذلك فلا- دليل على وجوب ستره و مقتضى اصاله الحل و البراءه عدم وجوبه كما هو ظاهر نعم وردت فى المقام جمله من الروايات يستفاد منها وجوب ستر أزيد من هذا المقدار فمن تلك الروايات ما رواه بشير النبال قال:

سألت أبا جعفر عليه السلام عن الحمام فقال: تريد الحمام؟ قلت نعم فأمر باسخان الماء ثم دخل فاتزر بازار فغطى ركبتيه و سرته الى أن قال: هكذا فافعل «١».

و منها ما رواه الصدوق فى الخصال باسناده عن على عليه السلام فى حديث الاربعه

مأته قال: اذا تعرى أحدكم (الرجل) نظر اليه الشيطان فطمع فيه فاستتروا ليس للرجل أن يكشف ثيابه عن فخذه و يجلس بين قوم «٢».

(١) الوسائل الباب ٥ من أبواب آداب الحمام الحديث: ١.

(٢) الوسائل الباب ١٠ من أبواب أحكام الملابس الحديث: ٣.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٧٠

...

و منها: ما رواه الحسين بن علوان عن جعفر عن أبيه عليه السلام قال: اذا زوج الرجل امرته فلا ينظرن الى عورتها و العوره ما بين السره و الركبه «١».

و الروايتان الاوليتان ضعيفتان سنداً أما الاولى فبسبب و غيره و أما الثانيه فبضعف اسناد الصدوق في حديث الاربعه مأته و أما الثالثه فالظاهر أنه لا باس بسندها لكن لا يمكن الالتزام بمفادها فانه لا اشكال في عدم وجوب ستر ما بين السره و الركبه فان السيره القطعيه على خلافها و ذهن المتشرعه يأباه فلاحظ.

مضافا الى جملة من النصوص الداله على خلاف تلك النصوص:

منها ما رواه محمد بن حكيم قال الميثمي: لا أعلمه الا قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام أو من رآها متجردا و على عورته ثوب فقال: ان الفخذ ليست من العوره «٢».

و منها: ما رواه ابو يحيى الواسطي عن بعض اصحابه عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال: العوره عورتان: القبل و الدبر و الدبر مستور بالآيتين فاذا سترت القضيب و البيضتين فقد سترت العوره «٣».

و منها: ما رواه الكليني قال: و قال في روايه اخرى: فأما الدبر فقد سترته الألتان و أما القبل فاستره بيدك «٤».

لكن هذه النصوص كلها ضعيفه بالارسال.

(١) الوسائل الباب ٤٤ من أبواب أحكام نكاح العبيد و الاماء الحديث: ٧.

(٢) الوسائل الباب ٤ من أبواب آداب الحمام الحديث: ١.

(٣) نفس المصدر الحديث:

(٤) نفس المصدر الحديث: ٣.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٧١

عن كل ناظر مميز (١) عدا الزوج و الزوجه (٢) و شبههما كالمالك و مملوكته (٣).

(١) بلا- فرق فيه بين المسلم و الكافر و العاقل و المجنون و الرجل و المرأة و البالغ و الصبي و ذلك لإطلاق الابه الشريفه فان مقتضى عدم ذكر نوع خاص و حذف المتعلق عموم الحكم كما أن مقتضى اطلاق بعض نصوص الباب هو العموم لاحظ ما رواه رفاعه «١» فانها مطلقه و مناسبه الحكم و الموضوع تقتضى العموم نعم يشترط التميز فان الدليل منصرف عن غير المميز اذ من لا- يميز و لا- يشعر يكون كالجدار و الحيوان و لذا لا يجب الستر عن المجنون الذى لا يميز و مثله الصبي غير المميز كابن ثلاث سنين، و على فرض الشك فى الانصراف و عدم الجزم بالاطلاق تكفى أصاله البراءه لعدم الوجوب.

(٢) لا مجازفه فى القول بأن هذا من الضروريات التى لا يعتريها ريب و التشكيك فيه يعد من الانحراف و يدل على الجواز قوله تعالى: وَ الَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ «٢».

و جواز اللمس و الوطء و غيرهما يدل على جواز الكشف بالاولويه القطعيه بل يمكن أن يقال: أن النظر الى الفرج من اللوازم العاديه للوطى فلا معنى لجواز الوطء و مع ذلك يحكم بحرمة الكشف.

(٣) الكلام فيهما هو الكلام بلا فرق نعم الضروره فى الزوج و الزوجه لعلها أظهر فلاحظ.

(١) لاحظ ص ٢٤٨.

(٢) المؤمنون ٤ و ٥.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٧٢

و الامه المحلله بالنسبه الى المحلل له (١) فانه يجوز لكل من هؤلاء أن ينظر الى عوره الاخر (٢)

نعم اذا كانت الامه مشتركه (٣) أو مزوجه (٤) أو محلله (٥).

(١) اذ كما ذكرنا: أن النظر من لوازم الوطاء مضافا الى الفحوى.

(٢) كما ذكرنا و كان المناسب أن يفرع على ما تقدم عدم وجوب الستر لا جواز النظر فانه قد مر أنه لا ملازمه بين الامرين من حيث الجواز و الحرمة لكن لا اشكال فى أن المستفاد مما تقدم جواز الكشف و النظر فلاحظ.

(٣) الامه المشتركه لا- يصدق عليها عنوان ملك اليمين و لا يجوز وطئها فلا دليل على الجواز و الادله الاوليه تقتضى وجوب الستر الا ما خرج فلا تغفل.

(٤) للنص لاحظ ما رواه الحسين بن علوان «١» و قد عقد صاحب الوسائل بابا لحرمة الوطاء و النظر بهذا العنوان.

(٥) فان المسلم عند القوم أنه لا يجوز الوطاء و حيث انه لا يجوز و طئ المحلله فلا يجوز للمحلل النظر.

و يمكن الاستدلال على المدعى بما رواه مسمع كردين عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قال امير المؤمنين عليه السلام: عشر لا يحل نكاحهن و لا غشيانهن امتك امها امتك و امتك اختها امتك و امتك و هى عمتك من الرضاعه و امتك و هى خالتك من الرضاعه و امتك و هى اختك من الرضاعه و امتك و قد ارضعتك و امتك و قد وطيت حتى تستبرأ بحيضه و امتك و هى حبلى من غيرك و امتك و هى على سوم

(١) لاحظ ص: ٢٧٠.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٧٣

أو معتده لم يجز لمولاها النظر الى عورتها و كذا لا يجوز لها النظر الى عورته (١).

من مشتر و امتك و لها زوج و هى تحته «١».

فانه يستفاد من هذه الروايه عدم جواز وطئ المحلله

فانه يستفاد من قوله عليه السلام: و امتك و قد وطيت الخ، عدم جواز وطى المحلله.

(١) اذ المفروض عدم جواز وطئها كما تدل عليه ما رواه عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يزوج جاريتة من عبده فيريد أن يفرق بينهما فيفر العبد كيف يصنع؟ قال: يقول لها: اعتزلى فقد فرقت بينكما فاعتدى فتعتد خمسه و أربعين يوما ثم يجمعها مولاها ان شاء و ان لم يفر قال له:

مثل ذلك قلت: فان كان المملوك لم يجمعها قال: يقول لها: اعتزلى فقد فرقت بينكما ثم يجمعها مولاها من ساعته ان شاء و لا عده عليها «٢».

فانه يستفاد من هذه الرواية أنه لا يجوز وطى الامه فى عدتها و مع فرض عدم جواز الوطء لا دليل على جواز النظر.

و الانصاف أنه لا بد من اتمام الامر بالتسالم و الاجماع و الالفقائل أن يقول:

أى ملازمه بين حرمة الوطء و حرمة النظر فلو فرضنا أن المستفاد من الايه الشريفه «٣» أنه لا يجب حفظ الفرج عن المذكورين فالتقييد يحتاج الى الدليل.

ان قلت: لا يمكن الاخذ باطلاق الايه و الا تلزم المحاذير الكثيره.

قلت نأخذ باطلاق الايه و نرفع اليد عنه بالمقدار المعلوم و نبقية فى مورد الشك.

(١) الوسائل الباب ١٩ من أبواب نكاح العبيد و الاماء الحديث: ٢.

(٢) الوسائل الباب ٤٥ من أبواب نكاح العبيد و الاماء الحديث: ٣.

(٣) قد مرت فى ص ٢٧١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٧٤

...

و لكن الامر مسلم عند القوم و بنوا على وجوب الستر و حرمة النظر الا- فى مورد جواز الوطى و مع قطع النظر عن التسالم و ضروريه الامر فى الجملة يمكن النقاش فى جملة من

فروع المسألة و حيث ان الماتن تعرض لحرمة النظر و الملازمه بين وجوب الستر و حرمة النظر يكون المناسب أن نذكر جملة من النصوص الداله على حرمة النظر بالمطابقه أو بالاستلزام.

فمن تلك الروايات ما رواه حريز عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا ينظر الرجل الى عوره اخيه «١».

و منها ما رواه حمزه بن احمد عن أبي الحسن الاول عليه السلام قال: سألته أو سأله غيرى عن الحمام فقال: ادخله بمنزر و غض بصرك «٢».

و منها ما رواه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من دخل الحمام فغض طرفه عن النظر الى عوره اخيه آمنه الله من الحميم يوم القيامة «٣».

و منها ما رواه الحسن بن على بن شعبه فى تحف العقول عن النبى صلى الله عليه و آله انه قال: يا على اياك و دخول الحمام بغير ميزر ملعون ملعون الناظر و المنظور اليه «٤».

و منها: ما رواه الحسين بن زيد «٥».

و منها: ما رواه على بن الحسين المرتضى فى رساله المحكم و المتشابه

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب آداب الحمام الحديث: ١.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢.

(٣) نفس المصدر الحديث: ٤.

(٤) نفس المصدر الحديث ٥.

(٥) لاحظ ص ٢٦٥.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٧٥

و يحرم على المتخلى استقبال القبلة و استدبارها حال التخلّى (١).

نقلا من تفسير النعمانى بسنده الآتى عن على عليه السلام فى قوله عز و جل:

«قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ» معناه:

لا ينظر أحدكم الى فرج اخيه المؤمن أو يمكنه من النظر الى فرجه ثم قال:

«قُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ» أى ممن يلحقهن النظر كما جاء فى حفظ الفروج

فالنظر سبب ايقاع الفعل من الزنا و غيره «١».

و منها: ما رواه ابن أبي عمير عن غير واحد عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

النظر الى عوره من ليس بمسلم مثل النظر الى عوره الحمام «٢» فتأمل.

و منها: ما رواه سدير «٣».

و منها: ما رواه بشير النبال في حديث: أن أبا جعفر عليه السلام دخل الحمام فاتزر بازار و غطى ركبتيه و سرته ثم أمر صاحب الحمام فطلى ما كان خارجا من الازار ثم قال: اخرج عنى ثم طلى هو ما تحته بيده ثم قال: هكذا فافعل «٤».

قمي، سيد تقى طباطبائي، مباني منهاج الصالحين، ١٠ جلد، منشورات قلم الشرق، قم - ايران، اول، ١٤٢٦ هـ ق مباني منهاج الصالحين؛ ج ١، ص: ٢٧٥

(١) المسألة محل الاشكال و الكلام و الاختلاف فالمشهور قائلون بالحرمة على الاطلاق - على ما في الحدائق - و عن المدارك: الكراهة على الاطلاق و عن السلاز: الحرمة في الصحراء و الكراهة في البنيان الى غيرها من الاقوال و وردت في المقام عدة روايات:

منها ما رفعه على بن ابراهيم قال: خرج أبو حنيفة من عند أبي عبد الله عليه

(١) الوسائل الباب الاول من أبواب أحكام الخلوة الحديث: ٥.

(٢) الوسائل الباب ٦ من أبواب آداب الحمام الحديث: ١.

(٣) لاحظ ص ٢٦٦.

(٤) الوسائل الباب ٣١ من أبواب آداب الحمام الحديث: ١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٧٦

...

السلام و أبو الحسن موسى عليه السلام قائم و هو غلام فقال له أبو حنيفة: يا غلام أين يضع الغريب ببلدكم؟ فقال: اجتنب أفنيه المساجد و شطوط الانهار و مساقط الثمار و منازل النزال و لا تستقبل القبلة بغائط و لا بول و ارفع ثوبك وضع حيث شئت «١».

و منها: ما رفعه

محمد بن يحيى قال: سئل أبو الحسن عليه السلام ما حد الغائط؟ قال: لا تستقبل القبلة و لا تستدبرها و لا تستقبل الريح و لا تستدبرها «٢».

و منها: ما رواه الحسين بن زيد عن الصادق عن آبائه عليهم السلام أن النبي صلى الله عليه و آله قال: فى حديث المناهى اذا دخلتم الغائط فتجنبوا القبلة «٣».

و منها ما رواه عيسى بن عبد الله الهاشمى عن ابيه عن جده عن على عليه السلام قال: قال النبي صلى الله عليه و آله: اذا دخلت المخرج فلا تستقبل القبلة و لا تستدبرها و لكن شرقوا او غربوا «٤».

و منها: ما رواه عبد الحميد بن أبى العلاء و غيره مرفوعا قال: سئل الحسن بن على عليه السلام: ما حد الغائط؟ قال: لا تستقبل القبلة و لا تستدبرها و لا تستقبل الريح و لا تستدبرها «٥».

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ١.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢.

(٣) نفس المصدر الحديث: ٣.

(٤) نفس المصدر الحديث: ٥.

(٥) نفس المصدر الحديث: ٦.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٧٧

و يجوز حال الاستبراء (١).

و الانصاف: أن الروايات تفى بالمقصود من حيث الدلالة و تضمن بعضها بعض المكروهات لا يوجب رفع اليد عن النهى الظاهر فى التحريم و لكن اسنادها غير تامه أما الاولى فهى مرفوعه و كذلك الثانية و السادسة و أما الرابعه فهى مرسله و أما الثالثه فطريق الصدوق الى شعيب بن واقد ضعيف على ما فى كتاب الشيخ الحاجيانى و أما الخامسه فبعيسى بن عبد الله و عمل المشهور بها على فرض ثبوتها لا ينفع كما هو المقرر عندنا.

و فى قبال هذه النصوص روايه ربما يتوهم منها الجواز و هى ما رواه

محمد ابن اسماعيل قال: دخلت على أبي الحسن الرضا عليه السلام و في منزله كنيف مستقبل القبله و سمعته يقول: من بال حذاء القبله ثم ذكر فانحرف عنها اجلالا للقبله و تعظيما لها لم يتم من مقعده ذلك حتى يغفر له «١».

و لكن الروايه لا دلالة فيها على الجواز و ان كان المذكور و المحكى موهما بلا اشكال.

و الانصاف أن ظهور الروايه في الجواز لا ينكر فانه لو لم يكن جائزا كيف يمكن أن يكون الكنيف في منزله مستقبل القبله الا أن سندها ضعيف بهيتم.

اذا عرفت ما ذكرنا فهل يمكن القول بالجواز استنادا الى البراءة؟ الانصاف أنه مشكل فان سيره الشيعة على الحرمة بنحو يكون القول بعدمها مستنكرا فلاحظ.

(١) لعدم الدليل على الحرمة و ربما يقال: بأنه يمكن خروج قطره بول عنده فيحرم.

(١) نفس المصدر الحديث: ٧.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٧٨

و الاستنجا (١) و ان كان الاحوط استحبابا الترتك (٢) و لو اضطر الى أحدهما فالاقوى التخيير (٣).

و يرد عليه أنه لا يصدق على مثله عنوان بال أو يبول مضافا الى ان الروايات ضعيفه و القدر المتيقن من سيره غير المقام.

(١) الامر فيه أوضح و ربما يقال: أن المستفاد من روايه عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: الرجل يريد أن يستنجى كيف يقعد؟ قال: كما يقعد للغائط «١»، الحرمة و هذه الروايه ضعيفه سندا بسهل.

(٢) لا- اشكال في حسن الاحتياط فانه المرتبه الراقية من التقوى بل يمكن أن يقال: بأن مقتضى النصوص الداله على الاحتياط استحبابه.

(٣) اذا كان المدرك الاجماع و التسالم و السيره فتاره نقول: بأن القدر المتيقن منها صورته الاختيار ففي صورته الاضطرار لا دليل على الحرمة و

أصل البراءة يقتضى الجواز و أما لو قلنا بأن صورته الاضطرار أيضا مورد الاجماع فما هي الوظيفة؟.

أفاد سيدنا الاستاد فى المقام: بأن الحرمة معلومه فى الجملة لكن حيث ان الامر دائر بين التعيين و التخيير و حقق فى محله أن النتيجة هو التخيير فلنترزم به هذا كلامه.

و فيه أنا لا نتصور التخيير فى المقام اذ مع فرض الجواز فى الجملة كما هو المفروض للاضطرار فالمكلف يختار أحد الطرفين لا محاله فالنتيجة أن المحرم هو الاستقبال.

(١) الوسائل الباب ٣٧ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٧٩

و الاولى اجتناب الاستقبال (١).

[مسألة ٢٣: لو اشتبهت القبلة لم يجز له التخلّى إلا بعد اليأس عن معرفتها]

(مسألة ٢٣): لو اشتبهت القبلة لم يجز له التخلّى (٢) الا بعد اليأس عن معرفتها و عدم امكان الانتظار أو كون الانتظار حرجيا أو ضروريا (٣).

[مسألة ٢٤ لا يجوز النظر الى عوره غيره من وراء الزجاجه و نحوها و لا فى المرآه و لا فى الماء الصافى]

(مسألة ٢٤) لا يجوز النظر الى عوره غيره من وراء الزجاجه و نحوها و لا فى المرآه و لا فى الماء الصافى (٤).

و بعبارة اخرى: لا اشكال فى جواز أحد الامرين و لا مجال لان يقال: بأن التخيير فى المقام كالتخيير فى المسألة الاصوليه بحيث لو اختار أحد الطرفين يكون ملزما به لعدم الدليل فعليه نلتزم بحرمة الاستقبال و جواز الاستدبار لعدم احتمال العكس.

(١) بل الاحوط لو لم يكن أظهر فلاحظ.

(٢) لتنجز العلم الإجمالى.

(٣) فان التكليف مع عدم الامكان ساقط و مع فرض بقاء قدره لا يصدق عنوان عدم الامكان الا بنحو المجاز و هي صورته الحرج و الضرر و أما رفع الحرمة فى صورته الحرج فللقاعده المقرره فى الشريعة و أما رفعها للضرر فهو مبنى على مسلك القوم فى باب قاعده لا ضرر.

(٤) ما أفاده من حرمة النظر من وراء الزجاجه تام فان النظر من ورائها كالنظر من وراء النظاره فانه نظر الى نفس العوره فيكون حراما لإطلاق الدليل و أما الجزم بالحرمة فيما ينظر اليها في المرآه أو في الماء الصافي فمشكل فانه قد وقع

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٨٠

...

البحث في الفلسفه بأن المنظور في المرآه عينه أو صورته منبسطه و فيه اختلاف و عليه تكون الشبهه مصداقيه و مقتضى الاستصحاب عدم الانطباع كما ان مقتضى البراءه الجواز.

يبقى في المقام أن يقال: أن النظر الى الصوره في المرآه يصدق عليه عرفا انه نظر الى ذى الصوره.

و هذه الدعوى عهدتها على مدعيها، نعم يمكن الصدق مسامحه و من

الظاهر أن التسامح العرفي في الاطلاق لا أثر له.

و يؤيد المدعى ما ورد في مورد الخنثى كروايه موسى بن محمد أخى أبى الحسن الثالث عليه السلام: أن يحيى بن اكنم سأله في المسائل التي سأله عنها:

اخبرنى عن الخنثى و قول على عليه السلام: تورث الخنثى من المبال من ينظر اليه اذا بال؟ و شهاده الجار الى نفسه لا تقبل مع أنه عسى أن يكون امرأه و قد نظر اليه الرجال أو يكون رجلا و قد نظر اليه النساء و هذا مما لا يحل فاجاب أبو الحسن الثالث عليه السلام أما قول على عليه السلام في الخنثى أنه يورث من المبال فهو كما قال و ينظر قوم عدول يأخذ كل واحد منهم مرآه و تقوم الخنثى خلفهم عريانه فينظرون في المرايا فيرون شبعا فيحكمون عليه «١».

و روايه محمد بن محمد المفيد قال روى بعض اهل النقل أنه لما ادعى الشخص ما ادعاه من الفرجين أمر أمير المؤمنين عليه السلام عدلين من المسلمين يحضرا بيتا خاليا و أمر بنصبه مرآتين احدهما مقابله لفرج الشخص و الاخرى مقابله للمرآه الاخرى و أمر الشخص بالكشف عن عورته في مقابله المرآه

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب ميراث الخنثى الحديث: ١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٨١

[مسأله ٢٥: لا يجوز التخلي في ملك غيره الا باذنه و لو بالفحوى]

(مسأله ٢٥): لا يجوز التخلي في ملك غيره الا باذنه و لو بالفحوى (١).

حيث لا يراه العدلان و أمر العدلين بالنظر في المرآه المقابله لهما فلما تحقق العدلان صحه ما ادعاه الشخص من الفرجين اعتبر حاله بعد اضلاعه فلما الحقه بالرجال أهمل قوله في ادعاء الحمل و ألقاه و لم يعمل به و جعل حمل الجاريه منه و الحقه به «١».

فانه لو كان الامر كذلك

و كان النظر حراما لما كان وجهه للثبث بهذه الوسيله.

مضافا الى ما فى جواب أبى الحسن عليه السلام ليحيى حين اورد بأن النظر الى العوره حرام فان جوابه فى هذا المقام أدل دليل على الجواز.

و انما عبرنا بالتأييد لما فى سنديهما من الضعف أما فى الاولى فبالاذريجانى و ابن كيسان و أما فى الثانيه فبالارسال.

و الحق هو الجواز و لكن الاحتياط فى مثل المقام لا يمكن تركه و الله العالم.

(١) اذ التصرف فى ملك الغير حرام بالضروره و النص دال عليه و من النصوص الداله على المدعى ما رواه سماعه عن ابى عبد الله عليه السلام فى حديث أن رسول الله صلى الله عليه و آله قال: من كانت عنده أمانه فليؤدها الى من ائتمنه عليها فانه لا يحل دم امرؤ مسلم و لا ماله إلا بطيبه نفس منه «٢» و يلحق بالمسلم من يكون محترما ما له.

(١) نفس المصدر الحديث: ٢.

(٢) الوسائل الباب ٣ من أبواب مكان المصلى الحديث: ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٨٢

[مسأله ٢٦: لا يجوز التخلّى فى المدارس و نحوها ما لم يعلم بعموم الوقف]

(مسأله ٢٦): لا- يجوز التخلّى فى المدارس و نحوها ما لم يعلم بعموم الوقف (١) و لو أخبر المتولى أو بعض أهل المدرسه بذلك كفى و كذا الحال فى سائر التصرفات فيها (٢).

[الفصل الثانى: يجب غسل موضع البول بالماء القليل مرتين]

اشاره

الفصل الثانى:

يجب غسل موضع البول بالماء القليل مرتين على الاحوط وجوبا (٣).

(١) فان الوقوف على ما حسب ما اوقفها اهلها فلا- يجوز التصرف فيها لغير من وقف عليه و مع الشك فى عموم الوقف و خصوصه يكون مقتضى عدم عمومه عدم الجواز و هذا الاستصحاب حاكم على اصاله الحل و لا مجال لان يتوهم أحد بأن

مقتضى الاستصحاب أيضا عدم الخصوصيه اذ لا يثبت به العموم الا على القول بالمثبت الذى لا نقول به مضافا الى المعارضه فلاحظ.

(٢) لحجيه قول ذى اليد و هذا من أظهر مصاديقه.

(٣) يقع الكلام فى المقام فى أنه هل يطهر مخرج البول بالمسح كمخرج الغائط أو ينحصر تطهيره بالغسل؟.

ربما يقول بأنه يستفاد من جملة من الروايات أنه يكفى فيه المسح:

منها ما رواه سماعه قال: قلت لأبى الحسن موسى عليه السلام: انى أبول ثم أتمسح بالاحجار فيجىء منى البلبل ما يفسد سراويلي قال: ليس به بأس «١».

(١) الوسائل الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ٤.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٨٣

...

و هذه الروايه ضعيفه سندا بحكم بن مسكين و هيثم مضافا الى أنه لا تدل على المدعى فان المستفاد منها عدم تنجيس المتنجس و لا تدل على طهاره المخرج بالمسح.

و منها: ما رواه عبد الله بن بكير قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الرجل يبول و لا يكون عنده الماء فيمسح ذكره بالحائط قال: كل شىء يابس زكى «١».

و هذه الروايه لا تدل على المدعى كما هو

ظاهر.

و منها ما رواه حنان بن سدير قال: سمعت رجلاً سأل أبا عبد الله عليه السلام فقال انى ربما بليت فلا اقدر على الماء و يشتد ذلك على فقال: اذا بليت و تمسحت فامسح ذكرك بريقك فان وجدت شيئاً فقل هذا من ذاك «٢».

و غايه ما يستفاد من هذه الروايه عدم تنجيس المتنجس.

و يدل على وجوب الغسل بالماء جمله من النصوص:

منها: ما رواه بريد بن معاويه عن أبى جعفر عليه السلام أنه قال: يجزى من الغائط المسح بالاحجار و لا يجزى من البول الا الماء «٣».

و منها ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: لا صلاه الا بطهور و يجزيك من الاستنجاء ثلاثه أحجار بذلك جرت السنه من رسول الله صلى الله

(١) الوسائل الباب ٣١ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ٥.

(٢) الوسائل الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ٧.

(٣) الوسائل الباب ٣٠ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٨٤

...

عليه و آله و أما البول فانه لا بد من غسله «١».

و منها: ما رواه يونس بن يعقوب قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الوضوء الذى افترضه الله على العباد لمن جاء من الغائط أو بال قال: يغسل ذكره و يذهب الغائط ثم يتوضأ مرتين مرتين «٢».

و منها: ما رواه على بن يقطين عن أبى الحسن عليه السلام فى الرجل يبول فينسى غسل ذكره ثم يتوضأ وضوء الصلاه قال: يغسل ذكره و لا يعيد الوضوء «٣».

و منها ما رواه سليمان بن خالد عن أبى جعفر عليه السلام فى الرجل يتوضأ فينسى غسل ذكره قال يغسل ذكره ثم يعيد الوضوء

و منها ما رواه أبو بصير قال: قال أبو عبد

اللّٰه عليه السلام: ان أهرقت الماء و نسيت أن تغسل ذكرك حتى صليت فعليك اعاده الوضوء و غسل ذكرك «٥».

و منها: ما رواه عمرو بن أبى نصر قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يبول فينسى أن يغسل ذكره و يتوضأ قال: يغسل ذكره و لا يعيد وضوئه «٦»

و منها ما رواه ابن اذينة قال: ذكر أبو مريم الانصارى أن الحكم بن عتيبه بال يوما و لم يغسل ذكره متعمدا فذكرت ذلك لأبى عبد الله عليه السلام فقال:

(١) الوسائل الباب ٩ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ١.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٥.

(٣) الوسائل الباب ١٨ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ١.

(٤) نفس المصدر الحديث: ٩.

(٥) عين المصدر الحديث: ٨.

(٦) نفس المصدر الحديث: ٥.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٨٥

...

بئس ما صنع عليه أن يغسل ذكره و يعيد صلاته و لا يعيد وضوئه «١».

و منها: ما رواه ابن بكير عن بعض اصحابنا عن أبى عبد الله عليه السلام فى الرجل يبول و ينسى أن يغسل ذكره حتى يتوضأ و يصلّى قال: يغسل ذكره و يعيد الصلاه و لا يعيد الوضوء «٢».

و منها: ما رواه عمرو بن أبى نصر قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام:

أبول و أتوضأ و انسى استنجائى ثم أذكر بعد ما صليت قال: اغسل ذكرك و أعد صلاتك و لا تعد وضوئك «٣».

و منها: ما رواه جميل بن دراج عن أبى عبد الله عليه السلام قال اذا انقطعت دره البول فصب الماء «٤».

فلا اشكال فى وجوب غسل مخرج البول بالماء انما الكلام فى أنه هل يكفى المره أم يجب الغسل مرتين؟

ربما يقال: بأنه يستفاد من جمله من النصوص الاكتفاء بالمره:

منها روايه يونس «٥»

فان مقتضى اطلاق هذه الروايه كفايه الغسل مره و لا بأس بهذا الاطلاق الا مع المقيد فلو لم يقيد بما يصلح للتقييد يعمل به كما هو ظاهر.

(١) نفس المصدر الحديث: ٤.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢.

(٣) نفس المصدر الحديث: ٣.

(٤) الوسائل الباب ٣١ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ١.

(٥) لاحظ ص ٢٨٤.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٨٦

...

و منها ما رواه نسيط بن صالح عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته كم يجزى من الماء فى الاستنجاء من البول؟ فقال: مثلاً ما على الحشفه من البلبل «١»

بدعوى: أن صب مثلى ما على الحشفه اما يصب دفعه على الحشفه أو دفعتين لا- سبيل الى الثانى لان مثل البلبل اذا صب على الحشفه يتغير بالبول الموجود على رأسها و ليس قابلاً لان يطهر به اذا المضاف لا يطهر فتعين الاول و يحصل به المقصود.

و فيه: أن الروايه ضعيفه بهيتم بل بغيره و ليست قابله للاعتماد.

و منها ما رواه جميل بن دراج «٢» و هذه الروايه لا تدل على المدعى فان النظر فيها الى أن صب الماء بعد انقطاع دره البول.

فنقول لا بد من تقييد المطلقات بما رواه الحسين بن أبى العلاء قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البول يصيب الجسد؟ قال: صب عليه الماء مرتين «٣»، و ما رواه احمد بن محمد بن أبى نصر البنظلى قال: سألته عن البول يصيب الجسد قال: صب عليه الماء مرتين فانما هو ماء «٤».

و ربما يقال بأن هاتين الروايتين لا ترتبطان بالمقام فان الاصابه منصرفه عن مخرج البول فان ظاهر الاصابه، الاصابه للجسد من الخارج.

و هذه الدعوى غير تامه فانه لا اشكال فى صدق اصابه الدم للجسد بخروج الدم

منه فلو ورد دليل بأنه يجب تطهير البدن من اصابه الدم أو المنى لا يشك في شمول

(١) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ٥.

(٢) لاحظ ص ٢٨٥.

(٣) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ١

(٤) نفس المصدر الحديث ٩.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٨٧

...

الاطلاق للموضع الذى خرج منه الدم او المنى فانه يجب تطهير مخرج الدم و كذلك المنى.

و ملخص الكلام: أنه امر فى جملة من النصوص بالغسل مرتين من البول:

منها ما رواه أبو اسحاق النحوى عن أبى عبد الله عليه السلام قال سألته عن البول يصيب الجسد قال: صب عليه الماء مرتين «١».

و منها: ما رواه الحسين بن أبى العلاء قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البول يصيب الجسد قال: صب عليه الماء مرتين

فانما هو ماء و سألته عن الثوب يصيبه البول قال: اغسله مرتين «٢».

فعلى فرض وجود اطلاق فى ادله تطهير مخرج البول يقيد بهذه المقيدات و لقائل ان يقول: أنه يقع التعارض بين ما دل على التعدد و بين ما دل على وجوب غسل رأس الحشفه و بين الدليلين عموم من وجه و يجتمعان فى تطهير مخرج البول فان مقتضى اطلاق الغسل كفايه المره و مقتضى ما دل على التعدد وجوبه فعلى القول بالتساقط يتساقطان فتصل النوبه الى الاخذ باطلاق وجوب الغسل من البول على الاطلاق ان كان و الا تصل النوبه الى الاصل العملى و هو الاستصحاب على مسلك القوم- و على المسلك الحق بعد المعارضه تصل النوبه الى اصاله الطهاره و اما على القول بالتعارض فلا بد من اعمال قانونه و حيث ان العامه لا يقولون بالتعدد يكون الترجيح مع ما دل عليه.

الا أن

يقال: بأن العرف بحسب فهمه لا يفرق بين رأس الحشفه و غيره من

(١) الوسائل الباب الاول من أبواب النجاسات الحديث: ٣.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٤.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٨٨

و في الغسل بغير القليل يجزئ مره واحده على الاظهر (١).

و لا يجزئ غير الماء (٢).

و أما موضع الغائط فان تعدى المخرج تعين غسله بالماء كغيره من المتنجسات (٣).

مواضع البدن فلا تعارض بل لا بد من التقييد و الله العالم.

(١) يمكن الاستدلال على ما افاده بتقريبين:

احدهما: أن مقتضى اطلاق بعض الاوامر الوارده في النصوص كحديث يونس «١» كفايه الغسل لكن يقيد بما اذا غسل بالقليل بما دل على وجوب الغسل مرتين كما مر و أما بالنسبه الى غير القليل فيؤخذ باطلاق الغسل.

لا يقال: مقتضى اطلاق الامر بالصب مرتين عدم الفرق بين صب القليل و الكثير كما لو صب بالمزمله، فانه يقال: لا اشكال في ظهور الصب في القليل.

ثانيهما: أن دليل وجوب الغسل مرتين لا- يشمل ما لو غسل بالكثير و بعد تحقق الغسل يشك في الطهاره و النجاسه و قاعده الطهاره تقتضى الطهاره و لا مجال لاستصحاب النجاسه لعدم جريانه في الحكم الكلى للمعارضه.

(٢) كما نص عليه في جملة من النصوص.

منها: ما رواه بريد بن معاويه «٢» و منها ما رواه زراره «٣» و منها ما رواه يونس «٤».

(٣) قد يتعد الغائط الى جسم غير متصل بالمخرج كما اذا طفر و أصاب رجله

(١) لاحظ ص ٢٨٤.

(٢) لاحظ ص ٢٨٣.

(٣) لاحظ ص ٢٨٣.

(٤) لاحظ ص ٢٨٤.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٨٩

...

أو فخذة فلا اشكال في الغسل لعدم الدليل على كفايه المسح فكما أفاد في المتن لا بد من غسله و قد يتعدى الى ما هو متصل
بالمخرج

زائدا على المتعارف و في هذه الصورة أيضا يلزم تطهير المقدار الزائد بالماء لعين ما ذكرناه و في هذه الصورة هل يكفي المسح بالنسبه الى نفس المخرج أم لا؟

الحق هو الاول لإطلاق الدليل، و يتعدى ثالثا الى حواشى المخرج بالمقدار المتعارف و الحق: أنه يكفي المسح فانه لو فرض المقدار المعتاد المتعارف كما فرض يكون مقتضى الدليل كفايته فان الدليل وارد مع هذا التعارف فلو كان مضرا لكان عليهم بيانه و ليس ما يدل على التقييد.

و بعبارة اخرى: مقتضى اطلاق الدليل، و عدم البيان- مع كونهم فى مقام البيان- اطلاق الحكم و لا وجه لحمل الدليل على الفرد النادر.

و ما عن على عليه السلام من قوله: كنتم تبغون بعرا و انتم اليوم تثلطون ثلطا فاتبعوا الماء الاحجار «١».

بتقريب: أن المستفاد من الروايه وجوب الغسل بالماء بعد المسح بالاحجار و أن الاكتفاء بالاحجار مخصوص بالصدر الاول.

فيرد عليه: أولا: أن السند مخدوش.

و ثانيا: على فرض وروده معارض بما صدر عن الائمة عليهم السلام المتأخر زمانهم عن زمانه عليه السلام و فى زمان صدور روايات المسح كان الناس فى سعه و رخاء فلا دليل لرفع اليد عن الاطلاق الا لاجماع التعبدى الكاشف ان

(١) المغنى لابن قدامه ج ١ ص ١٥٩ و المستدرک الباب ٢٥ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ٦.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٩٠

و ان لم يتعد المخرج تخير بين غسله بالماء (١).

تحقق و أنى لنا بذلك.

و عن روض الجنان و المسالك و الروضه و غيرها: اعتبار التعدى عن حواشى الدبر و عن شرح المفاتيح: أن الفقهاء بأجمعهم صرحوا بأن الاستنجاء من الغائط غير منحصر بالماء الا أن يتعدى عن المحل المعتاد.

و ربما يستفاد من بعض النصوص

أن جواز المسح مقيد بصوره عدم التعدى عن المعتاد لاحظ ما رواه فخر المحققين عن زراره عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: يجزى من الغائط المسح بالاحجار اذا لم يتجاوز محل العاده «١».

لكن الروايه ضعيفه سندا لا اعتبار بها.

و يستفاد من مرسله أحمد بن محمد عن بعض أصحابنا رفعه الى أبي عبد الله عليه السلام قال: جرت السنه فى الاستنجاء بثلاثه احجار ابكار و يتبع بالماء «٢» أنه يجب الجمع بين المسح بالاحجار و الغسل بالماء.

و هذه الروايه لا- اعتبار بها سندا و معارضه بجملة من الروايات و مخالفه للضرورة فضلا عن الاجماع فانه لا- يجب الجمع بالضرورة فلاحظ.

(١) أما وجوب الاستنجاء من الغائط فى الجملة فلا اشكال فيه و لا ريب يعتريه.

مضافا الى أن المقعد يتنجس بها فيجب تطهيره و أما اجزاء الماء فأیضا مما لا خلاف فيه.

و يدل عليه ما رواه ابراهيم ابن أبى محمود قال: سمعت الرضا عليه السلام

(١) مستدرک الوسائل الباب ٢٥ الحديث: ٧.

(٢) الوسائل الباب ٣ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ٤.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٩١

حتى ينقى (١).

يقول فى الاستنجاء: يغسل ما ظهر منه على الشرح و لا يدخل فيه الا نملة «١».

و ما رواه عمار عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث قال انما عليه أن يغسل ما ظهر منها يعنى المقعده و ليس عليه أن يغسل باطنها «٢».

و أما كفايه الاستنجاء مسحا فعليها نقل الاجماع مضافا الى النصوص الداله عليه.

منها ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: سألته عن التمسح بالاحجار فقال: كان الحسين بن على عليه السلام يمسح بثلاثه أحجار «٣».

و منها: ما رواه بريد بن معاوية عن أبي جعفر عليه السلام

أنه قال: يجزى من الغائط المسح بالأحجار و لا يجزى من البول الا الماء «٤».

و منها: ما رواه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: جرت السنه فى أثر الغائط بثلاثه أحجار أن يمسخ العجان و لا يغسل و يجوز أن يمسخ رجليه و لا يغسلهما «٥».

و منها: ما رواه أحمد بن محمد عن بعض أصحابنا رفعه الى أبي عبد الله عليه السلام قال: جرت السنه فى الاستنجاء بثلاثه أحجار أبكار و يتبع بالماء «٦».

(١) نقل عليه الاجماع من الخلاف و غيره.

(١) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ١.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢.

(٣) الوسائل الباب ٣٠ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ١.

(٤) نفس المصدر الحديث: ٢.

(٥) نفس المصدر الحديث: ٣.

(٦) نفس المصدر الحديث: ٤.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٩٢

و مسحه بالأحجار أو الخرق (١) أو نحوها من الاجسام القالعه للنجاسه (٢).

و يدل عليه ما رواه ابن مغيره عن أبي الحسن عليه السلام قال: قلت له:

للاستنجا حد؟ قال: لا، ينقى ما ثمه قلت: ينقى ما ثمه و يبقى الريح قال:

الريح لا ينظر اليها «١».

و يدل عليه أيضا حديث يونس «٢» فان المستفاد من الحديثين أن الميزان حصول النقاء و ذهاب الغائط.

(١) كما نص عليه فى بعض النصوص لاحظ ما رواه زراره قال: كان يستنجى من البول ثلاث مرات و من الغائط بالمدرد و الخرق

و ما رواه أيضا قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: كان الحسين بن علي عليهما السلام يتمسح من الغائط بالكرسف و لا يغتسل (يغسل خ ل) «٤».

(٢) هذا هو المشهور بين القوم و عن الخلاف و الغنيه: «الاجماع عليه».

و ربما يستدل عليه بما رواه ليث المرادى عن أبي عبد

اللّٰه عليه السلام قال:

سألته عن استنجاء الرجل بالعظم أو البعر أو العود قال: أما العظم و الروث فطعام الجن و ذلك مما اشترطوا على رسول اللّٰه صلى اللّٰه عليه و آله فقال:

لا يصلح بشىء من ذلك «٥».

(١) الوسائل الباب ١٣ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ١.

(٢) لاحظ ص: ٢٨٤.

(٣) الوسائل الباب ٣٥ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ٢.

(٤) الوسائل الباب ٣٥ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ٣.

(٥) الوسائل الباب ٣٥ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ١٤.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٩٣

...

بتقريب: أن المستفاد من الخبر عموم الحكم و انما الخارج بالخصوص ما ذكر في الروايه.

و هذه الروايه ضعيفه بمفضل بن صالح اذ أنه لم يوثق لكن لا يبعد أن يقال:

ان مقتضى اطلاق روايه يونس «١» الجواز بكل قالع كما عبر به في متن العروه.

فنقول: ان مقتضاها عموم الحكم لكل قالع و انما الخارج يحتاج الى الدليل بل لا يبعد أن يستفاد من التعبير بالكسوف تاره و بالحجر اخرى و بالمدر ثلثه أن الحكم عام.

بل يمكن أن يستدل باطلاق حديث ابن المغيره «٢» فان المستفاد من الروايه أن الحد النقاء الا ان يقال: بأن سؤال الراوى عن الحد لا عن حد ما يستنجى به و كم فرق بين الامرين.

و لا- يخفى: أنه لا- دليل في المقام يلزمن القول باشتراط خصوص الحجر فان المذكور في روايه زراره «٣» لفظه يجزى كما أن

الواقع فى حدیث برید معاویه «٤» كذلک و لا جزء بالحجر لا یدل على نفيه عن غيره.

نعم ربما يستفاد من حدیث زرارہ عن أبى جعفر عليه السلام قال: جرت السنه فى اثر الغائط بثلاثه أحجار أن یمسح العجان و لا یغسله و یجوز أن یمسح

مرت فى ص ٢٨٤.

(٢) لاحظ ص: ٢٩٢.

(٣) لاحظ ص ٢٨٣.

(٤) لاحظ ص ٢٨٣.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٩٤

و الماء أفضل (١) و الجمع أكمل (٢).

رجليه و لا يغسلهما «١»، أنه لا يجزى غيره لكن لا مفهوم للروايه فيكفى للعموم حديث يونس «٢».

(١) لجمله من النصوص:

منها: ما رواه جميل بن دراج عن أبى عبد الله عليه السلام فى قول الله عز و جل: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ» قال: كان الناس يستنجون بالكرسف و الاحجار ثم احدث الوضوء و هو خلق كريم فأمر به رسول الله صلى الله عليه و آله و صنعته فأنزل (له خ ل) الله فى كتابه: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ» «٣».

الى غيرها من الروايات الوارده فى الباب (٣٤) من أبواب أحكام الخلوه فى الوسائل.

(٢) لا دليل عليه نعم الاحتياط حسن على كل حال.

و اما ما روى عن عليه السلام «٤»: فانه ضعيف و لا يثبت الاستحباب بالروايه الضعيفه و مفاد حديث من بلغ ارشاد الى حكم العقل كما حقق فى محله.

و مما ذكرنا يظهر الاشكال فى الاستدلال بمرفوعه أحمد بن محمد الى أبى عبد الله عليه السلام قال: جرت السنه فى الاستنجاء بثلاثه أحجار أبكار و يتبع بالماء «٥».

(١) التهذيب ج ١ ص ٤٦ و لاحظ ص ٢٩١ من الكتاب.

(٢) لاحظ ص: ٢٨٤.

(٣) الوسائل الباب ٣٤ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ٤.

(٤) لاحظ ص: ٢٨٩.

(٥) الوسائل الباب ٣٠ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ٤.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٩٥

[مسأله ٢٧: الأحوط وجوبا اعتبار المسح بثلاثة أحجار أو نحوها إذا حصل النقاء بالأقل]

(مسأله ٢٧): الأحوط وجوبا اعتبار المسح بثلاثة أحجار أو نحوها إذا حصل النقاء بالاقط (١).

(١) يقع الكلام فى أنه هل لنا ما يقتضى الاكتفاء بالاقط فى فرض حصول

النقاء به أم لا؟.

الحق أن بعض النصوص يقتضى ذلك كروايه يونس «١» و ابن المغيرة «٢» فان المستفاد من هذين الحديتين جواز الاكتفاء بالاقل فان الميزان حسب المستفاد من الخبرين حصول الذهاب و النقاء و لذا لو فرضنا عدم النقاء بالمسح بثلاثة أحجار يلزم المسح حتى ينقى.

و عن الشيخ الانصارى قدس سره: «المناقشه فى روايه يونس بأن ذكر الوضوء فى صدر الروايه و ذكر غسل الذكر فى الجواب قرينتان على أن الامام عليه السلام ناظر الى الغسل بالماء و ليس ناظرا الى المسح و انما ترك ذكر الدبر للاستهجان».

و فيه: أن ذكر الذكر و الدبر فى الاستهجان سواء مضافا الى أنه يمكن أن يعبر عنه بمخرج الغائط.

اضف الى ذلك أنه قد صرح بالعجان فى روايه زراره «٣» فانه عبر بالعجان و لا استهجان فيه فلا وجه لرفع اليد عن الاطلاق نعم يمكن أن يناقش فى روايه ابن المغيرة «٤» بأن السؤال عن بقاء الريح قرينه على أن الكلام فى الغسل بالماء و الا كان الاولى ان يسئل عن بقاء أجزاء الغائط الباقية فى المحل.

(١) لاحظ ص: ٢٨٤.

(٢) لاحظ ص: ٢٩٢.

(٣) لاحظ ص: ٢٩١.

(٤) لاحظ ص: ٢٩٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٩٦

...

و بعبارة اخرى: أن الراوى يسئل عن بقاء الريح و لا يسأل عن بقاء اجزاء الصغار و الحال أن السؤال عنها أولى من السؤال عن الريح فيعلم انه فرض زوال الغائط بتمامه و هو لا يحصل غالبا الا بالماء و لكن مع ذلك كله لا أرى وجهاً لرفع اليد عن الاطلاق.

و من الروايات التى يمكن أن يستدل بها على الاطلاق ما رواه بريد «١».

بتقريب أن اللام فى الاحجار للجنس و مقتضاه أن جنس الحجر كاف

فى تطهير المحل اعم من أن يكون متعددا أو واحدا اذ لم يرد به الجمع كى يقال:

بأن اقله ثلاثة.

و الوجه فى القول بان اللام للجنس أنه لا اشكال فى أن اللام ليس للاستغراق اذ لا يعقل أن يأمر بالاستنجاء بجميع افراد الحجر فى العالم و ليس للعهد لعدم قرينه و عدم معهوديه عدد خاص فى البين فتكون للجنس.

و يمكن أن يرد عليه بأنه لا- منافاه بين كون اللام للجنس و بين الالتزام بوجود التعدد، و حيث ان اللام ليست للعهد و لا للاستغراق و لا وجه لرفع اليد عن ظهور لفظ الجمع فى معناه فلا بد من كون اللام للجنس فهذه الروايه تدل على خلاف المدعى كما عرفت.

و مما استدلل به على المدعى مضمرة زواره قال: كان يستنجى من البول ثلاث مرات و من الغائط بالمدر و الخرق «٢».

بتقريب: أن المدر و الخرق باطلاقهما يشمل الاقل و الاكثر.

(١) لاحظ ص: ٢٩١.

(٢) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ٦.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٩٧

...

و اورد على الروايه: أنها غير وارده فى مقام بيان العدد بل وارده فى مقام بيان فعل الامام عليه السلام بأنه كان يكتفى بالمسح اذ لم يكن الامام عليه السلام يستنجى بمرئى من الناس كى يشاهد فعله.

و يرد على هذا الايراد: بأنه صرح فى الروايه بأنه كان يستنجى من البول ثلاث مرات و ما الفرق بين الاستنجاء من البول و بين الاستنجاء من الغائط؟.

و الكلام فى احدهما عين الكلام فى الاخر و لكن لا يقيد الاطلاق الا مع ما يقيده و فى المقام المقيد موجود لاحظ ما رواه زواره «١»، فانه صرح فى الروايه أن السنه جرت بالثلاثة.

و قد نوقشت

فى الروايه بأمر:

الأول: أن ملاك الاستنجاء حصول النقاء و مع حصوله باقل من ثلاث يكون الزائد لغوا.

و فيه: أن ملاك الاحكام الشرعيه ليس بايدينا ألا ترى ان الانيه يجب غسلها ثلاثا و الحال أنها لو كسرت و خرجت عن الهيئه الا نائيه يكفى الغسل فيها مره واحده كما أن المنتجس بالبول يجب غسله بالقليل مرتين و الحال انه يمكن أن يزول العين و الاثر بالغسله الاولى.

الثانى: أنه ذكر فى الروايه: «بذلك جرت السنه» فيكون مستحبا.

و فيه: أن المراد بها ما سنه النبى صلى الله عليه و آله فى مقابل ما فرضه الله كما يقال: الختان من سنن ابراهيم الخليل عليه السلام.

(١) لاحظ ص: ٢٨٣.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٩٨

[مسأله ٢٨: يجب أن تكون الأحجار أو نحوها طاهره]

(مسأله ٢٨): يجب أن تكون الاحجار أو نحوها طاهره (١).

الثالث: أن النقاء حيث لا يحصل غالبا الا بالثلاث أمر به و لا مفهوم للقيد اذا ورد مورد الغالب كقوله تعالى «وَرَبَّائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ».

و يرد عليه أنه يلزم التحفظ على القيد بلا- فرق بين الموارد و انما لا- نلتزم بالقييد فى الايه لدليل خارجى و لكن نلتزم باشتراط الدخول و الحال أنه هل يمكن عدم الدخول الا فى أقل قليل.

اضف الى ذلك: ان الكلى غير منطبق على المقام اذ لا يحصل النقاء غالبا بالثلاثه فانه قد يحصل بالثلاث و اخرى بالاربعه و ثالثه بالخمس فلا غلبه فى الثلاث.

فتحصل: أن مقتضى القاعده الالتزام بالثلاثه و لا أدرى ما الوجه فى تعبير الماتن بالاحوط و لم يقل الاظهر و لعله ناظر الى وجه لم يخطر ببالى القاصر و الله العالم.

(١) ما يمكن أن يستدل به على المدعى امور:

منها: الاجماع و فى بعض الكمات عبّر بالاجماع المستفيض نقله

عن غير واحد من الاعيان.

و يرد عليه: الاشكال السارى فى الاجماع.

و منها: استصحاب النجاسه مع عدم رعايه الشرط.

و فيه: أولا: أنه لو تم الدليل على كفايه الاستجمار بالنجس فلا مجال للأصل كما هو ظاهر و ثانيا: لا يجرى الاستصحاب فى الحكم الكلى.

و منها: النبوى المحكى: «فليستطب بثلاثة احجار أو اعواد أو ثلاث خشنات

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٢٩٩

[مسأله ٢٩: يحرم الاستنجاء بالأجسام المحترمه]

(مسأله ٢٩): يحرم الاستنجاء بالأجسام المحترمه (١) و أما العظم و الروث فلا يحرم الاستنجاء بهما (٢).

من تراب طاهر «١» و حال النبوى المذكور معلوم.

و منها: الارتكاز المتشرعى بأن المطهر لا بد أن يكون طاهرا.

و هذا الارتكاز على فرض ثبوته بحيث يكون هذا الاشتراط جليا عندهم يكون دليلا على المدعى انما الكلام فى ثبوته.

و منها: ما رواه زراره «٢» بتقريب ان الطهور المذكور فى الروايه أعم من الطهاره الحديثيه و الخبثيه بقريته ذكر الاستنجاء من الغائط و البول و الطهور ما يكون طاهرا بنفسه و مطهرا لغيره.

و يظهر من اللغه: أن الطهور عبارته عن الطاهر فى نفسه و مطهر لغيره أو يكون عبارته عن المبالغه فى الطهاره فعلى كلا التقديرين لا يصدق الا على ما يكون طاهرا و الله العالم و طريق الاحتياط ظاهر.

(١) كأوراق القرآن الكريم فانه هتك بها و حرمة من الواضحات الاولى.

(٢) لعدم وجه للحرمة الا الاجماع المنقول عن جملة من الاعاظم و هذه الاجماع حالها معلوم فى الاشكال و اما حديث ليث

«٣» فيدل على الحرمة الوضعيه و مع ذلك يكون سنده ضعيفا و اما مرسله الصدوق قال: ان وفد الجان (١) لجن خ ل جاءوا الى

رسول الله صلى الله عليه و آله فقالوا يا رسول الله متعنا فاعطاهم الروث و العظم

فلذلك لا ينبغي أن يستنجى بهما «٤» فلا يتم

(١) مصباح الهدى للآمل ج ٣ ص ٤٧.

(٢) مرفى ص ٢٨٣.

(٣) لاحظ ص: ٢٩٢.

(٤) الوسائل الباب ٣٥ من أبواب أحكام الخلو الحديث: ٤.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٠٠

و لكن لا يطهر المحل به على الاظهر (١).

[مسألة ٣٠: يجب فى الغسل بالماء ازاله العين و الأثر]

(مسألة ٣٠): يجب فى الغسل بالماء ازاله العين و الاثر (٢) و لا تجب ازاله اللون و الرائحة (٣) و يجزى فى المسح ازاله العين و لا تجب ازاله الاثر الذى لا يزول بالمسح بالاحجار عاده (٤).

لا سندا و لا دلاله و قس عليهما ما رواه فى دعائم الإسلام قال: و نهوا عليهم السلام عن الاستنجاء بالعظام و البعر و كل طعام و أنه لا بأس بالاستنجاء بالاحجاره و الخرق و القطن و اشباه ذلك «١».

(١) الظاهر أنه لا- وجه له بعد عدم حجيه الاجماع و ضعف الروايات فالأظهر- كما فى العروه- حصول الطهاره بهما الا أن يقال: بانصراف الدليل عنهما.

(٢) فانه لا- يصدق الغسل ما دام بقاء الاجزاء الصغار مضافا الى انها مصداق للغائط و لا معنى لحصول الطهاره مع بقاء عين النجاسه.

(٣) فانهما من الاعراض بالنظر العرفى الذى هو الميزان فى الشرعيات اصف الى ذلك روايه ابن المغيره «٢» فانه قد صرح فى هذه الروايه بأن الريح لا ينظر اليها.

مضافا الى جميع ذلك أن السيره جاريه على عدم ترتيب الاثر على اللون و الرائحة.

و ملخص الكلام: انه لا اشكال فيه.

(٤) فان الامر بالمسح، أمر بالمسح المتعارف و فى المسح المتعارف

(١) المستدرک الباب ٢٦ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ١.

(٢) لاحظ ص: ٢٩٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٠١

[مسألة ٣١: إذا خرج مع الغائط أو قبله أو بعده نجاسه أخرى مثل الدم و لاقى المحل لا يجزى فى تطهيره إلا الماء]

(مسألة ٣١): إذا خرج مع الغائط أو قبله أو بعده نجاسه أخرى مثل الدم و لاقى المحل لا يجزى فى تطهيره الا الماء (١).

[الفصل الثالث فى مستحبات التخلّى]

اشاره

الفصل الثالث يستحب للمتخلّى - على ما ذكره العلماء رضوان الله تعالى عليهم - أن يكون بحيث لا يراه الناظر و لو بالابتعاد عنه (٢) كما

تبقى الاجزاء الصغار أو اللزوجه فلا يلزم إذهابهما و الظاهر أن هذا أيضا أمر واضح لا يحتاج الى تطويل البحث.

(١) ان قلنا: بان المتنجس يتنجس ثانيا فالوجه فيما أفاده ظاهر اذ الاستفادة من دليل الاستجمار تطهير المحل المتنجس بالغائط بالحجر و شبهه فلا وجه لتطهيره غير الغائط.

و ان قلنا: بأن المتنجس لا يتنجس ثانيا فما أفاده صحيح أيضا اذ المحل و ان لم يتنجس ثانيا لكن قد لاقى نجاسه اخرى و تبدل موضوع الحكم فلا بد من ترتيب اثر حكمه و لذا لو تنجس المحل بالدم ثم لاقى مع البول يجب مراعاة التعدد فى غسله بالماء القليل مثلا.

و ملخص الكلام: ان اطلاق ادله وجوب الغسل فى النجاسات محكم الا مع قيام دليل على الخلاف.

اضف الى ذلك كله أنه لو خرج الدم مثلا قبل خروج الغائط يصدق ان المحل تنجس بالدم فلاحظ.

(٢) عن النبى صلى الله عليه و آله انه لم ير على بول و لا غائط «١».

(١) الوسائل الباب ٤ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ٣.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٠٢

يستحب له تغطيه الرأس (١) و التقنع و هو يجرى عنها (٢).

و التسميه عند التكشف (٣) و الدعاء بالماتور (٤) و تقديم الرجل

و فى المقام روايات اخر تدل على المدعى المذكوره فى الباب الرابع من أبواب أحكام الخلوه من الوسائل.

(١) يدل عليه ما رواه المفيد قال: ان تغطيه

الرأس ان كان مكشوفاً عند التخلي سنة من سنن النبي صلى الله عليه وآله «١».

(٢) كما يستفاد من بعض النصوص: منها ما رواه علي بن اسباط أو رجل عنه عن رواه عن أبي عبد الله عليه السلام أنه (كان يعمل) اذا دخل الكنيف يقنع رأسه ويقول سرا في نفسه بسم الله و بالله «٢».

و منها: ما رواه أبو ذر عن رسول الله صلى الله عليه وآله في وصيته له قال:

يا أبا ذر استحي من الله فاني و الذي نفسي بيده لا ظل حين اذهب الى الغائط متقنعا بثوبي «٣».

(٣) كما يدل عليه ما رواه معاوية بن عمار قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: اذا دخلت المخرج فقل: بسم الله اللهم انى اعوذ بك من الخبيث الخ «٤».

(٤) كما في جملة من النصوص منها: ما رواه أبو بصير عن أحدهما عليهما السلام قال: اذا دخلت الغائط فقل: اعوذ بالله من الرجس النجس

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ١.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢.

(٣) نفس المصدر الحديث: ٣.

(٤) الوسائل الباب ٥ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٠٣

اليسرى عند الدخول و اليمنى عند الخروج (١) و الاستبراء (٢).

و أن يتكى حال الجلوس على رجله اليسرى و يفرج اليمنى (٣) و يكره الجلوس فى الشوارع و المشارع و مساقط الثمار و مواضع

الخبيث المخبث الشيطان الرجيم و اذا فرغت فقل: الحمد لله الذى عافانى من البلاء و اماط عنى الاذى «١».

(١) يظهر من كلام بعض الاصحاب أنه لا- مستند له من النصوص بل هو المشهور بين القوم و عن الغنيه الاجماع عليه و هو المستند.

ما فى كلام بعض الاصحاب و اثبات الاستحباب بهذا المقدار يتوقف على الالتزام بقاعده التسامح و صدق البلوغ و قد انكرنا القاعده فى بحث الاصول و تقدم التعرض لها فى بعضى المباحث السابقه فى هذا الشرح فراجع.

و اما النصوص المتعرضه لكيفيه الاستبراء فلا تدل على المدعى فانها ارشاد الى طهاره البلل الخارج بعد البول فلاحظ.

(٣) لم يوجد له مستند كما صرح فى كلام القوم نعم ذكر فى عداد المستحبات فى جمله من كتبهم.

و قد نقل سيدنا الاستاد- على ما فى التقرير- عن سنن الكبرى للبيهقى عن سراقه بن جشعم قال: علمنا رسول الله صلى الله عليه و آله: اذا دخل أحدنا فى الخلاء ان يعتمد اليسرى و ينصب اليمنى «٢».

(١) نفس المصدر الحديث: ٢.

(٢) التنقيح ج ١ ص ٨٦- ج ٣ ص ٤٥١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٠٤

اللعن كأبواب الدور و نحوها من المواضع التى يكون المتخلى فيها عرضه للعن الناس و المواضع المعده لنزول القوافل (١).

و استقبال قرص الشمس أو القمر بفرجه (٢).

(١) لاحظ ما رواه عاصم بن حميد عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قال رجل لعلى بن الحسين عليه السلام: أين يتوضأ الغرباء؟ فقال: يتقى شطوط الانهار و الطرق النافذه و تحت الاشجار المثمره و مواضع اللعن فقيل له: اين مواضع اللعن؟ قال: ابواب الدور «١».

و ما رواه على بن ابراهيم مرفوعا قال: خرج ابو حنيفه من عند أبى عبد الله عليه السلام، و أبو الحسن موسى عليه السلام قائم و هو غلام فقال له أبو حنيفه: يا غلام أين يضع الغريب ببلدكم؟ فقال: اجتنب افنيه المساجد و شطوط الانهار و مساقط الثمار و منازل النزال و لا تستقبل القبله بغائط

ولا بول و ارفع ثوبك وضع حيث شئت «٢».

الى غيرهما من الروايات المذكوره فى الباب ١٥ من ابواب احكام التخلّى فى الوسائل.

(٢) لاحظ ما رواه السكونى عن جعفر عن ابيه عن آبائه عليهم السلام قال:

نهى رسول الله صلى الله عليه و آله ان يستقبل الرجل الشمس و القمر بفرجه و هو يبول «٣»، و غيره من الروايات المذكوره فى الباب ٢٥ من ابواب احكام التخلّى فى الوسائل.

(١) الوسائل الباب ١٥ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ١.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢.

(٣) الوسائل الباب ٢٥ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٠٥

و استقبال الريح بالبول (١) و البول فى الارض الصلبه (٢) و فى ثقب الحيوان (٣) و فى الماء (٤).

(١) كما فى مرفوعه محمد بن يحيى قال: سئل أبو الحسن عليه السلام ما حد الغائط؟ قال: لا تستقبل القبله و لا تستدبرها و لا تستقبل الريح و لا تستدبرها «١».

و غيرها من الروايات الوارده فى الباب الثانى من أبواب أحكام الخلوه من الوسائل و المستدرک.

(٢) لاحظ ما رواه ابن مسكان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه و آله اشد الناس توقيا للبول كان اذا اراد البول يعمد الى مكان مرتفع من الارض او الى مكان من الامكنه يكون فيه التراب الكثير كراهيه ان ينضح عليه البول «٢».

(٣) لما عن الباقر عليه السلام قال لبعض اصحابه: و قد اراد السفر و من جمله ما قال: و لا تبولن فى نفق «٣».

و عن النبى صلى الله عليه و آله لا يبولن احدكم فى حجر «٤».

(٤) لجمله من النصوص: منها ما رواه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام

انه قال: لا تشرب و انت قائم و لا تبل فى ماء نقيع «٥».

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ٢.

(٢) الوسائل الباب ٢٢ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ٢.

(٣) المستدرک الباب ٢٩ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ١.

(٤) كنز العمال ج ٥ ص ٨٧.

(٥) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٠٦

خصوصا الراكد (١) و الاكل (٢).

و منها: ما رواه حكم عن رجل عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث قال: قلت له: يبول الرجل فى الماء؟ قال: نعم و لكن يتخوف عليه من الشيطان «١».

(١) لاحظ ما رواه محمد بن على بن الحسين قال: و قد روى أن البول فى الماء الراكد يورث النسيان «٢».

و ما رواه الحسين بن زيد عن الصادق جعفر ابن محمد عن آباءه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه و آله قال: و نهى أن يبول أحد فى الماء الراكد فانه يكون منه ذهاب العقل «٣».

و ما رواه الفضيل عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بأن يبول الرجل فى الماء الجارى و كره أن يبول فى الماء الراكد «٤».

(٢) استدل عليه بما رواه محمد بن على بن الحسين قال: دخل أبو جعفر الباقر عليه السلام الخلا فوجد لقمه خبز فى القذر فأخذها و غسلها و دفعها الى مملوك معه فقال: تكون معك لأكلها اذا خرجت فلما خرج عليه السلام قال للملوك: اين اللقمه؟ فقال: اكلتها يا بن رسول الله.

فقال عليه السلام: انها ما استقرت فى جوف احد الا وجبت له الجنه فاذهب فانت حرّ فإنى اكره أن استخدم رجلا من اهل الجنه «٥».

الحديث: ٢.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٤.

(٣) نفس المصدر الحديث: ٥.

(٤) الوسائل الباب ٥ من أبواب الماء المطلق الحديث: ١.

(٥) الوسائل الباب ٣٩ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٠٧

و الشرب حال الجلوس للتخلى (١) و الكلام (٢).

و ما رواه أيضا باسانيده عن الرضا عن آبائه عن الحسين بن علي عليه السلام انه دخل المستراح فوجد لقمه ملقاه فدفعها الى غلام له و قال: يا غلام اذكرني بهذه اللقمه اذا خرجت فأكلها الغلام فلما خرج الحسين بن علي عليه السلام قال: يا غلام اللقمه؟ قال: اكلتها يا مولاي قال: انت حر لوجه الله فقال رجل: اعتقته؟.

قال: نعم سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله يقول: من وجد لقمه ملقاه فمسح منها أو غسل منها ثم أكلها لم تستقر في جوفه الا اعتقه الله من النار و لم اكن لاستعبد رجلا اعتقه الله من النار «١».

بتقريب: انه لو لم يكن الاكل مكروها في بيت الخلوه لما اخره الامام عليه السلام مع علمه بأن آكله من اهل الجنه.

(١) الحاقا له بالاكل و الجزم باللحوق مشكل.

(٢) لما عن أبي الحسن الرضا عليه السلام أنه قال: نهى رسول الله صلى الله عليه و آله أن يجيب الرجل آخر و هو على الغائط او يكلمه حتى يفرغ «٢».

و ما رواه أبو بصير قال: قال لى أبو عبد الله عليه السلام: لا تتكلم على الخلا فإنه من تكلم على الخلا لم تقض له حاجه «٣».

فانه حمل النهى على الكراهه اذ لا يحرم قطعا و ضروره.

(١) نفس المصدر الحديث: ٢.

(٢) الوسائل الباب ٦ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ١.

(٣) نفس المصدر الحديث: ٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٠٨

بغير

ذكر الله (١) الى غير ذلك مما ذكره العلماء رضوان الله تعالى عليهم.

[مسألة ٣٢: ماء الاستنجاء طاهر على الأقوى]

(مسألة ٣٢): ماء الاستنجاء طاهر على الاقوى (٢).

(١) لجملة من النصوص: منها ما رواه أبو حمزة عن أبي جعفر عليه السلام قال: مكتوب في التوراه التي لم تغير أن موسى سأل ربه فقال: الهى انه يأتى على مجالس اعزك و اجلك ان اذكرك فيها فقال: يا موسى: ان ذكرى حسن على كل حال «١».

و منها: ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بذكر الله و أنت تبول فان ذكر الله حسن على كل حال فلا تسأم من ذكر الله «٢».

(٢) وقع الكلام بين الاعلام فى أن ماء الاستنجاء طاهر، و قد خصص دليل انفعال الماء القليل أو نجس و لكن لا ينجس ما يلاقيه؟

و قد نقل النص على الطهاره من جماعه كما أنه نقل عن جماعه: أنه لا بأس به.

و عن بعض. انه لا ينجس الثوب و عن آخر: انه معفو عنه.

و لا- يظهر من هذه العبارات غير الاولى ان القائلين بها قائلون بالطهاره و قد نقل ادعاء الاجماع على كل واحد من التعبيرات الثلاثة الاولى.

و الذى يهمنى النظر فى النصوص الواردة فى المقام و استفاده ما هو الحق منها و النصوص الواردة متعدده:

منها: ما رواه يونس بن عبد الرحمن عن رجل عن الغير او عن ال-حول انه قال لأبى عبد الله عليه السلام فى حديث: الرجل يستنجى فيقع ثوبه فى الماء

(١) الوسائل الباب ٧ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ١.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٠٩

الذی استنجی به؟ فقال: لا بأس فسکت فقال: أو تدری لم صار لا بأس به؟

قال: قلت: لا و

اللّٰه فقال: ان الماء أكثر من القدر «١».

و هذه الروايه لإرسالها لا- اعتبار بها و كون المرسل مثل يونس لا يقتضى الاعتبار فان غايه ما فى الباب انه ادعى الاجماع على العمل بمرسلات جماعه كما يعمل بمسنداتهم و لا اعتبار بهذه الاجماع.

و منها: ما رواه الاحول قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: اخرج من الخلا فاستنجى بالماء فيقع ثوبى فى ذلك الماء الذى استنجيت به؟ فقال: لا بأس به «٢».

و لا يستفاد من هذه الروايه غير عدم البأس بالثوب أو بوقوعه فى ماء الاستنجاء و لا دلالة فيها على طهاره ذلك الماء و ان شئت قلت: لا اشكال فى عدم شمول تنجيس الماء الملاقى للنجس ما يلاقه المقام اما من باب التخصيص او من باب التخصص.

و اما تخصيص دليل انفعال الماء القليل فلا دليل عليه و اصاله العموم و الاطلاق فى ذلك الدليل يقتضى انفعال الماء بلا كلام.

و بتقريب آخر: ان الاخذ بعموم العام او اطلاق المطلق فيما شك فى حال الفرد كما لو قال المولى: اكرم العلماء و نشك فى وجوب اكرام زيد العالم يكون محكما و أما لو فهمنا عدم وجوب اكرام زيد و لا ندرى ان زيدا عالم و قد

(١) الوسائل الباب ١٣ من أبواب الماء المضاف الحديث: ٢.

(٢) المصدر السابق الحديث: ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣١٠

...

خرج بالتخصيص او جاهل و خروجه بالتخصص فلا يكون العام مرجعا فى مثله.

و فى المقام نعلم بان دليل تنجيس الماء المتنجس لما يلاقه لا يشمل ماء الاستنجاء و انما الشك فى التخصيص و التخصص فلا مجال للأخذ بالاطلاق او العموم فلاحظ.

ان قلت: فى نظر العرف ملازمه بين طهاره ملاقى شىء و طهارته و بهذا

الاعتبار نحكم بطهاره الماء لطهاره ملاقيه.

قلت: أولا لا نسلم هذه الملازمه و العرف اجنبى عن هذه الامور و ليس مرجعا فى الاحكام الشرعيه.

و يدل على ما ذكرنا ان القائل بعدم تنجيس المتنجس ينكر هذه الملازمه نعم يمكن ان يقال: بانه لو حكم بطهاره الملاقى لشىء يفهم ان ذلك الشىء ليس من الاعيان النجسه لما علم من الشرع الاقدس أن الاعيان النجسه تنجس ما يلاقيها.

و ما فى كلام سيدنا الاستاد من أن العرف يرون التسريه من لوازم النجاسه و مع عدم السرايه يكشفون ان الملاقى بالفتح ليس نجسا، يعد من الغرائب، اذ العرف لا شأن له فى هذه الامور.

و لقائل أن يقول: بانه لو حكم بنجاسه شىء عند ملاقيه شىء آخر يحكم بنجاسه الملاقى اذ لا وجه لنجاسه الملاقى الا سرايتها من ناحيه الملاقى و اما لو حكم بطهاره شىء عند ملاقاته لشىء آخر لا تفهم طهاره الملاقى.

و ثانيا: على فرض تسلم هذه الملازمه يكون مقتضاها تنجس الماء اذ المفروض انه لاقى عين النجاسه و الاخذ بالملازمه فى ذلك الطرف ليس بأولى ان لم يكن العكس اولى.

ان قلت: ان قلنا بنجاسه الماء يلزم تخصيص جمله من العمومات اعنى

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣١١

و ان كان من البول (١).

عموم حرمه شرب النجس و أكله و الوضوء و الصلاه و غيرها و أما لو قلنا بالطهاره لزم تخصيص واحد اى تخصيص عموم انفعال الماء القليل و لو دار الامر بين تخصيص واحد و متعدد قدم الاول.

قلت: أولا اى دليل على تلك المذكورات و بأى مستند نقول بجواز الشرب و غيره.

و ثانيا: لو ثبت المدعى نقول: بأن تلك العمومات لا تشمل المقام قطعا اما للتخصيص أو للتخصيص و لا

مجال للأخذ بالعموم و أما عموم انفعال الماء القليل فهو باق بحاله.

ان قلت ان الاخذ بهذا العموم يستلزم التخصيص فى تلك الادله.

قلت: لا دليل على ترجيح التخصيص الواحد على المتعدد و بعباره اخرى ليس هذا دليلا بل امر ذوقى.

ان قلت: نعم اجمالا- بأحد التخصيصين اما خصص دليل الانفعال و اما خصص دليل تنجس الملاقى فلا مجال للأخذ بعموم الانفعال فتصل النوبه الى قاعد الطهاره.

قلت: لا شبهه فى سقوط عموم تنجس الملاقى اما بالتخصيص أو التخصص و يبقى عموم الانفعال بحاله.

(١) قال فى الحدائق: «و اطلاق هذه الاخبار يقتضى عدم الفرق بين المخرجين لصدق الاستنجاء بالنسبه الى كل منهما و بذلك صرح الاصحاب أيضا انتهى» «١».

(١) الحدائق ج ١ ص ٤٦٩.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣١٢

...

و يؤيد المدعى ما فى بعض النصوص لاحظ ما رواه عبد الملك بن عمرو عن أبى عبد الله عليه السلام فى الرجل يبول ثم يستنجى ثم يجد بعد ذلك بللا قال: اذا بال فخرط.

ما بين المقعده و الأثنين ثلاث مرات و غمز ما بينهما ثم استنجى فان سال حتى يبلغ السوق فلا يبالى «١».

و ما رواه زراره قال: كان يستنجى من البول ثلاث مرات و من الغائط بالمدر و الخرق «٢».

فانه يستفاد من الحديثين أنه يطلق الاستنجاء على الاستنجاء من البول.

و لا يبعد ان يكون الاطلاق مقتضى المعنى اللغوى اذ المستفاد من اللغه:

أن الاستنجاء من النجو، و النجو بمعنى الخلاص و من الظاهر ان الخلاص يتحقق فى كل من البول و الغائط فالقول بالاطلاق بهذا الاعتبار ليس بعيدا.

و ربما يقال: لا- اطلاق من حيث اللغة و لا- أقلّ من الانصراف الى خصوص الاستنحاء من الغائظ خصوصا مع لحاظ أن النجو
فسرت

فى اقرب الموارد- حسب النقل- بما يخرج من البطن من ريح او غائط.

و الانصاف: ان ادعاء الانصراف- كما عن الشيخ الاعظم قدس سره- فى محله اذ قد قوبل فى جملة من الروايات الاستنجاء فيها بغسل مخرج البول:

منها: ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: لا صلاة الا بطهور و يجزيك من الاستنجاء ثلثه أحجار بذلك جرت السنه من رسول الله صلى الله عليه و آله و أما البول فانه لا بد من غسله «٣».

(١) الوسائل الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ٢.

(٢) الوسائل الباب ٣٥ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ٢.

(٣) الوسائل الباب ٩ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣١٣

فلا يجب الاجتناب عنه و لا عن ملاقيه اذا لم يتغير بالنجاسه (١).

و منها ما رواه سماعه قال: قال ابو عبد الله عليه السلام اذا دخلت الغائط فقضيت الحاجه فلم ترق (يرق) (تهرق) الماء ثم توضأت و نسيت ان تستنجى فذكرت بعد ما صليت فعليك الاعاده و ان كنت اهرقت الماء فنسيت ان تغسل ذكرك حتى صليت فعليك اعاده الوضوء و الصلاه و غسل ذكرك لان البول مثل البراز «١».

و لكن مع ذلك يمكن أن يستدل على المدعى بوجه آخر و هو:

ان الغائط يستلزم البول غالبا فيكون الاستنجاء من الغائط ملازما للاستنجاء من البول و مع ذلك حكم عليه السلام بطهاره الماء فيفهم انه لا فرق فى هذه الجبهه بين الموردين.

و اما صورته كون الاستنجاء من البول وحده فحكمه حكم صورته الاجتماع لعدم الفرق قطعاً.

و الانصاف ان الجزم بعدم الفرق مشكل.

(١) بلا خلاف ظاهراً و نقل عليه ادعاء الاجماع مضافاً الى ان المعهود عن الشرع نجاسه الماء بالتغير

بلغ ما بلغ كالكر و الجارى و البئر فكيف بماء الاستنجااء.

بل يمكن ان يقال: بان المنصرف اليه من الأسئلة عن ماء الاستنجااء غير المتغير فان منشأ السؤال ملاقاته مع النجاسه خصوصا عدم تغيره بها الا نادرا فان الاغلب عدم حصول التغير.

و ان لم تقع بهذا المقدار و قلت: ان النسبه بين الدليلين عموم من وجه فانهما يفترقان فى المتغير من غير ماء الاستنجااء و غير المتغير من الاستنجااء و فى المتغير من الاستنجااء يقع التعارض بينهما.

(١) الوسائل الباب ١٠ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ٥.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣١٤

و لم تتجاوز نجاسه الموضع عن المحل المعتاد (١).

قلت: مع ذلك كله يكون الترجيح مع ما دل على النجاسه لاحظ ما رواه حريز بن عبد الله عن أبى عبد الله عليه السلام قال: كلما غلب الماء على ريح الجيفه فتوضأ من الماء و اشرب فاذا تغير الماء و تغير الطعم فلا توضأ منه و لا تشرب «١».

اذ قد حقق فى الاصول بأن أحد الطرفين فى العموم من وجه اذا كان عمومه بالوضع و الطرف الاخر بالاطلاق يقدم ما يكون بالوضع على الطرف الاخر.

اللهم الا أن يقال: العموم الوضعى فى هذه الروايه فى طرف المنطوق الدال على طهاره الماء مع الغلبه و أما الدال على النجاسه فى صورته التغير يكون الدلاله فيه بالاطلاق فلا وجه للترجيح.

و لو وصلت النوبه الى هذا البيان فلنا ان نقول: غايه ما فى الباب ان تكون نتيجه التعارض، التساقت فلا بد من الرجوع الى الدليل الفوق ان كان و الا تصل النوبه الى الاصل العملى و الدليل الفوقانى يقتضى النجاسه اذ دليل انفعال القليل مقتضى لها.

لاحظ ما رواه على بن جعفر عن

أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن الدجاجة و الحمامة و أشباههما تطأ العذرة ثم تدخل في الماء يتوضأ منه للصلاة؟

قال: لا الا ان يكون الماء كثيرا قدر كر من ماء «٢».

هذا كله على القول بطهاره ماء الاستنجاء و أما على القول بالنجاسه فلا موضوع للتعارض كما هو ظاهر.

(١) اذ الاستنجاء عباره عن غسل موضع النجوى الغائط و مع التعدى لا يصدق

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب الماء المطلق الحديث: ١.

(٢) الوسائل الباب ٩ من أبواب الماء المطلق الحديث: ٤.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣١٥

و لم تصحبه أجزاء النجاسه متميزه (١) و لم تصبه نجاسه من الخارج أو من الداخل (٢) فاذا اجتمعت هذه الشروط كان طاهرا (٣) و لكن لا يجوز الوضوء به (٤).

العنوان المأخوذ في الموضوع ففي الحقيقة هذا شرط لبيان الموضوع.

و عليه لو فرض تعدى الغائط الى فخذه لا يكون غسله طاهره لعدم الدليل بل مقتضى انفعال الماء القليل نجاسته.

(١) قال في الحدائق: «فيه اشكال لإطلاق اخبار المسألة».

و تقريب المدعى: ان السؤال عن ماء الاستنجاء ناظر الى صورته ملاقاه الماء مع النجاسه في المحل و ليس السؤال عن الملاقاه بعد انفصال النجاسه عن المحل و عليه لا يمكن الالتزام بالطهاره اذ دليل الانفعال محكم بلا مخصص.

و لكن الانصاف أن ما افاده في الحدائق متين اذ قلما ينفك ماء الاستنجاء عن الأجزاء التي تغسل بالماء و لكن الالتزام بالاطلاق و الحكم بالطهاره جراه و الاحتياط طريق النجاه و لا فرق فيما ذكر بين القول بطهارته و نجاسته فان الملاك واحد فلاحظ.

(٢) و الوجه فيه: عدم اطلاق الادله من هذه الجبهه فان مقتضى دليل انفعال الماء القليل انفعاله بكل نجس أو متنجس

قابل للتنجيس بلا فرق بين ان يكون من الداخل أو من الخارج و بلا فرق بين السبق و اللحق فتاره تكون الارض نجسه من قبل فيقع الماء عليه و اخرى تصل النجاسه لاحقا كما لو كانت اليد قذره و لاقت الماء و انما الدليل دل على عدم انفعاله بملاقاه الغائط او البول فى المحل المعهود و الزائد عليه بلا دليل.

(٣) قد ظهر مما ذكرنا أن الاظهر نجاسه الماء.

(٤) الذى يظهر من كلماتهم أن الاقوال فى المقام ثلاثه:

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣١٦

...

الاول: القول بالنجاسه.

الثانى: القول بالطهاره و جواز رفع الخبث و الحدث به.

الثالث: القول بالطهاره و عدم جواز رفع الحدث به و حيث ان المختار عندنا النجاسه فلا تصل النوبه الى جواز رفع الحدث و الخبث به و عدمه و لكن تبعاً للقوم نبحت عن مقتضى القاعده على فرض القول بالطهاره فنقول:

لو قلنا: بطهاره ماء الغساله فالقاعده الاوليه تقتضى ترتيب جميع الآثار عليه فيجوز شربه و رفع الخبث و الحدث به و لكن ذهب بعض الى طهارته و عدم جواز رفع الحدث به.

و الذى يمكن أن يكون وجهاً لهذا القول أمران:

الاول: الاجماع فانه نقل الاجماع تاره على عدم جواز رفع الحدث بمطلق الغساله و منه المقام و اخرى على عدم الجواز بماء الاستنجاء.

و الاجماع لا- يكون حجه حتى المحصل منه ما دام لم يحصل الجزم برأى المعصوم عليه السلام و حيث انه يحتمل استناد المجمعين الى نجاسه ماء الاستنجاء كما انه يحتمل استنادهم الى روايه عبد الله بن سنان الآتيه فلا يترتب عليه اثر.

الثانى ما رواه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال لا بأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل فقال: الماء

الذى يغسل به الثوب أو يغتسل به الرجل من الجنابه لا يجوز أن يتوضأ منه و أشباهه و أما الذى يتوضأ الرجل به فيغسل به وجهه و يده فى شىء نظيف فلا بأس أن يأخذه غيره و يتوضأ به «(١)».

و هذه الروايه ضعيفه سندا بأحمد بن هلال فلا يترتب عليها الاثر أيضا.

(١) الوسائل الباب ٩ من أبواب الماء المضاف الحديث: ٣.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣١٧

[الفصل الرابع فى كيفية الاستبراء من البول]

إشاره

الفصل الرابع كيفية الاستبراء من البول أن يمسح من المقعده الى أصل القضيب ثلاثا ثم منه الى رأس الحشفه ثلاثا ثم ينترها ثلاثا (١).

و العجب من سيدنا الاستاد كيف أفتى بعدم جواز الوضوء مع ذهابه الى الطهاره و عدم ترتيب الاثر على الاجماع المنقوله و عدم عمله بالروايه الضعيفه و عدم التزامه بانجبار الخبر الضعيف بعمل المشهور الا ان يستند الى وجه آخر.

و لا يبعد أن يكون ناظرا الى ما رواه زراره قال: قال أبو جعفر عليه السلام:

ألا- احكى لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله؟ فقلنا: بلى فدعا بقعب فيه شىء من ماء فوضعه بين يديه ثم حسر عن ذراعيه ثم غمس فيه كفه اليمنى ثم قال: هكذا اذا كانت الكف طاهره «(١)».

لكنه دام ظله استدلل بهذا الحديث على تنجيس المتنجس.

(١) الاقوال المنقوله عن الاصحاب فى كيفية الاستبراء مختلفه فعن المفيد قدس سره فى المقنعه: «انه يمسح باصبعه الوسطى تحت انثيه الى اصل القضيب مرتين او ثلاثا ثم يضع مسبحته تحت القضيب و ابهامه فوقه و يمرها باعتماد قوى من اصله الى رأس الحشفه مرتين أو ثلاثا ليخرج ما فيه من بقيه البول».

و يظهر من هذه العبارة أن الميزان بنظره اخراج ما بقى من البول فى

المجرى بلا خصوصيه فى السبب.

وقد نقل اقوال اخر من جمله من الاعاظم ولا يبعد أن يكون الوجه فى اختلاف الاقوال، اختلاف النصوص الواردة فى المقام
فالمجرى بالبحث النظر

(١) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث: ٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣١٨

...

فى نصوص الباب فنقول: الروايات الواردة فى المقام ثلاثه:

الاولى: ما رواه عبد الملك بن عمرو عن ابى عبد الله عليه السلام فى الرجل يبول ثم يستنجى ثم يجد بعد ذلك بللا قال: اذا بال
فخرط ما بين المقعده و الأثنين ثلاث مرات و غمز ما بينهما ثم استنجى فان سال حتى يبلغ السوق فلا يبالى «١».

و هذه الروايه ضعيفه بعبد الملك فلا يترتب أثر عليها راجع رجال سيدنا الاستاد.

الثانيه ما رواه حفص بن البخترى عن أبى عبد الله عليه السلام فى الرجل يبول قال: ينتره ثلاثا ثم ان سال حتى يبلغ السوق فلا
يبالى «٢».

و هذه الروايه أيضا لا اعتبار بها سندا فان وثاقه أحمد و والده المروى عنه لابنه لم تثبت.

الثالثه ما رواه محمد بن مسلم قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام: رجل بال و لم يكن معه ماء قال، يعصر أصل ذكره الى طرفه
ثلاث عصرات و ينتر طرفه فان خرج بعد ذلك شىء فليس من البول و لكنه من الحبائل «٣».

و الظاهر أن هذه الروايه صحيحه سندا و مقتضى هذه الروايه: ان الاستبراء عباره عن مسح القضيب من أصله الى رأسه ثلاثا و نتر
رأسه.

هذا على تقدير الاغماض عن الحديثين الاولين و أما مع ملاحظتهما فيكون مقتضى خبر حفص كفايه نتر الذكر ثلاثا و مقتضى
خبر عبد الملك أن الاستبراء

(١) الوسائل الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ٢.

(٢) نفس

(٣) الوسائل الباب ١١ من أبواب أحكام الخلوه الحديث: ٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣١٩

...

عبارة عن مسح ما بين المقعده و الأنتيين ثلاث مرات و غمز ما بينهما و لا اشكال فى لزوم تقييد روايه حفص بحديث محمد بن مسلم اذ المطلق يقيد بالمقيد.

و اما تقييد كل من الاخرين بالآخر فلا وجه له بل مقتضى القاعده كفايه كل من الامرين بتقريب: أن مقتضى الشرطيه فى كل منهما انحصار العله فيما ذكرت فيهما و بقانون تقييد المطلق بالمقيد، يقيد مفهوم كل من الخبرين بالآخر نظير ما نقول فى قوله: «اذا خفى الاذان فقصر و اذا خفى الجدران فقصر» و تكون النتيجة كفايه خفاء أحد الامرين و اما لو قلنا: بانه يلزم تقييد كل بالآخر فيقيد خبر محمد بن مسلم بخبر عبد الملك و بالعكس و تكون النتيجة لزوم ثلاث خراطات من المقعده الى أصل القضيب بمقتضى خبر عبد الملك و عصر الذكر من أصله الى رأسه ثلاث مرات بمقتضى خبر ابن مسلم و بهذا تتحقق ما ذكر فى روايه حفص اى النتر ثلاث مرات اذ النتر عبارة عن الجذب بالشده و هو يحصل بعصر الذكر من اصله الى طرفه الذى ذكر فى روايه ابن مسلم.

نعم يلزم نتر رأس الذكر للأمر به فى حديث ابن مسلم فعلى ما ذكرنا لا مجال لان يقال بأن النتر المذكور فى روايه ابن مسلم يقيد بما فى روايه حفص من التقييد بالثلاث فعلى هذا تكون النتيجة أن العدد المعتبر فى الاستبراء سبعة: ثلاث من المقعده الى اصل الذكر، و ثلاث من اصل الذكر الى رأسه و يعصر مره رأس الذكر و الله العالم.

ثم انه لا دليل على هذا الترتيب

بل مقتضى تقييد النصوص بعضها ببعض ان تتحقق على ما هو المشهور تسع خراطات أعم من أن يكون المبتدأ به المسح من عند المقعده أو غيره كما أن مقتضى الاطلاق جواز الاتيان به بما فى المتن وغيره

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٢٠

و فائدته طهاره البلل الخارج بعده اذا احتمل أنه بول (١) ولا يجب الوضوء منه (٢).

من كلمات الاصحاب و جواز مسح ما بين المقعده و اصل القضيب مره و عصر القضيب بعده و نتر رأسه بعده ثم التكرار الى ثلاث مرات لكن مناسبه الموضوع مع الحكم تقتضى أن يبتدأ بالمقعده و ينتهى بالنتر اذ ملاك الاستبراء نقاء المحل و هو يحصل بهذا الترتيب و مع فرض العكس بأن يعصر الذكر قبل عصر ما بين المقعده و القضيب يجذب البول الباقي الى الذكر و يبقى فيه و هو خلاف المقصود.

(١) كما نص فى جمله من النصوص و قد مر الكلام فيها و يمكن ان يقال:

قمى، سيد تقى طباطبايى، مباني منهاج الصالحين، ١٠ جلد، منشورات قلم الشرق، قم - ايران، اول، ١٤٢٦ هـ ق مباني منهاج الصالحين؛ ج ١، ص: ٣٢٠

بان مقتضى القاعده الاولى طهاره ما يخرج من البول فان مقتضى استصحاب عدم كونه بولا طهارته و احتمال نجاسته فى حد نفسه مدفوع بقاعده الطهاره.

لكن المستفاد من النص الخاص ان الشارع الاقدس ردع عن العمل بالاصل و قدم الظاهر فان مقتضى الظاهر أن الخارج هو البول.

(٢) اذ حكم عليه من ناحيه الشارع كما فى روايه ابن مسلم بعدم كونه بولا- و مع عدم كونه بولا- لا- يكون ناقضا اذ النواقض منحصره فى أمور خاصه مضافا الى نقل عدم الخلاف فيه عن السرائر و نقل الاتفاق

عليه من كشف اللثام.

و ملخص الكلام: أن مقتضى روايه محمد بن عيسى قال: كتب اليه رجل هل يجب الوضوء مما خرج من الذكر بعد الاستبراء؟ فكتب نعم «١» ناقضيه البلل مطلقا و لكنها ساقطه عن الاعتبار سندا، و مقتضى النصوص الواردة في الاستبراء التفصيل في الناقضيه بين أن يكون الخارج قبل الاستبراء او بعده لاحظ خبر

(١) الوسائل الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ٩.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٢١

و لو خرج البلل المشتبه بالبول قبل الاستبراء و ان كان تركه لعدم التمكن منه أو كان المشتبه مرددا بين البول و المنى بنى على كونه بولا فيجب التطهير منه و الوضوء (١).

ابن مسلم «١».

اذ الاستفادة من ذلك الحديث: ان الخارج قبل الاستبراء محكوم بالبولى فيكون ناقضا و اما الخارج بعده، فلا يكون ناقضا لكون الناقض منحصر في امور خاصه.

(١) في هذا الفرع امور ثلاثه:

الاول: ان المشتبه لو كان مرددا بين البول و غيره و كان خارجا قبل الاستبراء يحكم عليه بالبولى و يجب تطهير ما لاقاه و يجب الوضوء.

و الامر كما افاده فان مقتضى الجمع بين النصوص الالتزام بكونه بولا في فرض خروجه قبل الاستبراء لاحظ ما رواه ابن مسلم «٢» فان مفهوم الشرطيه:

انه لو خرج قبل الاستبراء كان بولا و حكم البول من حيث الناقضيه و النجاسه ظاهر.

الثاني: أنه لا فرق في هذا الحكم بين ترك الاستبراء اختيارا و بين تركه اضطرارا و الامر كما افاده لإطلاق الدليل و دليل رفع الاضطرار لا يقتضى طهاره النجس فان الاستفادة منه رفع الحكم الازامى عند الاضطرار و تفصيل الكلام موكول الى محله.

الثالث: أن الخارج لو تردد بين كونه بولا او منيا يحكم عليه بالبولى فانه صرح

به في حديث سماعه قال: سألته عن الرجل يجنب ثم يغتسل قبل أن يبول

(١) لاحظ ص ٣١٨.

(٢) مر في ص: ٣١٨.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٢٢

و يلحق بالاستبراء في الفائدة المذكوره طول المده على وجه يقطع بعدم بقاء شىء في المجرى (١) و لا استبراء للنساء (٢) و البلل المشتبه الخارج منهن طاهر لا يجب له الوضوء (٣).

فيجد بللا بعد ما يغتسل قال: يعيد الغسل فان كان بال قبل أن يغتسل فلا يعيد غسله و لكن يتوضأ و يستنجى «١».

اذ قد صرح فيه بعدم وجوب الغسل و قد صرح أيضا بوجوب الوضوء فيعلم أنه محكوم بالبولى مضافا الى بقيه النصوص.

الرابع: أنه يستفاد من كلامه أنه لو خرج بعد الاستبراء لا يحكم عليه بالبولى و لا يكون ناقضا و قد مر قريبا ان مقتضى الجمع بين النصوص كذلك فلاحظ.

(١) فانه يفهم من ادله الاستبراء ان ملاك الحكم براءة المحل من البول فاذا حصل الملاك بوجه آخر يرتب عليه ذلك.

مضافا الى أن ما افاده على القاعده فان مقتضى قاعده الطهاره، طهاره البلل المشتبه كما أن مقتضى عدم كون الخارج بولا بقاء الطهاره من الحدث فانه بعد فرض انحصار الناقض في أمور خاصه يكون مقتضى استصحاب عدم كون الخارج من تلك الامور بقاء الطهاره و عدم انتقاضها.

(٢) لعدم الدليل عليه.

(٣) أما طهارته فلقاعدتها و أما عدم ناقضيتها فلحصر الناقض في امور خاصه.

و بعبارة اخرى: لا-اشكال في عدم نقض الطهاره بغير الامور المعهوده فمع الشك يمكن الحكم ببقاء الطهاره بالاستصحاب و لجريانه تقريران:

(١) الوسائل الباب ٣٦ من أبواب الجنابه الحديث: ٨.

مبانی منهاج الصالحین، ج ۱، ص: ۳۲۳

نعم الاولى أن تصبر قليلا و تتحنح و تعصر فرجها عرضا (۱).

[مسأله ۳۳: فائده الاستبراء تترتب عليه و لو كان بفعل غيره]

(مسأله)

(٣٣): فائده الاستبراء تترتب عليه و لو كان بفعل غيره (٢).

[مسألة ٣٤: إذا شك في الاستبراء أو الاستنجاء بنى على عدمه]

(مسألة ٣٤): إذا شك في الاستبراء أو الاستنجاء بنى على عدمه (٣) و ان كان من عادته فعله (٤).

و إذا شك من لم يستبرئ في خروج رطوبه بنى على عدمها (٥) و ان كان ظانا بالخروج (٦).

احدهما. استصحاب عدم كون الخارج بولا.

ثانيهما: استصحاب عدم خروج البول فلاحظ.

(١) الظاهر أنه ليس المراد من الاولويه استحباب هذا العمل للمرأة من حيث العمل نفسه اذ لا دليل عليه بل المراد التجنب من النجاسه الاحتماليه و الاجتناب عن نقض الطهاره من الحدث كذلك بالنسبه الى ما يشترط بالطهاره الحديثه أو الخبثيه فلاحظ.

(٢) للقطع بعدم الخصوصيه و حصول الملاك.

و ان شئت قلت: ان الاستبراء ليس واجبا و لا مستحبا لعدم الدليل عليه و انما المستفاد من الدليل جعل الاستبراء وسيله لتنقيه المحل فالموضوع للحكم تحقق العمل المعهود و عليه لا فرق في تحققه بين أن يكون بفعله أو بفعل غيره.

(٣) لاستصحاب العدم.

(٤) لعدم دليل قبال الاصل.

(٥) و هذا أيضا للاستصحاب.

(٦) لعدم اعتبار الظن و أنه لا يغنى عن الحق شيئا.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٢٤

[مسألة ٣٥: إذا علم أنه استبرأ أو استنجى و شك في كونه على الوجه الصحيح بنى على الصحه]

(مسألة ٣٥): إذا علم أنه استبرأ أو استنجى و شك في كونه على الوجه الصحيح بنى على الصحه (١).

[مسألة ٣٦: لو علم بخروج المذى و لم يعلم استصحابه لجزء من البول بنى على طهارته]

(مسأله ۳۶): لو علم بخروج المذی و لم يعلم استصحابه لجزء من البول بنی علی طهارته و ان كان لم یستبرئ (۲).

(۱) لقاعدتها الجاریه فی المعامله بالمعنی الاعم.

(۲) للاستصحاب، و الذی یختلج بالبال أن یقال: ما یرج من المخرج علی فرض کونه مذیا کما فرض فی کلام الماتن لا یحکم علیه بالنجاسه و لو مع العلم بدخول الاجزاء البولیه فیہ فلا نحتاج الی اثبات عدمه بالاصل مع الشک و الوجه فیہ ان تلك الاجزاء تستهلك فی المذی فلا یقتضی انفعال المستهلك فیہ.

مبانی منهاج الصالحین، ج ۱، ص: ۳۲۵

[المبحث الثالث الوضوء]

اشاره

المبحث الثالث الوضوء و فیہ فصول

[الفصل الأول: فی أجزائه]

اشاره

الفصل الاول: فی اجزائه و هی: غسل الوجه و الیدین و مسح الرأس و الرجلین فهنا امور:

[الأول: یجب غسل الوجه]

اشاره

الاول: یجب غسل الوجه (۱) ما بین قصاص الشعر الی طرف الذقن طولاً و ما اشتملت علیه الاصبع الوسطی و الابهام عرضاً (۲).

(۱) لا اشکال فی وجوب غسله و قد امر به صریحاً فی الكتاب فی قوله تعالی: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ «۱» و فی جملة من الاخبار التي ادعی تواترها بل لا یبعد نظمه فی سلك الضروریات.

(۲) بلا خلاف فیہ کما فی بعض الکلمات- و عن المعتمر و المنتهی:

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٢٦

...

«انه مذهب اهل البيت» و عن جماعه ادعاء الاجماع عليه.

و يدل عليه ما رواه زراره بن أعين أنه قال لأبى جعفر الباقر عليه السلام:

أخبرنى عن حد الوجه الذى ينبغى أن يوضأ الذى قال الله عز و جل فقال:

الوجه الذى قال الله و أمر الله عز و جل بغسله الذى لا ينبغى لأحد أن يزيد عليه و لا ينقص منه ان زاد عليه لم يوجر و ان نقص منه اثم ما دارت عليه الوسطى و الابهام من قصاص شعر الرأس الى الذقن و ما جرت عليه الاصبغان من الوجه مستديرا فهو من الوجه و ما سوى ذلك فليس من الوجه فقال له: الصدغ من الوجه؟ فقال: لا «١».

و رواه الكلينى الا أنه قال: و ما دارت عليه السبابه و الوسطى و الابهام «٢».

و يمكن أن يكون الوجه فى ذكره فى كلامه عليه السلام، من باب جريان العاده فى العمل الخارجى بل يمكن أن يقال: بأن اداره

الاصبعين لا تنفك عن اداره السبابه حيث انها واقعه بين الابهام و الوسطى.

و الحاصل: أن انضمام السبابه لا دخل له فى الاتيان بالواجب.

و فى المقام اشكال معروف من الشيخ البهائى قدس سره و هو أن المبدأ للغسل ان كان قصاص الشعر بعرض ما بين اصبعين لدخل النزعتان بذلك تحت الوجه الواجب غسله و هما البياضان فوق الجبين و ذلك لان سعته ما بين الاصبعين تشمل النزعتين قطعا مع أنهما خارجتان عن المحدود جزما بل و تدخل الصدغان فيه أيضا مع عدم وجوب غسلهما على ما صرح فى الروايه

(١) الوسائل الباب ١٧ من أبواب الوضوء الحديث: ١.

(٢) نفس المصدر.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٢٧

...

و لأجل هذا الاشكال لم يرتض بالتفسير المشهور و فسر الروايه بالمعنى الاخر المناسب لمذهبه البعيد عن الفهم العرفى و هو: أن المقدار الواجب غسله انما هو ما تشتمل عليه الاصبعان على وجه الدائره الهندسيه بأن توضع أحدهما على القصاص و الاخر على الذقن من دون أن يتحرك وسطهما بل يدار كل من الاصبعين على الوجه أحدهما من طرف الفوق الى الاسفل و ثانيهما من الاسفل الى الاعلى و بهذا يتشكل شبه الدائره الحقيقيه و تخرج النزعتان عن المحدود الواجب غسله لان الاصبع الموضوع على القصاص ينزل الى الاسفل شيئا فشيئا و النزعتان تقعان فوق ذلك و يكون ما زاد عليه خارجا عن الحد كما تخرج الصدغان.

و انما عبر بشبه الدائره من جهه أن الوجه غير مسطح و لو كان مسطحا لكان الحاصل من اداره الاصبعين دائره حقيقه و لعل الموجب لهذا التفسير، أنه ذكر فى الروايه لفظا «دارت و مستديرا» فتوهم أن المقصود تشكيل الدائره و هى تحصل بالنحو المذكور.

و فيه: أن

المذكور في الروايه قصاص الشعر و المتفاهم العرفى من هذا اللفظ خصوص منبت الشعر من مقدم الرأس المتصل بالجبين و من الواضح أن وضع الاصبعين من القصاص بهذا المعنى غير موجب لدخول النزعتين فى الوجه لأنهما تبقيان فوق المحدود الذى يجب غسله.

و أما الصدغ فان فسر بما بين العين و الاذن- كما عن بعض اهل اللغه- و عن القاموس و المجمع: أنه احد معنيه فيدخل بعضه فى الوجه اللازم غسله على كلا التفسيرين و ان فسر بالشعر المتدلى على ما بين العين و الاذن- كما نقل

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٢٨

...

عن الصحاح و النهايه-، فهو خارج عن الحد على كلا التقديرين و عليه لا يكون التصريح فى ذيل الروايه بخروجه دليلا على ما رامه البهائى معينا لما ادعاه.

و أما ما ذكر فى الخبر من قوله عليه السلام: «دارت» ليس المراد منه الدائره الهندسيه بل المراد الإطافه، كما أن المراد بقوله عليه السلام: «و ما جرت عليه الاصبعان من الوجه مستديرا» بمعنى تحريك الاصبعين على وجه الدائره.

و الحق ما ذهب اليه المشهور فان الفهم العرفى ميزان الاستنباط و الدليل على أن ذلك المعنى خلاف الظاهر أن البهائى قدس سره منفرد بهذا القول ظاهرا- حتى قيل، و ذكر فى بعض كلمات الاصحاب: انه لم يخطر ببال احد هذا المعنى من لدن عصر النبى صلى الله عليه و آله الى زمان الصادقين و الفقهاء الى زمان الشيخ البهائى لم يفسروا الروايه بمثل تفسيره.

و مما يرد عليه أيضا: أنه لا- اشكال فى أن مقدارا من الجبين على شكل الخط المستقيم و معه لا يمكن أن يراد من الروايه ما ذكره اذ كل جزء من الدائره بشكل القوس فيخرج مقدار

من الجبين عن المحدود و لا اشكال فى وجوب غسل الجبين.

و مما یرد علیه أيضا: انه لا یبعد أن یقال: بأن صریح الروایه أن المبدأ لكل من الاصبعین شیء واحد كما أن المنتهى كذلك فیشرع بالغسل من القصاص و ینتهى الى الذقن بحيث یلتقى الاصبعان فى الذقن و هذا لا ینطبق على مختار البهائى.

مبانى منهاج الصالحین، ج ١، ص: ٣٢٩

و الخارج عن ذلك لیس من الوجه (١) و ان وجب ادخال شیء من الاطراف اذا لم یحصل الواجب الا بذلك (٢) و یجب الابتداء بأعلى الوجه (٣).

و مما یرد علیه أيضا: ان المشاهده الخارجیه تشهد بأن الفصل ما بین الاصبعین أطول من الفصل بین القصاص و الذقن فاذا وضع احدهما على القصاص تجاوز الاخر عن الذقن كما أنه لو وضع احدهما على الذقن تجاوز الاخر عن القصاص فلا بد من الالتزام بوجوب غسل فوق القصاص أو وجوب غسل تحت الذقن.

و کیف یمکن الالتزام به؟ فلاحظ فالحق ما ذهب الیه المشهور.

(١) كما یرتفع من حدیث زراره «١» فان المقدار الذى یجب غسله قد حدد بهذا الحد كما مر.

(٢) من باب وجوب المقدمه فان ما یتوقف علیه اتيان الواجب واجب بلا اشكال كما حقق فى محله.

(٣) هذا المشهور بین الاصحاب و نسب الى السيد المرتضى و الشهيد و صاحب المعالم و الشيخ البهائى و ابن ادريس و غیرهم، جواز النكس.

و ما یمکن أن یرتفع به على القول المشهور امور:

الامر الاول: أن ذلك مقتضى اصاله الاشتغال اذ لا اشكال فى وجوب الوضوء و لا یحصل العلم بالبراءه الا بهذا النحو حيث یحتمل الاشتراط به دون العكس.

و هذا الاستدلال یتوقف على مقدمتين:

(١) لاحظ ص ٣٢٦.

مبانى منهاج الصالحین، ج ١، ص: ٣٣٠

الاولى:

ان لا يكون دليل يدل باطلاقه على جواز الغسل بأيه كيفية كانت اذ مع وجود مثل هذا الدليل لا تصل النويه الى الاصل العملى.

الثانيه عدم جريان البراءه فى الطهارات الثلاث بدعوى أن المأمور به تحصيل الطهاره على ما يستفاد من النصوص.

لاحظ ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: لا صلاه الا بطهور «١».

و ما رواه أيضا قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الفرض فى الصلاه فقال: الوقت و الطهور و القبلة الخ «٢».

و ما رواه الصدوق قال: قال أبو جعفر عليه السلام لا صلاه الا بطهور «٣».

و ما رواه أيضا قال: و قال الصادق عليه السلام: الصلاه ثلاثه أثلاث:

ثلاث طهور، و ثلاث ركوع و ثلاث سجود «٤» و هو أمر معلوم انما الشك فى المحصل فلا مجال للبراءه.

و يمكن أن يرد الاشكال فى كليهما أما المقدمه الاولى فيمكن أن يقال: بأن مقتضى الايه المباركه «٥» جواز الغسل بايه كيفية و انكار الاطلاق فيها بدعوى:

انه ليس المولى فى مقام البيان من هذه الجهه، لا وجه له و مثل الايه من حيث

(١) الوسائل الباب الاول من أبواب الوضوء الحديث: ١.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣.

(٣) نفس المصدر الحديث: ٦.

(٤) نفس المصدر الحديث: ٨.

(٥) لاحظ ص ٣٢٥.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٣١

...

الاطلاق بعض النصوص لاحظ ما رواه زراره و بكير أنهما سألا أبا جعفر عليه السلام عن وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله فدعا بطست او تور فيه ماء فغمس يده اليمنى فغرف بها غرفه فصبها على وجهه فغسل بها وجهه «١».

فان مقتضى قول الراوى: «فغسل بها وجهه» عدم تقييد الغسل بنحو خاص.

و أما المقدمه الثانيه فنقول: ان المستفاد من النصوص أن الطهاره عباره

عن الغسلتين و المسحنتين لاحظ ما رواه زراره قال: قلت له الرجل ينام و هو على وضوء أ توجب الخفقه و الخفقتان عليه الوضوء؟ فقال: يا زراره قد تنام العين و لا ينام القلب و الاذن فاذا نامت العين و الاذن و القلب و جب الوضوء قلت: فان حرك على جنبه شىء و لم يعلم به؟ قال: لا حتى يستيقن انه قد نام، حتى يجى من ذلك أمر بين و الا فانه على يقين من وضوئه و لا تنقض اليقين ابدا بالشك و انما تنقضه بيقين آخر «٢».

فان المستفاد من هذه الروايه أن هذه الافعال بنفسها لها بقاء و دوام فى عالم الاعتبار.

و يؤيد المدعى عدده روايات: منها ما رواه سماعة بن مهران، قال: قال أبو الحسن موسى عليه السلام: من توضأ للمغرب كان وضوئه ذلك كفاره لما مضى من ذنوبه فى ليلته الا الكبائر «٣».

(١) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث: ٣.

(٢) الوسائل الباب الاول من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ١.

(٣) الوسائل الباب ٨ من أبواب الوضوء الحديث: ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٣٢

...

و منها ما رواه سماعة قال: كنت عند أبى الحسن عليه السلام فصلى الظهر و العصر بين يدي و جلست عنده حتى حضرت المغرب فدعا بوضوء فتوضأ للصلاه ثم قال لى: توض فقلت: جعلت فداك أنا على وضوء فقال: و ان كنت على وضوء ان من توضأ للمغرب كان وضوئه ذلك كفاره لما مضى من ذنوبه فى يومه الا الكبائر و من توضأ للصبح كان وضوؤه ذلك كفاره لما مضى من ذنوبه فى ليلته الا الكبار «١».

و منها غيرهما المذكور فى الباب الثامن من أبواب الوضوء من الوسائل فان المستفاد من

هذه الروايات أن الوضوء بنفسه محبوب و مندوب فيه.

بل يمكن الاستدلال على المدعى بالآيه المباركه «٢» حيث ان المستفاد منها أن المطلوب نفس هذه الافعال لا المسبب منها، بل يمكن اثبات المدعى بما دل على أن التيمم أحد الطهورين مثل ما رواه زراره في حديث قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام ان أصاب الماء و قد دخل في الصلاه قال فلينصرف فليتوضأ ما لم يركع و ان كان قد ركع فليمض في صلاته فان التيمم أحد الطهورين «٣».

و ما رواه محمد بن حمران و جميل بن دراج أنهما سألا أبا عبد الله عليه السلام عن امام قوم أصابته جنابه في السفر و ليس معه من الماء ما يكفيه للغسل أ يتوضأ بعضهم و يصلى بهم؟ فقال: لا، و لكن يتمم الجنب و يصلى بهم

(١) الوسائل الباب ٨ من أبواب الوضوء الحديث: ٢.

(٢) لاحظ ص: ٣٢٥.

(٣) الوسائل الباب ٢١ من أبواب التيمم الحديث: ١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٣٣

...

فان الله عز و جل جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا «١».

و ما رواه الحسين بن أبي العلاء قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب و معه من الماء بقدر ما يكفيه لوضوئه للصلاه أ يتوضأ بالماء أو يتيمم؟ قال: يتيمم ألا ترى أنه جعل عليه نصف الطهور «٢».

و ما رواه سماعه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون معه الماء في السفر فيخاف قلته قال: يتيمم بالصعيد و يستبقى الماء فان الله عز و جل جعلهما طهورا: الماء و الصعيد «٣».

و ما رواه ابن أبي يعفور قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب و معه من الماء

قدر ما يكفيه لشربه أ يتيمم أو يتوضأ به؟ قال: يتيمم أفضل ألا ترى أنه انما جعل عليه نصف الطهور «٤».

فيستفاد من مجموع هذه الأدله أن الغسلات و المسحات بنفسها مأمور بها فلا يبقى مجال لهذا البيان.

اضف الى ذلك كله: أن الطهور اما مبالغه فى الطهاره و اما عباره عن الطاهر فى نفسه و مطهر لغيره و على كلا التقديرين يكون مصداقه هذه الأفعال المعهوده:

و يمكن الاستدلال على المدعى بما رواه زراره قال: قلت لأبى جعفر

(١) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب التيمم الحديث: ٢.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣.

(٣) الوسائل الباب ٢٥ من أبواب التيمم الحديث: ٣.

(٤) نفس المصدر الحديث: ٤.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٣٤

...

عليه السلام: الرجل يقلم أظفاره و يجز شاربه و يأخذ من شعر لحيته و رأسه هل ينقض وضوؤه؟ فقال: يا زراره كل هذا سنه و الوضوء فريضه و ليس شىء من السنه ينقض الفريضه و ان ذلك ليزيده تطهيرا «١».

فان المستفاد من هذه الروايه و أمثالها أن النواقض للوضوء تنقضه فيعلم أن الوضوء بنفسه قابل للدوام و للانتقاض.

و صفوه القول: أنه لا دليل على أن المأمور به فى باب الوضوء هى الطهاره الحاصله من الغسل و المسح بل الامر بالعكس.

و يدل عليه زياده على ما تقدم ما يدل على ان افتتاح الصلاه الوضوء لاحظ ما رواه القداح عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: افتتاح الصلاه الوضوء و تحريمها التكبير و تحليلها التسليم «٢».

و ما رواه الصدوق قال: و قال امير المؤمنين عليه السلام: افتتاح الصلاه الوضوء الخ «٣».

و ما يدل على أن الواجب هو الوضوء لاحظ ما رواه زراره عن أبى جعفر

عليه السلام- في حديث- قال: يا زرارہ الوضوء فريضه «٤» و ما رواه السكونى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: الوضوء شرط الايمان «٥».

و لكن جميع ذلك مخدوش و التفصيل موكول الى بحث استحباب الوضوء

(١) الوسائل الباب ١٤ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ٢.

(٢) الوسائل الباب الاول من أبواب الوضوء الحديث: ٤.

(٣) نفس المصدر الحديث: ٧.

(٤) نفس المصدر الحديث: ٢.

(٥) نفس المصدر الحديث: ٥.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٣٥

...

نفساً.

الامر الثانى: ما رواه أبو جرير الرقاشى قال: قلت لأبى الحسن موسى عليه السلام: كيف أتوضأ للصلاه؟ فقال: لا تعمق فى الوضوء و لا تلطم وجهك بالماء و لكن اغسله من أعلى و جهك الى اسفله بالماء مسحاً و كذلك فامسح الماء على ذراعيك و رأسك و قدميك «١».

و تقريب الاستدلال على المدعى ظاهر و لكن الروايه ضعيفه بالرقاشى فلا مجال لملاحظه دلالتها.

فالتتيجه: أنه يمكن اجراء البراءه بان نقول: القدر المعلوم من الادله وجوب غسل الوجه لكن لا ندرى بأيه كيفيه و مقتضى البراءه عن الزائد عدم وجوب رعايه الغسل من الاعلى فتأمل.

الامر الثالث: الروايات البيانيه الوارده فى حكايه وضوء النبى صلى الله عليه و آله:

منها ما رواه زرارہ بن أعين قال: حكى لنا أبو جعفر عليه السلام وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله فدعا بقدح من ماء فأدخل يده اليمنى فأخذ كفا من ماء فأسدلها على وجهه من اعلى الوجه ثم مسح بيده الجانين جميعاً ثم أعاد اليسرى فى الاناء فأسدلها

على اليمين ثم مسح جوانبها ثم أعاد اليمن في الاناء ثم صبها على اليسرى فصنع بها كما صنع باليمنى ثم مسح ببقية ما بقى فى يديه رأسه ورجليه و لم يعدهما فى

و تقريب الاستدلال ظاهر فانه صرح فى الروايه بأنه صلى الله عليه و آله أسدلها

(١) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث: ٢٢.

(٢) نفس المصدر الحديث: ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٣٦

...

على وجهه من أعلى الوجه، لكن للمناقشه فى دلالة الروايه مجال اذ من الممكن أن الغسل من الاعلى يكون راجحا و أنه صلى الله عليه و آله أتى بالراجع.

نعم نقل عن العلامة فى المنتهى و عن الشهيد فى الذكرى: أنهما ذبلا الروايه بهذا القول: «روى عنه عليه السلام أنه صلى الله عليه و آله قال- بعد ما توضأ:- «ان هذا وضوء لا يقبل الله الصلاه الا به» «١».

و لكن لم يثبت هذا الذيل نعم قد ورد هذا الذيل فى روايه مرسله رواها الصدوق قال: و توضأ النَّبِيُّ صلى الله عليه و آله مره مره فقال: هذا وضوء لا يقبل الله الصلاه الا به «٢».

و هذه الروايه مرسله مضافا الى انها لا ترتبط بالمقام فلاحظ.

و فى المقام روايه اخرى لزراره قال: حكى لنا أبو جعفر عليه السلام وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله فدعا بقدر من ماء فأخذ كفا من ماء فأسدلها على وجهه (من أعلى الوجه) ثم مسح (على خ ل) وجهه من الجانبين جميعا ثم أعاد يده اليسرى فى الاناء فأسدلها على يده اليمنى ثم مسح جوانبها ثم أعاد اليمنى فى الاناء فصبها على اليسرى ثم صنع بها كما صنع باليمنى ثم مسح بما بقى فى يده رأسه و رجله و لم يعدهما فى الاناء «٣» و تقريب الاستدلال بها و الايراد عليها كما تقدم.

و صفوه القول: أنه لا دليل على أن الامام عليه السلام فى مقام بيان حدود

(٢) الوسائل الباب ٣١ من أبواب الوضوء الحديث: ١١.

(٣) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث: ٦.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٣٧

الى الاسفل فالاسفل عرفا (١).

الوضوء و شرائطه بل فى مقام بيان وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله فلا يستفاد منه الا الرجحان.

الامر الرابع: أن الامر بالغسل فى الايه و النصوص منصرف الى ما هو المتعارف و المتعارف منه هو الغسل من الاعلى.

و فيه: أن التعارف الخارجى لا يوجب الانصراف بحيث يكون خلافه لا يعد امتثالا.

و بعباره اخرى: تاره يكون الانصراف مستقرا بحيث لا يعد غير ما هو المتعارف من مصاديق الأمور به، و اخرى يكون انصرافا بدويا و لا اثر للثانى.

فتحصل: أنه لا يكون دليل على الاشتراط نعم لا اشكال فى التسالم و تحقق السيره عليه بحيث يعد خلافه مستنكرا عند المشرعه.

(١) على القول بوجوب الغسل من الاعلى، يقع الكلام فى كيفية غسل الوجه و ذكرت فى المقام وجوه:

أحدها: أن الواجب وجوب الابتداء بالغسل من قصاص الشعر بحيث يصدق الشروع من الاعلى و اما بعده فلا يجب النحو الخاص بل يكفى مطلق الغسل بأى نحو كان.

و هذا الوجه باطل اذ على تقدير تماميه تلك الادله يكون مقتضاها رعايه الاعلى فالاعلى.

ثانيها: أن الواجب غسل الاجزاء العالیه فالعالیه بحسب الخطوط العرضيه بحيث لا يجوز غسل شىء من الاجزاء السافله حتى الجزء السافل الذى لا يكون مسامتا للجزء الاعلى غير المغسول الا بعد غسل تمام الاجزاء الواقعه فوقها فى

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٣٨

و لا يجوز النكس (١).

خط عرضى دقيق و نقل الالتزام به عن المحقق التقى الميرزا محمد تقى الشيرازى قدس سره.

و قد استشكل فى هذا الكلام بأن هذا خلاف المستفاد

من روايه زراره «١».

الحاكيه لوضوء النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ حيث ذكر فيها: أنه عليه السلام «أخذ كفا من الماء فاسد لها على وجهه من أعلى الوجه ثم مسح بيده الجانبين» فان الماء اذا اسدل من أعلى الوجه نزل الى الاسفل منه فيغسل به الجزء السافل قبل بقيه الاجزاء العاليه و لذا كان عليه السلام يمسح الجانبين فوصول الماء اليهما كان متأخرا عن الاسدال فلا يمكن الالتزام بهذا الوجه.

مضافا الى أن السيره جاريه على خلافه بالاضافه الى كونه حرجيا.

ثالثها: أن الواجب انما هو غسل الاجزاء العاليه فالعاليه بحسب الخطوط الطويله فلا بد من غسل الجزء العالي قبل الجزء السافل المسامت له.

و هذا القول أيضا مخدوش اذ الماء اذا صب من الاعلى لم ينزل الى الاسفل بالخط المستقيم و لا دليل على اعتبار هذا القيد أيضا.

رابعها: وجوب الغسل من الاعلى الى الاسفل عرفا بأن يصدق عرفا أنه غسل وجهه من الاعلى الى الاسفل فانه لا دليل على وجوب أزيد من ذلك اذ العمده فى الدليل الانصراف و السيره الخارجيه، و السيره بأزيد من هذا المقدار لم تتحقق.

(١) و قد ظهر وجهه.

(١) لاحظ ص ٣٣٥.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٣٩

نعم لورد الماء منكوسا و نوى الوضوء بارجاعه الى الاسفل صح وضوؤه (١).

[مسألة ٣٧: غير مستوى الخلقه - لطول الاصابع أو لقصرها يرجع الى متناسب الخلقه المتعارف]

(مسألة ٣٧): غير مستوى الخلقه - لطول الاصابع أو لقصرها - يرجع الى متناسب الخلقه المتعارف (٢).

و كذا لو كان أغم قد نبت الشعر على جبهته أو كان أصلع قد انحسر الشعر عن مقدم رأسه فانه يرجع الى المتعارف (٣).

(١) اذ المطلوب - و هو الغسل من الاعلى الى الاسفل - يحصل بهذا النحو فلا وجه للفساد كما هو ظاهر.

(٢) یعنی من یکنون أصابعه خارجه عن المتعارف طولاً

أو قصرًا يراعى في مقدار الغسل من الوجه الاصابع المتناسبه مع وجهه على طبق المتعارف الخارجى و هكذا الكلام بالنسبه الى من يكون وجهه خارجا عن المتعارف.

و السر فيه: ان التحديد الشرعى ربما يكون عاما لجميع المكلفين كالتحديد فى الكر و المسافه و أمثالهما و فى هذا القسم لا فرق بين الافراد و لا يختلف التحديد و مع عدم البيان يحمل على المتعارف فيقال: المراد بالشبر فى الكر الشبر المتعارف و لا يختلف الحكم بل عام بالنسبه الى الجميع، و اخرى يكون الحكم انحلاليا بالنسبه الى الافراد كالمقام و يختلف المعنون بحسب اختلاف الاشخاص و يلاحظ التعارف فى كل مورد بالنسبه الى نفسه فالتعارف فى المقام يختلف عن التعارف فى ذلك الباب.

(٣) الكلام فيهما هو الكلام بعين الملاك فانه يفهم عرفا من الدليل: أن الميزان بالنسبه الى كل أحد ملاحظه أصابعه و وجهه بالنسبه و رعايه المتعارف

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٤٠

و اما غير مستوى الخلقه- بكبر الوجه أو لصغره- فيجب عليه غسل ما دارت عليه الوسطى و الابهام المتناسبتان مع ذلك الوجه (١).

[مسأله ٣٨: الشعر النابت فيما دخل فى حد الوجه يجب غسل ظاهره]

(مسأله ٣٨): الشعر النابت فيما دخل فى حد الوجه يجب غسل ظاهره و لا يجب البحث عن الشعر المستور فضلا عن البشره المستوره (٢).

مع رعايه النسبه.

(١) كما ظهر وجهه.

(٢) لا يخفى أن مقتضى وجوب غسل الوجه المستفاد من الايه و النصوص وجوب غسل البشره فان الوجه عباره عن البشره فلا بد من غسلها لكن لا يبعد أن يستفاد من الموضوعات البيانيه كفايه غسل ظاهر الشعر و عدم وجوب التعميق و التبطين اذ الشعر صيفلى و لا ينفذ فيه الماء بلا علاج و حيث انه ليس فى نقل وضوئه صلى الله عليه

و آله اشاره الى التعميق يكشف عن عدم الوجوب.

و يدل على المدعى أيضا ما رواه زراره قال: قلت له: أ رأيت ما كان تحت الشعر؟ قال: كل ما أحاط به الشعر فليس للعباد أن يغسلوه و لا يبحثوا عنه و لكن يجرى عليه الماء «١».

و ما رواه أيضا عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: أ رأيت ما أحاط به الشعر؟ فقال: كل ما أحاط به من الشعر فليس للعباد أن يطلبوه و لا يبحثوا عنه و لكن يجرى عليه الماء «٢».

و أيضا يدل عليه ما رواه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال:

(١) الوسائل الباب ٤٦ من أبواب الوضوء الحديث: ٢.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٤١

نعم ما لا يحتاج غسله الى بحث و طلب يجب غسله (١) و كذا الشعر الرقيق النابت فى البشره يغسل مع البشره و مثله الشعرات الغليظه التى لا تستر البشره على الاحوط وجوبا (٢).

سألته عن الرجل يتوضأ أ يبطن لحيه؟ قال: لا «١».

و يؤيد المدعى ما رواه الرقاشى «٢» أضاف الى ذلك كله السيره العمليه الخارجيه فانها جاريه على غسل ظاهر الشعر بلا رعايه التعميق و التبطين.

(١) كما هو مقتضى القاعده الاولى اذ الواجب بحسب الدليل وجوب غسل البشره و العدول عنه يحتاج الى دليل و لا دليل عليه فى مفروض الكلام.

(٢) ما يمكن أن يقال فى وجوب غسل الشعر فى مفروض الكلام امور:

الاول: قاعده الاشتغال بدعوى: أن الشك فى المحصل و فيه: أنه قد تقدم أن المأمور به نفس الغسلات و المسحات مضافا الى أنه يكفى لعدم الوجوب الوضوءات البيانيه فان بيان المحصل فى المقام شأن المولى و مع عدم البيان فى

مقامه يعلم عدم وجوبه.

الثانى: التبعية فانه يجب غسله بتبع البشرة و فيه أنه لا دليل على التبعية.

لكن الانصاف: أن انكار التبعية مشكل و لذا يلتزمون بوجوب غسل اللحم الزائد النابت فى الاعضاء الا أن يقال: بأن اللحم جزء من الوجه و الشعر ليس جزء منه فلاحظ.

الثالث: قوله عليه السلام «ما جرت عليه الاصبعان» فى روايه زراره أنه

(١) نفس المصدر الحديث ١.

(٢) لاحظ ص ٣٣٥.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٤٢

...

قال لأبى جعفر عليه السلام: أخبرنى عن حد الوجه الذى ينبغى أن يوضأ الذى قال الله عز و جل فقال: الوجه الذى قال الله و أمر الله عز و جل بغسله الذى لا- ينبغى لأحد أن يزيد عليه و لا- ينقص منه، ان زاد عليه لم يوجر و ان نقص منه اثم ما دارت عليه الوسطى و الابهام من قصاص شعر الرأس الى الذقن و ما جرت عليه الاصبعان من الوجه مستديرا فهو من الوجه و ما سوى ذلك فليس من الوجه فقال له: الصدغ من الوجه؟ فقال: لا «١».

بدعوى انهما تجريان على الشعر أيضا فيجب غسله.

و فيه: أن الامام عليه السلام فى مقام بيان تحديد الوجه و الشعر ليس جزء من الوجه فالحكم مبنى على الاحتياط، و لكن لا يبعد أن يقال: بأنه اذا وجب غسل الوجه يفهم عرفا أنه يجب غسل ما فيه و هذا الوجه يرجع الى التبعية و ليس وجها مستقلا.

بقى شىء: و هو: أن فى مورد الشعر الكثيف هل يكفى غسل الوجه بلا غسل الشعر؟ أم لا بد من غسل ظاهر الشعر؟.

الحق أن يقال: ان روايتى زراره «٢» ان كان الجار فيهما الداخلى على العباد (اللام)، يكون مقتضاها وجوب غسل ظاهر الشعر

ولا- يجرى غسل البشره اذ يستفاد منهما عدم الاجزاء كما هو ظاهر و أما ان كان الجار لفظ على فربما يقال: الامر كذلك اذ يستفاد من الروايتين أن البشره لا يجب غسلها و مع عدم تعلق الامر به لا دليل على الاجزاء و لا يكفى اطلاق الايه و النصوص لأنه

(١) الوسائل الباب ١٧ من أبواب الوضوء الحديث: ١.

(٢) لاحظ ص: ٣٤٠.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٤٣

[مسأله ٣٩: لا يجب غسل باطن العين و الفم، و الانف، و مطبق الشفتين، و العينين]

(مسأله ٣٩): لا يجب غسل باطن العين و الفم، و الانف، و مطبق الشفتين، و العينين (١).

خصص بهذه الروايه.

لكن لا يبعد أن يقال: بأن العرف يفهم من الروايتين الترخيص في الترك و عدم التعيين.

و بعبارة اخرى: يفهم التخيير و حيث ان الروايه نقلت بنحوين تصل النوبه الى الاصل العملى فانه لا يتعين غسل البشره انما الكلام فى ان الواجب الجامع أو خصوص غسل ظاهر الشعر و مقتضى البراءه عدم التعيين فلاحظ.

(١) اتفاقا- كما فى بعض الكلمات- و لا مقتضى للوجوب فان صب الماء من قصاص الشعر و اسداله لا يغسل البواطن.

و يمكن تقريب المدعى بأنه لا- يستفاد من دليل وجوب الغسل أزيد من وجوب غسل ظاهر الوجه و أما وجوب غسل بواطنه كالمذكورات فيحتاج الى عناية و تنبيه.

مضافا الى أنه يستفاد عدم الوجوب من النص الخاص لاحظ ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: ليس المضمضه و الاستنشاق فريضه و لا سنه انما عليك ان تغسل ما ظهر «١».

و ما رواه أبو بكر الحضرمى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: ليس عليك مضمضه و لا استنشاق لأنهما من الجوف «٢».

و ما رواه أبو بصير عن أبى جعفر و أبى عبد الله عليهما السلام أنهما قالوا:

(١) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب الوضوء الحديث: ٦.

(٢) نفس المصدر الحديث: ١٠.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٤٤

[مسألة ٤٠: الشعر النابت في الخارج عن الحد اذا تدلى على ما دخل في الحد لا يجب غسله]

(مسألة ٤٠): الشعر النابت في الخارج عن الحد اذا تدلى على ما دخل في الحد لا يجب غسله، وكذا المقدار الخارج عن الحد و ان كان نابتا في داخل الحد كمسترسل اللحية (١).

[مسألة ٤١: إذا بقي مما في الحد شيء لم يغسل ولو بمقدار رأس ابره لا يصح الوضوء]

(مسألة ٤١): اذا بقي مما في الحد شيء لم يغسل ولو بمقدار رأس ابره لا يصح الوضوء (٢) فيجب أن يلاحظ آفاق و أطراف عينيه لا يكون عليها شيء من القبح أو الكحل المانع و كذا يلاحظ حاجبه لا يكون عليه شيء من الوسخ و أن لا يكون على حاجب المرأة و سمه و خطاط له جرم مانع.

[مسألة ٤٢: إذا تيقن وجود ما يشك في مانعيته عن الغسل أو المسح يجب تحصيل اليقين بزواله]

(مسألة ٤٢): اذا تيقن وجود ما يشك في مانعيته عن الغسل أو المسح يجب تحصيل اليقين بزواله (٣) و لو شك في أصل وجوده

و الاستنشاق ليسا من الوضوء لأنهما من الجوف «١».

(١) الوجه فيهما ظاهر فانه لا مقتضى للوجوب أما في الاول فانه خارج عن الوجه و الظاهر من قوله عليه السلام: «كلما احاط به الشعر» الشعر النابت في الحد لا المتدلى و أما في الثاني فانه و ان كان نابتا في الحد لكن المقدار الخارج عن الحد طولا أو عرضا لا وجه لوجوب غسله فلاحظ.

(٢) اذ الصحه تنفرع على تحقق الأمور به و المفروض عدم تحققه فلا تتحقق الصحه.

(٣) فان مقتضى تنجز التكليف الجزم بسقوطه بالامتثال و مع عدم حصول

(١) نفس المصدر الحديث: ١٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٤٥

يجب الفحص عنه - على الاحوط وجوبا - الا مع الاطمئنان بعدمه (١).

[مسأله ٤٣: الثقبه فى الانف موضع الحلقة أو الخزامه لا يجب غسل باطنها]

(مسأله ٤٣): الثقبه فى الانف موضع الحلقة أو الخزامه لا يجب غسل باطنها بل يكفى غسل ظاهرها سواء كانت فيها الحلقة أم لا (٢).

اليقين بالزوال لا يحصل العلم بالامتثال.

(١) يظهر من بعض الكلمات أن المعروف عن الاصحاب انه لا اعتبار بالشك فى وجود المانع و من القائلين بهذه المقاله صاحب الجواهر و مصباح الفقيه و ما قيل فى وجهه امور:

الاول: الاجماع المنقول. و فيه: أن الاجماع المنقول لا اعتبار به و المحصل منه غير حاصل و على تقدير الحصول محتمل المدرک و ليس تعبديا كاشفا عن رأى المعصوم.

الثانى: استصحاب عدمه. و فيه: أنه لا أثر لهذا الاصل فان الاثر يترتب على وصول الماء و اثبات وصوله بالاصل يتوقف على القول بالمثبت بل مقتضى الاستصحاب عدم الوصول و عدم تحقق الغسل.

الثالث: السيره بدعوى أن سيره المتشرعه

قائمه على عدم الفحص.

وفيه: أن عدم الفحص ربما يستند الى الغفله، و اخرى الى القطع بعدم المانع، و ثالثه يستند الى عدم المبالاه و رابعه الى الاجتهاد أو التقليد ممن يرى عدم الوجوب و من الظاهر أنه لا أثر لمثل هذه السيره.

و الانصاف أن السيره من المتدينين مع التوجه و احتمال وجود المانع ممنوعه فلاحظ و مما ذكر ظهر وجه الاحتياط فى كلام الماتن.

(٢) لعدم وجوب غسل البواطن على ما هو المعروف بين الاصحاب.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٤٦

[الثانى: يجب غسل اليدين من المرفقين الى أطراف الاصابع]

اشاره

الثانى: يجب غسل اليدين (١) من المرفقين الى أطراف الاصابع (٢) و يجب الابتداء بالمرفقين (٣).

و يمكن الاستدلال عليه بالوضوءات البيانيه فان اسدال الماء من قصاص الشعر لا يقتضى الوصول الى داخل الثقبه الا بعلاج فنفهم أن غسل داخلها لا يكون واجبا.

و بعباره اخرى: لو كان غسل داخل الثقبه واجبا لكان عليه. عليه السلام البيان.

(١) بلا اشكال و لا خلاف و يدل عليه الكتاب و السنه و الظاهر انه لم يخالف فيه أحد من المسلمين بل يمكن أن يقال: بأن وجوب غسل اليدين فى الجملة من ضروريات الدين انما الاشكال و الخلاف فى بعض الخصوصيات.

(٢) بلا اشكال و لا خلاف فى الجملة و الكتاب و السنه ناطقان به.

(٣) الانصاف أن هذا من الواضحات و أنه من شعائر الشيعه و لا اشكال فى التسالم عليه و عدم الخلاف و السيره الجاريه عليه أقوى شاهد على المدعى.

اضف الى ذلك ما رواه زراره قال لأبى جعفر الباقر عليه السلام اخبرنى عن حد الوجه الذى ينبغى أن يوضأ الذى قال الله عز و جل فقال: الوجه الذى قال الله و امر الله عز و جل بغسله الذى لا ينبغى

لأحد أن يزيد عليه ولا- ينقص منه ان زاد عليه لم يوجر و ان نقص منه اثم ما دارت عليه الوسطى و الابهام من قصاص شعر الرأس الى الذقن و ما جرت عليه الاصبعان مستديرا فهو من الوجه و ما سوى ذلك فليس من الوجه.

فقال له: الصدغ من الوجه؟ فقال: لا- قال زراره: قلت له: أ رأيت ما احاط به الشعر؟ فقال: كلما احاط به من الشعر فليس على العباد أن يطلبوه و لا يبحثوا عنه و لكن يجرى عليه الماء.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٤٧

...

و حد غسل اليدين من المرفق الى اطراف الاصابع و حد مسح الرأس أن تمسح بثلاث أصابع مضمومه من مقدم الرأس و حد مسح الرجلين ان تضع كفيك على أطراف أصابع رجلك و تمدهما الى الكعبين فتبدأ بالرجل اليمنى فى المسح قبل اليسرى و يكون ذلك بما بقى فى اليدين من النداووه من غير أن تجدد له ماء و لا- ترد الشعر فى غسل اليدين و لا فى مسح الرأس و القدمين «١».

فان الظاهر من النهى عن رد الشعر، غسل اليد منكوسا.

و يدل عليه أيضا ما رواه الهيثم بن عروه التميمى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوله تعالى: «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ قُلْت:

هكذا و مسحت من ظهر كفى الى المرفق فقال: ليس هكذا تنزِيلها انها هى فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ (من) إِلَى الْمَرَافِقِ ثم أمر يده من مرفقه الى اصابعه «٢».

و يدل عليه أيضا ما رواه محمد بن الفضل أن على بن يقطين كتب الى أبى الحسن موسى عليه السلام يسأله عن الوضوء فكتب اليه أبو الحسن عليه السلام:

فهمت ما ذكرت من الاختلاف فى

الوضوء و الذى آمرک به فى ذلك أن تمضمض ثلاثا و تستنشق ثلاثا و تغسل وجهک ثلاثا و تخلل شعر لحيکک و تغسل يديک الى المرفقين ثلاثا و تمسح رأسک كله و تمسح ظاهر اذنيک و باطنهما و تغسل رجليک الى الكعبين ثلاثا و لا تخالف ذلك الى غيره فلما وصل الكتاب الى على بن يقطين تعجب مما رسم له أبو الحسن عليه السلام فيه مما جميع العصابة على

(١) من لا يحضره الفقيه ج ١ ص ٢٨ باب حد الوضوء الحديث: ١.

(٢) الوسائل الباب ١٩ من أبواب الوضوء الحديث: ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٤٨

...

خلافه.

ثم قال: مولاي أعلم بهما قال و أنا أمثل أمره فكان يعمد فى وضوئه على هذا الحد و يخالف ما عليه جميع الشيعة امتثالا لأمر أبى الحسن عليه السلام.

و سعى بعلى بن يقطين الى الرشيد و قيل: انه رافضى فامتحنه الرشيد من حيث لا يشعر فلما نظر الى وضوئه ناداه: كذب يا على بن يقطين من زعم انك من الرافضة و صلحت حاله عنده و ورد عليه كتاب أبى الحسن عليه السلام ابتدأ من الان يا على بن يقطين و توضأ كما أمرک الله تعالى اغسل وجهک مره فريضة و اخرى اسباغا، و اغسل يديک من المرفقين كذلك و امسح بمقدم رأسک و ظاهر قدميک من فضل نداوه وضوئک فقد زال ما كنا نخاف منه عليك و السلام «١».

و يدل عليه أيضا ما رواه الاربلى فى كتاب كشف الغمه قال: ذكر على بن ابراهيم بن هاشم- و هو من أجل رواه اصحابنا- فى كتابه- عن النبى صلى الله عليه و آله و ذكر حديثا فى ابتداء النبوه يقول فيه: فنزل عليه

جبرئيل و أنزل عليه ماء من السماء فقال له: يا محمد قم توضأ للصلاه فعلمه جبرئيل الوضوء على الوجه و اليدين من المرفق و مسح الرأس و الرجلين الى الكعبين «٢».

بل يمكن أن يستدل بما رواه بكير و زراره ابنا أعين أنهما سألا أبا جعفر عليه السلام عن وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله فدعا بطست أو بتور فيه ماء فغسل كفيه ثم غمس كفه اليمنى فى التور فغسل وجهه بها و استعان بيده اليسرى بكفه على غسل وجهه ثم غمس كفه اليمنى فى الماء فاغترف بها من الماء فغسل

(١) الوسائل الباب ٣٢ من أبواب الوضوء الحديث: ٣.

(٢) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث: ٢٤.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٤٩

...

يده اليمنى من المرفق الى الاصابع لا يرد الماء الى المرفقين ثم غمس كفه اليمنى فى الماء فاغترف بها من الماء فافرغ على يده اليسرى من المرفق الى الكف لا يرد الماء الى المرفق كما صنع باليمنى ثم مسح رأسه و قدميه الى الكعبين بفضل كفيه لم يجدد ماء «١».

فان اهتما مهما بحكايه عدم رده عليه السلام الماء الى المرفق دليل على أنه معتبر فى الوضوء.

ان قلت: ان المستفاد من الآيه الشريفه أنه لا بد من الابتداء بالأسفل و الختم بالأعلى فهذه النصوص تخالف الآيه.

قلت: لا- دليل على أن التحديد فى الآيه تحديد للغسل بل التحديد راجع الى المغسول اذ لا يجب غسل تمام اليد بل الواجب غسل هذا المقدار فلا بد من التحديد و على ما نقل ان العامه لم يدعوا ظهور الآيه فى مدعاهم بل انما يدعون الاطلاق و ان ابيت عن الظهور فى المغسول فلا أقل من عدم الظهور فى

الخلافة.

و يؤيد المدعى ما عن العياشى فى تفسيره عن صفوان قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن قول الله عز و جل «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَ امْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَ ارْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» فقال عليه السلام: قد سأل رجل أبا الحسن عليه السلام عن ذلك فقال: سيكفيك أو كفتك سورة المائدة يعنى:

المسح على الرأس و الرجلين قلت: فانه قال: اغسلوا أيديكم إلى المرفق.

فكيف الغسل؟ قال: هكذا ان يأخذ الماء بيده اليمنى فيصبه فى اليسرى ثم يفضه

(١) نفس المصدر الحديث: ١١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٥٠

ثم الاسفل منهما فالاسفل عرفا (١) الى أطراف الاصابع (٢) و المقطوع بعض يده يغسل ما بقى (٣).

على المرفق ثم يمسح الى الكف الخبر «١».

(١) كما عليه السيره و التسالم و ظهور جمله من النصوص و عليه لا- مجال لان يقال: بان الواجب الابتداء من المرفق و لا دليل على وجوب المراعات بنحو الترتيب.

(٢) بلا اشكال فانه المستفاد من الايه الشريفه اذ المستفاد منها أن الواجب غسل اليد الى المرفق فما يكون فوقه لا يجب غسله و ما يكون تحته يجب و تدل عليه روايه زراره قال: قال أبو جعفر عليه السلام: ألا احكى لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله؟ فقلنا: بلى فدعا بقعب فيه شىء من ماء فوضعه بين يديه ثم حسر عن ذراعيه ثم غمس فيه كفه اليمنى ثم قال: هكذا اذا كانت الكف طاهره ثم غرف مالاها ماء فوضعها على جبهته ثم قال: بسم الله و سد له على أطراف لحيته ثم أمر يده على وجهه و ظاهر جبهته مره واحده ثم غمس يده اليسرى فغرف بها مالاها ثم وضعه على مرفقه

اليمنى فأمر كفه على ساعده حتى جرى الماء على أطراف أصابعه ثم غرف يمينه مالاها فوضعه على مرفقه اليسرى فأمر كفه على ساعده حتى جرى الماء على أطراف أصابعه و مسح مقدم رأسه و ظهر قدميه ببله يساره و بقيه بله يمناه «٢».

(٣) ما استدل به على المدعى امور:

(١) مستدرک الوسائل الباب ١٨ من أبواب أحكام الوضوء الحديث: ٢.

(٢) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث: ٢.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٥١

...

الاول: الاجماع المدعى فى المقام- كما عن المدارك و كشف اللثام، و عن المنتهى نسبه الى اهل العلم. لكن الظاهر أنه ليس اجماعا تعبديا لاحتمال استناد المجمعين الى النصوص الوارده فى الاقطع.

الثانى قاعده الميسور. و هذه القاعده لم يدل عليها دليل معتبر كما حقق فى مسأله الشك فى الجزئيه أو الشرطيه فى بحث البراءه.

الثالث: الاستصحاب بتقريب: أن غسل هذا المقدار كان واجبا قبل القطع و الان كما كان.

وفيه: أنه يتوقف أولا- على أن يكون القطع بعد دخول الوقت كى يتحقق الوجوب و أما اذا كان قبل الوقت فلا- يقين بوجوب الغسل فلا مورد للاستصحاب.

و ثانيا: أن غسل اليد ليس واجبا بالوجوب الاستقلالى كى يستصحب بقائه بل وجوبه فى ضمن وجوب الوضوء و مقتضى القاعده سقوط الوجوب عن الوضوء بعد عدم التمكن من امتثال الامر

و ربما يقال: - كما فى كلام سيدنا الاستاد:- أنا نقطع بعدم سقوط الصلاه من ذمه المكلف و نقطع بعدم كون وظيفته التيمم فالنتيجه وجوب غسل ما بقى من اليد فتأمل.

و ثالثا: أن الاستصحاب لا يجرى فى الحكم الكلى الالهى كما حقق فى محله.

الرابع: النصوص: فمنها ما رواه رفاعه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الاقطع فقال: يغسل

و منها ما رواه على بن جعفر عن أخيه موسى ابن جعفر عليه السلام قال:

(١) الوسائل الباب ٤٩ من أبواب الوضوء الحديث: ١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٥٢

...

سألته عن رجل قطعت يده من المرفق كيف يتوضأ؟ قال: يغسل ما بقي من عضده «١».

و منها ما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن الاقطع اليد و الرجل قال: يغسلهما «٢».

و منها ما رواه رفاعه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الاقطع اليد و الرجل كيف يتوضأ قال: يغسل ذلك المكان الذي قطع منه «٣».

و هذه النصوص لا اشكال فيها سندا و أما المراد فمعلوم أن المقصود منها غسل المقدار الباقي الذي يجب غسله مع المقطوع في فرض عدم القطع و يتضح هذا المعنى بملاحظته روايه على بن جعفر «٤».

و تقريب الاستفادة من الروايه أن الظاهر من قوله عليه السلام: «من المرفق» أن المرفق لم يقطع بل ابتداء في القطع منه و حيث ان المرفق يجب غسله فيكون مقدار من محل وجوب الغسل باقيا و عليه يكون الجار للتبويض و لا يكون بيانا للموصول و لا يكون متعلقا ببقى اذ الاول خلاف الظاهر فان المناسب أن يقول: يغسل عضده و الثاني ينافي أن القطع من المرفق

و لتوضيح المدعى نقول: لو كان الجار متعلقا ببقى يكون المعنى أن الواجب غسله المقدار الباقي من العضد و الحال أن العضد بتمامه باق فان

(١) نفس المصدر الحديث: ٢.

(٢) عين المصدر الحديث: ٣.

(٣) نفس المصدر الحديث: ٤.

(٤) مرت آنفا.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٥٣

و لو قطعت من فوق المرفق سقط وجوب غسلها (١).

المستفاد من اللغه أن العضد من المرفق الى الكتف

فالعقد بتمامه باق فيكون المراد بالجار التبويض و بهذه الروايه يرتفع الابهام الموجود في غيرها.

(١) المعروف بين القوم عدم الوجوب و نقل عن المنتهى و كشف اللثام الاجماع عليه و عن مفتاح الكرامه: «لا أجد فيه مخالفا الا ما نقل عن المفيد».

و في بعض الكلمات نسبة الخلاف الى ابن جنيد و نقل عن بعضهم الالتزام بالاستحباب.

و مقتضى القاعده الاولى عدم الوجوب لانتفاء الحكم بانتفاء موضوعه.

و يظهر من كلام سيد المستمسك: «ان اصاله الاحتياط محكمه في المقام».

ولا أدري ما المراد بما افاده قدس سره و يمكن أن يكون ناظرا الى أن الشك في المقام شك في المحصل و في مثله يكون المرجع الاشتغال.

و لكن يرد عليه أنه قد مر منا أن المرجع في هذا الباب البراءه مضافا الى أنه يمكننا أن نقول: بأن بيان المحصل اذا كان من شئون المولى يكون المرجع البراءه أيضا و ان كان الشك في المحصل.

و ربما يقال في وجوب غسله وجهان: أحدهما اطلاق حديثي رفاعه و محمد بن مسلم «١» بتقريب أن مقتضى اطلاقهما وجوب غسل الباقي.

و فيه أن لازم الالتزام بهذا الاطلاق وجوب غسل الكتف لو قطع منه و هو كما ترى.

(١) لاحظ ص: ٣٥٢.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٥٤

و لو كان له ذراعان دون المرفق وجب غسلهما (١).

و لا يبعد أن يقال: بأن التناسب يقتضى أن يكون السؤال عن المقدار الباقي الواجب غسله لو لا القطع لا عن محل آخر.

و لكن يمكن أن يقال: بأننا نلتزم بالاطلاق ما دام لا نقطع بالخلاف و حيث ان وجوب غسل الكتف مقطوع العدم فلا نلتزم به و

أما ما دونه فلا و أما التناسب المذكور فالانصاف أنه ليس مانعا عن الاطلاق

و لكن يمكن أن يقال: بأن المستفاد من حديث ابن جعفر «١»، أن الواجب غسله بعد القطع المقدار الباقي مما كان واجبا غسله و به يرفع اليد عن اطلاق غيره مضافا الى الاجماع المدعى على العدم كما سبق.

ثانيهما روايه ابن جعفر ٢ بدعوى أن المستفاد منها وجوب غسل العضد بعد القطع لكن تقدم أن المستفاد منها ليس كذلك.

(١) بلا فرق بين كونها أصليه و بين كونها زائده أما فى الصورة الاولى فلا طلاق الادله من الكتاب و السنه اذ المفروض صدق اليد عليها و يجب غسل اليد و أما اذا كانت غير اصلية فأیضا يجب غسلها اذ لا اشكال فى كونها تابعه لليد الاصلية فى نظر العرف.

و لا يبعد أن يقال: بان مقتضى وجوب غسل اليد وجوب غسلها مع توابعها.

و يؤكد المدعى ما رواه زراره و بكير أنهما سألا أبا جعفر عليه السلام عن وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله فدعا بطست او تور فيه ماء فغمس يده اليمنى فغرف بها غرفه فصبها على وجهه فغسل بها وجهه ثم غمس كفه اليسرى فغرف بها غرفه فأفرغ على ذراعه اليمنى فغسل بها ذراعه من المرفق الى الكف

(١) (١ و ٢) لاحظ ص: ٣٥١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٥٥

و كذا اللحم الزائد و الاصبع الزائده (١).

و لو كان له يد زائده فوق المرفق فالاحوط استحبابا غسلها أيضا (٢).

لا يردّها الى المرفق ثم غمس كفه اليمنى فأفرغ بها على ذراعه اليسرى من المرفق و صنع بها مثل ما صنع باليمنى ثم مسح رأسه و قدميه بببل كفه لم يحدث لهما ماء جديدا.

ثم قال: و لا يدخل أصابعه تحت الشراك ثم قال: ان الله تعالى يقول: ﴿يَا

أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ فَلْيَسْ لَه أَن يَدْعَ شَيْئًا مِنْ وَجْهِهِ إِلَّا غَسَلَهُ وَأَمْرٌ بِغَسْلِ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمَرْفِقَيْنِ فَلَيْسَ لَهُ أَن يَدْعَ مِنْ يَدَيْهِ إِلَى الْمَرْفِقَيْنِ شَيْئًا إِلَّا غَسَلَهُ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرْفِقَيْنِ» (١).

فان الاستفادة من هذا الحديث وجوب غسل اليد الى المرفق بجميع ما فى الحد.

(١) لعين التقريب المذكور فيما قبله للإطلاق فانه قد ثبت وجوب غسل اليد مع توابعها.

و ما فى روايه زراره (٢) من تحديد المغسول الى اطراف الاصابع محمول على الاشخاص المتعارفه فلا نظر فى الروايه الى التابع الخارج عن الحد فتلك الروايه محكمه بل العرف يفهم من هذه الروايه أيضا وجوب غسل ما فى الحد.

و صفوه القول: أن التوابع فى حكم اليد بحسب الفهم العرفى.

(٢) اليد الزائده فوق المرفق يتصور على نحوين:

(١) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث: ٣.

(٢) لاحظ ص ٣٤٦.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٥٦

...

أحدهما: أن تكون مثل اليد الاصلية فى جميع الآثار المترقبه من القوه و البطش و الاعطاء و الاخذ الى غيرها من الآثار.

ثانيهما: أن تكون يدا بلا- أثر مترتب عليها كيد المشلول أما النحو الاول فيجب غسلها لإطلاق الادله كتابا و سنه المقتضى لوجوب غسل اليد فانها يد حقيقه فيجب غسلها.

و قد يقال- فى وجه عدم وجوب غسلها- أمران:

الاول: أن الاستفادة من الايه الشريفه و الروايات وجوب غسل اليدين لا أزيد و إضافه الجمع الى المكلفين باعتبار إضافه الجمع الى الجميع.

وفيه: أنه لا دليل على هذا المدعى فان الدليل يقتضى وجوب غسل اليد فذو يد واحده يجب عليه غسل الواحده و يجب على

ذی الایدی الاربع غسلها و هكذا فلا وجه للقول بعدم الوجوب.

الثانی: قد حدد المغسول بالمرفق فی الایه و الاخبار فالواقعه فوق المرفق خارجه.

و فیہ: أولاً: ینقض بمن لا یكون لیده مرفق فهل یمکن الالتزام بعدم وجوب غسل یده؟ کلا.

و ثانیاً: أن هذا حد و انه لا بد من غسل هذا المقدار بمعنی انه لو كان له المرفق یمکن ان یمکن الفلانی فیجب الغسل من ذلك المحل كما أنه لو أن أحدا لم ینبت الشعر علی رأسه لم یسقط غسل الوجه عن ذمته.

فالتیجه وجوب الغسل فی هذه الصوره بل یمکن أن یقال: أنه یجوز المسح بها اذ یمکن أن یصدق أنه مسح بیده الیمنی او الیسری.

مبانی منهاج الصالحین، ج ۱، ص: ۳۵۷

و لو اشتبهت الزائده بالاصلیه غسلهما جمیعاً (۱) و مسح بهما علی الاحوط وجوباً (۲).

[مسأله ۴۴: المرفق مجمع عظمی الذراع و العضد و یجب غسله مع الید]

(مسأله ۴۴): المرفق مجمع عظمی الذراع و العضد و یجب غسله مع الید (۳).

و أما النحو الثانی: فغایه ما یمکن أن یقال فی وجه عدم وجوب الغسل أن وجوب الغسل فی الایه و الروایات ینصرف الی الید المتعارفه المترتبه علیها الآثار.

و لا وجه لهذا الانصراف الا بدوا و الا یلزم أن یقال: بعدم الوجوب حتی بالنسبه الی الید الاصلیه اذا كانت مشلوله فان حکم الامثال واحد و مما ذکرنا ظهر أن الاحتیاط بغسلها وجوبی لا استجابی - كما فی المتن - فتأمل.

(۱) لو قلنا بوجوب غسل الزائده لم یکن اشکال فی وجوب غسلهما، و ان قلنا بعدم الوجوب و اشتبهت الاصلیه بالزائده التی لا تكون مصداقاً للید عرفاً یجب غسلهما من باب المقدمه العلمیه لكن الاشکال فی أنه کیف یمکن اشتباه الید الاصلیه بغيرها.

(۲) لا اشکال فی أن هذا طریق الاحتیاط و لكن مقتضى الصناعه

كفايه المسح بكل منهما بعد صدق اليد عليهما فلاحظ.

(٣) نقل عن الشيخ الطوسي قدس سره فى الخلاف: بأن الفقهاء بأجمعهم ملتزمون بوجوب غسل المرفقين مع اليدين الا زفر و قد ثبت عن الائمه عليهم السلام ان (الى) فى الايه بمعنى (مع).

مضافا الى أنه يمكن أن يستفاد المطلوب من روايات الموضوعات البيانيه

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٥٨

...

لاحظ ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال زراره: «ثم غرف يمينه مالاها فوضعه على مرفقه اليسرى» (١) فان وضع اليد على المرفق يدل على أن غسل المرفق واجب.

و يمكن اثبات المدعى ببيان آخر و هو يتوقف على بيان المرفق فنقول.

المستفاد من بعض الكلمات: أن المحصل مما ذكره فى تفسير المرفق معان ثلاثه:

الاول: أن المرفق هو الخط الموهومى الفاصل بين عظم الذراع المحاط بعظمى العضد المحيطين فان من وضع يده على مفصل العضد و الذراع يرى أن فى العضد عظمين محيطين بعظم الذراع و عليه لا- معنى للبحث عن الوجوب و عدمه فان الخط الموهومى غير قابل للغسل نعم يجب غسل كلا عظمى الذراع و العضد لوقوعهما تحت ذلك الخط.

الثانى: أن المرفق هو العظم المتداخل فى عظمى العضد و على هذا يصح النزاع فانه يرجع الى وجوب غسل ذلك العظم المتداخل.

الثالث: أن يكون المراد به مجموع العظام الثلاثه.

لا- اشكال فى أن مقتضى الاجماع القطعى على أن لفظ (الى) بمعنى (مع)، أن المرفق ليس عباره عن الخط الموهومى فيدور الامر بين الامرين الاخيرين و الظاهر هو المعنى الاخير فانه فسر فى مجمع البحرين ب «موصل الذراع فى العضد» و فى المنجد ب «الموصل بين الساعد و العضد» و كون المجموع مقصودا من المرفق يناسب الرفق و الالتيام فان الملتئم

(١) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث: ٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٥٩

[مسأله ٤٥: يجب غسل الشعر النابت فى اليدين مع البشره حتى الغليظ منه]

(مسأله ٤٥): يجب غسل الشعر النابت فى اليدين مع البشره حتى الغليظ منه على الاحوط وجوبا (١).

مجموع العظام.

و يدل على أن المرفق بالمعنى الثالث ما رواه على بن جعفر «١» اذ المفروض ان الذراع قطع من المرفق فلم يبق من الذراع شىء فوجوب غسل الباقي بمعنى ان عظمى العضد داخلان فى المرفق.

و يدل عليه لفظ الجار فانا ذكرنا سابقا أن الجار ليس بيانا للموصول و لا متعلقا ببقى فانه لو كان بيانا للموصول كان المناسب ان يقول: يغسل عضده و لو كان متعلقا ببقى كان منافيا مع القطع من المرفق فان الظاهر أن العضد كله باق فيكون المراد انه يغسل ما بقى من المحل الواجب غسله الذى يكون بعضا من العضد.

(١) الكلام فى المقام يقع فى موردين:

الاول: فى وجوب غسل الشعر النابت على اليدين.

الثانى: فى وجوب غسل البشره و عدم كفايه غسل الشعر النابت و ان كان كثيفا أما المورد الاول فنقول:

الشعر النابت على اليد كالشعر النابت على الوجه يجب غسله بالفهم العرفى و أما المورد الثانى فنقول:

مقتضى القاعده الاولى وجوب غسل نفس البشره و الاكتفاء بغسل الشعر يحتاج الى الدليل و ما يمكن ان يقال فى وجه تسريه الحكم من الوجه الى

[مسألة ٤٦: اذا دخلت شوكة فى اليد لا يجب اخراجها الا اذا كان ما تحتها محسوبا من الظاهر]

(مسألة ٤٦): اذا دخلت شوكة فى اليد لا يجب اخراجها الا اذا كان ما تحتها محسوبا من الظاهر فيجب غسله حينئذ و لو باخراجها (١)

[مسألة ٤٧: الوسخ الذى يكون على الاعضاء اذا كان معدودا جزءا من البشرة لا تجب ازالته]

(مسألة ٤٧): الوسخ الذى يكون على الاعضاء اذا كان معدودا جزءا من البشرة لا تجب ازالته و ان كان معدودا أجنبيا عن البشرة تجب ازالته (٢).

اليدين اطلاق روايه زراره «١» بدعوى أن مقتضى اطلاقها عدم الفرق بين الوجه و اليدين.

و الظاهر ان هذه الروايه ليست روايه مستقلة بل هى ذيل الروايه التى نقلها الصدوق ٢ و عليه فعموم قوله عليه السلام: «كلما احاط به» انما بحسب ما اريد من الموصول المراد به الوجه بقريته الصدر و عليه ليس للروايه عموم يشمل المقام و حيث ان هذا الذيل لا بد من سبقه بكلام كما فى روايه فقيه فلا بد من الالتزام بأن الشيخ قدس سره قد ارتكب التقطيع فلا عموم له.

و على فرض كونها روايه مستقلة لا يفيد أيضا اذ لا معنى لهذا السؤال بلا تقديم مقدمه و سبق سابقه و حيث لا نعلم سابقه يكون الكلام مجملا.

فالتتيجه: ان ما ذهب اليه المشهور صحيح و ما ذهب اليه كاشف الغطاء ليس سديدا و الله العالم.

(١) أما عدم وجوب اخراجها فى مفروض المسأله فلان غسل البواطن غير واجب و المفروض أن مدخل الشوكه من الباطن و أما وجوب الاخراج فى الفرض الثانى فلان غسل الظاهر واجب و المفروض أنه منه.

(٢) أما على التقدير الاول فلانه يعد من البدن فهو جزء منه و غسله مصداق

(١) (١ و ٢) لاحظ ص ٣٤٠ و قد أخرجناها من الوسائل الباب ٤٦ من أبواب الوضوء الحديث: ٣.

[مسألة ٤٨: ما هو المتعارف بين العوام من غسل اليدين الى الزندين و الاكتفاء عن غسل الكفين بالغسل المستحب قبل الوجه باطل]

(مسألة ٤٨): ما هو المتعارف بين العوام من غسل اليدين الى الزندين و الاكتفاء عن غسل الكفين بالغسل المستحب قبل الوجه باطل (١).

[مسألة ٤٩: يجوز الوضوء برمس العضو في الماء]

(مسألة ٤٩): يجوز الوضوء برمس العضو في الماء من أعلى الوجه أو من طرف المرفق مع مراعاة غسل الاعلى فالاعلى (٢).
و لكن لا- يجوز أن ينوى الغسل ليسرى بادخالها في الماء من المرفق لأنه يلزم تعذر المسح بماء الوضوء (٣) و كذا الحال في اليمنى اذا لم يغسل بها اليسرى (٤) و أما لو قصد الغسل باخراج العضو من الماء تدريجا فهو غير جائز مطلقا على الاحوط (٥).

للغسل الواجب و أما على الثاني فلا بد من ازالته كي يحصل الامتثال.

(١) الامر ظاهر فان الاجزاء يحتاج الى الدليل و ليس فليس.

(٢) نقل عن البرهان: الاتفاق عليه، و كذلك عن ظاهر الجواهر.

و مقتضى القاعده جوازه فان مقتضى اطلاق الغسل جوازه بأى نحو يحصل و عليه يجوز الارتماس لكن يلزم أن يراعى الاعلى فالاعلى و عليه لا يمكن تحقق الغسل بالارتماس دفعه بل لا بد من التدريج الزمانى بان يحصل غسل كل جزء قبل الجزء الاخر كي يحفظ الترتيب.

(٣) فلا يجوز و هذا ظاهر لأنه يختلط ماء الوضوء بالماء الخارجى و لا يجوز المسح الا ببله الوضوء.

(٤) و الوجه فيه ظاهر.

(٥) الظاهر انه ناظر الى ان الاحداث لازم فى امتثال الاوامر و لا يكفى الابقاء.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٦٢

[مسألة ٥٠: الوسخ تحت الأظفار اذا لم يكن زائدا على المتعارف لا تجب إزالته]

(مسألة ٥٠): الوسخ تحت الاظفار اذا لم يكن زائدا على المتعارف لا تجب ازالته (١) الا اذا كان ما تحته معدودا من الظاهر (٢).

و اذا قص أظفاره فصار ما تحتها ظاهرا وجب غسله بعد ازاله الوسخ (٣).

[مسألة ٥١: إذا انقطع لحم من اليدين غسل ما ظهر بعد القطع]

(مسألة ٥١): إذا انقطع لحم من اليدين غسل ما ظهر بعد القطع (٤) و يجب غسل ذلك اللحم أيضا ما دام لم ينفصل و ان كان اتصاله بجلده رقيقه (٥).

(١) فان الميزان في وجوب الازاله و عدمه عد ما تحت الوسخ من الظاهر و عدمه فانه لو عد من الظاهر تجب الازاله مقدمه للغسل و كفايه غسل الوسخ عنه يحتاج الى الدليل.

و توهم كونه مستورا بالوسخ فلا يكون من الظاهر، فاسد فان الستر بالوسخ و امثاله لا يقتضى عد ما تحته من البواطن.
(٢) قد ظهر الوجه فيه.

(٣) اذ المفروض أنه بعد القص يدخل في موضوع وجوب الغسل فيجب.

(٤) فانه يعد من الظاهر على الفرض فيجب غسله.

(٥) أما وجوب غسله فلانه من التوابع و قوله عليه السلام: «فليس له ان يدع شيئا» (١) يقتضى غسل ما يكون تابعا و لا يجب قطعه، لعدم المقتضى اذ انه ليس شيئا خارجيا كى يجب قطعه مقدمه لغسل ما تحته و ان شئت قلت: أن غسله

(١) لاحظ ص: ٣٥٥.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٦٣

و لا يجب قطعه ليغسل ما كان تحت الجلده (١).

و ان كان هو الاحوط وجوبا لو عد ذلك اللحم شيئا خارجيا و لم يحسب جزءا من اليد (٢).

[مسألة ٥٢: الشقوق التي تحدث على ظهر الكف من جهة البرد ان كانت وسيعة يرى جوفها وجب اقبال الماء اليها]

(مسألة ٥٢): الشقوق التي تحدث على ظهر الكف من جهة البرد ان كانت وسيعة يرى جوفها وجب اقبال الماء اليها (٣) و الا

فلا (٤) و مع الشك فالاحوط استحبابا الايصال (٥).

يكفى عن غسل البشرة.

(١) قد ظهر الوجه فيه.

(٢) و الوجه فيه أنه أمر خارجي مانع عن وصول الماء الى البشرة فيحب قطعه.

و لكن يرد عليه أن كونه شيئا خارجيا تسامح فانه من قبيل الشعر حيث انه لا يعد

من اليد و لكن من توابعها بلا اشكال فلا وجه لوجوب الاحتياط نعم يحسن الاحتياط بلا اشكال.

(٣) اذ المفروض كونها من الظاهر.

(٤) فقد ظهر وجهه و الميزان فى كون الشىء من الظاهر أن يرى بسهولة من دون علاج و امكان الرؤيه بالعلاج كما اذا فصل طرفى الشق باليد لا يقتضى كونها من الظاهر.

(٥) فانه قد مر أن المستفاد من النصوص أن الواجب غسل ظاهر البشره بل استفيد من حديث أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن المضمضه و الاستنشاق قال: ليس هما من الوضوء هما من الجوف «١»، و غيره، عدم

(١) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب الوضوء الحديث: ٩.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٦٤

[مسأله ٥٣: ما ينجمد على الجرح عند البرء و يصير كالجلده لا يجب رفعه]

(مسأله ٥٣): ما ينجمد على الجرح عند البرء و يصير كالجلده لا يجب رفعه (١) و ان حصل البرء (٢) و يجرى غسل ظاهره و ان كان رفعه سهلا (٣)،

[مسأله ٥٤: يجوز الوضوء بماء المطر إذا قام تحت السماء حين نزوله فقصد بجريانه على وجهه غسل الوجه مع مراعاة الأعلى فالأعلى]

(مسأله ٥٤) يجوز الوضوء بماء المطر اذا قام تحت السماء حين نزوله فقصد بجريانه على وجهه غسل الوجه مع مراعاة الاعلى فالاعلى و كذلك بالنسبه الى يديه (٤).

وجوب غسل الجوف و مع الشك يستصحب كونه من الجوف.

هذا اذا كانت الشبهه مصداقيه و اما اذا كانت شبهه مفهوميه فيشكل اذ المفروض أن مقتضى وجوب غسل اليد من المرفق الى أطراف الاصابع وجوب غسل ما بين الحدين على الاطلاق و حيث ان المقيّد منفصل و أمره دائر بين الاقل و الاكثر فلا يسرى اجماله الى المطلق و عليه يرفع اليد عن الاطلاق بالمقدار المعلوم و أما فى مورد الشك فيؤخذ بالاطلاق.

ولنا أن نقول: ان هذا التقريب يتم بناء على عدم جريان الاصل فى الشبهه المفهوميه، و أما مع جريانه فما المانع من أن يقال: ان هذا الموضوع قبل وجوده لم يكن محدودا من الظاهر و الان كما كان.

(١) فانه من العضو فيكفي غسله عن غسل العضو.

(٢) فانه معدود من اليد حتى في هذا الحال.

(٣) قد ظهر وجهه فلاحظ.

(٤) فان مقتضى اطلاق الغسل كفايته بأى نحو يحصل فلا فرق بين اقسامه في تحقق الامتثال فلاحظ.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٦٥

و كذلك اذا قام تحت الميزاب أو نحوه (١) و لو لم ينو من الاول لكن بعد جريانه على جميع محال الوضوء مسح بيده على وجهه بقصد غسله و كذا على يديه اذا حصل الجريان يكفي أيضا (٢).

[مسألة ٥٥: إذا شك في شيء منه من الظاهر حتى يجب غسله أو الباطن فالأحوط استحباباً غسله]

(مسألة ٥٥): إذا شك في شيء منه من الظاهر حتى يجب غسله أو الباطن فالأحوط استحباباً غسله نعم إذا كان قبل ذلك من الظاهر وجب غسله (٣).

(١) بعين التقريب فلا وجه للإعاده.

(٢) لان الميزان حصول الغسل فبأى وجه يحصل يكفي

لامتثال.

(٣) تاره تكون الشبهه مفهوميه و اخرى تكون مصداقيه فان كانت مفهوميه فتاره نقول بعدم جريان الاصل فى موردها و اخرى نقول بجريانها أما على الاول فيجب غسل مورد الشك اذ قد مر قريبا ان مقتضى وجوب غسل ما بين الحدين وجوب غسل كل ما يمكن قابلا له مما وقع بينهما بتقريب أن اجمال المنفصل لا يسرى الى العام و المطلق فيقتصر فى رفع اليد عن دليل الوجوب على القدر المعلوم.

و أما على الثانى، فلا مانع من جريان الاصل فيما يترتب عليه اثر شرعى.

و أما ان كانت الشبهه مصداقيه فتاره تكون الحاله السابقه معلومه بأن كانت معدوده من الجوف، و اخرى تكون الحاله السابقه عكس ذلك بأن تكون معدوده من الظاهر، و ثالثه لا- تكون الحاله السابقه معلومه أما على الاولى فلا- مانع من جريان الاستصحاب.

ان قلت: أركان الاستصحاب و ان كانت تامه لكن لا يترتب عليه تحقق الطهاره الاعلى القول بالمثبت فان الغسلات و المسحات تسبب حصول الطهاره.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٦٦

[الثالث يجب مسح مقدم الرأس]

اشاره

الثالث يجب مسح مقدم الرأس (١).

قلت: أما على القول بأن الطهاره هى عين الغسلات و المسحات فلا تصل النوبه الى هذا الاشكال و أما على القول بأنها غيرها فلا نلتزم بكونها مسببه عنها تكويننا كى يتوجه هذا الاشكال بل الطهاره بحكم الشارع تترتب عليها ترتب الحكم على موضوعه و هو ليس من المثبت.

و احتمال كونها امرا تكوينيا كشف عنها الشارع، احتمال بعيد لا يساعد عليه الدليل.

و أما على الثانىه فلا اشكال فى جريان استصحاب كونها من الظاهر و وجوب غسله.

و أما على الثالثه فعلى تقدير عدم جريان الاصل فى الاعدام الازليه يجب الغسل مقدمه لامتثال وجوب الغسل و أما على القول

بكونه جاريا فيها فعلى القول بان المستفاد من الادله وجوب غسل الظاهر فلا مانع من اثبات عدم كون المورد من الظاهر بالاصل الازلى و أما ان قلنا بأن الخارج عنوان الجوف فلا اثر للأصل فى اثبات عدم الوجوب بل مقتضاه الوجوب و حيث انا لم نجد دليلا معتبرا دالا على الاختصاص بالظاهر تكون النتيجة وجوب الغسل فلاحظ.

(١) يقع الكلام تاره فى أصل وجوب مسح الرأس و اخرى فى خصوصياته أما الكلام من الناحيه الاولى فلا اشكال و لا خلاف بين المسلمين فى وجوبه بل يمكن أن يقال: بأن وجوبه من ضروريات الإسلام و قد دلت عليه الايه الكريمة:

وَ امْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَ ارْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ «١».

و أما الكلام من الناحيه الثانيه فنقول: مقتضى الايه المباركه و الاخبار الداله

(١) المائده: ٥.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٦٧

...

على وجوب مسح الرأس عدم الفرق بين مقدمه و غيره.

لاحظ ما رواه زراره قال: و قال أبو جعفر عليه السلام: ان الله وتر يحب الوتر فقد يجزيك من الوضوء ثلاث غرفات: واحده للوجه و اثنتان للذراعين و تمسح ببله يمينك ناصيتك و ما بقى من بله يمينك ظهر قدمك اليمنى و تمسح ببله يسارك ظهر قدمك اليسرى «١».

و ما رواه زراره و بكير أنهما سالا أبا جعفر عليه السلام عن وضوء رسول الله «ص» الى أن قال: ثم قال: «وَ امْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَ ارْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» فاذا مسح بشىء من رأسه أو بشىء من قدميه ما بين الكعبين الى اطراف الاصابع فقد أجزأه «٢».

و ما رواه داود بن فرقد قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ان أبى كان يقول: ان للوضوء حدا من تعداه لم يوجر، و كان أبى يقول:

انما يتلدد فقال له رجل: و ما حده؟ قال تغسل وجهك و يدك، و تمسح رأسك و رجليك «٣»، الى غيرها من الروايات الواردة في الباب ١٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

و قد دلت جمله من النصوص على أنه يلزم أن يكون على مقدمه:

منها ما رواه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: مسح الرأس على مقدمه «٤».

(١) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث: ٢.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣.

(٣) نفس المصدر الحديث: ١.

(٤) الوسائل الباب ٢٢ من أبواب الوضوء الحديث: ١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٦٨

...

و منها ما رواه أيضا قال: قال: أبو عبد الله عليه السلام: مسح الرأس على مقدمه «١».

مضافا الى سيره الجارية بين المتشرعة من الامامية و أنه لا شك في أنه مقتضى مذهب الشيعة.

و في المقام جمله من الروايات يستفاد منها خلاف ذلك:

منها ما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في مسح القدمين و مسح الرأس فقال: مسح الرأس واحده من مقدم الرأس و مؤخره و مسح القدمين ظاهرهما و باطنهما «٢».

و هذه الرواية ضعيفه بالرفع.

و منها ما رواه الحسين بن أبي العلاء قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: امسح الرأس على مقدمه و مؤخره «٣».

و المستفاد من هذه الرواية وجوب مسح مقدم الرأس و مؤخره و لا بد من طرحها لمخالفتها لمذهب أهل البيت قطعا أو تحمل على التقيه لما نقل عن المالك:

«بأن الواجب مسح جميع الرأس».

و منها ما رواه أيضا قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المسح على الرأس فقال: كأنى انظر الى عكته فى قفاء أبى يمر عليها يده و سألته عن الوضوء بمسح الرأس مقدمه و مؤخره

فقال: كأنى انظر الى عكته فى رقبه أبى يمسح عليها «٤».

(١) نفس المصدر الحديث: ٢.

(٢) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب الوضوء الحديث: ٧.

(٣) الوسائل الباب ٢٢ من أبواب الوضوء الحديث: ٦.

(٤) نفس المصدر الحديث: ٥.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٦٩

و هو ما يقارب ربه مما يلى الجبهه (١) و يكفى فيه المسمى طولاً و عرضاً (٢).

و هذه الروايه أيضاً مطروحه بل الناظر فيها يفهم أن الامام عليه السلام فى مقام الجواب كان يتقى.

مضافاً الى أن المستفاد منها تعين المسح على القفا.

و الحاصل: أنه لا مجال للعمل بهذه الاخبار بلا اشكال و لا كلام.

(١) فان المقدم من المفاهيم العرفيه و ينطبق على هذا المقدار بحسب الفهم العرفى فلاحظ.

(٢) فان هذا مقتضى اطلاق الادله كتاباً و سنه، و هذا هو المنسوب الى المشهور، و نقل عن غير واحد نسبته الى مذهب

الاصحاب و نقل عن الأردبيلى دعوى الاجماع عليه بل نقل عن بعض بأن ادعاء الاجماع عليه مستفيض.

و ما نقل من بعض من الاكتفاء بمقدار الاصبع لا ينافى ما تقدم، اذ يمكن أن يكون بياناً للمقدار الأقل الذى يتحقق المسح به لا

الالزام بهذا المقدار.

و لا يبقى فى الحكم شك مع النصوص الوارده فى المقام:

قمى، سيد تقى طباطبايى، مبانى منهاج الصالحين، ١٠ جلد، منشورات قلم الشرق، قم - ايران، اول، ١٤٢٦ هـ ق مبانى منهاج

الصالحين؛ ج ١، ص: ٣٦٩

منها ما رواه زراره قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام ألا تخبرني من أين علمت وقلت: أن المسح ببعض الرأس و بعض الرجلين؟ فضحك فقال: يا زراره قاله رسول الله و نزل به الكتاب من الله عز و جل لان الله عز و جل قال (يقول يب خ):

«فَاغْسِلُوا

وَجُوهَكُمْ» فَعَرَفْنَا أَنَّ الْوَجْهَ كُلَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَغْسَلَ ثُمَّ قَالَ: «وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ» فَوَصَلَ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمَرْفِقَيْنِ بِالْوَجْهِ فَعَرَفْنَا أَنَّهُ يَنْبَغِي لِهَمَا أَنْ يَغْسَلَا إِلَى الْمَرْفِقَيْنِ ثُمَّ فَصَلَ بَيْنَ الْكَلَامِ فَقَالَ: «وَ امْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ» فَعَرَفْنَا حِينَ قَالَ:

«بِرُؤُوسِكُمْ» أَنَّ الْمَسْحَ بِبَعْضِ الرَّأْسِ لِمَكَانِ الْبَاءِ ثُمَّ وَصَلَ الرَّجْلَيْنِ بِالرَّأْسِ كَمَا

مَبْنَى مِنْهَا الصَّالِحِينَ، ج ١، ص: ٣٧٠

...

وَصَلَ الْيَدَيْنِ بِالْوَجْهِ فَقَالَ: «وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» فَعَرَفْنَا حِينَ وَصَلَهُمَا (وَصَلَّهَا) بِالرَّأْسِ أَنَّ الْمَسْحَ عَلَى بَعْضِهِمَا (بَعْضُهَا خ) ثُمَّ فَسَّرَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لِلنَّاسِ فَضَيَعُوهُ الْحَدِيثَ «١».

فَإِنَّ الْمُسْتَفَادَ مِنْ هَذِهِ الرَّوَايَةِ كِفَايَةَ مَسْحِ بَعْضِ الرَّأْسِ.

وَ لَا يَخْفَى أَنَّ بَعْدَ صُدُورِ الرَّوَايَةِ مِنَ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ قَوْلِهِ: «لِمَكَانِ الْبَاءِ» بَعْدَ سُؤَالِ زُرَّارِهِ، لَا مَجَالَ لِلْبَحْثِ فِي أَنَّ كَلِمَةَ الْبَاءِ تَجِيءُ لِلتَّبْعِيضِ أَمْ لَا؟.

وَ مِنْهَا مَا رَوَاهُ زُرَّارُهُ وَ بَكِيرُ ابْنِ أَعِينٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ فِي الْمَسْحِ: تَمَسَّحُ عَلَى النَّعْلَيْنِ وَ لَا تَدْخُلُ يَدُكَ تَحْتَ الشَّرَاكِ وَ إِذَا مَسَحْتَ بِشَيْءٍ مِنْ رَأْسِكَ أَوْ بِشَيْءٍ مِنْ قَدَمَيْكَ مَا بَيْنَ كَعْبَيْكَ إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ فَقَدْ أَجْزَأَكَ «٢».

وَ مِنْهَا مَا رَوَاهُ الْإِخْوَانُ أَيْضًا «٣».

وَ رَبَّمَا يُقَالُ: بِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَقْدَارُ الْأَصْبَعِ عَرْضًا، وَ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَدْرَكًا لِهَذَا الْقَوْلِ حَدِيثَانِ:

أَحَدُهُمَا: مَا رَوَاهُ حَمَادُ بْنُ عَيْسَى عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فِي الرَّجْلِ يَتَوَضَّأُ وَ عَلَيْهِ الْعِمَامَةُ قَالَ: يَرْفَعُ الْعِمَامَةَ بِقَدْرِ مَا يَدْخُلُ أَصْبَعَهُ فَيَمْسَحُ عَلَى مَقْدَمِ رَأْسِهِ «٤».

ثَانِيَهُمَا مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَجُلٌ تَوَضَّأَ وَ هُوَ

(١) الْوَسَائِلُ الْبَابُ ٢٣ مِنْ أَبْوَابِ الْوَضُوءِ الْحَدِيثُ: ١.

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ الْحَدِيثُ: ٤.

(٣) لَاحِظْ ص: ٣٤٧.

(٤) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب الوضوء الحديث:

معتم فثقل عليه نزع العمامه لمكان البرد، فقال: ليدخل اصبعه «١».

و الحديث الاول ضعيف بالارسال مضافا الى أن دلالتهما على المدعى محل نقاش اذ أقل المسح لا يتحقق الا بادخال الاصبع تحت العمامه.

اضف الى ذلك أن الاصبع من المدورات و لا يكون باطنه بمقدار الاصبع فالحديثان على خلاف المدعى أدل فلاحظ.

و عن جمله من الاعيان- كالفقيه و السيد و الشيخ فى بعض كتبه-، وجوب المسح بثلاث أصابع مضمومه و المستند لهذا القول حديثان:

أحدهما: ما رواه زراره قال: قال أبو جعفر عليه السلام: المرأه يجزيها من مسح الرأس أن تمسح مقدمه قدر ثلاث أصابع و لا تلقى عنها خمارها «٢».

ثانيهما: ما رواه معمر بن عمر عن أبى جعفر عليه السلام قال: يجزى من المسح على الرأس موضع ثلاث اصابع و كذلك الرجل (الرجلين خ ل) «٣».

أما الروايه الثانيه فضعيفه سندا و أما الاولى فالاستدلال بها يتوقف على القول بمفهوم العدد فلا مجال لهذا القول كما أنه لا مجال للتفصيل بين المرأه و الرجل.

مضافا الى أن السيره على خلافه و أنه لو كان واجبا لم يكن مورد الخلاف فان مقتضى القاعده انكشاف الحال و عدم بقاء هذا الحكم مستورا مخفيا عن الانظار.

فانقدح من جميع ما تقدم كفايه المسمى طولا و عرضا.

(١) نفس المصدر الحديث: ٢.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣.

(٣) نفس المصدر الحديث: ٥.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٧٢

...

بقى فى المقام شىء و هو أنه يستفاد من روايه زراره وجوب مسح الناصيه قال: و قال أبو جعفر عليه السلام: ان الله و وتر يحب
الوتر فقد يجزيك من الوضوء ثلاث غرفات: واحده للوجه و اثنتان للذراعين و تمسح ببله يمينك ناصيتك و ما

بقى من بله يمينك ظهر قدمك اليمنى و تمسح ببله يسارك ظهر قدمك اليسرى «١».

و لكن يمكن أن يقال: بأنه يدخل قوله: «تمسح» تحت قوله: «يجزيك» بتأويله الى المصدر فان الظاهر كذلك فلا دلالة على اللزوم.

الا أن يقال: ان الاضمار على خلاف الظاهر و الاصل فان عطف تمسح على فاعل يجزى لا يجوز الا بتأويل الفعل الى المصدر و هذا يتوقف على تقدير «أن» الناصبه.

و ثانيا: أن الناصبه على ما فى كلام بعض اللغويين عبارته عن مقدم الرأس أو شعره و على فرض الاجمال يرجع الى الروايات الداله على أن محل المسح مقدم الرأس لكن يشكل بأن الظاهر من وجوب مسح الناصبه وجوب مسح جميعها فعلى تقدير كون الناصبه مقدم الرأس يجب مسح جميع مقدمه و على فرض الاجمال لا بد من الاحتياط كى يحرز مسح الناصبه اذ المفروض أنه علم من الدليل وجوب مسح الناصبه فلا بد من تحقق الامتثال و احرازه فالعمده الاشكال الاول مضافا الى السيره الخارجيه على عدم استيعاب المقدم و اكتفاء المتشرعه على مسمى المسح الحاصل على مقدم الرأس فلاحظ.

و يمكن أن يقال: بأن الناصبه لفظ مجمل و حيث ان اجمال المقيّد المنفصل لا يسرى الى المطلق فيؤخذ باطلاق المطلق و هو قوله عليه السلام: «مقدم الرأس»

(١) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث: ٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٧٣

و الاحوط استحبابا أن يكون العرض قدر ثلاثه أصابع (١) و الطول قدر طول اصبع (٢).

و الاحوط وجوبا أن يكون المسح من الاعلى الى الاسفل (٣).

و يرتفع الاجمال من الناصبه.

و ان شئت قلت: ان المطلق الوارد فى المقام قابل لان يبين اجمال الناصبه فان الناصبه لا جمالها بلا اقتضاء و ما

لا اقتضاء له لا يعارض المقتضى فلاحظ فتأمل.

(١) لروايه زرارہ «١».

(٢) بدعوى: أن المستفاد من روايه زرارہ «٢» كل من الطول و العرض و مقدار طول الاصابع الثلاث، انما هو طول الاصبع الواحد فلاحظ.

(٣) ربما يقال: بأن مقتضى قاعده الاشتغال لزوم الاحتياط.

و فيه: أنه قد مر أن مقتضى القاعده، البراءه بعد البناء على أن الامر متوجه الى الغسل و المسح.

مضافا الى أنه لا تصل النوبه الى القاعده فان اطلاق الايه و الروايات يقتضى جواز المسح باى نحو كان.

و دعوى انصراف الاطلاق الى المتعارف، و المتعارف من المسح، من الاعلى ممنوعه أولا: بعدم التعارف فى المسح كذلك و ثانيا: بمنع الانصراف الى المتعارف الخارجى.

اضف الى جميع ذلك ما رواه حماد بن عثمان عن أبى عبد الله عليه السلام

(١) لاحظ ص: ٣٧١.

(٢) لاحظ ص: ٣٧١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٧٤

و يكون بنداوه الكف اليمنى (١).

قال: لا بأس بمسح الوضوء مقبلا و مدبرا «١» فان مقتضاه عدم الفرق.

و له روايه اخرى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بمسح القدمين مقبلا و مدبرا «٢» و لا مجال لان يقال: بأنهما روايه واحده لأجل وحده السند اذ وحده السند لا تدل على وحده الروايه و حيث لا تنافى بين الروايتين و لا نقول بمفهوم اللقب نأخذ بالروايه الاولى و نلتزم بمفادها.

(١) يستفاد من هذا المتن أمور:

الامر الاول: أن يكون المسح بنداوه ماء الوضوء لا ماء آخر فنقول:

المعروف بين الاماميه وجوب كون المسح بنداوه ماء الوضوء و عدم جوازه بالماء الجديد و لم ينقل فى ذلك خلاف الا من الاسكافى.

و كيف كان يمكن الاستدلال على مسلك المشهور بوجه:

الاول: الروايات الحاكيه لوضوء النَّبِيِّ صلى الله عليه و آله.

فمنها ما

رواه زراره «٣».

و منها ما رواه زراره و بكير «٤».

و منها ما رواه بكير بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال: ألا احكى لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله فأخذ بكفه اليمنى كفاً من ماء فغسل به وجهه ثم أخذ بيده اليسرى كفاً فغسل به يده اليمنى ثم أخذ بيده اليمنى كفاً من

(١) الوسائل الباب ٢٠ من أبواب الوضوء الحديث: ١.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢.

(٣) لاحظ ص: ٣٥٠.

(٤) لاحظ ص: ٣٦٧.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٧٥

...

ماء فغسل به يده اليسرى ثم مسح بفضله يديه رأسه و رجله «١».

و منها ما رواه عمر بن اذينة عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث طويل:

ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال: لما اسرى بي الى السماء أوحى الله الى يا محمد ادن من صاعد فاغسل مساجدك و طهرها وصل لربك، فدنا رسول الله صلى الله عليه وآله من صاعد و هو ماء يسيل من ساق العرش الايمن فتلقى رسول الله صلى الله عليه وآله و آله الماء بيده اليمنى فمن اجل ذلك صار الوضوء باليمين، ثم أوحى الله اليه أن اغسل وجهك فانك تنظر الى عظمتي ثم اغسل ذراعيك اليمنى و اليسرى فانك تلقي بيديك كلامي ثم امسح رأسك بفضله ما بقى في يدك من الماء و رجليك الى كعبيك فاني أبارك عليك و اوطئك موطأ لم يظأ أحد غيرك «٢».

و منها ما رواه زراره قال: حكي لنا أبو جعفر عليه السلام وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله فدعا بقدر من ماء فأخذ كفاً من ماء فأسدلها على وجهه (من أعلى الوجه) ثم مسح (على ل خ) وجهه

من الجانبين جميعا ثم أعاد يده اليسرى فى الاناء فأسدلها على يده اليمنى ثم مسح جوانبها ثم أعاد اليمنى فى الاناء فصبها على اليسرى ثم صنع بها كما صنع باليمنى ثم مسح بما بقى فى يده رأسه ورجليه و لم يعد هما فى الاناء «٣».

و منها ما رواه محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام قال: يأخذ أحدكم الرائحة من الدهن فيملا بها جسده و الماء أوسع ألا أحكى لكم وضوء رسول

(١) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث: ٤.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٥.

(٣) نفس المصدر الحديث: ٦.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٧٦

...

الله صلى الله عليه و آله؟ قلت: بلى.

قال: فأدخل يده فى الاناء و لم يغسل يده فاخذ كفا من ماء فصبه على وجهه ثم مسح جانبيه حتى مسحه كله ثم أخذ كفا آخر بيمينه فصبه على يساره ثم غسل به ذراعه الايمن ثم أخذ كفا آخر فغسل به ذراعه الايسر ثم مسح رأسه ورجليه بما بقى فى يديه «١».

و منها ما رواه زراره «٢» و منها ما رواه بكير و زراره «٣».

فانه يستفاد من هذه النصوص و جوب كون المسح بنداوه ماء الوضوء فان نقل الكيفية مع كون الامام عليه السلام فى مقام التعليم يقتضى وجوبها سيما مع التصريح فى جملة من النصوص بأنه لم يعد يده فى الاناء فان الافعال الصادره منهم عليهم السلام حال الوضوء كانت كثيره كنظرهم الى السماء، و لم يتصد الرواه للنقل و مع ذلك نقلوا هذه الخصوصيه فنكشف لزومها.

الثانى: الروايات الداله على أنه لو نسي المسح حتى دخل فى الصلاة أخذ من بلل لحيته أو أشفاره:

منها ما رواه خلف بن حماد عن اخبره عن

أبي عبد الله عليه السلام قال:

قلت له: الرجل ينسى مسح رأسه و هو في الصلاة قال: ان كان في لحيته بلل فاليمسح به قلت: فان لم يكن له لحيه؟ قال: يمسح من حاجبيه أو أشفار عينيه «٤».

و منها: ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا ذكرت و انت في صلاتك، انك قد تركت شيئا من وضوئك (الى أن قال): و يكفيك من مسح

(١) نفس المصدر الحديث: ٧.

(٢) لاحظ ص: ٣٣٥.

(٣) لاحظ ص ٣٤٨.

(٤) الوسائل الباب ٢١ من أبواب الوضوء الحديث: ١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٧٧

...

رأسك أن تأخذ من لحيتك بللها اذا نسيت أن تمسح رأسك فتمسح به مقدم رأسك «١».

و منها ما رواه زراره عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل ينسى مسح رأسه حتى دخل في الصلاة قال: ان كان في لحيته بلل بقدر ما يمسح رأسه و رجله فليفعل ذلك و ليصل «٢».

فانه يستفاد من هذه النصوص أن المسح لا يجوز بغير ماء الوضوء.

الثالث ما رواه عمر بن أذينة «٣»، فان هذه الرواية تدل على أنه كان يجب عليه أن يمسح بفضل ما في يده، و الاخبار المشتمله على الوضوءات البيانية تدل على أن الواجب عليه واجب على جميع المسلمين.

و ربما يقال: بأن ما رواه زراره «٤» يدل على خلاف المقصود فان مفاده الاجزاء لا الوجوب.

و اجيب عنه: بأن عطف كلمه «تمسح» على فاعل يجرى لا- يمكن الا- بتأويل المصدر، و الاضمار على خلاف الظاهر فتكون الجملة مستقلة خبريه في مقام الانشاء و تدل على الوجوب.

و یرد علیه: أن کون الجملة مستأنفه أيضا خلاف الظاهر فان الظاهر أن کلمه (واو) للعطف لا للاستيناف و لا أقل من

(١) نفس المصدر الحديث: ٢.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٣.

(٣) لاحظ ص ٣٧٥.

(٤) لاحظ ص ٣٦٧.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٧٨

...

و لكن على كل تقدير لا يستفاد من الروايه جواز المسح بغير ماء الوضوء اذ يمكن أن يكون الاجزاء راجعا الى مسح الناصيه.

فالتتيجه أن مسح الناصيه يجزى عن غيرها.

و لكن الانصاف: أن الالتزام بالاستيناف ليس خلاف الظاهر فلاحظ.

و فى المقام طائفتان من النصوص:

الاولى: ما تدل على وجوب الاخذ من الماء الجديد و المسح به و هى جمله من النصوص:

منها ما رواه أبو بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مسح الرأس قلت:

أمسح بما على يدي من الندى رأسى؟ قال: لا بل تضع يدك فى الماء ثم تمسح «١».

و منها: ما رواه معمر بن خلاد قال: سألت أبا الحسن عليه السلام: أ يجزئ الرجل ان يمسح قدميه بفضله رأسه؟ فقال برأسه: لا،

فقلت أ بماء جديد فقال برأسه: نعم «٢».

و منها: ما رواه جعفر بن عماره بن أبى عماره قال: سألت جعفر بن محمد عليه السلام: أمسح رأسى ببلل يدي؟ قال: خذ لرأسك

ماء جديدا «٣».

و يرد عليه: أنه لا يمكن الالتزام بمفادها حيث ان مفادها خلاف المذهب و الضروره فان الاسكافى أيضا لا يقول بالوجوب بل

قائل بالجواز فتحمل على التقيه مضافا الى ضعف السند في بعضها.

(١) الوسائل الباب ٢١ من أبواب الوضوء الحديث: ٤.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٥.

(٣) نفس المصدر الحديث: ٦.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٧٩

...

الثانيه: ما تدل على جواز المسح بماء جديد منها ما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل نسي أن يمسح على رأسه فذكر و هو في الصلاة فقال:

ان كان استيقن ذلك انصرف فمسح

على رأسه و رجليه و استقبال الصلاة و ان شك فلم يدر مسح أو لم يمسح فليتناول من لحيته ان كانت مبتله و يمسح على رأسه و ان كان أمامه ماء فليتناوله منه فليمسح به رأسه «١».

و هذه الروايه ضعيفه سنداً بمحمد بن سنان و مخدوشه دلالة لان موردها مورد جريان قاعده الفراغ فلا مانع من الالتزام بمفادها رجاء.

و منها: ما يدل بالاطلاق على الجواز لاحظ ما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل توضأ و نسي أن يمسح رأسه حتى قام فى صلاته قال: ينصرف و يمسح رأسه ثم يعيد «٢».

و ما رواه أبو الصباح قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل توضأ فنسى أن يمسح على رأسه حتى قام فى الصلاة قال: فلينصرف فليمسح على رأسه و ليعد الصلاة «٣».

و منها غيرهما المذكور فى الباب ٣٥ من أبواب الوضوء من الوسائل.

و من الظاهر أن المطلق يحمل على المقيد و منه يظهر أن الاستدلال باطلاق الايه و جملة من الروايات غير صحيح اذ الاطلاق يقيد بالمقيد.

الامر الثانى: أن يكون المسح بنداوه الكف. و الظاهر أن مراده وجوب المسح بنداوه الكف بالكف لا بشىء آخر اذ يمكن أن يكون المسح بنداوه

(١) الوسائل الباب ٤٢ من أبواب الوضوء الحديث: ٨.

(٢) الوسائل الباب ٣ من أبواب الوضوء الحديث: ١.

(٣) نفس المصدر الحديث: ٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٨٠

...

الكف و لكن بواسطة شىء آخر غير الكف فالمستفاد من كلامه وجوب المسح بالكف بنداوتها فلا يجوز الاخذ من نداوه الكف بخرقه و المسح بها فلا بد من اقامه الدليل على وجوب أن يكون المسح بنداوه الكف، و لا يكفى غير الكف

و بعد اثبات ذلك لا بد من الاستدلال على وجوبه بنفس الكف لا بشئ ء آخر.

فتقول: يدل على وجوب كون المسح ببله الكف بعض النصوص لاحظ حديثي زراره و الاخوين «١».

و اما وجوبه بالكف فمضافا الى دعوى الاتفاق عليه من جمله من الاصحاب- كما فى الحدائق-، و نفى الخلاف عنه نصا و فتوى- كما عن شيخنا الانصارى-، يمكن أن يقال بدلاله الاطلاق عليه فان المتعارف من المسح أن يكون باليد.

ان قلت: التعارف لا يقتضى الانصراف الا بدوا.

قلت: الامر كذلك لكن فرق بين عدم التعارف لعدم القدره كالغسل بماء الكبريت و الزاج، و بين عدم التعارف مع القدره عليه كالمشى بالنحو القهقرى فان عدم التعارف مع القدره لا يبعد أن يكون موجبا لانصراف الاطلاق عنه.

اضف الى ذلك أن الاخبار البيانيه ليست فيها ما يكون دالا على أنه مسح بذراعه أو بشئ ء آخر غير الكف.

و الحاصل: انه لا اشكال فى أن الظاهر من تلك النصوص أنه عليه السلام مسح رأسه بكفه و هذا الظهور لا يقبل الانكار مضافا الى أن الراوى بصدد بيان جميع الخصوصيات و لو كان مسح الامام بواسطه غير اليد لكان على الراوى بيانه و لم يبين.

(١) لاحظهما فى ص: ٣٦٧ و ٣٤٨.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٨١

...

مضافا الى جميع ذلك قول الراوى فى جمله من تلك النصوص: «و لم يعدهما فى الاناء» أو ما هو قريب من هذا المضمون فانه يفهم من هذا الكلام ان آله المسح هى الكف.

ان قلت: ان غايه دلاله هذه الاخبار، أن تدل على كون المسح باليد و اليد ليست مختصه بما دون الزند.

قلت: ان المتبادر من اليد فى مثل هذه الموارد ما دون الزند فانه لو قال أحد: أكلت

بيدى لا يحتمل أن يكون مراده أنه اكل بذراعه او بعضده.

اضف الى ذلك انه قد صرح فى بعض نصوص الموضوعات البيانيه بالكف لاحظ روايتى الاخوين «١» فانه قد صرح فيهما بأنه مسح رأسه و قدميه الى الكعبين بفضل كفه لم يجدد ماء فتأمل.

مضافا الى أن صاحب الحدائق- على ما نقل عنه-، نقل عن جمله من الاصحاب الاتفاق على الحكم المذكور.

الامر الثالث: أن يكون المسح بالكف اليمنى، و قد نسب الى المشهور الاستحباب و عن الحدائق: «أن ظاهرهم الاتفاق عليه».

و الوجه فيه- ظاهرا- اطلاق الادله بل قيل انه صرح بالاطلاق فى روايه زراره حيث قال: «و مسح مقدم رأسه و ظهر قدميه ببله يساره و بقيه بله يمناه» (٢)

لكن لنا أن نقول: بأن الروايات الحاكيه للموضوعات البيانيه، نقل عمل خارجي و لا معنى لانعقاد الاطلاق فيها و لا ندرى بأنه عليه السلام مسح رأسه باليمنى أو باليسرى.

(١) لاحظ ص: ٣٤٨ و ٣٥٤.

(٢) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الموضوع الحديث: ٢.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٨٢

بل الاحوط وجوبا باطنها (١).

[مسألة ٥٦: يكفى المسح على الشعر المختص بالمقدم]

(مسألة ٥٦): يكفى المسح على الشعر المختص بالمقدم (٢).

و لا- يبعد أن يقال: بأن الطبع الاولى يقتضى أن يمسح الرأس باليمنى و لو كان الامر بالعكس كان الراوى يتقله و مع التعارف الخارجى لا يبقى مجال للأخذ بالاطلاق المنعقد فى الايه على فرض انعقاده و كذلك بالاطلاق الوارد فى النصوص.

هذا على ما قلناه فى روايه زراره بان قوله «و تمسح ببله يمناك ناصيتك» (١) مؤول بالمصدر و معطوف على فاعل يجزى و أما لو قلنا بان الواو حرف استيناف فيكون الدال على الوجوب تاما لكن يمكن أن يقال: انه لا تنافى بين كون المسح ببله اليمنى و

كون آله المسح غيرها.

(١) الكلام فيه هو الكلام، فان المتعارف من المسح أن يكون بالباطن، فلا ينعد الاطلاق.

مضافا الى أنه ليس فى روايات الوضوءات البيانىة، ذكر من المسح بالظاهر، و لو كان الامام عليه السلام مسح بالظاهر لكان على الرواه بيانته و نقله فمن عدم نقلهم يعلم أن عملهم عليهم السلام كان على طبق ما هو المتعارف بحيث لا- يحتاج الى البيان و التنبيه.

(٢) يظهر من بعض كلمات القوم: أن المسألة موضع تسالم بين الاصحاب و هو مقتضى القاعده فان المسح على الشعر يصدق عليه عنوان المسح على الرأس و يظهر هذا بملاحظته نظائره فانه لو دهن أحد شعر رأسه يصدق أنه دهن رأسه

(١) عين المصدر.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٨٣

...

و ان أبيت عن الصدق قلنا: ان تعارف الشعر على الرأس و كونه غالبييا فى الافراد قرينه على الجواز فانه لو لم يكن جائزا لكان على المولى البيان.

و أما حديث محمد بن يحيى رفعه عن أبى عبد الله عليه السلام فى الذى يخضب رأسه بالحناء ثم ييدو له فى الوضوء قال: لا يجوز حتى يصيب بشره رأسه بالماء «١» ففيه: أولا أنه ضعيف سندا بالرفع و ثانيا: أنه لوحظ الامر بالنسبه الى الحناء الذى يكون امرا خارجيا فيكون المراد بالبشره نفس الرأس بما فيه من الشعر.

اضف الى ذلك ما ورد فى جواز المسح على الناصيه بناء على كون المراد منها الشعر النابت على المقدم.

و فى المقام روايتان تدلان على جواز المسح على الحائل.

إحدهما ما رواه محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام فى الرجل يحلق رأسه ثم يطلبه بالحناء يتوضأ للصلاه فقال: لا بأس بان يمسح رأسه و الحناء عليه «٢».

ثانيتها ما رواه

عمر بن يزيد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخضب رأسه بالحناء ثم ييد و له في الوضوء قال: يمسح فوق الحناء «٣».

و يعارضهما حديث علي بن جعفر في كتابه عن اخيه عليه السلام قال: سألته عن المرأة هل يصلح لها أن تمسح على الخمار؟ قال: لا يصلح حتى تمسح على رأسها «٤».

(١) الوسائل الباب ٣٧ من أبواب الوضوء الحديث: ١.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٤.

(٣) نفس المصدر الحديث: ٣.

(٤) نفس المصدر الحديث: ٥.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٨٤

بشرط أن لا يخرج بمده عن حده فلو كان كذلك فجمع و جعل على الناصيه لم يجز المسح عليه (١).

[مسألة ٥٧: لا تضر كثرة البلل الماسح، و ان حصل معه الغسل]

(مسألة ٥٧): لا تضر كثرة البلل الماسح، و ان حصل معه الغسل (٢).

[مسألة ٥٨: لو تعذر المسح بباطن الكف مسح بغيره]

(مسألة ٥٨): لو تعذر المسح بباطن الكف مسح بغيره (٣).

و ما يدل على وجوب مسح الرأس موافق للكتاب.

اضف الى ذلك ما ورد في منع المسح على العمامه أو الخفين لاحظ ما رواه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام أنه سئل عن المسح على الخفين و على العمامه فقال: لا تمسح عليهما «١».

(١) و ذلك لوجوب وقوع المسح على الرأس و المفروض أنه لم يقع لا على البشره و لا على النابت عليه بل وقع على أمر خارج

عن الحد فلا وجه للجواز و لا مجال للأخذ باطلاق الناصيه الواقعه فى النص اذ قد مر أن الناصيه بما لها من المفهوم مجمله.

(٢) للإطلاق فان الواجب حصول المسح ببلى الكف و المفروض حصوله.

و ان شئت قلت: الغسل و المسح متخالفان لا ضدان فربما يجتمعان و ربما يفترقان.

(٣) يمكن أن يقال أن وجوب المسح بباطن الكف لم يرد فى روايه و انما ذكرنا فى وجه الوجوب أمرين:

أحدهما التعارف الخارجى.

(١) الوسائل الباب ٣٨ من أبواب الوضوء الحديث: ٨.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٨٥

و الاحوط وجوبا المسح بظاهر الكف (١).

ثانيهما: أنه الظاهر من الوضوءات البيانیه و الا فمقتضى الايه الشريفه و النصوص عدم التقييد و من الظاهر ان التعارف مع القدره و المفروض أن المسح بالباطن لا يمكن كما أن فعل الامام عليه السلام لا يقتضى التقييد بالنسبه الى المورد لفرض عدم القدره.

و ان شئت قلت: ان الاطلاق محكم لان دليل المقيد ليس فيه اطلاق.

و صفوه القول: أن دليل المقيد لو لم يكن فيه اطلاق يكون المرجع عند الشك اطلاق دليل المطلق فلاحظ.

فانه لا اشكال عندهم

فى عدم سقوط الحكم بالوضوء.

و ان شئت قلت: ان المستفاد من الايه بمقتضى التقسيم أن المكلف اذا كان واجدا للماء يجب عليه الوضوء و اذا كان فاقدا لم يجب و الفقدان يتحقق اما بفقدان الماء و اما بكون استعماله غير ممكن فى حقه لمرض أو نحوه و المفروض أن المكلف ليس فاقدا للماء فيجب عليه الوضوء و حيث انه يمكنه المسح بغير الباطن يجب عليه و يأتى فى شرح كلام الماتن ما ينفع فى المقام فانظر.

(١) ما يمكن أن يقال فى وجهه امور:

الاول: قاعده الميسور. و فيه أنه قد حقق فى محله عدم اعتبارها.

الثانى: أصاله الاحتياط. و فيه أن مقتضى القاعده، البراءه كما مر.

الثالث: الاتفاق عليه و لذا نقل عن المدارك «بانه لو تعذر المسح بالباطن يكفى المسح بالظاهر قطعا» لكن الكلام فى تعيين الظاهر.

الرابع: ان التقييد بالباطن من باب التعارف الخارجى و من استفاده المدعى من روايات الوضوءات البيانيه و مع عدم امكان المسح بالباطن كما هو المفروض

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٨٦

فان تعذر فالاحوط وجوبا أن يكون بباطن الذراع (١).

لا مجال للوجهين.

و بعبارة اخرى: ان مقتضى اطلاق الادله عدم الفرق بين الظاهر و الباطن و انما رفعنا اليد عن الاطلاق بالوجهين المذكورين و من الظاهر أنه مع عدم امكان المسح بالباطن لا موضوع للتقييد فلا مانع من العمل بالاطلاق.

و ان شئت قلت: المقيد فى المقام لا اقتضاء له للتقييد أزيد من هذا المقدار.

و يمكن اثبات المدعى ببيان آخر و هو أن المسح لا بد أن يكون باليد و المراد باليد ما دون الزند و ذلك لوجه:

الاول: أنه قد صرح فى بعض اخبار الوضوءات البيانيه أنه عليه السلام مسح بكفه لاحظ ما رواه بكير

و زراره «١».

الثانى: أن اطلاق اليد فى مقابل الذراع ظاهر فى ما دون الزند لاحظ حديث ابن مسلم «٢».

الثالث: أن تناسب الحكم و الموضوع يقتضى انصراف اليد فى المقام الى ما دون الزند فانه لو قال أحد: أكلت يدي يفهم من كلامه أنه أكل بكفه و كذلك لو قال: مسحت يدي.

(١) هذه الجملة متضمنه لفرعين:

أحدهما: أنه لو تعذر المسح بظاهر الكف و بباطنها تصل النوبه الى المسح بالذراع و لا يبعد أن يكون مقتضى القاعده كذلك اذا لوجه فى وجوب المسح بما دون الزند حسب ما تقدم انصراف الاطلاقات و دلالة الوضوءات البيانيه على المدعى خصوصا مع التصريح فى بعض تلك الروايات بالمسح بالكف لاحظ

(١) مر فى ص ٣٤٨ زائده.

(٢) راجع ص ٣٧٥.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٨٧

[مسأله ٥٩: يعتبر أن لا يكون على الممسوح بلل ظاهر]

(مسأله ٥٩): يعتبر أن لا يكون على الممسوح بلل ظاهر بحيث يختلط ببلل الماسح بمجرد المماسه (١).

[مسأله ٦٠: لو اختلط بلل اليد ببلل أعضاء الوضوء لم يجز المسح به على الاحوط وجوبا]

(مسأله ٦٠): لو اختلط بلل اليد ببلل أعضاء الوضوء لم يجز المسح به على الاحوط وجوبا (٢).

ما رواه زراره و بكير «١».

مضافا الى تناسب الحكم و الموضوع كما تقدم و من الظاهر أنه لا مجال لهذه الوجوه مع فقدان الكف أو وجدانها مع تعذر المسح بها لقرحه و نحوها فان انصراف الاطلاق مع الامكان.

كما أنه عليه السلام كان يمكنه المسح حين توضع وضوءاً مثل وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله. كما أن تناسب الحكم و الموضوع مختص بوجود الموضوع و امکان الايتان بالنحو الخاص و عليه يكون المرجع اطلاق الايه و النصوص.

ثانيهما: أن يكون باطن الذراع لا يبعد أن يكون الوجه فيه التعارف الخارجى المانع للإطلاق الموجب للانصراف.

(١) الذى استفيد من الادله، لزوم أن يتحقق المسح ببلل ماء الوضوء فلو صدق هذا العنوان كفى فى تحقق الامتثال و عليه لا يشترط كون الممسوح جافاً حيث ان هذا القيد مخالف لإطلاق الادله و لذا نفرق بين ما يكون بمقدار يختلط ببلل الكف و بين ما يكون قليلاً غير ظاهر.

و ملخص الكلام: انما يلزم حصول عنوان المسح ببله الكف.

(٢) قد وقع الكلام بين الاصحاب و اختلفوا فى هذه المسأله فجمله، منهم- و منهم سيد العروه- جوزوا اختلاط بلل اليد ببلل بقيه الاعضاء و المستند

(١) لاحظ ص ٣٤٨-٣٥٤.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٨٨

نعم لا بأس باختلاط بلل اليد اليمنى ببلل اليد اليسرى الناشئ من الاستمرار فى غسل اليسرى بعد الانتهاء من غسلها اما احتياطاً أو للعادة الجارية (١).

[مسأله ٦١: لو جف ما على اليد من البلل لعذر أخذ من بلل لحيته الداخلة فى حد الوجه و مسح به]

(مسأله ٦١): لو جف ما على اليد من البلل لعذر أخذ من بلل لحيته الداخلة فى حد الوجه و مسح به (٢).

للجواز اطلاق الادله المقتضى للجواز و

عدم التقييد.

و يمكن أن يقال: بأن الصنائه تقتضى التقييد و عدم جواز الاختلاط لاحظ ما رواه عمر بن أذينة «١» فان الامر الوارد فى الروايه بالمسح بفضل ما بقى فى اليد يقتضى تعينه.

و يدل على التقييد أيضا حديث زراره «٢» لكن على جعل الواو استينافا لا عاطفا اذ على تقدير العطف يدخل تحت قوله عليه السلام: «يجزيك» و الاجزاء لا يقتضى التعين نعم يستفاد التقييد أيضا مما دل من روايات الموضوعات البيانيه على أنه عليه السلام مسح رأسه و رجليه ببله كفيه لاحظ حديثي زراره و بكير «٣» و بقيه الأحاديث الداله على ذلك الوارده فى الباب الخامس عشر من أبواب الموضوع من الوسائل.

(١) أما صورته الاحتياط فلا اشكال اذ لا يبعد أن يكون المستفاد من الادله استحباب الاستظهار فتأمل و أما صورته العاده فلا يبعد أن يكون الوجه فيه جريان السيره عليه.

و الحق: أن الالتزام بالجواز فى هذه الصوره مشكل فلاحظ.

(٢) يظهر من بعض كلمات الاصحاب أنه مورد وفاق، و لا اشكال فيه و تدل

(١) لاحظ ص ٣٧٥.

(٢) لاحظ ص ٣٦٧.

(٣) لاحظ ص: ٣٤٨ - ٣٥٠.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٨٩

[مسأله ٦٢: لو لم يمكن حفظ الرطوبة فى الماسح لحر أو غيره فالاحوط استحبابا الجمع بين المسح بالماء الجديد و التيمم]

(مسأله ٦٢): لو لم يمكن حفظ الرطوبة فى الماسح لحر أو غيره فالاحوط استحبابا الجمع بين المسح بالماء الجديد و التيمم (١) و الاظهر جواز الاكتفاء بالتيمم (٢).

عليه جمله من النصوص لاحظ حديث خلف «١» و الحلبي «٢» و هذا الحديث نقى السند فلاحظ و لكن المذكور فى الروايه خصوص مسح الرأس فيشكل بالنسبه الى مسح الرجلين الا أن يقال: بأن العرف يفهم عدم الفرق فتأمل.

(١) سيظهر عن قريب إن شاء الله تعالى وجه حسن الاحتياط المذكور.

(٢) المشهور فيما بين القوم - على ما يظهر

من بعض الكلمات- جواز المسح بالماء الجديد فى هذه الصورة، و عن الجواهر: «أنه لم يعثر على مفت بالتيتم فى حقه».

و السيد اليزدى فى العروه- بعد الحكم بجواز المسح بالماء الجديد- احتاط بالجمع بين المسح باليد اليابسه و المسح بالماء الجديد و التيمم.

و الكلام يقع فى المقام فى موردين:

أحدهما: أنه لا وجه للمسح باليد اليابسه و هذا الاحتياط ساقط عن درجه الاعتبار بل الامر دائر بين المسح بالماء الجديد، لوجه سنذكرها إن شاء الله تعالى و بين لزوم التيمم بلحاظ عدم القدره على الطهاره المائيه و أما لزوم المسح باليد اليابسه فلا وجه له، اذ الروايات الناهيه عن اعاده اليد فى الاناء انما يستفاد منها النهى عن اختلاط ماء الوضوء بالماء الخارجى و لا موضوع له فى مفروض

(١) لاحظ ص ٣٧٦.

(٢) لاحظ ص ٣٧٦.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٩٠

...

الكلام لاحظ حديثى زراره «١» و حديث بكير و زراره «٢».

و بعباره اخرى: النهى عن تجديد الماء الخارجى لأجل عدم اختلاط ما فى الكف مع الماء الخارجى و مع فرض عدم بقيه شرائطه لا موضوع لهذا النهى

ثانيهما: أن مقتضى القاعده المسح بالماء الجديد أو التيمم فنقول: ما يمكن أن يقال فى وجه وجوب المسح بالماء الجديد أو قيل امور:

الاول: قاعده الميسور، بتقريب: أن الواجب المسح ببله الوضوء و بعد تعذره تصل النوبه الى الميسور، و الميسور فى المقام المسح بالماء الخارجى.

و بعباره اخرى: بالتعذر يسقط الوجوب عن المقيد و يجب المسح بمطلق البله.

و فيه: أولا: أنه لا مدرك لهذه القاعده كما حقق فى محله من الاصول فاصل الكبرى مورد الاشكال.

و ثانياً: أنه يشترط فى الاخذ بالقاعده على فرض تماميتها صدق الميسور كما لو وجب على المكلف الصلاه

فى المسجد فتعذر عليه الصلاة فيه، وحب عليه الصلاة فى الدار اذ الصلاة الخارج عن المسجد ميسور الصلاة فى المسجد و أما مع عدم الصدق العرفى فلا مجال لهذا الاستدلال مثلا لو كان الواجب على زيد الاتيان بماء الرمان فتعذر عليه الاتيان به فهل يمكن أن يقال: بأنه يجب عليه الاتيان بماء الرقى؟ كلا اذ ماء الرقى ليس ميسورا لماء الرمان بل بيانيه و المقام كذلك فان الماء المضاف الى الوضوء يبين ماء الحوض و لا أقل من عدم الجزم بالصدق

(١) لاحظهما فى ص ٣٣٥-٤٣٦.

(٢) لاحظ ص ٣٤٨.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٩١

...

العرفى و مع ذلك لا مانع من الحكم بعدم الصدق بالاستصحاب على ما قلنا بجريان الاستصحاب فى موارد الشبهات المفهومية.

الثانى: الاستصحاب اى استصحاب وجوب المسح بدعوى: أن المسح بالبلل كان واجبا عليه قبل حدوث الموجب للتعذر و بالاستصحاب يحكم ببقاء وجوب المسح باليد اليابسه أو بالماء الجديد.

و يرد عليه: أولا: أنه من الاستصحاب الجارى فى الحكم الكلى الذى لا نقول به- تبعا لسيدنا الاستاد-.

و ثانيا: أنه داخل فى الاستصحاب القسم الثالث من الكلى و قد ثبت فى محله عدم اعتباره اذ الامر مردد بين مقطوع الزوال و مشكوك الحدوث فان الفرد المعلوم وجوده زال قطعا و قيام فرد مقام الزائل أول الكلام.

و ثالثا: يختص جريان الاصل- على فرض القول به- بما تعلق التكليف بعد الوقت و عرض التعذر بعده بأن كان أول الوقت قادرا على الاتيان بالوضوء الكامل ثم عرض العجز بلحاظ بعض العوارض و أما لو كان عدم التمكن من أول الوقت فلا مجال لهذا الاستصحاب اذ المفروض أن المكلف لم يحكم عليه بوجود الوضوء كى يستصحب الوجوب بهذا التعذر.

و رابعا:

أن الوضوء شرط للصلاه و الواجب على المكلف، الصلاه لا- الوضوء، الا- أن يقال: بأنه يكفى لجريان الاصل تعلق الوجوب بالصلاه المقيده بالوضوء الخاص.

الثالث: ما دل من المطلقات على وجوب المسح فان مقتضى اطلاقها جواز المسح فى مفروض الكلام باليد اليابسه أو بالماء الجديد و أن ما دل على وجوب المسح ببله الوضوء مخصوص بحال قدره و لا يشمل حال العجز و عند العجز

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٩٢

[مسأله ٦٣: لا يجوز المسح على العمامه و القناع أو غيرهما من الحائل]

(مسأله ٦٣): لا- يجوز المسح على العمامه و القناع أو غيرهما من الحائل و ان كان شيئاً رقيقاً لا يمنع من وصول الرطوبه الى البشره (١).

يسقط الدليل عن الاعتبار و المرجع دليل وجوب المسح.

وفيه: أولاً: أن هذا لو تم لم يكن دليلاً على وجوب المسح بالماء الجديد بل مقدار دلالتة وجوب المسح على الاطلاق.

و ثانياً: ان المستفاد من دليل التقييد عدم صحه الوضوء بهذا النحو لاحظ روايه ابن أذينه «١» فان المستفاد من هذه الروايه و امثالها انه يشترط فى الوضوء أن يكون المسح بنداوه ماء الوضوء و لا فرق فى الحكم الوضعى بين القادر و العاجز.

فالتنتيجه أن الوضوء المأمور به غير ممكن بالنسبه الى هذا الشخص و مع عدم امكان الوضوء تصل النوبه الى التيمم لتحقق موضوعه و لم يقم اجماع على خلافه و على فرض تحققه يكون محتمل المدرك- ان لم يكن معلوما مستنده- فلاحظ.

فانقذ الوجه فيما أفاده من حسن الاحتياط بالجمع بين الماء الجديد و التيمم و الله العالم.

(١) لظهور أدله وجوب المسح فى مسح نفس البشره فان المسح على العمامه ليس مسحاً للرأس.

و يؤيد المدعى بل يدل عليه عدّه روايات: منها ما رواه حماد بن عيسى «٢»، و منها ما رواه

(١) لاحظ ص ٣٧٥.

(٢) انظر ص ٣٧٠.

(٣) راجع ص ٣٧٠.

(٤) لاحظ ص: ٣٨٣.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٩٣

...

و مثله في الدلالة مرفوعه محمد بن يحيى «١». و يدل على المدعى أيضا ما رواه ابن مسلم «٢».

اضف الى ذلك ما ادعاه من الاجماع في المدارك- على ما نقل عنه- و مثله عن كشف اللثام، و قال في الحقائق: «اجماعا منا فتوى و روايه».

و في قبال هذه النصوص روايه داله على جواز المسح على الحائل و هي روايه عمر بن يزيد «٣» فان الظاهر من الروايه بل الصريح منها جواز المسح على الحائل، فما الحيله؟.

ربما يقال: بأنه حكم وارد في مورد خاص و لا بأس بتخصيص الادله به في المورد لكن الظاهر أنه لا خصوصيه للمورد.

و قال صاحب الوسائل: «يمكن الحمل على اراده لون الحناء».

و لكن لا- يمكن المساعدة عليه فان الطلى بماء الحناء أمر غير معهود مضافا الى أنه خلاف الظاهر من الروايه فان المسح على الحناء ظاهر بل صريح في اراده الجسم فان اللون من الاعراض لا يتصور فيها الفوق و التحت فهذه الحيله أيضا لا تفيد.

و ربما يقال: بأن النصوص الداله على عدم الجواز مشهوره لا ريب فيها فلا يقاومها ما يدل على خلافها فان المستفاد من بعض نصوص الترجيح أن الوظيفة الاخذ بما لا ريب فيه و طرح ما يدل على الخلاف.

لاحظ مقبوله عمر بن حنظله فانه قال فيها- بعد الترجيح بامور-، قال:

فقال: ينظر الى ما كان من روايتهما عنا في ذلك الذى حكما به المجمع عليه عند

(١) مرفى ص ٣٨٣.

(٢) لاحظ ص: ٣٨٣.

(٣) انظر ص ٣٨٣.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص:

[الرابع: يجب مسح القدمين]

إشارة

الرابع: يجب مسح القدمين (١).

اصحابك فيؤخذ به من حكمنا و يترك الشاذ الذي ليس بمشهور عند اصحابك فان المجمع عليه لا ريب فيه «١».

و فيه أن الخبر الدال عليه ضعيف بعمر بن حنظله فلاحظ.

لكن يمكن ترجيح تلك الروايات بطريق آخر و هو أن المخالف لتلك الروايات موافق للعامه فترجيح تلك بلحاظ مخالفتها للعامه، فان سيدنا الاستاد أفاد- على ما في تقرير مقرر بحثه-: أن جماعه من العامه ذهبوا الى جواز المسح على الحائل اما مطلقا، أو فيما اذا كان رقيقا دون غير الرقيق على ما نقل عن أبي حنيفة مضافا الى موافقه تلك مع الكتاب.

و قال في الوسائل: «هذا محمول على حصول الضرر بكشفه كما ذكره صاحب المتقى».

و فيه: أنه لا دليل على ما ذكر في الروايتين مضافا الى كون الضرر مجوزا للمسح على الحائل أول الكلام و الاشكال فان مقتضى القاعده الاولى أن تصل النوبه الى التيمم فان المقيد ينتفى بانتفاء قيده او شرطه.

ثم انه ليس في روايه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يحلق رأسه ثم يطليه بالحناء ثم يتوضأ للصلاه فقال: لا بأس بأن يمسح رأسه و الحناء عليه «٢»، ما يدل على جواز المسح على الحناء بل يستفاد منها عدم البأس بالمسح على الرأس و الحال ان الحناء عليه فلا يرتبط بالمقام.

(١) و يدل عليه قوله تعالى «٣» فان قوله تعالى: «وَأَرْجُلَكُمْ» يدل على وجوب مسحهما بلا فرق بين أن يقرأ بالجر كي يكون عطفًا على رءووسكم و أن يقرأ بالنصب

(١) الوسائل الباب ٩ من أبواب صفات القاضى الحديث: ١.

(٢) الوسائل الباب ٣٧ من أبواب الوضوء الحديث: ٤.

(٣) لاحظ ص ٣٢٥.

كى يكون عطفًا على محل رء وسكم و أما احتمال أن يكون معطوفًا على الايدى و الوجوه كى يكون الواجب غسلهما- كما عليه العامه-، فهو على خلاف النظم الادبى، اذ يلزم بناء عليه أن يفصل بين المعطوف عليه و المعطوف بالاجنبى و التكلم على خلاف النظم الادبى لا يصدر عن الاديب فضلًا عن الخالق تعالى.

و يدل بعض النصوص على أن قراءه أهل البيت كانت على الخفض لاحظ ما رواه غالب بن الهذيل قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله عز و جل: «وَ امْسِجُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَ ارْجُلُكُمْ إِلَى الكَعْبَيْنِ» على الخفض هى أم على النصب؟ قال: بل هى على الخفض «١».

و أما الاخبار الداله على وجوب المسح فمستفيضه- على ما فى الحدائق- و نقل عن السيد فى الانتصار: أنه بالغ حيث قال: «انها أكثر من عدد الرمل و الحصى».

و الذى لا يمكن انكاره: أن النصوص الداله على وجوب مسح القدمين كثيره منها ما ورد فى الموضوعات البيانيه «٢».

و قال فى الحدائق- فى هذا المقام:- «بل الظاهر أنه من ضروريات مذهبنا» و الانصاف: ان ما افاده تام.

و فى المقام روايتان تدلان على جواز الغسل:

إحدهما: ما رواه ايوب بن نوح قال: كتبت الى أبى الحسن عليه السلام أسأله عن المسح على القدمين فقال: الموضوع بالمسح و لا يجب فيه إلا ذاك و من

(١) الوسائل الباب ٢٥ من أبواب الموضوع الحديث: ١٠.

(٢) لاحظ ص: ٣٣٥-٣٣٦-٣٤٨-٣٥٠.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٩٦

من أطراف الاصابع الى الكعبين (١).

غسل فلا بأس «١».

ثانيتها: ما رواه عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يتوضأ الوضوء كله الا رجليه ثم يخوض بهما الماء
خوضا قال: اجزأه

ذلك «٢».

لكنهما تحملا على التقيه لما نقل عن بعض العامة: التخيير بين الامرين لاحظ ما فى هامش الحدائق ج ٢ ص ٢٨٨ فان المنقول عن الحسن و البصرى و ابن جرير الطبرى و الجبائى التخيير بين المسح و الغسل.

(١) يظهر من بعض كلمات القول: أن هذا هو المشهور بينهم و فى كلام بعضهم:

أنه ادعى عليه الاجماع، و عن الشهيد فى الذكري: احتمال عدم وجوب المسح الى الكعيبين، و عن المفاتيح: اختياره.

و يدل على القول المشهور قوله تعالى «٣» فان الظاهر من اللفظ: أن الواجب بين الحدين، نعم لا يستفاد منه وجوب الابتداء من الاصابع.

و بعبارة اخرى: الحد للمسوح لا للمسح و لذا يجوز النكس فى المقام يبحث عن امرين:

أحدهما: هل يجب الابتداء من الاصابع أم لا؟ بل يجوز النكس.

ثانيهما: أنه هل يجب استيعاب ما بين الحدين أم لا؟.

أما الكلام من الجبهه الاول فاختر فى الحدائق «٤» جواز النكس و يظهر من كلامه- فى هذا المقام-: أن هذا هو المشهور فيما بين القوم و خالف

(١) الوسائل الباب ٢٥ من أبواب الوضوء الحديث: ١٣.

(٢) نفس المصدر الحديث: ١٤.

(٣) لاحظ ص: ٣٢٥.

(٤) الحدائق ج ٢ ص ٣٠٦.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٩٧

...

المشهور بعض الاصحاب كالمرتضى و الصدوق.

و كيف كان فما يمكن أن يقال في وجه عدم الجواز: أن قوله تعالى: «وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» (١)، ظاهر في لزوم الابتداء من الاصابع اذا لغايه، غايه للمسح و قس على الايه المباركه الروايات البيانيه.

و أورد على هذا التقريب في الحدائق: بأنه لا دليل على كون الغايه، غايه للمسح بل يمكن أن تكون للممسوح».

لكن الانصاف: أن ظهور الكلام في المسح مما لا ينكر كما يظهر من النظر في أمثاله فانه لو

أمر المولى عبده بالسير من البصره الى الكوفه فالظاهر وجوب كون مبدأ السير، البصره كما أنه لو قال أحد: بأنى سرت من السوق الى الدار يفهم من كلامه أن مبدأ السير، السوق فهذا الظهور فى الايه مما لا ينكر و مثله ظهور الاخبار البيانيه فى المدعى.

لاحظ حديث بكير و زراه «٢» فان قول الراوى فى هذا الحديث:

«ثم مسح رأسه و قدميه الى الكعبيين» يكون ظاهرا أشد الظهور فى كون الغايه غايه للمسح.

نعم فى الايه خصوصيه يمكن أن يقال: بأنها قرينه على الخلاف و هى: أنه لا اشكال فى أن الغايه فى الايدى غايه للمسح لعدم وجوب النكس بل لا يجوز كما مر و بلحاظ وحده السياق يكون الامر فى الارجل كذلك لكن يكفى للمدعى الاخبار الوارده فى الموضوعات البيانيه.

(١) لاحظ ص: ٣٢٥.

(٢) لاحظ ص: ٣٤٨.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٩٨

...

و مما يدل على المدعى بالصرache ما رواه أحمد بن محمد أبى نصر عن أبى الحسن الرضا عليه السلام قال: سألته عن المسح على القدمين كيف هو؟ فوضع كفه على الاصابع فمسحها الى الكعبيين الى ظاهر القدم، فقلت: جعلت فداك لو أن رجلا قال باصبعين من أصابعه هكذا فقال: لا الا بكفيه (بكفه) كلها «١».

و مع ذلك كله لقائل أن يقول: بعدم وجوب الاشتراط و جواز النكس و ذلك لروايه حماد بن عثمان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا بأس يمسح القدمين مقبلا و مدبرا «٢» بأن يقول: ان الجمع بين هذه الروايه و ما تقدم الالتزام باستحباب رعايه الابتداء بالاصابع.

و يؤيد المطلوب مرسل يونس قال أخبرنى من رأى: أبا الحسن عليه السلام بمنى يمسح ظهر القدمين من أعلى القدم الى الكعب و من

الكعب الى أعلى القدم و يقول: الامر فى مسح الرجلين موسع من شاء مسح مقبلا، و من شاء مسح مدبرا فانه من الامر الموسع إن شاء الله «٣» و أما صحيح الاخوان عن أبى جعفر عليه السلام أنه قال فى المسح: تمسح على النعلين و لا تدخل يدك تحت الشراك و اذا مسحت بشىء من رأسك أو بشىء من قدميك ما بين كعبيك الى أطراف الاصابع فقد أجزأك «٤»، فلا يستفاد منه أن التحديد للمسح بل الظاهر منه أن التحديد للممسوح.

فالتتبعه: أنه لا يجب الابتداء من الاصابع لكن كيف يمكن الالتزام به فى مقام العمل؟ و الله العالم.

(١) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب الوضوء الحديث: ٤.

(٢) الوسائل الباب ٢٠ من أبواب الوضوء الحديث: ٢.

(٣) نفس المصدر الحديث: ٣.

(٤) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب الوضوء الحديث: ٤.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٣٩٩

...

و أما الكلام من الجبهه الثانيه فنقول: لا اشكال فى وجوب الاستيعاب من حيث الادله و لا فرق فى هذه الجبهه بين أن تكون (الى) غايه للمسح و أن تكون غايه للممسوح فانه يجب الاستيعاب على كلا التقديرين و ذهب صاحب الحدائق و المفاتيح الى عدم وجوب الاستيعاب.

و ما استدل به عليه عدده روايات:

منها: صحيح الاخوان «١» بدعوى: أن المستفاد من الروايه: أن المسح بشىء من القدمين يكفى.

وفيه: أن استفاده هذا المدعى من الروايه تتوقف على كون قوله عليه السلام:

«ما بين كعبيك و اصابعك» بيانا للجار و المجرور و الحال أن الظاهر كون الموصول بيانا للشىء المذكور فى الكلام فتدل الروايه على القول المشهور و على فرض انكار الظهور فلا- أقل من الاجمال و عليه يكون المرجع ظهور الكتاب و السنه فى وجوب الاستيعاب.

منها: ما رواه زراره و بكير أنهما سألا أبا جعفر عليه السلام عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله الى أن قال: «فاذا مسح بشىء من رأسه أو بشىء من قدميه ما بين الكعبين الى أطراف الاصابع فقد أجزأه قال: فقلنا: أين الكعبان قال:

هاهنا يعنى المفصل دون عظم الساق فقلنا: هذا ما هو فقال هذا من عظم الساق و الكعب أسفل من ذلك «(٢).

و تقريب الاستدلال بالروايه و الجواب عنه عين ما ذكر آنفا فلا نعيد.

(١) لاحظ ص: ٣٩٨.

(٢) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث: ٣.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٠٠

...

و منها ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام أن عليا عليه السلام مسح على النعلين و لم يستبطن الشراكين «(١).

بتقريب: أن المستفاد من الروايه عدم استبطن الشراكين فلو فرض كون الشراك ساترا للكعب و فرض كونه عليه فيدور الامر بين أن نلتزم بأن الشراك له خصوصيه و المسح عليه كالمسح على البشره و هذا خلاف الاجماع و الضروره و الشراك كبقية الاجسام الاخر و بين أن نقول: بعدم وجوب الاستيعاب و المتيقن هو الثانى.

و حيث انجر الكلام الى هنا لا بد من تحقيق معنى الكعب كى نرى بأن الاستدلال بالروايه بالتقريب المذكور تام أم لا؟:

و بعبارة اخرى: الشراك واقع فيما دون الكعب فلا يجب الاستيعاب. و هذا الاستدلال انما يتم على تقدير كون الشراك دون الكعب بأن نقول: الكعب عبارة عن مفصل الساق و القدم و أما على القول بأن الكعب عبارة عن العظم المرتفع فوق القدم فيكون الشراك فوق الكعب لا دونه، فلا بد من تحقيق هذا المعنى و حصول المعرفه بالكعب و أنه فى أى موضع فنقول:

قال فى

الحدائق: «المشهور بين الاصحاب أن الكعبين هما قبتا القدمين بين المفصل و المشط بل ادعى عليه جمع منهم الاجماع».

و يظهر من كلامه: أن العلامه و جمعا ممن تأخر عنه ذهبوا الى أن الكعب عباره عن ملتقى الساق و القدم المعبر عنه بالمفصل.

و قد فصل صاحب الحدائق فى هذا المقام و نقل أقوال أهل اللغه و اختلافهم و كذلك نقل أقوال الفقهاء و أضاف اليه جملة من النصوص التى لا يمكن استفاده

(١) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب الوضوء الحديث: ٦.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٠١

...

المقصود منها اذ لا- يمكن أخذ النتيجة من كلام أهل اللغه لاختلافهم و لا فرق بينهم من كون القائل شيعيا أو سنيا فان اللغوى السننى من أهل الخبره كاللغوى الشيعى بلا فرق و الاجماع المدعى فى كلام الاصحاب لا يرجع الى محصل فانه اجماع مدركى لا اعتبار به و عليه لا بد من ايكال الامر الى الروايات و مع عدم امكان تحصيل النتيجة منها للإجمال او للمعارضه تصل النوبه الى الاصل العملى.

فنقول: مقتضى بعض النصوص و جوب مسح ظهر القدم لاحظ ما رواه زراره فان قوله عليه السلام فى هذه الروايه: «و تمسح ببله يمينك ناصيتك و ما بقى من بله يمينك ظهر قدمك اليمنى و تمسح ببله يسارك ظهر قدمك اليسرى» (١)، يقتضى و جوب مسح تمام ظهر القدم- كما عليه العلامه و جمع آخر-.

و ما استدل به على القول المشهور عده روايات.

منها ما رواه ميسر عن أبى جعفر عليه السلام قال: ألا- احكى لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله ثم أخذ كفا من ماء فصبها على وجهه ثم أخذ كفا فصبها على ذراعه ثم أخذ كفا آخر فصبها على

ذراعہ الاخری ثم مسح رأسه و قدمیه ثم وضع یدہ علی ظهر القدم ثم قال: هذا هو الكعب و قال: و أوما بيده الى الاسفل العرقوب ثم قال: ان هذا هو الظنبوب «٢».

بتقريب: أن المستفاد من الروايه أن الكعب فى ظهر القدم فان الكعب يطلق على المرتفع و من هذه الجبهه أطلق الكعبه على البيت الشريف.

و فيه: أولاً: أن الروايه مخدوشه بميسر فان ميسر بن عبد العزيز وثق و لكن

(١) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الموضوع الحديث: ٢.

(٢) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الموضوع الحديث: ٩.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٠٢

...

لا دليل على أن الراوى فى الروايه هو أو غيره و مع عدم التميز لا تكون الروايه معتبره كما هو ظاهر.

و ثانياً: لا- دليل فى الروايه على كون الكعب هو العظم المرتفع بل يمكن أن يكون المراد من هذا الكلام الرد على العامه حيث ذهبوا الى أن الكعب فى جانب القدم. و بعبارة اخرى يكون المراد أن الكعب واقع فى ظهر القدم لا فى جانبه.

و منها ما رواه ميسر (ميسره خ ل) عن أبى جعفر عليه السلام قال: الموضوع واحد و وصف الكعب فى ظهر القدم «١».

و الاشكال فى السند عين تلك المناقشه و تقريب الاستدلال بها و الجواب عنه ما تقدم فلا نعيد.

و منها: ما رواه أحمد بن محمد بن أبى نصر «٢» بتقريب: أن قوله عليه السلام فى الروايه «الى ظاهر القدم» بيان للكعب و لفظ الظاهر فى اللغه يطلق على المرتفع من المكان و عن القاموس: «أن الظواهر اشراف الارض و المكان العالى.

و فيه: أنه يمكن أن يقال: بأن ظاهر القدم مقابل الباطن و بما أنه ذو أجزاء و لا يعقل جعله

غايه فتكون الغايه مقدرًا و هو آخره.

لكن الانصاف أن الايراد غير وارد اذ المفروض فى الروايه أنه عليه السلام وضع كفه على الأصابع و مسحها إلى الكعب و المستفاد من لفظ الظاهر و الكعب

(١) الوسائل الباب ٣١ من أبواب الوضوء الحديث: ١.

(٢) لاحظ ص: ٣٩٨.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٠٣

و الاحوط وجوبا المسح الى مفصل الساق (١) و يجرى المسمى عرضا (٢).

كما قلنا المرتفع من المكان.

و منها: ما رواه زراره «١» و دلالة هذه الروايه على القول المشهور ظاهره فانه كيف يمكن أن يمسح الى المفصل و لم يستبطن الشراك.

و يؤيده ما رواه زراره أيضا عن أبى جعفر عليه السلام قال: توضع على عليه السلام فغسل وجهه و ذراعيه ثم مسح على رأسه و على نعليه و لم يدخل يده تحت الشراك «٢».

و فى قبال هذه الروايات ما رواه الاخوان «٣».

و الانصاف أن هذه الروايه داله على خلاف القول المشهور، و احتمال كون المراد بالمفصل، مفصل الأشاجع بعيد و لا مانع من أن يكون المراد بالكعب الخط الموهومى الواقع تحت عظم الساق.

فالتتيجه: أن النصوص متعارضه و الترجيح مع تلك الروايات للأحدثيه فان روايه البنزطى مرويه عن الرضا عليه السلام فلاحظ بل لنا أن نقول: أن هذه الروايه توافق الكتاب أيضا اذ المستفاد منه كفايه المسح الى الكعب و الكعب هو المرتفع من المكان فينطبق على قبه القدم.

(١) قد ظهر وجه الاحتياط فلاحظ.

(٢) هذا هو المعروف من مذهب الاصحاب و فى قبال هذا القول ما نسب

(١) لاحظ ص: ٤٠٠.

(٢) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب الوضوء الحديث: ٣.

(٣) لاحظ ص: ٣٩٩.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٠٤

...

الى الصدوق فى الفقيه و هو وجوب المسح على جميع الاصابع بمقدار

و استدل على قول الصدوق بما رواه أحمد بن محمد بن أبي نصر (١).

بتقريب: أن المستفاد من الرواية لزوم كون المسح بالكف على الاصابع.

و لا يبعد أن يقال: بأنه يمكن الاستدلال بموردين من الرواية:

أحدهما: قول السائل - نقلا عن الامام عليه السلام - بأنه وضع كفه على الاصابع، فانه عليه السلام فى مقام بيان الوظيفة وضع كفه على الاصابع فيستفاد منه أن الواجب وضع الكف على جميعها فلا يكفى الاقل.

ثانيهما: قوله عليه السلام - فى ذيل الحديث فى جواب السائل - «لا- الا- بكفه كلها» و عليه لا مجال للإشكال فى الرواية: بأن المذكور فى بعض نسخ الوسائل لفظ «بكفيه» بالثنية فيكون المراد مسح ظاهر القدم و باطنه فلا- بد من الحمل على التثنية للموافقه مع مذهب العامه فانه يرد على هذا الايراد:

أولاً: أن صدر الرواية كاف للاستدلال على المدعى.

و ثانياً: أن تأكيد اللفظ بقوله عليه السلام: «كلها» لا يناسب التثنية كما هو ظاهر.

و ثالثاً: أنه من الممكن أن يكون المراد مسح القدمين بالكفين لا القدم الواحد.

و ربما يقال: بأن الرواية معارضه بعده روايات:

منها: روايه الاخوين (٢) بدعوى: أن المستفاد من هذه الرواية كفايه مسح مقدار من القدمين.

و فيه: أنه قد مر أن الظاهر أن قوله عليه السلام: «ما بين كعبيك الخ» بيان

(١) لاحظ ص: ٣٩٨.

(٢) لاحظ ص: ٣٩٨.

للشيء لا للقدمين وقس على ما ذكر الروايه الاخرى لهما «١».

و منها ما رواه زرارہ قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: ألا- تخبرني من أين علمت و قلت: أن المسح ببعض الرأس و بعض الرجلين؟ فضحك فقال: يا زرارہ قاله رسول الله صلى الله عليه و آله و نزل به الكتاب من الله عز و

جل لادن الله عز وجل قال: (يقول يب خ) فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ فَعَرَفْنَا أَنَّ الْوَجْهَ كُلَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَغْسَلَ ثُمَّ قَالَ: «وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ» فوصل اليدين الى المرفقين بالوجه فعرفنا أنه ينبغي لهما أن يغسلا الى المرفقين ثم فصل بين الكلام فقال: «وَأَمْسِجُوا بِرُؤُوسِكُمْ» فعرفنا حين قال: «برؤوسكم» أن المسح ببعض الرأس لمكان الباء ثم وصل الرجلين بالرأس كما وصل اليدين بالوجه فقال: «وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» فعرفنا حين وصلهما (وصلها خ) بالرأس أن المسح على بعضهما (بعضها خ) ثم فسر ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله للناس فضيعوه (٢).

بتقريب: أن الاستفادة من الرواية: أن المسح ببعض الرجل يكفي.

و فيه أن وجوب مسح ظاهر القدم لا ينافي البعضيه كما هو ظاهر.

و منها: ما رواه معمر بن عمر عن أبي جعفر عليه السلام قال: يجزى من المسح على الرأس موضع ثلاث أصابع وكذلك الرجل (الرجلين خ ل) (٣) وهذه الرواية ضعيفه بمعمر.

و منها: ما رواه جعفر بن سليمان عمه (عن عمه كا) قال: سألت أبا الحسن

(١) لاحظ ص: ٣٩٩.

(٢) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب الوضوء الحديث: ١.

(٣) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب الوضوء الحديث: ٥.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٠٦

...

موسى عليه السلام قلت: جعلت فداك يكون خف الرجل مخرقا فيدخل يده فيمسح ظهر قدميه أيجزيه ذلك؟ قال: نعم «١».

بدعوى: ان الاستفادة من الرواية أن ادخال اليد في الخف المخرق للمسح جائز و من الظاهر أن تمام الكف لا يدخل عادة في الخف المخرق فيكفي المسح ببعض الكف.

و فيه: أن المضبوط عن نسخه الكافي - على ما في «جامع احاديث الشيعة» - هكذا: «جعفر بن سليمان عن عمه» و عم

الرجل مجهول فلا يعتمد على الروايه سندا.

مضافا الى المناقشه فى السند من غير هذه الجهه.

اضف الى ذلك: أن النوبه اذا وصلت الى المعارضه كان الترجيح مع روايه البنظى «٢» للأحدثيه.

الا أن يقال: بأن ما يدل على كفايه البعض يوافق ظاهر الكتاب و الترجيح به مقدم على الترجيح بالاحديثه.

و يمكن الاستدلال على مدعى الصدوق بما رواه زراره «٣» فان الظاهر من قوله عليه السلام: «ما بقى من بله يمينك ظهر قدمك اليمنى» وجوب مسح ظاهر القدم.

لكن مع ذلك كله، يمكن أن يقال: بعدم وجوب الاستيعاب العرضى و ذلك

(١) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب الوضوء الحديث: ٢.

(٢) لاحظ ص: ٣٩٨.

(٣) لاحظ ص: ٤٠١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٠٧

و الاحوط وجوبا مسح اليمنى باليمنى أولا ثم اليسرى باليسرى (١).

للسيره الجاريه و عدم القول بالخلاف الا- من أقل قليل فان مثل هذا الحكم العام البلوى كيف يمكن أن يبقى مكتوما؟ و الاحتياط طريق النجاه.

(١) فى المقام فرعان:

أحدهما: أنه لا بد من مسح اليمنى باليمنى و اليسرى باليسرى.

ثانيهما: أنه يجب الترتيب بينهما، فلا بد من التكلم فى كل من الفرعين فنقول:

أما الفرع الاول فمقتضى اطلاق الكتاب و جمله من الروايات، جواز مسح كل من الرجلين باليد بلا تقييد بقيد لكن يستفاد من روايه زراره «١» وجوب مسح اليمنى باليمنى و اليسرى باليسرى و مقتضى تقييد الاطلاق بالمقيد، تقييد الكتاب و السنه بالمقيد

بل لا يبعد أن يستفاد التقييد من جملة اخرى من النصوص:

منها ما رواه بكير بن اعين عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال: ألا أحكى لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله فأخذ بكفه اليمنى كفا من ماء فغسل به وجهه ثم أخذ بيده اليسرى كفا

فغسل به يده اليمنى ثم أخذ بيده اليمنى كفا من ماء فغسل به يده اليسرى ثم مسح بفضله يديه رأسه ورجليه «٢».

و منها: ما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: يأخذ أحدكم الراحه من الدهن فيملا بها جسده و الماء أوسع ألا أحكى لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله؟ قلت: بلى، قال: فأدخل يده فى الاناء و لم يغسل يده فأخذ كفا من ما فصبه على وجهه، ثم مسح جانبيه حتى مسحه كله ثم أخذ كفا آخر بيمينه فصبه على يساره، ثم غسل به ذراعه الايمن ثم أخذ كفا آخر فغسل به

(١) لاحظ ص: ٤٠١.

(٢) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث: ٤.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٠٨

...

ذراعه الايسر، ثم مسح رأسه ورجليه بما بقى فى يديه «١».

و منها ما رواه زراره بن أعين قال: حكى لنا أبو جعفر عليه السلام وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله فدعا بقدر من ماء فأدخل يده اليمنى فأخذ كفا من ماء فاسد لها على وجهه من أعلى الوجه ثم مسح بيده الجانبين جميعا ثم أعاد اليسرى فى الاناء فأسدلها على اليمنى ثم مسح جوانبها ثم أعاد اليمنى فى الاناء ثم صبها على اليسرى فصنع بها كما صنع باليمنى ثم مسح ببقية ما بقى فى يديه رأسه ورجليه و لم يعد هما فى الاناء «٢»، فتأمل.

و أما الفرع الثانى: فالاقوال فيه مختلفه، فمنها: لزوم مراعاة الترتيب ذهب اليه - على ما نقل فى بعض الكلمات -، جملة من الاعيان، كالفقيه و المراسم و شرح الفخر و البيان و اللمع و جامع المقاصد بل نقل عن بعض ادعاء الاجماع

عليه.

و يؤيد المدعى جملة من النصوص:

منها ما رواه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام- فى حديث- قال:

امسح على القدمين و ابدأ بالشق الايمن «٣».

و منها: ما رواه عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله (عبد الله خ ل) بن أبى رافع و كان كاتب امير المؤمنين عليه السلام- أنه كان يقول: اذا توضأ احدكم للصلاة فليبدأ باليمنى (باليمين) قبل الشمال من جسده «٤».

(١) نفس المصدر الحديث: ٧.

(٢) نفس المصدر الحديث: ١٠.

(٣) الوسائل الباب ٣٤ من أبواب الوضوء الحديث: ٢.

(٤) نفس المصدر الحديث: ٤.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٠٩

و حكم العضو المقطوع من الممسوح حكم العضو المقطوع من المغسول و كذا حكم الزائد من الرجل و الرأس و حكم البله و حكم جفاف الممسوح و الماسح كما سبق (١).

[مسألة ٦٤: لا يجب المسح على خصوص البشرة بل يجوز المسح على الشعر النابت فيها أيضا]

(مسألة ٦٤): لا يجب المسح على خصوص البشرة بل يجوز المسح على الشعر النابت فيها أيضا، اذا لم يكن خارجا عن

و منها: ما عن النبى صلى الله عليه و آله قال: اذا لبستم و توضأتم فابدءوا بميامنكم «١».

بل يمكن الاستدلال بالوضوءات البيانية بدعوى: أن المقطوع أنهم لم يخالفوا الترتيب و حيث انهم فى مقام التعليم يظهر من فعلهم وجوب جميع ما روعى فى وضوئهم.

و أما التوقيع المروى فى الاحتجاج عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميرى عن صاحب الزمان عليه السلام أنه كتب اليه يسأله

عن المسح على الرجلين بأيهما يبدأ باليمين أو يمسه عليهما جميعاً معاً؟ فأجاب عليه السلام: يمسه عليهما جميعاً معاً فإن بدأ
بأحدهما قبل الأخرى فلا يبدأ إلا باليمين «٢»، فلا يترتب عليه اثر لعدم اعتباره سندا للإرسال.

فالتتبعه: أن مقتضى الاحتياط رعايه الترتيب- كما فى المتن- بل مقتضى القاعده

كذلك.

(١) لوحده الدليل و أن العرف يفهم من الادله عدم الفرق و عدم الخصوصيه للمورد الواقع فى السؤال فلاحظ.

(١) مستدرک الوسائل الباب ٣٠ من أبواب الوضوء الحديث: ٤.

(٢) الوسائل الباب ٣٤ من أبواب الوضوء الحديث: ٥.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤١٠

المتعارف، و الا و جب المسح على البشره (١).

[مسأله ٦٥: لا يجوز المسح على الحائل كالخف لغير ضروره أو تقيه]

(مسأله ٦٥): لا يجوز المسح على الحائل كالخف لغير ضروره أو تقيه (٢).

(١) قد وقع الكلام بين الاصحاب فى لزوم مسح نفس البشره و عدم كفايه مسح الشعر و فى كفايته، فربما يقال: بأن مسح الرجل واجب و الشعر جسم خارجى فلا يكفى مسحه و ربما يقال: بأن الشعر من التوابع فيكفى مسحه.

و الحق أن يقال: ان المتعارف من الناس يكون الشعر نابتا على أرجلهم فعلى تقدير وجوب خصوص مسح البشره لا بد من البيان و من عدم البيان و عدم التنبيه يكشف عدم الوجوب كما أن الوضوءات البيانيه تدل على المدعى اذ لم ينقل فى هذه الروايات أنهم عليهم السلام خللوا و استبتنوا بل الظاهر من تلك الروايات أنهم عليهم السلام مسحوا على أرجلهم مع وجود الشعر فيكفى مسح الشعر.

نعم لو كان خارجا عن المتعارف و كان كثيرا- كما اذا نبت الشعر على تمام رجله أو أكثره على نحو يمنع عن رؤيه البشره تحته-، فلا ريب فى لزوم مسح نفس البشره اذ لا دليل على كفايه مسح الشعر فى هذه الصوره.

و أما روايه زراره قال: قلت له: أ رأيت ما كان تحت الشعر؟ قال: كل ما أحاط به الشعر فليس للعباد أن يغسلوه و لا يبحثوا عنه و لكن يجرى عليه الماء «١»، فالمستفاد منها اختصاص الحكم بالغسل و لا تشمل الروايه المسح.

(٢) و الوجه فيه

ظاهر اذ الواجب المسح على الرجل و كفايه المسح على

(١) الوسائل الباب ٤٦ من أبواب الوضوء الحديث: ٢.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤١١

بل فى جوازه مع الضروره و الاجتراء به مع التقيه اشكال (١).

الحائل - كالخف - لا دليل عليها، فلا يجوز.

(١) يقع الكلام تاره فى الجواز مع الضروره و اخرى فى الاجتراء به مع التقيه، فالكلام وارد فى موضعين:

أما الموضوع الاول، فنقول: ما يمكن أن يستدل به على الجواز عند الضروره - كالبرد او الخوف من السبع و نحوهما- أمور:

أحدها: الاجماع فانه يظهر من بعض الكلمات أن المشهور بين المتقدمين و المتأخرين الجواز عند الضروره و المخالف جمله من المتأخرين.

وفيه: انه على فرض تحقق الاجماع المحصل نحتمل استناد القائلين ببعض الوجوه المذكوره فى المقام و مع هذا الاحتمال يخرج عن كونه اجماعا تعبديا كاشفا عن رأى المعصوم فلا يترتب عليه اثر.

ثانيها ما رواه أبو الورد قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام: ان أبا ظبيان حدثنى أنه رأى عليا عليه السلام أراق الماء ثم مسح على الخفين فقال: كذب أبو ظبيان أما بلغك قول على عليه السلام فيكم سبق الكتاب الخفين فقلت: فهل فيهما رخصه؟ فقال: لا، الا من عدو تتقيه أو تلج تخاف على رجلك «١»، فان الروايه تامه الدلاله على المقصود لكن الاشكال فى سندها اذ ابو الورد لم يوثق فى الرجال و مجرد عمل الاصحاب بها لا يفيد كما مر غير مره.

و أما الاجماع على تصحيح ما يصح عن حماد بن عثمان فالمنقول منه غير حجه و المحصل منه غير حاصل.

و بعبارة اخرى: انا لم نحرز أن الرجل لا يروى الا عن ثقة بل على حسب

(١) الوسائل الباب ٣٨ من أبواب الوضوء الحديث: ٥.

...

نقل بعض الاكابر انه ظفر على خلافه فى جمله من الموارد.

اضف الى ذلك: أن الرجل يروى فى هذه الروايه عن محمد بن النعمان اى محمد بن على بن النعمان الموثق و الظاهر من عبارتهم ما يكون بلا واسطه.

الا أن يقال: بأن قولهم: «فلان لا يروى و لا يرسل الا عن ثقه» ظاهر فى جميع الطبقات فلاحظ.

و أما مدح المجلسى للرجل أى أبى الورد، فلا يفيد فان المجلسى من المتأخرين و الظاهر أن مدحه اياه مستند الى ما رواه سلمه بن محرز قال: كنت عند أبى عبد الله عليه السلام اذ جاءه رجل يقال له: أبو الورد فقال لأبى عبد الله عليه السلام: رحمك الله انك لو كنت أرحت بدنك من المحمل فقال أبو عبد الله عليه السلام: يا أبا الورد انى احب أن أشهد المنافع التى قال الله تبارك و تعالى: «لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ» انه لا يشهدا أحد الا نفعه الله أما أنتم فترجعون مغفورا لكم و أما غيركم فيحفظون فى أهاليهم و أموالهم «١».

و هذه الروايه ضعيفه بسلمه بن محرز و دلالتها أيضا مخدوشه فلاحظ.

أضف الى ذلك: أنه لا- دليل على أن أبا الورد المذكور فيها متحد مع الرجل الواقع فى الروايه الوارده فى المقام بل- على ما قيل- تكون القرينه داله على عدم الاتحاد.

ثالثها: ما رواه عبد الاعلى مولى آل سام، قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام عثرت فانقطع ظفري فجعلت على إصبعي مراره فكيف أصنع بالوضوء؟ قال:

يعرف هذا و أشباهه من كتاب الله عز و جل قال الله تعالى: «مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي

(١) الكافى ج ٤ ص ٢٦٣ الحديث: ٤٦.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤١٣

...

امسح عليه «١».

بتقريب: أن المستفاد من الروايه أنه مع الضروره يجوز المسح على الحائل.

و فيه: أن الروايه ضعيفه بعبد الاعلى اذ لم يوثق.

مضافا الى أن المستفاد من الكتاب سقوط التكليف مع الحرج و أما المسح على المراره فلا يستفاد من الكتاب بل استفيد من كلامه عليه السلام فالروايه من أدله جواز الجبيره و لا ترتبط بالمقام.

و مقتضى القاعده أنه تصل النوبه الى التيمم و مقتضى الاحتياط الجمع بينه و بين المسح على الخف فلاحظ.

و أما الموضوع الثانى فنقول: ما يمكن أن يقال فى مقام الاستدلال على جواز التقيه و كونها مجزئه وجوه:

الاول: حديث الرفع و ما هو ما رواه حريز بن عبد الله عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: رفع عن أمتى تسعه أشياء:

الخطأ، و النسيان، و ما أكرهوا عليه، و ما لا يعملون، و ما لا يطيقون، و ما اضطروا اليه، و الحسد، و الطيره، و التفكير فى الوسوسه فى الخلق (الخلوه خ ل) ما لم ينطقوا بشفه «٢».

بتقريب: أن مقتضى الرفع المطلق ارتفاع جميع الآثار عند الاضطرار و من الآثار الجزئيه و الشرطيه فلو اقتضت التقيه المسح على الخف يرتفع جزئيه المسح على البشره.

(١) الوسائل الباب ٣٩ من أبواب الوضوء الحديث: ٥.

(٢) الوسائل الباب ٥٦ من أبواب جهاد النفس و ما يناسبه الحديث: ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤١٤

...

و فيه: أن الاضطرار اما مستوعب للوقت و اما مختص بزمان خاص و لا يستوعب أما على الثانى فلا مجال للقول بالاجزاء اذ الامر لم يتعلق بالفرد بل تعلق بالطبيعى و المفروض أن المكلف قادر على الاتيان بالطبيعى فى ضمن فرد آخر و أما على الاول

فأيضا لا مجال للتقريب المذكور و ذلك لان الجزئيه لا تنالها يد الجعل لا وضعها و لا رفعا فان الجزئيه تنتزع من الامر بالمركب و حيث ان المركب ينتفى بانتفاء أحد أجزائه و المكلف مضطر الى الترك كان مقتضى القاعده سقوط الامر عن المركب.

فانقدح بما ذكرنا: أن مقتضى الحديث سقوط الوجوب و ارتفاع الامر عن المأمور به الواقعي و لا يستفاد من الحديث كفايه العمل الاضطراري و كونه مجزيا عن المأمور به الواقعي الاولي.

الثاني: قاعده لا- ضرر بتقريب: أن الاتيان بالمأمور به الواقعي المخالف للتقيه أمر ضرري يرتفع وجوبه فيجوز تركه و الاكتفاء بالناقص.

قمي، سيد تقى طباطبائي، مباني منهاج الصالحين، ١٠ جلد، منشورات قلم الشرق، قم - ايران، اول، ١٤٢٦ هـ ق مباني منهاج الصالحين؛ ج ١، ص: ٤١٤

و فيه: أولا: أنه لا يتم الا على مسلك القوم في مفاد لا ضرر. و ثانيا: يرد فيه ما اوردناه في الاستدلال بحديث الرفع.

الثالث: قاعده لا حرج و التقريب هو التقريب و الجواب هو الجواب فلاحظ.

الرابع: الروايات الداله على أن التقيه واجبه أو مستحبه مثل ما رواه هشام بن سالم و غيره عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز و جل: «أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا» قال: بما صبروا على التقيه «وَيَذَرُونَ بِالْحَسَنِ السَّيِّئَةَ» قال: الحسنه التقيه و السيئه الاذاعه «١».

(١) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب الامر و النهي الحديث: ١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤١٥

...

و ما رواه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: التقيه في كل ضروره و صاحبها أعلم بها حين تنزل به «١».

و ما رواه درست الواسطي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: ما بلغت تقيه أحد تقيه

أصحاب الكهف ان كانوا ليشهدون الاعياد و يشدون الزنابير فأعطاهم الله أجرهم مرتين «٢».

و ما رواه موسى بن اسماعيل عن أبيه عن جده موسى بن جعفر عليهما السلام أنه قال لشيئته: لا تذلو رقابكم بترك طاعه سلطانكم فان كان عادلا فاسألوا الله بقاءه و ان كان جائرا فاسألوا الله اصلاحه فان صلاحكم في صلاح سلطانكم الحديث «٣».

و ما فى تفسير العسكرى عليه السلام فى قوله تعالى: «وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ» * قال: قضوا الفرائض كلها بعد التوحيد و اعتقاد النبوه و الامامه قال: و أعظمها فرضان: قضاء حقوق الاخوان فى الله و استعمال التقية من اعداء الله «٤».

و ما رواه بكر بن محمد عن أبى عبد الله عليه السلام قال: ان التقية ترس المؤمن و لا- ايمان لمن لا- تقية له فقلت له: جعلت فداك قول الله تبارك و تعالى:

«إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَ قَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ» قال: و هل التقية الا هذا «٥».

و ما رواه أبان بن تغلب قال قلت: لأبى عبد الله عليه السلام: انى أقعد فى المسجد

(١) الوسائل الباب ٢٥ من هذه الابواب الحديث: ١.

(٢) الوسائل الباب ٢٦ من هذه الابواب الحديث: ١.

(٣) الوسائل الباب ٢٧ من هذه الابواب الحديث: ١.

(٤) الوسائل الباب ٢٨ من أبواب الامر و النهى الحديث ١.

(٥) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب الامر و النهى الحديث: ٦.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤١٦

...

فيجىء الناس فيسألونى فان لم اجبهم لم يقبلوا منى و أكره أن اجيبهم بقولكم و ما جاء عنكم فقال لى: انظر ما علمت أنه من قولهم فأخبرهم بذلك «١».

و ما رواه محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام قال: انما جعل التقية ليحقن بها الدم فاذا بلغ الدم

و ما رواه سليمان بن خالد قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: يا سليمان انكم على دين من كتمه أعزه الله و من اذاعه أذله الله «٣».

و ما رواه عنبسه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اياكم و ذكر علي و فاطمه عليهما السلام، فان الناس ليس شىء أبغض اليهم من ذكر علي و فاطمه عليهما السلام «٤».

و ما رواه عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من استفتح نهاره باذاعه سرنا سلط الله عليه حر الحديد و ضيق المجالس «٥».

و ما رواه بريد بن معاوية قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: ان يزيد بن معاوية دخل المدينة و هو يريد الحج فبعث الى رجل من قريش فأتاه فقال له يزيد: أ تقر لى أنك عبد لى ان شئت بعثك، و ان شئت أسترقتك الى أن قال:

فقال له يزيد: ان لم تقر لى و الله قتلتك فقال له الرجل: ليس قتلك اياى بأعظم من قتل الحسين عليه السلام قال: فأمر به فقتل، ثم ارسل الى على بن الحسين

(١) الوسائل الباب ٣٠ من أبواب الامر و النهى الحديث: ١.

(٢) الوسائل الباب ٣١ من أبواب الامر و النهى الحديث: ١.

(٣) الوسائل الباب ٣٢ من أبواب الامر و النهى الحديث: ١.

(٤) الوسائل الباب ٣٣ من أبواب الامر و النهى الحديث: ٢.

(٥) الوسائل الباب ٣٤ من أبواب الامر و النهى الحديث: ٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤١٧

...

عليهما السلام فقال له مثل مقاله للقرشى فقال له على بن الحسين عليهما السلام:

أ رأيت ان لم اقر لك أ ليس تقتلنى كما قتلت الرجل بالامس؟ فقال له يزيد:

بلى، فقال له على بن الحسين:

قد أقررت لك بما سألت، أنا عبد مكره، فان شئت فأمسك و ان شئت فبيع، فقال له يزيد: أولى لك، حقنت دمك و لم ينقصك ذلك من شرفك «١».

و ما رواه هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ما أيسر ما رضى الناس به منكم، كفوا ألسنتكم عنهم «٢».

و غيرها من الروايات الكثيره المذكوره فى الوسائل فى الابواب ٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥ من أبواب الامر و النهى و ما يناسبهما.

و فيه: أنه لا يستفاد من هذه الروايات الا جواز التقية.

و أما كون العمل المخالف للواقع الموافق للتقية مجزيا عن الواقع و وظيفه فعلية للمكلف و بعبارة اخرى: تكليفيا ثانويا قائما مقام الوظيفة الاولى فلا يستفاد من هذه الروايات فلاحظ.

الخامس: ما رواه اسماعيل الجعفى و معمر بن يحيى بن سالم و محمد بن مسلم و زراره قالوا سمعنا أبا جعفر عليه السلام يقول: التقية فى كل شىء يضطر اليه ابن آدم فقد احله الله له «٣».

(١) الوسائل الباب ٣٥ من أبواب الامر و النهى الحديث: ١.

(٢) الوسائل الباب ٣٦ من أبواب الامر و النهى الحديث: ١.

(٣) الوسائل الباب ٢٥ من أبواب الامر و النهى الحديث: ٢.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤١٨

...

بتقريب: أن المستفاد من الروايه أن كل واجب يضطر الى تركه يكون تركه جائزا كما أن كل حرام يضطر الى فعله يصير فعله مباحا و حيث انه لا- فرق فى الواجب و الحرام بين كونهما نفسيا و بين كونهما غيريا فلو اضطر الى ترك جزء أو شرط يكون الترك جائزا فيجوز ترك المسح على البشرة فى المقام.

و بعبارة اخرى: ان حليه كل شىء بحسبه فاذا

كان العمل محرما نفسيا لا يترتب على فعله المؤاخذة و العذاب و اذا كان حراما غيريا فالتقيه تجعله مباحا غيريا و معناه عدم كون الفعل مشروطا بذلك- مثلا- اذ اضطر المكلف الى التكتف فى الصلاه أو الى ترك البسمله فالتقيه تجعل مثل هذه الامور حلالا و معناه عدم الاشتراط و ارتفاع الحرمة فيكون مرجع الارتفاع الى عدم مانعيه التكفير و سقوط البسمله عن الجزئيه.

و ملخص الكلام: أنه لا فرق بين الحرمة الغيريه و النفسيه و الحديث يشمل كلا الموردين.

و فيه: أن الاضطرار ان لم يكن مستوعبا فلا مجال لهذا التقريب كما هو ظاهر و ان كان مستوعبا فنقول: لا نتصور الاضطرار الى ترك الجزء اذ المركب ينهدم بانتفاء الجزء أو الشرط ففى الحقيقه يضطر المكلف الى ترك الواجب.

ان قلت: يجوز الايمان بالفاقد عند الاضطرار. قلت: جواز الايمان بالفاقد للجزء أو الشرط أو المقرون بالمانع امر على القاعده الا من ناحيه التشريع، و التشريع أمر قلبى لا- يعلمه الا- الله فالعمده جواز ترك الواجب و فى خصوص الصلاه حيث انه علم من الخارج أنها لا تسقط بحال يتبدل التكليف و يتوجه الامر الى فاقد الجزء أو الشرط او المقرون بالمانع.

و ان شئت قلت: انه لا معنى للحرمة الغيريه فان مرجع الحرمة الغيريه فى

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤١٩

...

المقام تعلق الوجوب بالمركب المقيد بقيود عدميه أو وجوديه و الاضطرار يرفع الوجوب أو الحرمة النفسيين و لا يستفاد من هذا الحديث و أمثاله رفع اليد عن الجزئيه و الشرطيه.

و بعباره واضحه: ان وجوب المركب ارتباطى و ليس الوجوب متعلقا بكل جزء جزء على حiale بل الوجوب يتعلق بالكل و مع الاضطرار الى ترك الجزء يكون المكلف مضطرا الى

ترك المركب فيجوز بواسطه التقيه، نعم لو لم يمكن للمكلف ترك المركب لوجوبه- كما فى الصلاه-، يصح أن يقال بسقوط الشرطيه أو الجزئيه أو المانعيه عند الاضطرار لكن هذا لم يستفد من دليل التقيه بل استفيد من دليل خارجى حيث قام الدليل على عدم سقوط الصلاه بحال.

السادس: ما رواه أبو الصباح قال: و الله لقد قال لى جعفر بن محمد عليهما السلام: ان الله علم نبيه التنزيل و التأويل فعلمه رسول الله صلى الله عليه و آله عليا قال و علمنا و الله ثم قال: ما صنعتم من شىء أو حلفتم عليه من يمين فى تقيه فأنتم منه فى سعه «١».

بتقريب: أن المستفاد من الروايه أن كلما صنعه المكلف من فعل أو ترك بلحاظ التقيه فهو فى سعه و لا ضيق عليه فلو ترك الجزء أو الشرط تقيه يكون فى سعه كما أنه يستفاد هذا المعنى من قوله عليه السلام- فى حديث السفره: «هم فى سعه حتى يعلموا» «٢».

و فيه: أنه مع عدم الاستيعاب فلا مجال لهذا التقريب كما تقدم و مع استيعاب

(١) الوسائل الباب ١٢ من أبواب الايمان الحديث: ٢.

(٢) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب اللقطه الحديث: ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٢٠

...

العذر فالجواب هو الجواب و هو أن العذر- و هى التقيه- فى المقام تقتضى ترك الواجب و لا تقتضى التوسع رفع الجزئيه أو الشرطيه فان الجزئيه غير قابله للرفع و لا يقاس المقام على الرفع الظاهرى فى مورد الشك فان الحكم بعدم وجوب الجزء الفلانى عند الشك أمر قابل و أما فى المقام فلا اشكال فى عدم توجه الامر الى الجزء بل الامر متعلق بالمركب فلا بد من رفع الحكم من المركب

نفسه.

ان قلت: ان الاعاده و القضاء من آثار العمل الصادر عن تقيه فيرتفعان بعد جواز التقيه و جعل التوسعه.

قلت: ليس الامر كذلك بل الاعاده و القضاء من آثار عدم الاتيان بالمأمور به الواقعي و المفروض أنه لم يأت المكلف به فيترتب عليه اثره.

و ملخص الكلام: أن المستفاد من الروايه أن المكلف اذا كان في ضيق من ناحيه فعل كما في شرب الخمر حيث ان المكلف اذا شرب الخمر لزمه العقاب الا-خروي و الحد الشرعي فلو عرضت التقيه يكون في سعه فلا- حد و لا عقاب فيصح أن يقال: بأن المكلف مضطر الى شرب الخمر و لكن لا- يصح أن يقال: بأن المكلف مضطر الى رفع الجزئيه أو الشرطيه فان أمر الجزئيه و الشرطيه بيد المولى و ليس بيد العبد نعم يكون العبد مضطرا الى ترك الواجب بلحاظ ترك الجزء و يكون الترك جائزا له بهذا الاعتبار.

و ان شئت قلت: ان سقوط الجزئيه و الشرطيه أمر غير ممكن الا بسقوط الامر عن الكل فالنتيجه: أنه لا يجب الاتيان بالمركب و أما جعل العمل الفاقد للشرط أو الجزء بد لا عن الواجب الاختيارى فلا يستفاد من الروايه فلاحظ.

السابع: ما رواه مسعده بن صدقه عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث:

ان المؤمن اذا أظهر الايمان ثم ظهر منه ما يدل على نقضه خرج مما وصف و أظهر

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٢١

...

و كان له ناقضا الا- أن يدعى أنه انما عمل ذلك تقيه و مع ذلك ينظر فيه فان كان ليس مما يمكن أن تكون التقيه في مثله لم يقبل منه لان للتقيه مواضع من أزالها عن مواضعها لم تستقم له و تفسير ما يتقى مثل أن

يكون قوم سوء ظاهر حكمهم و فعلهم على غير حكم الحق و فعله فكل شىء يعمل المؤمن بينهم لمكان التقية مما لا يؤدي الى الفساد فى الدين فانه جائز «١».

و فيه: أولا: أن مسعده لم يوثق.

و ثانيا: أن المستفاد من الروايه أن التقية لها ميزان و معيار و ليس لأحد أن يرتكب كل أمر يريد و يدعى أنه كان عن تقية فليس المقام، مقام بيان جواز التقية من حيث الموارد.

الثامن: ما رواه سماعه قال: سألته عن رجل كان يصلى فخرج الامام و قد صلى الرجل ركعه من صلاه فريضه قال: ان كان اماما عدلا فليصل اخرى و ينصرف و يجعلهما تطوعا و ليدخل مع الامام فى صلاته كما هو و ان لم يكن امام عدل فليبن على صلاته كما هو و يصلى ركعه اخرى و يجلس قدر ما يقول: «أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له، و أشهد أن محمدا عبده و رسوله» ثم ليتم صلاته معه على ما استطاع فان التقية واسعة و ليس شىء من التقية الا و صاحبها مأجور عليها ان شاء الله «٢».

بتقريب: أن الروايه داله على أن التقية واسعة و بأى نحو يمكن ايقاعها يجوز أو يجب فيجوز المتابعه بأى نحو ممكن فلو نقص من صلاته شىء بالمتابعه

(١) الوسائل الباب ٢٥ من أبواب الامر و النهى الحديث: ٦.

(٢) الوسائل الباب ٥٦ من أبواب صلاه الجماعة الحديث: ٢.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٢٢

...

لا يضر و يكون المأتى به بدلا عن الواجب الاختيارى.

و فيه: أن المستفاد من الروايه التفصيل بين الامام العادل و الجائر فلو كان عادلا، يجوز الايتمام و ان كان جائرا يبنى على صلاته و يتمها بأى

نحو ممكن بحيث يتخيل بأنه معتقد و الحال أنه لم يعتقد و لا يستفاد من الروايه أن العمل الناقص يقوم مقام الكامل بل لا يبعد أن يقال: بأن الروايه تدل على عكس المدعى.

مضافا الى أنه ربما يقال: بأن مضمير سماعه ليس كمضمير زراره و اضرابه اذ سماعه من الواقفه و من الممكن أن سؤاله كان من غير المعصوم فتأمل.

التاسع: النصوص الداله على جواز غسل الرجلين كروايه أيوب بن نوح «١» و روايه عمار بن موسى «٢».

بدعوى: أنه يستفاد من هذه النصوص جواز الغسل فيكون مجزيا عن المسح.

و فيه: أن هذه النصوص متعارضه مع النصوص الكثيره الداله على لزوم المسح و عدم جواز الغسل و الترجيح مع روايات المسح لمخالفتها للعامه بل و موافقتها مع الكتاب.

و أما حديث زيد بن علي عن آبائه عن علي عليه السلام. قال: جلست أتوضأ فأقبل رسول الله (صلى الله عليه و آله) حين ابتدأت في الوضوء فقال لي:

تمضمض و استنشق و استن، ثم غسلت وجهي ثلاثا فقال: قد يجزيك من ذلك المرتان، قال: فغسلت ذراعي و مسحت برأسي مرتين فقال: قد يجزيك من ذلك المره و غسلت قدمي قال: فقال لي: يا علي خلل بين الاصابع لا تخلل بالنار «٣»، فلا اعتبار بسنده فان عبد الله بن منبه لم يوثق فلا مجال لان

(١) لاحظ ص: ٣٩٥.

(٢) لاحظ ص: ٢٩٦.

(٣) الوسائل الباب ٢٥ من أبواب الوضوء الحديث: ١٥.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٢٣

...

يقال: بأن الصادر عن رسول الله صلى الله عليه و آله، لا يحمل على التقية لعدم موضوعها بالنسبه اليه.

مضافا الى أن الترجيح أيضا مع روايات المسح لكونها موافقه للكتاب.

اضف الى ذلك كله أنه لا ريب في أن مذهب أهل

البيت في الرجل وجوب المسح و عدم جواز الغسل.

العاشر: النصوص الواردة في الموارد الخاصه بتقريب: أن المستفاد من هذه النصوص جواز الاتيان بالعمل الفاقد و كفايته عن الكامل التام في مورد التقيه.

فمن تلك الروايات ما رواه داود الرقي قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقلت له: جعلت فداك كم عدّه الطهاره؟ فقال: ما أوجبّه الله فواحده و أضاف اليها رسول الله صلى الله عليه و آله واحده لضعف الناس و من توضأ ثلاثا ثلاثا فلا صلاه له، أنا معه في ذا حتى جاءه داود بن زربي فسأله عن عدّه الطهاره فقال له: ثلاثا ثلاثا من نقص عنه فلا صلاه له، قال فارتعدت فرائصي و كاد أن يدخلني الشيطان فأبصر أبو عبد الله إلى و قد تغير لوني، فقال: اسكن يا داود هذا هو الكفر، أو ضرب الاعناق، قال: فخرجنا من عنده و كان ابن زربي الى جوار بستان أبي جعفر المنصور و كان قد القى الى أبي جعفر أمر داود بن زربي و أنه رافضي يختلف الى جعفر بن محمد فقال أبو جعفر المنصور: اني مطلع الى طهارته فان هو توضأ وضوء جعفر بن محمد فاني لأعرف طهارته حققت عليه القول و قتلته فاطلع و داود يتهيأ للصلاه من حيث لا يراه فأسبغ داود بن زربي الوضوء ثلاثا ثلاثا كما أمره أبو عبد الله عليه السلام فما تم وضوءه حتى بعث

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٢٤

...

اليه أبو جعفر المنصور فدعاه قال: فقال داود: فلما أن دخلت عليه رحب بي و قال: يا داود: قيل فيك شيء باطل و ما أنت كذلك قد اطلعت على طهارتك و ليس طهارتك طهاره الراضه فاجعلني في حل

و أمر له بمائه ألف درهم، قال:

فقال داود الرقي: التقيت انا و داود بن زربي عند أبي عبد الله عليه السلام فقال له داود بن زربي: جعلت فداك حقنت دماؤنا في دار الدنيا و نرجو أن ندخل بيمينك و بركتك الجنة، فقال أبو عبد الله عليه السلام: فعل الله ذلك بك و باخوانك من جميع المؤمنين، فقال أبو عبد الله عليه السلام لداود بن زربي: حدث داود الرقي بما مر عليكم حتى تسكن روعته، قال: و حدثته بالامر كله، قال:

فقال أبو عبد الله عليه السلام: لهذا أفتيته لأنه كان اشرف على القتل من يد هذا العدو، ثم قال: يا داود بن زربي توضحاً مثني مثني و لا تزددن عليه و انك ان زدت عليه فلا صلاح لك «١».

و هذه الرواية ضعيفه بأحمد بن سليمان.

و منها: ما رواه محمد بن الفضل أن علي بن يقطين كتب الى أبي الحسن موسى عليه السلام يسأله عن الوضوء فكتب اليه أبو الحسن عليه السلام: فهمت ما ذكرت من الاختلاف في الوضوء و الذي أمرك به في ذلك أن تمضمض ثلاثا و تستنشق ثلاثا و تغسل وجهك ثلاثا و تخلل شعر لحيتك و تغسل يديك الى المرفقين ثلاثا و تمسح رأسك كله و تمسح ظاهر اذنيك و باطنهما و تغسل رجليك الى الكعبين ثلاثا و لا تخالف ذلك الى غيره فلما وصل الكتاب الى علي بن يقطين تعجب مما رسم له أبو الحسن عليه السلام فيه مما جميع العصابة على خلافه.

(١) الوسائل الباب ٣٢ من أبواب الوضوء الحديث: ٢.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٢٥

...

ثم قال: مولاي أعلم بما قال، و أنا أمثل أمره فكان يعمل في وضوئه على هذا الحد

و يخالف ما عليه جميع الشيعة امتثالاً لأمر أبي الحسن عليه السلام، و سعى بعلي بن يقطين الى الرشيد، و قيل: انه رافضى فامتنحه الرشيد من حيث لا يشعر، فلما نظر الى وضوئه ناداه كذب يا علي بن يقطين من زعم أنك من الراضيه و صلحت حاله عنده، و ورد عليه كتاب أبي الحسن عليه السلام: ابتداءً من الان يا علي بن يقطين و توضاً كما أمرك الله تعالى اغسل وجهك مره فريضه و اخرى اسباغاً، و اغسل يديك من المرفقين كذلك و امسح بمقدم رأسك و ظاهر قدميك من فضل نداوه وضوئك فقد زال ما كنا نخاف منه عليك و السلام «١».

و هذه الروايه ضعيفه بمحمد بن فضل فانه مشترك و لا نعلم ان الراوى فى هذه الروايه ثقه أم لا.

و منها: ما رواه عثمان بن زياد أنه دخل على أبي عبد الله عليه السلام فقال له رجل: انى سألت أباك عن الوضوء، فقال: مره مره فما تقول انت؟ فقال:

انك لن تسألنى عن هذه المسأله الا و أنت ترى أنى اخالف أبى توضحاً ثلاثاً و خلل أصابعك «٢».

و هذه الروايه ضعيفه بعثمان.

و منها: ما رواه داود بن زريق قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوضوء فقال لى: توضحاً ثلاثاً ثلاثاً، قال: ثم قال لى: أليس تشهد بغداد و عساكرهم؟

قلت: بلى، قال، فكنت يوماً أتوضاً فى دار المهدي فرآنى بعضهم و أنا لا أعلم به فقال: كذب من زعم أنك فلانى و أنت توضحاً هذا الوضوء قال: فقلت لهذا

(١) عين المصدر الحديث: ٣.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٤.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٢٦

...

و الله أمرنى «١».

و لا يمكن استفاده الحكم منها فانها وارده

فى مورد خاص و لا- اطلاق لها فانه يمكن جواز التقيه و كونها مجزيا فى مورد خاص و هو فيما يؤدى تركها الى تلف النفس مضافا الى المناقشه فى السند من جهه حسن بن على الوشاء.

الحادى عشر: النصوص الوارده فى الحث على حضور جماعاتهم فمن تلك النصوص ما رواه حماد بن عثمان عن أبى عبد الله عليه السلام أنه قال: من صلى معهم فى الصف الاول كان كمن صلى خلف رسول الله صلى الله عليه و آله فى الصف الاول «٢».

و منها: ما رواه حفص بن البخرى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: يحسب لك اذا دخلت معهم و ان كنت لا تقتدى بهم مثل ما يحسب لك، اذا كنت مع من تقتدى به «٣».

و منها: ما رواه الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام قال: من صلى معهم فى الصف الاول كان كمن صلى خلف رسول الله صلى الله عليه و آله «٤».

الى غيرها من الروايات الوارده المذكوره فى الباب ٥ من أبواب صلاه الجماعه فى الوسائل.

بتقريب: أن مقتضى هذه النصوص جواز الاقتداء بهم و الصلاه الناقصه معهم تقيه تقوم مقام الصلاه التامه.

(١) نفس المصدر الحديث: ١.

(٢) الوسائل الباب ٥ من أبواب صلاه الجماعه الحديث: ١.

(٣) نفس المصدر الحديث: ٣.

(٤) نفس المصدر الحديث: ٤.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٢٧

...

و لا- يعارضها ما دل على عدم جواز الاقتداء بهم و أنهم عند المعصوم عليه السلام كالجدر مثل ما رواه زراره قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الصلاه خلف المخالفين، فقال: ما هم عندى الا بمنزله الجدر «١» و غيرها من الروايات الوارده المذكوره فى الوسائل فى الباب ١٠ من أبواب صلاه الجماعه.

اذ مفاد

تلك النصوص جواز الصلاة معهم تقيه و مفاد هذه النصوص اشتراط الولاية و العدالة في امام الجماعة فلا تنافي بين الطائفتين لكن مفاد تلك النصوص الترغيب في اقامه الصلاة معهم و لو مع عدم الخوف و عدم تحقق عنوان التقيه المتقوم بالخوف مضافا الى أنه يعارضها ما رواه سماعه «٢» فان مفاد هذه الروايه أن المطلوب صورته الصلاة معهم لا الاقتداء بهم واقعا.

و يدل على المدعى ما رواه زراره قال: كنت جالسا عند أبي جعفر عليه السلام ذات يوم اذ جاءه رجل فدخل عليه فقال له: جعلت فداك انى رجل جار مسجد لقومى فاذا أنا لم اصل معهم وقعوا فى وقالوا: هو هكذا و هكذا، فقال: أما لئن قلت ذلك لقد قال أمير المؤمنين عليه السلام: من سمع النداء فلم يجبه من غير عله فلا صلاه له، فخرج الرجل فقال له: لا تدع الصلاة معهم و خلف كل امام فلما خرج قلت له: جعلت فداك كبر على قولك لهذا الرجل حين استفتاك، فان لم يكونوا مؤمنين، قال فضحك ثم قال: ما اريك بعد الا هاهنا، يا زراره فايه عله تريد أعظم من أنه لا يأتى به ثم قال: يا زراره أما ترانى قلت: صلوا فى مساجدكم و صلوا مع أئمتكم «٣»:

(١) الوسائل الباب ١٠ من أبواب صلاه الجماعة الحديث: ١.

(٢) لاحظ ص: ٤٢١.

(٣) الوسائل الباب ٥ من أبواب صلاه الجماعة الحديث: ٥.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٢٨

...

و بعبارة أخرى أن نقول: بأن النصوص من الجانبين متعارضه و ليست قابله للجمع فان مفاد طائفه منها عدم جواز الاقتداء و مفاد الاخرى الجواز.

لاحظ ما رواه اسحاق بن عمار قال: قال لى أبو عبد الله عليه السلام:

يا اسحاق أ تصلى معهم فى المسجد؟ قلت: نعم، قال: صل معهم فان المصلى معهم فى الصف الاول كالشاهر سيفه فى سبيل الله
«١».

فالتعارض قطعى و بعد التساقط و رفع اليد عن الترجيح بمخالفه العامه لا دليل على الجواز بل الدليل من الاصل و النص على
عدم الجواز فان مقتضى الاصل عدم كون التقيه مجزيه كما أن مقتضى الادله الاوليه من الكتاب و السنه و جوب الاتيان بالمأمور
به الواقعى الاولى.

الثانى عشر: ما ذكر فى المقام بأن السيره كانت جاريه على الغسل و المسح فى زمن الائمه عليهم السلام و لم يردع عنه فيستفاد
الجواز مع تحقق التقيه.

و فيه: أولاً أن جريان السيره عليه من الشيعة اول الكلام.

و ثانياً: كيف يمكن أن يقال: بأنه لم يردع عنه؟ فان النصوص الكثيره الداله على عدم جواز الغسل أو المسح على الخف تدل
على عدم الجواز و الجواز يحتاج الى الدليل و ليس.

الثالث عشر ما رواه أبو الورد «٢» فان مقتضى هذه الروايه انه لو اضطر الى الوضوء عند عدو بتقيه و لا يمكنه الاتيان بالمأمور به
الواقعى يجوز أن يمسح على الخف بدلا عن المسح على البشره.

و قد مر الكلام فى الاشكال فى سند هذه الروايه فلا نعيد و راجع ما ذكرناه هناك.

(١) الوسائل الباب ٥ من أبواب صلاه الجماعة الحديث: ٧.

(٢) لاحظ ص: ٤١١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٢٩

...

الى هنا ظهر: أنه لا مقتضى للاجزاء.

أضف الى ذلك ما دل على عدم جواز التقيه فى المسح على الخف و قد دلت عليه عدو روايات:

الاولى: ما رواه الاعجمى عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث أنه قال:

لا دين لمن لا تقيه له و التقيه في كل شيء الا

فى النبذ و المسح على الخفين «١».

و هذه الروايه ضعيفه بأبى عمر فانه لم يوثق مضافا الى أنه مردد بين كونه أبا عمر و ابن عمر و على كل تقدير لم يوثق.

الثانيه: ما رواه محمد بن الفضل الهاشمى قال: دخلت مع إختوتى على أبى عبد الله عليه السلام فقلنا: انا نريد الحج و بعضنا ضروره فقال: عليكم بالتمتع فانا لا نتقى فى التمتع بالعمره الى الحج سلطنا و اجتناب المسكر و المسح على الخفين «٢».

و هذه الروايه ضعيفه بدرست فانه لم يوثق بل بمحمد بن الفضل أيضا فانه لم يوثق فى كلام الشيخ الحر بعنوان الهاشمى.

الثالثه: ما رواه زراره عن غير واحد قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام فى المسح على الخفين تقيه قال: لا يتقى فى ثلاث قلنا و ما هن؟ قال شرب الخمر أو قال شرب المسكر و المسح على الخفين و متعه الحج «٣».

و هذه الروايه ضعيفه بالارسال فان النقل عن غير واحد لا يخرج الحديث

(١) الوسائل الباب ٢٥ من أبواب الامر و النهى الحديث: ٣.

(٢) الكافى ج ٤ ص ٢٩٣ الحديث: ١٤.

(٣) جامع أحاديث الشيعة ج ٢ ص ٢٢٢ ج ٢١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٣٠

...

عن كونه حديثا واحدا مرسلا و لا يدخله فى المتواتر فان عنوان غير واحد يصدق على ثلاثة اشخاص مثلا فلاحظ.

الرابعه: ما راه زراره أيضا قال: قلت له: فى مسح الخفين تقيه؟ فقال:

ثلاثة لا أتقى فيهن أحدا: شرب المسكر، و مسح الخفين و متعه الحج قال زراره و لم يقل الواجب عليكم أن لا تتقوا فيهن أحدا «١».

و هذه الروايه تامه سندا و أما الاشكال فى الدلاله: بأن زراره فهم من كلامه عليه السلام أنه من مختصاته

فلا يكون حكما عاما لجميع آحاد المكلفين، فإرده:

أن فهم زراره لا يكون دليلا.

و ربما يقال: بأنه يحتمل أن يكون الحكم من مختصاته و مع هذا الاحتمال يبطل الاستدلال بالروايه.

لكن يرد على هذا البيان: أن الروايه ظاهره بل صريحه فى أن الراوى يسأله عن حكم المسأله و الظاهر من كلامه عليه السلام فى مقام الجواب أن الامام عليه السلام فى مقام بيان حكم الواقعه و الوظيفه العامه.

و أما ما قيل: من أن قوله عليه السلام: «لا- أتقى» فرار عن الجواب و أنه عليه السلام لم يجبه عن حكم المسأله، فهو خلاف الظاهر.

و ربما يقال: بأن التقيه لا مجال لها فى الامور المذكوره فى الروايه أما شرب الخمر فلانه ليس من العامه أحد يفتى بالجواز و أما متعه الحج فلان حج التمتع مثل حج القران الا من جهه النيه و التقصير أما النيه فهى أمر قلبى و أما التقصير فيمكن الاتيان به فى الخفاء و أما المسح على الخف فليس وجوبه اتفاقيا بينهم بل

(١) الوسائل الباب ٣٨ من أبواب الوضوء الحديث: ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٣١

[مسأله ٦٦: لو دار الامر بين المسح على الخف و الغسل للرجلين للتقيه اختار الثانى]

(مسأله ٦٦): لو دار الامر بين المسح على الخف و الغسل للرجلين للتقيه اختار الثانى (١).

الاكثر منهم قائلون بالتخير بينه و بين الغسل و بعضهم قائل بأن المسح على الخف أفضل فلا موضوع للتقيه فيه فالروايه ناظره الى أن التقيه فى الامور المذكوره سالبه بانتفاء الموضوع و الا فلا ريب فى أن الامر اذا دار بين المسح على الخف و ضرب العنق لم يرض الشارع بترك المسح.

و فيه: أن السائل سأل عن الحكم و الجواب عن بيان الموضوع خلاف الظاهر و ليس معناه أنه يترك و لو مع استلزامه ضرب

العنق اذ التقيه تتحقق بالاتيان بالمسح على الخف صوره و المستفاد من الروايه: أن المسح على الخف تقيه لا- يكون مصداقا للمأمور به.

فانقدح بما ذكرنا: عدم قيام دليل على جواز التقيه و كونها مجزأه عن المأمور به الواقعي فما أفاده في المتن من الاشكال في كمال المتانه و لكن ما أفاده من الاشكال ينافي ما يذكره في الفروع الآتيه فلاحظ.

(١) ذكر في وجه التعين و تقديم الغسل أمران:

أحدهما: ان المسح لو تحقق بالمسح على الخف لم يتحقق المسح على البشره لا برطوبه ماء الوضوء و لا بالرطوبه الخارجيه و أما في الغسل فالمسح بالرطوبه الخارجيه متحققه و ما لا يدرك كله لا يترك كله.

و هذا الوجه ليس تحته شىء و مجرد اعتبار و استحسان فان قاعده الميسور لا أساس لها مضافا الى أن الغسل بالماء الخارجى ليس ميسورا لرطوبه ماء الوضوء.

ثانيهما: أنه استفيد من الادله جواز الغسل و أما المسح فلا دليل عليه و حديث

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٣٢

[مسأله ٦٧: يعتبر عدم المندوحه فى مكان التقيه على الاقوى]

(مسأله ٦٧): يعتبر عدم المندوحه فى مكان التقيه على الاقوى فلو أمكنه ترك التقيه و إراء تههم المسح على الخفين مثلا لم تشرع التقيه (١).

أبى الورد «١» ضعيف سندا و مقتضى الامر بشىء تعينه بلا- بدل بل الغسل موافق للاحتياط لان الامر دائر بين تعين الغسل و التخيير بين الامرين فالغسل مجز قطعا فالاتيان به موافق الاحتياط.

وفيه: أن هذا التقريب انما يتم على تقدير وجود دليل دال على جواز الغسل بدل المسح عند التقيه و المفروض أنه ليس فى المقام ما يدل عليه كما تقدم، فلا مجال لهذا التقريب و عليه لو دار الامر بين الامرين لم يكن الاتيان بأيهما مجزيا و مكفيا و الله

(١) قد ظهر مما تقدم عدم دليل على جواز التقيه و قد مر منا أن النصوص بالنسبه الى الاقتداء بهم تقيه متعارضه و أن مفاد بعضها انه يصلى صلاه نفسه و يرى بأنه يقتدى لاحظ ما رواه سماعه «٢».

نعم لو قلنا: بأن الروايات الداله على جواز الاقتداء بهم «٣» بلا- معارض أمكن ان يقال: بأنه يجوز الاقتداء و لا يشترط بعدم المندوحه مطلقا بل مقتضى تلك النصوص محبوبه الاقتداء بهم على الاطلاق فيجوز بل يستحب أن يسافر الشيعى الى بلاد المخالفين للاقتداء بهم.

اضف الى ذلك أن هذا الحكم مخصوص بالصلاه و لا وجه لجريانه فى

(١) لاحظ ص: ٤١١.

(٢) لاحظ ص: ٤٢١.

(٣) لاحظ الروايات فى ص: ٤٢٦.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٣٣

...

بقية العبادات.

فالتتيجه: عدم جواز التقيه مع عدم المندوحه فضلا عن صوره وجودها لكن الظاهر أنه لا اشكال من حيث النصوص فى جواز الصلاه مع المخالف بشرط أن يقرأ لنفسه و لو مع عدم سماعه قراءه نفسه كما تدل عليه عدّه روايات:

منها ما رواه على بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يصلى خلف من لا يقتدى بصلاته و الامام يجهر بالقراءه قال: اقرأ لنفسك و ان لم تسمع نفسك فلا بأس «١».

و منها ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا صليت خلف امام لا يقتدى به فقرأ خلفه سمعت قراءته أو لم تسمع «٢».

و منها ما رواه أبو بصير قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: من لا أقتدى بالصلاه قال: افرغ قبل أن يفرغ فانك فى حصار فان فرغ قبلك فاقطع القراءه و اركع معه «٣».

و منها: ما رواه زراره قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أكون

مع الامام فأفرغ من القراءه قبل أن يفرغ قال: ابق آيه و مجد الله و أثن عليه فاذا فرغ فاقرا الآيه و اركع «٤» و منها غيرها المذكور
فى الوسائل فى الابواب ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من أبواب صلاه الجماعه.

لكن الاشكال تمام الاشكال فى أن الحكم مختص بمورده.

(١) الوسائل الباب ٣٣ من أبواب صلاه الجماعه الحديث: ١.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٩

(٣) الوسائل الباب ٣٤ من أبواب صلاه الجماعه الحديث: ١.

(٤) الوسائل الباب ٣٥ من أبواب صلاه الجماعه الحديث: ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٣٤

...

و ملخص الكلام فى المقام أن المستفاد من جمله من النصوص جواز الصلاه معهم:

منها ما رواه حماد بن عثمان «١» و منها ما رواه الحلبي «٢».

و منها ما رواه أبو على فى حديث قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: ان لنا اماما مخالفا و هو يبغض أصحابنا كلهم فقال: ما عليك من قوله، و الله لئن كنت صادقاً لانت أحق بالمسجد منه فكن أول داخل و آخر خارج و أحسن خلقك مع الناس و قل خيراً «٣».

و منها ما رواه اسحاق بن عمار «٤».

و منها ما رواه عبد الله بن سنان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

□
اوصيكم بتقوى الله عز و جل و لا تحملوا الناس على أكتافكم فتذلو ان الله تبارك و تعالى يقول فى كتابه: «قُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا»
ثم قال: عودوا مرضاهم و اشهدوا جنازتهم و اشهد و الهم و عليهم و صلوا معهم فى مساجدهم «٥».

و منها ما رواه على بن جعفر فى كتابه عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: صلى حسن و حسين خلف مروان و نحن نصلى معهم «٦».

رواه سماعه قال: سألته عن مناكحتهم و الصلاة خلفهم فقال: هذا

(١) لاحظ ص ٤٢٦.

(٢) لاحظ ص: ٤٢٦.

(٣) الوسائل الباب ٥ من أبواب صلاة الجماعة الحديث: ١.

(٤) لاحظ ص ٤٢٨.

(٥) الوسائل الباب ٥ من أبواب صلاة الجماعة الحديث: ٨.

(٦) نفس المصدر الحديث: ٩.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٣٥

...

أمر شديد لم تستطيعوا ذلك قد أنكح رسول الله صلى الله عليه وآله و صلى على عليه السلام ورائهم «١».

و في قبال هذه الطائفة طائفة اخرى تدل على عدم الجواز: منها ما رواه زراره «٢».

و منها غيره الوارد في الباب ١٠ من أبواب صلاة الجماعة من الوسائل.

و في المقام روايه مفصله بين صورته الخوف و غيرها و هي ما رواه اسماعيل الجعفي قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجل يحب أمير المؤمنين عليه السلام و لا يتبرأ من عدوه و يقول: هو أحب الى ممن خالفه فقال: هذا مخلط و هو عدو فلا تصل خلفه و لا كرامه الا أن تتقيه «٣».

فانه يمكن أن يجمع بين المتعارضين من النصوص بهذه الروايه و يفصل بين صورته الخوف و عدمه

الا- أن يقال: بأن النصوص الحاثه على الصلاة معهم تأبى عن هذا التقييد و على تقديره لتعارض يكون الترجيح مع النصوص المانعه حيث انها خلاف التقيه و يبقى الدليل المفصل على حاله.

و يظهر من جمله من النصوص: أن الايتمام بالمخالف صورته الايتمام و لذا يحب أن يقرأ و لو بنحو حديث النفس لاحظ حديث

(١) نفس المصدر الحديث: ١٠.

(٢) لاحظ ص: ٤٢٧.

(٣) الوسائل الباب ١٠ من أبواب صلاة الجماعة الحديث: ٣.

(٤) لاحظ ص ٤٣٣.

مبانی منهاج الصالحین، ج ١، ص: ٤٣٦

و لا یعتبر عدم المندوحه فی الحضور فی مکان التقیه

و يظهر من مجموع النصوص الواردة فى الابواب ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من أبواب صلاة الجماعة من الوسائل أن الصلاة معهم تشبه الايتمام فلاحظ و ما رواه أبو بصير «١» و ما رواه زراره «٢».

و غيرها من الروايات الواردة فى الابواب المشار اليها فان الاستفادة من تلك النصوص جواز الاقتداء بأن يقرأ لنفسه و عند الضروره يكتفى بأمر الكتاب بل اذا اقتضت الضروره يقطع الفاتحه و يركع لكن لا تدل هذه النصوص على جواز التقيه فى غير موردها من الموارد كالوضوء و امثاله و يستفاد من مجموع نصوص الباب أنه مع الخوف يصلى معهم بالنحو المذكور و يجرى و مع صدق الخوف لا يشترط الجواز و الاجزاء بعدم المندوحه بل يجوز و يكفى حتى مع المندوحه فلاحظ.

(١) مقتضى القاعده الاولى اعتبار عدم المندوحه و ذلك لان التقيه من الوقايه و مع امكان الوقايه مع وجود المندوحه لا يصدق العنوان.

و يمكن الاستدلال على المدعى بما رواه معمر بن يحيى قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام: ان معى بضايح للناس و نحن نمر بها على هؤلاء العشار فيحلفونا عليها فنحلف لهم فقال: وددت أنى أقدر على أن اجيز أموال المسلمين كلها و أحلف عليها كلما خاف المؤمن على نفسه فيه ضروره، فله فيه التقيه «٣».

بتقريب: أن فاء التفریع تقتضى المفهوم و مثل هذه الروايه ما- رواه

(١) لاحظ ص ٤٣٣.

(٢) لاحظ ص ٤٣٣.

(٣) الوسائل الباب ١٢ من أبواب الايمان الحديث: ١٦.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٣٧

...

اسماعيل الجعقى و معمر بن يحيى بن سالم و محمد بن مسلم و زراره عن أبى جعفر عليه السلام «١»، و التقريب هو التقريب.

و استدل أيضا على المدعى بما رواه

زراره «٢» و بما رواه معمر بن يحيى سالم عن أبي جعفر عليه السلام قال: التقيه في كل ضروره «٣».

لا يقال: دلالتها على المدعى تتوقف على القول بمفهوم اللقب الذى لا نقول به.

قلت: ورد فى بعض كلمات الاصحاب: أن حق العبارة أن يقال: كل ضروره فيها التقيه فتقديم ما حقه التأخير يقتضى حصر المسند فى المسند اليه.

و ربما يخلج بالبال أن يقال: أن حديث زراره «٤» فى مقام التحديد و بيان الضابطه و لا ريب فى أن مقتضى التحديد هو الحصر فلا تغفل.

و يكفى لإثبات المدعى ما رواه الجعفى «٥» فان المستفاد من هذه الروايه حصر الجواز فى صورته الاتقاء و مع وجود المندوحه لا يصدق هذا العنوان.

نعم ربما يصدق العنوان و لو مع عدم استيعاب الضرر تمام الوقت كما لو ذهب أحد الى محل الجائر و صادف اقامه الجماعه و لا يمكن للمكلف أن لا يقتدى فيجوز له الاقتداء و لا يجب الاعاده بعد رفع الضروره.

الا أن يقال: أنه مع وجود المندوحه و لو طولا و امكان الاتيان بالصلاه بعد رفع الضروره لا تصدق الضروره اذ الامر لم يتعلق بالفرد بل تعلق بطبيعى الصلاه

(١) لاحظ ص ٤١٧.

(٢) لاحظ ص ٤١٥.

(٣) الوسائل الباب ٢٥ من أبواب الامر و النهى الحديث: ٨.

(٤) لاحظ ص ٤١٥.

(٥) لاحظ ص ٤٣٥.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٣٨

كما لا يجب بذل مال لرفع التقيه (١) و أما فى سائر موارد الاضطرار فيعتبر فيها عدم المندوحه مطلقا (٢) نعم لا يعتبر فيها بذل المال لرفع الاضطرار اذا كان ضروريا (٣).

بين الحدين فلاحظ.

هذا ما يرجع الى الصلاه و على كل حال لا دليل على الاجزاء فى المقام فلا تصل النوبه الى هذا البحث.

(١)

ربما يقال: في وجوب البذل: انه استفيد من وجوب بذل المال في قبال ماء الوضوء في بعض النصوص.

لاحظ ما رواه صفوان قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل احتاج الى الوضوء للصلاه و هو لا يقدر على الماء فوجد بقدر ما يتوضأ به بمائه درهم أو بألف درهم و هو واجد لها أ يشتري و يتوضأ أو يتيمم؟ قال: لا بل يشتري قد أصابني مثل ذلك فاشترت و توضأت و ما يسوؤني (يسرني) بذلك مال كثير «١».

لكن يرد عليه أن هذا حكم وارد في مورد خاص و لا يجرى في غيره و من الظاهر أن الوضوء ليس حكماً وارداً في مورد الضرر مثل وجوب الخمس و الزكاه.

فالحق أن يقال: بانه لا يجب لدليل نفى الضرر لكن هذا يتم على مسلك القوم في قاعده نفى الضرر و لا يتم على ما سلكناه.

فالحق وجوب البذل لعدم صدق الضروره مع امكان رفعها بدفع مقدار من المال فلاحظ.

(٢) لعدم صدق الاضطرار مع وجود المندوحه.

(٣) لقاعده نفى الضرر و قد مر قريباً الاشكال في هذا التقريب.

(١) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب أحكام التيمم الحديث: ١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٣٩

[مسألة ٦٨: اذا زال السبب المسوغ للمسح على الحائل بعد الوضوء لم تجب الاعاده في التقيه]

(مسألة ٦٨): اذا زال السبب المسوغ للمسح على الحائل بعد الوضوء لم تجب الاعاده في التقيه (١) و وجبت في سائر الضرورات

(٢) كما تجب الاعاده اذا زال السبب المسوغ اثناء الوضوء مطلقاً (٣).

[مسألة ٦٩: لو توضأ على خلاف التقيه فالأظهر وجوب الإعادة]

(مسألة ٦٩): لو توضأ على خلاف التقيه فالأظهر وجوب الاعاده (٤).

(١) هذا مبني على كون التقيه مجزيه عن المأمور به بالامر الواقعي و قد ظهر مما مر أنه لا دليل عليه و ما أفاده هنا مناف لما سبق منه من الاشكال في الاجزاء فلاحظ.

(٢) لعدم تحقق الموضوع فان الزوال يكشف عن عدم تحقق الاضرار.

(٣) اذ العمل ارتباطى فلا يمكن التجزيه فى الصحه و البطلان فلاحظ.

(٤) لتلقيح المقام نتكلم فى مقامين: المقام الاول فى حكم التقيه تكليفا، المقام الثانى فى الجبهه الوضعيه.

أما المقام الاول فنقول: لا- اشكال فى أن المستفاد من النصوص وجوب التقيه و الانصاف أن النصوص الوارده فى الابواب المختلفه متواتره بل يكفى لإثبات المدعى جمله منها:

منها: ما رواه معمر بن خلاد قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن القيام للولاه فقال: قال أبو جعفر عليه السلام: التقيه من دينى و دين آبائى و لا ايمان لمن لا تقيه له «١».

و منها ما رواه عبد الله بن أبى يعفور قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول

(١) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب الامر و النهى الحديث: ٣.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٤٠

...

: التقيه ترس المؤمن و التقيه حرز المؤمن و لا ايمان لمن لا تقيه له «١».

و منها ما رواه محمد بن ادريس فى آخر السرائر نقلا من كتاب مسائل الرجال و مكاتباتهم مولانا على بن محمد عليهما السلام من مسائل داود الصرمى قال:

قال لى: يا داود لو قلت: ان

تارك التقيه كتارك الصلاه لكنت صادقا «٢».

فان هذه النصوص تامه سندا فلا اشكال فى وجوب التقيه و حرمة تركها.

اذا عرفت هذا نتكلم فى المقام الثانى فنقول: للمسأله صورتان:

الصوره الاولى: أن المكلف ترك التقيه و ترك المأمور به الواقعى كما لو فرضنا أن التقيه اقتضت المسح على الخف و المكلف تركه و ترك المسح على البشره أيضا فتاره نقول: بأن الواجب هو المأمور به الواقعى غايه الامر قد ثبت بالسيره انه يجزى العمل المطابق للتقيه فلا- اشكال فى الفساد لاین المفروض انه ترك المأمور به الواقعى و لا- دليل على الا-جزاء، و اخرى نقول: بأن مقتضى الادله الوارده انقلاب المأمور به الواقعى الى العمل المطابق للتقيه فأیضا يحكم بالفساد اذ المفروض أنه لم يأت بالوظيفه المقرره.

و أما لو قلنا بأن المستفاد من الادله سقوط الشرطيه او الجزئيه فریما يقال:

بالصحه لان عمله مطابق للواقع غايه الامر ترك التقيه و عصى و لكن هذا كله فرض فى فرض و مجرد احتمال.

الصوره الثانيه: انه ترك التقيه و أتى بالمأمور به الواقعى فان قلنا: بالانقلاب فالبطلان على القاعده لأنه لم يأت بالمأمور به و أما لو قلنا: بأن العمل المطابق

(١) نفس المصدر الحديث: ٦.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢٦.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٤١

[مسأله ٧٠ يجب فى مسح الرجلين أن يضع يده على الأصابع و يمسح إلى الكعبين بالتدریج أو بالعكس]

(مسأله ٧٠) يجب فى مسح الرجلين أن يضع يده على الاصابع و يمسح الى الكعبين بالتدریج أو بالعكس فيضع يده على الكعبين و يمسح الى أطراف الاصابع تدریجا (١) و لا- يجوز أن يضع تمام كفه على تمام ظهر القدم من طرف الطول الى المفصل و يجرها قليلا بمقدار صدق المسح على الاحوط (٢).

للتقيه فى طول الواقع و أنه مصداق للمأمور به الواقعى بحكم الشارع أو قلنا

بعدم كون التقيه مجزيه و لا دليل على الاجزاء فربما يقال: بأن العمل صحيح و لا يحتاج الى الاعاده اذ المفروض أنه اتى بما هو واجب عليه و لا وجه للبطلان.

لكن هذا توهم فاسد اذ لا اشكال فى أن الاتيان بالمأمور به الواقعى مصداق لما هو مضاد للتقيه فيكون مصداقا للحرام و الحرام لا يمكن أن يتقرب به.

و لا- مجال لاین يقال: بأن التقيه واجبه و تركها حرام و الامر بالتقيه لا يقتضى النهى عن ضده كما هو المقرر فى محله فانه يرد على هذا البيان أن المعصيه تتحقق بنفس الاتيان بالمأمور به الواقعى كما لو قال عند المخالف: أنا لا أكتفى بالمسح على الخف فانه لا- اشكال فى حرمه هذا الكلام فكذلك الاتيان بالمسح على البشره حرام و الحرام لا- يقع مصداقا للواجب فلا- يكون صحيحا.

(١) هذا مبنى على جواز الاقبال و الادبار فى مسح الرجلين كما تدل عليه روايه حماد «١» و قد مر الكلام فى هذه المسأله فراجع.

(٢) ربما يقال بجواز التدرىجى و الدفعى- كما فى كلام سيد العروه- و قيل فى تقريب الاستدلال عليه- كما فى كلام سيد المستمسك قدس سره:- أن

(١) لاحظ ص ٣٩٨.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٤٢

[الفصل الثانى فى الجبيره و أحكامها]

اشاره

الفصل الثانى من كان على بعض أعضاء وضوئه جبيره فان تمكن من غسل ما تحتها بنزعها أو بغمسها فى الماء مع امكان الغسل من الاعلى الى الاسفل وجب (١).

مقتضى الاطلاق الثابت فى الكتاب و الاخبار جواز الدفعى كالتدرىجى بلا فرق بين النحوين.

و لكن لا يمكن المساعدة عليه اذ الاطلاق المشار اليه و ان كان مقتضيا لجواز كلا النحوين لكن لا بد من رفع اليد عنه و تقييده بما رواه البنزطى «١»

فان السائل يسأله عن كيفية المسح على القدمين فأجابه عليه السلام عملاً بأن وضع كفه على الاصابع فمسحها الى الكعبين فلا بد من التحفظ على جميع القيود المرعية في فعله عليه السلام غايه الامر نرفع اليد عن لزوم الاقبال و عن الاستيعاب العرضى للدليل الخاص كما مر البحث فيما تقدم و أما بالنسبه الى هذه الجبهه فلا دليل على الخلاف و قول السائل: «لو أن رجلاً قال يا صبعين» لا يدل على أن السؤال من هذه الجبهه فقط فلا نظر الى بقيه الجهات فلا وجه لرفع اليد عن الاطلاق المنعقد في الادله من الكتاب و السنه و ذلك لان ظاهر السؤال أولاً السؤال عن كيفية المسح من جميع الجهات.

فالحق ما أفاده الماتن من الاحتياط الوجوبى بل لا يبعد أن يقال بأنه الاظهر لا الاحوط و الله العالم.

(١) يستفاد من هذه العبارة أمران:

الاول: أنه يجب غسل ما تحت الجبيره مع الامكان و هذا أمر على القاعده

(١) لاحظ ص ٣٩٨.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٤٣

...

فان المأمور به أولاً غسل أعضاء الوضوء و مع امكان الاتيان بالواجب الاولى يجب بلا اشكال.

مضافا الى بعض النصوص الدال عليه فمن تلك النصوص ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سأل عن الرجل تكون به القرحة في ذراعه أو نحو ذلك من الوضوء فيعصبها بالخرقه و يتوضأ و يمسح عليها اذا توضأ فقال: اذا كان يؤذيه الماء فليمسح على الخرقه و ان كان لا يؤذيه الماء فليترع الخرقه ثم ليغسلها قال:

و سألته عن الجرح كيف أصنع به في غسله؟ قال: اغسل ما حوله «١».

و منها: ما رواه عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل ينكسر ساعده أو موضع

من مواضع الوضوء فلا يقدر أن يحله لحال الجبر اذا جبر كيف يصنع؟

قال: اذا أراد أن يتوضأ فليضع إناء فيه ماء و يضع موضع الجبر فى الماء حتى يصل الماء الى جلده و قد أجزاء ذلك من غير أن يحله «٢».

الثانى: أنه يستفاد من كلامه انه يكفى الغمس فى الماء و لا يتعين النزع.

و يتوجه الاشكال: بأنه مع وجود الجبيرة على العضو لا يتحقق الغسل فلا يحصل الواجب و لذا لا بد من النزع ان أمكن.

و يمكن أن يجاب عن الاشكال: بأن الجريان لا يشترط فى صدق مفهوم الغسل بل يكفى فى صدقه الاستيلاء و غلبه الماء فلو غمس يده فى الماء مع كون الجبيرة عليه فمع تحقق الجريان و لو بعلاج لا يبقى وجه للإشكال و مع عدم الجريان

(١) الوسائل الباب ٣٩ من أبواب الوضوء الحديث: ٢.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٧.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٤٤

و ان لم يتمكن لخوف الضرر اجترأ بالمسح عليها (١).

و غلبه الماء على البشرة يتحقق المطلوب لصدق الغسل بهذا المقدار.

و يدل على المطلوب ما رواه عمار «١».

يبقى فى المقام: أن المستفاد من روايه الحلبي المتقدمه «٢» لزوم النزع مع الامكان و لكن لا يبعد أن تكون الروايه ارشادا الى الا-حتراز عن وصول البلل الى الخرقه و الا- لو قلنا بصدق الغسل جاز للمكلف أن يتوضأ و يغسل العضو السالم مع وضع شىء عليه فيلزم أن يكون حكم ذى الجبيرة أشد من غيره و هو كما ترى نعم لا بد من مراعات الاعلى و الغسل منه الى الاسفل كما فى المتن لما استفيد من الادله اعتباره.

(١) كما يدل عليه خبر الحلبي «٣» و يدل عليه أيضا ما رواه كليب الاسدى

قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل إذا كان كسيرا كيف يصنع بالصلاة؟

قال: ان كان يتخوف على نفسه فليمسح على جبائره و ليصل «٤».

و مثلهما في الدلالة ما رواه الحسن بن زيد عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال:

سألت رسول الله صلى الله عليه و آله عن الجبائر تكون على الكسير كيف يتوضأ صاحبها؟ و كيف يغتسل إذا أجنب؟ قال يجزيه المسح عليها في الجنابه و الوضوء قلت: فان كان في برد يخاف على نفسه إذا أفرغ الماء على جسده فقرأ رسول الله صلى الله عليه و آله: «و لا تقتلوا أنفسكم ان الله كان بكم رحيمًا» «٥».

(١) مر في ص: ٤٤٣.

(٢) لاحظ ص ٤٤٣.

(٣) لاحظ ص ٤٤٣.

(٤) الوسائل الباب ٣٩ من أبواب الوضوء الحديث: ٨.

(٥) نفس المصدر الحديث: ١١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٤٥

و لا يجزئ غسل الجبيره عن مسحها على الاقوى (١) و لا بد من استيعابها بالمسح الا ما يتعسر استيعابه بالمسح عاده كالخلل التي تكون بين الخيوط و نحوها (٢).

[مسألة ٧١: الجروح و القروح المعصبه حكمها حكم الجبيره المتقدم]

(مسألة ٧١): الجروح و القروح المعصبه حكمها حكم الجبيره المتقدم (٣).

(١) الامر كما أفاده فان الظاهر من حديث الحلبي «١» و غيره كون الوظيفة في الصورة المفروضه وجوب المسح و لا بد من الاتيان بما تعلق به الامر من قبل المولى و لا دليل في قبال هذا الظهور يقتضى خلافه و الله العالم.

(٢) كما أنه يظهر من النصوص فان الظاهر من حديث الحلبي «٢» و غيره لزوم الاستيعاب.

مضافا الى أن مناسبه الحكم و الموضوع تقتضيه نعم لا اشكال في أنه لا يستفاد من النص أزيد من المقدار المتعارف فما يتعسر مسحه لا يجب كما أفاده في المتن.

(٣) كما

يستفاد بنحو الوضوح من حديث عبد الرحمن بن الحجاج قال:

سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الكسير تكون عليه الجبائر أو تكون به الجراحه كيف يصنع بالوضوء و عند غسل الجنابه و غسل الجمعة؟ فقال: يغسل ما وصل اليه الغسل مما ظهر مما ليس عليه الجبائر و يدع ما سوى ذلك مما لا يستطيع غسله و لا ينزع الجبائر و يبعث بجراحته «٣».

(١) لاحظ ص ٤٤٣.

(٢) لاحظ ص ٤٤٣.

(٣) الوسائل الباب ٣٩ من أبواب الوضوء الحديث: ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٤٤

و ان لم تكن معصبه غسل ما حولها (١) و الاحوط - استحبابا - المسح عليها ان أمكن (٢).

(١) بلا اشكال و لا خلاف - كما فى بعض الكلمات و تقتضيه القاعده الاولى و يدل عليه من نصوص الباب حديث الحلبي «١» و ما رواه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الجرح كيف يصنع صاحبه؟ قال: يغسل ما حوله «٢».

(٢) الظاهر من روايه الحلبي «٣» كفايه غسل أطراف الجرح المكشوف و عدم وجوب مسحه.

و عن المدارك: «أنه مقطوع به» و عن جامع المقاصد: نسبتته الى نص الاصحاب و عن جمله من الاعاظم: وجوب مسحه و قيل فى وجهه: أنه مقتضى قاعده الميسور.

وفيه: أنه لا أصل لتلك القاعده مضافا الى أن المسح مباين للغسل و لا يكون ميسورا منه فتأمل.

و ربما يقال: بأن وجوب مسح الجرح المكشوف يفهم بالفحوى من وجوب مسح الجبيره.

لكن يرد عليه: أن عدم تعرضه عليه السلام للمسح فى ذيل روايه الحلبي «٤» يدل على عدم وجوب مسح الجرح فلاحظ.

(١) لاحظ ص ٤٤٣.

(٢) الوسائل الباب ٣٩ من أبواب الوضوء الحديث: ٣.

(٣) لاحظ ص ٤٤٣.

(٤) لاحظ ص ٤٤٣.

مباني منهاج

و لا يجب وضع خرقة عليها و مسحها، و ان كان أحوط استحبابا (١).

[مسألة ٧٢: اللطوخ المطلى بها العضو للتداوى يجرى عليها حكم الجبيره]

(مسألة ٧٢): اللطوخ المطلى بها العضو للتداوى يجرى عليها حكم الجبيره (٢).

و أما الحاجب اللاصق اتفاقا كالقير و نحوه فان أمكن رفعه وجب (٣).

(١) الظاهر أن المراد بالعباره الجمع بين الامرين كما يدل ما أفاده في هامش العروه من الاحتياط بالجمع بين الامرين و مقتضى الصنائه عدم وجوب شىء منهما و الاحتياط الاستحبابى يقتضى الجمع بينهما و الله العالم.

(٢) يدل على الحكم المذكور ما رواه الحسن بن على الوشاء قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الدواء اذا كان على يدى الرجل أيجزیه أن يمسح على طلا الدواء؟ فقال: نعم يجریه أن يمسح عليه «١».

و مثلها روايته الاخرى عن أبى الحسن الرضا عليه السلام قال: سألته عن الدواء يكون على يد الرجل أيجزیه أن يمسح فى الوضوء على الدواء المطلى عليه؟ فقال: نعم يمسح عليه و يجریه «٢».

لكن يمكن أن يرد الاشكال فى الاستدلال بالحدِيثين من جهه كون الوشاء فى السند فعليه لا بد اما من الاحتياط و اما من الالتزام بأن المستفاد من الادله عدم الفرق بين الخرقة و الدواء الموضوع على الجرح فلاحظ.

(٣) بلا اشكال و لا ريب فانه مقتضى القاعده الاولى بعد وجوب غسل الاعضاء

(١) الوسائل الباب ٣٧ من أبواب الوضوء الحديث: ٢.

(٢) الوسائل الباب ٣٩ من أبواب الوضوء الحديث: ١٠.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٤٨

و الا وجب التيمم ان لم يكن الحاجب فى مواضعه (١) و الاجمع بين الوضوء و التيمم (٢).

[مسألة ٧٣: يختص الحكم المتقدم بالجبيره الموضوعه على الموضع فى موارد الجرح أو الكسر]

(مسأله ٧٣): يختص الحكم المتقدم بالجبيره الموضوعه على الموضع فى موارد الجرح أو الكسر، أما فى غيرها كالعصابه التى يعصب بها العضو لا لم أو ورم و نحو ذلك فلا يجرى المسح على الجبيره بل يجب

التيمم ان لم يمكن غسل المحل لضرر نحوه (٣).

أو مسحها.

(١) لعدم قدره على الوضوء فتصل النوبه الى البدل الاضطرارى و لا تدل عليه الروايتان «١» كما هو ظاهر.

و لا يمكن القول بجواز الجبيره بتقريب تنقيح المناط فان دعوى تنقيحه عهدتها على مدعيها.

و ما عن الجواهر بادعاء القطع بفساد القول بوجوب التيمم بدل الغسل أو الوضوء لمن كان فى يده قطعه قير مثلا مدى عمره، لا يرجع الى محصل فانه استبعاد بلا وجه و المرجع ظهور الادله و هو يقتضى وجوب التيمم كما تقدم.

(٢) الظاهر أنه من باب العلم الإجمالى بأحد الامرين فيجب كلاهما من باب كون العلم منجزا.

و بعبارة اخرى: نعلم بوجوب شرطيه الطهاره اجمالا فى هذه الحال.

و لقائل أن يقول: بأن مقتضى القاعده عدم وجوب شىء لا الوضوء و لا التيمم الا أن يقال: بأنه مقطوع الخلاف.

(٣) و الوجه فيه: أن الوضوء الاختيارى غير واجب على الفرض و لا دليل

(١) ناظر الى روايتى الوشاء لاحظ ص ٤٤٧.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٤٩

كما يختص الحكم بالجبيره غير المستوعبه للعضو أما اذا كانت مستوعبه لعضو فان كانت فى الرجلين تعين التيمم و ان كانت فى الوجه او اليد فلا- يترك الاحتياط الوجوبى فيها بالجمع بين وضوء الجبيره و التيمم و كذلك الحال مع استيعاب الجبيره تمام الاعضاء (١).

بدليه الجبيره فتصل النوبه الى التيمم.

لكن لا يخفى أن هذا التقريب انما يتم بالنسبه الى صورته الضرر على مسلك المشهور القائلين برافعيه دليل القاعده و أما على ما سلكناه فغير تام الا أن يكون مصداقا للحرج و الا يجب تحمل الضرر حيث ان حرمة الاضرار مختصه بالاضرار بالغير و لا يكون الاضرار بالنفس حراما فانه بلا دليل الا فى

بعض الموارد.

(١) أما فى الصوره الاخيره و هى صوره استيعاب الجبيره جميع الاعضاء فاستفاده شمول حكم الجبيره لها محل اشكال فان حمل ما ورد فى النصوص على المثل- كما عن الشيخ الانصارى- لا دليل عليه كما أن ادعاء العلم بالمساواه بلا وجه.

و أما صوره استيعاب الجبيره لعضو واحد فالظاهر أنه لا وجه لما أفاده فى المتن اذ مقتضى اطلاق حديث ابن الحجاج شمول الحكم للصوره المذكوره.

و أما على تقدير عدم الشمول فيتعين التيمم فيما تكون فى الرجلين من باب عدم شمول الدليل فتصل النوبه الى التيمم اذ المفروض أنه لا محذور فيه.

و أما ان كانت فى الوجه او اليدين فبمقتضى العلم الإجمالى بوجوب أحد الامرين يلزم الجمع بينهما.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٥٠

و أما الجبيره النجسه التى لا تصلح أن يمسح عليها فان كانت بمقدار الجرح أجزاء غسل أطرافه و يضع خرقة طاهره على الجبيره و يمسح عليها على الاحوط (١).

لكن لقائل أن يقول: انه مع عدم شمول دليل الجبيره للمقام تصل النوبه الى التيمم بلا اشكال فلا مورد للعلم الإجمالى المذكور الا أن يقال: بأن شمول دليل التيمم أيضا محل الاشكال فتصل النوبه الى العلم الإجمالى.

(١) هذا فيما تعد الخرقة الموضوعه على الجبيره جزءا منها و الظاهر أنه لا- وجه للترديد و الاحتياط فى مفروض الكلام فان الاستفادة من الادله بدليه المسح على الجبيره عن الغسل و المفروض امكان الاتيان بالبدل.

و ان شئت فقل: ان الوظيفه المقرره فى صوره وجود الجبيره المسح عليها و المفروض وجودها و عدم صلاحيتها للمسح عليها و صدق الخرقة الموضوعه عليها جزءا منها فلاحظ.

نعم اذا لم يمكن وضع الخرقة بحيث تعد جزءا فالاحوط الجمع بين غسل الاطراف و المسح

على الخرقه الموضوعه و التيمم.

و ملخص الكلام: أن وضع الخرقه المعده جزءا يمكن أن يكون مقدمه للواجب فيجب.

و الذى يختلج بالبال: أن الماتن ناظر الى أن المستفاد من بعض النصوص كفايه غسل ما حول الجرح المكشوف و حيث ان الجبيره لنجاستها غير قابله للمسح عليها فتكون وجودها كالعدم فيكفى غسل ما حولها.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٥١

و ان كانت أزيد من مقدار الجرح و لم يمكن رفعها و غسل ما حول الجرح تعين التيمم على الاظهر اذا لم تكن الجبيره فى مواضع التيمم (١).

و الا جمع بين الوضوء و التيمم (٢).

(١) لا يبعد أن يكون الفارق فى نظر الماتن بين الصورتين أنه لو لم تكن الجبيره أزيد من مقدار الجرح يكفى غسل ما حوله و المفروض حصوله و لذا احتاط بوضع الخرقه الطاهره و المسح عليها و أما فى صوره كونها أزيد حيث لا دليل على كفايه غسل الاطراف و لا دليل على كفايه مسح الخرقه الموضوعه تصل النوبه الى التيمم.

و لكن الظاهر: أن الميزان- كما ذكرنا- كون الخرقه الموضوعه معدوده منها و عدمه فعلى الاول يلزم وضعها و المسح عليها و على الثانى يتعين التيمم اذ المفروض أن دليل الجبيره لا يشملها فتصل النوبه الى البدل و هو التيمم.

(٢) لا يبعد أن يكون الوجه فى التفريق بين كون الجبيره فى مواضع التيمم و عدمه أنه لو لم تكن فى مواضعه وصلت النوبه الى التيمم بناء على نظر الماتن حيث يرى عدم شمول دليل الجبيره للصوره المذكوره بلا اشكال و أما لو كانت فى مواضعه فالامر يدور بين وجوب المسح على الجبيره و التيمم و مقتضى العلم الإجمالى الاتيان بأطرافه.

و بعباره اخرى: نعلم بأن الصلاه

واجبه بلا اشكال و لا صلاحه الا بطهور و شرط كل من الطهاره المائيه و الترايبه مفقود لوجود الجبيره فى المحل.

و لكن لم يظهر لى وجه التفصيل بين الصورتين بالجزم بوجود التيمم فى إحداهما و الاحتياط فى الاخرى فانه قد صرح فى فصل التيمم بأنه اذا كان على

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٥٢

[مسأله ٧٤: يجرى حكم الجبيره فى الأغسال غير غسل الميت]

(مسأله ٧٤): يجرى حكم الجبيره فى الاغسال (١) غير غسل الميت (٢). كما كان يجرى فى الوضوء، و لكنه يختلف عنه بأن المانع عن الغسل اذا كان قرحا أو جرحا تخير المكلف بين الغسل و التيمم (٣) و اذا اختار الغسل فالاحوط أن يضع خرقة على موضع القرع او الجرح و يمسح عليها (٤).

الممسوح حائل لا تمكن ازالته مسح عليه و عليه لا بد من تعينه حيث يرى عدم شمول دليل مسح الجبيره للمورد فتصل النوبه الى البدل و الله العالم.

(١) نقل عليه الاجماع عن المنتهى و غيره و يدل عليه ما رواه ابن الحجاج «١» و مثله العلوى «٢».

(٢) لقصور الادله عن الشمول و الاستفادة من جمله من النصوص أنه مع تعذر الغسل تصل النوبه الى التيمم و تفصيل الكلام موكول الى ذلك الباب فانتظر.

(٣) لا يبعد أن يكون ناظرا فيما أفاده من التخيير الى ما رواه محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يكون به القرع و الجراحه يجب قال: لا بأس بأن لا يغتسل يتيمم «٣» فان الاستفادة منه كون المكلف مخيرا بين الغسل و التيمم اذا كان به جرح أو قرع فلاحظ.

و الانصاف: أنه لا بأس بهذا البيان.

(٤) فان الاحتياط طريق النجاه و الله يحب المتقين.

(١) لاحظ ص: ٤٤٥.

(٢) لاحظ ص ٤٤٤.

٥ من أبواب التيمم الحديث: ٥.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٥٣

و ان كان الاظهر جواز الاجتراء بغسل أطرافه (١) و أما اذا كان المانع كسرا فان كان محل الكسر مجبورا تعين عليه الاغتسال مع المسح على الجبيره (٢) و أما اذا كان المحل مكشوفاً.

و لا يخفى ان هذا فيما يكون الجرح مكشوفاً كما لعله الظاهر من العبارة و أما اذا كان مستورا فمقتضى القاعده وجوب المسح على الساتر كما يستفاد من روايه الحلبي «١».

لا يقال: الحكم المذكور في روايه الحلبي مخصوص بالوضوء فانه يقال:

فما الوجه في الزامه المسح على الجبيره اذا كان المانع كسرا و كان المحل مجبورا فالتفريق بين الموردین بلا وجه و بعبارة اخرى لم يذكر في الروايه المسح على الجبيره بالنسبه الى الغسل و الوجه في التسريه أن المستفاد من مجموع النصوص اتحاد الحكم فيهما و الله العالم.

(١) لعدم الدليل على وجوب وضع الخرقه و المسح عليها.

(٢) لم أظفر على دليل معتبر عليه أما حديث ابن الحجاج «٢» فلا- تعرض فيه للمسح على الجبيره و أما حديث الحلبي «٣» فالمذكور فيه الوضوء و بيان بعض احكامه و أما حديث الاسدي «٤» فضعيف به اذ هو لم يوثق و أما حديث العياشي «٥» فضعيف بحسن بن زيد فالحكم مبني على الاحتياط.

(١) لاحظ ص: ٤٤٣.

(٢) لاحظ ص ٤٤٥.

(٣) لاحظ ص ٤٤٣.

(٤) لاحظ ص: ٤٤٤.

(٥) لاحظ ص: ٤٤٤.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٥٤

أو لم يتمكن من المسح على الجبيره تعين عليه التيمم (١).

[مسألة ٧٥: لو كانت الجبيره على العضو الماسح مسح بيلتها]

(مسألة ٧٥): لو كانت الجبيره على العضو الماسح مسح بيلتها (٢).

[مسألة ٧٦: الأرمذ ان كان يضره استعمال الماء تيمم]

(مسألة ٧٦): الأرمذ ان كان يضره استعمال الماء تيمم (٣).

الا أن يقال: ان المستفاد من مجموع النصوص اتحاد الحكم بينهما كما تقدم آنفا.

(١) اذ لا دليل على غسل أطرافه وقد مر أن الماتن لا يرى وجوب وضع الخرقه على الجبيره و المسح عليها فمع كون المحل مكشوفاً أولاً يمكن المسح عليها لنجاستها مثلاً يتعين التيمم.

لكن قد مر أن وضع الخرقه بحيث تعد جزءاً منها شرط للواجب فيجب نعم اذا لم تعد جزءاً منها أمكن القول بتعين التيمم لعدم دليل على مسح الجبيره في مفروض الكلام كما أنه لو كان المحل مكشوفاً كان التيمم متعيناً لعدم الدليل على كفايه غسل ما حوله و المسح على الجبيره يتوقف على وجودها.

و بعبارة اخرى: موضوع المسح على الجبيره وجودها فهي شرط للوجوب و لا دليل على مزيد من هذا المقدار.

(٢) اذ المسح يلزم أن يكون ببله ماء الوضوء كما تقدم.

(٣) و الوجه فيه ظاهر اذ المفروض أن الماء يضره فتصل التوبه الى التكليف العذرى و هو التيمم.

و لا يخفى أن هذا انما يتم على تقدير حرمة الاضرار أو نلتزم بمقاله المشهور في قاعده الضرر حيث لا يجب الوضوء بلا كلام اللهم الا أن يكون حرجياً فيرتفع الوجوب بالحرص فلاحظ.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٥٥

و ان أمكن غسل ما حول العين فلاحوط استحباباً له الجمع بين الوضوء و التيمم (١).

[مسألة ٧٧: اذا برئ ذو الجبيره فى ضيق الوقت أجزاء وضوئه]

(مسألة ٧٧): اذا برئ ذو الجبيره فى ضيق الوقت أجزاء وضوئه سواء برئ فى أثناء الوضوء أم بعده قبل الصلاه أم فى أثناءها أم بعدها (٢) و لا تجب عليه اعادته لغير ذات الوقت اذا كانت موسعه كالصلوات الآتية (٣).

(١) الوجه فى عدم الجزم أن دليل غسل ما حول

الجرح لا يشمل المقام فان الرمد ليس جرحا بل عباره عن هيجان العين فلا وجه للتعدى لكن الاحتياط حسن على كل حال.

(٢) و الوجه فيه ظاهر اذ فى الصور المفروضه يتعين الوضوء بهذا النحو فلا وجه للفساد.

و بعباره اخرى: يكون الاجزاء على القاعده فان المأمور به قد أتى به و الاجزاء عقلى.

(٣) قد وقع الكلام بينهم فى أن الوضوء مع الجبيره رافع للحدث أم مبيح؟

و قد أفنى السيد اليزدى فى العروه بالاول و قد أمضاه جمله من المحشين منهم الماتن كما اختاره هنا.

و الظاهر أن الامر كذلك اذ المستفاد من نصوص الباب أن الوضوء مع الجبيره مع تحقق موضوعه هو الوضوء التام فى ظرفه فالأثر المترتب على الاصل يترتب على بدله.

و نقل عن جمله من الاساطين الذهاب الى خلاف هذا القول فانه نقل

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٥٦

أما لو برئ فى السعه فالاحوط وجوبا- ان لم يكن أقوى- الاعاده فى جميع الصور المتقدمه (١).

الخلاف عن المبسوط، و المعتبر، و الايضاح، و شرح المفاتيح و أنه مبيح بدعوى قصور النصوص عن اثبات الرافعيه.

و قد قرب سيد المستمسك كونه رافعا ناقصا فانه يتصور ثبوتا كونه رافعا تاما و رافعا ناقصا، و مبيحا بتقريب: أن الجمع بين أدله الحكم الاختيارى و أدله الحكم الاضطرارى يقتضى بدليه الناقص عن التام مع بقاء الملاك التام فلا يكون الاضطرار كالسفر و الحضر و لذا لا يجوز للمكلف ايحاء نفسه فى العذر هذا ملخص كلامه.

و لكن يرد عليه: أولا: أنه أمضى ما أفاده سيد العروه فكيف الجمع بين ما أفاده فى المقام و بين امضائه فتوى صاحب العروه.

و ثانيا: أن ما أفاده و ان كان أمرا ممكنا ثبوتا لكنه خلاف الدليل الموجود

فى المقام فان المستفاد- كما تقدم- أن الوضوء مع الجبيره بعينه هو الوضوء التام و يترتب عليه ما يترتب على العمل الاختيارى و لذا أفتوا بأنه لا فرق بين حدوث الجرح أو الكسر بلا اختيار و معه عصيانا فى أن الواجب الوضوء مع الجبيره و الوجه فيه كون العمل الناقص قائما مقام التام فى حال العذر فلاحظ.

(١) و الوجه فيه: أن البدار عند الاضطرار لا يجوز الا بلحاظ الاصل أى الاستصحاب الاستقبالى فيكون مقتضاه حكما ظاهريا و الحكم الظاهرى لا يجزئ كما هو المقرر فى محله.

و الحاصل: أن المستفاد من دليل الاضطرار ترتب الحكم عند حصوله

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٥٧

[مسأله ٧٨: اذا كان فى عضو واحد جبائر متعدده يجب الغسل أو المسح فى فواصلها]

(مسأله ٧٨): اذا كان فى عضو واحد جبائر متعدده يجب الغسل أو المسح فى فواصلها (١).

[مسأله ٧٩: اذا كان بعض الأطراف الصحيح تحت الجبيره]

(مسأله ٧٩): اذا كان بعض الأطراف الصحيح تحت الجبيره فان كان بالمقدار المتعارف مسح عليها (٢).

و ان كان أزيد من المقدار المتعارف فان أمكن رفعها، رفعها و غسل المقدار الصحيح، ثم وضعها و مسح عليها (٣) و ان لم يمكن ذلك و جب عليه التيمم ان لم تكن الجبيره فى مواضعه (٤).

و تحققه و من الظاهر أنه مع عدم الاستيعاب لا يكون الموضوع متحققا.

فالحق ما أفاده من أن الاعاده واجبه و الله العالم.

(١) فانه على طبق القاعده الاولى اذ المستفاد من دليل الجبيره غسل ما ليس عليه الجبيره و مسحها لاحظ خبر ابن الحجاج «١».

(٢) لإطلاق الادله.

(٣) فان القاعده الاولى تقتضيه كما هو ظاهر.

(٤) تاره يتضرر الجرح أو الكسر برفع الجبيره، و اخرى لا يتضرر بالرفع بل يتضرر بغسل أطرافه، فعلى الاول الامر كما أفاده فانه لا وجه للمسح على الجبيره.

و لكن للإشكال مجال واسع فان المستفاد من حديث ابن الحجاج «٢» جواز المسح على الجبيره و مقتضى الاطلاق عدم الفرق

بين المتعارف وغيره ولا وجه لانصراف المطلق الى صورته التعارف و على الثاني يتعين التيمم كما فى المتن.

(١) لاحظ ص: ٤٤٥.

(٢) لاحظ ص: ٤٤٥.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٥٨

و الاجمع بين الوضوء و التيمم (١).

[مسألة ٨٠: فى الجرح المكشوف اذا أراد وضع طاهر عليه و مسحه يجب أولاً أن يغسل ما يمكن من أطرافه، ثم وضعه]

(مسألة ٨٠): فى الجرح المكشوف اذا أراد وضع طاهر عليه و مسحه يجب أولاً أن يغسل ما يمكن من أطرافه، ثم وضعه (٢).

[مسألة ٨١: اذا أضر الماء بأطراف الجرح بالمقدار المتعارف يكفى المسح على الجبيرة]

(مسألة ٨١): اذا أضر الماء بأطراف الجرح بالمقدار المتعارف يكفى المسح على الجبيرة (٣)، و الا-حوط وجوبا ضم التيمم اذا كانت الاطراف المتضرره أزيد من المتعارف (٤).

(١) للعلم الإجمالى بوجوب أحد الامرين. و يشكل الامر كما قلنا سابقا بأن دليل التيمم ان كان قاصرا عن شمول مورد يكون على مواضعه مانع فلا بد اما من الحكم بجواز الصلاة بلا طهاره و اما بسقوط الوجوب رأسا.

الا- أن يقال: بأن الصلاة لا- تسقط قطعا و الصلاة لا- تتحقق الا- بطهور و هذا منشأ للعلم الإجمالى بوجوب أحد الامرين المذكورين.

(٢) اذ فى غير هذه الصورة لا يحصل المطلوب و هو غسل أطراف الجرح كما فى حديث الحلبي «١».

(٣) كما يدل عليه حديث ابن الحجاج «٢».

(٤) الظاهر أن مقتضى الاطلاق عدم الفرق بين المتعارف وغيره فلا وجه لإيجاب الاحتياط.

و لكن الانصاف أن فى النفس شيئا فانه لا يبعد انصراف الدليل و جوابه عليه السلام بعد سؤال الراوى الى المتعارف الخارجى.

(١) لاحظ ص ٤٤٣.

(٢) لاحظ ص ٤٤٥.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٥٩

[مسألة ٨٢: إذا كان الجرح أو نحوه فى مكان آخر غير مواضع الوضوء]

(مسألة ٨٢): إذا كان الجرح أو نحوه فى مكان آخر غير مواضع الوضوء، لكن كان بحيث يضره استعمال الماء فى مواضعه فالمتعين التيمم (١).

[مسألة ٨٣: لا فرق فى حكم الجبيرة بين أن يكون الجرح أو نحوه حدث باختياره على وجه العصيان، أم لا]

(مسألة ٨٣): لا فرق فى حكم الجبيرة بين أن يكون الجرح أو نحوه حدث باختياره على وجه العصيان، أم لا (٢).

[مسألة ٨٤: إذا كان ظاهر الجبيرة طاهرا لا يضره نجاسه باطنها]

(مسألة ٨٤): إذا كان ظاهر الجبيرة طاهرا لا يضره نجاسه باطنها (٣).

[مسألة ٨٥: محل الفصد داخل فى الجروح]

(مسألة ٨٥): محل الفصد داخل فى الجروح، فلو كان غسله مضرا يكفى المسح على الوصلة التى عليه ان لم تكن ازيد من المتعارف و الا حلها و غسل المقدار الزائد ثم شدها (٤) و أما اذا لم يمكن غسل المحل لا من جهة الضرر بل لأمر آخر كعدم انقطاع الدم مثلا فلا بد من التيمم و لا يجرى عليه حكم الجبيرة (٥).

(١) الامر كما أفاده فان المقتضى قاصر اذ عدم شمول دليل الجبيرة للمفروض فى الكلام من الواضحات.

(٢) لإطلاق دليل الجبيرة فانه لآتنا فى بين حرمه ايجاد الموضوع و شمول دليل الاضطرار و لذا لا اشكال فى أنه لو أراق المكلف الماء و اضطر الى التيمم يشمله دليله مع عصيانه فى الراقه.

(٣) اذ لا مقتضى للفساد و المنع و اطلاق الدليل يقتضى الصحة.

(٤) اذ هو من أفراد الجرح فيشملة اطلاق الدليل.

(٥) لعدم الدليل و لا يستفاد من الادله ازيد من هذا المقدار.

[مسألة ٨٦: اذا كان ما على الجرح من الجبيره مغصوبا]

(مسألة ٨٦): اذا كان ما على الجرح من الجبيره مغصوبا لا يجوز المسح عليه بل يجب رفعه و تبديله (١).

و ان كان ظاهره مباحا و باطنه مغصوبا فان لم يعد مسح الظاهر تصرفا فيه فلا يضر و الا بطل (٢).

[مسألة ٨٧: لا يشترط فى الجبيره أن تكون مما تصح الصلاة فيه]

(مسألة ٨٧): لا- يشترط فى الجبيره أن تكون مما تصح الصلاة فيه فلو كانت حريرا أو ذهبا أو جزء حيوان غير مأكول لم يضر بوضوئه فالذى يضر هو نجاسه ظاهرها أو غصبيتها (٣).

[مسألة ٨٨: ما دام خوف الضرر باقيا يجرى حكم الجبيره]

(مسألة ٨٨): ما دام خوف الضرر باقيا يجرى حكم الجبيره و ان احتمل البرء (٤) و اذا ظن البرء و زال الخوف وجب رفعها (٥).

[مسألة ٨٩: اذا أمكن رفع الجبيره و غسل المحل لكن كان موجبا لفوات الوقت]

(مسألة ٨٩): اذا أمكن رفع الجبيره و غسل المحل لكن

(١) اذ لا يمكن أن يكون الحرام مصداقا للعباده فلا بد من التبديل.

(٢) اذ مع عدم التصرف فى المغصوب لا وجه للبطلان و أما معه فالبطلان على القاعده كما ذكرنا.

(٣) لعدم وجه للإشكال و مقتضى الاطلاق هو الجواز.

(٤) فانه مقتضى الاصل و كون الخوف طريقا الى بقاء الضرر و يؤيده حديث كليب «١».

(٥) لا يبعد أن يكون المراد حصول الظن الاطمينانى بعدم الضرر اذ مع عدم الخوف كيف يتحقق الظن الا مع الاطمينان بالبرء و الا يشكل وجوب الرفع مع احتمال بقاء الضرر.

كان موجبا لفوات الوقت فالأظهر العدول الى التيمم (۱).

[مسألة ۹۰: الدواء الموضوع على الجرح ونحوه اذا اختلط مع الدم و صار كالشيء الواحد و لم يمكن رفعه بعد البرء]

(مسألة ۹۰): الدواء الموضوع على الجرح و نحوه اذا اختلط مع الدم و صار كالشيء الواحد و لم يمكن رفعه بعد البرء بان كان مستلزما لجرح المحل، و خروج الدم فلا يجرى عليه حكم الجبيره بل تنتقل الوظيفة الى التيمم (۲).

[مسألة ۹۱: اذا كان العضو صحيحا لكن كان نجسا و لم يمكن تطهيره]

(مسألة ۹۱): اذا كان العضو صحيحا لكن كان نجسا و لم يمكن تطهيره لا يجرى عليه حكم الجرح بل يتعين التيمم (۳).

[مسألة ۹۲: لا يلزم تخفيف ما على الجرح من الجبيره ان كانت على المتعارف]

(مسألة ۹۲) لا يلزم تخفيف ما على الجرح من الجبيره ان كانت على المتعارف (۴).

كما أنه لا يجوز وضع شيء آخر عليها مع عدم الحاجة الا ان يحسب جزءا منها بعد الوضع (۵).

(۱) الامر كما افاده اذ دليل الجبيره لا يشمل محل الكلام فان المفروض برء المحل و عدم تضرره بالماء فلا وجه للجبيره.

قمي، سيد تقى طباطبائي، مباني منهاج الصالحين، ۱۰ جلد، منشورات قلم الشرق، قم - ايران، اول، ۱۴۲۶ هـ ق مباني منهاج الصالحين؛ ج ۱، ص: ۴۶۱

(۲) لخروجه عن موضوع حكم الجبيره كما يظهر بالتأمل.

(۳) فانه ظاهر اذ المفروض أنه ليس جرحا و لا كسرا و بانتفاء الموضوع ينتفى الحكم كما هو المقرر.

(۴) اذ حكم الجبيره مترتب على المتعارف الخارجى و لا- مقتضى لزوم التخفيف و ان شئت قلت: مقتضى الاطلاق عدم الوجوب.

(۵) فانه مع عده جزءا منها يكون من أجزاء الموضوع و أما مع عدم العد

[مسأله ٩٣: الوضوء مع الجبيره رافع للحدث و كذلك الغسل]

(مسأله ٩٣): الوضوء مع الجبيره رافع للحدث و كذلك الغسل (١).

يكون شيئاً أجنبياً و لا دليل على كفايه المسح عليه فلاحظ.

(١) فانه مقتضى ظاهر أدلتها اذ الظاهر من الادله أن الوضوء بهذا النحو قائم مقام الوضوء الاصلى و لا وجه للقول بأنه رافع موقت- كما فى كلام سيد المستمسك- و لا- منافاه بين كونه رافعا على الاطلاق و بين عدم جواز ادخال المكلف نفسه فى الموضوع.

و بعبارة اخرى: يمكن أن يقال بأن العمل الاضطرارى ليس كالاختيارى بالوفاء بتمام المقصود و لذا لا يجوز للمكلف ادخال نفسه فى الاضطرار و ليس الاضطرار و الاختيار كالسفر و الحضر بحيث يكون كل منهما موضوعا على حده و يكون جائزا للمكلف اختيار أى منهما و لكن

مع ذلك كله لا منافاه بينه و بين كون الوضوء ناقصا و رافعا للحدث اذ من الممكن عدم امكان تحصيل الملاك ما دام الفعل الاضطرارى باقيا.

الا أن يقال: بأن مقتضى القاعده وجوب نقضه و تحصيل الطهاره التامه بالاتيان بالفعل الاختيارى.

نعم يمكن أن يقال: بأنه لا- دليل على أن كل فعل اضطرارى قائم مقام الاختيارى لا يكون وافيا بتمام الغرض فانه من الممكن عدم الفرق بينهما من حيث الاثر غايه الامر الفعل الاضطرارى لا يكون مؤثرا الا فى ظرفه و هو الاضطرار فلا مانع من الالتزام بكونه رافعا على الاطلاق و يترتب عليه أنه لا يجب التجديد للصلوات الآتية و غيرها مما هو مشروط بالطهاره.

و صفوه القول: ان المستفاد من أدله الجبیره كونها فى عرض الوضوء من

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٦٣

[مسأله ٩٤: يجوز لصاحب الجبیره الصلاه فى أول الوقت برجاء استمرار العذر]

(مسأله ٩٤): يجوز لصاحب الجبیره الصلاه فى أول الوقت برجاء استمرار العذر (١) فاذا انكشف ارتفاعه فى الوقت أعاد الوضوء و الصلاه (٢).

[مسأله ٩٥: اذا اعتقد الضرر فى غسل البشره لاعتقاده الكسر مثلا فعمل بالجبیره ثم تبين عدم الكسر فى الواقع]

(مسأله ٩٥): اذا اعتقد الضرر فى غسل البشره لاعتقاده الكسر مثلا فعمل بالجبیره ثم تبين عدم الكسر فى الواقع لم يصح الوضوء و لا الغسل (٣) و أما اذا تحقق الكسر فجب، و اعتقد الضرر فغسله فمسح على الجبیره ثم تبين عدم الضرر فالظاهر صحه وضوئه و غسله (٤) و اذا اعتقد عدم الضرر فغسل، ثم تبين أنه كان مضرا و كان وظيفته الجبیره صح وضوئه و غسله (٥) الا- اذا كان الضرر ضررا كان تحمله

حيث الاثر فلا- وجه لرفع اليد عنها لكن لازم هذا القول جواز ادخال المكلف نفسه فى ذوى الجبائر اذ بناء على ذكرنا يكون المقام من اختلاف الحكم باختلاف الموضوع كالحاضر و المسافر فى باب الصلاه فلاحظ.

(١) للاستصحاب الاستقبالى.

(٢) لعدم دليل على الاجزاء فتجب الاعاده.

(٣) لعدم دليل على الصحه و مقتضى القاعده الفساد لعدم تحقق الموضوع.

(٤) الذى يستفاد من روايه الحلبي «١» أن الموضوع لجواز الجبیره الضرر الواقعى و عليه يشكل ما افاده فان اعتقاد الضرر طريق

الى احراز الواقع و ليس له موضوعيه.

(٥) اذ المفروض أن الوضوء اتى به بعنوان القربه و من الظاهر أن جواز

(١) لاحظ ص: ٤٤٣.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٤٤

حراما شرعا (١).

و كذلك يصحان لو اعتقد الضرر، و لكن ترك الجبيره و توضأ أو اغتسل، ثم تبين عدم الضرر و ان وظيفته غسل البشره و لكن الصحه فى هذه الصوره تتوقف على امكان قصد القربه (٢).

[مسأله ٩٦: فى كل مورد يشك فى أن وظيفته الوضوء الجبيرى أو التيمم الاحوط وجوبا الجمع بينهما]

(مسأله ٩٦): فى كل مورد يشك فى أن وظيفته الوضوء الجبيرى أو التيمم الاحوط وجوبا الجمع بينهما (٣).

الجبيره ارفاق على المكلف و الا فالغسل محبوب للمولى فلا قصور فى حصول الامتثال.

(١) الظاهر أنه لا وجه لهذا الاستثناء اذ مع اعتقاد

عدم الضرر لا يعقل تعلق النهى بالغسل فانه ليس فى مثله قابليه الزجر لمكان القطع و الاعتقاد.

الا- أن يقال: بأن المبعوضيه أعم من النهى اى يمكن ان يكون فعل مبعوضا و لا- يكون منهيًا عنه و المانع عن الصحه هى المبعوضيه.

لكن يرد عليه أولا- أن الماتن فصل فى الوضوء بالماء المغصوب بين صورته الجهل بالغصبيه و الغفله عنها فحكم بالفساد فى الاولى و بالصحه فى الثانيه.

و ثانيا: أن الجزم بالمحبويه و المبعوضيه فى الموضوعات الشرعيه و متعلقات أوامر الشارع و نواهيها فى غايه الاشكال و الذى لا يقبل الانكار الامر و النهى و هما المدار فلاحظ.

(٢) اذ لا قصور فى الفعل و يكون قابلا للتقرب به من الله و المفروض أنه قصد القربه فلا وجه للفساد.

(٣) للعلم الإجمالى، لكن لقائل أن يقول: بأن الشبهه اما موضوعيه و اما

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٤٥

[الفصل الثالث فى شرائط الوضوء]

اشاره

الفصل الثالث فى شرائط الوضوء

[منها: طهاره الماء]

منها: طهاره الماء (١).

حكميه أما فى الشبهه الموضوعيه فيمكن احراز الموضوع بالاصل فلا يبقى مجال للاحتياط.

و أما فى الشبهه الحكميه فاما تكون الشبهه قبل الفحص و اما تكون بعده أما الشبهه بعد الفحص فأیضا لا مجال للاحتياط اذ الادله اما تفى بوجود الجيره و اما لا تفى أما على الاول فيجب الوضوء الجيرى و أما على الثانى فيجب التيمم و أما الشبهه قبل الفحص فالمورد مورد الاحتياط بالجمع بين الاطراف.

(١) هذا من الواضحات و ادعى عليه الاجماع بل يمكن أن يقال: انه ضرورى فى الجملة و تدل عليه جمله من النصوص و لا يبعد أن يقال: بأنها متواتره: منها:

ما رواه حريز «١» و منها ما رواه أبو خالد القمط «٢» و منها ما رواه أبو بصير «٣» و منها ما رواه علي بن جعفر «٤» و منها ما رواه عبد الله بن سنان «٥» و منها ما رواه سماعه «٦».

و منها ما رواه سماعه أيضا عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل معه اناء ان

(١) لاحظ ص ١٤٣.

(٢) لاحظ ص: ١٤٧.

(٣) لاحظ ص: ١٤٧.

(٤) لاحظ ص: ١٣٩.

(٥) لاحظ في ص: ١٤٦.

(٦) لاحظ ص ١٤٦.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٦٦

و اطلاقه (١) و اباحته (٢).

وقع في أحدهما قدر و لا يدري أيهما هو، و ليس يقدر على ماء غيرهما قال:

يهريقهما و يتيمم «١» الى غيرها من الروايات الواردة في الابواب المختلفه.

(١) قد مر في بحث المضاف أن الماء المضاف لا يرفع حدثا و لا خبثا فراجع.

(٢) قال سيد المستمسك قدس سره: «قد استفاض نقل الاجماع على اعتبار اباحه ماء الوضوء في الجملة».

و هذا أمر على القاعده اذ بعد فرض كون

التصرف فى الماء حراما كيف يمكن أن يقع مصداقا للعباده.

ثم انه لا- يخفى: أن فساد الوضوء بالماء المغصوب غير متبن على مسأله جواز اجتماع الامر و النهى و استحالتة، و نسب الى الكلينى: جواز التوضؤ بالماء المغصوب و لعل وجه الجواز فى نظره، جواز اجتماع الامر و النهى.

و الوجه فى عدم الابتناء: أن مسأله الاجتماع تتحقق فيما يكون عنوانان تعلق الامر بأحدهما و النهى بالآخر كالغصب و الصلاه فيقع الكلام فى أن العنوانين موجودان بوجود واحد حقيقه كى يكون متعلق الوجوب و الحرمة أمرا واحدا أو أن متعلق أحدهما غير متعلق الآخر.

و بعبارة اخرى: أنه موجود واحد بالاشارة و لكن فى الحقيقه أمران قد انضم أحدهما الى الآخر.

و ان شئت فعبر بأن النزاع فى أن التركيب اتحادى أو انضمامى فلا- يجوز على الاول و يجوز على الثانى و أما فى المقام فالامر متعلق بالغسل، و الغسل

(١) الوسائل الباب ١٢ من أبواب الماء المطلق الحديث: ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٦٧

و عدم استعماله فى التطهير من الخبث، بل و لا- فى رفع الحدث الاكبر على الاحوط استحبابا على ما تقدم (١) و منها طهاره أعضاء الوضوء (٢).

بعينه متعلق للنهى لكونه غصبا.

و بتعبير آخر: لا اشكال فى أن ما تعلق به النهى عين ما تعلق به الامر فلا يمكن الالتزام بكونه حراما و مقربا مصداقا للمأمور به.

و لا- يبعد أن يقال: بأن مقتضى الفهم العرفى فى أمثال المقام تقديم النهى و تقييد دليل الامر به بأن يقال: ان النهى حيث انه انحلالى يقتضى حرمة كل تصرف و منه الغسل و بعد تعلق النهى بالفرد تقييد طبيعه المأمور به بغيره بلا فرق بين كون الماء منحصرًا به

و عدمه فلاحظ.

(١) وقد تقدم الكلام فى الماء المستعمل مفصلاً فراجع.

(٢) اعتبار الطهارة فى مواضع الوضوء و ان نسب الى المشهور الا أنه لم ينص عليه فى الروايات و من هنا وقع الكلام فى مدرک الحكم.

و ما يمكن أن يستدل به أو استدل وجوه.

الاول: أنه يستفاد مما ورد فى غسل الجنابه من لزوم غسل الفرج أولاً ثم الشروع فى الاغتسال و هى عده روايات.

منها ما رواه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن غسل الجنابه فقال: تبدأ بكفيك فتغسلهما ثم تغسل فرجك الحديث «١».

و منها ما رواه زراره قال: قلت: كيف يغتسل الجنب؟ فقال: ان لم يكن

(١) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب الجنابه الحديث: ١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٦٨

...

أصاب كفه شىء غمسها فى الماء ثم بدأ بفرجه فألقاه بثلاث غرف الحديث «١» بأن يقال: لا- وجه لغسل الفرج الا اشتراط الطهارة فى المحل و لا فرق بين الغسل و الوضوء.

وفيه: أولاً: أنه فى الغسل محل الكلام فكيف بالمقام.

و ثانياً: القياس باطل فلا وجه لإسراء الحكم الى مقامنا.

الثانى أن الماء بملاقاته للمحل ينفعل «٢» و قد مر اشتراط الطهارة فى ماء الوضوء.

وفيه: أن هذا الدليل أخص من المدعى و لا يمكن أن يكون وجهها له على نحو الاطلاق اذ لو توضأ بالماء العاصم كماء المطر أو ارتمس فى الكر لم يتم الدليل.

و أفضا لو ءوضاً بالماء القليل لكان القول باءبار طهاره المحل مءوقفا على نجاسه الغساله بمءرء الملاقاه مع المءنءس اء لو قلنا بعمء انفعال القليل بالملاقاه أو قلنا بطهاره الغساله على الاطلاق أو بطهارءها فى الغسله المظهره أو بنءاسءها بعء الانفصال لم فكن وءه للاءءراط من هءه الناءفه

غلى نحو الاطلاق بل لا بد من التفصيل فهذا الوجه كما تقدم ليس مقتضيا للقول بالاشتراط مطلقا و كما ذكرنا انه أخص من المدعى.

الثالث: أن اصاله عدم التداخل تقتضى هذا الاشتراط فانه يجب الغسل لأجل الوضوء كما أنه يجب غسل المحل النجس فلا بد من غسله أولا لتحصيل الطهاره ثم غسله لأجل الوضوء و أما رفع كلا الامرين بغسل واحد فهو على

(١) نفس المصدر الحديث: ٢.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٦.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٦٩

...

خلاف قاعده عدم التداخل.

و هذا الوجه أيضا غير تام اذ مسأله التداخل تتصور فيما يكون أمران مولويان من قبل المولى كما فى كفارتى الافطار فى شهر رمضان و الحنث مثلا فيقع الكلام فى أنه هل يمكن امتثال كلا التكليفين بفعل واحد و يجوز الالتزام بالتداخل أم لا؟

و أما فى المقام و أمثاله من كون أحد الامرين ارشاديا فلا مجال لهذا النزاع فان الاستفادة من الامر بالغسل نجاسه ما امر بغسله.

و بعباره اخرى: ان المولى يرشد الى النجاسه و الى أن الغسل يرفعها و هذا لا يرتبط بفعل المكلف بل الغسل بأى نحو كان يوجد يترتب عليه الطهاره فاذا غسل المكلف أعضاء الوضوء لأجله يحصل الامتثال و يطهر المحل لأجل تحقق الغسل و اشتراط طهاره المحل قبل الوضوء يحتاج الى الدليل.

اضف الى ذلك: انه اذ اقصد الغسل الوضوئى فباى دليل لا- يحصل الامتثال اذ غايه ما فى الباب بقاء النجاسه على المحل فان الاشتراط يحتاج الى دليل و هذا الدليل غير كاف لإثباته.

الرابع: ما رواه زراره قال: قال أبو جعفر عليه السلام: ألا احكى لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله فقلنا بلى فدعا بقعب فيه شىء من ماء فوضعه

بين يديه ثم حسر عن ذراعيه ثم غمس فيه كفه اليمنى ثم قال: هكذا اذا كانت الكف طاهره «١».

فان المستفاد من هذه الروايه كما ذكرناه فى بحث الماء المستعمل فى الخبث أنه لا يجوز الوضوء به اذ يفهم منها: أن اليد اذا لم تكن طاهره لم يكن الوضوء

(١) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث: ٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٧٠

[و منها: اباحه الفضاء الذى يقع فيه الغسل]

اشاره

و منها: اباحه الفضاء الذى يقع فيه الغسل على الاحوط وجوبا (١).

و الاظهر عدم اعتبار اباحه الاناء الذى يتوضأ منه مع عدم الانحصار به (٢).

صحيحا و لذا نلتزم بعدم الجواز و لو مع عدم الالتزام بنجاسه الغساله.

و الظاهر أن هذا الاستدلال متين الا- أن يقال: بأن المستفاد من الروايه أن الوضوء لا- يجوز بماء الغساله بأن يصدق عليه ماء الغساله و يقع عنوان التوضى منه بعد صدق العنوان.

و بعباره اخرى: يكون بين الامرين ترتب زمانى و أما فى المقام يكون تحقق العنوانين بنحو التقارن فلا تكون الروايه دليلا على حكم المقام.

(١) الوجه فى هذا الاشتراط أن الفضاء اذا كان غصبا يكون الغسل المأمور به تصرفا فيه لان الغسل عباره عن امرار الماء على العضو و يمكن أن يكون الوجه فى عدم جزم الماتن أن هذا النحو من التصرف لا يعد تصرفا فى الغصب فى نظر العرف.

و لا أنسى أن سيدنا الاستاد كان يقول: بأنه لو نفخ أحد فى فضاء دار غيره هل يمكن أن يقال: بأنه فعل محرما؟.

و يمكن أن يكون الوجه فى عدم الجزم أن المأمور به وصول الماء الى المحل و امرار اليد مقدمه له و حرمة المقدمه لا تسرى الى ذبيها و هذا الوجه يشكل اذ الغسل مأمور به و هو

لا يتحقق الا بالإمرار فتأمل.

و يمكن أن يكون الوجه فيه: أن في المقام قولاً بالاشتراط.

(٢) و الوجه فيه: أنه لا- يرتبط متعلق النهى بما تعلق به الامر و ليس للمكلف محذور من الامتثال مع فرض عدم الانحصار فانه بسوء اختياره اختار الطريقه

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٧١

بل مع الانحصار أيضا (١) و ان كانت الوظيفة مع الانحصار التيمم (٢) لكن لو خالف و توضأ بماء مباح من اناء مغصوب اثم (٣).

و صح وضوؤه (٤).

المحرمة.

و الحاصل: أنه لا- وجه للبطلان و لا- يصغى الى أن الوضوء من الاناء بهذا النحو استعمال للغصب اذ لا اشكال في أن الغسل الوضوئي بعد الاغتراف ليس تصرفاً في الاناء.

(١) اذ لو عصى و اغترف من الاناء المغصوب لم يكن مانع من صحه وضوئه.

ان قلت: مع الانحصار لا- يمكن توجيه التكليف الى المكلف و مع عدم التكليف كيف يمكن الحكم بالصحه و من أين يحرز الملاك.

قلت: أولاً: لا ريب في كون الوضوء في هذا الحال واجد للملاك و عدم التكليف لأجل المانع و لذا لا يجوز لأحد اراقه الماء و الا تيان بالتيمم.

و ثانياً: لا- نرى مانعاً من توجه التكليف الترتيبي فان العاصي الذي يغترف الماء من الاناء تدريجاً لا- مانع من توجه التكليف بالوضوء اليه و لو بنحو الشرط المتأخر و بعبارة اخرى العاصي الذي يأخذ الماء غرفه غرفه بالعصيان يطلب منه الطهاره المائيه اذ اللازم القدره على الا تيان و يكفي في القدره التدريجيه منها و المفروض حصولها.

(٢) و الوجه فيه: أن الوضوء غير مقدور للمكلف فان عدم القدره شرعاً كعدمها عقلاً فتصل النوبه الى التيمم.

(٣) اذ المفروض انه تصرف غصبي فيكون حراماً و مرتكبه آثماً.

(٤) كما مر آنفاً.

من دون فرق بين الاغتراف منه دفعه أو تدريجا و الصب منه (١) نعم لا- يصح الوضوء في الاناء المغصوب اذا كان بنحو الارتماس فيه (٢) كما أن الاظهر ان حكم المصب اذا كان وضع الماء على العضو مقدمه للوصول اليه، حكم الاناء مع الانحصار و عدمه (٣).

[مسألة ٩٧: يكفى طهاره كل عضو حين غسله]

(مسألة ٩٧): يكفى طهاره كل عضو حين غسله و لا يلزم أن تكون جميع الاعضاء قبل الشروع طاهره (٤) فلو كانت نجسه و غسل

(١) لا-اشتراك الجميع في حصول القدره على الامتثال و انما الاثم في المقدمه نعم لو اغترف دفعه يتعين عليه الوضوء و ليس له اختيار التيمم و أما مع التدريج فله أن ينصرف و يختار التيمم.

(٢) بدعوى: أن الارتماس يوجب تموج الماء و تموج الماء على السطح الداخلى تصرف في المغصوب فيكون مصداق الحرام مصداقا للغسل الواجب و لا يمكن اجتماع الحرام و الواجب.

و لقائل أن يقول: بأن الارتماس سبب للتموج و حرمة المسبب لا تسرى الى السبب.

و ان شئت قلت: المبعوض تموج الماء على السطح الداخلى و التموج ليس عين الغسل بل مسبب اللهم الا أن يقال: بان الارتماس في الاناء مع حصول التموج يعد تصرفا فيه عرفا و التصرف في الاناء حرام.

(٣) لعين الملاك فلاحظ.

(٤) لعدم الدليل عليه.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٧٣

كل عضو بعد تطهيره أو طهره بغسل الوضوء كفى (١) و لا يضر تنجس عضو بعد غسله و ان لم يتم الوضوء (٢).

[مسألة ٩٨: اذا توضع من اناء الذهب أو الفضة بالاغتراف منه دفعه أو تدريجا أو بالصب منه]

(مسألة ٩٨): اذا توضع من اناء الذهب أو الفضة بالاغتراف منه دفعه أو تدريجا أو بالصب منه فصحه الوضوء لا تخلو من وجه من دون فرق بين صورتى الانحصار و عدمه (٣).

(١) و ملخص الكلام: الموجب للبطلان نجاسه ماء الوضوء و مع التحفظ على هذا الامر لا يبقى اشكال و يحصل التطهير بالغسل الوضوءى بالوضوء من الماء العاصم أو القليل بشرط أن لا يتفعل الماء بمجرد الملاقاه كما لو قلنا: بأن النجاسه لا تتحقق الا بعد انفصال الغساله.

و لنا أن نقول: لا يبعد القول بالصحه حتى

مع انفعال الماء بالملاقاه فان الضروره و النصوص انما تقتضى طهاره الماء قبل الاستعمال و أما الانفعال الحاصل بالاستعمال فلا و لكن الالتزام به مشكل فانه خلاف اطلاق ما دل على عدم جواز الوضوء بالماء النجس لكن الاشكال فى وجود مثل هذا الاطلاق.

(٢) لعدم الدليل.

(٣) المدار على صدق اطلاق عنوان الاستعمال على الاغتراف فعلى فرض الصدق يحرم و على فرض عدم الصدق يصح الوضوء فلا فرق بين صورته الانحصار و عدمه لعدم صدق عنوان المحرم على كل تقدير.

و الظاهر أن الماتن لا يرى صحه صدق الاستعمال و لا يرى صدق الاطلاق فمال الى الجواز و لا اشكال فى صورته الجزم بعدم الصدق و صورته الشك أما على الاول فظاهر و أما على الثانى فلجريان الاستصحاب فى الشبهه المفهوميه على ما اخترناه.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٧٤

و لو توضع بالارتماس فيه فالصححه مشكله (١) و منها: عدم المانع من استعمال الماء لمرض أو عطش يخاف منه على نفسه او على نفس محترمه (٢).

(١) لصدق عنوان استعمال آنيه الذهب أو الفضة.

(٢) فان المستفاد من جمله من النصوص وصول النوبه الى التيمم فى مفروض الكلام:

منها: ما رواه ابن سنان يعنى عبد الله عن أبى عبد الله عليه السلام أنه قال: فى رجل أصابته جنابه فى السفر و ليس معه الا ماء قليل و يخاف ان هو اغتسل أن يعطش، قال:

ان خاف عطشا فلا يهريق منه قطره و ليتمم بالصعيد فان الصعيد أحب الى «١».

و منها: ما رواه محمد الحلبى قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الجنب يكون معه الماء القليل فان هو اغتسل به خاف العطش، أ يغتسل به أو يتيمم؟

فقال: بل يتيمم و كذلك اذا اراد

و منها ما رواه سماعه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون معه الماء في السفر فيخاف قلته، قال: يتيمم بالصعيد و يستبقى الماء فان الله عز و جل جعلهما طهورا: الماء و الصعيد «٣».

و منها: ما رواه ابن أبي يعفور قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب و معه من الماء قدر ما يكفيه لشربه، أ يتيمم أو يتوضأ به؟ قال: يتيمم أفضل ألا ترى أنه انما جعل عليه نصف الطهور؟ «٤».

(١) الوسائل الباب ٢٥ من أبواب التيمم الحديث: ١.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٢.

(٣) نفس المصدر الحديث: ٣.

(٤) نفس مصدر الحديث: ٤.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٧٥

نعم الظاهر صحة الوضوء مع المخالفة في فرض العطش (١).

فانه يستفاد من هذه النصوص أن خوف العطش يسقط وجوب الوضوء كما انه لا يبعد أن يستفاد منها حكم صوره خوف الضرر.

و أيضا يستفاد حكم هذه الصورة من حديث يعقوب بن سالم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل لا يكون معه ماء و الماء عن يمين الطريق و يساره غلوتين أو نحو ذلك، قال: لا أمره أن يغرر بنفسه فيعرض له لص أو سبع «١».

و يؤيد المدعى بل يدل عليه بعض ما ورد في الباب الخامس من أبواب التيمم من الوسائل لاحظ ما رواه محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يكون به القرح و الجراحه يجنب قال: لا بأس بأن لا يغتسل يتيمم «٢».

(١) لا- يبعد أن يكون نظر الماتن في التفريق بين الصورتين و الحكم بالصحة في الاولى الى أن المستفاد من قوله تعالى: «وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ»

أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا «(٣)» أن المريض وظيفته التيمم فلا يصح منه الوضوء و أما صورته خوف العطش فلا مانع من الصحه اذ لا يحرم تحمل العطش فان المقدار المعلوم جواز ترك الوضوء و الا تيان بالتيمم و أما الوجوب فلا.

لكن يرد عليه أن مقتضى جملة من النصوص خلاف ما أفاده لاحظ حديث

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب التيمم الحديث: ٢.

(٢) الوسائل الباب ٥ من أبواب التيمم الحديث: ٥.

(٣) المائدة: ٦.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٧٤

و لا سيما اذ أراق الماء على أعلى جبهته و نوى الوضوء بعد ذلك بتحريك الماء من أعلى الوجه الى أسفله (١).

[مسألة ٩٩: اذا توضأ في حال ضيق الوقت عن الوضوء]

(مسألة ٩٩): اذا توضأ في حال ضيق الوقت عن الوضوء فان قصد أمر الصلاة الادائي و كان عالما بالضيق بطل (٢).

و ان كان جاهلا به صح (٣).

ابن سنان «(١)» و محمد الحلبي ٢ و سماعه ٣ فان مقتضاها تعيين التيمم و حمل النصوص على مجرد الترخيص لا دليل عليه.

و القول بأن النهى الوارد في مورد توهم الوجوب أو الامر بالتيمم الوارد في مورد توهم الحظر لا يدل على مزيد من الترخيص لا يمكن المساعدة عليه و لذا حكم الماتن في محل آخر بتعيين التيمم و عدم جواز الوضوء بتقريب أن مقتضى الامر بالتيمم تعيينه و وجوبه معينا عليه لا مخيرا.

و ملخص الكلام: أن الاستفادة من النصوص التعيين.

(١) يمكن أن يكون الوجه في الخصوصيه انه ياراقه الماء على أعلى الجبهه يتلف الماء فلا يبقى موضوع لإبقائه لرفع العطش فلا مانع من صحه الوضوء و لكن على هذا الوجه يجب الوضوء لتحقق الوجدان و عدم المانع و الله العالم.

بالضيق يعلم بأنه لم يتوجه اليه تكليف بالوضوء من قبل الصلاة فيكون تشريعا محرما و لا يمكن تحقق عنوان العباده.

(٣) اذ يكفى فى تحقق العباده قابليه العمل لان يؤتى به بقصد القربه و يتحقق الإضاقة الى المولى بأى وجه كان و المفروض أن الوضوء محبوب نفسا عند

(١) (١ و ٢ و ٣) لاحظ ص ٤٧٤.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٧٧

و ان قصد أمر غايه أخرى- و لو كانت هى الكون على الطهاره- صح حتى مع العلم بالضيق (١).

[مسأله ١٠٠: لا فرق فى عدم صحه الوضوء بالماء المضاف أو النجس أو مع الحائل بين صوره العلم و العمد و الجهل و النسيان]

(مسأله ١٠٠) لا فرق فى عدم صحه الوضوء بالماء المضاف أو النجس أو مع الحائل بين صوره العلم و العمد و الجهل و النسيان و كذلك الحال اذا كان الماء مغسوبا فانه يحكم ببطلان الوضوء به حتى مع الجهل (٢).

نعم يصح الوضوء مع النسيان اذا لم يكن الناسى هو الغاصب (٣).

الماتن كما يأتى إن شاء الله تعالى فلو اضيف الى المولى كفى فى صحته فلا تغفل.

(١) فان الامر بالشىء لا- يقتضى النهى عن الضد الخاص فلا- مانع من الصحه اذ الوضوء كما ذكرنا عمل قابل للإضافه و المفروض أنه اضيف فيصح.

(٢) أما بالنسبه الى المضاف و النجس و الحائل فلا طلاق الدليل فان مقتضى دليل اشتراط الاطلاق و الطهاره و وصول الماء الى البشره، عدم الفرق فى البطلان بين الصور المذكوره و أما بالنسبه الى الغصب فلا- مع الجهل يلتفت المكلف أنه يمكن أن يكون الاستعمال حراما واقعا للغصبيه و مع التوجه و الالتفات يكون الحكم الواقعى محفوظا فالنهي فعلى و لا يمكن التقرب بما يكون منهيا عنه من قبل المولى و ان شئت قلت: لا يمكن ان يكون مبغوض المولى محبوبا له.

(٣) اذ مع النسيان لا

يكون الحكم الواقعي محفوظا فان الناسى ليس قابلا للتكليف لعدم امكان الانزجار منه ما دام ناسيا الا فيما يكون هو الغاصب فان النهى و ان لم يكن موجودا حين الغصب لكونه لغوا لكن حيث ان المكلف عصى و لا بد من أن يتحفظ كي لا ينسى يكون صدور الفعل منه مبعوضا فلا يكون قابلا لان يقع عباده.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٧٨

[مسأله ١٠١: إذا نسى غير الغاصب و توطأ بالماء المغصوب و التفت الى الغصبيه فى أثناء الوضوء]

(مسأله ١٠١): اذا نسى غير الغاصب و توطأ بالماء المغصوب و التفت الى الغصبيه فى أثناء الوضوء صح ما مضى من أجزاءه و يجب تحصيل الماء المباح للباقي (١). و لكن اذا التفت الى الغصبيه بعد الغسلات و قبل المسح فجواز المسح بما بقى من الرطوبه لا يخلو من قوه (٢).

(١) أما الصحه فيما مضى فلفرض النسيان و أما لزوم تحصيل المباح للباقي فلان التصرف مع فرض الالتفات يكون حراما و لا يجتمع الحرام مع القربه.

(٢) ربما يقال: بأن مثله لا يكون مالا و لا دليل على حرمه التصرف فى ملك الغير بل الدليل وارد فى المال:

لاحظ ما رواه سماعه عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث أن رسول الله صلى الله عليه و آله قال: من كانت عنده أمانته فليؤدها الى من ائتمنه عليها فانه لا يحل دم امرء مسلم و لا ماله الا بطيبه نفس منه «١»، و مثل الماء فى الوضوء لا يكون مالا فلا يحرم التصرف فيه.

لكن يرد عليه أن التصرف فى ملك الغير بدون رضاه حرام لأنه عدوان.

و ربما يقال: بأن مثله يعد تالفا و لا تعتبر الملكيه للتالف و بعد سلب الملكيه لا مانع من التصرف و قد التزم سيدنا الاستاد بجواز العبور عن الشوارع المستحدثه

فى املاك الناس بدعوى أن الدار المملوكة لزيد مثلا بعد الخراب و وقوعها فى الشارع لا تنسب الى زيد و لا تعتبر ملكيتها له فان مثل هذا الاعتبار لغو

و الانصاف أن الاذعان بهذه الدعوى مشكل و الا يلزم أن يكون الخاتم المغصوب من زيد من قبل سلطان جائر الذى لا يرجى رجوعه من المباحات الاصلية فيجوز أخذه من الجائر لغير المالك فهل يمكن الالتزام به؟ الظاهر انه مستنكر

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب مكان المصلى الحديث: ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٧٩

و ان كان الاحوط استحبابا اعاده الوضوء (١).

[مسألة ١٠٢: مع الشك فى رضا المالك لا يجوز التصرف]

(مسألة ١٠٢): مع الشك فى رضا المالك لا- يجوز التصرف و يجرى عليه حكم الغصب فلا- بد من العلم باذن المالك و لو بالفحوى أو شاهد حال (٢).

[مسألة ١١٣: يجوز الوضوء و الشرب من الأنهار الكبار المملوكة لأشخاص خاصة]

(مسألة ١١٣): يجوز الوضوء و الشرب من الأنهار الكبار المملوكة لأشخاص خاصة سواء كانت قنوات أو منشقة من شط و ان لم يعلم رضا المالكين و كذلك الاراضى الوسيعة جدا أو غير المحجبه فيجوز الوضوء و الجلوس و النوم و نحوها فيها ما لم ينع المالك أو علم بأن المالك صغير أو مجنون (٣).

عند المتشرعه بل عند العقلاء.

(١) فان الاحتياط حسن بلا اشكال.

(٢) قد لا- يكون لرضى المالك حاله سابقه، و اخرى تكون أما على الاول فمقتضى عدم رضاه و لو ببركه الاصل عدم جواز التصرف و أما على الثانى فتاره تكون حاله السابقه عدم الرضا و اخرى تكون حاله السابقه الرضا بالتصرف أما الصوره الاولى فلا اشكال فى عدم جواز التصرف لاستصحاب بقاءه و أما الصوره الثانى فتاره احرز رضاه بالتصرف على الاطلاق و اخرى احرز فى الجملة أما فى فرض احراز الاطلاق فيجوز التصرف لاستصحاب بقاء الرضا و أما الصوره الاخيريه فحكمها عدم الجواز أيضا

اذ اللازم الاقتصار على المقدار المعلوم و فى غيره مما يشك فى الرضا يؤخذ بالاستصحاب المقتضى لعدم الجواز فلاحظ.

(٣) هذا منسوب الى ظاهر الاكثر- على ما فى بعض الكلمات- و ما قيل فى هذا المقام أو يمكن أن يقال فى وجه الجواز أمور:

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٨٠

...

الاول: انصراف دليل الحرمة عن مثل هذه التصرفات و لذا لا اشكال بالاستتلال بجدار الغير و بالاستضاءه بناره.

و يرد عليه: أنه لا وجه للانصراف و جواز الاستتلال و الاستضاءه المذكور من باب التخصيص

لا التخصيص اذ الاستغلال ليس تصرفا في مال الغير و كذلك الاستضاءه.

الثانى: أن ادله عدم جواز التصرف تعارضها ادله جواز الوضوء بالماء و شربه و لأجل المعارضه لا تشمل المقام.

و فيه: أولاه أنه لا- معارضه بينهما فان ادله احكام العناوين الاوليه لا تعارض ادله احكام العناوين الثانويه و لذا لا يتوهم أن دليل جواز اكل التفاح يكون معارضا لدليل وجوب العمل بالشرط فيما لو شرط أحد على غيره فى ضمن عقد بأن لا يأكل التفاح مثلا.

و ثانيا: سلمنا المعارضه لكن ما الوجه فى تقديم هذه الادله و بأى وجه لا نلتزم بسقوط المتعارضين.

الا أن يقال: بأن نتيجة التعارض وصول النوبه الى الاصل العملى و مقتضاه الجواز.

الثالث: ما نسب الى الكاشانى و غيره من الاستدلال بما رواه محمد بن سنان عن أبى الحسن عليه السلام قال: سألته عن ماء الوادى فقال: ان المسلمين شركاء فى الماء و النار و الكلاء «١».

و هذه الروايه ضعيفه سندا بمحمد بن سنان و عمل المشهور بها على فرض

(١) الوسائل الباب ٥ من أبواب احياء الاموات الحديث: ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٨١

[مسأله ١٠٤: الحياض الواقعه فى المساجد و المدارس إذا لم يعلم كيفيه وقفها]

(مسأله ١٠٤): الحياض الواقعه فى المساجد و المدارس اذا لم يعلم كيفيه وقفها من اختصاصها بمن يصلى فيها أو الطلاب الساكنين فيها، أو عدم اختصاصها لا يجوز لغيرهم الوضوء منها الا مع جريان العاده بوضوء كل من يريد مع عدم منع أحد، فانه يجوز الوضوء لغيرهم منها اذا كشفت العاده عن عموم الاذن (١).

[مسأله ١٠٥: اذا علم أن حوض المسجد وقف على المصلين فيه لا يجوز الوضوء منه بقصد الصلاه فى مكان آخر]

(مسأله ١٠٥): اذا علم أن حوض المسجد وقف على المصلين فيه لا يجوز الوضوء منه بقصد الصلاه فى مكان آخر (٢).

تحققه لا يجبر الضعف.

اضف الى ذلك: أنه لا- يمكن الالتزام بهذا المفاد فيمكن حمل الخبر على الحكم الادبي الاستجابي كما يؤيده ما رواه أبو البختری عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام أنه قال: لا يحل منع الملح و النار «١».

الرابع: السيره الجاربه القطعيه المتصله بزمان المعصومين عليهم السلام و حيث ان السيره لا لسان لها كي يتمسك باطلاقها أو عمومها، لا بد من الاقتصار على المقدار المعلوم منها و الماتن يرى أن السيره بهذا المقدار أما مع النهي أو العلم بكون المالك صغيراً أو مجنوناً فلا سيره و أما مع الشك في الرضا أو الشك في صغر المالك أو جنونه فالسيره جاربه و الله العالم.

(١) قد تعرضنا لهذه المسأله في ضمن أحكام التخلي فراجع.

(٢) فانه تصرف غير جائز و يبطل الوضوء بلا اشكال.

(١) نفس المصدر الحديث: ٢.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٨٢

و لو توضأ بقصد الصلاه فيه ثم بدا له أن يصلي في مكان آخر فالظاهر بطلان وضوئه (١)

و كذلك اذ توضأ بقصد الصلاه في ذلك المسجد و لكنه لم يتمكن و كان يحتمل أنه لا يتمكن و أما اذا كان قاطعاً بالتمكن ثم انكشف عدمه فالظاهر صحه وضوئه

و كذلك يصح لو توضع غفله أو باعتقاد عدم الاشتراط (٢) ولا يجب عليه أن يصلى فيه (٣) وان كان أحوط (٤).

[مسألة ١٠٦: إذا دخل المكان الغصبي غفله و في حال الخروج توضع بحيث لا ينافى فوريته]

(مسألة ١٠٦): إذا دخل المكان الغصبي غفله و في حال الخروج توضع بحيث لا ينافى فوريته،

(١) البداء لا- مدخله له في الصحة و الفساد بل الميزان في الصحة عدم فعله النهي عن التصرف بأن يقطع حين الوضوء بأن يصلى في المسجد فانه يصح وضوئه قطعاً اذ النهي لا يتعلق بالقاطع بعدمه فلا وجه للفساد و لكن لو احتمل أن لا يصلى و بعد ذلك لم يصل ينكشف عدم الصحة اذ المفروض أنه وقف لمن يتوضأ و يصلى بعده و مع هذا الاحتمال يكون التصرف حراماً.

(٢) قد ظهر الوجه فيما أفاده بتمامه.

(٣) لعدم دليل عليه و لكن لا منافاه بين عدم وجوب الصلاة و بين تحقق الضمان فلو أتلّف من ماء المسجد بمقدار يقدر بمقدار من المال كان المتلف ضامناً لقاعده من أتلّف.

(٤) خروجاً عن شبهه الخلاف.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٨٣

فالظاهر صحه وضوئه (١) و أما اذا دخل عصياناً و خرج و توضع في حال الخروج فالحكم فيه هو الحكم فيما اذا توضع حال الدخول (٢)

[و منها النيه]

اشاره

و منها النيه (٣).

(١) اذ المفروض انه لم يدخل بسوء الاختيار فلا يكون خروجه منها عنه فليس تصرفه في الهواء و الفضاء غصيباً نعم لو اشترط كون المصب مباحاً في صحه الوضوء يشكل الحكم بالصحة من هذه الجهة الا أن يتحقق الوضوء بنحو لا يصب على الارض لكن أصل المبنى فاسد فان حليه المصب ليست شرطاً.

و يمكن الاشكال فى الوضوء من جهه التصرف فى الفضاء فان القدر الضرورى من التصرف فى الفضاء بمقدار الخروج و أما الزائد عليه فلا وجه للجواز و لكن قد مر أن صدق التصرف عرفا على امرار الماء محل الاشكال و الكلام

مضافا الى أنه يمكن

أن يقال: بأن الوضوء لا يكون تصرفاً في الغضب و لذا يلتزم الفقهاء بجواز الصلاة للمحبوس في المكان الغصبي فلاحظ.

(٢) لان المفروض أن دخوله بسوء الاختيار فيكون خروجه حراماً كدخوله فلاحظ.

(٣) هذا من الواضحات إذ الوضوء أمر عبادي بلا اشكال و الامر العبادي لا يتحقق الا بقصد القربه فان الوضوء و ان كان من المقدمات و لا يعتبر في مقدمات الصلاة قصد القربه لكن لا اشكال في كون الوضوء من العبادات.

و يمكن الاستدلال على كونه عباده بأمور:

الاول: الاجماع و ارتكاز المشرع فان كل من يكون متشرعاً يعلم كون الوضوء من العبادات.

و ان شئت قلت: ان كل لاحق يتلقى من سابقه أن الامر كذلك.

و يؤيد المدعى - لو لم يدل عليه - ما ورد في النصوص من كون الصلاة

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٨٤

...

ثلاثة اثلاث ثلث الوضوء لاحظ ما رواه الصدوق قال: و قال الصادق عليه السلام الصلاة ثلاثه اثلاث: ثلث طهور و ثلث ركوع و ثلث سجود «١».

و ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الصلاة ثلاثه اثلاث:

ثلث طهور و ثلث ركوع و ثلث سجود «٢».

و كذلك ما دل على أن الوضوء من الصلاة، لاحظ ما رواه السكوني عن أبي عبد الله عن آباءه عن علي عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: خصلتان لا احب أن يشاركني فيهما أحد: وضوئي فانه من صلاتي الحديث «٣».

الثاني: دعوى ان الاصل الاولي في كل واجب كونه تعبدياً الا ان يقوم دليل على الخلاف.

و قد أجبنا عن هذه الدعوى و ذكرنا في بحث التعبدى و التوصلى أن مقتضى الاطلاق عدم التعبدية كما أن مقتضى الاصل العملى أيضاً كذلك و تفصيل الكلام موكول

الى ذلك البحث.

الثالث: قوله تعالى: «أَطِيعُوا اللَّهَ» (٤) بتقريب أن الاطاعه لا تتحقق الا بقصد الامر فكل واجب تعبدى.

وفيه: أن اثبات المدعى بهذه الايه يتوقف على أمرين:

(١) الوسائل الباب الاول من أبواب الوضوء الحديث: ٨.

(٢) الوسائل الباب ٩ من أبواب الركوع الحديث: ١.

(٣) الوسائل الباب ٤٧ من أبواب الوضوء الحديث: ٣.

(٤) النساء: ٥٩.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٨٥

...

أحدهما: كون امر الاطاعه مولويا اذ على تقدير كونه ارشاريا الى ما هو مستفاد من العقل لا يستفاد منه شىء الا الحكم العقلى.

ثانيهما: أن يكون الوجوب المستفاد منه وجوبا غيريا اى ارشادا الى الشرطيه بمعنى أن المستفاد منه شرطيه العنوان.

و بعباره اخرى: لو لم يكن غيريا لكان كبقية الواجبات النفسيه و بعباره ثالثه اذا كان واجبا غيريا فلا يكون المستفاد منه الا شرطيه الاطاعه فيدل على المدعى و أما لو كان واجبا نفسيا فغايه دلالتة وجوب الاطاعه.

و فى كلا الامرين اشكال أما الاول فلان الظاهر من الامر بوجوب الاطاعه الارشاد الى حكم العقل و قد ثبت فى محله كون وجوب الاطاعه ارشاديا و مما يدل عليه: أنه باطلاقه يشمل المحرمات كالواجبات و من الظاهر أن المحرم لا يشترط بقصد القربه.

و أما الامر الثانى: فلان الظاهر من كل واجب كونه نفسيا و الغيريه تحتاج الى دليل و مؤنه زائده.

اضف الى ذلك كله أن وجوب الاطاعه بهذا المعنى لا يجرى فى التوصليات فيلزم تخصيص الاكثر المستهجن هذا.

و لكن الانصاف أن الاشكال الثانى غير وارد اذ لو كان الاطاعه واجبه و لو بالوجوب النفسى لوجب قصد التقرب فى كل واجب

لان الاطاعه عباره عن الانقياد و الانقياد لا يتحقق الا بأن يؤتى بالمأمور به بقصد العبوديه الا أن يقال:

بأن الطاعه

كثير استعماله في الاثيان - كما قال الراغب في مفرداته - فمعناها على هذا الاثيان بالمأمور به كما أمر به و لقائل أن يقول: بأن وجوب الاطاعه لو

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٨٦

...

كان نفسيا و لم تقصد القربه في واجب يحصل الامتثال بالنسبه الى اصل ذلك الواجب و يحصل العصيان بترك قصد القربه.

الرابع: قوله تعالى: «وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ» (١) بتقريب أن السلام بمعنى الباء اي امر الناس بعباده الله و الحال أن الظاهر أن اللام للغايه نظير قوله تعالى: «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ» (٢) فان الغايه من الخلق ليست الا عباده الله تعالى.

الخامس: جمله من النصوص: منها: ما رواه أبو حمزه عن علي بن الحسين عليه السلام قال: لا عمل الابنيه «٣».

و منها: ما رواه أبو عثمان العبدى عن جعفر عن آباءه عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: لا قول الا بعمل و لا قول و لا عمل الابنيه «٤».

و منها: ما رواه أبو حمزه الثمالى عن علي بن الحسين عليه السلام قال:

لا حسب لقرشى و لا عربى الا بتواضع و لا كرم الا بتقوى و لا عمل الابنيه و لا عباده الا بتفقه «٥».

الى غيرها من الروايات الواردة فى الباب ٥ من أبواب مقدمات العبادات من الوسائل.

(١) البيه: ٥.

(٢) الذاريات ٥٦.

(٣) الوسائل الباب ٥ من أبواب مقدمات العبادات الحديث: ١.

(٤) نفس المصدر الحديث: ٢.

(٥) نفس المصدر الحديث: ٣.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٨٧

و هي أن يقصد الفعل و يكون الباعث الى القصد المذكور أمر الله تعالى (١).

من دون فرق بين أن يكون ذلك بداعي الحب له سبحانه

بتقريب: أن مرجع نفي العمل المستفاد من هذه الروايات الى نفي الصحه بدون قصد القربه.

و فيه: انه لا- دليل على كون المراد من النيه قصد الامثال. مضافا الى أنه يستلزم التخصيص الا- كثر لعدم الاشتراط في اكثر الواجبات و الظاهر أن المراد من النيه الداعى و معناه ان قوام العمل بالداعى فعلى تقدير حسن الداعى يكون العمل حسنا و ان كان الداعى قبيحا لكان العمل كذلك و ان لم يكن قبيحا و لا حسنا فالعمل كذلك فان روح العمل متقوم بالداعى فلا يرتبط بالمقام.

و يدل على المدعى ما روى عن رسول الله صلى الله عليه و آله فى حديث قال: انما الاعمال بالنيات و لكل امرء ما نوى فمن غزى ابتغاء ما عند الله فقد وقع أجره على الله عز و جل و من غزى يريد عرض الدنيا أو نوى عقالا لم يكن له الا ما نوى «١».

(١) اذ المفروض أن العباده تتوقف على قصد القربه و هو يتحقق بأحد أمرين:

أحدهما: كون الداعى أمر المولى ثانيهما كون الداعى محبوبيه الفعل له.

(٢) قد ظهر مما ذكرنا أن محبوبيه الفعل للمولى فى عرض أمره يكون باعنا للعمل غايه الامر الداعى لهذا الامر قد يكون استحقاق المولى للعباده كما أنه دل

(١) نفس المصدر الحديث: ١٠.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٨٨

أو رجاء الثواب أو الخوف من العقاب (١) و يعتبر فيها الاخلاص فلو ضم اليها الرياء بطل (٢).

الخير على أن عليا عليه السلام كان يعبد الله حيث وجده مستحقا للعباده «١» و اخرى يكون الداعى خوف العبد من الله و ثالثه الطمع فى ثوابه.

(١) اذ العباده متحققه فى الجميع.

(٢) هذا من الواضحات الفقهيه و الظاهر أنه لا خلاف فيه الا

من السيد المرتضى و يمكن أن يستدل عليه بجمله من النصوص:

منها: ما رواه الفضل أبو العباس عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ما يصنع أحدكم أن يظهر حسنا و يسر سيئا أ ليس يرجع الى نفسه فيعلم أن ذلك ليس كذلك؟ و الله عز و جل يقول: «بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ» ان السريره اذا صحت قويت العلانيه «٢».

و منها ما رواه ابراهيم بن أبي البلاد عن سعد الاسكاف قال: لا أعلمه الا قال عن أبي جعفر عليه السلام قال: كان فى بنى اسرائيل عابد فأعجب به داود عليه السلام فأوحى الله اليه لا يعجبك شىء من أمره فانه مرء «٣».

و منها ما رواه داود عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من أظهر للناس ما يحب الله عز و جل و بارز الله بما كرهه لقي الله و هو ماقت له «٤».

و منها ما رواه زراره و حمران عن أبي جعفر عليه السلام قال: لو أن عبدا

(١) لاحظ الوافى الباب نيه العباده من أبواب جنود الايمان من المكارم و المنجيات.

(٢) الوسائل الباب ١١ من أبواب مقدمات العبادات الحديث: ١.

(٣) نفس المصدر الحديث: ٢.

(٤) نفس المصدر الحديث: ٣.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٨٩

...

عمل عملا يطلب به وجه الله و الدار الآخرة و أدخل فيه رضا أحد من الناس كان مشركا «١».

و منها ما رواه مسعده بن زياد عن جعفر بن محمد عن آبائه عليهم السلام أن رسول الله صلى الله عليه و آله سئل فيما النجاه غدا؟ فقال: انما النجاه فى أن لا تخادع الله فيخدعكم فانه من يخادع الله يخدعه و يخلع منه الايمان و نفسه يخدع لو يشعر قيل له: فكيف يخادع

اللّٰه؟ قال: يعمل بما أمره اللّٰه ثم يريد به غيره فاتقوا اللّٰه فى الرياء فانه الشرك باللّٰه ان المرأى يدعى يوم القيامة بأربعة اسماء: يا كافر يا فاجر يا غادر يا خاسر حبط عملك و بطل أجرک فلا خلاص لك اليوم فالتمس أجرک ممن كنت تعمل له «٢».

و الظاهر أن الحديثين الاخيرين معتبران سندا. فمضافا الى الاجماع و عدم الخلاف و وضوح الامر، لا ريب فى الحكم من حيث دلالة النصوص.

و يمكن الاستدلال بقوله تعالى: «فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ الَّذِينَ هُمْ يُرَاؤُونَ» «٣» فان الظاهر من الاية أن الرياء حرام و لا اشكال فى أن مصداق الرياء هو الفعل الخارجى بداعى الرياء.

و الانصاف: أنه لا يصل المجال الى ما ينقل عن السيد: بأن الرياء أمر قلبى فلا تسرى حرمة الى الفعل الخارجى اذ مصداق الرياء هو الفعل الخارجى و مع الحرمة لا تتحقق العبادة بل صريح بعض نصوص الباب عدم احتسابه عند اللّٰه و اعتبار وجوده كالعدم.

(١) نفس المصدر الحديث: ١١.

(٢) نفس المصدر الحديث: ١٦.

(٣) الماعون ٤-٦.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٩٠

و لو ضم اليها غيره من الضمائم الراجحة كالتنظيف من الوسخ أو المباحه كالتبريد فان كانت الضميه تابعه أو كان كل من الامر و الضميه صالحا للاستقلال فى البعث الى الفعل لم تقدح (١).

و فى غير ذلك تقدح (٢) و الاظهر عدم قدح العجب حتى المقارن (٣) و ان كان موجبا لحبط الثواب (٤).

(١) نقل عليه الاجماع و فى قبالة قول عن بعض البطلان. و الحق أنه لا-وجه للبطلان فان المقدار المسلم أنه يلزم فى تحقق العباده كون الداعى أمر المولى و أما الزائد فلا.

(٢) اذ العباده ما يكون

الداعى الالهى تاما فى الداعويه.

(٣) لعدم الدليل عليه و لا تنافى بين حرمة و عدم افساده العباده كما هو ظاهر.

(٤) لا يبعد أن يستفاد من بعض النصوص لاحظ ما رواه أبو عبيده عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله قال الله تعالى: ان من عبادى المؤمنين لمن يجتهد فى عبادتى فيقوم من رقادته و لذيد و سادته فيجتهد لى الليلالى فيتعب نفسه فى عبادتى فاضربه بالنعاس الليله و الليلتين نظرا منى له و ابقاء عليه فينام حتى يصبح فيقوم و هو ماقت زارئ لنفسه عليها و لو اخلى بينه و بين ما يريد من عبادتى لدخله العجب من ذلك فيصيره العجب الى الفتنة باعماله فيأتيه من ذلك ما فيه هلاكه لعجبه بأعماله و رضاه عن نفسه حتى يظن أنه قد فاق العابدين و جاز فى عبادته حد التقصير فيتباعد منى عند ذلك و هو يظن أنه يتقرب الى «١» و ما رواه سعد بن طريف عن أبي جعفر عليه السلام قال فى حديث: ثلاث

(١) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب مقدمات العبادات الحديث: ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٩١

[مسألة ١٠٧: لا تعتبر نيه الوجوب و لا الندب و لا غيرهما من الصفات و الغايات]

(مسألة ١٠٧): لا تعتبر نيه الوجوب و لا الندب و لا غيرهما (١) من الصفات و الغايات (٢) و لو نوى الوجوب فى موضع الندب أو العكس جهلا أو نسيانا صح (٣) و كذا الحال اذا نوى التجديد و هو محدث أو نوى الرفع و هو متطهر (٤).

موبقات: شح مطاع و هوى متبع و اعجاب المرء بنفسه «١» و عن الجواهر:

أنه نقل عن بعض مشايخه القول بالافساد فى المقارن.

(١) اذ قد ثبت فى التبعدى و التوصلى أنه يمكن للمولى أن يبين

دخله فى المأمور به بالامر الاول أو الثانى فمع كونه فى مقام البيان و عدم تعرض المولى يكشف عن عدم الدخول فلا تجب مضافا الى أن السيره جاريه على الاكتفاء بقصد القربه.

(٢) التوصيف بأن يقصد الاتيان بالوضوء الواجب و الغايه بأن يقصد الاتيان بالوضوء لوجوبه.

(٣) و الوجه فى الصحه أنه يلزم الاتيان بالوضوء مضافا بنحو اضافته الى المولى و المفروض حصوله و قد تقدم عدم مدخلية الوجوب و الندب فالصححه على القاعده.

(٤) الكلام فيه هو الكلام فان المفروض أنه قاصد للإتيان بما هو وظيفته الفعلية غايه الامر يتخيل كونها كذا فقد أتى بالفعل بقصد القربه فالصححه على القاعده فلاحظ.

(١) نفس المصدر الحديث: ١٣.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٩٢

[مسأله ١٠٨: لا بد من استمرار النيه بمعنى صدور تمام الاجزاء عن النيه المذكوره]

(مسأله ١٠٨): لا بد من استمرار النيه بمعنى صدور تمام الاجزاء عن النيه المذكوره (١).

[مسأله ١٠٩: لو اجتمعت أسباب متعدده للوضوء كفى وضوء واحد]

(مسأله ١٠٩): لو اجتمعت أسباب متعدده للوضوء كفى وضوء واحد (٢).

(١) اذ المفروض أن المركب بجميع أجزائه عباده فلا بد من تحقق الشرط فى كل جزء منه.

(٢) اذ الاستفادة من ادله الاحداث أن الحدث عباره عن الحاله المسببه عن أحد الموجبات الممتنع الدخول معها فى الصلاه و هى أمر كلى و ان تعددت اسبابه من البول و الغائط و نحوهما فلا فرق بين أن يكون السبب واحدا أو متعددا.

و عباره اخرى: انه لا خلاف فيه على ما يظهر من بعض كلمات الاصحاب نعم هذا على خلاف اصله عدم التداخل فى الاسباب التى يقتضيها اطلاق حديث عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام قال: من وجد طعم النوم قائما أو قاعدا فقد وجب عليه الوضوء «١» فان مقتضى اطلاق وجوب الوضوء بسبب النوم و لو كان النوم مسبقا بنوم آخر أو بحدث غيره عدم الكفايه و لكن لا بد من رفع اليد عن اطلاقه بالإجماع بل الضروره.

و لعل مرجع المستفاد من هذه الروايه الى قوله عليه السلام فى جمله من النصوص ان الحدث ناقض لاحظ ما رواه اسحاق بن عبد الله الاشعري عن ابي عبد الله قال لا ينقض الوضوء الا حدث و النوم حدث «٢» فان الوارد فى هذا

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب الوضوء الحديث: ٩.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٤.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٩٣

و لو اجتمعت أسباب للغسل أجزاء غسل واحد بقصد الجميع (١).

و كذا لو قصد الجنابه فقط (٢) بل الاقوى ذلك أيضا اذا قصد منها واحدا غير الجنابه (٣).

الحديث عنوان النقض و هو

ليس قابلا للتكرار.

(١) لعله مما لا خلاف فيه بل لا يبعد أن يكون مورد الاجماع و تدل عليه جمله من النصوص: منها ما رواه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: اذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجزاءك غسلك ذلك للجنابه و الحجامه و عرفه و النحر و الحلق و الذبح و الزياره فاذا اجتمعت عليك حقوق الله أجزاءها عنك غسل واحد قال:

ثم قال: و كذلك المرأه يجزيها غسل واحد لجنابتها و احرامها و جمعتها و غسلها من حيضها و عيدها «١».

(٢) لا اشكال فيه من حيث النص لاحظ حديث زراره «٢» فان الظاهر منه أنه لو اغتسل المكلف و قصد بغسله الجنابه تسقط عنه بقيه الاغسال فان قوله عليه السلام: «اذا اغتسلت بعد طلوع الفجر» ظاهر في خصوص غسل الجنابه.

اضف الى ذلك عدم الخلاف المدعى في المقام بل نقل عن السرائر و جامع المقاصد الاجماع عليه.

و يستفاد من هذا الخبر انه لا فرق بين كون غير الجنابه واجبا أو مستحبا.

(٣) فانه مقتضى روايه زراره «٣» اذ المستفاد من مجموع الصدر و الذيل

(١) الوسائل الباب ٤٣ من أبواب الجنابه الحديث: ١.

(٢) مر أنفا.

(٣) مر أنفا.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٩٤

و لو قصد الغسل قربه من دون نيه الجميع و لا واحد بعينه فالظاهر البطلان الا أن يرجع ذلك الى نيه الجميع اجمالا (١).

[و منها: مباشره المتوضى للغسل و المسح]

و منها: مباشره المتوضى للغسل و المسح فلو وضأه غيره على نحو لا يسند اليه الفعل بطل (٢).

جواز قصد واحد من الحقوق.

و صفوه العقول: أن المستفاد من الصدر كفايه قصد خصوص الجنابه و يستفاد من الذيل بيان الكبرى الكليه فانه عليه السلام فرع

الكبرى الكليه على الصغرى المذكوره فى كلامه.

(١) اذ الامثال لا

يتحقق الا- مع القصد و بعبارة اخرى الامر بالغسل متوجه الى المكلف بعناوين مختلفه فلا بد من أحد الامرين اما قصد امتثال الجميع بقصد الكل و اما قصد واحد بالخصوص.

و لقائل أن يقول: اذا قلنا بكون الغسل مستحبا نفسيا لكفى نيه القربه.

الا أن يقال: بأن مرجع هذا القصد الى قصد الجميع. لكن يرد على المتن بأن التلازم ان كان ثابتا فما الوجه فى التفصيل و ان لم يكن ثابتا فما الوجه فى الحكم بالبطلان.

الا أن يقال: بأنه يصح التفصيل مع عدم التلازم اذ مع عدم التلازم ان تحقق قصد الجميع صح و الا فلا.

(٢) هذا على طبق القاعده الاولى فان مقتضى ايجاب فعل على عهده شخص اتيانه بنفسه و عدم جواز التوليه.

و بعبارة اخرى: مقتضى الاطلاق عدم جوز تصدى الغير اذ الاطلاق يرجع الى وجوب الاتيان أعم من أن يتصدى غيره أم لا.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٩٥

الا مع الاضطرار فيوضأه غيره (١).

اضف الى ذلك: أن المستفاد من روايات الموضوعات البيانيه أنهم عليهم السلام كانوا يتصدون بانفسهم فيستفاد منه أن المباشرة شرط مضافا الى جميع ذلك أنه لم ينقل الخلاف الا من ابن جنيد حيث نقل عنه ذهابه الى كراهه التوليه.

(١) مقتضى القاعده الاولى أنه مع عدم التمكن من الموضوع وصول النوبه الى التيمم فلا بد من اقامه دليل على أنه مع الاضطرار يستتبع و يوضأه غيره.

و ما يمكن أن يذكر فى هذا المقام وجوه.

الاول: قاعده الميسور. و فيه: أولا منع الكبرى و عدم اعتبار هذه القاعده.

و ثانيا: منع الصغرى فان عمل الغير ليس ميسورا لعمل الشخص.

الثانى: الاجماع فانه نقل عن المنتهى الاجماع عليه، و عن المعبر انه عليه اتفاق الفقهاء و قد اورد فيه:

بانه محتمل المدرك فلا يكون تعديا لتعدد الوجوه.

الرابع: بعض النصوص: منها ما روى عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث أنه كان وجعا شديدا الوجد فأصابته جنابه و هو في مكان بارد قال: فدعوت الغلمه فقلت لهم: احملوني فاغسلوني فحملوني و وضعوني على خشبات ثم صبوا على الماء فغسلوني «١».

و منها ما رواه محمد بن مسكين و غيره عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قيل له: ان فلانا أصابته جنابه و هو مجدور فغسلوه فمات فقال: قتلوه ألا سألوا الا ييمموه؟ ان شفاء العي السؤال «٢».

و منها: ما رواه ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام

(١) الوسائل الباب ٤٨ من أبواب الوضوء.

(٢) الوسائل الباب ٥ من أبواب التيمم الحديث: ١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٩٦

...

قال: سألته عن مجدور أصابته جنابه فغسلوه فمات فقال: قتلوه ألا سألوا؟ فإن دواء العي السؤال «١».

و منها: ما رواه جعفر بن ابراهيم الجعفرى عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

ان النبي صلى الله عليه و آله ذكر له أن رجلا أصابته جنابه على جرح كان به فأمر بال غسل فاغتسل فمات فقال رسول الله صلى الله عليه و آله: قتلوه قتلهم الله انما كان دواء العي السؤال «٢».

و لا يخفى أن ما ورد في باب التيمم ضعيف سندا و أما ما ورد في الغسل فالاستدلال به على المدعى يتوقف على تسوية الحكم بين الغسل و الوضوء و القطع بالتسوية مشكل.

الرابع: أن دليل شرطيه المباشره ليس دليلا لفظيا كى يمكن التمسك به باطلاقه فى كلتا حالتى الاختيار و الاضطرار، و لا يصغى الى المنقول عن القمى و صاحب الجواهر من «أن دليل الشرطيه اذا

كان هو الامر و الايجاب اختص بصوره الاختيار و لا- يشمل صورته العجز»، فانه غير صحيح اذ هذا مختص بالامر المولى المقتضى لاشراط قدره فى المكلف و الامر الارشادى ليس مختصا بالمختار بل اعتبار المباشرة استفيد فى المقام من الخطاب المقتضى لاستناد الفعل الى المخاطب و المكلف و هذا يختلف باختلاف المختار و العاجز فان المختار لا يستند اليه الفعل الا عند المباشرة و أما العاجز اذا تسبب فاتي النائب بالفعل يصدق أنه أتى به.

ان قلت: يلزم استعمال اللفظ فى اكثر من معنى واحد و هو خلاف الظاهر.

(١) نفس المصدر الحديث: ٣.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٦.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٩٧

و لكن هو الذى يتولى النيه (١) و الاحوط أن ينوى المتوضى أيضا (٢).

[و منها: الموالاه]

اشاره

و منها: الموالاه و هى التابع فى الغسل و المسح بنحو لا يلزم جفاف تمام السابق فى الحال المتعارفه (٣).

قلت: انا ندعى أن المتفاهم من الخطاب تحقق طبيعه مستنده الى المكلف و المكلف القادر لا يستند اليه الفعل بالاستتابه و أما العاجز فيستند اليه الفعل بالاستتابه.

و الانصاف أن الجزم بهذه المقاله مشكل فان الاستناد اول الكلام فى المقام لا بد من الاحتياط بالجمع بين الاستتابه و التيمم.

(١) ان كان المدرك الاجماع فلا بد من الاحتياط اذ الاجماع دليل لبي و لا يستفاد منه شىء من هذه الجهه فلا بد من الجمع بين الامرين من نيه المكلف و نيه النائب و ان كان المدرك الاخبار فالمستفاد منها أن المتولى للنيه هو النائب فان الظاهر من قوله عليه السلام: «اغسلونى» أن الواجب بتمام شئونه محول الى الغلمه و ان كان المدرك قاعده الميسور أو الوجه الاخير فالمتولى لا بد أن يكون المكلف نفسه

فان الميسور من فعله أن يستند اليه بقدر الامكان كما أن المستفاد من الخطاب أنه يتصدى الغسل و لو بالاستعانه و تظهر النتيجة في الاستعانه بالحيوان المعلم أو الصبى أو نحوهما فانه لو لم تكن نيه النائب لازمه جاز التوليه في هذه الموارد.

(٢) قد ظهر ما هو الحق من التفصيل و طريق الاحتياط ظاهر.

(٣) الذى يظهر من بعض الكلمات أنه لا اشكال و لا كلام فى وجوب الموالاه اجمالا غايه ما فى الباب أن الموالاه واجب شرطا أو تكليفا اختلف الكلام فيما

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٩٨

...

بين القوم كما أنه وقع الكلام بينهم فى أن المراد من الموالاه هى التابع العرفى بين الافعال أو عدم جفاف الاعضاء السابقه قبل اللاحقه و العمده مقدار دلالة الادله من الكتاب و السنه.

فقول: ربما يقال: بأن مقتضى اطلاق الكتاب و الاخبار عدم اشتراط الموالاه العرفيه فى الوضوء و أنه يكون كالغسل اذ كما لا تعتبر الموالاه بين أجزاء الغسل كذلك لا- تعتبر فى المقام فيجوز الفصل الطويل بين غسل الاعضاء نعم الفصل الطويل بين الغسلتين و المسحطين مضر بالمسح من جهة اعتبار كونه بنداوه يد المتوضى و مع الفصل الطويل ترتفع النداهه و الحاصل أن مقتضى الاطلاق عدم الاعتبار.

و فى المقام روايتان يستفاد منهما اشتراط الموالاه بنحو خاص:

الاولى: ما رواه أبو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا توضأت بعض وضوئك و عرضت لك حاجه حتى يبس وضوئك فأعد وضوئك فان الوضوء لا يبعض «١» فان المستفاد من هذه الروايه أن الفصل اذا كان بمقدار يوجب جفاف الاعضاء يبطل الوضوء فكأن بقاء الرطوبه يوجب الارتباط بين السابق و اللاحق و اما اذا جفت فلا تقبل السابقه لان

يلحق بها اللاحق و هذا المعنى موافق للذوق العرفى.

و بعبارة اخرى: ان المستفاد من الروايه أن بقاء الرطوبة كاف فى صحة الوضوء و ان طال الزمان بين الاعضاء عرفا و انتفت الموالاه بنظر العرف.

الثانيه: ما رواه معاويه بن عمار قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: ربما

(١) الوسائل الباب ٣٣ من أبواب الوضوء الحديث: ٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٤٩٩

...

توضأت فنغد الماء فدعوت الجاريه فابطأت على بالماء فيجف وضوئى فقال اعد «١».

و المستفاد من هذه الروايه أيضا أن الفصل اذا كان بمقدار يترتب عليه الجفاف يبطل الوضوء.

ثم ان المذكور فى المتن التقييد بحال المتعارف و لقائل أن يقول: أنه لو حصل الجفاف خارجا عن المتعارف لكان مقتضى النص الحكم بالبطلان لحصول الجفاف.

و يرد عليه: أن المستفاد من روايه أبى بصير أن الجفاف لو حصل من التأخير يبطل الوضوء و أما لو جف بواسطه حراره الهواء- مثلا- فلا دليل على البطلان.

و بعبارة اخرى: لا- اشكال فى أن المستفاد من الروايه الكبرى الكليه و لكن الاشكال فى الصغرى و هو أن الروايه لم تبيّن الصغرى و المذكور فيها كلا الامرين اى الجفاف و الفصل الخارج عن المتعارف.

و الانصاف ان التأمل فى الروايه يقتضى الالتزام باشتراط الموالاه العرفيه و لا مدخله للجفاف و عدمه فان التبعض لا يجوز فى الوضوء و التبعض بلحاظ الفصل الخارج عن المتعارف فلو تحقق الفصل بهذا المقدار يبطل الوضوء و لو بقى النداهه و لا يبطل الوضوء مع التحفظ على الموالاه العرفيه و لو مع جفاف الاعضاء هذا بالنسبه الى روايه أبى بصير و أما حديث معاويه بن عمار فلا يستفاد منه شىء الا بطلان الوضوء فى صورته جفاف الاعضاء الحاصل من الفصل

(١) نفس المصدر الحديث: ٣.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٠٠

...

فالمتحصل من الروايه أنه تجب الموالاه بين اجزاء الوضوء بمقدار تبقى الرطوبه فى الهواء المتعارف و المزاج كذلك فبقاء الرطوبه لا يوجب الصحه على الاطلاق كما أن الجفاف لا يقتضى الفساد كذلك.

و ربما يقال: بأنه يرد على هذا التقريب اشكالان:

أحدهما: أن حمل الجفاف على التقديرى خلاف الظاهر. ثانيهما: أن غايه ما يترتب على هذا البيان أن نقول: ان صورته بقاء الرطوبه فى الهواء غير المتعارف خارجه عن مورد الروايه و أما البطلان فلا- يلزم بل مقتضى اطلاق الادله كتابا و سنه جواز التفكيك بين الاجزاء كالغسل.

اضف الى ذلك أن النص قد دل على أن من نسي المسح فى وضوئه يأخذ البله من لحيته مع بقائها لاحظ ما رواه الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

إذا ذكرت و أنت فى صلاتك أنك قد تركت شيئاً من وضوئك (الى أن قال) و يكفيك من مسح رأسك أن تأخذ من لحيتك بللها إذا نسيت أن تمسح رأسك فتمسح به مقدم رأسك «١» و غيرها من الروايات الواردة فى الباب ٢١ من أبواب الوضوء من الوسائل.

و بهذا الدليل يدفع اعتبار الجفاف التقديرى اذ الدليل شامل لكل مكلف و لا يختص بمن يكون من المتعارف من حيث المزاج و المكان و الهواء بل دل الدليل على الصحه على تقدير بقاء البله على الاطلاق هذا ما افيد فى المقام.

و لنا أن نقول: فى الجواب عما ذكر أنه لو لم يحمل على التقديرى كان لازمه الالتزام بالبطلان فى صورته الجفاف على الاطلاق و لو من جهه المزاج أو

فلا يقدح الجفاف لأجل حراره الهواء أو البدن الخارجه عن المتعارف (١).

[مسأله ١١٠: الاحوط وجوبا عدم الاعتداد ببقاء الرطوبه فى مسترسل اللحيه الخارج عن حد الوجه]

(مسأله ١١٠): الاحوط وجوبا عدم الاعتداد ببقاء الرطوبه فى مسترسل اللحيه الخارج عن حد الوجه (٢).

الهواء و الحال أن المستشكل لا يلتزم بهذا اللازم.

و القول بأن الشرط أحد الامرين من التوالى العرفى و بقاء الرطوبه، خلاف الظاهر.

و أما ما افيد فى الاشكال بأن غايه ما فى الباب، خروج صورته بقاء الرطوبه فى غير الصوره المتعارفه عن تحت النص، فيؤخذ باطلاق الادله، فيرد عليه:

أن المستفاد من التعليل عدم جواز التبعض فالنص متعرض لحكم الصوره المفروضه اى يستفاد منه البطلان بلحاظ التبعض.

و أما النص الدال على جواز أخذ الرطوبه من بلل اللحيه على الاطلاق، فاما يقيد بالتعليل و أما لا يقيد أما على الاول، فلا مورد للإشكال و النقض و أما على الثانى فغايه ما يلزم التخصيص فى دليل الموالاته و ليس أمرا عزيزا.

ثم ان الموضوع للحكم فى المقام جفاف تمام الاعضاء؟- كما فى المتن- أو يكفى جفاف بعضها؟ الذى يظهر من بعض كلمات القوم أن ابن الجنيد خالف و التزم بالاكْتفاء، و لكن الحق خلافه لظهور النص فيه اذ علق الحكم على بيس الموضوع و هذا العنوان لا يصدق الا بجفاف تمام الاعضاء.

(١) قد ظهر مما ذكرنا أن الحكم مترتب على الموالاته العرفيه غايه الامر أن ميزان الموالاته العرفيه بقاء الرطوبه فى الاحوال المتعارفه من جميع الجهات و لا يبعد ان ما ذكرنا مرجعه الى ما افاده الماتن.

(٢) الامر كما افيد بل يمكن الحكم ببطلان الموضوع حينئذ من جهه أن ظاهر

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٠٢

[و منها الترتيب بين الاعضاء]

و منها الترتيب بين الاعضاء بتقديم الوجه ثم اليد اليمنى ثم اليسرى ثم مسح الرأس (١).

قوله عليه السلام في حديثي عمار و ابي بصير «حتى يبس وضوءك» «١» أو «فيجف

وضوئى» «٢»، أن ماء الوضوء انما يجف فى مورد امر فيه بغسله لا أنه يجف فى موضع لم يؤمر بغسله.

و ان شئت قلت: ان الظاهر من النص بحسب المتفاهم العرفى أن موضوع الحكم جفاف ماء غسل به الاعضاء المأمور به غسلها فلاحظ.

(١) الظاهر تحقق التسالم عليه و يكفى لإثبات المدعى النصوص الواردة فى المقام.

لاحظ ما رواه زراره قال: سئل أحدهما عليهما السلام عن رجل بدأ بيده قبل وجهه و برجليه قبل يديه قال: يبدأ بما بدأ الله به و ليعد ما كان «٣» فان الاستفادة منه وجوب تقديم الوجه.

و يدل على وجوب تقديم اليد اليمنى على اليسرى ما رواه منصور عن أبى عبد الله عليه السلام فى الرجل يتوضأ فيبدأ بالشمال قبل اليمين قال: يغسل اليمين و يعيد اليسار «٤».

و مثله ما رواه أيضا عن أبى عبد الله عليه السلام- فى حديث تقديم السعى على الطواف- قال: ألا ترى أنك اذا غسلت شمالك قبل يمينك كان عليك أن

(١) لاحظ ص: ٤٩٨.

(٢) لاحظ ص: ٤٩٨.

(٣) الوسائل الباب ٣٥ من أبواب الوضوء الحديث: ١.

(٤) نفس المصدر الحديث: ٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٠٣

و الاحوط تقديم الرجل اليمنى على اليسرى (١) و كذا يجب الترتيب فى أجزاء كل عضو على ما تقدم (٢).

تعبد على شمالك «١».

و يدل على وجوب تقديم مسح الرأس على الرجلين ما رواه أبو بصير عن أبى عبد الله عليه السلام قال: ان نسيت غسل وجهك فغسلت ذراعيك قبل وجهك فأعد غسل وجهك ثم اغسل ذراعيك بعد الوجه فان بدأت بذراعك الايسر قبل الايمن فأعد على غسل الايمن ثم اغسل اليسار و إن نسيت مسح رأسك حتى تغسل رجلك فامسح رأسك ثم اغسل رجلك «٢».

يدل على بعض ما ذكر ما رواه زراره قال: قال أبو جعفر عليه السلام:

تابع بين الوضوء كما قال الله عز و جل ابدأ بالوجه ثم باليدين ثم امسح الرأس و الرجلين و لا تقدم من شيئاً بين يدي شىء تخالف ما امرت به فان غسلت الذراع قبل الوجه فابدأ بالوجه و أعد على الذراع و ان مسحت الرجل قبل الرأس فامسح على الرأس قبل الرجل ثم أعد على الرجل ابدأ بما بدأ الله عز و جل به «٣».

فالمستفاد من مجموع النصوص وجوب الابتداء بالوجه ثم اليد اليمنى ثم اليسرى ثم مسح الرأس.

(١) و قد تقدم الكلام عليه فراجع.

(٢) فراجع.

(١) عين المصدر الحديث: ٦.

(٢) نفس المصدر الحديث: ٨.

(٣) الوسائل الباب ٣٤ من أبواب الوضوء الحديث: ١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٠٤

و لو عكس الترتيب سهوا أعاد على ما يحصل به الترتيب مع عدم فوات الموالاه (١).

(١) هذا على القاعده اذ المفروض أن المأمور به لم يؤت به فلا يحصل الاجزاء فلا بد من الاعاده لكن مع بقاء الموالاه اذ مع فواتها يفسد الوضوء بانتفاء شرطه فلاحظ.

اضف الى ذلك النص الوارد فى المقام و هو ما رواه منصور بن حازم «١» و ما رواه أيضا قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن نسي أن يمسح رأسه حتى قام فى الصلاة قال: ينصرف و يمسح رأسه و رجله «٢» و ما رواه زراره عن أبى عبد الله عليه السلام فى الرجل ينسى مسح رأسه حتى يدخل فى الصلاة قال:

ان كان فى لحيته بلبل بقدر ما يمسح رأسه و رجله فيفعل ذلك و ليصل قال: و ان نسي شيئاً من الوضوء المفروض فعليه أن يبدأ بما نسي و يعيد

ما بقى لتمام الوضوء «٣».

و يستفاد من بعض النصوص أن نسيان بعض الاعضاء يوجب اعاده الوضوء لاحظ ما رواه سماعه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من نسى مسح رأسه أو قدميه أو شيئاً من الوضوء الذى ذكره الله تعالى فى القرآن كان عليه اعاده الوضوء و الصلاه «٤» و مقتضى اطلاقه عدم الفرق بين بقاء الموالاه و عدمه.

و فى قبالة نصوص تدل على كفايه تدارك الفائت و لا يحتاج الى الاعاده:

(١) لاحظ ص: ٥٠٢.

(٢) الوسائل الباب ٣٥ من أبواب الوضوء الحديث: ٣.

(٣) نفس المصدر الحديث: ٤.

(٤) نفس المصدر الحديث: ٥.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٠٥

...

منها: ما رواه أبو بصير «١» و منها ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا نسى الرجل أن يغسل يمينه فغسل شماله و مسح رأسه و رجليه فذكر بعد ذلك غسل يمينه و شماله و مسح رأسه و رجليه و ان كان انما نسى شماله فليغسل الشمال و لا يعيد على ما كان توضأ و قال: اتبع وضوئك بعضه بعضاً «٢».

و منها: ما رواه الصدوق قال: روى فى حديث آخر فيمن بدأ بغسل يساره قبل يمينه أنه يعيد على يمينه ثم يعيد على يساره «٣».

و منها: ما رواه أيضاً قال: و قد روى أنه يعيد على يساره «٤».

و منها: ما رواه أيضاً قال: و قال الصادق عليه السلام ان نسيت مسح رأسك فامسح عليه و على رجليك من بله وضوئك «٥».

و منها ما رواه على قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل بدأ بالمره قبل الصفا قال: يعيد ألا ترى أنه لو بدأ بشماله قبل

يمينه فى الوضوء أراد أن يعيد الوضوء «٦»

و هذه الروايه تدل على اعاده الوضوء.

و منها ما رواه ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا بدأت بيسارك قبل يمينك و مسحت رأسك و رجلك ثم استيقنت بعد أنك بدأت بها

(١) لاحظ ص: ٥٠٣.

(٢) الوسائل الباب ٣٥ من أبواب الوضوء الحديث: ٩.

(٣) نفس المصدر الحديث: ١٠.

(٤) نفس المصدر الحديث: ١١.

(٥) نفس المصدر الحديث: ١٢.

(٦) نفس المصدر الحديث: ١٣.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٠٦

و الا استأنف (١) و كذا لو عكس عمدا (٢) الا أن يكون قد أتى بالجميع عن غير الامر الشرعى فيستأنف (٣):

[الفصل الرابع فى احكام الخلل]

اشاره

الفصل الرابع فى احكام الخلل:

[مسأله ١١١: من يقن الحدث و شك فى الطهاره تطهر]

(مسأله ١١١): من يقن الحدث و شك فى الطهاره تطهر (٤) و كذا لو ظن الطهاره ظنا غير معتبر شرعا (٥) و لو يقن الطهاره و شك فى الحدث بنى على الطهاره (٦).

غسلت يسارك ثم مسحت رأسك و رجلك «١».

و الترجيح مع ما يدل على الصحه لموافقته اطلاق الكتاب فلاحظ.

(١) لفوات الشرط على الفرض و لا دليل على الاجزاء مع فرض فواته و النصوص الداله على الصحه ليست ناظره الى صورته انتفاء الشرط.

(٢) بعين الملاك فانه مع انتفاء الشرط لا يمكن الحكم بالصحه فلو تدارك الفائت مع بقاء الموالاه يكون الوضوء صحيحا و لا فرق بين العامد و غيره.

(٣) كما لو قصد الوضوء الخاص الذى لا امر به من قبل الشارع فان الامتثال فى هذه الصوره غير حاصل.

(٤) فانه من الواضحات الاوليه.

(٥) اذ الظن لا يغنى من الحق شيئا و ما دام لم يكن معتبرا يكون مثل الشك فلاستصحاب جار و لا بد من العمل به.

(٦) لاستصحاب الطهاره.

(١) نفس المصدر الحديث: ١٤.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٠٧

و ان ظن الحدث ظنا غير معتبر شرعا (١).

[مسأله ١١٢: اذا تيقن الحدث و الطهاره، و شك فى المتقدم و المتأخر تطهر]

(مسأله ١١٢): اذا تيقن الحدث و الطهاره، و شك فى المتقدم و المتأخر تطهر (٢) سواء علم تاريخ الطهاره، أو علم تاريخ الحدث، أو جهل تاريخهما جميعا (٣).

[مسأله ١١٣: اذا شك فى الطهاره بعد الصلاه، أو غيرها مما يعتبر فيه الطهاره بنى على صحه العمل]

(مسأله ١١٣): اذا شك فى الطهاره بعد الصلاه، أو غيرها مما يعتبر فيه الطهاره بنى على صحه العمل، (٤) و تطهر لما يأتى (٥).

(١) اذ مر قريبا أن الظن لا اعتبار به و هو فى حكم الشك.

(٢) لتعارض الاستصحابين فلا يمكن احراز الطهاره الا بالتطهر.

(٣) ذهب صاحب الكفايه (قده) الى عدم جريان الاستصحاب فى مجهولى التاريخ، و أيضا ذهب الى عدم جريانه فى خصوص

مجهول التاريخ فيما اذا كان أحدهما معلوم التاريخ و الاخر مجهول التاريخ بدعوى: عدم احراز اتصال زمان الشك باليقين فيكون شبهه مصداقيه لدليل، عدم نقض اليقين، بالشك.

و فيه: أن المعتبر في الاستصحاب المتيقن السابق و الشك في البقاء، و هذا أمر وجداني غير قابل لان يشك فيه، و لا يعتبر في الاستصحاب كون زمان الحدوث معلوما بالتفصيل و لذا لو علم زيد بحدوث الطهاره لكن لا يعلم بحدوثها في الساعه الاولى أو الثانيه و شك في بقائها أول الظهر فهل يمكن المنع من جريان الاستصحاب؟ كلا- و تفصيل الكلام مو كول الى بحث الاستصحاب.

(٤) لقاعده الفراغ بالنسبه الى العمل فان المفروض فراغه عن العمل، و احتمال بطلانه لفقدان الشرط مدفوع بالقاعده كما هو ظاهر.

(٥) اذ المفروض أن المكلف شاك في الطهاره و لا بد من احرازها لما تشترط

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٠٨

الا اذا تقدم منشأ الشك على العمل، بحيث لو التفت اليه قبل العمل لشك، فان الاظهر حينئذ الاعاده (١).

[مسأله ١١٤: اذا شك في الطهاره في أثناء الصلاه مثلا قطعها و تطهر، و استأنف الصلاه]

(مسأله ١١٤): اذا شك في الطهاره في أثناء الصلاه مثلا قطعها و تطهر، و استأنف الصلاه (٢).

فيها كالصلاه مثلا و ليست القاعده مثبته لما يترتب عليها عقلا.

(١) كما لو شك في صحه وضوئه و لم يكن أذكر حين الوضوء بل كان

غافلا- و لكن يحتمل وجدانه للشرائط المقرره فانه لو شك في هذه الصوره قبل الصلاه لم يكن مجال لجريان القاعده اذ المفروض كون صوره العمل محفوظه فلا- مجال للأخذ بالقاعده للحكم بصحة الصلاه فان المفروض بطلان الوضوء و منشأ الشك في الصلاه ليس الا الشك في صحه الوضوء فلاحظ.

(٢) اذ الطهاره شرط للصلاه حتى بالنسبه الى الاكوان المتخلله فاذا شك المصلى فى الطهاره بالنسبه الى الاجزاء السابقه يكون شاكا فيها فعلا.

و بعباره اخرى يكون شاكا فى الطهاره بالنسبه الى الكون المتخلل الذى هو فيه فلا مجال لجريان قاعده الفراغ بالنسبه الى الكون الذى فيه لعدم صدق الفراغ.

ان قلت: ما المانع من جريان قاعده الفراغ بالنسبه الى الاجزاء السابقه و وجوب الوضوء للاجزاء اللاحقه مع التمكن و عدم فوات الموالاته.

قلت: لا يمكن لان الطهاره شرط للكون المتخلل كما ذكرناه فهو، شاك فيها فى الان الذى يشتغل بتحصيل الطهاره و لا تجرى فيه قاعده الفراغ لعدم الفراغ بالنسبه اليه فلا بد من استثناء العمل لقاعده الاشتغال او الاستصحاب.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٠٩

...

ان قلت: ان الشك فى الطهاره مسبب عن الشك فى تحقق الغسل و المسح قبل الصلاه و حيث ان محلها قبل الصلاه فلا مانع من جريان قاعده التجاوز فيهما و بعد جريان القاعده لا يكون شك فى الشرط اى الطهاره.

قلت: ليس محلها شرعا قبل الصلاه فان المقرر الشرعى اقترانهما مع الصلاه، نعم يلزم تحققهما قبل بحكم العقل.

ان قلت: ما المانع من جريان قاعده التجاوز فيما اذا كان محل المشكوك فيه مقدما عقلا؟ فان عموم التعليل بالاذكريه، و الاقريبه الى الحق شامل له أيضا.

قلت: ليس الميزان فى جريان القاعده مجرد الا ذكره و لو كان المشكوك

فيه خارجا عن المأمور به بل الميزان كون المأمور به جزء أو شرطا قد تجاوز عن محله و المفروض في المقام أن الشرط هو الاقتران و لم يتجاوز عن المحل.

و بعبارة اخرى: الشرط هي الطهارة المقترنه و أما الغسل و المسح فهما خارجان عن الصلاة و لذا لا يلتزم الفقهاء بجريان القاعده فيما يتحقق التجاوز عن المحل العادى كما لو كان عاده الشخص الاستنجاء فى بيت الخلا و شك فيه بعد ذلك لا يحكم بتحقيقه و كذلك من كان عادته الاتيان بالصلاه فى اول الوقت فانه لا يحكم به عند الشك.

و مخلص الكلام: أن جريان قاعده التجاوز مشروط بأمرين: كون المشكوك فيه جزء أو شرطا للمأمور به و كون المكلف فى مقام الامتثال و الامر الاول مفقود فى المقام.

اضف الى ذلك كله انه لا دليل على قاعده التجاوز و التفصيل موكول الى محله.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥١٠

[مسأله ١١٥: لو تيقن الاخلال بغسل عضو أو مسحه أتى به و بما بعده]

(مسأله ١١٥): لو تيقن الاخلال بغسل عضو أو مسحه أتى به و بما بعده، مراعىا للترتيب و الموالاه و غيرهما من الشرائط (١) و كذا لو شك فى فعل من أفعال الوضوء قبل الفراغ منه (٢).

(١) هذا على طبق القاعده الاولى فان الاجزاء على خلاف القاعده، اضف الى ما ذكر ما مرت من النصوص الداله على وجوب الترتيب.

و من النصوص الداله على المدعى ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: اذا كنت قاعدا على وضوئك فلم تدر أ غسلت ذراعيك أم لا فاعد عليهما و على جميع ما شككت فيه انك لم تغسله، أو تمسحه مما سمى الله ما دمت فى حال الوضوء فاذا قمت الى الوضوء و فرغت منه و قد صرت فى حال

اخرى فى الصلاه أو فى غيرها فشككت فى بعض ما سمي الله مما أوجب الله عليك فيه وضوئه لا شىء عليك فيه فان شككت فى مسح رأسك فاصبت فى لحيتك بللا فامسح بها عليه، و على ظهر قدميك، فان لم تصب بللا فلا تنقض الوضوء بالشك و امض فى صلاتك و ان تيقنت انك لم تتم وضوئك فاعد على ما تركت يقينا حتى تأتي على الوضوء الحديث «١».

فان ذيل الروايه يدل عليه.

قمى، سيد تقى طباطبايى، مبانى منهاج الصالحين، ١٠ جلد، منشورات قلم الشرق، قم - ايران، اول، ١٤٢٦ هـ ق مبانى منهاج الصالحين؛ ج ١، ص: ٥١٠

(٢) نقل عليه عدم الخلاف بل نقل عليه الاجماع، و يدل عليه ما رواه زراره «٢» فان مقتضى هذه الروايه ان الشك فى اثناء الوضوء لا بد من الاعتناء به، و انه لا تجرى فيه القاعده.

و ربما يقال بانه يعارضها ما رواه ابن أبى يعفور، عن أبى عبد الله عليه السلام

(١) الوسائل الباب ٤٢ من أبواب الوضوء الحديث: ١.

(٢) مر آنفا.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥١١

...

قال: اذا شككت فى شىء من الوضوء و قد دخلت فى غيره فليس شكك بشىء انما الشك اذا كنت فى شىء لم تجزه «١».

بتقريب: ان الضمير يرجع الى لفظ الشىء الوارد فى الحديث بدعوى ان الجبهه المتبوعيه أولى بالملاحظه من الجبهه الاقربيه فيقع التعارض بين الحديثين، و بعد التعارض يحمل الحديث الاول على الاستحباب لكن الاجماع المتقدم نقله يقتضى رفع اليد عن الظاهر و الحمل على بعض المحامل أو طرحه اذ الاجماع قائم على عدم جريان قاعده التجاوز اثناء الوضوء.

و ربما يرجع الضمير الى لفظ الشىء لكن بجعل الجار بيانیه، فيكون المراد من الشىء الوضوء.

ان

قلت: ان اريد من الشىء الواقع فى الذيل خصوص الوضوء كان اللازم أن يقال، اذا كنت فى وضوء لم تجزه، و ان اريد مطلق الشك لا يكون الكلى الوارد فى الذيل منطبقا على الصدر.

قلت: على فرض رجوع الضمير الى الوضوء يستكشف ان الشارع جعل الوضوء شيئا واحدا، أو يقال بان الصدر من حيث المفهوم مهمل.

و لقائل أن يقول: بأن الروايه مجمله و لا تكون ظاهره فى الرجوع الى لفظ الشىء بل يحتمل رجوعه الى الوضوء، و لا يبعد أن يقال بأن الظاهر من الروايه رجوع الضمير الى الوضوء بحسب الفهم العرفى يبقى اشكال التنافى بين الصدر من حيث المفهوم و كليه الذيل، فلا بد اما من رفع اليد عن المفهوم فى الصدر أو جعل الوضوء أمرا واحدا شرعا.

(١) الوسائل الباب ٤٢ من أبواب الوضوء الحديث: ٢.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥١٢

اما لو شك بعد الفراغ لم يلتفت (١).

اضف الى ذلك انه لا تنافى بين الحديثين فان المستفاد من روايه زراره ان الشك فى الوجود لا بد من الاعتناء به و المستفاد من هذه الروايه عدم الاعتناء به مع الشك فى الصحه و احراز اصل الوجود، اذ التجاوز عن الشىء لا يتحقق الا مع الاتيان به و عليه لا يكون الحديثان متعارضين بل متوافقين فى المفاد اذ المستفاد من حديث ابن أبى يعفور ان الشك فى أصل الوجود يجب أن يعتنى به، و روايه زراره أيضا تدل على هذا المعنى فان موردها الشك فى اصل الوجود.

و بتعبير اخر: روايه ابن أبى يعفور ناظره الى الشك فى الصحه بعد فرض الوجود اى مفاد قاعده الفراغ، اذ التجاوز عن الشىء لا يصدق الا مع الاتيان به و حملة

على التجاوز عن المحل خلاف الظاهر لا يصار اليه بلا قرينه.

نعم يبقى شىء و هو انه لو شك المتوضى فى اثناء الوضوء فى صحه بعض الاجزاء مع فرض وجوده فهل تجرى القاعده اى قاعده الفراغ بناء على عدم الفرق فى جريانها بين كون الشك فى أصل العمل بعد الفراغ منه و بين كون الشك فى الجزء قبل الفراغ عن العمل؟ فان قلنا بانه قام الاجماع التبعدى على عدم الجريان فلتتزم بالعدم و بالاجماع نقيده دليل القاعده و ان لم نقل به اذ قلنا بان القدر المتيقن من الاجماع صورته الشك فى اصل الوجود نلتزم بالجريان فلاحظ و تأمل.

(١) لقاعده الفراغ المعول عليها عندهم و ادعى فى المقام انه استفاض نقل الاجماع عليها او تواتره و تدل عليها جمله من النصوص:

منها ما رواه زراره «١» فان استفاد من هذه الروايه انه لا اعتبار بالشك بعد

(١) لاحظ ص ٥١٠.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥١٣

...

الفراغ من الوضوء، و منها ما رواه ابن أبى يعفور «١» فان هذه الروايه على جميع التقادير تدل على المدعى فى المقام كما هو ظاهر.

و منها ما رواه محمد بن مسلم قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

كل ما مضى من صلاتك و طهورك فذكرته تذكره فامضه و لا اعاده عليك فيه «٢»

و منها ما رواه بكير بن اعين قال: قلت: له الرجل يشك بعد ما يتوضأ قال هو حين يتوضأ اذكر منه حين يشك «٣» فان دلالة هذه الروايه على المدعى فى كمال الظهور.

و منها ما رواه محمد بن مسلم، عن أبى جعفر عليه السلام قال: كلما شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو «٤» الى غيرها من النصوص.

اضف الى ذلك

جريان السيره و بناء العقلاء فى أمورهم، فلا ريب فى أصل الحكم و لا اشكال فى جريان قاعده الفراغ.

انما الاشكال فى أمر: و هو أنه بما يتحقق الفراغ فانه قيل فى هذا المقام بأن المحكى عن جماعه تحققه بفعل الجزء الاخير اذا كان الشك فى غيره و ان لم يدخل فى شىء آخر.

و عن بعض الاصحاب الاجماع عليه، و عن بعض نسبه الى ظاهر الاصحاب فيكفى مجرد الفراغ عن الوضوء و لا يلزم الدخول فى عمل آخر من صلاه

(١) لاحظ ص ٥١٠.

(٢) الوسائل الباب ٤٢ من أبواب الوضوء الحديث: ٦.

(٣) الوسائل الباب ٤٢ من أبواب الوضوء الحديث: ٧.

(٤) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه الحديث: ٣.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥١٤

...

و نحوها.

لكن ربما يقال: بأن مقتضى حديث زراره «١» اشتراط جريان القاعده بالدخول فى الغير، و اجيب عن الاستدلال بأن المستفاد من صدر الروايه أن الميزان فى عدم الجريان الاشتغال بالوضوء فيكون قرينه على أن المراد بالذيل التصريح بمفهوم الصدر و العكس بأن يقال: ان الصدر تصريح بمفهوم الذيل خلاف الاصل العقلائى.

و ان شئت قلت: اما يكون المدرك هو الصدر و بالصدر يتصرف فى الذيل و اما تصيح الروايه مجمله.

اضف الى ذلك كله: ان المذكور فى الذيل عنوان حال اخرى و لا يبعد ان يكون المستفاد من هذه الكلمه غير حال الوضوء و الشاهد عليه قوله (ع) فى مقام التفسير فى الصلاه او غيرها، فانه لو كان المراد حاله مخصوصه لكان المناسب ان يقول- او مثلها- فعليه لا يكون المستفاد من الروايه الا الفراغ.

و اما حديث ابن ابى يعفور «٢» فالمستفاد من ذيله اشتراط جريان القاعده بصدق التجاوز، و هذا العنوان يصدق

بالفراغ، و اما صدره فقد مر ان الروايه ليست واضحه المراد و ذكرنا انه يعتبر الصدر مهملا من حيث المفهوم.

و اما حديث زراره فر بما يقال: بأن المستفاد من ذيله و هو قوله: «اذا خرجت من شىء ثم دخلت فى غيره فشكك ليس بشىء» (٣) يدل بمفهومه على ان جريان القاعده يتوقف على الدخول فى الغير، فيقع التعارض بين

(١) تقدم فى ص: ٥١٠.

(٢) تقدم فى ص: ٥١٠.

(٣) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه الحديث: ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥١٥

و اذا شك فى الجزء الاخير، فان كان ذلك قبل الدخول فى الصلاه و نحوها و قبل أن يقوم من مكانه و قبل فوت الموالاه لزمه الاتيان به، و الا فلا (١).

الدليلين و بعد التعارض و التساقت لا دليل على اعتبار القاعده فلا بد من الاحتياط.

و لكن يمكن ان يقال: اولاً: أنه لا يستفاد من روايه زراره ازيد من الخروج و الدخول فى الغير و لا اشكال فى أن حال الفراغ من الوضوء غير حال الاشتغال به فيصح ان يقال ان زيدا خرج من الوضوء و دخل فى غير الوضوء.

و ثانياً: انه ان ابيت عما ذكرنا فلا أقل من الاجمال، و عليه لا مانع من الاخذ بقوله عليه السلام فى روايه محمد بن مسلم «كلما شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو «١»» فان مقتضى هذه الروايه ان كل عمل مضى فلا يعتبر الشك فيه.

و ثالثاً: انه لا مجال للإشكال مع كون الامر مسلماً عند الاصحاب، و كيف يمكن انكار جريان القاعده بعد الفراغ من العمل اى الوضوء.

و رابعاً: ان ما رواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام «٢» دل بالعموم

الوضعي على كفايه المضى فيقع التعارض بين هذه الروايه و مفهوم حديث زراره بالعموم من وجه فان ما به الافتراق من ناحيه خبر زراره ما لو لم يخرج من الشىء و ما به الافتراق من ناحيه حديث محمد بن مسلم صوره الدخول فى الغير، و أما صوره المضى و عدم الدخول فى الغير فتكون مورد التعارض و يؤخذ بحديث محمد بن مسلم لصلاحيه العام الوضعى للقرينيه للعموم الاطلاقى.

(١) اذ مع الدخول فى الصلاه و نحوها يصدق انه خرج من الوضوء و دخل

(١) راجع الحديث فى الصفحه: ٥١٣.

(٢) راجع الحديث فى ص: ٥١٣.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥١٦

[مسأله ١١٦: ما ذكرناه آنفا من لزوم الاعتناء بالشك، فيما اذا كان الشك أثناء الوضوء]

(مسأله ١١٦): ما ذكرناه آنفا من لزوم الاعتناء بالشك، فيما اذا كان الشك أثناء الوضوء، لا يفرق فيه بين أن يكون الشك بعد الدخول فى الجزء المترتب (١) أو قبله (٢) و لكنه يختص بغير الوسواسى و أما الوسواسى (و هو من لا يكون لشكه منشأ عقلانى بحيث لا يلتفت العقلاء الى مثله) فلا يعتنى بشكه مطلقا (٣).

فى غيره كما انه لو قام من مكانه يصدق انه انصرف عن هذا الحال و دخل فى حال آخر فتجرى القاعده كما انه لو فاتت الموالاه يصدق عنوان المضى و الخروج عن الوضوء و الدخول فى غيره و اما لو لم تفت الموالاه، و لم يدخل فى الصلاه او نحوها و لم يقم من مكانه لم يكن وجه لجريان القاعده لعدم تحقق موضوعها فلاحظ.

(٢) لإطلاق معقد الاجماع و النص، لاحظ روايه زراره «١».

(٣) يمكن ان يذكر فى وجه ما ذكر امور:

الاول: الروايات الداله على النهى عن العمل بالوسواس، و أنه يلزم ان لا يعود الخبيث بشىء، منها ما رواه محمد بن

مسلم، عن ابي جعفر عليه السلام قال: اذا كثر عليك السهو فامض على صلاتك فانه يوشك أن يدعك انما هو من الشيطان
«٢».

و منها ما رواه زراره و أبو بصير- الى ان قالوا قلنا فانه يكثر عليه ذلك كلما اعاد شك قال يمضى فى شكه ثم قال: - لا تعودوا
الخيث من انفسكم نقض الصلاه فتطمعوه، فان الشيطان خيث معتاد لما عود فليمض احدكم فى الوهم

(١) راجع الحديث فى ص: ٥١٠.

(٢) الوسائل الباب ١٦ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه الحديث: ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥١٧

[مسأله ١١٧: اذا كان مأمورا بالوضوء من جهه الشك فيه بعد الحدث اذا نسي شكه و صلى]

(مسأله ١١٧): اذا كان مأمورا بالوضوء من جهه الشك فيه بعد الحدث اذا نسي شكه و صلى، فلا اشكال فى بطلان صلاته
بحسب الظاهر فتجب عليه الاعاده ان تذكر فى الوقت، و القضاء ان تذكر بعده (١).

[مسأله ١١٨: اذا كان متوضئا، و توضأ للتجديد، و صلى، ثم تيقن بطلان احد الوضوءين]

(مسأله ١١٨): اذا كان متوضئا، و توضأ للتجديد، و صلى، ثم تيقن بطلان احد الوضوءين، و لم يعلم ايهما لا اشكال فى صحه
صلاته،

و لا- يكثرن نقض الصلاه، فانه اذا فعل ذلك مرات لم يعد اليه الشك، الحديث «١» و هكذا يستفاد ذلك من الحديث الرابع
الوارد فى هذا الباب فراجع «٢».

الثانى: النص الدال على أنه لا ينبغى أن يعد الوسواسى عاقلا و ان مرشده الشيطان «٣».

الثالث: أن الوسواسى لا- يجب عليه الجزم بالامثال لعدم جريان الاستصحاب و لا- قاعده الاشتغال فى حقه أما عدم جريان
الاستصحاب فلان المنصرف اليه من لفظ الشك الواقع فى دليل لا تنقض هو الشك العقلائى، و أما عدم جريان القاعده فلان
العقل انما مستقل بلزوم الامثال العقلائى دون ما يعد عملا سفهائيا لدى الناس فلا يجب عليه الجزم بالامثال بل يكفى الاحتمال
نعم اذا كان شكه متعارفا يترتب عليه الاثر لكونه مشمولا للدليل.

(١) هذا فى كمال الوضوح و المتانته، لا يحتاج الى بسط الكلام فيه فلاحظ.

(١) الوسائل الباب ١٦ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة الحديث: ٢.

(٢) الوسائل الباب ١٦ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة الحديث: ٤.

(٣) الوسائل الباب ١٠ من أبواب مقدمات العبادات.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥١٨

و لا تجب عليه اعاده الوضوء للصلوات الآتية أيضا (١).

[مسألة ١١٩: إذا توضأ وضوءين، و صلى بعدهما، ثم علم بحدوث حدث بعد أحدهما يجب الوضوء للصلاة الآتية]

(مسألة ١١٩): إذا توضأ وضوءين، و صلى بعدهما، ثم علم بحدوث حدث بعد أحدهما يجب الوضوء للصلاة الآتية، لان الوضوء الاول معلوم الانتقاض، و الثاني غير محكوم ببقائه للشك في تأخره و تقدمه على الحدث (٢).

(١) اختلف قول الاصحاب في هذا الفرع فنقل عن العلامة (ره) في بعض كتبه و جامع المقاصد و بعض آخر وجوب اعاده الوضوء و الصلاة،

و عن الشيخ (ره) في المبسوط و بعض آخر الصحه.

و الحق أن يقال: ان الوضوء التجديدي على فرض اصابته للحدث، اما أن يكون رافعا و اما ان لا يكون، اما على الاول فلا وجه للإشكال، نعم لو قصد التجديدي بنحو التقييد لم يصح على تقدير فساد الوضوء الاول و اما لا يكون رافعا للحدث، و على جميع التقادير يكون مقتضى القاعده صحه الصلاه و الحكم بالطهاره، أما على تقدير القول بكون التجديدي رافعا للحدث و لم يقصد التجديدي بنحو التقييد فالامر ظاهر و أما على تقدير عدم القول به أو قصد التجديدي بنحو التقييد، فلا يمكن الحكم بالطهاره على تقدير فساد الوضوء الاول، لكن لا- مانع من الحكم بالصحه على الوضوء الاول بقاعده الفراغ، فان اركانها بالنسبه الى الوضوء الاول تامه، و لا يعارضها جريانها بالنسبه الى الوضوء الثاني اذا المفروض ان الوضوء الثاني باطل، اما بلحاظ فساد الاول و اما بلحاظ التقييد.

(٢) على ما تقدم و الامر كما افاده.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥١٩

و اما الصلاه فيبنى على صحتها لقاعده الفراغ (١) و اذا كان في محل الفرض قد صلى بعد كل وضوء صلاه اعاد الوضوء لما تقدم، و اعاد الصلاه الثانيه، و اما الصلاه الاولى فيحكم بصحتها الاستصحاب الطهاره بلا معارض (٢).

(١) و الامر كما ذكره اذ لا مانع من جريان قاعده الفراغ بالنسبه الى الصلاه كما تقدم.

(٢) الذى يختلج بالبال انه يشكل جريان استصحاب الطهاره اذ المفروض انه يعلم بحدوث حدث و أيضا يعلم بانه صلى و شك في المتقدم و المتأخر و مقتضى استصحاب الطهاره الى تحقق الفراغ من الصلاه الصحه و مقتضى عدم الاتيان بالصلاه الى زمان حدوث الحدث البطلان

فلا وجه للترجيح.

ان قلت: استصحاب بقاء الطهاره الحاصله من الوضوء الثانى يعارضها استصحاب بقاء الحدث، و بعد التعارض و التساقت تصل النوبه الى استصحاب بقاء الوضوء الاول.

قلت: التعارض واقع بين استصحاب عدم الاتيان بالصلاه و عدم حدوث الحدث الى زمان الفراغ من الصلاه.

ان قلت: بعد التعارض تصل النوبه الى استصحاب بقاء الطهاره و مقتضاه صحه الصلاه.

قلت: هذا الاصل معارض باستصحاب عدم الجعل الزائد على المقدار المعلوم.

و بعباره اخرى: بعد عدم جريان الاستصحاب فى عدم حدوث الحدث للمعارضه يشك فى ان المجعول الطهاره بمقدار ساعه او ازيد، و مقتضى الاصل

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٢٠

و الاحوط استجابا- فى هذه الصوره- اعادتها أيضا (١).

[مسألة ١٢٠: إذا تيقن بعد الفراغ من الوضوء انه ترك جزءا منه و لا يدري أنه الجزء الواجب أو المستحب]

(مسألة ١٢٠): إذا تيقن بعد الفراغ من الوضوء انه ترك جزءا منه و لا يدري انه الجزء الواجب أو المستحب فالظاهر الحكم بصحه وضوئه (٢).

[مسألة ١٢١: إذا علم بعد الفراغ من الوضوء أنه مسح على الحائل، أو مسح في موضع الغسل]

(مسألة ١٢١): إذا علم بعد الفراغ من الوضوء انه مسح على الحائل، أو مسح فى موضع الغسل، أو غسل فى موضع المسح، و لكن شك فى أنه هل كان هناك مسوغ لذلك من جبيره، أو ضروره، أو تقيه أولا، بل كان على غير الوجه الشرعى فالظاهر وجوب الاعاده (٣).

عدم جعل الزائد فلاحظ و تأمل، فانه دقيق و بالتأمل حقيق.

و الذى يهون الخطب: انه لا مانع من جريان قاعده الفراغ بالنسبه الى الصلاه الاولى و اما الثانيه فلا طريق الى الحكم بالصحه فيها فلا بد من الاعاده كما انه لا مناص من تجديد الوضوء.

(١) للخروج عن شبهه الخلاف.

(٢) لقاعده الفراغ.

(٣) ربما يقال بأنه يحكم عليه بالصحة لقاعده الفراغ.

و فيه أن الظاهر من دليل القاعده اختصاصها بصوره احراز الوظيفه و الشك في التطبيق و في المقام اصل الوظيفه غير محرز.
و ان شئت قلت: قاعده الفراغ لا تجرى في مورد كون صوره العمل محفوظه، بل تجرى في مورد لا تكون صوره العمل محفوظه،
فلاحظ.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٢١

[مسأله ١٢٢: إذا تيقن انه دخل في الوضوء و أتى ببعض أفعاله]

(مسأله ١٢٢): إذا تيقن انه دخل في الوضوء و أتى ببعض أفعاله و لكن شك في أنه اتمه على الوجه الصحيح أولاً، بل عدل عنه
اختياراً او اضطراراً- فالظاهر عدم صحه وضوئه (١).

[مسأله ١٢٣: إذا شك بعد الوضوء في وجود الحاجب، أو شك في حاجيته كالخاتم]

(مسأله ١٢٣): إذا شك بعد الوضوء في وجود الحاجب، أو شك في حاجيته كالخاتم أو علم بوجوده و لكن شك بعده في أنه
ازاله أو أنه اوصل الماء تحته بنى على الصحة مع احتمال الالتفات حال الوضوء و كذا اذا علم بوجود الحاجب، و شك في أن
الوضوء كان قبل حدوثه او بعده بنى على الصحة (٢).

[مسأله ١٢٤: إذا كانت أعضاء وضوئه أو بعضها نجسا فتوضأ و شك - بعده - في أنه طهرها أم لا]

(مسأله ١٢٤): إذا كانت أعضاء وضوئه أو بعضها نجسا فتوضأ و شك - بعده - في انه طهرها أم لا بنى على بقاء النجاسه، فيجب
غسله لما يأتي من الاعمال، و أما الوضوء فمحكوم بالصحة (٣) و كذلك لو كان الماء الذي توضأ منه نجسا ثم شك - بعد
الوضوء - في أنه طهره قبله أم لا، فانه يحكم بصحة وضوئه، و بقاء الماء نجسا فيجب عليه تطهير ما لاقاه من ثوبه و بدنه (٤).

(١) لعدم المقتضى للصحة فان مقتضى اصاله عدم تحقق ما شك في حدوثه الحكم بالعدم و لا دليل على الاتيان، فان قاعده
الفراغ تختص بمورد احراز الفراغ و لو بحسب البناء و في المقام الفراغ غير محرز.

(٢) كل ذلك لقاعده الفراغ فلاحظ.

(٣) أما نجاسه العضو فلاستصحاب النجاسه، و أما صحه الوضوء فللقاعده الفراغ.

(٤) قد ظهر وجهه مما ذكرناه فلا نعيد.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٢٢

[الفصل الخامس في نواقض الوضوء]

إشاره

الفصل الخامس في نواقض الوضوء:

[يحصل الحدث بأمور]

إشاره

يحصل الحدث بأمور.

[الأول والثاني: خروج البول والغائط]

الأول والثاني: خروج البول والغائط، سواء أ كان من الموضع المعتاد بالأصل (١) أم بالعارض (٢).

(١) لا اشكال ولا خلاف في أن البول والغائط الخارجين من الموضع الخلقى، الطبيعي ناقضان للوضوء، و تقتضيه الآية الشريفة من قوله تعالى - أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ «١» * بتقريب أن المجيء من الغائط كناية عن التخلي، والنصوص المتعدده المتصفه في لسان بعض الاصحاب بالمتواتره.

منها قوله (ع) ليس تنقض الوضوء الا ما خرج من طرفيك الاسفلين «٢» و مثل ذلك احاديث الباب «٣».

و قال بعض الاساطين على ما نقل عنه انه قامت على ذلك ضروره الإسلام، و لا يكون المدعى مجازفا في قوله.

(٢) يظهر من كلمات القوم في هذا المقام أن الاقوال مختلفه، فمنهم من ذهب كصاحب الحدائق و السبزواري (قدهما) الى عدم الانتقاض و لو مع انسداد المخرج الطبيعي و حصول الاعتياد بقضاء الحاجه عن غير المخرج الطبيعي، و منهم من ذهب الى الانتقاض على الاطلاق و لو بالخروج بالوسائل الجديده

(١) النساء ٤٣.

(٢) الوسائل الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ٣.

(٣) الوسائل الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٢٣

...

على ما هو المتعارف فى العصور المتأخره.

و منهم من فصل بين انسداد المخرج الطبيعى و انفتاح مخرج غيره و بين كون المخرج على حاله، فيحصل الانتقاض فى الصوره الاولى و عدمه فى الثانيه، و منهم من فصل بين ان يخرج مما دون المعده و بين ما يخرج مما فوقها فيحصل الانتقاض بالاول دون الثانى.

اذا عرفت ما تقدم فاعلم ان مقتضى جمله من النصوص حصر الناقض فى البول و الغائط الخارجين من الدبر و القبل كما صرح

فى جملة من الأحاديث «١» و منها ما رواه زراره، قال: قلت لأبى جعفر، و أبى عبد الله عليهما السلام: ما ينقض الوضوء؟ فقالا: ما يخرج من طرفيك الاسفلين: من الذكر و الدبر، من الغائط و البول الحديث «٢» فلا يبقى اشكال من هذه الناحية.

و اما حمل النصوص على أن موضوع الحكم عبارته عن نفس البول و الغائط بلا مدخله للمخرج ببركه الحديث السابع و العاشر من الباب المشار اليه (و هما قوله (ع) انما وجب الوضوء مما خرج من الطرفين خاصة، و قوله (ع) و عله التخفيف فى البول و الغائط لأنه اكثر و ادوم من الجنابه، فرضى فيه بالوضوء و لكثرتة و مشقتة و مجيئه بغير اراده منهم و لا شهوه، و الجنابه لا تكون الا بالاستلذاذ منهم و الاكراه لأنفسهم).

ففيه أنه على تقدير تمامية الدلالة مخدوش بضعف سنديهما فان طريق الصدوق (ره) الى الفضل ضعيف، كما ان الحديث الاخر، مخدوش بمحمد

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ١ و ٢ و ٣.

(٢) الوسائل الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٢٤

...

بن سنان.

و لكن يمكن أن يقال: بان الخطاب فى النصوص الداله على المدعى شخصى يتوجه الى مخاطب خاص كزراره و لم يكن زراره مريضا منسد المخرج، و من حيث ان التكليف مشترك بقاعده الاشتراك لا يكون فرق بين زراره و غيره فكل من يكون صحيحا لا يكون البول الخارج منه ناقضا الا ما خرج من الذكر و كذلك الغائط و حيث انه مختص بمخاطب لا يكون له مخرج آخر مع الانسداد أو بغيره فلا مانع من الاخذ باطلاق قوله تعالى او جاء احد منكم من

الغائط، و يؤيده اطلاق بعض النصوص «١».

و الاشكال بالاستدلال بالآيه الكريمه: بأن ظاهر الكتاب ليس حجه أو الاستدلال به نوع تخمين، كما عن صاحب الحدائق (ره) ليس تاما، فقد ثبت فى محله أن ظاهر الكتاب حجه، كما ان الاستدلال به ليس تخميناً بل برهان قوى، كما ان حمل البول و الغائط على الخارج من المخرجين ليس تاما، فما صنعه صاحب الحدائق (ره) على ما نقل عنه و كذلك السبزوارى (ره) ليس على طبق القواعد.

يضاف الى ذلك: ان لازم هذا الكلام أن من يخرج مدفوعه من البول و الغائط من المخرج غير الاصلى طوال سنين لا يكون ناقضا لوضوئه، و هو كما ترى.

و اما ما اختاره بعض من الانتقاض و لو بسبب خارجى فلا يمكن مساعدته عليه،

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ٦.

و سيأتى بعض هذه الاخبار فى ص ٥٢٦ و ٥٢٧ و لاحظ الوسائل الباب الاول من نواقض الوضوء الحديث ٣ و ١٢ و راجع أيضا الحديث ٤ و ١٠ من هذا الباب.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٢٥

أم كان من غيره على الاحوط وجوبا (١) و البلل المشتبه الخارج قبل الاستبراء بحكم البول ظاهرا (٢).

اذ مقتضى الحصر عدم ناقضيه الاخراج بالوسائل الخارجيه.

و اما التفصيل بين ما خرج مما دون المعده و ما فوقها فليس عليه دليل الا أن يكون نظر القائل الى تعيين الموضوع بأن يقول ان ما خرج عن ما فوق المعده لا يصدق عليه الغائط حتى يحكم بكونه ناقضا، لوضوح ان الغذاء الوارد فى المعده انما يصدق عليه الغائط اذا نهضم و انحدر الى الامعاء و خلع عنه الصوره النوعيه الكيلوسيه، و اما اذا لم ينحدر من المعده بل

خرج عن ما فوقها فلا يطلق عليه الغائط بل يعبر عنه بالقى ء.

(١) فان الحكم مبنى على الاحتياط و الافتراضى ما ذكرناه عدم ناقضيه ما يخرج من غير المخرج المعتاد اعم من العارضى و الاصلى.

ان قلت: ما الوجه فى عدم الاخذ بالاطلاق و الالتزام بناقضيه البول و الغائط على نحو الاطلاق حتى فيما يكون الخروج بسبب خارجى قلت: يستفاد من جمله من النصوص «١» حصر الناقض فيما يخرج من القبل و الدبر، فتأمل.

اضف الى ذلك: ان الانصاف يقتضى بأن المطلق من الادله ينصرف عن الافراد غير المتعارفه فان قوله تعالى **أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ** «٢» * لا يشمل باطلاقه البول الخارج بسبب خارجى من الظهر و لكن الاحتياط لا ينبغى تركه بل تلزم رعايته.

(٢) كما مر فى فصل الاستبراء فراجع.

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ١ و ٢ و ٣ و ٤.

(٢) النساء: ٤٣.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٢٤

[الثالث: خروج الريح من الدبر أو من غيره]

الثالث: خروج الريح (١) من الدبر (٢) أو من غيره، اذا كان من شأنه أن يخرج من الدبر (٣) و لا- عبره بما يخرج من القبل و لو مع الاعتياد (٤).

(١) انتقاض الوضوء بالريح من المسائل المتسالم عليها بين الفريقين.

يضاف الى ذلك: جمله من النصوص الداله على المدعى، منها ما ورد عن زراره عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا يوجب الوضوء الا من غائط او بول او ضرطه تسمع صوتها او فسوه تجرد ريحها «١» و بهذا المضمون ورد اخبار اخر فى باب النواقض فراجع «٢».

(٢) الكلام فيه هو الكلام فى البول و الغائط، فان مقتضى الحصر عدم انتقاض ما يخرج من غير الدبر، لاحظ الحديث الثانى من الباب

الثانى من النواقض (٣).

لكن هذا مخصوص بالشخص السالم كزراره و اما غيره فمع كون الخروج من المخرج العادى و لو بالعارض، فيدل على كونه ناقضا اطلاق الحديث الثانى من الباب الاول من النواقض (الذى تقدم ذكره آنفا) و غيره.

(٣) بأن يصدق عليه احد العنوانين المذكورين فى النصوص، من الفسوه و الضرطه و قد ظهر الوجه فى التعميم مما ذكرناه آنفا فلاحظ.

(٤) الظاهر انه لا يتفق فى الرجال و عن جماعه ان ذلك يتفق فى قبل النساء و انه سبب للانتقاض معللين ذلك بان له منفذا الى الجوف فيمكن الخروج من

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ٢.

(٢) الوسائل الباب ١ و ٢ الحديث: ٣ و ٤ و ٥ و ٩ و الحديث: ٦ و ٧.

(٣) قد تقدم فى ص ٥٢٣.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٢٧

[الرابع: النوم الغالب على العقل]

الرابع: النوم (١).

المعده اليه.

و الحق عدم الانتقاض به كما ذكره الماتن، و ذلك لادن الرياح ليس ناقضا على الاطلاق بل الناقض ما يكون معنونا باحد العنوانين، و الخارج من القبل لا يعنون بهذا العنوان كما أنه لا يعنون بهما ما لا يخرج من المعده كنفخ الشيطان او الرياح الداخلة من الخارج بالاحتقان و نحوه.

(١) لا اشكال فى كون النوم ناقضا للوضوء اجمالا، نعم نسب الخلاف الى الصدوقين (ره) من الخاصه و الى الازاعى من العامه، و فى صحه النسبه اشكال.

و كيف كان يمكن الاستدلال على المدعى بقوله تعالى ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ (١) و ذلك باحد وجهين:

احدهما ان القيام فى الايه هو القيام من النوم لروايه ابن بكير، قال: قلت:

لأبى عبد الله عليه السلام: قوله تعالى: (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ) ما يعنى بذلك؟

قال: اذا قمتم من النوم قلت:

ينقض النوم الوضوء؟ فقال: نعم اذا كان يغلب على السمع ولا يسمع الصوت «٢».

اضف الى ذلك: انه نقل عن الشيخ (ره) فى التبيان و العلامه (ره) فى المنتهى اجماع المفسرين عليه.

ثانيهما: اطلاق الآيه الكريمه، مع قطع النظر عن الروايه فان مقتضى الاطلاق ان القائم للصلاه يجب عليه الوضوء اعم من أن يكون قيامه من النوم

(١) المائده: ٦.

(٢) الوسائل الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ٧.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٢٨

الغالب على العقل (١) و يعرف بغلبته على السمع (٢).

أو من غيره، وانما لا- نقول بالنسبه الى غير النوم بالإجماع و الضروره، فان المتطهر لا يجب عليه الوضوء فيبقى القائم من النوم تحت الآيه الشريفه.

يضاف الى ذلك: النصوص الداله على ناقضيه النوم، منها ما مر قريبا و منها قوله (ع) لا ينقض الوضوء الا ما خرج من طرفيك أو النوم «١» و جمله من الأحاديث الاخر فراجع «٢».

(١) المستولى على القلب الموجب لتعطيل الحواس.

و ان شئت قلت: الناقض هو حقيقه النوم و يدل على كون الناقض النوم اذا ذهب بالعقل، ما عن الرضا عليه السلام اذا ذهب النوم بالعقل فليعد الوضوء «٣».

و يدل على المدعى أيضا من كون الميزان تحقق النوم، حديثا زيد الشحام و عبد الرحمن بن الحجاج (و هما قوله (ع) ان عليا عليه السلام كان يقول: من وجد طعم النوم فانما اوجب عليه الوضوء و قوله (ع) من وجد طعم النوم قائما او قاعدا فقد وجب عليه الوضوء «٤»).

(٢) الناقض كما مر تحقق النوم الذى يذهب بالعقل، و بعباره اخرى: النوم هو الذى يوجب تعطيل الحواس عن احساساتها، فيصح أن يقال بأن طريق استكشاف حصوله استيلائه على السمع و البصر،

لا أن نومهما موضوع للحكم كى يتوهم عدم انتقاض الوضوء فى فاقد الحاستين اذ لا عين له فيبصر و ينام و لا اذن له ليسمع و ينام.

(١) الوسائل الباب ٣ من ابواب نواقض الوضوء الحديث: ١.

(٢) الوسائل الباب ٣ من ابواب نواقض الوضوء الحديث: ٢ و ٣ و ٤ و ١٣.

(٣) الوسائل الباب ٣ من ابواب نواقض الوضوء الحديث: ٢.

(٤) الوسائل الباب ٣ من ابواب نواقض الوضوء الحديث ٨ و ٩.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٢٩

من غير فرق بين أن يكون قائما و قاعدا و مضطجعا (١).

و تدل على المدعى بالصراحة النصوص الواردة عن زيد و عبد الرحمن و عبد الله بن المغيرة (و تقدم ذكر الاخير) «١».

نعم ربما يستفاد من بعض النصوص: ان الميزان فى الانتقاض، استيلاء النوم على القلب و السمع و الاذن كروايه زراره قال: قلت له الرجل ينام و هو على وضوء أ توجب الخفقه و الخفقتان عليه الوضوء؟ فقال: يا زراره قد تنام العين و لا ينام القلب و الاذن فاذا نامت العين و الاذن و القلب و وجب الوضوء الحديث «٢» و كروايه سعد «٣» لكن المراد معلوم و انه ربما يغمض الشخص عينه و ليس نائما.

و صفوه القول ان نوم العين و الاذن لا دخل له فى تحقق الموضوع، و الموضوع عبارته عن تحقق النوم بحيث يجد الانسان طعمه كما ذكر فى الخبر.

(١) لإطلاق النصوص و فى المقام نصوص ربما يستفاد منها الخلاف:

الاول: ما ارسله الصدوق (ره) و هذه الروايه «٤» لا- اعتبار بها لإرسالها، و مجرد كونها مرويه للصدوق، و هو ملتزم بالعمل بما يرويه لا يوجب الاعتبار كما هو ظاهر.

الثانى: ما رواه بكر بن أبى بكر الحضرمى،

قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام هل ينام الرجل و هو جالس؟ فقال: كان ابي يقول: اذا نام الرجل

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ٢ و ٨ و ٩.

(٢) الوسائل الباب ١ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ١.

(٣) الوسائل الباب ١ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ٨.

(٤) الوسائل الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ١١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٣٠

...

و هو جالس مجتمع فليس عليه وضوء و اذا نام مضطجعا فعليه الوضوء «١» و هذه الروايه ضعيفه بكثر.

الثالث: ما رواه عمران بن حمران، و هذه الروايه ضعيفه بعمران «٢».

الرابع: ما رواه سماعه بن مهران، انه سأله عن الرجل يخفق رأسه و هو فى الصلاه قائما او راكعا، فقال: ليس عليه وضوء «٣».

و هذه الروايه قاصره من حيث الدلاله فان الخفقه اعم من النوم.

يضاف الى ذلك: انها تعارض بغيرها لاحظ حديث عبد الحميد بن عواض عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: من نام و هو راکع أو ساجد أو ماش على أى الحالات فعليه الوضوء «٤» و الترجيح مع الطائفة الثانية لموافقتها الكتاب، فلاحظ.

بقى شىء: و هو انه ربما يستفاد من روايه ابي الصباح الكناني - عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يخفق و هو فى الصلاه؟ فقال: ان كان لا يحفظ حدثا منه ان كان، فعليه الوضوء و اعاده الصلاه، و ان كان يستيقن انه لم يحدث فليس عليه وضوء و لا اعاده «٥»، ان النوم انما يكون ناقضا لأنه مظنه الحدث و مع القطع بعدم تحققه لا يوجب النوم الوضوء.

و لا يبعد أن يكون المراد من الخبر انه اذا كان بحد لا يلتفت

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ١٥.

(٢) الوسائل الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ١٤.

(٣) الوسائل الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ١٢.

(٤) الوسائل الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ٣.

(٥) الوسائل الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ٦.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٣١

و مثله كل ما غلب على العقل من جنون أو اغماء أو سكر أو غير ذلك (١).

الحدث منه يبطل وضوئه والا- فلا، فيكون المقصود تحقق النوم وعدمه، و لا اشكال في أن النوم ناقض بنفسه، لاحظ ما رواه اسحاق بن عبد الله الأشعري، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لا ينقض الوضوء الا حدث، و النوم حدث «١».

(١) الظاهر ان العمده التسالم عليه بين الاصحاب، فعن المنتهى لا نعرف فيه خلافا و عن النهايه نسبتته الى علمائنا و عن الغنيه و الدلائل و الكفايه اجماع الاصحاب عليه، و عن التهذيب اجماع المسلمين، و عن الخصال انه من دين الاماميه، و عن البحار ان اكثر الاصحاب نقلوا الاجماع على ناقضيته، و عن المحقق الهمداني (ره) انه قلما يوجد في الاحكام الشرعيه مورد يمكن استكشاف قول الامام (ع) أو وجود دليل معتبر من اتفاق الاصحاب مثل المقام، كما انه قلما يمكن الاطلاع على الاجماع لكثره ناقله و اعتضاد نقلهم بعدم نقل الخلاف كما فيما نحن فيه.

و لا يخفى ان هذه الاجماع المنقوله و التسالم المدعى ان اوجبا العلم برأى المعصوم كما هو ليس ببعيد فهو و الا يشكل الامر اذ مجرد الاجماع و التسالم لا يغنيان من الحق شيئا.

و في المقام نصوص يمكن القول بانها داله على المدعى.

منها ما رواه زراره بتقريب ان

المستفاد من ذيل الروايه ان الناقض ذهاب العقل،- و هو قوله (ع) و النوم حتى يذهب العقل - «٢» و فيه ان المستفاد

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ٤.

(٢) الوسائل الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ٢.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٣٢

...

من الروايه ان حد النوم الناقض ذهاب العقل.

و منها ما عن عبد الله بن المغيرة، و محمد بن عبد الله، قالوا: سألتنا الرضا عليه السلام عن الرجل ينام على دابته؟ فقال: اذا ذهب النوم بالعقل فليعد الوضوء «١».

و التقريب، هو التقريب و الجواب هو الجواب.

و منها ما رواه معمر بن خلاد، قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل به عله لا يقدر على الاضطجاع و الوضوء يشتد عليه و هو قاعد مستند بالوسائد فرما اغفى و هو قاعد على تلك الحال قال: يتوضأ، قلت له ان الوضوء يشتد عليه لحال عله فقال: اذا خفى عليه الصوت فقد وجب عليه الوضوء و قال: يؤخر الظهر و يصليها مع العصر يجمع بينهما، و كذلك المغرب و العشاء «٢».

و تقريب الاستدلال بالروايه على المدعى بنحوين:

احدهما: ان المراد بالاغفاء الاغماء بقرينه لفظ ربما الدال على التكثير، فان العارض على القاعد كثيرا هو الاغماء، و فيه ان المراد به النوم و المراد من لفظ ربما التقليل اى قد اغفى و انما استعمل هذا اللفظ فى المقام لان العاده فى النوم ان يكون فى حال الاضطجاع فعروض النوم فى حال القعود اتفاقى.

ثانيهما: قوله (ع) فى الذيل اذا خفى عليه الصوت فقد وجب عليه الوضوء، فانه يدل على أن خفاء الصوت على المكلف عله للانتقاض، و مقتضى اطلاقه عدم الفرق بين أن يكون للنوم او لعله اخرى،

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ٢.

(٢) الوسائل الباب ٤ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٣٣

[الخامس: الاستحاضه]

الخامس: الاستحاضه على تفصيل يأتى ان شاء الله تعالى (١).

[مسأله ١٢٥: اذا شك فى طر واحد النواقض بنى على العدم]

(مسأله ١٢٥): اذا شك فى طر واحد النواقض بنى على العدم (٢) و كذا اذا شك فى أن الخارج بول أو مذى، فانه يبنى على عدم كونه بولا، الا أن يكون قبل الاستبراء فيحكم بانه بول، فان كان متوضاً انتقض وضوئه (٣).

[مسأله ١٢٦: إذا خرج ماء الاحتقان و لم يكن معه شىء من الغائط لم ينتقض الوضوء]

(مسأله ١٢٦): اذا خرج ماء الاحتقان و لم يكن معه شىء من الغائط لم ينتقض الوضوء و كذا لو شك فى خروج شىء من الغائط معه (٤).

و فيه ان الضمير يرجع الى الرجل النائم، فالاستدلال غير تام.

(١) و نتعرض لدليل المسأله هناك ان شاء الله تعالى.

(٢) للاستصحاب فان مقتضاه عدم حدوث ما شك فيه كما دل عليه النص بالخصوص، كقوله (ع) اذا استيقنت انك قد احدثت فتوضاً، و اياك ان تحدث وضوءاً ابدا حتى تستيقن انك قد احدثت «١» و كروايه اخرى «٢».

(٣) لتقديم الظاهر على الاصل، و قد مر تفصيل الكلام فى فصل الاستبراء فراجع.

(٤) الوجه فيه ظاهر فانه مع القطع بعدم خروج الغائط يعلم بعدم تحقق الناقض و فى صوره الشك يشك فى تحققه، و الاصل عدمه كما هو المقرر.

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ٧.

(٢) قد تقدم فى ص: ٥٢٩.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٣٤

[مسألة ١٢٧: لا ينتقض الوضوء بخروج المذى]

(مسألة ١٢٧): لا ينتقض الوضوء بخروج المذى (١).

(١) اذ ادله الناقضيه الحاصره تقتضى نفى ناقضيته، اصف الى ذلك جمله من النصوص الداله على عدم كونه ناقضا:

منها ما ورد عن محمد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن المذى يسيل حتى يصيب الفخذ، قال: لا يقطع صلاته و لا يغسله من فخذه، انه لم يخرج من مخرج المنى، انما هو بمنزله النخامه «١».

و منها ما ورد عن زيد الشحام، قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: المذى ينقض الوضوء؟ قال: لا و لا يغسل منه الثوب و لا الجسد، انما هو بمنزله البزاق و المخاط «٢».

و منها ما رواه محمد بن على بن الحسين. قال: كان امير المؤمنين عليه السلام لا يرى فى

المذى وضوء، ولا غسل ما اصاب الثوب منه «٣» و هكذا ورد روايات اخر فى الباب فراجع «٤».

فان هذه النصوص، كما ترى تدل على عدم ناقضيه المذى على نحو الاطلاق.

و فى قبال هذه النصوص نصوص تدل على ناقضيته كذلك منها قوله (ع) المذى منه الوضوء «٥» و منها ما ورد عن محمد بن اسماعيل بن بزيع قال:

سألت الرضا (ع) عن المذى، فامرني بالوضوء منه، ثم اعدت عليه فى سنة

(١) الوسائل الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ٣.

(٢) الوسائل الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ٥.

(٣) الوسائل الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ١٨.

(٤) الوسائل الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ١ و ٢ و ٤ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٤ و ١٩.

(٥) الوسائل الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ١٦.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٣٥

...

اخرى، فامرني بالوضوء منه، و قال: ان عليا عليه السلام امر المقداد بن الاسود ان يسأل النبى صلى الله عليه وآله وسلم و استحى ان يسأله، فقال: فيه الوضوء «١» فيقع التعارض بين الطرفين و الترجيح مع الطائفة الاولى، فانها موافقه مع اطلاق الكتاب فان مقتضى اطلاق قوله تعالى (المائدة: ٥) ان من قام من النوم و توضأ او من كان جنباً فاغتسل جاز له الدخول فى الصلاة أمذى او لم يمد، مضافا الى ان العامه قائلون بالنقض على ما نقل عنهم، فالترجيح مع الطائفة الداله على عدم الناقضيه.

و فى المقام: طائفه ثالثه من النصوص تدل على التفصيل بين أن يكون خارجا عن شهوه فينقض و أن لا يكون خارجا عن شهوه فلا ينقض، منها ما ورد عن ابى بصير،

قال: قلت لأبي عبد الله (ع): المذى يخرج من الرجل، قال احد لك فيه حدا؟

قال: قلت نعم، جعلت فداك، قال: فقال: ان خرج منك على شهوه فتوضأ، و ان خرج منك على غير ذلك فليس عليك فيه وضوء «٢» و قريب من هذا المضمون خبر آخر «٣».

و هذه الطائفة غير قابله لادن تقييد الطائفة الاولى، اذ المذى كما يستفاد من كلام بعض اهل اللغة و أيضا يستفاد من بعض النصوص، هو الماء الذى يخرج عن شهوه و لذا كان على (ع) يستحى أن يسأل رسول الله (ص)، فبعد دلالة بعض النصوص على عدم ناقضيته و بعض آخر على ناقضيته يكون التعارض بينهما بالتباين، و الترجيح كما مر مع الطائفة الاولى بالموافقه مع الكتاب

(١) الوسائل الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ١٧.

(٢) الوسائل الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ١٠.

(٣) الوسائل الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ١١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٣٦

او الودى (١).

و المخالفه مع العامه هذا على تقدير القول بان المذى لا ينفك عن الشهوه.

و اما لو قلنا بان المذى اعم من أن يخرج عن شهوه فلا- اشكال فى أن الفرد الغالب منه الخارج عن شهوه، فلا يمكن حمل المطلقات على الفرد النادر، فالتعارض بحاله.

و ان ابنت و قلت: بأن التعارض بالاطلاق و التقييد، فنقول: قد دل بعض النصوص على عدم ناقضيه ما كان خارجا عن شهوه، منها قوله (ع) ليس فى المذى من الشهوه و لا- من الانعاط، و لا من القبله، و لا من مس الفرج، و لا من المضاجعه وضوء، و لا يغسل منه الثوب و الجسد «١» و نظير ذلك وردت روايه اخرى فراجع «٢».

اضف الى

ذلك: انه لو كان المذى ناقضا لم يكن امرا مستورا عند الاصحاب، و الحال ان عدم كونه ناقضا من الامور الظاهره لدى الكل بحيث يكون خلافه قارعا للسمع فلاحظ.

(١) قد ظهر مما ذكرناه آنفا ان اطلاق الكتاب يقتضى عدم ناقضيته و كذلك النصوص الحاصره، مضافا الى ان اقتضاء الاصل العملى كذلك فلاحظ.

و قد وردت عده نصوص فى الودى لا بد من ملاحظتها، منها ما رواه ابن رباط، عن بعض اصحابنا، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: يخرج من الاحليل المنى و الودى و المذى، و الودى، فاما المنى فهو تسترخى له العظام، و يفتر منه الجسد و فيه الغسل، و أما المذى يخرج من شهوه و لا شىء فيه، و اما الودى

(١) الوسائل الباب ٩ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ٢.

(٢) الوسائل الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ١٣.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٣٧

أو الودى (١).

فهو الذى يخرج بعد البول، الحديث «١» و هذه الروايه لاعتبار بسندها مضافا الى انه ليس لها دلالة على المقصود.

و منها ما رواه زراره، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: ان سال من ذكرك شىء من مذى او ودى و انت فى الصلاة فلا تغسله، و لا تقطع له الصلاة، و لا تنقض له الوضوء، و ان بلغ عقبيك، فانما ذلك بمنزله النخامه، الحديث «٢» و هذه الروايه تدل على عدم الانتقاض بالودى.

و منها ما رواه ابن سنان: يعنى عبد الله، عن أبى عبد الله (ع) قال: ثلاث يخرجن من الاحليل: و هن المنى، و فيه الغسل، و الودى فمنه الوضوء، لأنه يخرج من دريره البول الحديث «٣».

و هذه الروايه تدل على الانتقاض، و يقع التعارض بين

الحديثين و الترجيح مع الاول لموافقته الكتاب بل و لمخالفه العامه.

قال فى الوسائل: بعد نقل الحديث، و يمكن الحمل على التقيه و على الاستحباب، و ينقل عن الشيخ (قده) انه محمول على من ترك الاستبراء بعد البول، و على جميع التقادير لا يثبت به المدعى، مضافا الى وضوح الامر كما اشرنا اليه آنفا فلاحظ.

(١) ذكر فى ذيل مرسله ابن رباط لفظ الوذى و هو قوله (ع) و اما الوذى

(١) الوسائل الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ٦.

(٢) الوسائل الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ٢.

(٣) الوسائل الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ١٤.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٣٨

و الاول ما يخرج بعد الملاعبه (١).

و الثانى ما يخرج بعد خروج البول (٢) و الثالث ما يخرج بعد خروج المنى (٣).

فهو الذى يخرج من الادواء و لا شىء فيه «١» و المرسله لاعتبار بها، مضافا الى ان مفادها يقتضى عدم الانتقاض بالصراحه.

(١) كما هو المشاهد بالوجدان و يستفاد من أن عليا (ع) كان رجلا مذاء فاستحى ان يسأل رسول الله (ص) الحديث «٢» و قريب من هذا الحديث خبر آخر «٣».

و يؤيد المدعى، بل يدل عليه ما رواه عمر بن يزيد، قال: اغتسلت يوم الجمعة بالمدينه و لبست اثوابى، و تطيبت، فمرت بى وصيفه، ففخذت لها، فامذيت انا و امنت هى، فدخلنى من ذلك ضيق، فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك، فقال: ليس عليك وضوء، و لا عليها غسل «٤».

(٢) يدل عليه حديث ابن سنان «٥» و مرسل ابن رباط «٦».

(٣) لم نجد له مستندا، و مرسل ابن رباط لا يدل على المدعى، مضافا الى ضعف السند فيه.

فى ص: ٥٣٦ فراجع.

(٢) الوسائل الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ٧.

(٣) قد تقدم هذا الخبر فى ص: ٥٣٦.

(٤) الوسائل الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ١٣.

(٥) قد تقدم فى ص: ٥٣٧.

(٦) قد تقدم فى ص: ٥٣٦.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٣٩

[الفصل السادس حكم من استمر به الحدث كالمبطلون و المسلوس و احواله الأربع]

اشاره

الفصل السادس من استمر به الحدث فى الجملة كالمبطلون و المسلوس و نحوهما له احوال اربع: الاولى: ان تكون له فتره تسع الوضوء و الصلاه الاختياريه، و حكمه وجوب انتظار تلك الفتره و الوضوء و الصلاه فيها (١).

(١) هذا ما تقتضيه القاعده الاولى فان الصلاه التامه مطلوبه من المكلف بين الحدين و مع امكان امتثاله لا تصل النوبه الى البديل الاضطرارى.

و بعباره اخرى: مع امكان الاتيان بالعمل التام الاختيارى لا تصل النوبه الى العمل الاضطرارى الا مع الدليل. و ليس لنا دليل فى المقام بل الدليل على خلافه:

لاحظ ما رواه منصور بن حازم قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الرجل يعتريه البول و لا يقدر على حبسه، قال: فقال لى: اذا لم يقدر على حبسه فالله اولى بالعدر يجعل خريطه «١» فان مفاد هذا الحديث يقتضى عدم وصول النوبه الى العمل الاضطرارى الا مع عدم القدره.

و عن الجواهر لا- اجد فى المسلوس خلافا سوى ما ينقل عن الأردبيلي (قده) من احتمال عدم الوجوب لإطلاق الادله، و من الظاهر ان المكلف لا يمكنه الاتيان بالعمل الاختيارى حين العذر و اما مع الفتره فلا تصل النوبه الى الاضطرارى و صفوه القول ان دليل العمل الاضطرارى لا يشمل صورته امكان الاتيان بالعمل الاختيارى كما هو المفروض.

(١) الوسائل الباب ١٩ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٤٠

الثانيه: أن لا تكون

له فتره اصلا، او تكون له فتره يسيره لا- تسع الطهاره و بعض الصلاه، و حكمه الوضوء و الصلاه، و ليس عليه الوضوء لصلاه اخرى (١).

(١) كما عليه صاحب العروه (قده) و يمكن ان يستدل عليه بانه لا فائده في التجديد.

و ان شئت قلت اما لا يكون هذا الحدث الخاص حدثا بالنسبه الى هذا الشخص و اما يكون، اما على الاول فلا يكون ناقضا فلا وجه لإعادته الوضوء و اما على الثاني فلا اثر للتجديد و لو لا قيام الاجماع على الوجوب للصلاه الاولى لم يجب الوضوء لها هكذا نقل عن الجواهر.

و يمكن الاستدلال على المدعى بما رواه سماعه قال: سألته عن رجل اخذه تقطير من قرحة (فرجه خ ل) اما دم، و اما غيره قال: فليصنع خريطه و ليتوضأ و ليصل، فانما ذلك بلاء ابتلى به، فلا يعيدن الا من الحدث الذي يتوضأ منه «١».

بتقريب ان المستفاد من هذا الحديث كفايه الوضوء الواحد في اول الامر و عدم اعادته الا عند حصول الحدث الناقض.

لكن يرد على الاستدلال اولاً: بان سماعه من الواقفه و لا- يعمل مع مضمراته ما يعمل مع مضمرات امثال زراره و ابن مسلم، فتأمل.

و ثانياً: لم يفرض في الحديث خروج البول بل فرض خروج الدم و امثاله فلا- يرتبط بالمقام و لذا اورد الحديث الشيخ الحر العاملي (قده) في باب عدم الانتقاض بالرعاف و الحجامه، و خروج الدم غير الحيض و النفاس و الاستحاضه

(١) الوسائل الباب ٧ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ٩.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٤١

...

- و الله العالم.

و لكن الحق عدم تماميه ما ذكر فانه يعمل بمضمرات سماعه كما ان كلمه- غيره- يشمل البول فلاحظ.

و عن العلامة (قده)

فى المنتهى: جواز الجمع بين كل من الظهرين و العشاءين بوضوء واحد و اختصاص الصبح بوضوء واحد و اما ما عداها فيجب الوضوء لكل صلاه.

و احتج على ذلك بما رواه حريز بن عبد الله عن ابى عبد الله عليه السلام انه قال: اذا كان الرجل يقطر منه البول و الدم اذا كان حين الصلاه اخذ كيسا و جعل فيه قطننا ثم علقه عليه و ادخل ذكره فيه ثم صلى يجمع بين صلاتين الظهر و العصر يؤخر الظهر، و يعجل العصر باذان و اقامتين، و يؤخر المغرب و يعجل العشاء باذان و اقامتين و يفعل ذلك فى الصبح «١».

و هذه الروايه كما ترى لا- تدل على المدعى اذ ليس فيها ذكر من الوضوء، فانه لا يبعدان يكون الامر بالجمع بين الصلاتين ارشادا الى الطريق الاسهل اذ يلزم التحفظ عن تلوث البدن و الثياب بالبول، فاذا جمع المكلف بين الصلاتين يكون اسهل فلاحظ.

و اما الحديث الرابع من الباب فهو ضعيف سندا بضعف اسناد الشيخ (ره) الى العياشى و رواه الصدوق (قده) مرسلا فى الفقيه عن أبى جعفر عليه السلام انه قال: صاحب البطن الغالب يتوضأ و يبنى على صلاته «٢» و ليس له طريق آخر،

(١) الوسائل الباب ١٩ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ١.

(٢) الفقيه ج ١ ص ٢٣٧ الحديث: ١١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٤٢

الا ان يحدث حدثا اخر، كالنوم و غيره، فيجدد الوضوء لها (١).

فالروايه ضعيفه سندا فلا تغفل.

و اما الحديث الثالث: فلا يدل على تجديد الوضوء بل يدل على عدم وجوب التجديد فى الاثناء، و لنا ان نقول ان المستفاد من الحديث الثانى ان المسلوس ليس عليه شىء و لا بأس بان يصلى محدثا

فان الله اولى بان يقبل العذر فانما عليه ان يجعل خريطه مانعه عن السرايه، فيستفاد من هذه الراويه حكم المسلوس و يستفاد حكم المبطنون من حديث محمد بن مسلم قال: سألت ابا جعفر عليه السلام عن المبطنون فقال: بينى على صلاته «١» و رواه فى الوسائل مثله «٢» فان المستفاد من هذا الحديث ان المبطنون معذور و يصلى، بل المستفاد من حديث منصور و سماعه «٣» عموم الحكم للمسلس و المبطنون لاشتراك العذر و العله.

و المستفاد منهما ان الملاك للاجزاء وجود العذر، فالنتيجه انه لا دليل على تجديد الوضوء.

(١) الظاهر من كلامه عدم وجوب تجديد الوضوء للبول حتى اذا بال على النحو العادى و بالاختيار

و بعباره اخرى: لا يلزم الوضوء بالنسبه الى المسلس اذا بال و المبطنون اذا تغوط، و الامر كما افاده اذ كما ذكرنا ليس على ما ادعوه فى المقام دليل من النصوص.

و لقائل أن يقول: ان المستفاد من حديث سماعه، ان التقطير لا باس به، و اما لو بال المسلس على النحو العادى ينتقض وضوئه الا ان يقال بان الظاهر من قوله

(١) التهذيب ج ٣ ص ٣٠٥ الحديث: ١٩.

(٢) الوسائل الباب ١٩ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ٣.

(٣) قد تقدم الخبر ان فى ص ٥٣٩ - ٥٤٠.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٤٣

الثالثه: ان تكون له فتره تسع الطهاره و بعض الصلاه، و لا يكون عليه- فى تجديد الوضوء فى الاثناء مره أو مرات- حرج، و حكمه الوضوء و الصلاه فى الفتره (١).

و لا يجب عليه اعاده الوضوء اذا فاجأ الحدث اثناء الصلاه او بعدها (٢).

(ع) الا من الحدث الذى يتوضأ منه ظاهر فى بقيه الاحداث، و الله العالم.

(١) استدل عليه بالإجماع و بالنصوص

اما الاجماع فالانصاف ان تحصيله بنحو يكون كاشفا عن رأى المعصوم فى غايه الاشكال، و اما النصوص فالظاهر انه ليس نص معتبر دال على المدعى.

نعم يمكن استفاده المدعى من حديث محمد بن مسلم الذى يأتى ذكره «١» و لكنه ضعيف سندا.

و ربما يقال بان مقتضى ما دل على اشتراط افعال الصلاه بالطهاره التجديد فيكفى له الادله الاوليه الداله على اشتراط الطهاره.

ان قلت: ان الاكوان المتخلله فى الصلاه مشروطه بالطهاره.

قلت: الاجماع قائم على عدم بطلان الصلاه بالحدث فى الفرض المذكور، لكن لا تصل النوبه الى هذا البيان بعد النصوص الخاصه الوارده فى المقام، و قلنا ان المستفاد منها انه لا يجب الوضوء.

(٢) لعدم الدليل عليه و ضعف روايه محمد بن مسلم كما ذكرناه.

(١) يأتى ذكره فى ص ٤٤٤.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٤٤

و ان كان الاحوط أن يجدد الوضوء كلما فاجأ الحدث اثناء صلاته و يبنى عليها (١) كما ان الاحوط اذا احدث- بعد الصلاه- ان يتوضأ للصلاه الاخرى (٢).

الرابعه: الصوره الثالثه، لكن يكون تجديد الوضوء فى الاثناء حرجا عليه، و حكمه الاجتزاء بالوضوء الواحد، ما لم يحدث حدثا آخر (٣).

و لقائل ان يقول كيف التوفيق فى الجمع بين صدر عباره الماتن و ذيله اذ لو كان تجديد الوضوء واجبا عليه كما يستفاد من الصدر كيف لا- يجب عليه الوضوء اذا فاجأ الحدث اثناء الصلاه و بعدها، و أيضا كيف التوفيق بين الزامه بالوضوء مكررا فى الصدر و الاحتياط بالتكرار فى الذيل، و يمكن أن يكون مراده من الاثناء فى صدر عباره اثناء الصلوات، و لا تخلو عباره أيضا من الاشكال كما لا يخفى على الخبير.

(١) كى يعمل بالروايه.

(٢) خروجا عن شبهه الخلاف، فان المستفاد من

كلام السيد اليزدى (قده) فى عروته وجوب التجديد، كما انه يمكن ان يقال ان مقتضى اطلاق حديث محمد بن مسلم عن أبى جعفر (ع) قال: صاحب البطن الغالب يتوضأ ثم يرجع فى صلاته فيتم ما بقى «١» وجوبه فلاحظ.

(٣) الوجه فيه ما مر، مضافا الى أن الحرج يقتضى رفع الوجوب فعلى فرض الوجوب فى صورته عدم الحرج نلتزم بعدمه للحرج فى هذه الصورة.

(١) الوسائل الباب ١٩ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ٤.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٤٥

و لاحظ أن يتوضأ لكل صلاة (١).

[مسألة ١٢٨: الاحوط لمستمر الحدث الاجتناب عما يحرم على المحدث]

(مسألة ١٢٨): الاحوط لمستمر الحدث الاجتناب عما يحرم على المحدث (٢) و ان كان الاظهر عدم وجوبه، فيما اذا جاز له الصلاة (٣).

[مسألة ١٢٩: يجب على المسلوس و المبطون التحفظ من تعدى النجاسة الى بدنه و ثوبه مهما امكن]

(مسألة ١٢٩): يجب على المسلوس و المبطون التحفظ من تعدى النجاسة الى بدنه و ثوبه مهما امكن بوضع كيس أو نحوه (٤).

(١) يمكن أن يكون الوجه فى هذا الاحتياط انه اسند الى المشهور الحكم على المسلوس بالوضوء لكل صلاة بالنسبة الى الصورة المفروضة فى المتن و كذلك بالنسبة الى المبطون فاقضاء الاحتياط موجود.

و ان شئت قلت: الاحتياط للخروج عن شبهه الخلاف.

(٢) لعدم دليل على رفع الحدث، و عموم الادله محكم فان مقتضى اطلاق دليل الناقض حصول النقض، فيحرم عليه مس القرآن الشريف مثلا.

(٣) بدعوى ان الاستفادة من النصوص كون المسلوس او المبطون طاهرا حين جواز الصلاة له.

و الانصاف ان استفادته هذا المدعى من الادله فى غايه الاشكال كما ان الالتزام بعدم كون الحدث الحاصل ناقضا بالنسبة اليهما اشكل، فلاحظ.

(٤) كما هو مقتضى القاعده الاولى.

مضافا الى النصوص الوارده فى المقام، منها ما مر فى اوائل هذا الفصل «١» و منها ما ورد عن الحلبي عن ابى عبد الله عليه السلام قال: سئل عن تقطير البول،

(١) راجع ص ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٤٦

و لا يجب تغييره لكل صلاه (١).

[الفصل السابع لا يجب الوضوء لنفسه]

اشاره

الفصل السابع لا يجب الوضوء لنفسه (٢).

قال: يجعله خريطه اذا صلى «١».

(١) لعدم المقتضى فانه مما لا تتم فيه الصلاه، بل يمكن ان يقال انه من المحمول لكن الالتزام به مشكل.

و لقائل أن يقول: بأن الاطلاق المقامى يقتضى عدم الوجوب، لكن يرد عليه أنه ليس فى مقام البيان من هذه الجبهه، فلا مجال لهذا الادعاء.

فالحق أن يقال: ان كان مما لا تتم فيه الصلاه فلا يجب و الا فيلزم الاحتياط فتأمل.

(٢) قال فى الحدائق: عدم وجوب الوضوء نفسا هو المشهور بين الاصحاب و

ادعى الاجماع عليه، و نقل دعوى الاجماع عليه من جمع من الاصحاب، و قال نقل السيد (قده) فى المدارك عن الشهيد (قده) فى الذكرى القول بالوجوب النفسى الخ.

و الذى يمكن ان يستدل عليه وجوه: منها ظهور قوله تعالى: إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ، فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ الْآيَةَ «٢».

بتقريب ان المستفاد من الآية الشريفه وجوب الوضوء، غاية الامر وجوبه عند اراده القيام الى الصلاة لا على الاطلاق.

و الجواب عن هذا الاستدلال ان المفهوم العرفى من الآية الكريمه وجوب

(١) الوسائل الباب ١٩ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ٥.

(٢) المائدة الآية: ٧.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٤٧

...

الوضوء للصلاة، كما يقال اذا لقيت العدو فخذ سلاحك.

يضاف الى ذلك: ان الآية الشريفه بمفهومها تدل على عدم وجوب الوضوء عند عدم اراده الصلاة، فيفهم انه ليس للوضوء وجوب نفسى، مضافا الى جميع ذلك، حديث ابن بكير المتقدم ذكره «١» فان المستفاد من هذه الروايه ان المقصود من الآية ان المكلف اذا قام من النوم و اراد الصلاة وجب عليه الوضوء و لا فرق بين النوم و غيره.

و بتعبير آخر: يستفاد من الحديث ان وجوب الوضوء للصلاة، لا- لنفسه و منها ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: اذا دخل الوقت وجب الطهور و الصلاة، و لا صلاة الا بطهور «٢» بتقريب ان المستفاد من الروايه وجوب الطهور بعد دخول الوقت.

وفيه: أولانه انه لو كان الوضوء واجبا نفسيا لم يكن مرتبطا بدخول الوقت و ثانيا: ان المعلق على دخول الوقت وجوب مجموع الامرين اى وجوب الطهاره و الصلاة معا فلا يكون الوضوء واجبا بنفسه بل وجوبه غيرى.

و منها جمله من النصوص «٣» و تقريب الاستدلال بهذه النصوص

انه قد امر بالوضوء فى بعضها و قد ذكر بلفظ وجب فى بعضها الاخر.

و الجواب: أولا ان اشتراط الوضوء فى الصلاه بمرحله من الظهور يمكن ان يقال انه ظهور ثانوى.

(١) قد تقدم هذا الحديث فى ص ٥٢٧.

(٢) الوسائل الباب ٤ من أبواب الوضوء الحديث: ١.

(٣) قد تقدم هذه الأحاديث فى ص ٥٢٨ و ٥٥٩ فراجع.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٤٨

و تتوقف صحه الصلاه- واجبه كانت أو مندوبه- عليه (١).

و بعباره اخرى يكون ظاهرا فى الوجوب الغيرى و لا أقل من الاجمال.

و ثانيا: انه لا- يبعد أن يقال: بان الظاهر من هذه النصوص ان هذه الامور موجبات للوضوء، و بتعبير اخر: الظاهر من الاخبار وجوب الوضوء عند هذه الاشياء و ليس المولى فى مقام بيان ان وجوبه نفسى او غيرى.

اضف الى ذلك كله: ان وجوب الوضوء رتب على تحقق النوم و كيف يمكن أن يجب شىء على النائم و الحال ان التكليف لا يتوجه اليه.

مضافا الى جميع ذلك ان عدم الوجوب النفسى للوضوء بالعنوان الاولى من الواضحات التى لا يعتريه ريب و لا شك.

و يضاف الى جميع ما ذكر ان الظاهر من هذه الجملة و امثالها بحسب الفهم العرفى الشرطيه و العرف ببابك لكن لا يجرى هذا البيان، فيما ذكر الوضوء وحده كقوله عليه السلام وجب الوضوء.

(١) فانه من الامور الواضحه التى لا- سبيل للشك فيها، مضافا الى جملة من النصوص منها ما مر آنفا عن زراره «١» و منها قوله (ص) افتتاح الصلاه الوضوء و تحريمها التكبير و تحليلها التسليم «٢» و منها قوله (ع) لا صلاه الا بطهور «٣» و منها قول الصادق (ع): الصلاه ثلاثه اثلاث: ثلث طهور، و ثلث ركوع و ثلث

سجود «٤» و منها قوله (ع) قال: قال رسول الله (ص) ثمانيه لا يقبل الله منهم

(١) في الصفحة ٥٤٧.

(٢) الوسائل الباب ١ من أبواب الوضوء الحديث: ٤.

(٣) الوسائل الباب ١ من أبواب الوضوء الحديث: ٦.

(٤) الوسائل الباب ١ من أبواب الوضوء الحديث: ٨.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٤٩

و كذا أجزاء المنسيه (١) بل سجود السهو على الاحوط استحبابا (٢) و مثل الصلاه الطواف الواجب و هو ما كان جزءا من حجه او عمره (٣).

صلاه، و عد منهم تارك الوضوء «١» و جمله من الأحاديث الاخر في ابواب الوضوء «٢» فراجع.

يضاف الى ذلك: انه ادعى عليه الضروره، و ليس بجزاف.

(١) كالسجده الواحده فانه لا بد من قضائها، و الوجه في الاشتراط اشتراط الصلاه و أجزاءها بها فان الجزء المنسى المقضى عين ما يكون جزءا في الصلاه فلا بد من رعايه الشروط فيه.

و بعباره اخرى: الصلاه عباره عن الاجزاء و لا اشكال في اعتبار الطهاره في الصلاه، و الجزء المنسى قد تغير ظرفه فلا بد من رعايه الشرائط فيه.

(٢) اذ الاحتياط طريق النجاه، و لكن الاظهر عدم الاشتراط اذ لا دليل عليه فانهما مرغمتان و قد بينا في بحث الصلاه خروجهما عنها و عدم اشتراط الصلاه بهما، و لذا لو تركتا عمدا لا تبطل الصلاه.

(٣) اجماعا محكيا كما في بعض الكلمات و تدل عليه جمله من النصوص.

منها ما ورد عن محمد بن مسلم قال: سألت أحدهما عليهما السلام عن رجل طاف طواف الفريضة و هو على غير طهور قال: يتوضأ و يعيد طوافه، و ان كان تطوعا توضأ و صلى ركعتين «٣».

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب الوضوء الحديث: ٤.

(٢) الوسائل الباب ١ و ٢ و ٣ الحديث

٧ و ٩ والحديث ١ و ٢ و ٣ والحديث ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من أبواب الوضوء.

(٣) الوسائل الباب ٣٨ من أبواب الطواف الحديث: ٣.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٥٠

...

و منها قوله (ع): اذا طاف الرجل بالبيت و هو على غير وضوء فلا يعتد بذلك الطواف و هو كمن لم يطف «١» و نظيرهما ورد احاديث اخر في الباب فراجع «٢».

و الظاهر: من كلام الماتن اشتراط الطواف الذى يكون جزءا من الحج أو العمرة بالوضوء و ان كانا مندوبين فيشكل بانه ما الوجه فيه؟ و لذا استدل عليه بان الاجماع قائم على وجوب اتمامهما بعد الشروع، فيجب الطواف فيهما لكن الاجماع حاله فى الاشكال معلوم، خصوصا فى مثل المقام حيث انه من المحتمل قويا ان يكون مستند المجمعين الايه الشريفه «وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ» «٣» بتقريب ان الايه الكريمه تدل على الاتمام بعد الشروع.

و فيه: مضافا الى التأمل فى ظهور الايه المباركه فى المدعى انه ورد النص الخاص فى تفسيرها و منه: ما ورد عن الفضل ابى العباس، عن ابى عبد الله عليه السلام فى قول الله: «وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ» قال: هما مفروضان «٤».

و فى خبر آخر عن عمر بن اذينه قال: كتبت الى ابى عبد الله (ع) بمسائل - الى ان قال- و سألته عن قول الله عز و جل: «وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ» قال: يعنى بتمامهما ادائهما و اتقاء ما يتقى المحرم فيهما (الحديث) «٥» فلاحظ.

(١) الوسائل الباب ٣٨ من أبواب الطواف الحديث: ١١.

(٢) الوسائل الباب ٣٨ من أبواب الطواف الحديث: ٤ و ٥

(٣) البقره ١٩٧.

(٤) الوسائل الباب ١ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ١.

(٥) الوسائل الباب ١ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٢.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٥١

دون المندوب (١) و ان وجب بالندر (٢) نعم يستحب له (٣).

[مسأله ١٣٠: لا يجوز للمحدث مس كتابه القرآن]

(مسأله ١٣٠): لا يجوز للمحدث مس كتابه القرآن (٤).

(١) كما صرح عليه في بعض النصوص، منها ما رواه عبيد بن زراره، عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له: رجل طاف على غير وضوء، فقال: ان كان تطوعاً فليتوضأ و ليصل «١».

و منها عنه أيضاً، عن ابى عبد الله (ع) قال: قلت له: انى اطوف طواف النافله و انا على غير وضوء، قال: توضأ وصل و ان كنت متعمدا «٢».

(٢) للإطلاق و الاستفادة من ظاهر النصوص اشتراط ما يكون فريضه بالاصاله فلاحظ.

(٣) كما فى جمله من النصوص، منها ما رواه معاويه بن عمار، عن ابى عبد الله عليه السلام انه قال لا بأس ان يقضى المناسك كلها على غير وضوء الا الطواف بالبيت و الوضوء أفضل «٣» فتأمل.

(٤) هذا هو المشهور بين الاصحاب، و نقل عن جمله من الاساطين منهم الشيخ (قده) و ابن السراج (قده) القول بالكراهه.

و الحق ما ذهب اليه المشهور، لروايه أبى بصير قال: سألت ابا عبد الله (ع) عن قرء فى المصحف و هو على غير وضوء؟ قال: لا بأس و لا يمس الكتاب «٤».

(١) الوسائل الباب ٣٨ من أبواب الطواف الحديث: ٨.

(٢) الوسائل الباب ٣٨ من أبواب الطواف الحديث: ٩.

(٣) الوسائل الباب ٣٨ من أبواب الطواف الحديث: ١.

(٤) الوسائل الباب ١٢ من أبواب الوضوء الحديث: ١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٥٢

حتى المد والتشديد ونحوهما (١).

ربما يقال: بانه يدل على المطلوب قوله تعالى «لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ» (١) و الحق ان الـيه الكريمه لا تدل على المدعى، فان السياق يمنع عن هذا المعنى اذ ليس المقام مقام التشريع مضافا الى ان الضمير يرجع الى ما فى الكتاب المكنون أو الى نفس الكتاب المكنون و هو اللوح المحفوظ فلا ترتبط بالمقام.

و اما النص الدال على ان المراد من الكتاب القرآن الشريف - كقوله (ع) المصحف لا تمسه على غير طهر، و لا جنبا، و لا تمس خطه و لا - تعلقه، ان الله تعالى يقول: لا يمسه الا المطهرون (٢) - فضعيف سندا بضعف اسناد الشيخ (قده) الى ابن فضال، مضافا الى عدم ثبوت وثاقه جعفرين الواقعيين فى السند.

(١) لانه الموضوع هو القرآن و المذكورات اجزاء له، فان المتبادر من كتابه القرآن التى ورد النهى عن مسها مطلق النقوش المرسومه للإفصاح عما كلم الله به نبيه (ص) مما بين الدفتين من دون فرق بين ما يفصح عن مراد الكلمه او هيئاتها كالإعراب و الشد و المد.

ان قلت: هذه الامور حادثه و لم تكن مرسومه فى الصحف القديمه، و عدم دخلها فيما يتقوم به اسم القرآن الكريم.

قلت: ما ذكرته ليس مجديا فى جواز المس لان الامور المذكوره جزء من القرآن الشريف ما دامت موجوده بشهادته العرف، و لا يضر بالمدعى بقاء الاسم بعد فقدها فان هذه الامور كالعوارض العارضه على الاشخاص.

ألا ترى انك تسمى ابنك زيدا فى صغره، و هو مصداق لهذا الاسم الى ان

(١) الواقعه ٨٠.

(٢) الوسائل الباب ١٢ من أبواب الوضوء الحديث: ٣.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٥٣

و لا مس اسم الجلاله و سائر اسمائه و صفاته على الاحوط وجوبا (١).

الحاق اسماء الانبياء و الاوصياء و سيده النساء- صلوات الله و سلامه عليهم اجمعين- به (٢).

يموت، و مع ذلك يكون شعره النابت على وجهه بعد بلوغه من اجزائه و هكذا غير الشعر من العوارض كالسن و الظفر، و لذا لا يفرق في هذا الحكم بين ان يكتب القرآن الكريم بالخطوط المتعارفه و ان يكتب بالخطوط الحادته بعد نزول القرآن الشريف و ليس هذا الا من جهة صدق الموضوع.

(١) الظاهر ان الوجه في عدم الجزم عدم الدليل على المدعى، فان دليل حرمه مس القرآن ان كان روايه ابى بصير «١»؟ فلا وجه للتعدي عن موردها و دعوى دلالتها على المدعى في المقام بالاولويه جزافيه، فان ملاك الاحكام مجهول عندنا.

و ربما يقال: بانه لو كان المدرك الايه الشريفه لكانت داله على المقام أيضا بدعوى دلالة الايه على العله للنهي الوارد في الايه و هو كون الكتاب كريما و بلحاظ اشتراك العله في المقامين يكون الحكم مشتركا لعموميه العله.

و الامر ليس كذلك فان الحكم في الايه الشريفه لم يعلل كى يصح هذا البيان فانه لم يقل لا يمسه الا المطهرون فانه كريم بل قال إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ لَا يَمَسُّهُ، و الفرق ظاهر لدى أقل من له خبره باللسان فلاحظ.

مضافا الى انه قد مر عدم دلالة الايه الكريمه فالتسريه من باب الاحتياط الذي يكون طريقا للنجاه.

(٢) لا اشكال في الاولويه فان الاحتياط حسن.

(١) قد تقدم هذا الخبر في ص ٥٥١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٥٤

[مسأله ١٣١: الوضوء مستحب لنفسه فلا حاجة في صحته الى جعل شىء غايه له]

(مسأله ١٣١): الوضوء مستحب لنفسه فلا حاجة في صحته الى جعل شىء غايه له (١).

(١) ربما يقال: الوضوء مستحب بمعنى انه لا يحتاج في استحبابه الى جعل شىء غايه له

كالصلاه مثلا بل يكفى قصد الكون على الطهاره. و اخرى يراد من هذه الجملة ان الوضوء بنفسه اى بما انه غسلتان و مسحتان مستحب كما هو المراد من عباره الماتن، اما بالمعنى الاول فلا اشكال فى استحبابه و عن الشيخ (قده) فى طهارته انه مما لا خلاف فيه، و عن الحلبي و الشهيدين و غيرهم (قد هم) التصريح به و عن الطباطبائي (قده) دعوى الاجماع عليه، و اما بالمعنى الثانى فعن الشيخ (قده) بانه تشريع، و عن الشهيد (قده) فى الذكرى انه حكم بطلانه، و لا بد من ملاحظه ما يمكن ان يكون مدركا لهذا القول كى نرى صلاحيته للاستناد.

فنعول: ما يمكن ان يستند اليه جمله من النصوص، منها روايه السكوني، عن ابى عبد الله (ع) قال: الوضوء شرط الايمان «١».

و منها ما ورد عن المفضل بن عمر عن ابى عبد الله (ع) قال: من جدد وضوئه لغير حدث جدد الله توبته من غير استغفار «٢» و زاد: و فى حديث آخر الوضوء على الوضوء نور على نور «٣».

و منها ما ورد عن محمد بن مسلم، عن ابى عبد الله (ع) قال: قال امير المؤمنين عليه السلام: الوضوء بعد الطهور عشر حسنات، فتطهروا «٤»

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب الوضوء الحديث: ٥.

(٢) الوسائل الباب ٨ من أبواب الوضوء الحديث: ٧.

(٣) الوسائل الباب ٨ من أبواب الوضوء الحديث: ٨.

(٤) الوسائل الباب ٨ من أبواب الوضوء الحديث: ١٠.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٥٥

...

و جمله من الأحاديث الاخر «١» فراجع.

لكن هذه النصوص لضعف اسنادها كما ترى قاصره عن اثبات المدعى.

و ربما يستدل على المدعى بقوله تعالى «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ» «٢» بدعوى ان حب الله

تعالى لشيء معناه الأمر به، هذا من ناحيه و من ناحيه اخرى ان مقتضى الاطلاق فى الايه الشريفه عدم الفرق بين النظافه الظاهريه و المعنويه، و الوضوء بنفسه طهاره لا- انه سبب للطهاره، فبضم الصغرى الى الكبرى تحصل النتيجة و هى محبوبه الغسلات و المسحات بنفسها.

و فيه ان الوضوء عباره عن الطهاره، اول الكلام، فان الوضوء على وزن فعول اى ما يتوضأ به، كالوقود اى ما يتوقد به كما انه قد فسر الوضوء فى اللغه بالماء الذى يتوضأ به فالوضوء ما تتحقق و تحصل به الطهاره و مصداقه الماء فى النظافه العرفيه و مصداقه الاخر الغسله و المسحه فى الطهاره الشرعيه المعنويه، و لا دليل على ان الوضوء فى اعتبار الشارع عين الطهاره.

و ما استشهد به من النصوص لا- يدل على مدعى الخصم، فانه استشهد بما رواه الفضل بن شاذان عن الرضا (ع) قال: انما امر بالوضوء و بدئ به لان يكون العبد طاهرا اذا قام بين يدي الجبار عند مناجاته اياه، مطيعا له فيما امره، نقيا من الادناس و النجاسه، مع ما فيه من ذهاب الكسل، و طرد النعاس، و تزكيه الفؤاد للقيام بين يدي الجبار قال: و انما جوزنا الصلاه على الميت بغير وضوء لأنه ليس فيها ركوع، و لا سجود، و انما يجب الوضوء فى الصلاه التى فيها ركوع

(١) الوسائل الباب ١١ من أبواب الوضوء الحديث: ٢ و باب ١ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ٦.

(٢) البقره ٢٢٣.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٥٦

...

و سجود «١»،

فان المستفاد من الروايه انه انما امر بالوضوء لحصول الطهاره، و ليس فى الروايه شاهد على كون المراد من الوضوء الطهاره كما هو ظاهر، و أيضا لا دلاله

فى قوله (ع) لا- صلاه الا- بطهور «٢» و لا- فى قوله (ع) الصلاه ثلاثه اثلاث ثلثه الطهور «٣» و لا- فى قوله (ص) افتتاح الصلاه الوضوء «٤».

اذ كما ترى ليس فى شىء من هذه النصوص ما يدل على ان الغسلات بنفسها مصداق للطهاره، بل الامر بالعكس و ذلك لان المستفاد من بعضها أن ثلث الصلاه هو الطهور و الطهور ما يتطهر به لا نفس الطهاره، فلاحظ.

و اما ما جرى بين الاصحاب فى استعمالاتهم من اطلاق الطهاره على الثلاث حيث يقولون الطهارات الثلاث و يريدون نفس الافعال الواقعه فى الغسل و الوضوء و التيمم فليس دليلا- شرعيا على المدعى كما هو ظاهر، فلا- يناسب ان يذكر فى مقام الاستدلال على المدعى، فلا تغفل.

و فى نهايه المطاف لا بد من الالتزام بعدم جواز الاتيان بالوضوء لأجل كونه محبوبا للمولى من حيث كونه مجموعا من الغسلات و المسحات لعدم الدليل عليه، بل لا بد اما من قصد الكون على الطهاره و اما من قصد غايه من الغايات التى قام الدليل على اشتراطها بالوضوء فلو قصد المكلف الاتيان بالوضوء لأجل

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب الوضوء الحديث: ٩.

(٢) الوسائل الباب ١ من أبواب الوضوء الحديث: ٦.

(٣) قد تقدم هذا الخبر فى ص ٥٤٧.

(٤) الوسائل الباب ١ من أبواب الوضوء الحديث: ٤ «و أيضا راجع باب ٩ من الركوع و باب ٢٨ من السجود».

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٥٧

...

صلاه الظهر مثلا- صح اذ المستفاد من قوله تعالى «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَ امْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» «١» ان الصلاه مشروطه بهذه الغسلات و المسحات المأنى بها بقصد القربه.

ان قلت: اذا ثبت

كون الوضوء مقدمه للصلاه و ثبت أيضا ان الصلاه مشروطه بالطهاره فلا بد من الالتزام باحد الامرين، اما كون الوضوء بنفسه طهاره فى اعتبار الشرع و اما عدم كفايه الاتيان به الا بقصد الكون على الطهاره، و حيث انه لا مجال للثانى فالمتعين هو الاول.

قلت: نفهم من الادله ان الوضوء امر عبادى لا بد فيه من قصد القربه، و اذا تحقق بهذا النحو تترتب عليه الطهاره و حيث ان الامر فى جمله من الموارد تعلق بالوضوء و ارشد فيها الى شرطيته يمكن الاتيان به بقصد القربه.

و بعباره اخرى: يفهم من تلك الادله كالأمر الوارد فى الكتاب بالوضوء، ان الوضوء قابل لان يقصد به القربه، و يكفى لتحقيق القربه قصد الغايه، فلاحظ و اغتنم.

ان قلت: ان المستفاد من حديث زراره «٢» ان الوضوء بنفسه فى وعاء الشرع له بقاء و استمرار بحيث يكون قابلا للنقض بالحدث، قلت: مجرد كونه قابلا للبقاء لا يدل على كونه طهاره بل يمكن ان يكون سببا للطهاره و فى وعاء الشرع محكوم بالبقاء و لأجل بقاءه تبقى الطهاره الحاصله منه فلا تغفل.

و مما ذكرنا يظهر الجواب عن الاستدلال بما رواه زراره (أيضا) قال:

(١) سورة المائده الايه: ٧.

(٢) قد تقدم هذا الخبر فى ص: ٣٣١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٥٨

...

قلت لأبى جعفر عليه السلام: الرجل يقلم اظفاره. و يجز شاربه، و يأخذ من شعر لحيته و رأسه، هل ينقض ذلك وضوءه، فقال: يا زراره كل هذا سنه، و الوضوء فريضة، و ليس شىء من السنه ينقض الفريضة، و ان ذلك ليزيده تطهيرا «١» فان هذا الحديث يدل على ان الوضوء قابل للبقاء لكن كما مر ان قابليته للبقاء لا تستلزم كونه مصداقا

ان قلت: قد حكم (ع) بكون الوضوء فريضه فيعلم انه بنفسه متعلق للأمر و محبوب بنفسه.

قلت: لا اشكال فى ان الوضوء بنفسه ليس من الفرائض الشرعيه فالمراد بكونه فريضه اما كونه شرطا للواجب فيجب بوجوبه، و اما المراد به ما يقابل ما سنه النبيّ أى الوضوء مما فرضه الله و تلك الامور مما سنها رسول الله (ص).

ان قلت: المستفاد من جمله من الروايات الوارده فى التيمم انه احد الطهورين منها قوله (ع) (فى حديث) قال: ان الله جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا «٢» و منها قوله (ع) ان النبيّ (ص) قال: يا ابا ذر يكفيك الصعيد عشر سنين «٣» و فى حديث محمد بن مسلم عن ابي عبد الله (ع) قال: ان رب الماء هو رب الصعيد، فقد فعل احد الطهورين «٤» فالوضوء طهور.

قلت: قد ظهر الجواب مما ذكرنا، فان الطهور ما تحصل به الطهاره لا نفسها.

(١) الوسائل الباب ١٤ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ٢.

(٢) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب التيمم الحديث: ١.

(٣) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب التيمم الحديث: ٤.

(٤) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب التيمم الحديث: ٦.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٥٩

...

ان قلت: المستفاد من الايه الشريفه وجوب نفس هذه الافعال، فتكون هذه الافعال الخاصه محبوبه للمولى.

قلت: الامر بالغسلات و المسحات فى الكتاب و السنه ارشاد الى الشرطيه و العرف يفهم من الادله انها واجب غيرى.

فالمحصل مما ذكرنا انه لا دليل على كون الوضوء بنفسه مستحبا، و لكن مع ذلك كله لا يخفى انه لو شك فى جزئيه شىء او شرطيهه للطهارات الثلاث يمكن الحكم بعدم الجزئيه و الشرطيه اذ لا منافاه بين كون الامر بالغسل و المسح فى الكتاب

و السنه للإرشاد و انعقاد الاطلاق فيه، فانها اسباب شرعيه و بيان حدودها بعهدہ الشارع الاقدس، فلو كان في مقام البيان و لم يقيد الافعال الخاصه ينعقد الاطلاق كما ان الموضوعات البيانیه تفي بالمقصود فان المستفاد منها عدم جزئيه ما يشك في جزئيه و عدم شرطيه ما يشك في شرطيه اذ لو كان لبينه الامام (ع) فان المفروض انه في مقام البيان.

بل لنا ان نقول: بانه لا مانع من اجراء البراءه بالنسبه الى المشكوك فيه بتقريب ان المستفاد من بعض النصوص انه لا صلاحه الا بطهور «١» و الطهور كما سبق منا عبارہ عما تحصل به الطهاره، فالامر الصلّاتي تعلق بالصلاحه المشروطه بالطهور فتأخذ بالمقدار المعلوم من الدليل و نجرى الاصل في الزائد.

و ان شئت قلت: كما انه تجرى البراءه اذا شك في تقييد الستر الصلّاتي بشي ء، كذلك تجرى في المقام أيضا بلا- فرق اذ المفروض ان الامر تعلق بالصلاحه المسبوقه بهذه الافعال الخاصه.

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب الوضوء الحديث: ١.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٦٠

و ان كان يجوز الاتيان به لغايه من الغايات المأمور بها مقيده به فيجوز الاتيان بها لأجلها (١) و يجب ان وجبت، و يستحب ان استحبت (٢) سواء توقف عليه صحتها أم كما لها (٣).

[مسأله ١٣٢: لا فرق في جريان الحكم المذكور بين الكتابه بالعريه و الفارسيه و غيرهما]

(مسأله ١٣٢): لا فرق في جريان الحكم المذكور بين الكتابه بالعريه و الفارسيه و غيرهما (٤) و لا بين الكتابه بالمداد و الحفر و التطريز و غيرها (٥).

(١) اذ الفعل العبادي لا بد ان يؤتى به بداع قربي و لا اشكال في أن قصد الغايه داع قربي الهى فيكون صحيحا بلا اشكال و لا كلام.

(٢) تاره يتعلق الطهاره بنفسها مورد النذر و اشباهه فتجب

و اما فى غير هذه الصورة فالظاهر انه ليس الا- اللابديه العقليه بلا- فرق بين موارد وجوب الغايه و استحبابها، فلا نفهم ما رامه الماتن الا ان يكون من باب المسامحه فى الاطلاق و الاستعمال، و الله العالم.

(٣) كما هو ظاهر واضح.

(٤) لإطلاق الموضوع فان موضوع الحرمة القرآن المكتوب، و لا- فرق فيه بين انحاء الكتابه من الكوفى و غيره كما انه لا فرق بين العربى و العجمى، فان الاطلاق الموجود فى الدليل يقتضى سريان الحكم، فلاحظ.

قّمى، سيد تقى طباطبايى، مبانى منهاج الصالحين، ١٠ جلد، منشورات قلم الشرق، قم - ايران، اول، ١٤٢٦ هـ ق مبانى منهاج الصالحين؛ ج ١، ص: ٥٦٠

(٥) نقل عن المستند جواز المس فى المحفور و عن الشيخ (قده) الاشكال فى حرمة بتقريب ان الكتابه بالحفر غير قابله للمس لقيام الخط بالهواء و لا يصدق عليه المس عرفا.

و لكن ما ذكره على فرض صحته دقه فلسفيه و لا يدور الحكم الشرعى مدارها

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٦١

كما لا فرق فى الماس بين ما تحله الحياه و غيره (١) نعم لا يجرى الحكم فى المس بالشعر اذا كان الشعر غير تابع للبشره (٢).

[مسأله ١٣٣: الالفاظ المشتركه بين القرآن و غيره يعتبر فيها قصد الكاتب]

(مسأله ١٣٣): الالفاظ المشتركه بين القرآن و غيره يعتبر فيها قصد الكاتب (٣).

بل الحكم الشرعى يدور مدار الصدق العرفى، و الظاهر انه يصدق عرفا موضوع مس القرآن و قس على المحفور ما يكون بالتطريز لعين الملاك، و على فرض الشك فى الصدق يكون مقتضى الاصل الموضوعى اى استحباب عدم الصدق الجواز كما ان مقتضى الاصل الحكمى اى البراءه كذلك، فلاحظ.

(١) للإطلاق فان صدق المس لا يتوقف على كون العضو ذا حياه.

(٢) لعدم الصدق بل يكون مثل المس بالثوب كما فى

كلام بعض الاصحاب فى هذا المقام.

(٣) كما هو الحال فى غير الكلمات القرآنيه من المشتركات، كأعلام الاشخاص مثلا، لفظه محمد مشتركه بين اسم النبى صلى الله عليه وآله وسلم وغيره من المسلمين المسمى بها، ولا تتميز الا بالقصد بحيث لا يترتب عليها آثارها الا اذا قصد بها النبى (ص) فجملة (قال موسى) مثلا انما يحرم مسها اذا كتب مقصودا بها القرآن الكريم و أما لو قصد بها شىء آخر او لم يقصد بها شىء كما اذا قصد بها تجربه الخط، فلا وجه للحرمة.

و اما الكلمات المختصة فانها محرمة المس مطلقا، للصدق و استشكل فى الصدق سيد المستمسك لكن لا وجه له فانه مع الاختصاص يصدق و لا يقاس المقام على باب القراءه اذ من الممكن ان الواجب فى القراءه ان يقصد عنوان القراءه.

و بعبارة اخرى: لو قلنا بأن الواجب قراءه القرآن عن قصد لوجب القصد فلا ارتباط بين المقامين من هذه الجهه.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٦٢

و ان شكك فى قصد الكاتب جاز المس (١).

[مسأله ١٣٤: يجب الوضوء اذا وجبت احدى الغايات المذكوره آنفا]

(مسأله ١٣٤): يجب الوضوء اذا وجبت احدى الغايات المذكوره آنفا، و يستحب اذا استحبت (٢) و قد يجب بالنذر و شبهه (٣) و يستحب للطواف المندوب (٤) و لسائر افعال الحج (٥) و لطلب الحاجه (٦)

(١) للأصل الموضوعى اى استحباب عدم القصد و الحكمى اى البراءه.

(٢) الظاهر ان المراد بالوجوب و الاستحباب اشتراط المقييد بالوضوء وجوبا تاره، و ندبا اخرى و الا- فلا- نفهم معنى وجوب الوضوء او استحبابه عند وجوب ذى المقدمه او استحبابه فلاحظ.

(٣) اذ لا اشكال فى محبوبيه الوضوء فى نفسه للكون على الطهاره، و رجحانه و مع تعلق النذر به يجب و

قس عليه غيره.

(٤) الظاهر انه لا دليل على استحباب الوضوء فى الطواف المندوب بل قد صرح بعدم الاشتراط فى جملة من النصوص، منها ما رواه عبيد بن زرارہ «١» الا ان يقال انه يدل على المدعى ما عن ابى الحسن (ع) «٢» لكن یرد علیه ان الروایه تحمل على طواف الفريضة جمعا، نعم لا یبعدان استفاد المدعى من حديث معاوية بن عمار و یأتى قريبا لكن الاستدلال به أيضا لا یخلو عن تأمل.

(٥) یمکن ان يستدل علیه بما عن ابى عبد الله (ع) قال: لا بأس ان يقضى المناسك كلها على غير وضوء الا الطواف بالبيت و الوضوء افضل «٣».

(٦) لاحظ خبر عبد الله بن سنان، عن ابى عبد الله (ع) قال سمعته یقول:

(١) الوسائل الباب ٣٨ من أبواب الطواف الحديث: ٢.

(٢) نفس المصدر الحديث: ١١.

(٣) الوسائل الباب ٣٨ من أبواب الطواف الحديث: ١.

مبانی منهاج الصالحین، ج ١، ص: ٥٦٣

و لحمل المصحف الشريف (١) و لصلاة الجنائز (٢) و تلاوه القرآن (٣).

من طلب حاجه و هو على غير وضوء فلم تقض فلا یلومن الا نفسه «١».

(١) لاحظ ما رواه ابراهيم بن عبد الحمید عن ابى الحسن (ع) قال: المصحف لا تمسه على غير طهر، و لا جنباً، و لا تمس خطه و لا تعلقه، ان الله تعالى یقول:

لا یمسه الا المطهرون «٢».

و هذه الروایه ضعيفه بجعفرین الواقعیین فى السند، مضافا الى المناقشه فى اسناد الشيخ (ره) الى ابن فضال كما مر سابقا.

اضف الى ذلك: انه لا یرتفع من الروایه استحباب الوضوء للحمل، نعم یمکن ان يقال بانه اذا ثبت استحباب الحمل، جاز قصده للوضوء غايه و بتعبير آخر: لا یرتفع منها استحباب حمل المصحف مع الوضوء.

لما رواه عبد الحميد بن سعد قال: قلت لأبي الحسن (ع) الجنازه يخرج بها و لست على وضوء، فان ذهبت اتوضأ فاتتنى الصلاه أ يجزىنى ان اصلى عليها و انا على غير وضوء؟ فقال: تكون على طهر احب الى «٣» و السند مخدوش بعبد الحميد.

(٣) لجملة من النصوص، منها ما ورد فى (الخصال) باسناده عن على عليه السلام (فى حديث الأربعمائه) قال: لا- يقرأ العبد القرآن اذا كان على غير طهور حتى

(١) الوسائل الباب ٦ من أبواب الوضوء الحديث: ١.

(٢) الوسائل الباب ١٢ من أبواب الوضوء الحديث: ٣.

(٣) الوسائل الباب ٢١ من أبواب صلاه الجنازه الحديث: ٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٦٤

و للكون على الطهاره (١) و لغير ذلك (٢).

[مسأله ١٣٥: اذا دخل وقت الفريضة يجوز الاتيان بالوضوء بقصد فعل الفريضة]

(مسأله ١٣٥): اذا دخل وقت الفريضة يجوز الاتيان بالوضوء بقصد فعل الفريضة، كما يجوز الاتيان به بقصد الكون على الطهاره و كذا يجوز الاتيان به بقصد الغايات المستحبه الاخرى (٣).

[مسأله ١٣٦: سنن الوضوء على ما ذكره العلماء «رض»]

(مسأله ١٣٦): سنن الوضوء على ما ذكره العلماء «رض»:

وضع الاناء الذى يغترف منه على اليمين (٤).

يتطهر «١» و نظير هذا ورد خبران آخران «٢» فراجع.

(١) بلا اشكال و لا كلام، و قد مر انه نقل عن الشيخ (قده) نقل عدم الخلاف فيه، و عن الطباطبائى (قده)، دعوى الاجماع عليه، و كيف كان لا- اشكال و لا ريب فى محبوبه الوضوء للكون على الطهاره فانه نور و «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَ يُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ» (٣).

(٢) من بقيه الغايات.

(٣) و الوجه فيه: ان الوضوء عمل عبادى و لا بد فيه من نيه القربه، و هى تحصل بكل واحد مما ذكر، فلاحظ.

(٤) الظاهر انه المذكور فى كلام الاصحاب، و نقل عن الحدائق انه لا مستند له بل يمكن ان يقال بانه يستفاد خلافه من بعض الروايات البيانية، لاحظ ما رواه زراره قال: قال ابو جعفر (ع): الا احكى لكم وضوء رسول الله (ص)؟ فقلنا:

(١) الوسائل الباب ١٣ من أبواب قراءه القرآن الحديث: ٢.

(٢) الوسائل الباب ١٣ من أبواب قراءه القرآن الحديث: ١ و ٣.

(٣) سورة البقره الايه: ٢٢٣.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٦٥

و التسميه، و الدعاء بالمأثور (١) و غسل اليدين من الزندين قبل ادخالهما فى الاناء الذى يغترف منه، لحدث النوم او البول مره
(٢)

بلى، فدعا بقعب فيه شىء من ماء فوضعه بين يديه (الحديث) «١» فانه (ع) وضع القعب بين يديه، و نظير هذا ورد خبر آخر «٢»
فراجع.

(١) لاحظ حديث زراره، عن ابى جعفر (ع)

قال: اذا وضعت يدك فى الماء فقل: بسم الله و بالله اللهم اجعلنى من التوابين و اجعلنى من المتطهرين، فاذا فرغت فقل: الحمد لله رب العالمين «٣» و مثل هذا الحديث ما مر عن زراره عن قريب.

و يدل أيضا على محبوبية التسميه و الدعاء ما رواه فى (الخصال) باسناده الآتى عن على عليه السلام- فى حديث الأربعمائه- قال: لا- يتوضأ الرجل حتى يسمى يقول: قبل ان يمس الماء بسم الله و بالله اللهم اجعلنى من التوابين و اجعلنى من المتطهرين، فاذا فرغ من طهوره قال: اشهد ان لا إله الا الله وحده لا شريك له، و اشهد ان محمدا عبده و رسوله صلى الله عليه و آله و سلم، فعندها يستحق المغفرة «٤».

(٢) لاحظ مرسلى الصدوق (قده) عن الصادق (ع): اغسل يدك من البول مره، و من الغائط مرتين و من الجنابه ثلاثا «٥» و لقوله (ع): اغسل يديك من النوم مره «٦» و لاحظ أيضا ما رواه الحلبي قال: سألته عن الوضوء كم

(١) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث: ٢.

(٢) الوسائل الباب ٤٧ من أبواب الوضوء الحديث: ١.

(٣) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب الوضوء الحديث: ٢.

(٤) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب الوضوء الحديث: ١٠.

(٥) الوسائل الباب ٢٧ من أبواب الوضوء الحديث: ٤.

(٦) الوسائل الباب ٢٧ من أبواب الوضوء الحديث: ٥.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٦٦

و للغائط مرتين (١) و المضمضه و الاستنشاق (٢) و تثليثهما (٣) و تقديم المضمضه (٤).

يفرغ الرجل على يده اليمنى قبل ان يدخلها فى الاناء؟ قال: واحده من حدث البول و اثنتان من حدث الغائط و ثلاث من الجنابه «١».

(١) لاحظ حديث الحلبي الذى مر آنفا.

(٢) لاحظ ما رواه

عبد الله بن سنان، عن ابي عبد الله (ع) قال: المضمضه و الاستنشاق مما سن رسول الله (ص) «٢» و يدل على المطلوب ما رواه مالك ابن اعين قال: سألت ابا عبد الله (ع) عن توضا و نسي المضمضه و الاستنشاق ثم ذكر بعد ما دخل في صلاته قال لا بأس .٣

(٣) لما رواه ابو اسحاق الهمداني، عن امير المؤمنين (ع)- في عهده الى محمد بن ابي بكر- لما ولاه مصر- الى ان قال:- و انظر الى الوضوء فانه من تمام الصلاه، تميم ثلاث مرات، و استنشق ثلاثا، و اغسل وجهك، ثم يدك اليمنى، ثم اليسرى ثم امسح رأسك و رجليك فاني رأيت رسول الله (ص) يصنع ذلك، و اعلم ان الوضوء نصف الايمان ٤.

(٤) لعل وجه التقديم تقدمها ذكرا عليه في النصوص، و الله العالم.

و يمكن ان يكون ناظرا الى روايه عبد الرحمن بن كثير الهاشمي مولى محمد بن علي، عن ابي عبد الله (ع) قال: بينا امير المؤمنين (ع) ذات يوم جالسا مع محمد بن الحنفية اذ قال له: يا محمد ايتني باناء من ماء اتوضأ للصلاه، فاتاه محمد بالماء فاكفاه فصبه بيده اليسرى على يده اليمنى، ثم قال: بسم الله و بالله

(١) الوسائل الباب ٢٧ من أبواب الوضوء الحديث: ١.

(٢) (٢ و ٣) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب الوضوء الحديث: ١ و ٣.

(٣) (٤) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث: ١٩.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٦٧

و الدعاء بالمأثور عندهما، و عند غسل الوجه و اليدين، و مسح الرأس، و الرجلين (١).

و الحمد لله الذي جعل الماء طهورا و لم يجعله نجسا، قال: ثم استنجى فقال:

اللهم حصن فرجي و اعفه و استر

عورتى و حرمى على النار، قال: ثم تمضمض فقال: اللهم لنى حتى يوم القاك و أطلق لسانى بذكراك، ثم استنشق فقال:

اللهم لا تحرم على ربح الجنه و اجعلنى ممن يشم ريحها و روحها و طيبها، قال:

ثم غسل وجهه فقال: اللهم بيض وجهى يوم تسود فيه الوجوه، و لا تسود وجهى يوم تبيض فيه الوجوه، ثم غسل يده اليمنى فقال: اللهم اعطنى كتابى يمينى و الخلد فى الجنان يسارى و حاسبنى حسابا يسيرا، ثم غسل يده اليسرى فقال: اللهم لا تعطنى كتابى بشمالى و لا تجعلها مغلوله الى عنقى و اعوذ بك من مقطعات النيران، ثم مسح رأسه فقال: اللهم غشنى برحمتك و بركاتك و عفوك، ثم مسح رجليه فقال: اللهم ثبتنى على الصراط يوم تزل فيه الاقدام و اجعل سعى فيما يرضيك عنى، ثم رفع رأسه فنظر الى محمد فقال: يا محمد من توضعاً مثل وضوئى و قال مثل قولى خلق الله له من كل قطره ملكا يقده و يسبحه و يكبره فيكتب الله له ثواب ذلك الى يوم القيامة «١».

حيث ان المستفاد من الروايه انه (ع) اخر الاستشاق عن المضمضه، و الظاهر من الروايه، انه (ع) فى مقام بيان الوضوء بأدابه لأنه (ع) بعد اتمام وضوئه قال يا محمد من توضعاً مثل وضوئى الخ، فلاحظ.

(١) لاحظ روايه الهاشمى (قبل اسطر).

(١) الوسائل الباب ١٦ من أبواب الوضوء الحديث: ١.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٦٨

و تشبه الغسلات (١).

(١) كما هو المشهور المعروف بين الاصحاب، و استدل على المدعى بجملة من النصوص، منها ما رواه عبد الله بن بكير، عن ابى عبد الله (ع) قال: من لم يستيقن ان واحده من الوضوء تجزيه لم يوجر على الثنتين

«١» و منها قوله (ع) الوضوء مثنى مثنى من زاد لم يوجر عليه (الحديث) «٢».

و منها قوله (ع) قال: فرض الله الوضوء واحده واحده و وضع رسول الله (ص) للناس اثنتين اثنتين «٣» و منها ما رواه ابن وهب قال: سألت ابا عبد الله (ع) عن الوضوء فقال: مثنى مثنى ٤، و منها احاديث اخر فى الباب فراجع ٥.

فان المستفاد من هذه النصوص استحباب الغسله الثانيه.

و استدل على خلاف قول المشهور بحمله من الوجوه.

الاول: الاخبار البيانيه ٦ بدعوى عدم ذكر الغسله الثانيه فيها، و يرد عليه ان الاخبار البيانيه غير متعرضه لجميع الآداب فى الوضوء فلا تنافى ما يدل على استحباب الثانيه، و بعبارة اخرى الاخبار البيانيه متعرضه لما يعتبر فى الوضوء و لا تعرض فيها للآداب بجمعها.

الثانى: ما رواه زراره قال قال ابو جعفر (ع): ان الله و وتر يحب الوتر فقد يجزيك من الوضوء ثلاث غرفات: واحده للوجه، و اثنتان للذراعين، و تمسح

(١) الوسائل الباب ٣١ من أبواب الوضوء الحديث: ٤.

(٢) الوسائل الباب ٣١ من أبواب الوضوء الحديث: ٥.

(٣) (٣ و ٤) الوسائل الباب ٣١ من أبواب الوضوء الحديث: ١٥ و ٢٨.

(٤) (٥) الوسائل الباب ٣١ من أبواب الوضوء الحديث ١٦ و ٢٣ و ٣٠ و أيضا باب ٣٢ من هذه الابواب الحديث: ٣.

(٥) (٦) راجع الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٦٩

...

ببله يميناك ناصيتك و ما بقى من بله يميناك ظهر قدمك اليمنى، و تمسح ببله يسراك ظهر قدمك اليسرى «١» بتقريب ان المستفاد من الروايه اجزاء الغسله الواحده، فلا مجال للزياده، و فيه ان الاجزاء لا ينافى فضيله الزائد فلا تعارض.

الثالث: ما رواه عبد الكريم يعنى ابن

عمرو، قال: سألت ابا عبد الله (ع) عن الوضوء فقال: ما كان وضوء علي (ع) إلا مره مره «٢» بتقريب ان الروايه داله علي ان وضوء علي عليه السلام كان مره و كيف يمكن ان تكون التثنيه راجحه، و مع ذلك كان (ع) وضوئه واحده واحده فتدل الروايه علي عدم الرجحان.

و من الغرائب ما صدر عن سيدنا الاستاد (دام ظله) علي ما في التقرير ان فعله (ع) لا يعارض النصوص الداله علي الترجيح لان الوجه في فعله غير معلوم لنا و لعله كان محكوما بحكم خاص كجواز دخوله في المسجد جنبا.

و ما افاده كما ذكرنا من الغرائب و لا يمكن مساعدته اذ السائل يسئل عن حكم الوضوء و الامام (ع) في مقام الجواب ينقل فعل علي (ع)، و الظاهر من الروايه بحسب الفهم العرفي انه (ع) بين حكم المسأله بنقل فعل علي (ع) لا انه سكت عن الجواب و نقل فعل علي (ع) بعنوان نقل قضيه في الواقعه، و العرف ببابك، و مثل هذه المناقشات يسد باب الاجتهاد فلا اشكال في التعارض و حيث انه لا مرجح لأحد الطرفين يسقط جميعها عن درجه الاعتبار.

ان قلت: من الاخبار الداله علي افضليه الزياده حديث محمد بن الفضل

(١) الوسائل الباب ٣١ من أبواب الوضوء الحديث: ٢.

(٢) الوسائل الباب ٣١ من أبواب الوضوء الحديث: ٧.

مباني منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٧٠

و الاحوط استحبابا عدم التثنيه في اليسرى احتياطا للمسح بها (١) و كذلك اليمنى اذا اراد المسح بها من دون ان يستعملها في غسل اليسرى (٢).

ان علي بن يقطين كتب الي ابي الحسن موسى (ع) يسأله عن الوضوء فكتب اليه ابو الحسن (ع) فهتمت ما ذكرت من الاختلاف في الوضوء،

و الذى آمرک به فى ذلك ان تمضمض ثلاثا و تستنشق ثلاثا، و تغسل وجهک ثلاثا، و تخلل شعر لحيتهک و تغسل يديک الى المرفقين ثلاثا الى ان قال: - و ورد عليه كتاب ابى الحسن (ع) ابدأ من الائن يا على بن يقطين و توضأ كما امرک الله تعالى اغسل وجهک مره فريضه و اخرى اسباغا و اغسل يديک من المرفقين كذلك الحديث «١».

بتقريب ان هذه الروايه مرويه عن الكاظم (ع) و بمقتضى كون الاحديثه من المرجحات على ما اخترناه تتقدم هذه الروايه على الطرف المعارض -.

قلت: الاشكال فى هذه الروايه فى سندها فانه لم يظهر عندنا وثاقه محمد بن اسماعيل و محمد بن الفضل الواقعين فى الطريق، فالنتيجه انه لا دليل على افضليه الزياده، الا ان يقال ان افضليه الثنيه بمرتبته من الظهور لا تصل النوبه الى هذا التقريب و عهدته هذه الدعوى على مدعيها.

(١) نقل عن الشيخ الانصارى (قده) انه احتاط بترك الغسله الثانيه فى اليد اليسرى لاحتمال عدم مشروعيه الغسله الثانيه و معه يقع المسح ببله الغسله غير المشروعه و ليست هى من الوضوء فلا بد من الحكم بالبطلان.

(٢) نقل عن السيد الشيرازى المجدد (قده) انه احتاط بترك الغسله الثانيه

(١) الوسائل الباب ٣٢ من أبواب الوضوء الحديث: ٣.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٧١

و كذلك الوجه لأخذ البلل منه عند جفاف بلل اليد (١) و يستحب ان يبدأ الرجل بظاهر ذراعيه فى الغسله الاولى و الثانيه و المرأه تبدأ بالباطن فيهما (٢) و يكره الاستعانه بغيره فى المقدمات القريبه (٣).

حتى فى اليد اليمنى فيما اذا كان غسل اليسرى على نحو الارتماس الذى لا يحتاج معه الى امرار اليد اليمنى عليها حتى تكون البله

الموجوده فى اليمنى مستنده الى بله اليد اليسرى، و المفروض ان بلتها بله الغسله الاولى التى هى من الوضوء لفرض ترك الغسله الثانى فى اليسرى للاحتياط.

(١) نقل عن المحقق التقى الميرزا محمد تقى (فده) انه احتاط بترك الغسله الثانى فى الوجه أيضا فيما اذا احتيج فى المسح الى بلته.

(٢) لاحظ ما رواه محمد بن اسماعيل بن بزيع، عن ابى الحسن الرضا (ع) قال: فرض الله على النساء فى الوضوء للصلاه ان يبتدئن بباطن اذرعهن و فى الرجل بظاهر الذراع «١» و نظير هذا الخبر قوله (ع) فرض الله عز و جل على الناس فى الوضوء ان تبدأ المرأة بباطن ذراعيها و الرجل بظاهر الذراع «٢»

(٣) لجملة من النصوص منها ما رواه الحسن بن على الوشاء، قال: دخلت على الرضا (ع) و بين يديه ابريق يريد ان يتهيا منه للصلاه فدنوت منه لا صب عليه فابى ذلك فقال: مه يا حسن فقلت له: لم تنهانى ان اصب على يديك تكره ان اوجر قال: توجر انت و اوزر انا فقلت: و كيف ذلك؟ فقال: اما سمعت الله عز و جل يقول: «فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ»

(١) الوسائل الباب ٤٠ من أبواب الوضوء الحديث: ١.

(٢) الوسائل الباب ٤٠ من أبواب الوضوء الحديث: ٢.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٧٢

...

رَبِّهِ أَحَدًا» و ها انا اذا اتوضأ للصلاه و هى العباده فاكره ان يشركنى فيها احد «١» و منها قول محمد بن محمد بن النعمان المفيد فى (الارشاد) قال: دخل الرضا (ع) يوما و المأمون يتوضأ للصلاه و الغلام يصب على يده الماء، فقال: لا تشرك يا امير المؤمنين بعباده ربك احدا فصرف المأمون الغلام

و تولى تمام وضوئه بنفسه «٢» و لاحظ أيضا خبرين آخرين فى هذا الباب «٣».

فان المستفاد من هذه النصوص و ان كانت هى الحرمه لكن تحمل على الكراهه بملاحظه ما رواه ابو عبيده الحذاء قال: وضأت ابا جعفر (ع) بجمع و قد بال فناولته ماء فاستنجدى ثم صببت عليه كفا فغسل به وجهه (و كفا غسل به ذراعه الايمن) و كفا غسل به ذراعه الايسر ثم مسح بفضله الندى رأسه و رجليه «٤» و الله العالم بحقايق الاشياء.

الى هنا تم الجزء الاول من كتابنا «مبانى منهاج الصالحين» و يتلوه الجزء الثانى من اول الاغسال و الحمد لله اولا و آخرًا.

(١) الوسائل الباب ٤٧ من أبواب الوضوء الحديث: ١.

(٢) الوسائل الباب ٤٧ من أبواب الوضوء الحديث: ٤.

(٣) الوسائل الباب ٤٧ من أبواب الوضوء الحديث: ٢ و ٣.

(٤) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث: ٨.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٧٣

استدراكات

١- قد ذكرنا فى السطر العاشر من صحيفه - ١٠- (الا- ان يقال ان الآيات المذكوره لا تدل على حجيه التقليد الا على القول بمفهوم الوصف) و لا يخفى ان محله فى السطر الاول من الصحيفه المذكوره بعد كلمه «التقليد».

٢- السطر الخامس من صحيفه - ٧٢- ينتهى بكلمه «و الدعوه اليه» و لا بد من اضافه جمله اليها و هو قولنا: اضع الى ذلك انه لا يبعد ان يشمله دليل حرمه التحاكم الى الطاغوت.

٣- السطر السادس من صحيفه - ١٤٥- ينتهى بكلمه «المتنفس» و لا- بد من اضافه متمم و هو قولنا: و لقائل ان يقول بانه يمكن ان يكون الوجه فى السؤال استعمال شعر الخنزير و جواب الامام (ع) ناظر الى نفى البأس عن استعماله و كون الجبل

من شعر الخنزير لا- يستلزم وصوله الى الماء و تقاطره في الدلو كى يلزم القول بعدم تنجيس المتنجس او القول بطهاره شعر الخنزير،

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٧٤

...

بل لا- هذا ولا ذاك و غايه ما فى الباب ان مقتضى عدم البأس بنحو الاطلاق جواز الوضوء بماء الدلو و لو مع التقاطر فيه من الحبل لكن ترفع اليد عن هذا الاطلاق بادله انفعال الماء القليل، بل ربما يقال لا مجال لتقريب الاطلاق المذكور اذ الامام (ع) لو كان فى مقام الجواب من حيث استعمال شعر الخنزير لم يكن مجال للأخذ بالاطلاق الا ان يقال ان الاطلاق فى الجواب محكم و الميزان بعموم الجواب لا- بخصوص السؤال و بعبارة اخرى: السؤال و ان كان فى اطار خاص و ناظر الى جهه مخصوصه لكن يكفى للمدعى اطلاق الجواب، و ان شئت قلت: لا وجه لحمل كلامه (ع) على الحكم الحثي فالتتيجه ان الاطلاق محكم لكن يرفع اليد عنه بدليل الانفعال فلاحظ.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٨٩

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

شكر و تقدير

لقد تفضل سيدنا الاستاد الاعظم آيه الله العظمى السيد الخوئى ادام الله افاضاته الشريفه بكتاب تقدير و شكر و نحن نشكر له هذه الرعايه و اللطف و هذا نص ما تطف به علينا.

مبانى منهاج الصالحين، ج ١، ص: ٥٩٠

تعريب ما أفاده السيد الاستاد الاعظم دام ظله فى مقام الشكر و الرعايه.

بسمه تعالى جناب المستطاب آيه الله الحاج الآقا تقى الطباطبائى القمى دامت تأييداته.

المعروض بخدمتكم انه اتمنى أن تكونوا ان شاء الله فى تمام الصحه و العافيه و مؤيدين بكمال التأييدات الالهيه و دوامها.

و ان سألتكم عنا فنحن و الحمد لله و له المنه فى صحه و عافيه و

لا- يشوب مزاجنا عارض و نحن كسابق عهدنا و عادتنا مشغولون بتأديه تكاليفنا و نحن و ان كنا لا نراسلكم الا اننا نسأل عن أحوالكم من المطلعين عنها، لقد وصلنا من طرفكم سبعة اجزاء من كتاب «مباني المنهاج» فكان هذا سبباً لأتم سرورنا و استيناسنا و قد طالعت مقداراً منها «شكر الله سعيكم و كثر الله أمثالكم» و انى لاشكر الله كثيراً بأنه قد من على بولد مثلكم يكون مفخره لى بقيامه بخدمه هذا الدين الحنيف و خدمه الحوزه العلميه بالتدريس و التأليف و تنشئه و تربيه طلاب مدرسه الامام جعفر الصادق عليه السلام أتمنى أن تكون هذه الخدمات الكبيره و الجليله محل التوجه و النظر و الرعايه للإمام صاحب الأمر أرواحنا فداه و أن تكونوا مورد أطفاه و دعائه عجل الله تعالى فرجه الشريف.

و على الجمله فإن جميع خدماتكم الدينيه مورد تقديرى و شكرى اسأل الله تعالى لكم المزيد من التوفيقات و التأييدات و السلام عليكم و رحمه الله و بركاته.

٢٨/ شوال المكرم سنه ١٤١٠ هـ ابو القاسم الموسوى.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية

WWW

للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩